بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازةُ أُطروحةٍ علميّةٍ في صيغتها النّهائيّةِ بعدَ إجراء التّعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : معتاد بن مستور بن عاطل الحربي   الرّقم الجامعيّ : (٤١٩٨٤٤٠٣)

كلّيّة : اللغة العربيّة   قسم : الدّراسات العليا العربيّة   فرع : اللغة والنحو

الأُطروحةُ مقدَّمةٌ لنيلِ درجة : ماجستير في تخصُّص : النحو والصرف

عنوانُ الأُطروحةِ : شرح الجزولية لعلي بن محمد الأبذي، باب الاستثناء من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة دراسة وتحقيق .

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين،والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين،وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ١٣/٧/١٤٢٤ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

واللهُ الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : محمد إبراهيم البنا
التوقيع :

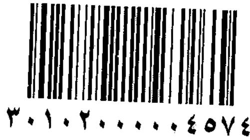
المناقش الدّاخليّ : د/ عياد عيد الثبيتي
التوقيع :

المناقش الخارجيّ : د/ [illegible]
التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : سليمان بن إبراهيم العايد

التّوقيع :



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة



شـــــرْح الجُزُولِيَّـــــة

لأبي الحسن علي بن محمد الأُبَّـــذِيّ

٦١٣-٦٨٠هـ

السفــر الثانــي

من أوَّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة

دراسة وتحقيق

رسالة ماجستير

إعـــداد

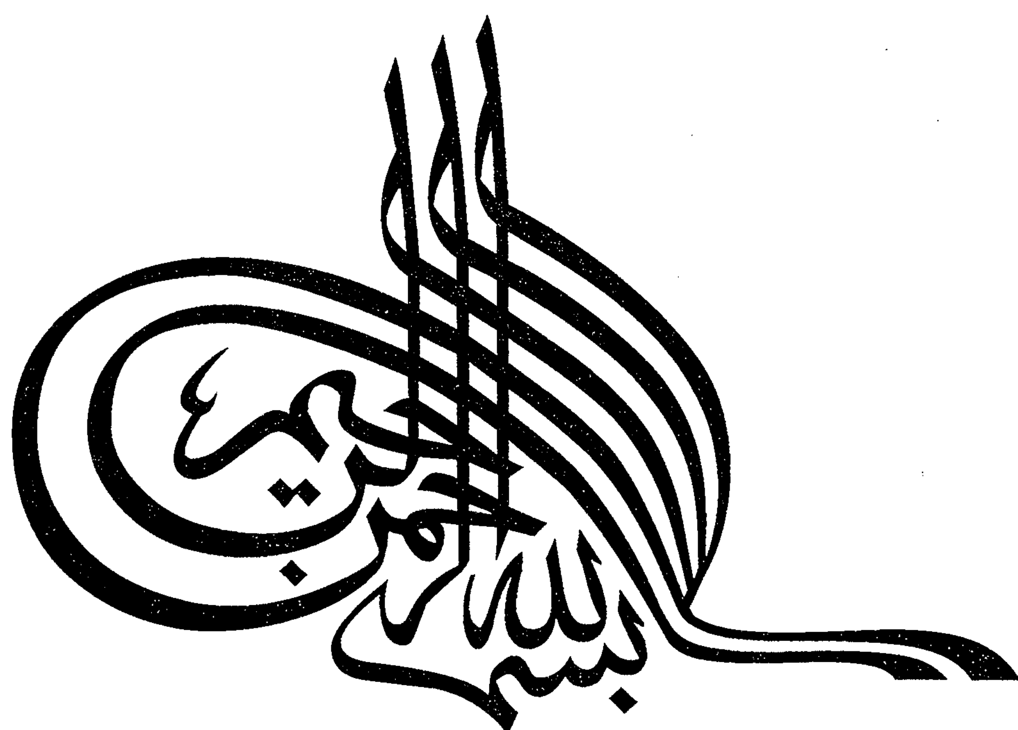
معــتاد بن معـــتق بن عاقــل الحــربي

٣ - ٨٤٤٠ - ٤١٩

إشراف الدكتور

سعــد بن حمــدان الغامــديّ

١٤٢٣/١٤٢٤ هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة شرح الجُزُوليَّة لأبي الحسن علي بن محمد الأُبَّذِيّ ، السفر الثاني، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة دراسة وتحقيق.

اسم الباحث معتاد بن معتق بن عاقل الحربي .

الدرجة الماجستير .

خطة الموضوع ينقسم البحث إلى قسمين :

القسم الأول (الدراسة) وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالأَبَّذيّ : (اسمه — عصره — مولده — شيوخه — تلاميذه — آثاره — وفاته) .

المبحث الثاني : التعريف بالجُزُوليَّة : (مؤلفها — تسمياتها — أسلوبها — شُرَّاحها).

المبحث الثالث : شرح الجُزُوليّة للأَبَّذيّ : (توثيق نسبته — طريقته في تناول الأبواب — أسلوبه — مصادره — شواهده — موقفه من بعض المتقدمين — استدراكاته على الجزولي — قيمة الكتاب العلمية).

القسم الثاني :- يتضمّن النص المحقَّق مسبوقًا بالمنهج الذي سرتُ عليه في التحقيق ، ووصف لنسخ الكتاب ، ومتلوًّا بالفهارس الفنية وثبت المراجع .

هدف الدراسة خدمة التراث العربي .

موضوع الرسالة النحو العربي .

أبواب الرسالة الاستثناء — النفي بلا — التمييز — الإغراء في الجمل — التصغير — ألف الوصل والقطع — النسب — البناء — أحكام الألف في الآخر — تخفيف الهمزة .

النتائج والتوصيات وصول نصوص من كتب مفقودة لم تصل إلينا ، إثراء مادة الخلاف النحوي ، وصول آراء وأقوال لعلماء لم تصلنا مصنفاتهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

الحمدُ لله الذي علَّمَ بالقلم ، علَّم الإنسانَ ما لم يعلمْ ، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمة للعالمين محمد بن عبد الله أفصح العرب أجمعين .

أمَّا بعد .. فلقد شرَّف الله هذه اللغة بالقرآن ، الذي زادهـــا رفعـــةً في الفصـــاحة والبيان، وجُعِلتْ علومُها في خدمةِ آيات الفرقان ، وحظيتْ بالاهتمام على مـــرِّ العصـــور والأزمان .

ولقد بذل سلفُنا في خدمة لغة القرآن جهودًا لا تُنسى ، وخلَّفُوا لنا تراثًا لا يُحصى.

وعلى نهج السَّلف سار الخلفُ ، فهؤلاء المحقِّقون يخرجون هذا التُّراث من خزائنه ، وينفضون عنه ما عَلِقَ به من غبار الزمن ، ويقدمونه للقارئ على خير حال .

وعلى نهجِهم نسير ومنهم نتعلَّم .

ومن بين هذه الخزائن الضخمة وقع اختياري على كتاب "شَرْح الجُزُولِيَّة للأُبَّـــذِيّ" والفضل يعود بعد الله سبحانه إلى إستاذي الفاضل الدكتور سعد الغامدي ، فمهما قلـــتُ ومهما كتبتُ لن أُنصفَه .

ولشرح الجُزُولِيَّة للأبَّذيّ أهميةٌ كبيرةٌ ، وهي عائدةٌ إلى ثلاثة أمور :

أولها – أهمِّيّة الجُزُولِيَّة نفسها فهي وإن كانت صغيرةَ الحجم إلاَّ أنَّها كثيرةُ العلـــم ، مستعصيةٌ على الفَهْمِ ، مُشتملةٌ على لُبابِ الأدب .

أمَّا ثانيها – فهو أنَّ هذا الشرح من أهم شروح الجُزُولِيَّة وأوسعها ، فقـــد اتســـع للكثير مما يمكن أن يُقال في أبواب النحو والصرف المختلفة ، فهو بحـــقٍّ موســـوعةٌ نحويـــةٌ امتلأتْ بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافاتهم .

أمَّا ثالثها – فهو عِلمُ الأُبَّذيّ ومكانته فقد كان نحويًا ماهرًا متقدّمًا في علم العربية ، وباجتماع هذه الأمور الثلاثة وغيرها أصبح لهذا المؤلّف مكانةٌ أسمى وأهميةٌ لا تخفى .

أمَّا خطة البحث فقد قستمه قسمين ؛ (قسم للدراسة ، وقسم للنص المحقق)

القسم الأول : الدِّراسة وتشتمل على ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ويتضمَّن التعريف بالأبَّذيّ ، اسمه ، ومولده ، وعصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، وآثاره العلمية ، ووفاته.

المبحث الثاني : التعريف بالجُزُوليَّة ، مؤلفها ، وتسمياتها ، وأسلوبها ، وشُرَّاحها .

المبحث الثالث : (شرح الجُزُوليَّة للأبَّذيّ) ويشتمل على : توثيق نسبته ، وطريقته في تناول الأبواب ، وأسلوبه ، ومصادره ، وشواهده ، وموقفه من بعض المتقدِّمين ، واستدراكاته على الجُزُوليّ ، وقيمة الكتاب العلمية .

أمَّا **القسم الثاني** : فيتضمَّن النص المحقَّق من شرح الجُزُوليَّة للأُبَّذيّ ، من أوَّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة مسبوقًا بالمنهج الذي سرت عليه في التحقيق ووصف لنسختي الكتاب ، ومتلوًّا بالفهارس الفنية وثبت المراجع .

والحمد لله أولاً وآخرًا فهو أهل الحمد والثناء ، وكذلك أكرر الشكر لإستاذي الدكتور سعد بن حمدان الغامدي على ما بذله من جهد ووقت .

كما أشكر المسؤلين في كليَّة اللغة العربية على ما قدَّموه لي ولزملائي ، فجزاهم الله عنا خيرًا ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

القسم الأول : الدِّراسة :

المبحث الأوّل : الأُبَّذِيّ :

اســـمـــه :

هو عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحمن كما في كتـــاب الـــذيل والتكملـــة [1] ، وإشارة التعيين [2] والوافي بالوفيات [3] ، وأعيان العصر [4] ، وذيل مشتبه النسبة [5] ، والبلغة [6] ، وتحفة الأريب [7] ودرّة الحجال [8] .

وفي أوّل شرح الجُزُوليَّة له [9] وفي صلة الصلة [10] اسمه عليّ بن محمّد بن عبد الرحمن .

وفي بغية الوعاة [11] عليّ بن محمّد بن محمّد بن عبد الرحيم .

كنيــــته وألقابه:

يكنى بأبي الحسن ، ويُلقب بالخُشَنِيّ نسبة إلى خُشَين بن النَّمِر ، ومنهم الصـــحابي الجليل أبو ثعلبة الخُشَنِيُّ ، وقد نصَّ المراكشيُّ في كتابه الذيل والتكملة [12] أنَّه من ذريّـــة أبي ثعلبة رضي الله عنه .

ويلقّب أيضًا بالأُبَّذِيّ نسبة إلى أُبَّذَة اسم مدينة بالأندلس من كور جيَّان ، وقِيل إنَّها أُبَّدَة – بالدَّالِ المهملة – والراجحُ أنَّها بالمعجمة كما أشارتْ إلى ذلك أكثرُ المعاجم مثـــل

---

[1]- انظر ص ٣٩١/٥ .

[2]- انظر ص ٢٣٣ .

[3]- انظر ص ١٧٥/٥.

[4]- انظر ص ٣٤٥/٥ .

[5]- انظر ص ١٧ .

[6]- انظر ص ١٦٨ .

[7]- انظر ص ٦٠ .

[8]- انظر ص ٣٤٥/٣ .

[9]- انظر السفر الأول تحقيق الدكتور سعد الغامدِي (الصفحة الأولى) .

[10]- انظر ص ٢٠٠ .

[11]- انظر ص ١٩٩/٢ .

[12]- انظر ص ٣٩١/٥ .

المُعجب في تلخيص أخبار المغرب [1] وصفة جزيرة الأندلس [2] والروض المعطــــار [3] ونفــــح الطيب[4] وتاج العروس [5] وغيرها .

مولده :

قال ابنُ عبد الملك في كتابه الذيل والتكملة وُلِد الأُبّذيّ بأبّذة سنة ٦١٣هـــ ونشـــأ بأشبيلية ، ونزل غرناطة بعد تغلب النصارى على أشبيلية .

عصره [6]:

عاش الأبّذيّ في عهد دولة المُوحِّدين التي سيطرت على الأندلس بعد سقوط دولـــة المرابِطين عام ٥٤١هـــ حتى ٦٦٨ هـــ .

وفي عهد المُوحِدين ازدهرتِ الحياةُ العِلميَّة ، وكان أمراؤها على مستوى عالٍ مـــن المعرفة ، وكانوا يشجعون العلماء ، بل كان بعضُ هؤلاء الأمراء علماء ، وقد اهتم علمـــاء هذه الحقبة بالكتب في شتى العلوم ، في القراءات والتفسير وعلوم القرآن والحديث والسيرة والفقه .

وفي اللغة العربية كان كتابا الجُمَل والجُزُوليَّة هما الكتابان اللذان يدرسان عند أكثـــر مشايخ العصر ، وقد برز في العربية علماء في هذا العصر أمثال : الدَّبّاج والشَّلُوبين وابن أبي الربيع وابن عصفور وابن الضّائِع وغيرهم ، ومن الأمور التي جعلت علومُ العربية تزدهر أنَّها كانت مصدرًا للرزق فكان بعضُ العلماء يعتمد عليها في رزقه .

وقد غلب على التأليف في هذا العصر الاتجاه إلى الشرح ، وكذلك اختصار الكتب المطوَّلة ، وقد نال كتابُ سيبويه والإيضاح للفارسيّ والجُمَل للزَّجّاجيّ ومقدِّمة الجُزُوليّ حظًا وافرًا بين كتب العربية فكثرتْ شروحُها .

١- انظر ص ٤٠٢ .

٢- انظر ص ١١ .

٣- انظر ص ٦ .

٤- انظر ص ٢/٢٣٥ .

٥- انظر ص ٣٦٣/٩ .

٦- عن الذيل والتكملة ، وتاريخ الأندلس ، والدراسات اللغوية في الأندلس .

شيوخه :

لم تذكر كتب التراجم للأبّذيّ غير شيخين اثنين ولكنهما من أعلام عصرهما ، وهما:

١-أبو عليّ الشَّلوبين[١] :

عُمَر بن محمّد بن عمر بن عبد الله الإشْبِيلِيّ المعروف بالشَّـلُوبين – معنـاه بلغـة الأندلس الأبيض الأشقر – كان إمام عصره في العربية ، أخذ عن ابن مَلَكُون وغيره ، روى عن السُّهيليّ وابن بَشكُوال وغيرهما ، صنَّف تعليقًا على كتاب سـيبويه وشـرحين علـى الجزولية وله التوطئة .

كانت فيه غفلةٌ قعد يومًا إلى جانب النهر وبيده كرّاسة يطالع فيها فوقع كـرّاسٌ في الماء فغرفه بآخر ، ولد سنة ٥٦٢ هــ وتوفي سنة ٦٤٥ هــ .

ذكر الأبّذيُّ في هذا الشرح أنّه قرأ عليه كتابَ سيبويه [٢] .

٢-أبو الحسن الدَّبَّاج [٣] :

عليّ بن جابر بن علي الدبّاج الإشْبِيليّ اللَّخْمِيّ ، كان نحويًا أديبًا مقرئًا جليلاً ، قرأ النحو على ابن خَروف ، تصدر لإقراء القرآن والنحو خمسين عامًا ، هاله نطقُ النـواقيس وخرس الآذان لمَّا دخل الرومُ أشبيلية ، فلم يزل يتأسف ويضـطرب الى أن مـات سـنة ٦٤٦هــ .

أشار الأبّذيُّ إلى مجلس من مجالسه في هذا الشرح [٤] .

١- انظر بغية الوعاة ٢/٢٢٤ .

٢- انظر السفر الأول ص ١٠٢١ تحقيق الدكتور سعد الغامديّ .

٣- انظر بغية الوعاة ٢/١٥٣ .

٤- انظر ص ٢/١٨٥ من المخطوط .

تلاميذه :

قال ابنُ عبد الملك إنَّ الأبّذيّ قد أخذ الناسُ عنه كثيرًا ، ولكنَّ المصادر التي بين يدينا لم تسعفنا إلاَّ بالقليل ، فممن أخذ عنه :

١- أبو جعفر ابن الأخْرَش :

عبد الله بن أحمد الأنصاريّ القَرْمُونيّ ، كان أديبًا فاضلاً نحويًا ، قـــال الســـيوطيُّ : "أخذ عن الأبّذيّ [1] ، وقرأ عليه أبو حيَّان ، وكان له اعتناء بالتفسير " توفي بعد ٦٧٠ هـــ.

٢- أبو بكر ابن الفرّاء :

عتيق بن أحمد بن محمد بن يحي الغَسانيّ الغرناطيّ ، قال ابنُ عبد الملك أخذ كتاب سيبويه عن أبي الحسن الأبّذيّ [2] ، والطب عن أبي عبيد الله بن المهلب ، كان جامعًا لفنون من المعارف صنَّف "نزهة الأبصار في نسب الأنصار " .

٣- أبو محمد الغرناطيّ :

عبد المؤمن بن عبد الله بن أحمد بن عبد الصمد الغسانيّ الغرناطيّ ، كان نحويًا مقرئًا متفننًا عدلاً فاضلاً بارعَ الخطِّ جيّدَ الضبط حسنَ الإلقاء والتعليم ، قال السيوطيّ :" أخـــذ العربية عن أبي الحسن الخُشَنيّ [3] ت ٦٨٨ هـــ .

٤- أبو الحجاج اليَحْصبيّ :

يوسف بن علي بن يوسف الجيّانيّ ، من أهل المرّية ، له حظٌ وافرٌ من العربية والأدب وحفظ اللغة وقرض الشعر ، قال ابن القاضي : أخذ عن الأبّذيّ [4] وغيره ، رحـــل بـــآخر عمره إلى المشرق وقصد أداء فريضة الحج فتوفي في وجهته سنة ٧٠٣ هـــ .

١- بغية الوعاة ٣٣/٢ .

٢- الذيل والتكملة ١١٦/٥ .

٣- بغية الوعاة ١١٨/٢ .

٤- درة الحجال ٣٤٥/٣ .

٥- أبو جعفر ابن الزُّبير :

أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير بن محمد الجيَّانيُّ المولد الغرناطيُّ المنشأ ، كان محدِّثًا جليلاً ناقدًا نحويًا أديبًا فصيحًا ، صنَّف تعليقًا على كتاب سيبويه والذيل على صلة ابن بَشكُوال .

قال الذهبيُّ في ترجمة الأبذيّ : " من شيوخ أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير " [١] توفي سنة ٧٠٨هـ.

٦- ابن الفخَّار الأُرْكشيّ :

محمّد بن علي بن محمد بن أحمد بن الفخَّار الجُذاميّ الأُركشيّ المولد والمنشأ ، كان متفننًا عالمًا بالفقه والعربية والقراءات والأدب والحديث ، له من التصانيف تفسير الفاتحة ، وشرح الرِّسالة ، وشرح المختصر ، وشرح قوانين الجُزُوليَّة ، قال السيوطي : أخذ عن ابن أبي الربيع والأبّذيّ [٢] وابن الصائغ ت ٧٢٣ هـ.

٧- أبو جعفر ابن فَرْكُون :

أحمد بن محمّد بن هاشم الغرناطيّ ، كان مشاركًا في فنونٍ من عربية وفقه وقراءة وفرائض وغيرها ، قال ابنُ الخطيب : قرأ على الإستاذ أبي الحسن الأبَّذيّ [٣] ت ٧٢٩ هـ.

٨- أبو الحسن القَيجَاطِيّ :

عليّ بن عمر بن إبراهيم بن عبد الله الكنانيّ القَيجاطيّ ، كان حسنَ السيرة عظيمَ النفع ، قصده الناس وأخذوا عنه ، قال السيوطي : قرأ على أبيه وأبي عبد الله بن مساعد والصبَّاغ وابن الصائغ والأبَّذيّ [٤] ت ٧٣٠ هـ .

٩- أبو حيَّان الأندلسيّ :

محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف بن حيَّان الغرناطيّ ، نحويٌّ ، لغويٌّ ، مفسِّرٌ ، محدِّثٌ ، مؤرخ ، أديب ، من مصنفاته البحر المحيط ، والتذييل والتكميل ، وارتشاف

١- ذيل مشتبه النسبة ص ١٧ .

٢- بغية الوعاة ١/١٨٧

٣- الإحاطة في أخبار غرناطة ١/١٥٣ .

٤- بغية الوعاة ٢/١٨٠ .

الضرب من لسان العرب ، قال السيوطيّ : أخذ القراءات عن ابن الطبّاع والعربية عـــن أبي الحسن الأبَّذيّ [1] وابن الزُّبير وابن الصائغ ت ٧٣٠هـــ .

١٠- أبو عبد الله ابن الأحمر الخَزْرَجِيّ :

محمّد بن محمّد بن يوسف بن نصر أبو عبد الله بن الأحمـــر الخزرجـــيّ ، صـــاحب الأندلس أمير المسلمين ، كان ملكًا جميلاً نبيهًا نبيلاً حسن السياسة ظاهر الرياســـة ، قـــال الصفديُّ : كان قد قرأ العربية على الإستاذ أبي الحسن الأبَّذيّ [2] .

١- بغية الوعاة ١/٢٨٠ .

٢- أعيان العصر ٥/٢٤٥ .

مكانته العلميَّة وآثاره :

قال السيوطيُّ : قال أبو حيّان : كان أحفظَ من رأيناه بعلم العربية ، وكان يقــرئ كتاب سيبويه فما دونه ، وكان في غاية الفقر على إمامته في العلم [1] .

ووصفه ابنُ عبد الملك بأنَّه كان نحويًا ماهرًا ، حسن التصرف والتعليم ، وأنَّه كــان متقدّمًا في علم العربية حاضرًا لذكر أقوال النحاة ، حسن الإلقاء ، تصدَّر لإلقـــاء العربيـــة طويلاً [2] .

وفي نهاية الجزء الأول من شرحه نجد الألقاب العلمية التالية : الأســـتاذ والفقيـــه[3] ، والأستاذ لايُطلق عند الأندلسيين إلاَّ على صاحب النحو والأدب .

وإنّ هذا الشرح لهو دليل واضح على سعة علم الأبَّذيّ فقد اتسع للكثير ممّا يمكن أن يُقال في أبواب النحو والصرف المختلفة وتناول فيه آراء العلماء بالمناقشة والتحليل والردّ .

أمَّا آثار الأبَّذيّ فلم نر منها إلاَّ هذا الشرح ، وهذا لا يعني أنهّ الأثر الوحيد فقـــد أشار إلى واحد من تآليفه ، فقال وهو يعرض لمسألة أعطي بالمعطي دينارين ثلاثون دينارًا : " فمبلغ هذه المسائل ست عشرة مسألة ، وكلّ مسألة منها يتصور فيها ستة أوجه ؛ لأنَّهـــا تثنّى وتجمع وتؤنّث ويثنّى المؤنّث ويجمع ، فتبلغ المسائل ستا وتسعين .. ثم قـــال : وإنَّمـــا تركت كتبها مخافة التطويل وقد كتبتُها في غير هذا التأليف " [4] .

وقال عبدُ الباقي اليماني المتوفى سنة ٧٤٣ هـــ في ترجمته : " أملى علـــى كتـــاب سيبويه تقاييد ، وعلى الإيضاح والجُمَل ومشكل الأشعار الستة والجُزُوليَّة " [5] .

وفاته :

اتفقتِ المصادرُ التي ترجمتْ للأبَّذيّ على أنَّه توفي بغرناطة سنة ٦٨٠ هـــ .

١- بغية الوعاة ١٩٩/٢ .

٢- انظر الذيل والتكملة ٢٤٩/٥ .

٣- انظر السفر الأول ص١٠٧٥ تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

٤- انظر ٣٨/٢ من المخطوط .

٥- إشارة التعيين ٢٣٣ .

المبحث الثاني :

الجُزُولِيَّة :

مؤلِّفُــــها :

عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت بن عيسى البربريُّ المراكشيُّ اليَزْدَكْتَنِيّ الجُزُولِــيّ – نسبة إلى جُزُولة بطن من البَرْبر – كان إمامًا في العربية لا يُشقُّ له غبار مع جودة التفهيم وحسن العبارة ، شرح أصول ابن السرَّاج ، لزم ابن بَرْي بمصر ، وأخذ عنه جماعة منـــهم الشَّلوبين وابن مُعط ، ت ٦٠٧ هـــ[١] .

تسمياها :

أُطلق على هذا المصنَّف أسماءٌ عدّة أشهرُها :

الجُزُولِيَّة : نسبة إلى الجُزُولي ، وكذلك **المقدِّمة** ، وهذان الاسمان هما الأكثر شيوعًا ، وربما جُمعا معًا كما فعل أبو علي الشَّلوبين حين أطلق على شرحه شرح المقدِّمة الجُزُوليّـــة الكبير ، وكذلك اللّورَقِيّ في كتابه المباحث الكاملية على المقدِّمة الجُزُوليّة .

أمَّا الاسم الذي اختاره لها مصنِّفُها فهو **القَانُون** ، قال ابــنُ خَلكـــان في ترجمتـــه للجُزُوليّ : وصنَّف المقدِّمةَ التي سمَّاها القَانُون[٢] .

وكذلك تُسمّى **الكُرَّاس** وهي التسمية التي اعتمدها العطّـــار في شـــرحه المشـــكاة والنبراس في شرح الكُرّاس ، وكذلك تسمَّى **الإمْلاء والاعتِمَاد والتَّقيِيد والمجموع**[٣] .

١- بغية الوعاة ٢/٢٣٦ .

٢- وفيات الأعيان ٣/٤٨٨ .

٣- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١/٥٢ .

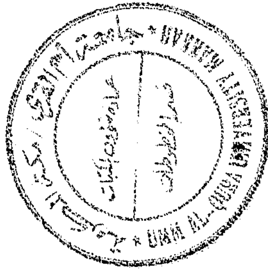
وصف الجزولية :

قال اليافعيٌّ المتوفى سنة ٧٦٨هـــ في كتابه مِرآة الجَنان وعِبرة اليَقظـــان في معرفـــة حوادث الزمان ، في معرض حديثه عن الجُزُوليّ : "صنَّف المقدِّمةَ التي سمَّاها القانون ، أتـــى فيها بالعجائب ، وهي مع الإيجاز مشتملة على كثير من النحو ، ولم يُسبق إلى مثلها واعتنى بها جماعةٌ من الفضلاء شرحوها ومنهم من وضع لها أمثلةً ، ومع هذا فلا يُفهم حقيقتـــها ، وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده منها ، فإنَّها كلّها رموزٌ وإشاراتٌ .

وقد قال بعضُ أئمة العربية : أنا ما أعرف هذه المقدّمة ، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألاَّ أعرفُ النحو ، وفي مقدمته المذكورة كلامٌ غامضٌ ، وعقودٌ لطيفةٌ .

وذكر بعضُهم أنَّه كان إذا سُئِل عنها ، هذه من صنعتك ؟ قال : لا ، لأنَّـــه كـــان متورعًا ، وكان قد جرى بين الطلبة بحثٌ حصلتْ منه فوائدُ ، فعلقها الجُزُوليّ فيها ، وفوائد أخرى من كلام شيخه — ابن بَرِيّ - فلم يسعه أن يقول هي مـــن صـــنعتي وإن كانـــت منسوبةٌ إليه " [١] .

أمَّا شواهد الجُزُوليَّة فقد اتسمت بالندرة فقد استشهد أبو موســـى بـــأربع آيـــات وحديث واحد ، وستة أقوال للعرب ، وثمانية أبيات فقط .



١- مرآة الجنان ١٩/٤ .

شرّاح الجُزُوليَّة :

١- أبو موسى الجُزُوليّ نفسه :

ذكر هذا الشرح ابنُ خَلكان في كتابه وفيات الأعيان [١] ، قال : شرح مقدمتـــه في مجلد كبير أتى فيه بغرائب وفوائد .

٢- ابن الخبَّاز الموصليّ :

محمّد بن أبي بكر بن علي الموصليّ المعروف بابن الخبّاز ولد سنة ٥٥٧ هـــ ، كان من كبار العلماء ،كيّسًا ، لطيفًا ، متواضعًا ، بصيرًا بالمذهب ، قال ابنُ قاضي شهبة المتوفى سنة٨٥١ هـــ في كتابه طبقات النحاة [٢] : شرح ألفية ابن معط وشرح الجُزُوليّة شرحًا حسنًا توفي سنة ٦٣١ هـــ .

٣-ابن الخبَّاز الإربليّ :

أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور المعروف بابن الخبّاز الإربليّ الموصليّ النحويّ الضرير ، كان إستاذًا بارعًا علاّمة زمانه في النحـــو واللغـــة والفقـــه والعـــروض والفرائض، قال البغدادي : شرح اللمع وشرح المقدّمة الجُزُوليَّة [٣] ت ٦٣٧ هـــ .

٤- الشَّريشيّ :

أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمد الشَّريشِيّ البكريّ ، قال السيوطيُّ : لـــه كتـــاب توحيد الرسالة ، ورسالة التوجيه في أصول الدِّين ، وكتاب أسنى المواهب ، وكتاب شـــرح المفصل في النحو ، وكتاب شرح الجُزُوليَّة في النحو [٤] ت ٦٤٠ هـــ .

٥- الشَّلوبين :

أبو علي الشلوبين ت ٦٤٥ هـــ ، سبق التعريف به في ذكر شيوخ الأبّـــذيّ ، لـــه الشرح الكبير والشرح الصغير والتوطئة .

١- ٤٩٠/٣ .

٢- ص ٧٥ .

٣- هدية العارفين ص ٩٥.

٤- بغية الوعاة ٣٦٠/١ .

٦- البَيَّانيّ :

سعد بن أحمد بن عبد الله أبو عثمان الأندلسيّ البيّانيّ،قال السيوطيّ:نقل عنه ابنُ إياز في شرح الفصول في مواضع عديدة وسمّاه سعد الدّين وذكر أنّه شرح الجُزُوليّة[1]ت٦٤٥هـــ.

٧- ابن الحَاجِب :

عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجِب المقرئ النحوي المالكيّ الفقيه ، صنَّف في الفقه والأصول والنحو والتصريف والعروض ، ذكر شرحه على الجُزُوليّة ابن خلكان في كتابه وفيات الأعيان [2] ، توفي سنة ٦٤٦ هـــ .

٨- الشَّلوبين الصغير:

محمّد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاريّ المالقيّ المعروف بالشَّلوبين الصـــغير ، كان بارعَ الخط منقبضًا عن الناس ، كثير التعفف ، قال السيوطيّ : كمَّل شرح شيخه ابن عصفور على الجُزُوليّة وانتفع به طائفة [3] توفي سنة ٦٦٠ هـــ .

٩- العلم اللَّورقيّ :

القاسم بن أحمد بن الموفَّق بن جعفر الأندلسيّ المرسيّ المعروف بالعَلَم اللَّورقيّ ، إمام في العربية ، عالم بالقراءات ، قال السيوطي : صنَّف شرح المفصّل في أربع مجلدات ، وشرح الجُزُولِيَّة [4] توفي سنة ٦٦١ هـــ .

١٠- ابن عصفور :

عليّ بن مؤمن بن محمّد بن علي المعروف بابن عصفور ، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس ،أخذ عن الدبّاج والشَّلوبين ،قال السيوطي :صنَّف الممتع في التصريف –وكان أبو حيَّان لا يفارقه – والمقرّب ، لم يتمّ شرح الجُزُولِيَّة [5] توفي سنة ٦٦٩ هـــ وقيل ٦٦٣هـــ.

١- بغية الوعاة ٥٧٧/١ .

٢- ٢٤٩/٣ .

٣- بغية الوعاة ١٨٧/١ .

٤- بغية الوعاة ٢٥٠/٢ .

٥- بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

١١- ابن مَالك :

محمّد بن عبد الله بن عبد الله المعروف بابن مَالك ، إمام النحاة وحافظ اللغة صاحب الألفية الشهيرة ، له أكثر من ثلاثين مصنَّفا ، ذكر شرحه للجُزُوليّة السيوطي في بغية الوعاة[1]، وهذا الشرح اسمه " المنهاجُ الجَليّ في شرح القانون الجُزُوليّ ، توفي ابن مالك سنة ٦٧٢ هـ .

١٢- ابن مَيمُون :

محمد بن الحسن التميميّ القَلعيّ ، المعروف بابن مَيْمُون الإستاذ النحويّ اللغويّ المحصل التاريخيّ ، كان في علم العربية مقدَّمًا ، مُحكمًا لفنونها ، وكان قويًّا في علم التصريف ، قال الغبرينيّ : له حَدقُ العيونِ في تنقيحِ القانون [2] ، توفي سنة ٦٧٣ هـ .

١٣- أبو الحسن الأُبَّذِيُّ ، صاحب هذا الشرح .

١٤- الشَّاطِبيُّ :

محمد بن عبد الرحمن بن يعقوب الخزرجيّ الشاطبيّ ، له علِمٌ محكمٌ وعقدٌ صحيح مبرم ، كان له علمٌ بالعربية وأصول الفقه ، له شرح على الجُزُوليّة قال الغبرينيّ : سمعتُ عنه ولم أره والذي يقع في النفس أنّه جيِّد ، وكثيرًا ما كانت المذاكرة تقع معه فيما يعد أنّه من مشكلات القانون فيجيد في الجواب عليه [3] ، توفي سنة ٦٩٠ هـ .

١٥- المَالِقيُّ :

أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقيّ النحويّ ، كان عالمًا بالنحو ، وكان لايقرأ كتاب سيبويه ، قرأ النحو على ابن المفرج المالقيّ وابن ريحانة ، قال السيوطيُّ : صنَّف شرح الجُزُوليَّة [4] توفي سنة ٧٠٢ هـ .

١- ص ١٣٣/١ .

٢- عنوان الدراية ص ٩٤ .

٣- عنوان الدراية ص ١٢٦ .

٤- بغية الوعاة ٣٣١/١ .

١٦- ابن الفخّار :

محمّد بن علي بن محمد بن الفخّار ، سبق التعريف به في ذكر تلاميذ الأبّذيّ ، لـــه " شرح قوانين الجُزُوليَّة " [١] .

١٧- العطّار :

إبراهيم بن أبي محمد عبد السلام أبو إسحاق الصّنهاجِيُّ ، صنَّف "المشكاة والنبراس في شرح الكرّاس" فرغ منه سنة ٧٠٥ هـــ[٢] .

١٨- المُرادِيُّ :

حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المراديُّ المراكشيُّ الشهير بابن أم قاسم ، كـــان إمامًا في العربية ، ذكر شرحَه على الجُزُوليَّة ابنُ حجر في كتابه الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة [٣] توفي سنة ٧٤٩ هـــ .

١- بغية الوعاة ١/١٨٧ .

٢- هدية العارفين ص ١٣ .

٣- ص ٢/١١٧ .

المبحث الثالث :

شَــرْحُ الجُــزُولِيَّة للأُبَّـــذِيّ :

١- توثيق نسبته :

نَقَلَ العلماءُ في كتبهم نقولاً كثيرة عن شرح الجُزُوليَّة للأبَّذِيّ ونسبوه إليه ، وممــن نقل من هذا الجزء الذي أحقِّقُه :

أ – **شهاب الدِّين القُرافيُّ** المتوفى سنة ٦٨٢هـــ نقل عنه في كتابــه الاســتغناء في أحكام الاستثناء نقولاً عدَّة نورد منها :

قال القرافيُّ في كتابه الاستغناء ص ١٩١: " قال الأبَّذيّ : إذا تكررت الاســتثناءات فلا يخلو إمَّا أن تكرر في كلام موجب أو منفيّ ، فإن تكررت في كلام موجب كان حكمُ كلٍّ واحد من الأسماء الواقعة بعد إلاَّ من الإعراب كحكمه لو انفرد ...حتى قوله : وزعم أهلُ الكوفة أنّ كلَّما جعلناه بدلاً ممَّا قبله فإنَّما هو معطوف عليه بإلاَّ " .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢١٢ من المخطوط [١].

وقد تردَّد اسمُ الأبَّذيّ محرَّفًا إلى اليزيدي في مواضع أخرى ، والصواب أنَّه الأبَّــذيّ كما ذكر الدكتور سعد الغامدي محقِّق السفر الأول من شرح الجُزُوليَّة للأبَّذيّ [٢].

ب– **أبو حيّان الأندلسيّ** المتوفى سنة ٧٤٥ هـــ نقل عنه في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ومن ذلك قوله في باب التمييز ص ١٦٢٣: " قال الأبَّذيُّ متأوّل كــلامَ الجزوليّ: يمكن أن يريد بقوله منقولاً من المفعول المفعولَ الذي لم يسمّ فاعله ، نحو : ضُرِبَ زيدٌ ظهرًا وبطنًا وفُجرّتِ الأرضُ عيونًا "

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٣٦ من المخطوط [٣].

وفي كتابه التذييل والتكميل ٤٥/٣ ب قال : قال شيخُنا أبو الحسن الأبــذيُّ : لا تدخل (إلاَّ) إلاَّ على الاسم أو على الجملة الاسمية أو على الفعل المضارع فتقول : ما قام إلاَّ

---

[١]- انظر ص ١٦ من النص المحقق .

[٢]- انظر ص ٨٥ من مقدمة المحقق .

[٣]- انظر ص ١٠٢من النص المحقق .

زيدٌ ، وما زيدٌ إلاّ أبوه قائمٌ ، وما زيدٌ إلاّ يقوم ، ولو قلت : ما زيدٌ إلاّ قام لم يجز ، وسبب ذلك أنّ (إلاّ) إنَّما هي أبدًا للاستثناء في اللفظ أو في المعنى فلمّا كان الذي يتصور استثناؤه إنَّما هو الاسم لم تدخل (إلاّ) إلاّ عليه أو على ما أشبهه وهو المضارع لأنّه يُشبهُه ، ولذلك أُعرب ، وكذلك الجملة الاسمية ؛ لأنّ (إلاّ) إذا دخلت كانت في اللفظ مباشرةً للاسم فأشبهَ دخولُها على الجملة الاسمية دخولَها على الاسم ، ولمّا كان الماضي ليس باسم ولايُشبهه لم يجز دخولُها عليه ، انتهى ".

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢١٥ من المخطوط [1] .

جـــ- ابنُ عَقِيل المتوفى سنة ٧٦٩هـــ نقل عنه في كتابه المساعِد علـــى تســـهيل الفوائد ، ومن ذلك قوله في سياق حديثه عن تكرار المستثنيات ١/ ٥٧٧ قـــال الأبّـــذيّ : "يجوز فيها الرفع بدلاً أو نعتًا ، والنصب استثناء ، أو رفع أحدهما بدلاً أو نعتًا ونصب الباقي استثناء " .

وهذا النص في شرح الجُزُوليّة للأبّذيّ ص ٢١٠ ، ٢١١ من المخطوط [2] .

د- الشيخ خالد الأزهريّ المتوفى سنة ٩٠٥ هـــ نقل عنـــه في كتابـــه التصـــريح بمضمون التوضيح ومن ذلك قوله في باب الاستثناء ١/٥٥١ : " وأجاب الأبّذيّ بأنّ بـــدلَ البعض يكون الثاني مخالفًا للأول في المعنى ... إلى قوله : وقال في الردِّ على الكوفيين بأنّ إلاّ لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلاّ زيدٌ وليس شئ من أحـــرف العطـــف يباشر العواملَ " .

وهذا النص موجود في شرح الأبّذيّ ص ٢١٢ من المخطوط [3].

١- انظر ص ٣٤ ، ٣٥ من النص المحقق .
٢- انظر ص ٢١ من النص المحقق .
٣- انظر ص ٢٥ من النص المحقق .

هـــ **السيوطيّ** المتوفى سنة ٩١١هـــ نقل عنه في كتابه الأشباه والنظائر في النحـــو ومن ذلك قوله في باب الاستثناء ٢ / ١٠٠ : " قال أبو الحسن الأبّذيّ في شرح الجُزُوليّة : المنفيّ عندهم هو ما دخلت عليه أداة النفي ... إلى قوله : لأنّ العرب تستعمل قــلّ بمعــنى النفي " .

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٠٨ من المخطوط[١] .

وكذلك نقل عنه في كتابه همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ومن ذلك قوله في باب التمييز ٢/ ٢٦٦ : " قال الأبّذيّ : هذا القسم لم يذكره النحويون ، وإنّما الثابت كونـــه منقولاً من الفاعل ".

وهذا النص موجود في هذا الشرح ص ٢٣٥ من المخطوط [٢].

[١]- انظر ص ١٤ من النص المحقق .

[٢]- انظر ص ١٠٢ من النص المحقق .

٢- طريقة تناول الأبواب :

أ- باب الاستثناء :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بمقدمة طويلة جدًّا اشتملت على حدِّ الاستثناء وقدرِ المخرَج والخلاف فيه ، ثم ذكر أدوات الاستثناء ، وأساليبه ، وتكراره وأحكامه والخـــلاف فيـــه ، والعامل في المستثنى وأقوال النحاة في ذلك ، وتقديم المستثنى والخلاف فيـــه ، والاســـتثناء المنقطع وأحكامه .

ثم بعد هذه المقدمة رجع إلى قول الجُزُوليّ وشرحه باختصار شديد ، وفي كلِّ مـــرة يقول " قد تقدَّم بيان ذلك "

ب- باب النفي بـــ(لا) :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بمقدمة ذكر فيها أحوال اسم (لا) والخلاف فيه هل هو معرب أم مبنيّ ؟ وقد نقل هذه المسألة بنصها عن الإنصاف[1].

ثم أورد الخلاف في العامل في خبر (لا) ثم رجع إلى لفظ أبي موسى يشرحه وقد نقل في هذا الباب نقولاً كثيرة عن شرح الجمل لابن عصفور دون تصريح بذلك .

جـــ- باب التمييز :

بدأ هذا الباب بذكر حد التمييز ثم ذكر الخلاف حول تقديمه ، وقد أخذ هذه المسألة برمتها من الإنصاف[2] ، ثم شرح لفظ أبي موسى شرحًا وافيًا . ثم أتبع ذلك بفصـــلٍ عـــن توسط التمييز وتقديمه .

د- باب الإغراء في الجمل :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بذكر الفائدة من تسمية أسماء الأفعال بهذا الاسم ، وقد نقـــل ذلك عن الخصائص[3] ، ثم أورد الخلاف في سبب بنائها ، ثم شرح لفظ أبي موسى معتمـــدًا على الخصائص بشكل كبير .

---

[1]- انظر الإنصاف ٣٤١/١ .

[2]- انظر الإنصاف ٣١٣/٢ .

[3]- انظر الخصائص ٤٦/٣ .

نقل بعد ذلك فصلاً عن الجُمَل[1] وذكر شرح ابن عصفور عليه[2] ، ثم أتبع ذلك بفصلٍ عن تقديم معمول أسماء الأفعال عليها ، وأخذ هذا الفصل عن الإنصاف[3] .

هـ- باب التصغير :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بمقدمة عرّف فيها التصغير وبين الأغراض التي يأتي من أجلها ثم بين التغيير الذي يحدث للمصغَّر وبين الأوزان التي يأتي عليها ، وما يصغَّر وما لا يصغَّر من الأسماء.

بعد ذلك عاد إلى لفظ أبي موسى وشرحه شرحًا وافيًا ذاكرًا للخلاف بين النحاة في كلِّ موضوع .

ثم أتبع ذلك بمسألة من التصغير الترخيم ومسألة في تحقير إبراهيم وإسماعيل والخلاف في ذلك ، ومسألة في تصغير بَرْدَرَايا وحَوْلايا ، ثم أتبعه بتحقير الأسماء المبهمة ، أخذ معظم فصول هذا الباب من شرح السيرافي على كتاب سيبويه[4] .

و- باب ألف الوصل والقطع :

وهو باب قصير بدأه الأبَّذيّ بمقدمة قصيرة ، وشرح لفظ أبي موسى باختصار ثم أتبع ذلك بفصل عن فعل الأمر الثلاثي والخلاف في أنَّه معرب أم مبنيّ ، وقد أخذ هذه المسألة عن الإنصاف[5] .

ز- باب النسب :

بدأ الأبَّذيّ هذا الباب بمقدمة عرّف فيها النسب وأورد فيها بعض قول سيبويه[6] في هذا الباب وشرح السيرافي عليه[7] .

---

[1]- انظر الجمل ٢٤٤.

[2]- انظر شرح الجمل ٢٩٣/٢ .

[3]- انظر الإنصاف ١٢١٠ .

[4]- انظر شرح السيرافي ١٨٩/٤ .

[5]- انظر الإنصاف ٥٩/٢ .

[6]- انظر الكتاب ٣٣٥/٣ .

[7]- انظر شرح السيرافي ١٤٤/٤ .

ثم رجع إلى لفظ أبي موسى وفي كلِّ مرة يستطرد ثم يعود إلى تفسير لفظه مرة أخرى حتى أخر الباب .

نقل أغلب هذا الباب من شرح السيرافي وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين[1] .

ح- باب البناء :

بدأ الأَبَّذيّ هذا الباب بتفسير لفظ أبي موسى مباشرة ولم يقدّم له كمـــا فعـــل في الأبواب السابقة .

ط- باب أحكام الألف في الأخر:

وهو باب صغير فسّر فيه لفظ أبي موسى مباشرة ولم يقدّم له .

ك- باب تخفيف الهمزة :

بدأ هذا الباب بتفسير لفظ أبي موسى مباشرة ثم تلا ذلك بتلخيص عن تحقيق الهمزة وتخفيفها ، أتبع ذلك بمسألة من مسائل الكتاب[2] .

ثم أتبع ذلك بمسألة عن (خطايا) وما حدث فيها ، وقد أخذ هذه المسألة من كتاب المنصف لابن جني[3] .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن الأَبَّذيّ لم ينتهج منهجًا واحدًا في تناوله للأبـــواب النحوية ، وإنّما اختلفت طريقته من باب لآخر .

---

[1] - انظر ١٠٢٥/٣ .

[2] - انظر الكتاب ٥٤٤/٣ .

[3] - انظر المنصف ٣٢٩ .

٣- أسلوبه :

اتسم أسلوب الأُبَّذيّ في هذا الشرح بالسمات الآتية :

أ-النقل بدون نسبة:

كانت ظاهرةُ النقل سمةً للكتب والشروح التي أُلِفتْ في زمن الأبَّذيّ ، وقد صحب هذه الظاهرةَ ظاهرةٌ أخرى وهي النقل بدون إشارة إلى المصدر في أغلب الأحيـــان وهـــذه السمة بدت واضحة في هذا الشرح .

والسبب في ذلك ربما يكون استخدام الرمز بأحرف من أسماء العلمـــاء بـــدلا مـــن أسمائهم وهذه الرموز سهلة السقوط عند النسخ .

ومما يثبت ذلك أنّا نجد القول منسوبًا في نسخة ولا نجده منسوبًا في النسخة الأخرى، ومثال ذلك قول الأبَّذيّ في باب التمييز في النسخة الأولى (أ) ص٢٣٥: " وقال فـــا~ : والذي ملأ الإناء هو الماء " ، وقد ورد ذلك في النسخة الثانية (ب) مع سقوط رمز (فا~) وهو رمز أبي علي الفارسيّ [١].

ب- التكرار :

بدت ظاهرةُ التكرار وإعادة القول في المسألة الواحدة واضحةً في هـــذا الشـــرح ، فكثيرًا ما تحدَّث الأبَّذيّ عن مسألة ثم أعاد الحديث عنها مرة أخرى في موضع آخر.

والسبب في ذلك هو أنّه يتحدث عن المسألة في المقدّمة التي غالبًا ما يبدأ الأبوابَ بها ثم يعيد الحديث عنها عند شرحه للفظ أبي موسى ، وكثيرًا ما كان يختم حديثه بقوله : "وقد تقدَّم بيان ذلك " .

ج- التفصيل والتوسع :

برز التفصيل في أغلب مناقشات الأبَّذيّ بروزًا ظاهرًا ، فهـــو يفصّـــل في القضـــايا ويطرق جميع الاحتمالات ، ومن ذلك قوله في باب الاستثناء: " المستثنى لا يخلو أن يتقـــدّم على المستثنى منه أو على ما بعده أو لا يتقدَّم ... .

---

[١]- انظر ص ١٠١من النص المحقق .

فإذا كان غير متقدِّم على المستثنى منه فلا يخلو أن يقع بعد (إلاَّ) أو غير ذلــك مــن أدوات الاستثناء ، فإن وقع بعد (إلاَّ) فلا يخلو أن يكون الكلام موجبًا أو منفيًّا ، فإن كــان الكلام موجبًا فلا يخلو أن يكون المستثنى منه فاعلاً أو مفعــولاً لم يسَــمّ فاعلــه أو غــير ذلك..."[1] .

د- الاستفهام والإجابة :

اعتمد الأبَّذيّ في شرحه للجُزُوليَّة على طرح الأسئلة ثم الإجابــة عنــها ، وهــذا الأسلوب فيه شدٌّ لانتباه القارئ وتشويقٌ لمعرفة الإجابة ، ومن الأسئلة على سبيل المثــال لا الحصر قولــه في باب الاستثناء : " فإن قال قائل : فبم ينتصب زيــد بعــد (بَلْــه) ؟ وبم يخفض؟.

فالجواب أن يُقال : ينتصب ببَلْه ، ويكون اسمُ فعل أمر كأنَّك قلت : دَعْ زيــدًا ، ودَعِ الأكفَ ، ويخفض بها على أن تكون مصدرًا موضوعًا موضع الفعل ..." [2]

وقال في سياق حديثه عن إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قول العرب : لا أبا لكَ ، فان قيل ما الدليل على أنَّ اللام في لا أبا لكَ مقحمة ؟ .

فالجواب أنَّ أباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال النصب ، والواو في حال الرفع ، والياء في حال الخفض إلاَّ إذا كانا مضافيين وهما بالألف هنا فدلَّ على أنَّهما مضافان واللام مقحمة والإضافة غير محضة [3].

هــ – العناية بالعلّة :

اهتم الأبَّذيُّ بالعِلّة اهتمامًا واضحًا ، فقد علّلَ لأغلب القضايا والمسائل التي عــرض لها ، ممّا جعل التعليل من أهم سمات هذا الشرح .

ومن ذلك قوله في باب النسب :" تقول في النسب إلى سَيِّد ومَيِّت : سَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ ، وكذلك أُسَيِّد وحُمَيِّر ولُبَيِّد تقول : أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ولُبَيْدِيٌّ ،كذا تقول العرب .

---

[1]- انظر ص ٢٠٥ من المخطوط وص ٨ من النص المحقق .

[2]- انظر ص ٢٠٥ من المخطوط وص ٧ من النص المحقق .

[3]- انظر ص ٢٢٨ من المخطوط وص ٧٦من النص المحقق .

وإنَّما كان حذف الياء المتحرِّكة أولى من حذف الساكنة ؛ لأنَّ الموجب للحـــذف توالي الكسرات واجتماع الياءات ، فإذا حذفنا المتحرِّكة فقد نقصت كسرةٌ ويـــاءٌ ، وقـــد رأيناهم خفّفوا على هذا المنهاج في غير النسبة فقالوا : سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، وطَيْبٌ في طيِّبٍ .

ولو حذفنا الساكن لبقيت كسرةُ الياء وذلك يثقل لأجل توالي الكسرات مع قلّـة ذلك في كلامهم قبل النِّسبة ، بل لا يكاد يوجد ذلك _أعني حـــذف الســـاكنة وإبقـــاء المتحرِّكة منهما - [1] .

وكذلك قوله معلِّقًا على قول سيبويه : "وجَّه السؤال للخليل عن اثني عشر وقد تبيَّن حكم أخواته ؛ لأنَّه وإن كان حكمها واحدًا فالعلَّة مفترقة ، فالعلَّة في خمسةَ عشرَ ونحـــوه شبهُ الثاني بتاء التأنيث ، والعلّة في هذا معاقبة (عَشَر) للنون ووقوعها موقعها " [2].

و- الشرح اللُّغوي :

شرح الأبَّذيّ معاني كلمات كثيرة في كتابه هذا حتى أصبحت سمة من سمات هـــذا الكتاب وهذا دليلٌ واضحٌ على مقدرته اللغوية وسعة علمه .

ومن ذلك قوله " المِحْشَاء : وهو الكساءُ الغليظ يلتفُ به " [3] ، وقوله : " الإهَالَةُ : الشَّحْمُ " [4] ، وقوله : " ألاَءَة وهي الرِّبْلى ، وأَشَاءَة وهي الفسيلة " [5] ، وقوله : " عُصبة : مَوضِع " [6] ، وقوله " كُعَيْت : وهو البُلبل " [7] ، وقوله :" مِنْسَـــأة...وهـــي العصـــا" [8] ،

---

[1] - انظر ٢٨٧ من المخطوط وص ٢٦٢من النص المحقق

[2]- انظر ٢٨٨ من المخطوط وص ٢٦٦ من النص المحقق .

٣- انظر ٢٣٢ من المخطوط و ص ٨٩ من النص المحقق .

٤- انظر ٢٤٠من المخطوط وص ١٢١ من النص المحقق.

[5]- انظر ٢٥٧ من المخطوط و ص ١٧٤ من النص المحقق .

٦- انظر ٢٦١ من المخطوط وص ١٨٥ من النص المحقق .

٧- انظر ٢٦٤من المخطوط وص ١٩٤ من النص المحقق .

٨- انظر ٢٦٦من المخطوط وص ١٩٩ من النص المحقق .

وقوله: " اغْدَوْدَنَ النّبتُ إذا طالَ ...واعلَوَّطَ المهر إذا ركبَه عُريانًا " [1] ، وقوله : " الطَّـــاءَة وهو بعد الذَّهابِ في الأرض ...و بِصْر وهي حجارة بِيْض ...والدُّهْرِيّ : الرجلُ المُســـنُّ الذي أتت عيه الدهورُ " [2] ، وقوله : " البُتُوت واحدُها بَتٌّ وهي الأكسية " [3] ، وقولــه : " الثُّبَة وهي الجماعة " [4] ، وقوله : " سلّى : وهي قبيلة من جَرْم " [5] ، وقوله : " بُصْرَى : موضع تنسب إليه السيوف " [6] ، وقوله: " عِثْيَر وهو التُّراب وحِثْيَل وهو نبات " [7] ، وقوله: " مِئْرَة : وهي الحِقْد " [8] وغيره كثير.

١- انظر ٢٦٩من المخطوط وص ٢٠٨ من النص المحقق .

٢- انظر ٢٧٢ من المخطوط وص ٢١٦ ، ٢١٧ من النص المحقق .

٣- انظر ٢٧٤من المخطوط وص ٢٢٤ من النص المحقق .

٤- انظر ٢٧٧ من المخطوط وص ٢٣٣ من النص المحقق .

٥- انظر ٢٨٢من المخطوط وص ٢٤٨ من النص المحقق .

٦- انظر ٢٨٢من المخطوط وص ٢٤٨ من النص المحقق .

٧- انظر ٢٩٢ من المخطوط وص ٢٧٧ من النص المحقق .

٨- انظر ٢٩٩ من المخطوط وص ٣٠١ من النص المحقق .

٤- مصادره :

أ- كتاب سيبويه : اعتنى الأبَّذيُّ بكتاب سيبويه شأنه في ذلك شأن النحويين بصفة عامة ، فنقل عنه نقولاً كثيرةً وشرح أقوالَه وبيَّن غامضَه وأسند بــه اختياراتــه ، وســيأتي الحديث عن ذلك مفصَّلا في ذكر موقفه من سيبويه وكتابه .

ب- شروح الكتاب : وعلى رأس هذه الشروح شرح أبي سعيد السيرافيّ فقد نقــل عنه نقولاً كثيرة صرَّح ببعضها ولم يصرّح بأكثرها ، وكذلك تعليقة الفارســي والنكــت للأعلم ، وكتاب تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف.

ج- كتب أبي علي الفارسي : ومن أبرزها كتاب التَّذكِرَة – وهو كتاب لم نقــف عليه ، وقد صرح باسمه في أكثر من موضع – وكذلك الإيضاح العَضُدِيّ والتَّكملَة والمسائل المنثورة وشرح الأبيات المُشكِلة الإعراب المسمَّى إيضاح الشِّعْر ، وغيرها .

د- معاني القرآن للفرَّاء .

هـ- كتب ابن جني ومن أبرزها الخصائص والمنصف.

و- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ وقد نقل عنه مسائل كاملة .

ز- كتب أبي علي الشَّلُوبين ومن أبرزها شرح المقدِّمة الجُزُوليَّة الكبير ، والتوطئة وقد صرح بهذين الكتابين في أكثر من موضع ، وكذلك شرحه على كتاب ســيبويه – وهــو كتاب لم نقف عليه – .

ح- كتابا ابن عصفور شرح جُمَل الزَّجَّاجيّ والمقرّب ، وقد نقل عن ابن عصــفور نقولاً كثيرة بدون أن يصرح باسمه ولم يصرح بذلك إلاَّ في خمسة مواضع في هــذا الجــزء المحقَّق.

٥- شواهده:

أ_القرآن الكريم :

استشهد الأُبَّذيُّ في هذا الجزء المحقَّق بتسع وخمســـين آيـــة ، وكـــذلك استشـــهد بالقراءات ووصف إحداها بأنَّها كالنادر من الكلام .

قال في باب البناء : " وذلك أنَّ كلَّ موصولٍ يوصل بالمبتدأ والخبر -ولم يكـــن في الصلة طولٌ- لم يجز حذفُ المبتدأ وإبقاءُ الخبر إلاَّ في الشِّعْرٍ أو في نادر الكلام نحـــو قـــراءة بعضهم {تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ } [١] أي الذي هو أحسنُ " [٢].

ب- الحديث الشريف :

وردَ في هذا الجزء الذي أحقّقه حديثان اثنان وإليك تفصيلَ القول عنهما :

قال في باب الإغراء : " لا يجوز إغراءُ غائب ، لا يجوز : عليه زيدًا ؛ لأنَّه لا دليـــل على الفعل المضمر إلاَّ أنَّه قد سُمِعَ عليه رجلاً لَيْسَنِي ، وذلك أنَّ إنسانًا قـــال لـــك : " إنَّ فلانًا أخذك بكذا ، فقال هذا الكلام لعلمه أنَّ السامع سيُبلِّغه إلى المغرَى به .

وفي الحديث " مَن استطاعَ منكم البَاءَةَ فليتزوجْ ، ومَن لم يستطع فعَلَيهِ بالصَّومِ فإنَّه لـــه وِجَاءٌ " ووجه هذا على وجهين : أحدهما أن تكون الباء زائدةً ويكون المجرور في موضـــع رفع بالابتداء ، كأنَّه قال : فعليه الصَّومُ ، كما قالوا : بحسبكَ قولُ السوء أي حسبك قولُ السوء .

والآخر أن يكون الضمير عاد بلفظ الغيبة على لفظ (مَن) وهي في المعنى للمخاطبين ولفظها للغائب " [٣] .

وفي هذا الحديث دلالةٌ على أنَّ الأُبَّذيّ ليس من المانعين للاستشهاد بالحديث ، يؤكد ذلك أنَّه عندما أورد هذا الحديث ، والذي هو على خلاف القاعدة التي ذكرها قبلـــه بـــدأ بالتأويل كما يفعل النحاةُ بالشواهد التي لاخلاف في الاستشهاد بها ، ولو كان من المانعين

١- الأنعام ١٥٤ ، وهي قراءة ليحي بن يعمر ، انظر الكشاف ٢/٨١ .

٢- انظر ص ٢٩٤ من المخطوط وص ٢٨٣ من النص المحقق .

٣- انظر ص ٢٤٢ من المخطوط وص ١٣٠ من النص المحقق .

لذلك لم يؤول الحديث ولقال كما قالوا: إنَّ الحديث يُروى بالمعنى دون اللفظ فلا يلتفــت إليه.

يذكر أنَّ من المانعين للاستشهاد بالحديث ابن الضائع وأبا حيَّــان ، ومــن الــذين يستشهدون به ابن الطراوة والسهيلي وابن خروف وابن مالك .

أمَّا الحديث الثاني فقد أوردَه الأَبَّذيُّ في نص أخذه عن السيرافي الذي أورده للتمثيل في اللغة في حديثه عن أصل الفعل يورأ ، وهو : " أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا أراد سفرًا ورأ عنــه بغيره " [1] .

ج- الشعر والرجز :

استشهد الأَبَّذيّ في هذا الجزء بستة وستين ومئة بيت ، ونلخص الحديث عن ذلــك في النقاط الآتية:

أ- معظم شواهده من شواهد كتب النحاة الذين سبقوه ، كالكتاب ومعاني القرآن للفرَّاء وكتب الفارسيّ وابن جني وابن عصفور .

وقد أشار إلى ذلك في بعض المواضع ومن ذلك قوله : " وأنشد س~ على جَعْل إلاّ نعتًا كغير أبياتًا منها قول عمرو بن معد يكرب[2] :

وكلُّ أخٍ مُفارقُه أخُوهُ لعَمْرِ أبيكَ إلاَّ الفَرْقدانِ "[3]

وس~ هو رمز سيبويه.

١- انظر ص ٣٠٠ من المخطوط وص ٣٠٥ من النص المحقق .

٢- انظر الشاهد في الكتاب ٢/٣٣٤ .

٣- انظر ص ٢١٤ من المخطوط وص ٣٣ من النص المحقق

وقوله : " وأنشد الفرّاءُ [1] أيضًا :

مُقَزَّعٌ أَطْلَسُ الثوبينِ ليسَ لهُ إلاَّ الظِباءَ وإلاَّ صيدَها نَشَبُ " [2]

وقوله : " وقول الشاعر الذي أنشده أبو القاسم في الباب [3] :

ومَاليَ إلاَّ اللهُ لا ربَّ غيرَهُ ومَاليَ إلاَّ اللهَ غيرَك ناصِرُ " [4]

وقوله : " ومن ذلك ما أنشده أبو عليّ الفارسيّ في التَّذكرة :

نَجَا سالِمٌ والنَّفْسُ منه بِشِدْقِهِ ولم ينْجُ إلاَّ جَفْنَ سيفٍ ومِئزَرَا " [5]

ب- اتبع الأَبَّذيّ طريقةَ سابقيه فهو يورد بعضَ الأبيات كاملةً وبعضها ناقصة ، وربما اكتفى بالجزء الذي فيه موضع الاستشهاد .

ومن ذلك قوله :

لم يَلْدَهُ أبوانِ " [6]

وهذا جزء من بيت هو :

ألا رُبّ مولودٍ وليس له أبُ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

ج- بيَّن الأَبَّذيُّ مواضع الاستشهاد في معظم الشواهد الشعرية التي وردت في هـــذا الجزء .

ومن ذلك قوله :

---

[1]- انظر معاني القرآن ١٦٨/١ .

[2]- انظر ص ٢١٩ من المخطوط وص ٤٧ من النص المحقق .

[3]- انظر الجُمَل ٢٣٤ .

[4]- انظر ص ٢١٩ من المخطوط وص ٤٨ من النص المحقق .

[5]- انظر ص٢٠٦ من المخطوط وص ١٠ من النص المحقق .

[6]- انظر ص ٢٩٦ من المخطوط وص ٢٩١ النص المحقق .

ومَاليَ إلاَّ اللهُ لا ربَّ غيرَهُ ومَاليَ إلاَّ اللهَ غيرَك ناصرُ

الشاهد فيه تقديم (إلاَّ الله) و(غيرك) وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو (ناصـــر) وفي قول الأخر :

ومَا ليَ إلاَّ آلَ أحمدَ شيعةٌ ومَا ليَ إلاَّ مَشْعبَ الحقِّ مَشْعبُ

تقديم (إلاَّ آل أحمد) و(إلاَّ مشعب الحقِّ) وهما مستثنيان على المستثنى منهما وهو (شيعة) و(مشعب) " [1].

د- نسب الأبّذيُّ بعض الأبيات ، وربما ذكر المناسبة التي قيل الشاهد فيها ، ومـــن ذلك قوله بعد أن أورد قول الشاعر :

ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةً إلاَّ تجشُّؤُكم عندَ التنانـــيرِ

قال : " والبيتُ لحسّان بن ثابت يهجو بني الحارث بن كعب " [2].

هـــ - شرح الأبّذيُّ بعض ألفاظ الشواهد وذكر بعض الروايات التي رُوِيَ بها ومن ذلك قوله بعد أن أورد قول الشاعر :

لَـــهُ دَاعٍ بِمَكَّةَ مُشْمَعِلٌّ وآخرُ فوقَ دَارته يُنادي

إلى رُدُحٍ من الشِّيْزَى مِلاَءٍ لُبَابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّـــهادِ

قال : " الرَّداح الجَفْنة العظيمة ، والجمع رُدُح ، والشِّيْزَى خشب أسود تتخذ منه القِصاع، ويُروى : عليها لُبابُ البُرّ وهو المشهور فيه " [3].

[1]- انظر ص٢١٩ من المخطوط وص ٤٨ من النص المحقق .

[2]- انظر ص ٢٣١ من المخطوط وص ٨٨ من النص المحقق .

[3]- انظر ص ٢٣٤ من المخطوط وص ٩٦ من النص المحقق .

٦- موقفه من بعض المتقدمين :

أ - موقفه من المدرستين البصريّة والكوفيّة:

غلبت على الأبَّذيّ النزعةُ البصريّة ، فقد وافق البصريين واختار مذهبهم في جميـــع المسائل الخلافية التي تضمنها هذا الجزء من كتابه ، ومنها :

في باب الاستثناء ذهب البصريون إلى أنَّ البعض المخرَج ما دون النصف [١] ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه النصف فما دون [٢] وذهب بعض الفقهاء أنه يجوز استثناء ما دون الكـــلّ كان النصف أو أكثر منه أو أقلّ .

وقد وافق الأبَّذيُّ البصريين في ذلك حيث قال :" فالصحيح إذن أنَّ المخرَجَ ما دون النصف وبذلك ورد السماع قال الله تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾ [٣] ... " [٤].

وفي نحو قولنا : عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً إلاَّ واحدًا ذهـــب أهـــلُ البصـــرة [٥] إلى أنَّ الاستثناء الثاني راجع إلى الذي قبله فيكون الواحد مستثنى من الثلاثة والثلاثة مستثناة مـــن العشرة ، وذهب الفرَّاءُ [٦] إلى أن الثاني منقطع من الأول فكأنَّك قلت : عنـــدي عشـــرةٌ إلاَّ ثلاثةً سوى الواحد الذي عندي لكنَّ الواحد لم يدخل في هذا الإقرار .

وقد وافق الأبَّذيُّ البصريين في رأيهم حيث قال بعد أن أورد قولهم :" وهو الأولى ؛ لأنَّ مذهبَ الفرّاء لا يُتصوَّرُ إلاَّ على أنْ يكونَ الثاني منقطعًا مـــن الأوّل ، وإذا أمكـــنَ أنْ يُحمَلَ الاستثناءُ على الاتصالِ لم يُحملْ على الانفصالِ كما تقدَّم " [٧].

---

[١]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٥ .

[٢]- انظر شرح التسهيل ٢/٢٩٣ .

[٣]- الحجر ٥٩ .

[٤]- انظر ص ٢٠٤ من المخطوط وص ٣ من النص المحقق .

[٥]- انظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٢٥ .

[٦]- انظر ارتشاف الضرب ٣/١٥٢٥ .

[٧]- انظر ص ٢٠٩ من المخطوط وص ١٨ من النص المحقق .

وذهب البصريون إلى أنَّ اسم (ليس) و(لايكون) في الاستثناء ضميرًا مفردًا على كلِّ حال مستترًا في الفعل ويعود على البعض المفهوم من الكلام [1] .

وأمَّا أهل الكوفة فيجعلون الضمير عائدًا على الفعل المفهوم من الكلام المتقدِّم [2] .

وقد وافق الأبّذيُّ البصريين فيما قالوا حيث قال بعد أن أورد رأي الكوفيين :" وهذا المذهبُ مذْهبٌ يحتاجُ فيه إلى تكلُّفِ حذْفِ مضافٍ لم يُنطقْ به ، ولا يحتاجُ إلى ذلــك في مذهبِ البصريينَ ، وأيضًا فإنَّ العربَ قد تستثني بــ(ليس) و(لا يكون) حيث لا يكــون في الكلامِ ما يدلُّ على فِعْلٍ ، فتقول : القومُ إخوتُك ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا .

فدلَّ ذلك على أنَّ الضميرَ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من الكلامِ كما تقدَّم ، وأنَّ ما ذهبَ إليه أهلُ الكوفةِ فاسدٌ " [3] .

وفي أسماء الأفعال ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقدّم معمولها عليهـــا ، وأجـــاز الكوفيون ذلك [4] .

وقد وافق الأبَّذيُّ البصريين فيما ذهبوا إليه وردَّ قول الكوفيين بمـــا ردَّ علـــيهم بـــه صاحبُ الإنصاف [5] في هذه المسألة الخلافية .

أمَّا القياس الذي هو أصلٌ في المدرستين ولكن تختلف كلُّ مدرسة منهما عند التطبيق فالبصريون يقيسون على المشهور الشائع ويربطون بالظاهرة العامة وما شذَّ عنها يحفــظ ولا يقاس عليه ، وأمَّا الكوفيون فقد كانوا يعتدُّون بكلِّ ما ثبت عن العرب ولو مثالاً فردًا.

والأبَّذيُّ يمضي على مذهب البصريين في ذلك ، قال في باب الاستثناء : " إنَّ جعلَ إلاَّ منقطعة مما قبلها لغة فصيحة كما تقدّم وإن كان جعلُها متصلة أكثر ، وحمل الكلام على المعنى ليس بقياس وإنْ جاء شيءٌ من ذلك حُفِظَ و لم يُقسْ عليه [6] .

---

[1]- انظر الكتاب ٢/٢٤٧ والمقتضب ٤/٤٢٨ .

[2]- انظر شرح السيرافي ٣/١٢٨.

[3]- انظر ص ٢١٨ من المخطوط وص ٤٣ من النص المحقق .

٤- انظر الإنصاف ١/٢١٠ .

٥- انظر الإنصاف ١/٢١٠ وانظر ص ٤٢، ٤٣ من النص المحقّق.

٦- انظر ص ٢٢٢ من المخطوط وص ٥٤ من النص المحقق .

وقال في قولِ العرب : ما فَعَلَتِ العشرونَ الدِّرهم وقول الشاعر :

بَاعدَ أمَّ العَمْرِو منْ أسيرِها حُرَّاسُ أبْواب عَلى قُصُورِها

أرادَ : أمَّ عمرٍو ؛ فزادَ الألف واللام ، وأيضًا فإنَّه شاذٌ فلا دليل فيه ؛ لأنَّ القوانين لا تُبنى على النادرِ الشاذِّ إنَّما تُبنى على الأكثرِ المشهورِ [1].

ب- موقفه من سيبويه وكتابه :

وقف الأبَّذيّ أمام كتاب سيبويه موقف الشارح لكلامه المبيِّن لغوامضه الذاهب لمذهبه في معظم آرائه ، ومن ذلك :

ذهب سيبويه[2] إلى أنَّ الاسمَ المخفوض بعد حاشى مخفوض بها ؛ لأنَّها حرفُ جرٍّ ، وذهبَ الفرَّاءُ [3] إلى أنَّها فعْل وأنَّ الاسم الذي بعدها مخفوض على تقدير اللام ، والأصلُ عنده : قام القومُ حاشى لزيدٍ ، فحذفتِ اللام وبقي الاسمُ مخفوضًا .

وقد وافق الأبَّذيُّ سيبويه فيما ذهب إليه وقال رادًّا على الفرَّاء بعد أن أورد مذهبه : "وهذا الذي ذهبَ إليه فاسدٌ لأمرينِ : أحدُهما أنَّ قولَك : حاشَى لزيدٍ لا يستعملُ إلاَّ في معنى التنزيه وحاشَى زيدٍ المرادُ به الاستثناءُ .

والآخرُ أنَّ إضمارَ الخافضِ وإبقاءَ عملِه لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ أو نادرِ كلامٍ وهو مع ذلك قليلٌ بحيث لا يَنقاسُ إلاَّ في الشعرِ "[4] .

ذهب سيبويه [5] إلى أنَّ (لا) إذا دخلت على المعرفة يلزم تكرارُها ؛ وذهب المبرّدُ [6] أنَّه لا يلزم التكرارُ .

١- انظر ص ٢٣٤ من المخطوط وص ٩٧ من النص المحقق .

٢- انظر الكتاب ٣٤٩/٢ .

٣- انظر شرح السيرافي ١٢٩/٣ ب .

٤- انظر ص ٢١٦ من المخطوط وص ٣٧ من النص المحقق .

٥- انظر الكتاب ٢٩٨/٢ .

٦- انظر المقتضب ٣٦٠/٤ .

وقد وافق الأُبَّذيُّ سيبويه فيما ذهب إليه ، وقال في الردِّ على المبرّد : "وزعمَ المبردُ أنّه لا يلزَمُ التكرارُ ، وهو فاسدٌ ، بدليلِ أنّه لا يخلو أنْ تجعلَ لا زيدٌ عندَك في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ؟ أو في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك ؟ فإنْ جعلَه في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك ؟ فباطلٌ ؛ لأنَّ جوابَ هذا (نعم) أو (لا) ، وإنْ جعلَه في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ؟ فجوابُه إنَّما هو لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو " [1].

وذهب سيبويه[2] إلى أنَّ تصغير مُقْعَنسس هو مُقَيْعِس ، وذهب المبرّدُ [3] إلى أنَّ تصغيره هو قُعَيْسِس .

وقد رجح الأُبَّذيُّ قولَ سيبويه في ذلك وقال : "وقول سيبويه أجود ؛ لأنَّ إحـــدى السينين وإنْ كانت للإلحاق فهي زائدة إلاَّ أنَّ لها قوة الإلحاق وللميم قوتان : قوة التقـــدم ؛ لأنَّها أولى والأخرى أنَّها لمعنى الفاعل فهي أولى بالبقاء [4].

ومع شدة إعجاب الأُبَّذيّ بسيبويه وكتابه إلاَّ أنَّ ذلك لم يمنعه من انتقـــاد لفظـــه – وذلك مرّة واحدة في الجزء المحقَّق – وهي قولـــه في باب الاستثناء : قالَ سيبويه : " وممَّـــا جاءَ من الأفعالِ فيه معنى (إلاَّ) فلا يكونُ وليسَ وعدا وخلا ، وما فيه ذلـــك المعـــنى مـــن حروفِ الإضافةِ وليسَ باسمٍ فحَاشَى وخلا في بعضِ اللغات " [5] .

قال الأُبَّذيُّ : " وفي لفظ سيبويه إشكال فإنَّه أدخل الفاء في خبر المبتدأ الذي هـــو (ما) لأنَّها بمعنى الذي وقد تقدَّم في باب الموصلات أنّ الفاء لا تدخل في خبر الموصـــول إلاَّ إذا كان الثاني مسبَّبا عن الأوّل .

ثم أورد بعده قول الشَّلُوبين : لا يلزم النحويّ أن يسلم في عبارته من اللَّحْـــنِ ؛ لأنَّ كلامه بالإعراب متكلَّفٌ خارج عن المعتاد " [6].

١- انظر ص ٢٢٤ من المخطوط وص ٦٢ من النص المحقق .

٢- انظر الكتاب ٤٢٩/٣ .

٣- انظر المقتضب ٢٥٢/٢ .

٤- انظر ص ٢٥٥ من المخطوط وص ١٦٧ من النص المحقق .

٥- انظر الكتاب ٣٠٩/٢ .

٦- انظر ص ٢٢٣ من المخطوط وص ٥٨ من النص المحقق .

ج- الفرّاء :

خالف الأُبَّذيُّ الفرَّاءَ في أغلب المسائل الخلافية التي وردت في هذا الجــزء المحقَّــق ، فبالإضافة إلى المسألتين التي سبق وأن أوردناهما في موقف الأُبَّذيّ من المدرســتين البصــرية والكوفية وفي موقفه من سيبويه والتي ذهب في أولاهما مذهب البصريين وذهب في الأخرى مذهب سيبويه مخالفًا لمذهب الفرَّاء ، نورد المسألتين التاليتين :

في باب الاستثناء ذهبَ الفرّاءُ [1] إلى أنَّ الاستثناء يكون مِن الفعــلِ دون الاســم ، وحجتُه على ذلك الاستثناءُ المُنقطعُ في نحو قولِك: ما رأيتُ أحدًا إلاَّ حمــارًا ، فمُحــال أنْ يُستثنى الحمارُ مِن الأحَدِينَ ؛ لأنَّه ليس مِنهم ، وإنَّما استُثنيتْ رؤيتُه مِن الرُؤيةِ المُتقدِّمــة ؛ لأنَّها مِن جنسِها .

قال الأُبَّذيّ " وهذا الذي استدلَ به لا حجةَ له فيه ؛ لأنَّه قد يُمكنُ أنْ يكونَ الحمارُ مُستثنى مِن أحدٍ وإنْ لم يكُنْ مِن جنسه على أوجُه مِن المجازِ " [2].

وذهب الفرَّاءُ [3] إلى أنَّ (إلاَّ) مركبةٌ من (إنَّ) و(لا) وأنَّ الأصــل (إنَّ لا) فخففــت (إنَّ) وأُدغمت النون في اللام .

قال الأُبَّذيُّ : " وهذا المذهب فاسدٌ لأنَّه ادعى أصلاً لم يلفظ به من غير قيام دليــل على ذلك " [4] .

د- المبرّد :

ردَّ الأبذيُّ على المبرّد – في الجزء المحقَّق – ردودًا كثيرةً فبالإضافة إلى المسألتين اللتين أوردناهما في موقف الأبذيّ من سيبويه نورد ما يلي :

اختلف النحويون في العامل في المستثنى فذهب بعضُهم إلى أنَّه انتصب بما في (إلاَّ) من معنى الفعل ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه انتصب بالفعل بوساطة إلاَّ ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه

١- انظر المساعد ٥٤٨/١ .

٢- انظر ص ٢٠٤ من المخطوط وص ٥ من النص المحقق .

٣- انظر شرح السيرافي ١٠٨/٣ ب .

٤- انظر ٢١٣ من المخطط و ص ٢٩ من النص المحقق .

انتصب عن تمام الكلام ، وذهب المبرّدُ [1] إلى أنّه انتصب بإضمار فعل نابــت (إلاّ) منابــه تقديره أستثني .

قال الأبّذيُّ بعد أن أورد رأي المبرد : " وهذا المذهبُ فاسدٌ لأمرين : أحدُهما أنّه لو كانَ الاسمُ منصوبًا بـــ(إلاّ) لاتَّصلَ بها الضميرُ، فكنتَ تقولُ : قامَ القومُ إلاّكَ وإلاّي كمــا يتصلُ بـــ(إنَّ)فتقول : إنَّك وإنَّه وإنَّني، فلمَّا لم يقولوا إلاَّ قامَ القومُ إلاَّ إيَّاكَ وإلاَّ إيَّاهُ وإلاَّ إيّاي ولم يجئ الضميرُ مُتصلاً إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

ومَا علَينا إذا مَا كُنْتِ جَارتَنَا   ألاَّ يُجَـــاوِرَنَـــا إلاَّكِ دَيَّـــارُ

دلَّ ذلك على أنَّ الاسمَ لم ينتصبْ بـــ(إلاَّ) .

والأخرُ أنَّ (غيرًا) تنتصبُ في الاستثناءِ من حيث انتصبَ الاسمُ الواقــعُ بعــدَ (إلاَّ) بدليلِ أنَّ الموضعَ الذي يُرفعُ فيه الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاَّ) تُرفعُ (غيرٌ) فيه ، والموضــعُ الــذي يُنصَبُ فيه تُنصبُ فيه ، والموضعُ الذي يُخفَضُ فيه تُخفضُ فيه ، فإنَّما إعرابُها إعرابُ الاسمِ الذي بعدَها انتقلَ إليها " [2].

وفي التمييز أجاز المازنيّ والمبرّد تقديمَه [3] إذا كان العامل فِعــلاً متصــرفًا في نفســه واحتجا بقوله:

ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ يَطيبُ

قالوا : يريد وما كانَ حبيبُها يطيبُ نفسًا بالفراقِ فقدّمَ التمييزَ .

قال الأبّذيُّ : ولا حجةَ في البيتِ لهما ؛ لأنَّ (نَفْسًا) يمكن أنْ يكونَ خبرَ (كــانَ) بمعنى إنساناً " [4].

---

[1]- انظر المقتضب ٣٩٠/٤ .

[2]- انظر ص ٢١٢ من المخطوط وص ٢٥ ، ٢٦ من النص المحقق.

[3]- انظر المقتضب ٣٦/٣ .

[4]- انظر ٢٣٨ من المخطوط وص ١١٠ من النص المحقق.

وفي النَّسَبِ ذهب المبرّدُ [1] إلى أنَّ بَرَّارًا في النسب إلى البرِّ مَقول ، قال الأَبَّذيُّ : "ولم يأتِ عليه بدليل فلا يُلتفت إليه " [2] .

وذهب المبرّدُ [3] إلى أنَّ دَما وزنُه فَعَل ، واستدلَّ بقول الشاعر :

جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبرِ اليقينِ

قال الأَبَّذيُّ : " ولا دليل فيه لأنَّه ضرورةٌ ، وإنَّما يُثنَّى على دَمَان "[4]

أمَّا المسألة التي وافق الأَبَّذيّ فيها المبرّد فهي مسألة النَّسَب إلى فَم ، قال الأبذيُّ : " من قال : فَمَان كَيدَان فإنَّه إذا نسب إليه ينبغي أن يقول : فَميٌّ وفَوَهِيٌّ إن ردَّ إلى الأصل، وأمَّا من قال : فَمَوان فلا اعتبار به ؛ لأنَّه شاذٌّ .

وأمَّا فَمَان وفَمِيٌّ فبيِّنٌ علّته ، وفَوْهِيٌّ كذلك لأنَّك لمَّا رددت اللام لم تحتج إلى الميم فرددت العين إلى أصلها ساكنة ؛ لأنَّها ليست كدال يَدٍ ، وخاء أخٍ في جريانهما في الكلام متحرِّكتين في حال الإفراد .

وهذا هو كلام المبرّد [5] ولا أقدرُ على الانفصال عنه فإنَّه حقٌّ [6] .

١- انظر الانتصار ٢١٤ .

٢- انظر ص ٢٧٥ من المخطوط وص ٢٢٥ من النص المحقق .

٣- انظر المقتضب ١٥٣/٣ .

٤- انظر ص ٢٧٦ من المخطوط وص ٢٣١ من النص المحقق .

٥- انظر المقتضب ١٥٨/٣ والارتشاف ٦٢٣/٢ .

٦- انظر ص ٢٧٩ من المخطوط وص ٢٣٩ من النص المحقق .

٧- استدراكاته على الجُزُوليّ :

استدرك الأبَّذيُّ في هذا الشرح على أبي موسى الجُزُوليّ استراكات عدة ، وقد نقل بعض هذه الاستدراكات عن شيخه أبي عليّ الشلوبين وسنوردها برمتها :

قال أبو موسى في باب الاستثناء : ومن الأفعالِ ليسَ ولا يكونُ وخَــلا وعَــدَا المقرونتان بما .

قال الأبَّذيُّ : وتمامُه أنْ يقولَ في (ما خلا) (وما عدا) : المقرونتانِ بـــ(ما) في مذهبِ الأكثرِ، والجرميُّ يجعلهما مع اقترانِهما بـــ(ما) مِن المترددةِ ، وسيبويه يجعلهما فعلينِ خاصةً ؛ لأنَّ (ما) المصدرية لا تدخلُ إلاَّ على الأفعالِ [1] .

وقال أبو موسى في باب النفي بـــلا : شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألاَّ يتكرر وألاَّ يُفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مُشبَّه بالمضاف .

قال الأبَّذيُّ : وتمامُ هذا أنْ يقولَ : شروطُ وجوبِ بناءِ الاسمِ مع (لا) أو إعمالها فيه عمل ليس ؛ لأنَّ الوجهينِ جائزانِ [2] .

ثم قال : وإنْ فُصِلَ بينهما وجبَ الرفعُ ولزِمَ التكرارُ .

قال الأبَّذيُّ : تمامُه : في رأي سيبويه ، وهو الصواب فتقول : لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ [3] .

ثم قال : وإذا لحقتْها همزةُ الاستفهامِ لِمُجرَّدِه أو للعَرْضِ .

قال الأبَّذيُّ : فاسدٌ ؛ لأنَّها إذا كانتْ للعرضِ فحكمُها كحكمِ التي للتحضــيضِ لا يليها إلاَّ الفعل لفظًا أو نية ، وتعمل في المعرفة والنكرة [4] .

١_ انظر ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ من المخطوط و ص ٥٧ من النص المحقق .

٢- انظر ص ٢٣٠ من المخطوط وص ٨٢ من النص المحقق.

٣- انظر ص ٢٣٠من المخطوط وص ٨٣ من النص المحقق.

٤- انظر ص ٢٣٢ وص ٩١ من النص المحقق.

ثم قال : أو للتّمنيّ فحُكْمُها حُكْمُها .

قال الأبَّذيُّ : كان حقُّه أنْ يقولَ : على رأي ، وهو رأي المازني [1] .

ثم قال : ونعتُ الاسمِ المبنيّ مع (لا) جائزٌ فيه –إذا وليَهُ وكان مفردًا – الرفــعُ والنصبُ ، وجعْلُهُ مع المنعوتِ كخمسةَ عشرَ فإنْ فُصِلَ بينهما أو كانَ مضافًا لم يجعــلا كشيءٍ واحدٍ وحكمُ المعطوفِ نَسَقًا حكمُ النعتِ

قال الأبَّذيُّ : تمامه : نَسَقًا وبيانًا في النصبِ والرفعِ لا في التركيبِ [2] .

وقال أبو موسى في باب التمييز:وكلُّ ما انتصبَ من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ فمفردٌ.

قال الأبَّذيُّ : وبيانُ هذا أنْ يُقالَ : كلُّ ما انتصبَ من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ وكان ممَّا يختلفُ لفظُه ومعناه في إفراده وجمعه ، فلفظُه في إفراده وجمعه بحسَبِ معناه نحو : عندي مثلُه رجلاً، وعندي مثلُه رجالاً ، إلاَّ أنْ يكونَ هناك ما يُفْهِمُ المعنى نحو المنتصبِ في قولك : عندي رَطْلٌ زيتًا ، ورطلان زيتًا ، وأرطالٌ زيتًا [3].

وقال أبو موسى في باب الإغراء : ومنْ المُتعدِّي رُوَيْد ...وبَلْه .

قال الأبَّذيُّ : معناه دَعْ ، ولو قال هنا : في أحد وجوهها لكان حريًّا بذلك ؛لأنَّ لها ثلاثةُ أوْجُه ، أحدُها هذا الذي ذكرَ ، والآخر أنْ يكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده بمعــنى : تَرْكًا ، النائب مناب اتْرُكْ ، ويكون ما بعدها مجرورًا كما تقول : ضَرْبَ زيدٍ ، والثالث أنْ تكون بمعنى كيف وبالوجوه الثلاثة أنشدوا :

بَــلْهَ الأكُفّ كأنّها لم تُخلَقِ [4]

---

[1]- انظر ص ٢٣٢ من المخطوط وص ٩١ من النص المحقق.

[2]- انظر ص ٢٣٣ من المخطوط وص ٩٣ من النص المحقق..

[3]- انظر ص ٢٣٧ من المخطوط وص ١٠٧ من النص المحقق..

[4]- انظر ص ٢٤٢من المخطوط وص ١٢٧ من النص المحقق..

وقال أبو موسى في باب التصغير: وكلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ ياءِ التَّصغيرِ فيه حرفٌ ليسَ مَوْقِعَ الإعرابِ فهو مَكْسُورٌ إلاَّ أنْ يكونَ في كَنَفِ هَاءِ التَّأنيثِ أو أَلفِهِ أوْ أَلفَيْهِ أو أَلــفِ أَفْعَالٍ جَمْعًا .

قال الأُبَّذيُّ : قوله : "جمعًا" زيادة تعود بنقص فإنَّ ظاهره أنَّ أفْعالاً إذا لم يكن جمعًا كأَوْرَال ــاسم مكان ــ أنَّك تقول فيه: أُوَيْرِيل [1] .

وقال أبو موسى في النسب إلى الثنائي : وإنْ كان على حَرفينِ بحَذْفِ لامِهِ وكَوْنِهِ لم يعوَّضْ منه إنْ كان واجبَ الرَّدِّ في التثنية .

قال الأُبَّذيُّ : وهذا الكلام غير مُتمَّمٍ حتى يقول : إن كان واجبَ الردِّ في التثنية أو الجمع بالألف والتاء أو الإضافة ، فإنَّ كلَّ ما رُدَّ إليه اللام في واحد من هذه وجب الردُّ في النسبة إليه ، إذْ هذه المواضع حقُّ الاسم ألاَّ يتغير فيها عن حاله قبل لحاقها ، فكان حقُّه أن يزيدها ليُبيِّنَ موضع وجوب الردِّ [2] .

ثم قال : فإنْ لم يجبْ فيها جازَ ردُّه وتركُه "

قال الأُبَّذيُّ : مثال ذلك : يَدٌ ودَمٌ ، تقول : يَدِيٌّ ودَمِيٌّ ويَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، وكذلك في غَدٍ : غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ ، وتقول في ثُبة : ثُبِيٌّ ، وفي شَفَه : شَفِيٌّ ، وفي حِرٍ : حِرِيٌّ ، ومن ردَّ المحذوف قال : غَدَوِيٌّ ، وألزم الحرف الثاني الفتح وهو في الأصل غَدْو ، وقد نطق بــه بعضُ العرب .

قال : وإنَّما ألزمنا الفتحةَ للحرف الثاني سواء كان متحرِّكًا في الأصل أو ساكنًا ولم يُردّ إلى أصله من السكون ؛ لأنَّ الغرض بردِّ المحذوف تقوية الكلمة ، فإن نحن سكنَّا عينــه فقد ضعفناه ، وأزلنا عنه حركته التي كانت في عينه في الإفراد فكــان نقــيض الغــرض ، والأخفش يردُّ ما كان أصله السكون إلى السكون فيقول : يَدْيِيٌّ ودَمْيِيٌّ وحِرْحِيٌّ .

قال : وأبو موسى لم يُبيِّن في هذا الفصل كيفية الردِّ فكان كلامُه ناقصًا [3] .

---

[1] - انظر ص ٢٥١ من المخطوط وص ١٥٥من النص المحقق..

[2] - انظر ص٢٧٦ من المخطوط وص ٢٢٩ من النص المحقق..

[3] - انظر ص ٢٧٦ ، ٢٧٧من المخطوط وص ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من النص المحقق.

وقال أبو موسى في النسب إلى المقصور: وإنْ كانتْ رابعةً وهي لِغــيرِ التأنيــثِ فالمختار القلب ويجوزُ الحذْفُ .

قال الأُبَّذيُّ : ش~ : تمام هذا أن يقول : غير أنَّ الحذف فيما ألفه من ذلك منقلبة لا تقوى قوةَ الحذف فيما ألفه للإلحاق " [1] يعني أنَّ ألفَ الإلحاق زائدةٌ والزائد أولى بالحذف [2].

وقال أبو موسى في باب البناء : والقِسْمُ الآخرُ ما أُضيفَ إلى الجُمَلِ مــن أسمــاءِ الزَّمانِ .

قال الأُبَّذيُّ : ينقصُه أنْ يقول : وصدرُها فِعْلٌ ماضٍ هذا مذهب البصريين ، وما قاله على الإطلاق مذهب لغيرهم.

وأطلق القول في اسم الزمان وكان حقُّه أنْ يتحرَّز من المثَّنى منه ، فإنَّه لا يُبنى اســمُ الزمان إلاَّ بشرط ألاَّ يكون مثنىًّ ؛ لأنَّ التثنية تردُّ الأشياء إلى أصلها من الإعراب [3].

ثم قال : وليسَ هذا الأخيرُ بواجبِ البناءِ .

قال الأُبَّذيُّ : ش~ : " ذِكرُهُ هذا القِسْمَ في أقسام المبنيَّات ليس بشيء ؛ لأنَّ البنــاء في هذا النوع إنَّما هو عارضٌ عند الإضافة " [4] .

وقال الأُبَّذيُّ : وينقصُه من موجبات البناء أنْ يكون الاسم مضافًا إلى مبنيّ نحو قول الشاعر :

لم يَمنعِ الشُّرْبَ مِنها غيرَ أنْ نَطَقَتْ ... حمامــةٌ في غُصُــونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

وقال : ونقصه أيضًا من موجبات البناء على مذهب سيبويه أن يخرج الاســم عــن نظائره نحو: أيّ الموصولة ، فإنَّها خرجت عن نظائرها من الموصولات .

وقال : وكذلك نقصه بناء (كم) الخبرية تشبيهًا لها بالاستفهامية [5] .

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٢٩/٣ .

[2]- انظر ص ٢٨١من المخطوط وص ٢٤٧من النص المحقق.

[3]- انظر ص ٢٩٣من المخطوط وص ٢٨١، ٢٨٢ من النص المحقق .

[4]- انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٨/٣ .

[5]- انظر ص ٢٩٤من المخطوط وص ٢٨٢، ٢٨٣ ، ٢٨٥ من النص المحقق .

وقال أبو موسى : الضَّمَّةُ إمَّا للإتباعِ وإمَّا لأنَّها حركةُ الأصلِ في الحرفِ .

قال الأبَّذيُّ : وذِكْرُ هذا النوعِ أيضًا في المبنيَّات ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ الباب إنَّما هو للبناء اللازم للكلمة كما قلنا قبل ، وهذا الحكم عارضٌ في الكلمة عند التقاء الساكنين [1] .

ثم قال : الفَتْحةُ إمَّا لمجرَّدِ طلبِ التخفيفِ وإمَّا للإتْبَاعِ .

قال الأبَّذيُ : مثاله : عَضَّ في لغة من يقول : مُدُّ بالضم ، وفرِّ بالكسر وانْطَلَقَ و :

لم يَلْدَهُ أبوانِ

وكان حقُّه ألاَّ يذكر هذا النحو في المبنيَّات؛لأنَّه شيءٌ لم تُبن عليه هذه الكلمةُ وإنَّما هذه الكلمة مبنيَّة في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتماعُ المثلين في اعضضْ،والتخفيف في لم يَلْدَ وانْطَلْقَ ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمرٌ طارئ غير مبنيَّة هذه الكلمة عليه[2] .

ثم قال : وإمَّا لمجاورة محلِّها للألف .

قال الأبَّذيُّ : مثاله : يا إسْحَارَ في ترخيم رجل اسمه إسْحَارٌّ على لغة من نوى ، وهذا أيضًا ليس من الباب ؛ لأنَّه ليس بلازم [3] .

وقال أبو موسى في باب تخفيف الهمزة : والمتحرِّكةِ السَّاكنِ ما قبلَها ، وليس لمجرَّدِ المدِّ واللِّين بإلْقاءِ حركتِها على ما قبلَها وحَذْفِها في الأشهر " .

قال الأبَّذيُّ : تحرَّز بقوله : " وليسَ لمجرَّدِ المدِّ واللين " من مثل خَطِيْئَة ومَقْرُوْءَة فإنّها تقلب إلى الحرف الذي قبلها وتدغم فيه ، ومعنى تحريزه لذلك أن يكون زائدًا لمدِّ البناء ، واستظهر به على ما ليس زائدًا لمدِّ البناء كمُسِيْءٍ إذْ كان حكم هذا النوع النقل .

وينبغي أن يزيد أو ما هو في حكم المجرَّد كذلك ، أو يزيد أو ياء تصغير نحو : أُفَيْئِس في تصغير أفْؤُس ، فإن حكم هذا النوع في منع النقل منه حكم ما فيه حرف المدِّ واللين مجرَّدًا للمد واللين ، والجامع بينهما أنَّ كلَّ واحدٍ منهما موضوع على ألاَّ يتحرَّك [4] .

---

[1]- انظر ص ٢٩٥من المخطوط وص ٢٨٧من النص المحقق.

[2]- انظر ص ٢٩٦ من المخطوط وص ٢٩١ من النص المحقق.

[3]- انظر ص ٢٩٦من المخطوط وص ٢٩١ من النص المحقق.

[4]- انظر ص ٢٩٩ من المخطوط وص ٣٠٠ من النص المحقق.

٨- قيمة الكتاب العلمية :

يعدُّ شرحُ الجُزُوليَّة للأبَّذيّ موسوعة نحوية اشتملت على الكــثير مــن المناقشــات والاعتراضات ممَّا جعله يقدِّم مادة علمية قوية .

وإنَّ توسّع الأبَّذيّ في المسائل ، وكثرة شواهده وعنايته بالشواهد من إبــرازٍ لموقــع الاستشهاد وذكر للروايات وتوضيح للغامض ، وكذلك إيراده للخلافات وترجيح بعضــها على بعض وذكر سبب ذلك ، وكذلك عنايته بالعلّة كلُّ ذلك وغيره جعل هذا الشرح من أهم شروح الجُزُوليَّة وأكثرها فائدةً وأكبرها حجمًا .

وليس شيءٌ من عملِ ابن آدم إلاَّ يؤخذ منه ويردّ ، ومن المآخذ التي سجلناها علــى هذا الشرح ما يلي :

أولاً :

نسب إلى المبرد أنّه وافق الأخفش في أن تصغير الذي هو اللَّذَيَّا فإذا جمعتَ قلــتَ : اللَّذَيَّونَ في الرفع ، واللَّذَيَّينَ في النصب والجرِّ ، أمَّا سيبويه فإنَّه يقول : اللَّــذَيُّون في الرفــع واللَّذَيِّيْنَ في النصب والجرِّ [١] .

والصحيح أنَّ المبرّدَ لم يوافق الأخفشَ في ذلك وإنّما قال :" وكان الأخفش يقــول : اللَّذَيَّين يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ثم ذهبت لَمَّا جاءت يــاء الجمــع لالتقــاء الساكنين فيجعله بمنزلة مصطفين وليس هذا بمرضي ؛ لأنَّ زيادة التثنية والجمع ملحقة " [٢].

أمَّا المسألة التي وافق المبرّدُ الأخفشَ فهي تصغير اللاَّتي على اللَّوَيَّا ، قال المــبرد : " وكان الأخفش يقول : اللَّوَيَّا ؛ لأنَّه ليس جمع (التي) على لفظها فإنّما هو اســم للجمــع كقولك : قَوْمٌ ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس " [٣].

---

[١]- انظر ص ٢٦٧ من المخطوط وص ٢٠٤ من النص المحقق .

[٢]- انظر المقتضب ٢/٢٨٩ .

[٣]- انظر المقتضب ٢/٢٨٩ .

ثانيًا :

نُسبت بعض أقوال السيرافي لسيبويه [1] وهذا ربما يعود للنّسّاخ الــذين اســتخدموا رمزين متقاربين لهذين العالمين وهما (س~) لسيبويه و (سع~) للسيرافي ممَّا أدى إلى وقــوع اللبس بينهما ، ومما يؤكد ذلك أنَّنا نجد الرمز سع~ في الصفحة رقم ٢٥٣ من النســخة (أ) ونجد في النسخة (ب) الرمز س~ [2] .

[1] – انظر مثلا ص ١٤٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ من النص المحقق .

[2] – انظر ص ١٦١ من النص المحقق .

القسم الثاني / النص المحقـــق :

أولاً / منهجي في التحقيق :

اتبعت في التحقيق الخطوات الآتية :

١- صحَّحتُ النصَ وحرَّرتُ ما فيه من أخطاء نحوية وإملائية وأشرت إلى ذلك في موضعه من الحاشية.

٢- اتخذت النسخة (أ) أصلاً وأثبتُّ أرقام صفحاتها داخل النص المحقَّق .

٣- أثبتُّ الفروقَ بين النسختين في الحاشية.

٤- إذا كان التصحيح من النسخة (ب) أشرتُ إليه في الحاشية مع ذكر ما في النسخة (أ).

٥- خرَّجتُ الآيات القرآنية ببيان اسم السورة ورقم الآية مع مراعاة كتابة الآيات بالرســـم العثماني إلاَّ أن تكون قراءة .

٦- خرَّجت القراءات القرآنية من كتب القراءات .

٧- خرّجت الحديثين الشرفين من كتب الحديث .

٨- خرَّجت الأقوال والآثار والأمثال من كتبها .

٩- خرَّجت الأشعار والأرجاز من دواوين الشعر وكتب الأدب والنحو واللغة وذلك على الترتيب الآتي : (البحر ، اسم القائل – إن عُلِم – ، إذا كان الشاهد من شواهد الكتـــاب ذكرت ذلك ووضحت استشهاد سيبويه به ، المصادر التي نُسِب الشاهد فيها مرتبة تاريخيًا ، المصادر التي أوردت الشاهد بلا نسبة ، ذكر الروايات – إن وُجِــدتْ – ذكـــر موضـــع الاستشهاد فيه إن لم يذكره المؤلِّف) .

١٠- شرحت المفردات الغريبة من معاجم اللغة .

١١- ترجمت للأعلام الواردة في النص .

١٢- وثقّت آراء النحاة وأقوالهم قدر المستطاع .

١٣- علّقت على بعض المسائل النحوية أو اللغوية .

١٤- وضعت عناوين لبعض المسائل ووضعتها بين معقوفتين .

ثانيا / وصف نسختي الكتاب :

النسخة الأولى : والتي رمزتُ لها بالرمز (أ) وهـــي النســـخة الرئيســـة مصـــورة (ميكروفلم) من معهد إحياء التراث والبحوث الإسلامية بجامعة أم القرى عن نسخة كاملة من مقتنيات الزاوية الحمزاوية في المغرب والتي تحمل الرقم ١٢٠٠و١٢٠١ بخط مغربي وهي تقع في سفرين :

السفر الأول يقع في ٢٩٠ صفحة ، وقد قام بتحقيق هذا السفر الدكتور سعد بـــن حمدان الغامدي .

السفر الثاني يقع في ٣٩٢ صفحة ومسطرته خمسة وثلاثون سطرًا ، ومتوسط عـــدد الكلمات في السطر سبع عشرة كلمة .

وأولـــه : بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آلـــه وســـلم تسليمًا .

بابٌ هذا هو بابُ حروفِ الخفض وغيرها ممَّا يخفض .

وآخره : وبتمام هذا الباب تم الشرح ، والحمد لله تعالى والصلاة على محمـــد نبيـــه المصطفى ورسوله المجتبى ، وعلى آله وأزواجه وأهل بيته وصحبه الذين اختارهم وارتضى.

تمَّ ، ولواهب العقل والقوة حمد يحبه ، وشكر يرتضيه ، في التاسع لذي الحجة مخـــتم أربعة عشر وسبع مئة .

وقد حقق زميلي سعيد بن مشبب الأسمري من الصفحة الأولى إلى الصفحة الثامنـــة والتسعين ، وكذلك حقّق زميلي حسن بن نفاع الحربي من الصفحة التاسعة والتسعين حتى الصفحة الثانية بعد المئة ، في رسالتي ماجستير .

وسوف نحقّق من السفر الثاني صفحتين ومئة ، من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة.

أمَّا النسخة الثانية التي رمزنا لها بالرمز (ب) فقد خلا منها باب الاستثناء ، وهي تبدأ بباب النفي بلا ، يقع الجزء المحقق في ١٢٠ صفحة كلِّ صفحة فيها خمسة وعشرون ســـطرًا ومتوسط كلِّ سطر خمس عشرة كلمةً .

بعد من الأبواب

[illegible]

تصنيف الديوان المنسوب للأبياري [illegible] العبد

الله الفقير الى رحمة مولاه ابراهيم بن عيسى [illegible] لطف الله به

[illegible]

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد [illegible]

[illegible]

الورقة الأولى من السفر الثاني

الورقة الأولى من الجزء المحقّق من النسخة (أ)

الورقة الأخيرة من الجزء المحقَّق من النسخة (أ)

اللوحة الأولى من النسخة (ب)

الورقة الأخيرة من الجزء المحقق من النسخة (ب)

ثالثًا / الرموز المستخدمة في النص المحقّق :

س~ : سيبويه .

د~ : المبرد .

سع~ : أبي سعيد السيرافي .

فا~ : الفارسي .

ج~ : ابن جني .

عبد~ : العبدي .

بش~ : ابن بابشاذ .

ط~ : ابن طاهر .

خ~ : ابن خروف .

ش~ : الشلوبين .

ص~ : ابن عصفور .

يستخدم في بعض الأحيان الرمز ج~ بمعنى جواب .

النص المحقَّق من شرح الجزولية للأُبَّذيّ

من أوّل باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة

بَابٌ هَذَا هُوَ بَابُ الاسْتِثْنَاءِ

وكلامُه[١] فيه مختصرٌ فلابّد من عَقْدٍ[٢] لجميع الباب ، وحينئذ نرجعِ إلى تفسير لفظه إن شاء الله تعالى .

فنقول :الاستثناء إخراجُ بعضٍ من كلٍّ بـ(إلاّ) أو بكلمة في معنى (إلاّ) من الأدوات المذكورة [٣]، فإنْ كان التخريج بغير ذلك لم يسمَّ استثناء كقولك : قام القومُ لم يقم زيدٌ ؛ فهذا لايُسمّى استثناءً وإنْ كان معناه قام القومُ إلا زيداً .

سع~[٤] :" الاستثناء هو إخراجُ الشيء ممّا دخَل فيه هو وغيرُه بلفظٍ شاملٍ لهما ،أو إدخاله فيما خرج عنه هو وغيرُه بلفظٍ شاملٍ لهما أيضا " [٥].

ش~ [٦]:" الاستثناء إخراجُ الثاني ممّا دخل فيه الأول ".

فينبغي إذاً أنْ نُبيِّنَ في هذا الباب ذلك البعض المُخرَج ، والمُخرَج منه ، والأدوات التي يقع بها التخريجُ ، وحكم الاسمِ المُخرَجِ في الإعراب ، وما العامل فيه ؟ فإذا أُتِيَ على جميعِ ذلك فقد أُتيَ بجملة هذا الباب .

فأمّا البعضُ المُخرَجُ ففيه خلافٌ بيْن النحويين ،فمذْهَبُ البصريين المحقّقين منهم أنّه مادون النصف [٧].

---

[١]- كلامه : أي كلام الجزولي ، وهو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت ، أبو موسى صاحب المقدمة التي عليها هذا الشرح من نحاة الأندلس كان إماماً في النحو كثير الإطلاع على دقائقه وغريبه ت ٦٠٧ هـ (بغية الوعاة ٢/٢٣٦).

[٢]- في اللسان (عقد) ٣/٢٩٦ : " العَقْد : نقيض الحل " . والمراد لابد من مقدمة لربط أجزاء الموضوع .

[٣]- أي الأدوات التي ذكرها الجزولي في مقدمته ٢١٥ .

[٤]- سع~ هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، نحوي عالم ، أصله من سيراف من بلاد فارس سكن بغداد وتولى القضاء ، من مؤلفاته الإقناع وشرح كتاب سيبويه ت ٣٦٨ هـ (إنباه الرواة ١/٣١٣) .

[٥]- انظر شرح السيرافي ٣/٩٩ ب .

[٦]- ش ~ هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي المعروف بالشلوبين من كبار علماء النحو في الأندلس ، عاش في أشبيلية له القوانين ، وشرح المقدمة الجزولية ، وحواشي على كتاب المفصل ت ٦٤٥ هـ (وفيات الأعيان٣/٤٥١) .

[٧]- ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢/٢٥٥ ووافقهم عليه ، وذكره ابن عقيل في المساعد ١/٥٧١والسيوطي في الهمع ٢/١٩٩ .

ومَذْهبُ الكوفيين وبعضِ البصريين أنّه النصف فما دون [1].

ومَذْهبُ بعضِ الكوفيين وطائفةٍ من الفقهاءِ أنّه يجوز استثناء مادون الكلِّ كان النصفَ أو أكثرَ منه أو أقلّ [2].

ومذهبُ طائفةٍ من أهلِ اللغة أنّه لا يجوزُ إذا كان الاستثناءُ من العدد عقْداً بكماله [3].

استدل من ذهب إلى أنّه يجوز استثناءُ مادون الكلِّ،وإنْ كان أكثرَ من النصفِ بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [4] ومعلوم شرعاً أنّ المُتّبَعَ للشيطان أكثرُ من غير المُتّبِعِ بدليل قوله تعالى : ﴿ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [5].

ولا حُجَّةَ له في هذا ؛ لأنّه يتخرَّجُ على أنْ يكونَ العباد يُراد به المؤمنون وتكون الإضافةُ إضافةَ تعريفٍ وتقريبٍ على حدِ قولك : أخِي وصَدَيْقِي ، وعلى ذلك وردَ في أكثر القرآنِ نحو قوله تعالى: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾ [6] ويكون الاستثناءُ منقطعاً كأنّه قال : لكنّ مَنْ اتَّبعَكَ من الغاوينَ فلكَ عليهم سلطانٌ ، والخلافُ إنّما هو في الاستثناءِ المُتصلِ .

واستدل بعضُهم أيضاً بقولِ الشاعر :

١- أدّوا التي نَقَصتْ تسعينَ من مئةٍ ثمّ ابْعَثُوا حَكَمًا بِالحــقِّ قَــوَّالا [7]

---

[1]- ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٢٩٣/٢ ووافقهم عليه ، وذكره ابن حيان في الارتشاف ١٥٠٠/٣ ، وذكره السيوطي في الهمع ٢٠٠/٢ .

[2]- نسب السيوطي في الهمع ٢٠٠/٢ القول به لأكثر الكوفيين والسيرافي وابن خروف والشلوبين ، انظر رأي ابن خروف في شرحه على الجمل ٩٥٧/٢ .

[3]- ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٥/٢ ولم ينسبه ، وكذلك السيوطي في الهمع ٢٠٠/٢ .

[4]- الحجر ٤٢ .

[5]- النساء ٨٣ .

[6]- الزخرف ٦٨ .

[7]- من البسيط بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢ والاستغناء ٥٣٨ والتذييل والتكميل ٣٤/٣ب.

فاستثنى التسعين من المئة ، وهذا بيّنُ الفَساد ؛ لأنَّ الاستثناءَ كما تقدّم إنَّما هو عندَ النحويين بإلاّ أو بأداةٍ في مَعناها مِن الأدوَاتِ التي ذكرَها أبو القاسم[1] وغيرُه .

واستدلَ الذي ذهبَ إلى أنَّ المُخرَجَ يكونُ النصفَ فما دون ، بقولِه تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ ﴾[2] فنصفه بدلٌ مِن قليلٍ ،بدلُ شيءٍ مِن شيءٍ، فالمستثنى على هذا إنَّما هو النِصفُ .

وهذا مَردودٌ بأنَّ النصفَ لا يُقالُ فيه أبدًا قليلٌ ، فوجَبَ ألاَّ يُجعَلَ بدلاً من قليـــلٍ ، بل يكونُ مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه ما قبله كأنَّه قال : قمْ نصفَه ؛ فلا يكـــونُ هـــذا النصفُ على هذا مستثنى .

والذي ذهَبَ إلى أنَّه لا يُستثنى من العددِ عقْدٌ كامل ؛ استَدَل على ذلـــك بأنَّـــه إذا قُلت: عندي مئةٌ إلاَّ عشرةً كان أخْصَرَ منه : عندي تسعون ؛قال: وكلامُ العربِ مبنيٌّ على الاختصارِ.

وهذا مردودٌ بأنَّ العربَ قد تتكَلَّم بالكلامِ /٢٠٤/ وغيرهُ ممَّا هو في معناه أخصرُ منـــه فيقولون: زيدًا ضرَبْتُه ، وزيدًا ضرَبتُ في معنى واحدٍ وإنْ كانَ (زيدًا ضرَبتُ) أخْصَرَ .

فالصحيحُ[3] إذن أنَّ المخرَجَ ما دون النصف ،وبذلك وردَ السماعُ ، قالَ اللهُ تعالى : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾[4] وقال تعالى : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾[5] إلى غيرِ ذلك من الآيات .

---

[1]- هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النهاونديّ شيخ العربية في عصره ، لزم الزجاج ليتعلم فنُسب اليه ، أقام في حلب ودمشق ، ثم مات بطبرية ٣٣٧ هـــ ، من أشهر مؤلفاته الجمل في النحو .(إنباه الرواة ٢/ ١٦٠) ، وقد ذكر هذه الأدوات في كتاب الجمل ٢٣٠ .

[2]- المزمّل ١ ، ٢ .

[3]- ذكر ترجيح الأبذي لرأي البصريين السيوطي في الهمع ٢/١٩٩ .

[4]- الحجر ٥٩ .

[5]- العنكبوت ١٤ .

وإنَّما لم يجزْ إخراجُ الأكثر وتركُ الأقلّ عند من ذهَب إلى ذلك ؛ لأنَّه يؤدي إلى وضعِ اسمِ الكلِّ على الأقلِّ ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ :قامَ القومُ إلاَّ أربعةَ أخماسِهم كنتَ قد أوقعتَ القومَ على خُمسِهم ،وذلك لا يجوز ، وإذا قلتَ :قامَ القومُ إلاَّ خُمسَهم كنتَ قد أوقعتَ القومَ على أكثرِهم ، وذلك سائغٌ ، ألا ترى أنَّ العربَ تقولُ : قامَ القومُ إذا قاموا بأجمعهم ، أو قامَ أكثرُهم .

واختلفَ النحويون أيضًا في المُخرَجِ منه ما هو؟ فذهبَ الكسائيُّ [1] إلى أنَّ التخريجَ مِن الاسمِ وحدَه ،فإذا قلتَ :قامَ القومُ إلاَّ زيدًا ، فكأنَّك قلتَ :قامَ القومُ الذينَ نقصَ منهم زيدٌ ، ولم تتعرضْ للإخبارِ عن زيدٍ بقيامٍ ولا غيرِه ، فيحتملُ أنْ يكون قد قامَ وأنْ يكون غير قائمٍ .

واستدلَّ على ذلك بقولِه: ﴿ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [2] قالَ : فلولا أنَّ إبليسَ يمكنُ أنْ يكونَ قد سجدَ ،وأنْ يكونَ لم يسجُدْ ،لم يكنْ لقوله تعالى بعدُ : ﴿ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ فائدةٌ ، إذْ ﴿ إِلَّآ إِبۡلِيسَ ﴾ يغني عن ذلك .

فإن قِيلَ تكونُ الجملةُ تأكيدًا لما تُعطيه (إلاَّ) مِن الاستثناءِ ، فالجوابُ أنَّ المعانيَ التي تُعطيها الحروفُ لا تُؤكَد ، فلا تقولُ : ما قامَ زيدٌ نفيًا ، ولا : أيقومُ زيدٌ استفهامًا ، فتجعلُ (نفيًا) تأكيدًا لمعنى ما ، و(استفهامًا) تأكيدًا لمعنى الهمزة ؛ لأنَّ الحروفَ وضِعت على الاختصارِ؛ ألا ترى أنَّ الهمزةَ أخْصَرُ مِن قولِك (أستفهِمُ) ،و(ما) أخصَرُ مِن (أنفي)، والتأكيدُ مبنيٌّ على الإطالةِ والإسهاب ، فلم يُجمع بينهما للتناقضِ الذي في ذلك .

---

[1]- هو علي بن حمزة الأسديّ ، أحد أئمة القراءة والنحو واللغة ، وهو أحد القراء السبعة ، ولد بالكوفة واستوطن بغداد ، أخذ عن الرؤاسي والخليل ، كان مؤدبًا للأمين والمأمون ، من مصنفاته : معاني القرآن و الحروف والمصادر ت ١٨٩ هـ (وفيات الأعيان ٢٩٥/٣) ، انظر قوله في التذييل والتكميل ١٢/٣ب .

[2]- الحجر ٣٠ ، ٣١ .

فالجوابُ أنَّ في قوله : ﴿ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ زيادةُ معنًى لا تعطيه (إلَّا)؛ لأنَّ (إلاَّ) إنَّما تُعطي أنَّه لم يسجُدْ ، وهل كانَ عدمُ سجوده عن إباءةٍ أو غيرِ إباءةٍ ، لا تُعطي ذلك (إلاَّ) ، فلمَّا كانَ في الجملةِ زيادةُ معنًى على (إلاَّ) أُتي بها .

وذهبَ الفرّاءُ [1] إلى أنَّ الاستثناءَ مِن الفعلِ ، وحجتُه على ذلك الاستثناءُ المُنقطِعُ في نحو قولِك: ما رأيتُ أحدًا إلاَّ حمارًا ، فمُحال أنْ يُستثنى الحمارُ مِن الأحَدينَ ؛ لأنَّه ليس مِنهم ، وإنَّما استُثنيتْ رؤيتُه مِن الرُّؤيةِ المُتقدِّمةِ ؛ لأنَّها مِن جنسِها .

وهذا الذي استدلَ به لا حجةَ له فيه ؛ لأنَّه قد يُمكنُ أنْ يكونَ الحمارُ مُستثنى من أحدٍ وإنْ لم يكُنْ مِن جنسِه على أوجُهٍ مِن المجازِ سيُبيَّنُ في بابِ الاستثناءِ المُنقطعِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى [2].

فالصحيحُ أنَّ المُستثنى الاسمُ مِن الاسمِ ، والفعلُ مِن الفعلِ ، إذْلم يقُمْ دليلٌ على حملِ الاستثناءِ على أحدِهما دونَ الأخر ، فإذا قلتَ : قامَ القومُ إلاَّ زيدًا كنتَ قد استثنيتَ زيدًا مِن القومِ ، وقيامَه مِن قيامِهم .

وصفةُ البعضِ المُخرَجِ والكلِّ المُخرَجِ منه أنْ يكونا معلُومي القَدْرِ ، ولا يجوزُ استثناءُ مجهُولٍ مِن مجهولٍ ، ولا مجهولٍ مِن معلومٍ ، لا يجوزُ أنْ يُقالَ : قامَ قومٌ إلاَّ رجالاً ، ولا قامَ إخوتُك إلاَّ رجالاً ، ولا قامَ رجالٌ إلاَّ زيدًا ، وإنَّما الجائزُ مثلُ : قامَ إخوتُك إلاَّ زيدًا .

وإنَّما امتنعَ الاستثناءُ مِن المجهولِ لأنَّ الفائدة في الاستثناءِ إخراجُ الثاني مِن الأوَّلِ ؛ لِكونهِ لو لم يُستثنَ منه لَكانَ ظاهرُه أنَّه داخلٌ فيما دخلَ فيه الأوَّلُ ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: قامَ إخوتُك و لم تستثنِ زيدًا ، لكانَ زيدٌ داخلاً معَ الإخوةِ في القيامِ ؛ لأنَّه منهم .

وأمَّا إذا كانَ المُستثنى منه مجهولاً فلا يكونُ كذلك ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: قامَ قومٌ إلاَّ زيدًا لم يكنْ (قومٌ) يُعطي بظاهرِه أنَّ زيدًا داخلٌ في القيامِ معَهم ، وإذا كانَ الثاني غيرَ داخلٍ فيما دخَلَ فيه الأوَّلُ فلا يُتصوَّرُ استثناؤه ؛ لأنَّ الاستثناءَ هو إخراجُ الثاني ممَّا دخلَ فيه

---

[1] – هو يحي بن زياد بن منظور الديلمي ، أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة والأدب ، أخذ النحو عن الكسائي من أشهر كتبه : الحدود ، والمعاني ، والجمع والتثنية في القرآن ، والمفاخر ،ت ٢٠٧ هـ . (وفيات الأعيان ١٧٦/٦) انظر رأيه في المساعد ٥٤٨/١ .

[2] – انظر ص ٤٩ من النص المحقق .

الأوَّلُ كما تقدَّم ، ومُحالٌ أنْ يُتصوّرَ إخراجُه حتى يكونَ قبل الاستثناءِ داخلاً فيما دخلَ فيه الأوَّلُ .

وإنَّما امتنعَ أيضًا استثناءُ المجهولِ ؛ لأنَّه لإبهامِه لا يعلمُ قدرُه فلا يكونُ فيه إذْ ذاك تبيينُ المستثنى ، والاستثناءُ إنَّما وضعَ لإبانة ما أُريد /٢٠٥/ بالأوَّل وإزالةُ الإلباسِ عنه ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : قامَ الزيدُونَ احتملَ أنْ يكونَ أخو المخاطَبِ فيهم ، و ألاَّ يكون ، فإذا قلتَ: قامَ الزيدُونَ إلاَّ أخاك ، عَلِمَ المخاطَبُ أنَّ أخاه ليسَ مِن جُملةِ الزيدِينَ ، وأنّ المرادَ جَميعُ الزيدِينَ إلاَّ أخا المخاطَبِ.

وإذا كانَ المُستثنى مجهولاً لم يحصُلْ منه فائدةٌ ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: قام الزيدُونَ إلاَّ رجالاً ، لم يُدرَ ما أردتَ برجالٍ ، أثلاثةٌ أم أكثرُ، وإذا لم يُعلمْ قدرُ الرجالِ المُستثنينَ لم يُعلمْ ما أُريد بالزيدِينَ ، وأيضًا فإنَّ الرجالَ قد يمكنُ أنْ يتناولَ أكثرَ مِن نصفِ الزيدِينَ ، وإذا كانَ كذلك لم يُتصوّرْ استثناؤه ؛ لأنَّ المُستثنى كما تقدَّم[1] إنَّما يكونُ مادونَ النصفِ[2].

[أدوات الاستثناء]

وأدواتُ الاستثناءِ هي إلاَّ ، وغَير ، وسِوى ، وسُوى ، وسَوَاء ، وحاشى ، وخَلا، وعَدَا ، وما خلا وماعدا ، وليسَ ولا يكون ، وزادَ أهلُ الكوفةِ فيها (بَلْهَ)[3] وزادَ بعضُ البصريِّينَ[4] ومنهم فا~[5] (لاسيَّما) وذلك أنَّك إذا قلتَ : قامَ القومُ لاسيَّما زيدًا ، فقد أخرجتَ زيدًا مِن أنْ يكونَ على صفةِ القومِ في القيامِ ؛ لأنَّ المعنى قامَ القومُ وفَضَلَهم زيدٌ في

---

[1]- انظر الخلاف في ذلك ص ١ من النص المحقق .

[2]- من قوله : " واختلف النحويين أيضاً في المخرج منه ... " هذا النص نقله عنه القرافي في الاستغناء ٣٧٣ وهو منسوب فيه (للزيدي) وهو تحريف عن (الأبّذي) وقد أشار محقّق الكتاب أنّه في إحدى النسخ (الأبّذي) .

[3]- انظر رأيهم في ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٤ والهمع ٢ / ٢٢٠ ، و(بله) عند سيبويه بمترلة المصدر ، الكتاب ٣١١/٤ .

[4]- هم الأخفش والزجاج وأبو حاتم السجستاني والفارسي والنحاس وابن مضاء ، انظر ارتشاف الضرب ١٥٤٩/٣، والمساعد ٥٩٦/١ ، والهمع ٢١٦/٢ .

[5]- فا ~ هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي كنيته (أبو علي) ، أحد أئمة العربية ، أقام عند سيف الدولة الحمداني ثم عاد إلى فارس فبغداد حتى توفي ، من كتبه الكثيرة : (التذكرة) و (العوامل) و (التعليقة) و(إيضاح الشعر) و (البغداديات) و (الشيرازات) و (الحلبيات) ٣٧٧ هـ (وفيات الأعيان ٨٠/٢) ، انظر رأيه في الإيضاح العضدي ٢٠٩ والبغداديات ٣١٦ .

القيامِ ، وكذلك (بَلْهَ) في قولهم : قامَ القومُ بَلْهَ زيدًا ، أي اتركْ زيدًا فإنَّه كان أسرعَهم في القيامِ ، كما كانَ ذلك في لاسيّما قالَ الشاعرُ :

٢- تَذَرُ الجمَاجمَ ضَاحيًا هاماتُها   بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّـــها لم تُخلَق [1]

ألا ترى أنَّه وصَفَ السيوفَ بأنَّها تقطَعُ أعالي الرؤوسِ ، وأمّا الأكُفُّ فتتركُها كأنَّها لم تُخلق بقطعِها لها أكثر .

وهذا القدرُ مِن التخريجِ لا تستحقُ به (بَلْهَ) و(لاسـيّما) أنْ تُجعـلا مِـن أدواتِ الاستثناءِ؛ لأنَّ تخريجَ الاستثناءِ لا يكونُ هكذا ، ألا ترى أنَّه لا يُقالُ : قامَ القومُ إلاّ زيدًا فإنَّه أكثرُ مِن قيامهم ، فدلَّ ذلك على أنَّ هذا النوعَ مِن التخريجِ لا يُستعمَلُ في الاستثناءِ إذْ لو كانَ مُستعمَلاً لَوَرَدَ في أدواتِ الاستثناءِ التي لا خلافَ فيها .

فإنْ قالَ قائلٌ : فبمَ ينتصِبُ (زيدًا) بعدَ (بَلْهَ) ؟ وبمَ يُخفض ؟

فالجوابُ أنْ يُقالَ : ينتصِبُ ببَلْهَ ، ويكونُ اسمُ فِعْلٍ ، كأنَّك قلتَ : دعْ زيدًا، ودعِ الأكُفَّ ، وتخفضُ بها على أنْ تكونَ مصدرًا موضُوعًا موضِعَ الفعلِ ، كأنَّك قلتَ : تَرْكَ الأكُفَّ وتَرْكَ زيدًا، في اتركْ الأكُفَّ واتركْ زيدًا ، فيكون مثلَ قولِه تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [2] أي اضرِبُوا الرِّقابَ ، ويكونُ مِن قبيلِ المصادرِ التي لم ينطقْ لها بفعلٍ نحو : العمُومةِ والخُؤُولةِ ، وإذا كانَ اسمَ فِعْلٍ يكونُ مِن قبيلِ أسماءِ الأفعالِ التي ليست مِن لفظِ الفعلِ نحو : صَهْ ومَهْ .

وكذلك أيضًا ينتصِبُ الاسمُ بعدَ لاسيّما على التمييزِ ، ويُخفضُ على زيادةِ (مـا) وإضافةِ (سِيَّ) إليه ، وقد رُوِيَ :

---

[1]- من الكامل ، من قصيدة طويلة لكعب بن مالك قالها يوم الخندق في ديوانه ٢٤٥ ، انظر الصحاح (بله) ١٢٥/٦ ، واللسان (بله) ٤٧٨/١٣ وخزانة الأدب ٢١١/٦ ، والبيت بلا نسبة في شرح المفصل ٤٨/٤ والمغني ٢٢٦/١ وشرح الأشموني ٤٧٨/١ والتصريح ١٥٧/٤ والهمع ٢٢١/١ ، ويروى البيت برفع (الأكف) ونصبه وجره ، الرفع علـى الابتداء وبله خبر ، والنصب ببله ؛ لأنها مصدر عمل عمل فعله بمعنى تركًا ، والجر على أنها حرف جر أو اسم بمعـنى غير.

[2]- محمد ٤ .

٣- ولاسيّما يومًا بدَارة جُلْجُلِ [1]

بنصبِ اليومِ وخفضِه ، ورفعِه ، فمَنْ رفعَ فعلى أنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مُضمَرٍ في صلة (مـا) ، ومَنْ خفَضَ فعلى زيادةِ (ما) وإضافةِ (سِيّ) إليه ، ومَنْ نصَبَ فعلى التمييزِ وجَعْلِ (ما) كافةً لـ (سِيّ) عن الإضافةِ .

قالَ فآ : " النصبُ عندي ليسَ بالسَّهل ووَجهُهُ على ما ذكرتُ لكَ " [2].

وإنَّما يجوزُ النصبُ بعد (لاسيّما) إذا كانَ الاسمُ نكرةً ؛ لأنَّ التمييزَ لا يكـونُ إلاَّ نكرةً ، فإنْ كانَ معرفةً جازَ الخفضُ على زيادةِ (ما) ، والرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مُضمَرٍ ، ولا يجوزُ النصبُ لأنَّ المعرفةَ لا تُنصَبُ على التمييزِ ، وذلك نحو: قامَ القومُ لاسيّما زيـدٍ ، ولا سيّما زيدٌ ، والرفعُ ضعيفٌ لوقوعِ (ما) على مَنْ يَعقلُ .

والاسمُ المُستثنى لا يخلُو أنْ يكونَ من جنسِ المُستثنى منه ، أو لا يكـونُ ، والـذي يتكلَّمُ فيه هنا ما هو مِن جنسِ الأوَّلِ ، فإنْ كانَ مِن جنسه ، فلا يخلُو أنْ يتقدَّمَ على المُستثنى منه ، أو على تابعه ، أو لا يتقدَّمَ ، والذي يتكلَّمُ عليه في هذا البابِ أيضًا ما لم يتقدَّمْ علـى المُستثنى منه، فإذا كانَ غيرَ مُتقدِّمٍ على المُستثنى منه فلا يخلُو أنْ يقعَ بعد (إلاّ) أو غيرِ ذلـك من أدوات الاستثناءِ .

فإنْ وقَعَ بعدَ (إلاَّ) فلا يخلُو أنْ يكونَ الكلامُ موجبًا أو منفيًّا ، فإنْ كـانَ الكـلامُ موجبًا فلا يخلُو أنْ يكونَ المُستثنى منه فاعلاً أو مفعُولاً لم يُسمَّ فاعلُه أو غيرَ ذلكَ .

فإنْ كانَ المُستثنى منه فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه جازَ في الاسمِ وجهانِ ؛ النصبُ على الاستثناءِ والرفعُ على أنْ /٢٠٦/ يكونَ الاسمُ معَ (إلاَّ) في موضعِ صفةٍ لما قبلَه إجـراءً لـ(إلاَّ) مجرى (غيرٍ) ، فتقولُ :قامَ القومُ إلاَّ زيدًا أو إلاَّ زيدٌ ، برفعِ زيدٍ ونصبِه ، ولا يجوزُ حذفُ المُستثنى منه هنا ؛ لأنَّ الفاعلَ والمفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه لايُحذفانِ.

---

[1] – عجز بيت من الطويل من معلقة امرئ القيس في ديوانه ص ١٠ وصدره :

ألا ربَّ يومٍ صالحٍ لكَ منهما

والبيت لامرئ القيس في شرح المفصل ٨٦/٢ واللسان (سوا) ٤١١/١٤ وخزانة الأدب ٤٤٤/٣ .والبيت بلا نسبة في البغداديات ٣١٧ ، والاستغناء ١١٢ ، والتصريح ٤٦٩/١ والهمع ٢١٧/٢ ، ودارة جلجل : موضع فيه ماء .

[2] –قاله في التذكرة ، انظر الاستغناء ١١٢ .

وكذلك لا يجوزُ حذفُ الاسمِ الموصوفِ هنا وإقامةُ الصفة التي هي (إلاّ) وما بعدَها مقامه ؛ لأنَّ (إلاَّ) لم تستحكِمْ في الوصفِ ، وإنَّما يُوصفُ بها حمْلاً على (غير) ، فلا يُقالُ : قامَ إلاَّ زيدٌ.

والدليلُ على أنَّ (إلاَّ) محمولةٌ على (غير) في الوصفِ بها وأنَّ أصلَها الاستثناءُ ، أنَّها لا يُوصَفُ بها إلا حيث يُمكِنُ الاستثناءُ بها ، فلا تقولُ: عندي درهَمٌ إلاَّ جيِّد ، كما تقولُ: عندي دِرهَمٌ غيرُ جيِّد ؛ لأنَّه لا يُمكِنُ الاستثناءُ بها هُنا ،لا يُقالُ : عندي درهَمٌ إلاَّ جيِّدًا ؛ لأنَّ الجيِّد وصفٌ والدِرهمُ شخصٌ فلا يُستثنى منه إذْ ليسَ مِن جنسه ؛ لأنَّ المعنى لا يُستثنى مِن الشخص ، فدلَّ عدم جوازِ ذلك على أنَّ أصلَ الاستثناء بـــ(إلاَّ).

وإنْ كانَ المُستثنى منه غيرَ فاعلٍ ولا مفعولٍ لم يُسمَّ فاعلُه ، فلا يخلو أنْ تـــذكرَهُ أو تحذِفَه لِفَهمِ المعنى .

فإنْ ذكرتَه جازَ في الاسمِ وجهان :النصبُ على الاستثناءِ واتباعُهُ لما قبلَه على الصفة، فتقولُ : مرَرْتُ بالقومِ إلاَّ زيدًا بالنصبِ على الاستثناء ، وإلاَّ زيدٍ بالخفضِ على الصـــفةِ ، وضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا بالنصبِ على الاستثناءِ ، أو على الصفة .

وإنْ حذفتَه لم يجزْ في الاسمِ إلاَّ النصبُ على الاستثناءِ خاصةً ،فتقولُ : ضـــربتُ إلاَّ زيدًا، ومررتُ إلاَّ زيدًا ، وإنَّما لم يجزْ هُنا الصفةُ لما قدَّمنا مِن أنَّه لا يجوزُ حذفُ الموصوفِ وإقامةُ (إلاَّ) الصفةِ مُقامه ، لأنَّها لم تستحكِم في الوصفِ بها [1].

وإنْ كانَ الكلامُ منفيًّا فلا يخلو أنْ يكونَ ما قبلَها مُفرّغًا لما بعدَها ، أو لا يكـــونُ ، فإنْ كانَ ما قبلَها مُفرّغًا لما بعدَها أتى طالبًا له ، فلا يخلو أنْ يكونَ المعمولُ الـــذي يطلبُـــه العاملُ المُتقدِّمُ ممَّا يجوزُ حذفُه أو لا يجوزُ ، فإنْ كانَ ممَّا لا يجوزُ حذفُه ، كانَ الاسمُ الـــذي بعدَ (إلاَّ) على حَسَبِ ما يطلبُه العاملُ المُتقدِّمُ ، وذلك نحو قولك : ما قامَ إلاَّ زيـــدٌ ومـــا ضُرِبَ إلاَّ زيدٌ .

---

[1] - رأي جمهور النحاة أن التفريغ لا يجوز في الموجب ، ويرى بعضهم أنه يجوز إذا كان ذلك لا يـــؤدي الى حـــذف عمدة ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٨/٢ ، والهمع ١٨٧/٢ .

وإنْ كانَ ممّا يجوزُ حذفُه جازَ في الاسمِ الذي بعدَ (إلاّ) وجهان : أحدُهما أنْ تجعلَه على حسبِ العاملِ المُتقدِّمِ ، والأخرُ أنْ تنصبَه على الاستثناء وتجعلَ معمولَ العاملِ المُتقدِّمِ محذوفًا ، فتقولُ : ما ضربتُ إلاّ زيدًا ، على أنْ تجعلَ (إلاّ) إيجاباً للنفي المتقدّمِ ، و(زيدًا) مفعول (ضربتُ) وإنْ شئتَ جعلتَ زيدًا منصوبًا على الاستثناءِ ، ويكونُ معمولُ (ضربتُ) محذوفًا ، كأنّك قلتَ : ما ضربتُ أحدًا إلاّ زيدًا.

وتقولُ أيضًا : ما مررتُ إلاّ بزيدٍ ، على أنْ تجعلَ (إلاّ) إيجابًا ، وبـ(زيدٍ) مُتعلِق بـ(مررت) ، وإنْ شئتَ قلتَ : ما مررتُ إلاّ زيدًا ، على أنْ تجعلَ زيدًا منصوبًا على الاستثناءِ، ويكونُ معمولُ (مررتُ) محذوفًا التقديرُ : ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدًا ومن ذلك ما أنشدَه أبو عليٍّ الفارسيّ في التذكرة:

٤ – نَجَا سَالِمٌ والنفسُ منهُ بِشِدقِــهِ وَلَمْ يَنْجُ إلاّ جَفْنَ سيفٍ ومِئْزَرَا [1]

التقديرُ و لم ينجُ بشيءٍ إلاّ جَفْنَ سيفٍ ومِئْزَرَا .

وإنْ لم يكنْ ما قبلَ (إلاّ) مُفرَّغًا لما بعدَها فلا يخلو من أنْ يكونَ المستثنى منه مرفوعًا، أو منصوبًا أو مخفوضًا ، فإنْ كانَ مرفوعًا فلك في الاسمِ الذي بعدَ (إلاّ) وجهان : الرفعُ والنصبُ، فتقولُ : ما قامَ القومُ إلاّ زيدٌ وإلا زيدًا ، تنصبُ زيدًا على الاستثناءِ ، وترفعُه إمّا على البدلِ و(إلاّ) إيجاب ، وإمّا على أنْ تجعلَ (إلاّ) وما بعدَها وصفًا لما قبلَها .

والرفعُ على البدلِ أحسنُ من النصبِ على الاستثناء ؛ لأنَّ المعنى فيهما واحدٌ ، إلاّ أنَّ الرفعَ فيه مُشاكلةُ الاسمِ الذي بعدَ (إلاّ) للاسمِ الذي قبلَها ، وهم ممّا يرعون المشاكلةَ، وإنّ فسد المعنى نحو: هذا جُحْرُ ضبٍ خَرِبٍ ، فخفضوا الخَرِبَ لِمُجاورته للضّبِ وهو في المعنى نعتٌ للجحرِ ، فأحرى أنْ يرعوها معَ صلاحِ المعنى .

وأيضًا فإنّه في معنى المفرَّغِ الذي لا يكونُ إلاّ مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أومجرورًا بحسَبِ العاملِ وأيضًا فإنّك إذا رفعتَه في قولك : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ كانَ عُمدةً ؛ لأنّه فاعلٌ في المعنى وإذا نصبتَه صارَ فضلةً ، وهو في المعنى عمدةٌ .

---

[1]– من الطويل ، منسوب لأبي خراش في الصحاح (نفس) ١٦٥/٣ والصاحبي ١٨٧ ولحذيفة بن أنس الهذلي في اللسان (جفن) ٨٩/١٣ ، والبيت بلا نسبة المقرّب ١٦٧/١ وشرح التسهيل ١٧٥/٢ والارتشاف ١٥٠٥/٣ .

فالرفعُ أولى به ثم يليه في الحُسنِ النصبُ على الاستثناءِ ، وأضعفُ الوجوهِ الرفعُ على الصفةِ ؛ لأنَّ (إلاَّ) لم تستحكمْ في الوصفِ بها .

وإنْ كانَ منصوبًا فإمّا أنْ يكونَ نصبُه بلا النافيةِ ، أو بغيرِها ، فإنْ كانَ منصوبًا بغيرِ ذلك لم يجزْ في الاسمِ الذي بعدَ (إلاَّ) إلاَّ النصب ، وذلك نحو قولك: ما رأيتُ القومَ إلاَّ زيدًا ، ونصبُه من ثلاثةِ أوجه ، أحدُها البدلُ ، والأخرُ الوصفُ ، والأخرُ الاستثناءُ ، والوصفُ أضعفُها لما تقدَّمَ مِن ضعفِ (إلاَّ) في الوصفِ ، ويتساوى في الحسنِ النصبُ على الاستثناءِ والنصبُ على البدلِ ؛ لأنَّ المشاكلةَ موجودةٌ في الوجهين .

وإنْ كانَ منصوبًا بلا النافيةِ جازَ في الاسمِ وجهانِ ، النصبُ والرفعُ وذلك /٢٠٧/ نحو : لا رجلَ في الدارِ إلاَّ زيدًا ، بنصبِ زيدٍ ورفعِه ، فالرفعُ على البدلِ من اسمِ (لا) على الموضعِ ؛ لأنَّها وما عَملت فيه في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ بالابتداءِ ، أو على الوصفِ أيضًا له على الموضعِ ، والنصبُ على الاستثناءِ أو على الوصفِ لاسمِ (لا) على اللفظِ .

ولا يجوزُ النصبُ على البدلِ مِن اسمِ (لا) على اللفظِ ؛ لأنَّ البدلَ في نيةِ تكرارِ العاملِ ، فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ: لا رجلَ في الدارِ لا إلاَّ زيداً فيفسدُ المعنى ، وأيضًا فإنَّ زيدًا معرفةٌ و(لا) لا تعملُ في المعارفِ شيئًا على ما يُبيَّنُ في بابِ (لا) [1].

وأضعفُ الوجوهِ الوصفُ بـ(إلاَّ) لما قدَّمنا ، والنصبُ على الاستثناءِ هُنا يفضُلُ البدلَ على الموضعِ لما فيه من المشاكلةِ اللفظيةِ وهي مَرْعيَّةٌ .

وإنْ كانَ المستثنى منه مخفوضًا فلا يخلو من أنْ يكونَ مخفوضًا بحرفِ جرٍ زائدٍ أو لا يكونُ ، فإنْ لم يكنْ مخفوضًا بحرفِ جرٍ زائدٍ جازَ في الاسمِ وجهانِ : النصبُ والخفضُ وذلك نحو قولك : ما مررتُ بالقومِ إلاَّ زيدًا وإلاَّ زيدٍ بنصبِ زيدٍ وخفضِه ، فالنصبُ على الاستثناءِ والخفضُ على البدلِ أو على الصفةِ .

والخفضُ على البدلِ أحسنُ الوجوهِ لما فيه من المشاكلةِ ، ثم يليه النصبُ على الاستثناءِ ، وأضعفُ الأوجهِ الخفضُ على الوصفِ ، لما تقدَّمَ من ضعفِ الوصفِ بـ(إلاَّ) .

---

[1] – انظر ص ٦٢ من النص المحقق .

وإنْ كانَ مجرورًا بحرفِ جرٍ زائدٍ فلا يخلو أنْ يكونَ ذلك الحرفُ (من) أو (الباء) ؛ لأنَّه لا يُزادُ في النفي من حروفِ الجرِّ غيرهما .

فإنْ كانَ مجرورًا بـــ(مِنْ) الزائدةِ فلا يخلو من أنْ تكونَ معَ المجرورِ بها في موضعِ رفعٍ، أو في موضعِ نصبٍ ، فإنْ كانت في موضعِ نصبٍ جازَ في الاسمِ الواقعِ بعدَ إلاَّ وجهانِ: الخفضُ والنصبُ ، وذلك نحو قولِك : ما ضربتُ مِن أحدٍ إلاَّ زيدًا وإلاَّ زيدٍ بنصبِ زيدٍ وخفضِه .

فالنصبُ على الاستثناءِ أو على الوصفِ على الموضعِ أو على البدلِ على الموضعِ أيضًا، والخفضُ على أنْ يكونَ نعتًا على اللفظ ،وهو أضعفُ الوجهينِ لما ذكرنا مِن ضَعفِ الوصفِ بـــ(إلاَّ) .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً على اللفظِ ؛ لأنَّ البدلَ في نيةِ تكرارِ العاملِ ، فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ : ما ضربتُ مِن أحدٍ إلاَّ مِن زيدٍ ، و(مِن) لا تزاد في الواجب ولا في المعارف.

وإنْ كانَ في موضعِ رفعٍ جاز في الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) ثلاثةُ أوجهٍ : النصبُ والرفعُ والخفضُ ، وذلك نحو قولِك : ما قامَ مِن أحدٍ إلاَّ زيدًا وإلاَّ زيدٌ وإلاَّ زيدٍ ، بنصبِ زيدٍ على الاستثناءِ ، وخفضِه على النعتِ على اللفظِ ، ورفعه على البدلِ أو على الوصفِ على الموضعِ.

وإنَّما لم يجزْ البدلُ على اللفظِ ؛ لأنَّه في نيةِ تكرارِ العاملِ فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ : ما قامَ مِن أحدٍ إلاَّ مِن زيدٍ ، ومِن لا تزادُ في الواجبِ ولا في المعارفِ ، وأضعفُ الأوجهِ الخفضُ على الوصفِ .

هذا مذهبُ البصريينَ[1] وأمّا الكوفيونَ [2] فيُجيزُونَ البدلَ مِن المجرورِ بمن الزائدة على اللفظِ إذا كانَ الاسمُ الذي بعدَ (إلاّ) نكرةً ؛ لأنَّ (مِنْ) عنـــدَهم تـــزادُ في النكـــراتِ في الواجبِ.

وأمَّا الأخفش[3] فيجيزُ أيضا البدلَ من المجرورِ بـــ(من) الزائدةِ على اللفـــظِ ، كـــانَ الاسمُ الذي بعدَ إلاَّ معرفةً أو نكرةً ؛ لأنَّه يجيزُ زيادةَ (مِنْ) في الواجبِ في الأسماءِ النكـــراتِ وفي المعارفِ، وقد تقدَّمَ الصحيحُ من ذلك في بابِ حروفِ الخفضِ [4].

وإنْ كانَ مخفوضًا بالباءِ الزائدة فلا يخلو ذلك المخفوضُ من أنْ يكونَ خبرَ (مـــا) أو خبرَ (ليسَ) ؛ لأنهَّا لا تزادُ في النفي إلاَّ في هذين ، فإنْ كانَ خبرَ (ما)جازَ في الاسمِ الـــذي بعدَ إلاَّ ثلاثةُ أوجه الخفضُ والنصبُ والرفعُ ، وذلك نحو قولِك: ما أنتَ بشيءٍ إلاَّ شـــيئًا لا يعبأُ بهِ وإلاَّ شيءٌ لا يعبأُ به وإلاَّ شيءٍ لا يعبأُ به بنصبِ شيءٍ الثاني ورفعه وخفضه [5].

فالخفضُ على النعتِ لشيءِ الأوَّلِ على لفظِه ، والنصبُ على الاستثناءِ ، أوالوصفِ له على الموضعِ إنْ قدَّرتَ (ما) حجازيةً ، والرفعُ على البدلِ من شيءٍ الأوَّلِ أيضًـــا علـــى الموضعِ ، أو الوصفِ له على الموضعِ إنْ قدَّرتَ (ما) تميميةً [6].

---

[1]- انظر المقتضب ٤٢٠/٤ ، وشـــرح المفصـــل ١٣/٧ ، والارتشـــاف ١٧٢٣/٤ ،وشـــرح الأشمـــوني ٧١/٢ ، والهمع٣٧٩/٢.

[2]- انظر رأيهم في شرح المفصل ١٣/٧ ، والارتشاف ٣/٤ ، ١٧ ، وشرح الأشموني ٧١/٢ ، والهمع ٣٧٩/٢ .

[3]- هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، نحوي وعالم باللغة والأدب ، سكن البصرة وأخذ العربية عـــن سيبويه من أشهر مؤلفاته : معاني القرآن والمقاييس والاشتقاق والعروض ت ٢١٥ هـــ (بغية الوعاة ٥٩٠/١) . انظر رأيه في معاني القرآن ٢٧٢/١ .

[4]- انظر باب حروف الخفض ص ٧/٢ من المخطوط .

[5]- من أمثلة الكتاب ٣١٦/٢ .

[6]- بنو تميم لا يعملون (ما) وأما أهل الحجاز فيعملونها عمل (ليس) بثلاثة شروط :

أ- ألاّ ينتقض نفي خبرها. ب- أن لا يتقدم الخبر على الاسم إلا إذا كان شبه جملة .

ج – ألا يفصل بينها وبين الاسم بـــ (إن) الزائدة .

ولا يجوزُ الخفضُ على أنْ يكونَ بدلاً على اللفظ ؛ لأنَّ البدلَ في نية تكرارِ العامـلِ فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ : ما أنتَ بشيءٍ إلاَّ بشيءٍ لا يعبأُ به و(الباء) لا تزادُ في الواجـبِ ، وأضعفُها النعتُ لضعفه بـ(إلاَّ) .

وإنْ كانَ خبرَ ليسَ جازَ في الاسمِ الذي بعدَ (إلاَّ) وجهان : الخفـضُ والنصـبُ ، وذلك نحو قولك : ليسَ زيدٌ بشيءٍ إلاَّ شيئاً لا يعبأُ به /٢٠٨/ وإلاَّ شيءٍ لا يعبأُ به ، بنصب شيءٍ الثاني وخفضه ، فالخفضُ على النعتِ على اللفظِ ، والنصبُ على الاستثناءِ أو علـى البدلِ مِن شيءٍ الأوَّل على الموضعِ وعلى الوصفِ أيضًا لشيءٍ الأوّل على موضعه .

والنعتُ أضعفُ الوجهينِ لما تقدَّمَ من ضعفِ (إلاَّ) في الوصفِ بها ، ولا يجوزُ الخفضُ على البدلِ على اللفظِ ؛ لأنَّ البدلَ على نية تكرارِ العاملِ فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ : إلاَّ بشيءٍ لا يعبأُ به والباءُ لا تزادُ في الواجبِ ، وممَّا جاءَ من النصبِ قوله :

٥- يا ابْنَيْ لُبَيْنَى لَسْتُمَا بيَدٍ إلاَّ يدًا ليستْ لها عَضُدُ [1]

نصبَ يدًا الثاني على الاستثناءِ أو على البدلِ على الموضعِ مِن قوله : بيدٍ الأوَّل أو الوصفِ له على الموضعِ أيضًا .

وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ المنفيَّ في هذا البابِ هو ما دخلتْ عليه أداةُ النفي نحو قولك: ما قامَ القومُ إلاَّ زيدًا ، أو ما كانَ خبرًا لما دخلَتْ عليهِ أداةُ النفي ، نحو قولك : ما أحدٌ يقـومُ إلاَّ زيدًا، أو ما كانَ في موضعِ المفعولِ الثاني من بابِ ظننتُ نحو قولك : ما ظننتُ أحـدًا يقومُ إلاَّ زيدٌ .

وكذلك ما كانَ من الأفعالِ بعدَ (قَلَّ) أو ما تصرَّفَ منها نحو قولك : أقلُّ رجـلٍ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ، وقَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلاَّ عمرٌو [2] ، وقلَّما يقومُ إلاَّ عمرٌو ؛ لأنّ العربَ

١- من الكامل لطَرفة بن العبد أو لأوس بن حجر وهو في ديوان أوس ص ٢١ ، وهو من شواهد الكتـاب ٣١٧/٢ استشهد به سيبويه على نصب ما بعد إلا على البدل من موضع الباء ، والبيت منسوب لأوس في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٦٤/٢ ، ومنسوب لطرفة في شرح المفصل ٩٠/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٢/٤ ، والنكت ٦١٩ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥١١/٣ ومعنى البيـت : أنتما في الضعف وقلة النفع كيدٍ لا عضد لها .

٢- من أمثلة الكتاب ٣١٤/٢ .

تستعملُ (قلَّ) بمعنى النفي فيقولون : قَلَّ رجلٌ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ، كما تقولُ: ما رجـــلٌ يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ [1]، فإن أردتَ القِلَّةَ التي هي ضِدُّ الكثرةِ لم يجرِ مجرى النفي .

وكذلك ما دخلتْ عليه أداةُ الاستفهامِ وأُريدَ بها معنى النفي نحو قولِك: هل يقـــومُ أحدٌ إلاَّ زيدٌ بمعنى ما يقومُ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ومن ذلك قوله :

٦- هل أنتِ إلاَّ إِصْبَعٌ دَميتِ وفي سبيـــلِ اللهِ ما لَقيتِ[2]

المعنى ما أنتِ إلاَّ إصبعٌ دميتِ ، وما عدا ذلك فإنَّه لا يجرى مجرى النفي ، إلاَّ أنْ تفعلَ العربُ ذلك في موضعٍ من المواضعِ فيُحْفَظُ ولا يقاسُ عليه نحو قولِهم : " أَبَى اللهُ إلاَّ أنْ يكونَ كذا "[3] فأدخلتَ (إلاَّ) على مفعولِ (أبى) ، وحملتَ الكلامَ على المعنى ؛ لأنَّ المعنى : ما يريدُ اللهُ إلاَّ أنْ يكونَ كذا ، ومِن ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[4] وقالَ الشاعرُ :

٧- أَبَى اللهُ إلاَّ أنّ سَرْحَةَ مالِكٍ على كلِّ أفنانِ العِضَاهِ تَرُوقُ[5]

فتقولُ على هذا : ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذلك إلاَّ زيدٌ ، فترفعُ زيدًا على البدلِ مـــن الضميرِ الذي في (يقولُ) فإنَّه منفيٌّ في المعنى ، ألاَّ تراه في موضعِ المفعولِ الثاني لرأيتُ فكأنَّه قالَ : ما يقولُ ذلك أحدٌ في علمِي إلاَّ زيدٌ ولو نَصَبَ زيدًا على الاســـتثناءِ جـــازَ ، إلاَّ أنَّ الرفعَ أحسنُ لما تقدَّم .

---

[1]- من قوله : المنفي هو ما دخلت عليه أداة النفي ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبذي السـيوطي في الأشـباه والنظائر ١٠٠/٢ قال السيوطي : قال أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية : المنفي عندهم هو ما دخلت ... "إلخ.

[2]- من الرجز روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دميت إصبعه في حفر الخندق فقال : هذا الرجز ، انظر مختصـر صحيح البخاري كتاب الجهاد ص ٣٨٧ ، واللسان (صبع) ١٩٢/٨ .

[3]- انظر الكشاف ٢٦٥/٢ .

[4]- التوبة ٣٢ .

[5]- من الطويل لحميد بن ثور في ديوانه ص ٤١ وله في أدب الكاتب ٣٤٦ والصحاح ٥٥١/١ ، وشرح التســهيل ١٦٥/٣، واللسان (سرح) ٤٧٩/٢ ، والمغني ٢٨٨/١ ، والتصـريح ٥٤/٣ ، والخزانـة ١٩٤/٢،وبـلا نسـبة في الارتشاف ٢٣٩٥/٥ والهمع ٣٥٧/٢ ،والسرحة : الشجرة العظيمة وهي في البيت كناية عن امرأة والعضاه : شجرة شوك ، والاستشهاد به كالآية الكريمة .

ولو جعلتَ رأيتُ بَصَرية لكانَ (يقولُ) في موضعِ الصفة فلا يكونُ منفيًّا في المعنى ؛ لأنَّ معنى الكلامِ إذْ ذاكَ ما رأيتُ أحدًا قائلاً ذاك إلاّ زيدًا ، فأنتَ لم تَنْفِ القائلينَ وإنَّما نفيتَ رؤيتَك واحدًا منهم .

وكذلك تقولُ : ما ضربتُ أحدًا يوحدُ اللهَ ، لم تنفِ التوحيدَ إنَّما نفيتَ الضربَ عن كلِّ واحدٍ منهم ، فإذا تبينَ أنَّ الفعلَ إذا كانَ في موضعِ الصفة لم يتوجه النفي عليه لم يجزْ: ما أبصرتُ أحدًا يقولُ ذلك إلاّ زيدٌ بالرفعِ .

[تكرار إلاَّ]

وإذْ قد تَبيَّنَ حكمُ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) في الإيجابِ والنفي إذا لم تتكررْ ، فينبغي أنْ نُبيِّنَ حُكمَه إذا تكررتْ (إلاّ) ، فلا يخلو أنْ يكونَ أحدُ الاستثناءينِ معطوفًا على الآخر أو لا يكون .

فإنْ كانَ أحدُهما معطوفًا على الآخرِ كانَ إعرابُ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) المتأخرةِ على حسَبِ إعرابِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاّ) المتقدِّمة ، ويكونُ إعرابُ الاسمين كإعرابِ الاسمِ الواحدِ، ويكونُ الاستثناءانِ من مُستثنًى [منه][1] واحد ، وذلك قولُك : قامَ القومُ إلاّ زيدًا وإلاَّ عمرًا ، وكذلك ضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا وإلاَّ عمرًا .

وإنْ لم يكنْ أحدُهما معطوفًا على الأخرِ فلا يخلو أنْ يكونَ الثاني هو الأوّل أو غيره فإنْ كانَ الثاني هو الأوّل كانَ إعرابُهما واحدًا ، ويكونُ حكمُهما جميعًا في الإعرابِ كحكمِ الاسمِ /٢٠٩/ الواحدِ إذا لم تتكررْ ؛ لأنَّ الثاني بدلٌ من الأولِ ، فتقولُ : ما قامَ القومُ إلاَّ محمدًا إلاَّ أبا بكرٍ[2]، وما قامَ القومُ إلاَّ محمدٌ إلاَّ أبو بكرٍ ومن ذلك قولُه :

---

[1] – تكملة يتطلبها المعنى .

[2] – وذلك إذا كان (أبو بكر) كنية محمد ، أما إذا لم يكن فإنه يشترط العطف بحرف عطف ، وأجاز الصيمريّ ذلك لأن (إلا) تقوم مقام حرف العطف ، انظر التبصرة والتذكرة ٣٧٨/١ .

٨- مالَكَ مِن شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ　　　　إلاَّ رَسِيْمُهُ و إلاَّ رَمَلُهْ [١]

فالرسيمُ والرمَلُ ضربانِ من السيرِ فهما العملُ في المعنى .

وإنْ لم يكنْ الثاني الأوّلَ فلا يخلو أنْ يمكنَ استثناءُ المتأخِّرِ من المتقدِّمِ أو لا يمكن ، فإنْ لم يمكنْ نحو قولِك : عندي عشرةٌ إلاَّ واحدًا إلاَّ ثلاثةً فإنَّ للنحويين في ذلك مذهَبين : فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الاستثناءين [٢] يرجعانِ إلى مستثنًى منه واحد ، فيكونُ الواحدُ والثلاثةُ مُستثنَيينِ من العشرةِ ، فيكونُ المقرُّ به ستةً وإلى هذا ذهبَ أكثرُ النحويين [٣] .

وذهبَ الفرّاءُ [٤] ومَن تبعهُ إلى أنَّ الثاني مُنقطِعٌ من الأوَّل ، والمعنى عندَه ،عندي عشرةٌ إلاَّ واحدًا سوى الثلاثة التي له عندي ، أي : الثلاثةُ لم تدخلْ في هذا الإقرار ، فيكونُ المُقَرُّ به على مذهبِ الفراءِ اثْنَي عَشَرَ .

وكانَ الذي حملَ الفرّاءَ على ذلك ما في الوجهِ الآخرِ من الطولِ ؛ لأنَّ قولَك : عندي عشرةٌ إلاَّ واحدًا إلاَّ ثلاثةً ، أخصرُ منه قولُك : إلاَّ أربعةً ، وهذا لا حُجةَ له فيه لأمرينِ : أحدُهما أنَّ العربَ قد تتكلَّمُ بالكلامِ وغيرُه أخصرُ منه ، مِّما هو في معناه ، ألا ترى أنَّ قولَك : زيدًا ضربتُ ، أخصرُ من قولِك : زيدًا ضربتُه ، وهما جائزانِ .

وأيضًا فإنَّ المتكلِّمَ قد يقولُ : عندي عشرةٌ إلاَّ واحدًا ، ثم يتذكَّرُ أنَّ الذي عندَه ستةٌ فيقول بعدَ ذلك : إلاَّ ثلاثةً ، فإذا تبيَّنَ أنَّه يمكنُ أنْ يكونَا مُستثنَيينِ من العددِ الأوَّل كانَ أولى مِمَّا ذهبَ إليه الفرّاءُ ؛ لأنَّه لا يُتصوّرُ مذهبُ الفرّاءِ [إلاّ] [٥] على أنْ يكونَ الاستثناءُ الثاني منقطعًا من الأوّل .

---

[١]- من الرجز مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب ٣٤١/٢ استشهد به سيبويه على أن الرمل والرسيم بدل من العمل، والبيت بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢ والمقرب ١٧٠/١ وشرح التسهيل ٢٩٥/٢ وشرح الكافية ٣١٩/١ وشرح الأشموني ٥١١/١ ، والتصريح ٥٦٧/٢ ، والهمع ١٩٨/٢ .

[٢]- في المخطوط " الاستثناءان " .

[٣]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٩٧/٢ ، والمساعد ٥٧٧/١ .

[٤]- انظر رأيه في شرح التسهيل ٢٧٩/٢ وقد وافقه ابن مالك عليه ، وكذلك شرح الرضي ١١٩/٢ .

[٥]- تكملة يتطلبها المعنى .

والاستثناءُ إذا أمكنَ أنْ يُحمَلَ على الاتصالِ لم يحملْ على الانفصالِ ؛ لأنَّ الاستثناءَ المُنفصلَ لا يُتصوّرُ إلاَّ على المجازِ على ما يُبيَّن في بابه [1].

وإنْ أمكنَ أنْ يكونَ الثاني مستثنًى من الأوّل نحو قولك : عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثــةً إلاَّ واحدًا ، ألا ترى أنَّ الواحدَ يمكنُ استثناؤه من الثلاثة ، فإنَّ للنحويين في ذلك ثلاثةُ مذاهب: فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الاستثناءينِ راجعانِ إلى مستثنًى [منه][2] واحد [3]، فيكــونُ الواحــدُ والثلاثةُ مُستثنيينِ من العشرةِ فيكونُ المقرُّ به ستةً كما كانَ ذلك في المسألةِ الأولى .

وذهبَ الفرّاءُ [4]ومَنْ تبعَهُ إلى أنَّ الثاني منقطعٌ من الأول ، على حسَبِ ما كــانَ في المسألةِ الأولى وكأنَّك قلتَ : عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثةٌ سوى الواحدِ الذي عندي ، أي لكــنَّ الواحدَ لم يدخلْ في هذا الإقرارِ فيكونُ ما يقرُّ به ثمانيةً .

وكانَ الذي حملَ الفرّاءُ على ذلك ما في ردِّ الاستثناءينِ إلى مستثنًى منه واحدٍ مــن الطول؛ لأنَّ قولَك: عندي عشرةٌ إلاَّ أربعةً أخصرُ من قولك : عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثــةً إلاَّ واحدًا ، وكذلك أيضًا في ردِّ الاستثناء الثاني إلى الأول ؛ لأنَّ قولَك :عندي عشرةٌ إلاَّ اثنينِ أخصرُ من قولك :عندي عشرةٌ إلاَّ ثلاثةً إلا واحدًا ، وقد تقدَّمَ الردُّ عليه في ذلك .

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الاستثناءَ الثاني راجعٌ إلى الذي قبلَه ، فيكونُ الواحدُ مستثنًى مِن الثلاثةِ والثلاثةُ مستثناةٌ من العشرةِ ، وهو مذهبُ أكثرِ أهلِ البصرةِ [5] ، وهو الأولى ؛ لأنَّ مذهبَ الفرّاءِ لا يُتصوَّرُ إلاَّ على أنْ يكونَ الثاني منقطعًا من الأوّل ، وإذا أمكنَ أنْ يُحمَــلَ الاستثناءُ على الاتصالِ لم يُحملْ على الانفصالِ كما تقدَّم .

---

[1]- انظر ص ٤٩ من النص المحقق .

[2]- تكملة يتطلبها المعنى .

[3]- وهو قول أبي يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة) انظر المساعد ٥٧٧/١ ، والتصريح ٢٧٥/٢ .

[4]- انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ ، والهمع ١٩٨/٢ ، وقد تبعه ابن مالك في ذلك انظر المساعد ٥٧٧/١ .

[5]- هو رأي البصريين والكسائي ، انظر ارتشاف الضرب ١٥٢٥/٣ ، والمساعد ٥٧٧/١ ، والتصــريح ٥٧٣/٢ ، والهمع ١٩٨/٢ .

وكذلك مذهبُ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الاستثناءين راجعان إلى المستثنى منه الأوّل يضعُفُ؛ لأنَّ فيه ردَّ الاستثناءِ الثاني إلى الأبعد ، وإذا جعلتَهُ مستثنًى من الاستثناءِ الثاني كانَ راجعًا إلى الأقربِ ، وصرفُ الاستثناءِ إلى الأقرب أولى من صرفه إلى الأبعد .

وبمذهبِ أهلِ البصرةِ وردَ السماعُ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمۡ أَجۡمَعِينَ ۝٥٩ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ ﴾ [1] فـ﴿ ٱمۡرَأَتَهُۥ ﴾ مستثناةٌ من المستثنى الذي قبلَها وهو ﴿ ءَالَ لُوطٍ ﴾ هذا ما لم تقترنْ بالكلامِ قرينةٌ ، فإنْ اقترَنتْ به قرينةٌ كانَ الاستثناءُ الثاني على حسَبِ ما تقتضيهُ القرينة من المذاهبِ الثلاثة.

وإذا تبيَن أنّه ينبغي أنْ يُصرفَ الاستثناءُ إلى الذي قبلَه والذي قبلَه إلى الذي قبلَه إلى أنْ ينتهي إلى الاستثناءِ الأوّل ، فينبغي أنْ نبيّنَ الطريق التي /٢١٠/ يُتوصلُ بها إلى معرفةِ قدْرِ العدَّة المستثناةِ ، فإنَّ في ذلك غموضًا ولا سيّما إذا كثُرتْ المستثنيات .

والذي يُعلمُ به قدرَ المستثنى طريقانِ : أحدُهما أنْ تُخرجَ المستثنى الأخير من الذي قبلَه وما بقي تُخرجَه من الذي قبلَه ، وما بقي تخرجَه من الذي قبلَه ، وكذلك تفعلُ إلى أنْ تنتهي إلى المستثنى منه الأول .

فإذا قالَ القائلُ :عندي عشرةٌ إلاَّ تسعةً إلاَّ ثمانيةً إلاَّ سبعةً إلاَّ ستةً إلاَّ خمسةً إلاَّ أربعةً إلاَّ ثلاثةً إلاَّ اثنينِ إلاَّ واحدًا ، فإنَّ المقرَّ به خمسةٌ ، ألا ترى أنَّك إذا أخرجتَ من الاثنين واحدًا بقي واحدٌ ، فإذا أخرجتَ من الثلاثةِ ذلك الواحدَ بقي اثنانِ ،فإذا أخرجتَ الاثنين من الأربعةِ بقي اثنانِ ،فإذا أخرجتَ الاثنينِ من الخمسةِ بقي ثلاثةٌ ،فإذا أخرجتَ الثلاثةَ من الستةِ بقي ثلاثةٌ ، فإذا أخرجتَ الثلاثةَ من السبعةِ بقي أربعةٌ ،فإذا أخرجتَ الأربعةَ من الثمانيةِ بقي أربعةٌ ،فإذا أخرجتَ الأربعةَ من التسعةِ بقي خمسةٌ ، فإذا أخرجتَ الخمسةَ من العشرةِ بقي خمسةٌ ، فتبيَّنَ أنَّ المقرَّ به خمسةٌ .

[1] – الحجر ٥٩ ، انظر تفصيل الحديث عن هذه الآية في الكشاف ٢/٥٨١ .

والطريقُ الأخرُ أنْ تُخرِجَ الاستثناءَ الأوّلَ مّما قبلَه فما بقي تُضيفه إلى ما بعد العـــدد المُخرَجِ ثم تستثني مِن المجتمعِ العددَ الذي بعدَه إلى أنْ تنتهي إلى الاستثناءِ الأخيرِ ،فتكون أبدًا تستثني عددًا وتتركُ عددًا .

ألا ترى أنّك في المسألة المتقدِّمة إذا أخرجتَ التسعةَ مِن العشرةِ بقي واحدٌ ، فتضيفُه إلى ما بعد التسعةِ وهو الثمانيةُ ، فيكونُ الْمُجْتَمِعُ تسعةً ، ثم تستثني مِن تلك التسعةِ ما بعد الثمانيةِ وهي السبعةُ ،فيبقى اثنانِ فتضيفُهما إلى الستة ، فيكونُ المجتمعُ ثمانية ، ثم تستثني من تلك الثمانيةِ ما بعد الستةِ وهي الخمسة ، فيبقى ثلاثةٌ ، فتضيفُها إلى ما بعدِ الخمسةِ وهـــي الأربعةُ ،فيكونُ المجتمعُ سبعةً ، ثم تستثني مِن تلك السبعةِ ما بعدَ الأربعةِ وهو الثلاثةُ فيبقـــى أربعةٌ ، ثم تضيفُ الأربعةَ إلى ما بعد الثلاثةِ وهما اثنانِ فيكونُ المجتمعُ ستةً ، ثم تستثني مـــن الستةِ ما بعد الاثنين وهو واحدٌ فتبقى خمسةٌ ، فالْمُقَرُّ به خمسةٌ .

وإنّما تضيفُ المستثنى إلى ما بعد العددِ المُخرَجِ لأنّ المستثنى من المُوجبِ منفيٌّ ، ومن المنفيِّ مُوجبٌ ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ: قامَ القومُ إلاّ زيدًا ،كانَ زيدٌ منفيًّا عنه القيام؛ لأنّـــه مُستثنى من موجبٍ ، وإذا قلتَ: ما قامَ القومُ إلاّ زيدًا ، كان زيدٌ مُوجبًا له القيـــام ؛ لأنّـــه مستثنى من منفيٍّ .

فإذا قلتَ : عندي عشرةٌ إلاّ تسعةً ،كانت التسعةُ غيرَ مُقَرٍّ بها ، فتكونُ منفيّةً ؛ لأنّها مستثناةً من موجبٍ ، ويبقى الواحدُ من العشرةِ مُقَرًّا به ، فإذا قلـــتَ : إلاّ ثمانيـــةً كانـــت الثمانيةُ موجَبةً ؛ لأنّها مستثناةٌ من التسعةِ ، والتسعةُ كما تقدَّمَ منفيّةٌ ؛ لأنّها مســـتثناةٌ مـــن موجَبٍ ، فلذلك أضفتَ الواحدَ إلى الثمانيةِ لأنّه موجبٌ كما أنَّ الثمانيةَ كذلك ، فأضفتَ الموجبَ إلى الموجبِ .

وإذْ قدْ تبينَ قدرُ العددِ المستثنى فينبغي أنْ نُبيِّنَ حكمَ إعرابِ الأسمـــاءِ المتكـــرِّرةِ في الاستثناءِ إذا لم يُكنْ الثاني الأولَ ولا معطوفاً عليه ، فنقولُ : إذا تكررتْ الاستثناءاتُ فـــلا يخلو أنْ تتكررَ في كلامٍ موجَبٍ أو منفيٍّ .

فإنْ تكررت في كلامٍ موجَبٍ كانَ حكمُ كلٍّ واحد من الأسماءِ الواقعة [بعـــد إلاَّ] [1] من الإعرابِ كحكمه لو انفردَ [فتقول] [2] : قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرٌو ، ترفعُهما علـــى النعتِ للقومِ ، وإنْ شئتَ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا ، تنصبُهما على الاستثناء ، وإنْ شئتَ رفعـــتَ أحدَهما على الصفةِ ، ونصبتَ الآخرَ على الاستثناءِ فقلتَ : إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا ،وإنْ شئتَ : إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرٌو.

وكذلك مررت بالقومِ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا ، تنصبهما على الاستثناءِ ، وإنْ شـــئتَ إلاَّ زيدٍ إلاَّ عمروٍ تخفضُهما على الصفة ، وإنْ شئتَ خفضتَ أحدَهما على الصـــفةِ ونصـــبتَ الآخر على الاستثناءِ فقلتَ : إلاَّ زيدٍ إلاَّ عمرًا ، وإنْ شئتَ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمروٍ ، وكذلك : ضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا ، بنصْبِهما على الاستثناءِ أو على الصفةِ ، ويكونُ أحـــدُهما منصوبًا على الاستثناءِ والآخرُ منصوبًا على الصفة [3].

وإنْ تكررتْ في كلامٍ منفيٍّ ، فلا يخلو أنْ يكونَ الكلامُ قبلَها مفرَّغًا لما بعدَها أو لا يكون ، فإنْ لم يُكنْ ما قبلَها مفرَّغًا لما بعدَها كانَ أيضًا حكمُ كلٍّ واحد من الأسماءِ الواقعة بعدَ (إلاَّ) في الإعرابِ كحكمه لو انفردَ /٢١١/ فتقولُ :ما قامَ القـــومُ إلاَّ زيـــدٌ إلاَّ عمـــرٌو ترفعُهما على البدلِ أو على الصفةِ ، والبدلُ أحسنُ ، وإلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا تنصـــبُهما علـــى الاستثناءِ .

وإنْ شئتَ رفعتَ أحدَهما على البدلِ أو على الصفةِ ، والبدلُ أحســـنُ ، ونصـــبتَ الآخر على الاستثناءِ فقلتَ : إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمرًا ، وإنْ شئتَ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرٌو .

وتقولُ : ما ضربتُ القومَ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا ، تنصبهما إمَّا على الاستثناءِ أو علـــى الصفةِ أو على البدلِ ، وتقولُ :ما مررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ إلاَّ عمروٍ ، تخفضهما على البدلِ أو الصفةِ ، وإلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا تنصبُهما على الاستثناءِ ، وإنْ شئتَ خفضتَ أحدَهما على الصفةِ

[1] - تكملة يتطلبها المعنى .

[2] - تكملة يتطلبها المعنى ، وهي موجودة في الاستغناء ١٩١ .

[3] - من قولـــه : إذا تكررت الاستثناءات ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبـــذيّ أبـــو حيـــان في الارتشـــاف ١٥٢٤/٣، وابن عقيل في المساعد ٥٧٦/١ ، والسيوطي في الهمع ١٩٩/٢ .

أو على البدلِ ، ونصبتَ الأخرَ على الاستثناءِ فقلتَ : إلاّ زيدٍ إلاّ عمرًا ، وإنْ شئتَ قلتَ : إلاّ زيدًا إلاّ عمرٍو[1] .

وإنْ كانَ ما قبلَ (إلاّ) مفرّغًا لما بعدَها فلا يخلو أنْ يكونَ العاملُ المتقدِّمُ يطلبُ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه أو غير ذلك ، فإن كانَ يطلبُ فاعلاً أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه جعلتَ أحدَ الأسماءِ المستثناة على حسَبِ ما يطلبُه العاملُ، فترفعُه على أنّه فاعلٌ أو مفعولٌ لم يُسمَّ فاعلُه ، لابدَّ من ذلك ؛ لأنَّ الفعلَ لا يَستغني عن الفاعلِ أو ما قامَ مقامه .

وإنْ رفعتَ الأولَ جازَ في ما بعدَه الرفعُ على البدلِ ، أو على الصفةِ ، والنصبُ على الاستثناءِ ، فتقولُ: ما قامَ إلاّ زيدٌ إلاّ عمرٌو ، وإنْ شئتَ إلاّ عمراً .

وإنْ أقمتَ الآخرَ نصبتَ المتقدِّمَ على الاستثناءِ ؛ لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ على المتبوعِ ، فقلتَ: ما قامَ إلاّ زيدًا إلاّ عمرٌو ، وإنْ أقمتَ المتوسطَ لم يجزْ فيما قبلَه إلاّ النصبُ على الاستثناءِ، ويجوزُ فيما بعدَه النصبُ على الاستثناءِ والرفعُ على التبعيةِ فتقول : ما قامَ إلاّ زيدًا إلاّ عمرٌو إلاّ بكرًا ، وإنْ شئتَ إلاّ بكرٌ.

وإنْ لم يطلبْ فاعلاً ولا مفعولاً لم يُسمَّ فاعلُه، فلا يخلو أنْ يُقدَّرَ المعمولُ محذوفًا لفَهْمِ المعنى أو لا يُقدَّر ، فإنْ كانَ المعمولُ محذوفًا لفَهْمِ المعنى لم يجزْ في الأسماءِ التي بعدَ (إلاّ) إلاّ النصبُ على الاستثناءِ فتقول : ما ضربتُ إلاّ زيدًا إلاّ عمرًا .

وإنْ لم يكنْ المعمولُ محذوفاً لفَهمِ المعنى ، فلابدَّ من جعلِ أحدِ الأسماءِ الواقعةِ بعدَ(إلاّ)على حسَبِ العاملِ ، فإنْ جعلتَ الأول على حسَبِ العاملِ ،جازَ فيما بعدَه النصبُ على الاستثناءِ ،وأنْ يكونَ تابعًا لما تقدَّم ، وإنْ جعلتَ المتأخرَ على حسَبِ العاملِ لم يجزْ فيما قبلَه إلاّ النصبُ على الاستثناءِ ؛ لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ على المتبوعِ .

فتقول على جعْلِ الأول على حسَبِ العاملِ المتقدِّمِ : ما ضربتُ إلاّ زيدًا إلاّ عمرًا ، فيكونُ زيدٌ مفعولَ ضربتُ ، ويكونُ عمرٌو منصوبًا على الصفةِ أو البدلِ أو الاستثناءِ ، على حسَبِ ما يكونُ بعدَ العاملِ غيرِ المفرَّغِ .

---

[1]- من قوله : وإن تكررت في كلام منفي ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبـذيّ أبـو حيـان في الارتشـاف ١٥٢٤/٣ وابن عقيل في المساعد ٥٧٦/١ ، والأزهري في التصريح ٥٧١/٢ والسيوطي في الهمع ١٩٩/٢ .

وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ إلاَّ عمرًا وإلاَّ عمروٍ ،فيكون (بزيدٍ) مُتعلقًا بمررتُ ويكونُ نصبُ عمروٍ على الاستثناءِ ، وخفضُه على الصفةِ لزيدٍ أو البدلِ منه .

وتقولُ على جعلِ المتأخرِ على حسَبِ العاملِ الأول : ما ضربتُ إلاَّ زيدًا إلاَّ عمرًا فيكونُ عمرٌو منصوبًا على أنّه مفعولٌ بضربتُ ويكونُ زيدٌ منصوبًا على الاستثناءِ .

وكذلك إنْ جعلتَ المتوسطَ على حسَبِ العاملِ المتقدِّمِ ،كانَ ما قبلَه منصوبًا على الاستثناءِ ، وما بعدَه إمّا تابعًا له وإمّا منصوبًا على الاستثناءِ فتقول : ما مررتُ إلاَّ زيدًا إلاَّ بعمروٍ إلاَّ بكرٍ وإلاَّ بكرًا بخفضِ بكرٍ على البدلِ أو على الصفةِ ،ونصبِه على الاستثناءِ، وكذلك زيدٌ لا يكونُ فيه إلاَّ النصبُ على الاستثناءِ .

وكلُّ موضعٍ امتنعَ فيه البدلُ في حالِ انفرادِ الاستثناءِ على اللفظِ ، فإنّه يمتنعُ أيضًا ذلك فيه مع التكرارِ .

وزعمَ قومٌ من قدماءِ النحويين[1] أنّه لا يجوزُ البدلُ في كلِّ كلامٍ منفيٍّ ، بل زعمُوا أنَّ النفيَ ينقسمُ قسمينِ :

قسمٌ إذا حذفتَ منه أداةَ النفي بقيَ الكلامُ مستقيما ، وذلك نحو قولِك : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدًا ، ألا ترى أنَّك لو حذفتَ (ما) لَبقيَ الكلامُ قامَ القومُ إلاَّ زيدًا ، فهذا لايُتصورُ فيه البدلُ ؛ لأنَّ أداةَ النفي دخلتْ على الكلامِ ، والاسمُ لا يتصورُ فيه البدلُ فبقيَ على ما كانَ عليه قبلَ دخولِها .

وهذا الذي استُدلَ به لا حجةَ فيه ؛ لأنّه لا يلزم أنْ تُقدِّرَ أداةَ النفي داخلةً /٢١٢/ على كلامٍ موجبٍ قد استقرَّ فيه نصبُ الاسمِ على الاستثناءِ ، بل قد يجوزُ أنْ يكونَ المتكلِّمُ بنَى كلامَه على النفي ابتداءً .

وممَّا يدلُّ على فسادِ مذهبِه اجتماعُ القرّاء على رفعِ ﴿ قَلِيلٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُـمْ ﴾[2] مع أنَّ ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ قد يُتصورُ أنْ يكونَ كلامًا تامًا .

---

[1]- انظر الكتاب ٣١٩/٢ ، والارتشاف ١٥٠٨/٣ ، والمساعد ٥٦١/١ ، والتصريح ٥٥١/٢ .

[2]- النساء ٦٦ ، قرأ الجمهور بالرفع في { قليل } وقرأ ابن عامر بالنصب ، انظر التيسير في القراءات السبع ٨٠ وانظر الكشاف ٥٣٠/١ .

والقسمُ الآخرُ إذا حذفتَ منه أداةَ النفي لم يُتصورْ مِمَّا بقيَ كلامٌ موجبٌ ، وذلك نحو قولك : ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فإنَّه حينئذٍ يجوزُ الرفعُ على البدلِ كما تقدَّم ، ألا ترى أنّك لو حذفتَ (ما) لم يكنْ (قامَ أحدٌ) كلامًا ؛ لأنَّ (أحدًا) لا يُستعملُ إلاَّ في النفي ، وقد تقــدمَ الدليلُ على التسويةِ بين القسمين[1].

وزعمَ أهلُ الكوفة[2] أنَّ كلَّما جعلناه بدلاً مِّما قبلَه فإنّما هو معطوفٌ عليه بــ(إلاَّ)[3]، واستدلَ ثعلبٌ [4] على فسادِ مذهبِ البصريين بأنْ قالَ : قد تقررَ في البدلِ أنَّ المبدَلَ موافقٌ للمُبدَلِ منه في المعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ :ضربتُ زيدًا أخاك، كانَ التقــديرُ ضــربتُ أخاك.

وكذلك لو قلتَ : قامَ القومُ أكثرُهم لكانَ التقديرُ : قامَ القومُ قامَ أكثرُهم ، وأنت إذا قلتَ : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ،كانَ زيدٌ قائمًا والقومُ غيرُ قائمين ، فدلَّ ذلك على أنَّه ليسَ ببدلٍ إذْ لو كانَ بدلاً لكانَ موافقًا للمُبدَلِ منه في المعنى .

وهذا الذي استدلَّ به فاسدٌ ؛ لأنَّ هذا البدلَ من قبيلِ بدلِ البعضِ من الكــلِّ ؛ لأنَّ زيدًا بعضٌ من القومِ ، وبدلُ البعضِ من الكلِّ الثاني منه مخالفٌ للأول في المعنى ، ألا تــرى أنّك إذا قلتَ : رأيتُ القومَ بعضَهم كان البعضُ مرئيًا والقومُ غيرَ مرئيين ، والتقديرُ : رأيتُ القومَ رأيتُ بعضَهم ،فيكون قولُك :رأيتُ القومَ أوَّلاً مجازًا ثم تثبَّتَّ بعدَ ذلك مَن رأيتَ منهم وهو البعضُ [5].

---

[1]- انظر ص ١٤ من النص المحقق .

[2]- انظر الإنصاف ٢٤٨/١ .

[3]- من قوله : إذا تكررت الاستثناءات فلا يخلو ... إلى هنا ، نقل هذا النص عن الأُبَّذيّ القرافي في الاستغناء ١٩١ ، ١٩٢،١٩٣، ١٤٩ ، ١٩٥ ونسبه إليه .

[4]- هو أبو العباس أحمد بن يحي بن يسار الشيباني ، نحوي لغوي وهو إمام الكوفيين في النحو و اللغة والفقه ، أصيب بالصمم في آخر حياته ، ومن أشهر مؤلفاته معاني القرآن ، واختلاف النحويين ، والفصيح ، والأمــالي ، وقواعــد الشعر، ت ٢٩١ هــ (بغية الوعاة ٣٩٦/١) ، انظر رأيه في شرح التسهيل ٢٨٢/٢ ، وشرح الأشمــوني ٥٠٤/١ ، والتصريح ٥٥١/٢ .

[5]- من قولــه : وبدل البعض من الكل الثاني منه مخالف ... إلى هنا ، نقل هذا القول عن الأبذيّ الشــيخ خالــد الأزهري في التصريح ٥٥١/٢ .

وإنّما يُشترط في البدلِ أنْ يكونَ شريكَ الأوَّل في العامل خاصةً ،وأنت إذا قلتَ : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ كانَ زيدٌ شريكَ القومِ في العاملِ ،والتقديرُ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، فالصحيحُ إذنْ أنّه يجوزُ البدلُ .

وما ذهبوا إليه من العطفِ لا يُتصورُ لأمرينِ : أحدُهما أنَّه لا يوجدُ حرفُ عطفٍ يعطفُ في النفي ولا يعطفُ في الإيجابِ ، فلو كانتْ (إلاّ) عاطفةً لعطفتْ في الإيجابِ ، وله أنْ يقولَ : (لكنْ) تعطفُ بعدَ النفي ولا تعطفُ بعدَ إيجابٍ أصلاً .

والآخرُ أنّه لو كانتْ عاطفةً لم تُباشِرُ العاملَ في نحو : ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، ولا يلي العاملَ حروفُ العطفِ[1].

[العامل في الاسم المستثنى]

واختلفَ النحويون في العاملِ في الاسمِ المستثنى المنصوبِ،فمنهم مَن ذهبَ إلى أنّه انتصبَ بإضمارِ فعلٍ نابتْ (إلاَّ) منابَه ، التقديرُ : أستثني زيدًا ، فحُذِفَ (أستثني) وأُنيبتْ (إلاَّ) منابَه.

وهذا المذهبُ فاسدٌ لأمرين : أحدُهما أنّه لو كانَ الاسمُ منصوباً (بإلاَّ) لاتصلَ بها الضميرُ، فكنتَ تقولُ : قامَ القومُ إلاّكَ وإلاّي كما يتصلُ بـ(إنَّ)فتقول : إنَّك وإنَّه وإنَّني، فلمَّا لم يقولوا إلاَّ قامَ القومُ إلاَّ إيَّاكَ وإلاَّ إيَّاهُ وإلاَّ إيّاي و لم يجئ الضميرُ مُتصلاً إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

٩- ومَا علَينا إذا مَا كُنْتِ جَارتَنَا ألاَّ يُجَاوِرَنَا إلاَّكِ دَيَّارُ[2]

دلَّ ذلك على أنَّ الاسمَ لم ينتصبْ بـ(إلاَّ) .

والأخرُ أنَّ (غيرًا) تنتصبُ في الاستثناءِ من حيث انتصبَ الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاَّ) بدليلِ أنَّ الموضعَ الذي يُرفعُ فيه الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلاَّ) تُرفعُ (غيرٌ) [فيه][3]، والموضعُ الذي

---

[1]- من قوله : لو كانت عاطفة لم تباشر ...إلى هنا ، نقل هذا الردّ عن الأبذيّ الأزهريُّ في التصريح ٢/ ٥٥١.

[2]- من البسيط مجهول القائل بلا نسبة في الخصائص ٣٧/١ ، وشرح المفصل ١٠١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٢/٢، وشرح التسهيل ١٥٢/١ ، والمغني ١١٠/٢ ، وشرح الأشموني ٨٧/١ ، والتصريح ٩٨/١ ، والخزانة ٢٧٨/٥، ٢٧٩.

[3]- تكملة يتطلبها المعنى .

يُنصَبُ فيه تُنصبُ فيه ، والموضعُ الذي يُخفَضُ فيه تُخفضُ فيه ، فإنَّما إعرابُها إعرابُ الاسمِ الذي بعدَها انتقلَ إليها .

فكما أنّه لا يُتصورُ نصبُ (غيرٍ) بأستثني لئلا يبطلُ المعنى فكذلك لا ينتصِبُ زيـــدٌ بإضمارِ أستثني ، ألا ترى أنّك لو نصبتَ (غير) بأستثني لكانَ المستثنى غيرَ زيدٍ وإنَّما المستثنى زيدٌ ، وهذا المذهبُ مذهبُ أبي العباسِ المبرد[1] ومَن أخذَ بمذهبِه[2] .

ومنهم مَن ردَّ هذا المذهبَ أيضًا وقالَ : لو كانَ منصوبًا بما في (إلاَّ) من معنى الفعلِ لكانَ الاسم مجرورًا ؛ لأنَّ الحرفَ لا يعملُ إذا كانَ مختصًا باسمٍ واحدٍ إلاَّ جرًا [3] .

وأيضًا فإنَّه يبطلُ بــ(غيرٍ) وما في معناها من الأسماءِ ، ألا ترى أنَّه منصوبٌ ولــيسَ قبلَه (إلاَّ)،فإذا ثبتَ أنَّ الناصبَ في (غيرٍ)ليسَ هو (إلاَّ) فكذلك الاسمُ المنصوبُ بـــــ(إلاَّ) منصوبٌ بما انتصبَ به (غيرٌ).

فإنْ قلتَ : إنَّما انتصبَ بما /٢١٣/ في (إلاَّ) من معنى الفعلِ فذلك فاسدٌ ؛ لأنَّ المعاني لا تعملُ إلاَّ في الظروفِ والمجروراتِ والأحوالِ وهو مذهبُ المازنيِّ [4] .

---

[1]- هو محمد بن يزيد عبد الأكبر الأزديّ إمام العربية ببغداد في زمانه ،كان إمامًا في الأدب والأخبار ولد في البصرة ، كان الرأس للغوي البصرة في مقابل ثعلب ممثل للغوي الكوفة من أشهر مصنفاته الكامل ، والمقتضب ، وشرح لامية العرب ، وإعراب القرآن ، ت ٢٨٦ هـــ (بغية الوعاة ٢٦٩/١) ، انظر رأيه في المقتضب ٣٩٠/٤ .

[2]- هو رأي المبرد والزجاج ، انظر شرح السيرافي ١٠٧/٣ب ، والإنصاف ٢٤٣/١ ، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ٥٠٣/١ ، والتصريح ٥٤٩/٢ ، والهمع ١٨٨/٢ .

[3]- ذكر هذا الرد الأنباري في أسرار العربية ٢٠٢ ، والإنصاف ٢٤٣/١ .

[4]- هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، إمام عصره في النحو والأدب ، درس على الأخفش الأوسط ودرس عليــه المبرد من تصنيفاته : التصريف ، والديباج ، والألف واللام ، وعلل النحو ، ت ٢٤٩ (وفيات الأعيان ٢٨٣/١) ، وقد عُزي هذا الرأي للبصريين ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/٢ وشرح الرضي ٨٠/٢ ، وذكر ابن عقيل في المساعد ٥٥٧/١ أن المازني يوافق سيبويه ، مع اختلاف النقل عنه .

ومنهم مَن ذهبَ إلى أنَّه منصوبٌ بالفعلِ بوساطةِ (إلاّ) وانتصبَ (غير) وما في معناه بالفعلِ من غيرِ واسطةٍ وهو مذهبُ السيرافي[1] وغيره[2] .

وابن الباذش[3] : ونظيره المفعول معه فإنَّه ينتصبُ بالفعلِ الأول بوساطةِ الواو .

فإنْ قيلَ كيفَ يصلُ العاملُ الواحدُ إلى الاسمِ المنصوبِ بوساطةِ (إلاّ) في نوعٍ من الأسماء، وبنفسه في نوعٍ آخرٍ ؟ ألا ترى أنَّ (قامَ) يصلُ إلى زيد بوساطةِ (إلاّ) فتقول :قامَ القومُ إلاّ زيدًا ، ويصلُ إلى (غير) بنفسه ، فتقول : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ ، فإنَّ أبا الحسنِ بن الباذش قد انفصلَ عن ذلك بأنْ قالَ : قد يصلُ العاملُ إلى المعمولِ إذا كانَ مختصًا بوساطةِ حرفٍ ، فإذا كانَ مبهمًا بنفسه .

ألا ترى أنَّ العاملَ يصلُ إلى ظرفِ المكانِ المختص بوساطةِ (في) ويصلُ إلى المبهمِ بنفسِه ، فتقول : قامَ زيدٌ في الدارِ وقامَ عمرٌو خلفَكَ ، فَيَصِلُ (قامَ) إلى (الدارِ) بوساطةِ (في) لأنَّه مختصٌ ، وإلى (خلف) بنفسه لأنَّه مبهمٌ ، فكذلك أيضًا يصلُ الفعلُ في الاستثناءِ إلى (غيرِ) بنفسِه لإبهامها ، ويصلُ إلى زيدٍ وأشباهه بوساطةِ (إلاّ) لاختصاصه .

وهذا المذهبُ مردودٌ بقولِ العربِ :القومُ إخوتُك إلاّ زيدًا ،بنصبِ زيدٍ وإنْ لم يتقدَّمْ فعلٌ ولا ما يجري مجراه ، وله أنْ يقولَ :العاملُ في زيدٍ هنا إخوتُك بما فيه من معنى المؤاخاةِ والصحبةِ وليستْ أُخوَّةَ النسبِ ، قاله ابنُ الأنباري[4] في الإنصاف له[5] .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٣/١٠٧ب .

[2]- هو رأي السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٧ ، وشرح التسهيل ٢/٢٧٨، والمساعد ١/٥٥٦ ، والتصريح ٢/٥٤٩ ، والهمع ٢/١٨٨ وانظر رأي ابن بابشاذ في شرحه للجمل ٢/١٦٥ب، وانظر رأي الفارسي في المسائل المنثورة ٥٥ .

[3]- هو أبو الحسن على بن أحمد ، ولد بغرناطة وشب على حب الفضيلة والزهد ، برع في الشريعة والعربية ، شرح كتاب سيبويه والأصول ، والمقتضب ، والإيضاح ، والجمل ، ت ٥٣٨ هـ (بغية الوعاة ٢/١٤٢) ، انظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٧ ، والتصريح ٢/٢٤٩ ، والهمع ٢/١٨٨ .

[4]- هو أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري ، سمع من أبيه في الأنبار ، ثم نزح إلى بغداد وأخذ عن الجواليقي وابن الشجري، من مصنفاته أسرار العربية ،والإنصاف في مسائل الخلاف ،ت ٥٧٧ هـ (إنباه الرواة ٣/٢٠١).

[5]- الإنصاف ١/٢٤٤ .

ومنهم مَن ذهبَ إلى أنَّه انتصبَ عن تمامِ الكلامِ ، وهو مذهبُ سيبويه[1] ، بدليلِ قولِهم : القومُ إخوتُك إلاَّ زيدًا ،ولم يتقدّمْ ناصبٌ أكثر من تمامِ الكلامِ ، هذا جملةُ ما أذكرُه من مذاهبِ أهلِ البصرةِ.

وأمَّا أهلُ الكوفةِ فذهبَ الكسائيُّ[2] منهم ومَن تبعَه إلى أنَّه انتصبَ لأنَّك إذا قلتَ: قامَ القومُ إلاَّ زيدًا كانَ التقديرُ : إلاَّ أنَّ زيدًا لم يقمْ .

ففهمَ الفرَّاءُ[3] من هذا الكلامِ أنَّ الناصبَ للاسمِ مخالفتُه الأول في المعنى وردَّ ذلك عليه بأن قال: لو كانَ الخلافُ ناصبًا لوجبَ أنْ ينتصبَ زيدٌ في نحوِ قولِك : قامَ عمرٌو لا زيدٌ ، وما قامَ عمرٌو لكنْ زيدٌ ، لمخالفته ما قبلَه ، فلمَّا لم ينتصبْ دلَّ ذلك على فسادِ هذا المذهبِ .

وهذا الردُّ كافٍ إنْ كانَ قُصِدَ بذلك الكلامِ أنَّ الاسمَ الواقعَ بعدَ (إلاَّ) انتصبَ بالخلافِ.

ومنهم مَن فَهِمَ من ذلك الكلامِ أنَّ الاسمَ عندَه منصوبٌ بـ(إنَّ) المضمرة[4] ، وخبرُها محذوفٌ ، وذلك فاسدٌ لأنَّ (إنَّ) وأخواتِها لا تجيزُ العربُ إضمارَها وإبقاءَ عملِها لضعفِها في العملِ ، ولا يحفظُ في كلامِهم شيءٌ من ذلك .

---

[1]- هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر أبو بشر الحارثيّ بالولاء اشتهر بلقبه (سيبويه) الذي يعني رائحة التفاح ، إمام البصريين في النحو ، ألَّف الكتاب ، الذي قيل : إنَّه قرآن النحو ت ١٨٠هـ (بغية الوعاة ٢٣١/٢) انظر قوله في الكتاب ٣١٠/٢ ، وشرح السيرافي ١٠٧/٣أ ، وقد نُسب إلى سيبويه أن العامل في المستثنى هو الفعل ، انظر شرح المفصل ٧٦/٢ ، شرح الجمل لابن خروف ٩٥٨/٢ ، وقد ردّ عليهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٧١/٢ .

[2]- انظر رأيه في شرح السيرافي ١٠٨/٣أ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، ٧٢/٢ أ ، والإنصاف ٢٤٣/١ ، وشرح المفصل ٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ .

[3]-انظر رد الفراء على الكسائي في شرح السيرافي ١٠٨/٣ أ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/٢أ ، وقال السيرافي : "لا يلزم الكسائي ما ألزمه الفراء على ظاهر الكلام ... " .

[4]- هذا القول للسيرافي انظر شرح السيرافي ١٠٨/٣ب ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/٢أ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي ٨٠/٢ ، والمساعد ٥٥٦/١ .

وأمَّا الفرَّاءُ [1] فذهبَ إلى أنَّ (إلاَّ) مركَّبةٌ من (إنَّ) و(لا) وأنَّ الأصلَ (إنَّ لا) فخُففتْ (إنَّ) وأُدغمتْ النون في اللام فإذا قلتَ : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، فرفعتَ غَلَّبتَ حكمَ (لا) العاطفة ، وإذا قلت: ما قامَ القومُ إلاَّ زيدًا ، نصبتَ فغلَّبتَ حكمَ (إنَّ) .

وهذا المذهبُ فاسدٌ [2] لأنَّه ادّعى أصلاً لم يُلفَظْ به من غيرِ قيامِ دليلٍ على ذلك ، وأيضًا فإنَّه لا يُعطَفُ بـ(لا) بعدَ النفي ، وأنتَ تقولُ : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ برفعِ زيدٍ بعدَ النفي ، فدلَّ ذلك على أنّه لا يُتصوّر ما ذهبَ إليه من العطفِ بـ(إلاَّ) .

وأيضاً فإنَّك إذا غلَّبتَ حكمَ أحدِ الحرفينِ تكونُ قد أبطلتَ حكمَ الآخرِ مع أنَّه ملفوظٌ به ، وهذا شيءٌ لم يستقرّ في كلامِهم ، أعني أنْ يُؤتى بـ(إنَّ) من غيرِ أنْ يُؤتى لها بمعمولٍ ، أو أنْ يُؤتى بحرفِ عطفٍ من غيرِ أنْ يُعطفَ به ، وأيضًا فكانَ يجوزُ قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ بالرفعِ على العطفِ .

[الوصف بإلاَّ]

وإذا جعلتَ (إلاَّ) معَ ما بعدَها صفةً لما قبلَها ، فلا يخلو أنْ يكونَ ما قبلَها ظاهرًا أو مضمرًا ، فإنْ كانَ مضمرًا كانتْ مع ما بعدَها عطفَ بيانٍ على المضمرِ ، فإذا قال النحويُّ في مثلِ قولِك : ما قامُوا إلاَّ زيدٌ : إنَّ (إلاَّ) معَ ما بعدَها نعتٌ للمُضمَرِ ، فإنَّما يعنونَ بالنعتِ عطفَ البيان ؛ لأنَّ المُضمَرَ لا يُنعتُ [3] .

وإنْ كانَ ما قبلَها ظاهراً فلا يخلو أنْ يكونَ معرفةً أو نكرةً ، فإنْ كانَ معرفةً جازَ في (إلاَّ) معَ ما بعدَها أنْ تكونَ عطفَ بيانٍ عليه ، وأنْ تكونَ صفةً له .

وإنْ كانَ نكرةً جازَ في (إلاَّ) معَ ما بعدَها أنْ تكونَ صفةً له ، ولا يجوز /٢١٤/ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ إلاَّ عندَ مَن يجيزُ عطفَ البيانِ في النكراتِ [4] .

---

[1] - انظر رأيه في شرح السيرافي ١٠٨/٣ب ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٦/٢ ، والإنصاف ٢٤٣/١ ، وشرح المفصل ٧٦/٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢ ، وشرح الرضي ٨٠/٢ .

[2] - انظر الرد على الفراء في شرح السيرافي ١٠٨/٣ ب ، والإنصاف ٢٤٦/١ ، وشرح المفصل ٧٧/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٧/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٩/٢ .

[3] - خلافا للكسائي فإنه يجيز ذلك انظر ارتشاف الضرب ١٩٣١/٤ .

[4] - هو مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري ، انظر ارتشاف الضرب ١٩٤٣/٤ .

فإنْ قالَ قائلٌ :كيفَ يجوزُ في مثلِ قولك :ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، أنْ يكونَ (إلاَّ زيدٌ) صفةً لأحد أو عطفَ بيانٍ عليه ، وزيدٌ معرفةٌ وأحدٌ نكرةٌ والنكرةُ لا توصفُ بالمعرفةِ ، وكذلك عطفُ البيانِ لا تجرى فيه المعرفةُ على النكرةِ ؟ .

فالجوابُ أنَّ قولَك :(إلاَّ زيدٌ) بمنزلةِ (غيرُ زيد) و(غير) إذا كانتْ مضافةً إلى معرفةٍ قد تكونُ معرفةً ، وقد تكونُ نكرةً تتعرَّف ؛ لأنَّ كلَّ ما لا يتعرَّفُ بالإضافة فإنَّه قد يتعرَّفُ بها إلاَّ حسنَ الوجهِ ، فإنَّه نكرةٌ لا يتعرَّفُ أبدًا [1] ، فإذا كانَ (إلاَّ زيدٌ) جاريًا على معرفةٍ حُكِمَ له بحكمِ (غيرٍ) التي هي معرفةٌ ، وإذا كانَ جاريًا على نكرةٍ حُكِمَ له بحكمِ (غيرٍ) التي هي نكرةٌ .

ش~ [2] : ولا تكونُ (إلاَّ) نعتًا إلاَّ حيثُ تكونُ (غير) وذلك بعدَ النكرةِ أو بعدَ المعرفةِ التي للجنسِ فتقولُ: قامَ رجالٌ إلاَّ زيدٌ ، وقامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، ولا تقولُ : قامَ إخوتُك إلاَّ زيدٌ لأنَّ الإخوةَ معرفةٌ ، وما قدَّمتُه لك هو الصوابُ .

ويُشترطُ في جعلِ (إلاَّ) نعتًا ثلاثةُ شروطٍ : أحدُها ألاَّ تلي العاملَ كما قدَّمنا ؛ لأنَّها لم تستحْكِمْ في الوصفِ بها فلا يُحذفُ موصوفُها وتُقامُ هي مُقامَه لضعفِها في الوصفِ .

والثاني أنْ يكونَ الموضعُ يصلحُ أنْ يُستعملَ فيه استثناءٌ .

والثالثُ أنْ يكونَ بعدَها مفردٌ لا جملة ؛ لأنَّ الجملةَ لا تقعُ بعدَ (غير) كقولك : ماجاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه ،لا يصلحُ الوصفُ هنا ؛ لأنَّ (غير) لا تقعُ في هذا الموضعِ.

قال س~: " لو كانَ معنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لغُلبْنا ، قال : (إلاَّ) هنا وصفٌ ولا يجوزُ البدلُ ، قال : والدليلُ على ذلك ، أنَّك لو قلتَ : لو كانَ معنا إلاَّ زيدٌ لهلَكْنا وأنتَ تريدُ الاستثناءَ لكنت قد أحلْتَ .

ونظيرُ ذلك قولُه تعالى : ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [3] " [4].

---

[1]- انظر أسرار العربية ٢٨١ .

[2]- انظر رأي الشلوبين في شرح التسهيل ٢/٢٩٩ .

[3]- الأنبياء ٢٢ .

[4]- الكتاب ٢/٣٣١

قالَ السيرافي : " (إلاَّ زيدٌ) هنا نعتٌ ولا يُرفعُ على البدلِ ؛ لأنَّ الكلامَ قبلَه موجبٌ لأنَّ (لو) كـ(إنْ) وهي وقوعٌ لوقوعٍ فهي كالموجبِ .

وقال سع~: " لا يجوزُ إنْ أتاني رجلٌ إلاَّ زيدٌ على البدلِ ؛ لأنَّها بمنزلة أتاني رجلٌ إلاَّ زيدٌ وأتاني إلاَّ زيدٌ لا يقالُ ، وأيضًا فإنَّه على البدلِ يكونُ التقديرُ : لو كانَ معنا زيدٌ لهلكنا؛ لأنَّ البدلَ بعدَ (إلاَّ) في الاستثناءِ مُوجَبٌ " [1] .

وأجازَ المبّرد [2] البدلَ بعدَ (لو) لأنَّها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ ، كأنَّه فَهِمَ من الامتناعِ معنى النفي ، والبدلُ بأنَّه النفي .

وهذا غيرُ صحيحٍ فإنَّ في تسميتِهم (لو) حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ تجوّز [3]؛ لأنَّها في موضعٍ تكونُ حرفَ امتناعٍ لامتناعٍ ، نحو : لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو .

وفي موضعٍ آخر تكونُ حرفَ وجوبٍ لوجوبٍ نحو : لو لم يقمْ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو؛ لأنَّ الموجبَ بعدَها منفيٌّ ، والمنفيُّ موجبٌ ، وقد بُيّنَ ذلك في بابِ الإعمال [4] .

وفي موضعٍ آخر تكونُ حرفَ امتناعٍ لوجوبٍ نحو : لو لم يقمْ زيدٌ لقامَ عمرٌو .

وفي موضعٍ آخر تكونُ حرفَ وجوبٍ لامتناعٍ نحو : لو قامَ زيدٌ لم يقمْ عمرٌو ، وإنَّما حقيقتُها أنَّها شرطٌ فيما مضى كما أنَّ (إنْ)شرطٌ فيما يُستقبلُ ، وما بعدَ (إنْ) في حكمِ الموجبِ ، فكذلك ما بعد(لو) فلذلك يمتنعُ فيه البدلُ .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ١١٧/٣أ .

[2]- نقله عنه ابن السراج في الأصول ٣٠١/١، ٣٠٢ ، أما قوله في المقتضب ٤٠٨/٤ فإنه يوافق قول سيبويه .

[3]- انظر تفصيل القول عن (لو) في الكتاب ٢٦٩/١ و ٢٢٤/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/٢ ، وارتشاف الضرب ١٨٩٨/٤ ، والمساعد ١٩١/٣ .

[4]- انظر باب الإعمال ص ١٠٢/٢ من المخطوط .

وقالَ السيرافيُّ [1] والأعلمُ [2] في النُّكتِ وابن بابشاذ [3]، إنَّ المبّردَ أجازَ في الآيةِ البدلَ، قالوا ويلزمه الكفر و لم يبيِّنوا وجهَ ذلك .

وسببُ ذلك-واللهُ أعلمُ- أنَّ البدلَ في هذا البابِ مُوجَبٌ له الفعل في المعنى ، فإذا قلتَ: ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، فكأنَّك قلتَ : قامَ زيدٌ خاصةً ، وكذلك هل قامَ أحدٌ إلاَّ عمرٌو؟ ونحو ذلك .

فإذا قلتَ: لو كانَ معنا رجلٌ إلاَّ زيدٌ لَغُلبْنا إنْ جعلتَه بدلاً تكونْ قد أثبتَّ له الكوْنَ معهم فكأنَّك قلتَ :لو كانَ معنا زيدٌ لَغُلبْنا ، فيكونُ معنى الآيةِ على مذهبِ المبردِ كانَ فيهما اللهُ ففسدتا تعالى اللهُ عن ذلك ، هذا مفهومُهم عليه .

وللمبردِ أنْ يقولَ : قولُه ﴿ لَفَسَدَتَا ﴾ إنَّما هو جوابُ (لو) فإذا أزلنا (لو) زالَ جوابُها، وصارَ التقديرُ : كانَ فيهما اللهُ فلمْ تُفْسدَا ،واللهُ أعلم .

وإنَّما يُردُّ عليه من جهةِ اللفظِ بما قدمنا من أنَّ (لو) شرطٌ في الماضي كـ(إنْ) في المستقبلِ ، والشرطُ في حكمِ الموجبِ والبدلُ في الموجبِ لا يصحُ ، فكذلك لا يصحُ بعد (لو) ولا بعدَ (إنْ) .

وأنشدَ س~ [4] على جعلِ (إلاَّ) نعتًا كـ(غير) أبياتا /٢١٥/ منها قولُ عمرو بنِ مَعْدِ يكَرِب [5] :

---

[1]- لم أجد هذا القول في شرحه على الكتاب .

[2]- هو يوسف بن سليمان الشَّنتمريّ عالم اللغة والأدب ، ولد في شَنْتمرية بالأندلس ، من مؤلفاته : شرح الأشعار الستة ، وشرح ديوان الحماسة ، والنكت . ت٤١٠ هـ (وفيات الأعيان ٨١/٧) لم أجد هذا القول في النكت .

[3]- هو طاهر بن أحمد بابشاذ (معناه الفرح والسرور) أحد الأئمة في النحو وفنون العربية ، قدم إلى العراق تاجرًا باللؤلؤ وأخذ عن علمائها ثم عاد إلى مصر ، له شرح الجمل والتعليق والمحتسب ، ت ٤٦٩ (بغية الوعاة ١٧/٢).

[4]- انظر الكتاب ٣٣٤/٢ .

[5]- هو عمرو بن معد يكرب بن ربيعة الزُّبيديّ كنيته أبو ثور ، فارس اليمن وفد على النبي ﷺ فأسلم ، ثم ارتد في اليمن ثم رجع إلى الإسلام ، فبعثه أبو بكر إلى الشام وبعثه عمر إلى العراق ، أخبار شجاعته كثيرة حتى ضُرِب بها المثل ، ت ٢١ هـ (الشعر والشعراء ٣٧٩) .

١٠- وكلُّ أخٍ مُفارِقُـــهُ أخُوهُ		لعَمْرِ أبيكَ إلاَّ الفرْقدَانِ [١]

وقال : " كأنَّه قالَ : كلُّ أخٍ غيرُ الفرْقدينِ " ، والفرقدَان : النجْمان اللذان في بنات نَعْش الصغرى و(لعَمْرِ أبيكَ) قَسَمٌ ملغيٌ ، وجعلَ (إلاَّ الفرْقدَان) وصفًا لــ(كُلٌّ) .

وزعمَ الكوفيون[٢] أنَّ (إلاَّ) في هذا البيتِ بمعنى الواو ،كأنَّـــهُ قـــالَ : والفرْقـــدَانِ ، وكذلك قالوا في قولِه تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾[٣] يعني ولا الذين ظلمُوا لهم عليكم حجةٌ ويُقَوّيه قـــراءةُ بعضِـــهم:{إلى الـــذين ظلمُـــوا} بالتخفيف[٤]، يعني مع الذين ظلموا منهم .

وكقولِه : ﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ و ﴿ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [٥] أي مع المرافقِ ومع الكَعـــبينِ ، و﴿ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾[٦] أي مع اللهِ ، و﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾[٧] أي مع أموالِكم ، وقالوا في المثلِ: " الذودُ إلى الذودِ إبِلٌ " [٨] أي معَ الذودِ، و﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾[٩] أي : ومَنْ ظُلِمَ أيضًا لا يحبُ الجهرَ بالسوءِ .

---

[١]- من الوافر في ديوان عمرو بن معد يكرب ص ١٧٨ ، استشهد به سيبويه على وصـــف (كـــل) بقولـــه : إلا الفرقدان، وهو منسوب لعمرو بن معد يكرب في الكتاب ٣٣٤/٢ وشرح المفصل ٨٩/٢ واللسان (إلا) ٤٣٢/١٥ ، وفي شرح أبيات سيبويه ٤٨/٢لحضرمي بن عامر بن مجمع ، وفي النكت ٦٣٧/١ وتحصيل عين الذهب ٣٦٨ لعمرو بن معد يكرب أو لسوار بن المضرب ، وفي الخزانة ٤٢١/٣ لأسعد الهـــذلي ، وبـــلا نســـبة في المقتضـــب ٤٠٩/٤ والإنصاف ٢٥٠/١ والمغني ١٥١/١ والهمع ٢٠٣/٢ .

[٢]- هذه هي المسألة رقم ٣٥ من مسائل الإنصاف ٢٤٨/١ ، وقد أخذها الأبذي منه ، وقد وافقهم الأخفش علـــى ذلك ، انظر معاني القرآن للأخفش ٣٤٣/١ .

[٣]- البقرة ١٥٠ .

[٤]- رواه أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء ، انظر الإنصاف ٢٤٨/١ ، وقرأ زيد بن علي " ألا الذين ظلموا " بالفتح والتخفيف ، انظر المحتسب ٢٠٢/١ الكشاف ٢٠٦/١ .

[٥]- المائدة ٦ .

[٦]- آل عمران ٥٢ ، والصف ١٤ .

[٧]- النساء ٢ .

[٨]- انظر مجمع الأمثال ٢٧٧/١ ، واللسان (ذود) ١٦٨/٣ .

[٩]- النساء ١٤٨ .

وقالَ البصريون [1] لا تكونُ (إلاَّ) بمعنى الواو ؛ لأنَّ (إلاَّ) للاستثناءِ وهــو يقتضــي إخراجَ الثاني من حكمِ الأول ، فلا يكونُ أحدُهما بمعنى الآخر ، أمّا الآيــةُ ﴿ إِلا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ فاستثناءٌ منقطعٌ بمعنى لكنْ الذين ظلموا يحتجُّون عليكم ، و﴿ إِلا مَن ظُلِمَ ﴾أي لكنْ المظلومُ يجهرُ بالسوءِ لما لحِقَهُ من الظلمِ .

وعلى ذلك يحملُ قول الشاعرِ : (إلاَّ الفرْقدَانِ) ، أرادَ لكنْ الفرْقــدَانِ فإنَّهمــا لا يفترقانِ على زعمهم في بقاءِ هذه الأشياءِ المتأخِّرةِ إلى وقتِ الفناءِ .

ويحتملُ أنْ تكونَ (إلاَّ) بمعنى (غير) ولذلك ارتفعَ ما بعدَها ، والمعنى كـــلُّ أخٍ غـــيرِ الفرْقدينِ مفارقُه أخوهُ كقولِه تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[2] ولا يجوزُ الرفعُ على البدلِ لأنَّ البدلَ في الإثباتِ غيرُ جائزٍ ؛ لأنَّ البدلَ يوجبُ إسقاطَ الأول .

ولا يجوزُ أنْ تقولَ لو كانَ فيهما إلاَّ اللهُ ، إذ ليسَ في قولِه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ﴾ نفيٌّ فيفتقرُ إلى إثباتٍ ، وأمّا {إلى الَّذينَ ظَلَمُوا } بالتخفيفِ فتكونُ بمعنى (مع)وإلاَّ بالتشــديدِ بمعنى لكنْ ، ولا يشترطُ في القراءتين أنْ تكونَ بمعنًى واحدٍ [3] .

قال سيبويه: " ولا يجوزُ على (إلاَّ أنْ يكونَ) ؛ لأنَّك لا تُضمر الاسمَ الذي هذا من تمامه لأنَّ (أنْ) يكونُ اسماً " [4].

يعني لا يضمر الموصول ويبقى بعض الصلة و(إنْ) من الموصولات .

واعلم أنَّ (إلاَّ) لا تدخلُ إلاَّ على الاسمِ أو على الجملةِ الاسميــةِ أو علــى الفعــلِ المضارعِ ، فتقول : ما قامَ إلاَّ زيدٌ ، وما زيدٌ إلاَّ أبوه قائمٌ ، وما زيدٌ إلاَّ يقومُ ، ولو قلتَ: ما زيدٌ إلاَّ قامَ لم يجُزْ [5].

---

[1]- انظر الإنصاف ١/٢٥٠ .

[2]- الأنبياء ٢٢ .

[3]- انتهى النقل عن الإنصاف ١/٢٥٣ .

[4]- انظر الكتاب ٢/٣٣٥ .

[5]- أجاز المبرد وقوع الماضي بعدها مع (قد) وكذلك أجازه السيوطي وذلك بشرط أن يتقدمها فعل ، واستشهد بقوله تعالى: {وما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون } انظر الهمع ٢/٢٠٤ ، ٢٠٥.

وسببُ ذلكَ أنَّ (إلاَّ) إنَّما هي أبدًا للاستثناءِ في اللفظِ أو في المعنى ، فإذا قلتَ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ فـ(زيدٌ) في المعنى مستثنًى من (أحد) ،ألا ترى أنَّ المعنى :ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ.

وممَّا يشهدُ لذلك أنَّهم يقولون :ما قامَ إلاَّ هندٌ ، فيذكِّرون الفعلَ والفاعلُ مؤنثٌ ، ولا يقولونَ: ما قامتْ إلاَّ هندٌ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ .

وسببُ ذلك أنَّ المعنى : ما قامَ أحدٌ إلاَّ هندٌ ، فلمَّا كان الذي يُتصوّرُ استثناؤهُ إنَّما هو الاسمُ لم تدخلْ (إلاَّ) إلاَّ عليه أو على ما أشبهَه وهو الفعلُ المضارعُ ؛ لأنَّه يُشبهُ الاسمَ ولذلك أُعرِبَ ، وكذلك الجملةُ الاسمية ؛ لأنَّ (إلاَّ) إذا دخلتْ عليها كانتْ في اللفظِ مباشِرةً للاسمِ ، فأشبهَ دخولُها على الجملةِ الاسميةِ دخولَها على الاسمِ المفردِ ، ولمَّا كانَ الفعلُ الماضي ليسَ باسمٍ ولا يشبهُه لم يجزْ دخولُها عليه .[1]

[المستثنى بغير]

فإنْ وقعَ الاسمُ المستثنى بعدَ (غيرٍ) كانَ مخفوضًا بها ، ويكونُ حكمُ (غيرٍ) في الإعرابِ حكمَ الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) في جميعِ ما ذُكِرَ لا فرقَ بينهما في شيءٍ من الأشياءِ إلاَّ في ثلاثةِ أشياء :

أحدُها أنَّ (غير) يوصفُ بها حيثُ لا يُتصوّرُ الاستثناءُ و(إلاَّ) ليست كذلك ، فتقول: عندي درهَمٌ غيرُ جيِّدٍ ولو قلتَ : عندي درهمٌ إلاَّ جيِّد لم يجزْ .

والآخرُ أنَّ (إلاَّ) إذا كانتْ مع ما بعدَها صفةٌ لم يجزْ حذفُ الموصوفِ وإقامتُها مقامَه، فتقول: قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، ولو قلتَ : قامَ إلاَّ زيدٌ لم يجزْ ، ويجوزُ ذلك في (غيرٍ) فتقولُ : قامَ القومُ غيرُ زيدٍ ويجوزُ قامَ غيرُ زيدٍ .

والآخرُ أنَّك إذا عطفتَ على الاسمِ الواقعِ بعدَ (إلاَّ) كانَ إعرابُ الاسمِ المعطوفِ على حَسَبِ المعطوفِ عليه : فتقولُ : قامَ القومُ إلاَّ زيدًا وإلاَّ عمرًا ، ومررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ وإلاَّ عمرٍو ، على الصفةِ ،وإذا عطفتَ على الاسمِ الواقعِ بعدَ (غيرٍ) جازَ في المعطوفِ عليه وجهانِ:

[1]- من قوله : واعلم أن إلا لاتدخل ... إلى هنا ،نقل هذا النص عن الأبذي القرافي في الاستغناء ١٧١ وكذلك نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/٤٤ب .

أحدُهما الخفضُ /٢١٦/ على اللفظِ ، فتقولُ : قامَ القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو ، والأحسنُ الحملُ على المعنى فتجعل إعرابَ المعطوفِ على حسَبِ إعرابِ الاسمِ الذي بعدَ (غير) لـو كانَ واقعًا بعدَ (إلاَّ) فتقول : ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ وعمرٌو برفعِ عمرٍو ؛ لأنَّك لو أدخلـت (إلاَّ) على زيدٍ لقلتَ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ وعمرٌو .

ومن ذلك قولُ الشاعرِ :

١١- لم يَبْقَ غيرُ طَرِيْدٍ غيرُ مُنْفَلِتٍ ومُوثَقٌ في حِبالِ القِدِّ مَسْلُوبُ [١]

فإنَّه يُروى بخفضِ مُوْثَقٍ عطفًا على لفظِ طريدٍ ، وبرفعِه عطفًا على طريدٍ على المعنى؛ لأن المعنى لم يبقَ إلاَّ طريدٌ ومُوثقٌ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فلعلَ (موثق) معطوفٌ على لفظِ (غير) ، فالجوابُ أنَّ ذلك لا يُتصوّرُ لفسادِ المعنى ؛ لأنَّ العاملَ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه ،والعاملُ في (غير) يبقَ ، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ العاملُ في (موثق) لوكانَ معطوفًا على (غـيرٍ) (يبقـى) فيكـون التقديرُ: لم يبقَ غيرُ طريدٍ ، ولم يبقَ مُوثَقٌ .

وليسَ المعنى على ذلك ، بل المعنى و لم يبقَ إلاَّ موثقٌ ، فدلَّ ذلك على أنَّه معطـوفٌ على طريدٍ على المعنى [٢] .

[حكم المستثنى بعد حاشى] [٣]

فإنْ وقعَ المستثنى بعدَ حَاشَى فإنَّه لا يجوزُ فيه إلاَّ الخفضُ ، كانَ الكلامُ موجبًـا أو منفيًّا ، فتقول: قامَ القومُ حاشَى زيدٍ ، وما قامَ القومُ حاشَى زيدٍ قالَ الشاعرُ :

١٢- حَاشَى أبي ثَوْبانَ إنَّ بهِ ضَنًّا عنِ المَلْحَاةِ والشَّتمِ [٤]

[١]- من البسيط ، بلا نسبة في المقرب لابن عصفور ١٧٢/١ ، والاستغناء ٣٣٤ ، والتذييل والتكميل ٥٤/٣ب ، والقدُّ سير من جلد .

[٢]- من قوله : فإن وقع المستثنى بعد غير ... إلى هنا ، نقله عنه القرافي ، انظر الاستغناء ٣٣٣ .

[٣]- هذه هي المسألة رقم ٣٧ من مسائل الإنصاف ٢٥٨/١ .

[٤]- من الكامل ، للجُميح الأسديّ في شرح المفصل ٤٧/٨ ، ولسَّبْرة بن عمرو الأسديّ في اللسان (حشا) ١٨٢/١٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٥٩/١ ، والمغني ٢٤٣/١ ، والهمع ٢١١/٢ ، والخزانة ١٨٢/٤ ، والملحاة : الملامة .

وفي خفضه خلافٌ بينَ سيبويه[1] والفراءِ[2] ، فذهبَ الفراءُ إلى أنَّها فعـلٌ وأنَّ الاسـمَ الذي بعدَها مخفوضٌ على تقديرِ اللامِ والأصلُ عندَه : قامَ القومُ حاشَى لِزيدٍ فحُذفتْ اللامُ وبقيَ الاسمُ مخفوضًا .

وهذا الذي ذهبَ إليه فاسدٌ لأمرينِ : أحدُهما أنَّ قولَك : حاشَى لزيدٍ لا يستعملُ إلاّ في معنى التنـزيه وحاشَى زيدٍ المرادُ به الاستثناءُ .

والآخرُ أنَّ إضمارَ الخافضِ وإبقاءَ عمله لا يجوزُ إلاَّ في ضرورةِ شعرٍ أو نادرِ كـلامٍ وهو مع ذلك قليلٌ بحيث لا يَنقاسُ إلاَّ في الشعرِ نحو قوله :

١٣- رَسْمِ دَارٍ وقفْتُ في طَلَلِهْ [3]

وهم يخفضونَ الاسمَ الواقعَ بعدَ حاشَى في فصيحِ الكلامِ ، فدلَّ ذلك على أنَّه لـيسَ علـى تقديرِ اللام .

ومذهبُ سيبويه [4] أنَّها حرفُ جر ، والدليلُ على ذلك أنَّها لا يخلو إذا خَفضتْ مـا بعدَها من أنْ تكونَ فعْلاً أو اسمًا أو حرفًا ، فلا يُتصوّرُ أنْ تكونَ فِعْلاً ؛ لأنَّ الفعْلَ لا يَخفضُ بنفسه إنَّما يكونُ الخفضُ بعدَه بوساطةِ حرفِ الجر .

ولا يُتصوّرُ أنْ تكونَ اسمًا بمنزلةِ (غيرٍ) ؛ لأنَّها لو كانتْ كذلك لَوَلَيتْ العاملَ كما تَليه (غير) فكنتَ تقولُ : ما قامَ حاشَى زيدٍ كما تقولُ : ما قامَ غيرُ زيدٍ ، فلمّا لم يقولوا ذلـك دلَّ على أنَّها ليستْ اسمًا بمنزلةِ (غيرٍ) فإذا ثبتَ أنَّها ليستْ باسمٍ ولا فِعْلٍ تبيَّنَ أنَّها حرفٌ إذ لا رابع.

---

[1]- انظر الكتاب ٣٤٩/٢ .

[2]- انظر شرح السيرافي ١٢٩/٣ب .

[3]- صدر بيت من الخفيف لجميل بن معمر في ديوانه ص ١٠٥ وعجزه :

كِدْتُ أقضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

والبيت لجميل في اللسان (جلل) ١٢٠/١١، والمغني ٢٣٩/١ ، والتصريح ٩١/٣، والخزانة٢٠/١٠ ، وبلا نسـبة في الخصائص ٢٨٥/١ ، والإنصاف ٣٥١/٢ ، وشرح المفصل ٨/٣ ، والهمع ٣٨٥/٢ ، والشاهد فيه جر (رسم) برب المحذوفة .

[4]- انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، وشرح السيرافي ١٢٩/٣ب .

وأيضًا فإنَّها لو كانتْ فعْلاً لجازَ دخولُ (ما) المصدريةِ عليها كما دخلتْ على خــلا وعدا فكنتَ تقولُ : قامَ القومُ ما حاشَى زيدًا ، وذلك لم يُسمعْ من كلامهم .

وزعمَ أبو العباسِ المبرّدُ [١] وأبو إسحاق الزجَّاجُ [٢] ومَن تَبعَهما [٣] أنَّها تُستعمَلُ فِعْــلاً فينتصبُ الاسمُ الذي بعدَها فيقالُ : قامَ القومُ حاشَى زيدًا ، واستدلَ [٤] على ذلك بأنَّه قــد استُعمِلَ منها المضارعُ في قولِ النابغة [٥] :

١٤- ولا أُحاشِي مِنْ الأقْوامِ مِنْ أحد [٦]

وهذا لا حجةَ فيه ؛ لأنَّ حاشَى الذي مضارِعُها أُحَاشِي فِعْلٌ مُشتقٌ من حاشَى الذي هو أداةُ الاستثناءِ كما اشتُقَّ سوَّفَ من سوْفَ فقيلَ : سوَّفَ به إذا قالَ له : سوفَ أُعطيكَ، فكذلك اشتُقَ حاشى من حاشى التي لِلاستثناءِ فقيلَ :حَاشَيْتُ فُلانًا في كــذا ،أي قلــتُ : حاشَاه [٧].

والذي يدلُّ على أنَّها فعْلٌ ما حُكيَ من النصْبِ بها في قولِهم : " اللّهمَّ اغفرْ لي ولِمَن سمِعني حاشَى الشَّيطانَ وأبا الإصبعِ " [٨] بنصبِ الشيطانِ ، فدلَّ ذلك على أنَّها فِعْلٌ .

---

[١]- انظر المقتضب ٣٩١/٤ ، وشرح السيرافي ١٢٩/٣ ب ، والإنصاف ٢٥٨/١.

[٢]- هو إبراهيم بن السَّريّ بن سَهْل، نحوي لغوي،ولد ببغداد،كان يخرط الزجاج أخذ عن المبرد وكانت له مناقشات مع ثعلب ،من مصنفاته الأمالي والاشتقاق وإعراب القرآن ت٢٤١(إنباه الرواة٤١١/١)انظر رأيه في المساعد ٥٨٥/١ والتصريح ٥٩٤/٢،أما السيرافي في شرحه ١٣٠/٣أ فقال :"قال أبو إسحاق الزجاج حاش لله في معنى براءة لله ".

[٣]- منهم ابن خروف ، انظر شرحه للجمل ٤٧٧/١ .

[٤]- أي المبرد ، انظر شرح التسهيل ٣٠٩/٢ .

[٥]- هو زِياد بن معاوية بن ضِباب الذبيانيّ الغطفانيّ ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، من أهل الحجاز كان الشعراء يقصدون قبته في سوق عكاظ يعرضون أشعارهم عليهم ، عاش عمراً طويلاً ونادم النعمان بن المنذر ، ت ١٨ ق.هـ (الشعر والشعراء ١٣٦) .

[٦]- عجز بيت من الطويل في ديوان النابغة ص ٢٤ وصدره :

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشبِهُهُ

والبيت له في الإنصاف ٢٦٠/١ ، وشرح المفصل ٨٥/٢ ، واللسان (حشا) ١٨٢/١٤ والهمع ٢١٣/٢ ، والخزانــة ٤٠/٣ ، وبلا نسبة في المغني ٢٤٢/١

[٧]- انظر اللسان (حشا) ١٨١/١٤ ، ١٨٢ .

[٨]- في الأصول ٢٨٨/١ حكاه أبو عثمان المازني عن أبي زيد ، وفي بعض الكتب (أبا الاصبغ) بالغين المعجمة ، انظر شرح الجمل لابن خروف ٤٧٧/١ ، والتصريح ٥٩٤/٢ .

وأنشدَ ابنُ خروف [1] قولَ الشاعرِ :

١٥- حَاشَى قُرَيْشًا فإنَّ اللهَ فضَّلَهُم   على البَرِيَّةِ بالإســـلامِ والدِّينِ [2]

فنصب قُريشًا .

والدليلُ على أنَّها إذا نَصبَتْ فعْلٌ ، أنَّها لا يخلو أنْ تكونَ اسمًا أو فعـــلاً أو حرفًـــا ، فباطلٌ أنْ تكونَ حرفًا كـــ(إلاَّ) ؛ لأنَّها لو كانتْ بمترلتِها لجازَ : ما قامَ حاشَى زيدٌ بـــالرفعِ كما يجوزُ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ .

وباطلٌ أنْ تكونَ أيضًا اسمًا ؛لأنَّها لا تُباشِرُ العاملَ كما تُباشِرُه (غير)،وأيضًا فإنَّها لـــو كانتْ اسمًا لم يكنْ لأنْ تطلبَ /٢١٧/ الاسم بعدَها وجهٌ إذ ليستْ من قبيلِ الأسماءِ العاملةِ.

فلم يبقَ إلاَّ أنْ تكونَ فعْلاً ، وتكونَ الناصبةَ للاسمِ بعدَها ، وفاعلُها مضمرٌ فيهـــا ، وتكون الجملةُ في موضعَ نصبٍ على الحالِ .

وقد يجوزُ ألاَّ يكون لها موضعٌ من الإعرابِ [3]، إلاَّ أنَّ النصبَ بها قليلٌ جـــدًا ، ولم يحفظْهُ سيبويه [4].

وفيها لغتانِ : حَاشَى وهي الأشهر ، وحَشَى بحذفِ الألفِ الأولى [5] ، قالَ الشاعرُ :

١٦- حَشَى رهْطِ النَّبيِّ فإنَّ منهُم   بُحورًا لا تُكـــدرُها الدِّلاءُ [6]

---

[1]- هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، عالم بالعربية ، أندلسي من أهل أشبيلية ، من مؤلفاته شرح الجمل وشرح الكتاب ت ٦٠٩ هـــ (وفيات الأعيان ١٠٠/٧) وقوله في شرحه للكتاب انظرشرح التسهيل ٣٠٧/٢.

[2]- من البسيط للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١ وروايته :

....   مع النبوة بالإسلامِ والخيرِ

والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣٠٧/٢ ، وشرح الأشموني ٥٢٦/١ ، والهمع ٢١٠/٢ .

[3]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٥/٢ .

[4]- انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، وشرح التسهيل ٣٠٦/٢ ، والمساعد ٥٨٥/١ .

[5]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢ .

[6]- من الوافر لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣ ، والبيت بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٣/٢ ، والمقرب ١٧٢/١ ، واللسان ١٨٢/١٤ .

[حكم المستثنى بعد خلا وعدا]

وكذلك إنْ وقعَ الاسمُ بعدَ خَلا يجوز فيه الخفضُ والنصبُ باتِفَاقٍ من النحويينَ [1] ، والنصبُ أكثرُ من الخفضِ ، فتقول : قامَ القومُ خَلا زيدًا وخَلا زيدٍ ، وإذا انخفضَ الاسمُ بعدَها كانتْ حرفاً ، وإذا انتصبَ كانتْ فعلاً .

والاستدلالُ على ذلك كالاستدلالِ على حاشَى إلاَّ أنَّه انفردتْ خَلا بجوازِ دخولِ (ما) المصدريةِ عليها ، وإذا دخلت عليها لم يجزْ في الاسمِ إلاَّ النصبُ [2] ؛ لأنَّ (ما) المصدرية لا تدخُلُ إلاَّ على الفِعْلِ ، فتقول : قامَ القومُ ما خَلا زيدًا ، وتكونُ (ما) وما بعدَها بتأويلِ مصدرٍ ، التقديرُ : قامَ القومُ مخالاتَهم زيدًا ، ويكونُ المصدرُ في موضعِ نصبٍ على الحالِ، كأنَّه قالَ : قامَ القومُ مخالينَ زيدًا ، أي : تاركينَ زيداً ، فيكونُ نظيرَ قولِهم : أتيتُه ركْضًا ، أي راكضًا .

ولا يجوزُ إدخالُها على حاشَى إذا كانَ فعلاً [3] ؛ لأنَّ وضْعَ المصادرِ موضع الأحوالِ لاينقاس [4] .

فإنْ وقعَ بعدَ عدا فإنَّه لا يجوزُ فيه عندَ أحدٍ من النحويينَ إلاَّ النصبُ [5] ، فتقول : قامَ القومُ عدا زيدًا ، وتكونُ إذْ ذاك فعْلاً ، والاستدلالُ على ذلك كالاستدلالِ على أنَّ حاشَى فعْلٌ إذا انتصبَ الاسمُ بعدَها وتكونُ مع ما بعدَها في موضعِ نصبٍ على الحال ، أو لا موضعَ لها من الإعرابِ كحاشى.

ويجوزُ دخولُ (ما) المصدريةِ عليها ، قامَ القومُ ما عدا زيدًا ، فتكون مع ما بعدَها في موضعِ مصدرٍ منصوبٍ على الحالِ كما كانَ ذلك في قولِك : ما خلا زيدًا .

---

[1] - انظر الكتاب ٣٤٩/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، وشرح السيرافي ١٢٨/٣ب .

[2] - أجاز الجر بعد (ماخلا) الكسائي والجرمي والفارسي ، وتكون (ما) زائدة ، انظر شرح التسهيل ٣١٠/٢ ، وارتشاف الضرب ١٥٣٥/٣ .

[3] - انظر الكتاب ٣٥٠/٢ .

[4] - أجمع على ذلك البصريون والكوفيون ما عدا المبرد فإنه رُوي عنه أنه يقيسه ، انظر الهمع ٢٢٧/٢ .

[5] - انظر الكتاب ٣٤٨/٢ ، والمقتضب ٣٩١/٤ ، وشرح السيرافي ١٢٨/٣ب .

وحكى الأخفشُ [١] أنَّها تستعملُ حرفًا فتخفضُ ما بعدَها ،فيقال : قامَ القومُ عدا زيدٍ، والدليلُ على أنَّها حرفٌ إذا خفضتْ ما بعدَها كالدليلِ على حاشى .

[حكم المستثنى بعد سوى]

فإنْ وقعَ الاسمُ بعد سِوًى وسُوًى وسَوَاءٍ [٢] لم يجزْ فيه إلاَّ الخفضُ بإضافة سوى وسُوى وسَواء ، وتكونُ سِوى في موضعِ نصبٍ على الظرفيةِ [٣] وكذلك سُوى وسَواء ، والدليلُ على أنَّها أسماءٌ دخولُ عواملِ الأسماءِ عليها في نحوِ قولِ الشاعرِ :

١٧- تَجَانَفُ عَن جَوِّ اليمامة ناقَتي وما قَصَدَتْ من أَهلِها لِسوائِكا [٤]

فأدخلَ عليها لامَ الجرِ وهي لا تدخلُ إلاَّ على الأسماءِ ، وقالَ :

١٨- ولا ينطقُ الفحشاءَ مَنْ كانَ منهمُ إذا جلسُوا مِنَّا ولا مِن سَوائِنا [٥]

والدليلُ على أنَّها ظرفٌ وَصْلُ الموصولِ بها في نحوِ قولِهم : مررتُ بالذي سِواك ، والموصولُ من الأسماءِ لا يوصلُ إلاَّ بالجملةِ الفعليةِ أو الجملةِ الاسميةِ [٦] أو الظرفِ والمجرورِ، فلولا أنَّ (سوى) ظرفٌ لما جازَ : مررتُ بالذي سِواك ، ولا يجوز بالذي غيرك حتى تقولَ : بالذي هو غيرك ، وقد تقدَّم بيانُه في الموصولات [٧].

---

[١]- انظر شرح المفصل ٧٨/٢ ، والمساعد ٥٨٥/١ ، والهمع ٢١٢/٢ .

[٢]- زاد أبو حيان (سِواء) انظر ارتشاف الضرب ١٥٤٦/٣ .

[٣]- هذه هي المسألة رقم ٣٩ من مسائل الإنصاف ٢٧٢/١ يرى البصريون أنَّ سوى ملازمة للظرفية ويرى الكوفيون أنها تكون اسماً وتكون ظرفاً .

[٤]- من الطويل للأعشى في ديوانه ص ١٣١ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٢/١ استشهد به سيبويه على جعل ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء والبيت منسوب للأعشى في الكتاب ٣٢/١ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢٠/١ واللسان (جنف) ٣٣/٩ ، والخزانة ٤٣٥/٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٩/٤ ، والإنصاف ٢٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٨٤/٢ ، والهمع ١٢٠/٢ .

[٥]- من الطويل للمرَّار بن سَلامة العِجْليّ وهو من شواهد الكتاب ٤٣٨/٣ ، والشاهد فيه مثل سابقه ، والبيت للمرار العجلي في الكتاب ٤٨٣/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٦٩/١ ، وشرح التسهيل ٣١٦/٢ ، والخزانة ٤٣٨/٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣٥٠/٤ ، والإنصاف ٢٧٢/١ ، وشرح الأشموني ٥١٧/١ .

[٦]- في المخطوط (الفعلية) والصواب ما أثبتناه .

[٧]- انظر الجزء الأول ص ٤٤٥ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

وبدليلِ أيضًا تقديمها على الاسمِ إذا وقعتْ خبرًا لـ(إنَّ) ، فتقول : إنَّ سواك زيدًا، كما تقول : إنَّ مكانَك زيدًا ، فانتصابُها إذاً على الظرفِ إلاَّ أنَّ فيها معنى الاستثناءِ.

[حكم المستثنى بعد ليس ولا يكون]

وأمَّا ليسَ ولا يكون فإنَّ الاسمَ المستثنى بعدَها يُلتزَمُ فيه النصبُ على كلِ حالٍ ، ويكونُ المنصوبُ خبرَ ليس ولا يكون ، ويكونُ الاسمُ مضمرًا مفردًا على كلِّ حالٍ مستترًا في الفعلِ ، ويعودُ الضميرُ على البعضِ المفهومِ من الكلامِ [1] ، ولذلك كانَ مفردًا مذكّرًا على كلِّ حالٍ ، كما أنَّ البعضَ كذلك .

وذلك نحو قولِك: قامَ القومُ ليسَ زيدًا [2] ، وقامَ القومُ لا يكونُ زيدًا ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : قامَ القومُ وكانَ المخاطَبُ يعلَمُ أنَّ من جملةِ القومِ الذينَ أخبرتَ عنهم بالقيامِ زيدًا اعتقدَ أنَّ بعضَ القائمينَ زيدٌ ، فتقول : ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا ، أي ليسَ بعضُ القائمين، ولا يكون بعضُ القائمين زيدًا .

ولو كانَ الضميرُ عائدًا على ما قبلَه أو على ما بعدَه لكانَ على حَسَبِه ، فكنتَ تقول: قامَ القومُ ليسُوا زيدًا ، إنْ أعدتَهُ على ما قبله ، وقامَ النساءُ ليستْ هندًا ،إنْ أعدتَهُ على ما بعده، فلمَّا لم تقلِ العربُ ذلك والتزمُوا الإفرادَ والتذكيرَ على كلِّ حالٍ عُلِمَ أنَّ الضمير عائدٌ على البعضِ المفهومِ من سياقِ الكلامِ كما تقدَّمَ .

وكذلك يكون المضمرُ المستترُ في خَلا وعَدا وحاشَى وما خَلا وما عدَا ، أعني مفردًا مذكّرًا على كلِّ حالٍ ؛ لأنَّه يعودُ على البعضِ المفهومِ من الكلامِ .

هذا مذهبُ أهلِ البصرةِ [3] ، وأمَّا أهلُ الكوفةِ [4] فيجعلونَ الضميرَ / ٢١٨/ عائدًا على الفعلِ المفهومِ من الكلامِ المتقدِّمِ ، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : قامَ القومُ ، عُلِمَ أنَّ لهم فِعْلاً ، وأنَّ فعلَهم كفعلِ زيدٍ فتقول : ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا ، أي ليسَ فعلُهم فعلَ زيدٍ ، ولا

---

[1] – على رأي البصريين كما سيأتي .

[2] – انظر الكتاب ٢٤٧/٢ .

[3] – انظر الكتاب ٢٤٧/٢ ، والمقتضب ٤٢٨/٤ ، وشرح السيرافي ١٢٨/٣ أ ، وشرح المفصل ٧٨/٢ ،والارتشاف ١٥٣٦/٣ ، والتصريح ٥٨٤/٢ ، والهمع ٢١٢/٢ .

[4] – انظر شرح السيرافي ١٢٨/٣ أ ، وشرح المفصل ٧٨/٢ ، والتصريح ٥٨٤/٢ ، والهمع ٢١٢/٢ .

يكونُ فعلُهم فعلَ زيدٍ ، فعادَ الضميرُ على الفعلِ ، ولذلك كانَ مفردًا مذكّرًا على كلِّ حالٍ كما أنَّ الفعلَ كذلك ، ويكونُ الاسمُ قد حُذِفَ منه المضافُ إليهِ وقامَ هو مقامه فأُعرِبَ إعرابَه .

وهذا المذهبُ مذْهبٌ يُحتاجُ فيه إلى تكلُّفِ حذْفِ مضافٍ لم يُنطقْ به ، ولا يحتاجُ إلى ذلك في مذهبِ البصريينَ ، وأيضًا فإنَّ العربَ قد تستثني بـ(ليس) و(لا يكون) حيث لا يكون في الكلامِ ما يدلُّ على فِعْلٍ ، فتقول : القومُ إخوتُك ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا .

فدلَّ ذلك على أنَّ الضميرَ عائدٌ على البعضِ المفهومِ من الكلامِ كما تقدَّم ، وأنَّ ما ذهبَ إليه أهلُ الكوفةِ فاسدٌ ، فتكون الجملةُ من (ليس) و(لا يكون) في موضعِ الحالِ ، ويكونُ العاملُ فيها ما قبلَها ، وقد قيلَ إنّهما لا موضعَ لها من الإعراب .

ومن العربِ مَن يجعل ليسَ ولا يكون في موضعِ الصفةِ لما قبلَها [1]، فلا يكونان من بابِ الاستثناءِ ويكونُ الضميرُ إذْ ذاكَ على حسَبِ ما قبلَه ، فتقول : قامَ القومُ ليسُوا الزيدينَ، وقامَ القومُ لا يكونونَ الزيدينَ وقامَ النساءُ لسْنَ الهنداتُ ولا يكنَّ الهنداتُ [2] .

وإنّما لم يجعلا في هذا الوجهِ استثناءً ؛ لأنَّ الضميرَ عائدٌ على ما تقدَّمَ ، وإنَّما يُستثنى البعضُ ولا يُستثنى الشيءُ من نفسه .

فإنْ وقعَ الاسمُ المستثنى بعدَ يكونُ من قولك : قامَ القومُ إلاَّ أنْ يكونَ زيدًا وما أشبهَ ذلك ، جازَ فيه الرفعُ والنصبُ ، فالرفعُ على أنْ يكونَ الفعلُ تامًا ، والنصبُ على أنْ يكونَ الاسمُ المنصوبُ خبرًا ، ويكونُ اسمُ (يكونُ) مضمرًا عائدًا على البعضِ المفهومِ من الكلامِ كما تقدَّمَ .

فإنْ قالَ إنَّ (أنْ) وما بعدَها بتأويلِ المصدرِ، فإذا قُلنا : قامَ القومُ إلاَّ أنْ يكونَ زيدًا، لَزِمَ أنْ يكونَ التقديرُ : قامَ القومُ إلاَّ كوْنَ زيدٍ ، والكونُ لا يُتصوّرُ أنْ يوصفَ بالقيامِ ولا بعدمه .

---

[1]- انظر الكتاب ٣٤٨/٢ .

[2]- نقل هذه الأمثلة عن الأبّذيّ أبو حيان في الارتشاف ١٥٤٠/٣ ، ونسبها إليه .

فالجوابُ أنَّ العربَ قد تضعُ المصدرَ موضعَ الاسمِ فتقول : زيدٌ عَدْلٌ أي عـادِلٌ ، فكذلك يكونُ التقديرُ : قامَ القومُ إلاَّ الكائنَ زيدًا ، والكائن زيدًا هو زيدٌ ، وقُرِئ ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾[1] بالنصبِ على تقديرِ : إلاَّ أنْ تكونَ الأموالُ تجارةً [2]، ولو كـانَ باليـاء لكانَ التقديرُ إلاَّ أنْ يكونَ بعضُها تجارةً .

[تقديم المستثنى]

فصلٌ ينبغي أنْ نُبيِّنَ فيه هل يجوزُ تقديمُ أدواتِ الاستثناءِ والأسمـاءِ المسـتثناة أو لا يجوز، فنقولُ : اتفقَ النحويونَ[3] على جوازِ تقديمِ الاستثناءِ على صفةِ المستثنى منه وذلـك ، نحو قولِك : قامَ القومُ إلاَّ زيدًا العقلاءُ فقدمتَ الاستثناءَ على صفةِ القومِ وهـو العقـلاءُ ، وعلى جوازِ تقديمه على المستثنى منه نحو : قامَ إلاَّ زيدًا القومُ .

واختلفُوا[4] في جوازِ تقديمه في أوّلِ الكلامِ نحو قولِك :إلاَّ زيدًا قامَ القومُ، فأجازَ ذلك أبو إسحاق الزجاجُ [5]ومَن تَبِعَهُ ، ومنعَ من ذلك أكثرُ النحويين [6] ، واستدلَ أبو إسـحاق على جوازِ تقديم الاستثناء أوّلَ الكلامِ بقولِ الشاعرِ :

١٩- خَلا أَنَّ العِتَاقَ مِن المطَايا أَحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوسُ [7]

بوضعِ خلا في صدرِ البيتِ ، وهذا غلطٌ ؛ لأنَّ الكلامَ المستثنى منه قد تقدَّم قُبيل خلا وهـو قولُه:

إلى أنْ عَرَّسُوا وأغبَّ عنهم قليلاً ما يُحَسُّ له حَسِيسُ

---

[1]- النساء ٢٩ ، وهي قراءة الكوفيين وقرأ الباقون {تجارةٌ} بالرفع ، انظر التيسير في القراءات ٧٩ وفيض الرحيم ٨٣.

[2]- انظر الكشاف ٥٠٢/١ .

[3]- انظر الكتاب ٣٣٥/٢ ، والمقتضب ٣٩٧/٤ ، والجمل ٢٣٤ ، وشرح السيرافي ١١٩/٣ أ ، والتعليقة ٦٥/٢ .

[4]- هذه هي المسألة الخلافية رقم ٣٦ من مسائل الإنصاف ٢٥٤/١ .

[5]- هومذهب الكوفيين ومن تبعهم ، شرح السيرافي ١٣٠/٣ب ،والإنصاف٢٥٤/١،وارتشاف الضرب١٥١٧/٣ .

[6]- هم جمهور البصرين انظر شرح السيرافي ١٣٠/٣ ب والإنصاف ٢٥٤/١ ، وارتشاف الضرب ١٥١٧/٣ .

[7]- البيتين من الوافر لأبي زبيد الطائيّ في ديوانه ٩٦ وله في الإنصـاف ٢٥٧/١ ، وشـرح السـيرافي ١٣٠/٣ب ، واللسان (حسا) ١٧٨/١٤ والبيت الأول بلا نسبة في المقتضب ٣٨٠/١ ،والخصائص ٤٨٣/٢ ،وشـرح المفصـل ١٥٤/١٠، والأشوس : هو الذي ينظر بأحد شقي عينه ، وعرسّوا : نزلوا ليلاً ، وأغبَّ : ابتعد حتى أصبحوا لايرونه، والمعنى : حتى الأصيلات من الدواب قد أحست به فنظرت اليه بمؤخرة عيونها غيظاً منه .

ألا ترى أن المعنى ما يحس له حسيسٌ خلا أن العتاق من المطايا أَحَسْنَ به ، وكذلك أيضًا لا حجة في قول الشاعر :

٢٠- وبَلدةٍ ليـــسَ بِها إنْسِيٌّ ولا خَلا الجِّنَّ بها طُورِيٌّ [١]

لأنّه ضرورةٌ [٢].

سع~ : " وأيضًا فتقديره : ليس بها طوريٌّ ولا إنسيٌّ خـــلا الجـــنَ " [٣] فحـــذفَ (طوريّ) المستثنى منه وجعل المُظهَرَ تفسيرًا له ، وقيل هو ضرورةٌ في نيةِ التأخير .

وكذلك أجازَ الكوفيون [٤] ما أجازَه الزجاجُ ، بل هو مذهبُهم وافقَهم هو عليـــه ؛ لأنَّهم أجازُوا : إلاَّ طعامَك ما أكلَ زيدٌ .

حجةُ البصريينَ أنَّه يُشبهُ البدلَ إذ المعنى فيهما واحدٌ في قولك : ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ وإلاَّ زيدًا فكما لا يتقدَّم البدلُ كذلك هذا .

قالَ الكوفيون [٥] : فلِمَ يجوزُ تقديمُه على المُبدلِ منه والمعنى فيهما واحدٌ ؟ فما ذاك إلاَّ لأنَّ العاملَ متصرفٌ في نفسِه فيتصرفُ في معمولِه ؛ لأنَّ المعمولَ هنا فضلةٌ فهـــو كســـائرِ الفضلاتِ .

فالجوابُ أنْ يُقالَ لهم : تجاذبَه شبَهَانِ ، شبهٌ بالبدلِ وشبهٌ بالمفعولِ فجُعلتْ له مترلةٌ متوسطةٌ فجازَ /٢١٩/ تقديمُه على المستثنى منه لا على الفعلِ الناصبِ له رعيًا للشبهينِ مع أنَّ البدلَ قد يقدّم عند يونس [٦] في قوله :ما جاءني إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، وأيضًا فلا يعملُ ما بعدها فيما قبلها كهمزةِ الاستفهامِ وأيضًا سُمِعَ التوسطُ كثيرًا .

---

[١]- من الرجز للعجاج في ديوانه ٤٩٨/١ وله في اللسان (أنس) ١٤/٦ ، والخزانة ٣١١/٣ ، وبلا نســـبة في شـــرح السيرافي ١٣٠/٣ب ، والإنصاف ٢٥٥/١ ، والهمع ١٩٤/٢ ، وروايته في جميع ما سبق

وبلدةٍ ليس بها طوريٌّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيٌّ .

[٢]- من قوله : اتفق النحويون على جواز تقديم الاستثناء ... إلى هنا ، نقله القرافي عنه في الاستغناء ص ٢١٣ .

[٣]- انظر شرح السيرافي ١٣٠/٣ ب .

[٤]- انظر الإنصاف ٢٥٤/١ .

[٥]- انظر الإنصاف ٢٥٧/١ .

[٦]- انظر الكتاب ٣٣٧/٢ .

وأيضًا فإنَّه يُشبهُ المفعولَ معه ؛ لأنَّه ينصبُه الفعلُ بواسطةِ الحرفِ مثله ، والمفعولُ معه لا يقدَّمُ على الفعلِ الناصبِ له في نحوِ : استوى الماءُ والخشبةَ ، رعيًا لأصلِ الواو من العطفِ فكذلك ما أشبهَه لا يُقدَّم [1] .

وأيضًا فإنَّه عند س~ [2] منصوبٌ عن تمامِ الكلامِ ، وكذلك غيرَ زيدٍ ، والمنصوبُ عن تمامِ الكلامِ كالتمييزِ لا يجوزُ تقديمه ، لضَعفِ العاملِ فيه ؛ لأنَّ العاملَ فيه ليسَ بفعلٍ ولا جارٍ مَجْراهُ .

وأمّا سائرُ أدواتِ الاستثناءِ فلم يجزْ تقديمُها بالحمْلِ على (إلاَّ) ؛ لأنَّ أمَّ أدواتِ الاستثناءِ هي (إلاَّ) ألا ترى أنَّه يُتصرفُ في الاسمِ الواقعِ بعدَها بما لم يُتصرفْ في الاسمِ الواقعِ بعدَ غيرِها، والأصلُ كثيرًا ما يُحملُ عليه غيرُه ، وممَّا يشهدُ لذلك أنَّه لا يحفظُ تقديمُه من كلامِهم .

فإنْ تقدَّمَ على المستثنى منه نحو قولِك : ما قامَ إلاَّ زيدًا القومُ ، فإنَّه يُلتزَمُ فيه النصبُ على الاستثناءِ [3]، ولا يجوزُ البدلُ ولا النعتُ ، وإنْ كانَ ذلك جائزًا قبلَ التقديمِ .

وسببُ ذلك أنَّك لو قلتَ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ القومُ ، برفعِ زيدٍ ، لم يخلُ أنْ تجعلَ قولَكَ: إلاَّ زيدٌ تابعًا للقومِ أو القومَ تابعًا لزيدٍ من قولِك : إلاَّ زيدٌ ، فباطلٌ أنْ يكونَ (إلاَّ زيدٌ) تابعًا للقومِ ؛ لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ على المتبوعِ [4] ، وباطلٌ أنْ يكونَ القومُ بدلاً من زيدٍ لأنَّه أعمُّ منه، وإنَّما يُبدل البعضُ من الكلِّ ولا يُبدلُ الأكثرُ من الأقلِّ ، إذ ليسَ من أقسامِ البدلِ .

وزعمَ يونسُ [5] أنَّ العربَ قد تجيزُ فيه معَ التقديمِ ما تجيزُ معَ التأخيرِ ، فتقولُ : ما قامَ إلاَّ زيدٌ أحدٌ وأنشدَ :

---

[1]- نقل أبو حيان في الارتشاف ١٥١٧/٣ ، وابن عقيل في المساعد ٥٦٨/١ ، والسيوطي في الهمع ١٩٤/٢ أن الأبَّذيّ يجيز تقديم الاستثناء في بداية الكلام إذا كان منفياً وهذا لم يرد في هذا التصنيف .

[2]- انظر الكتاب ٣١٠/٢ .

[3]- حكى سيبويه : مالي إلا أبوك أحدٌ ، قال : فيجعلون (أحد) بدلاً " انظر الكتاب ٣٣٧/٢ .

[4]- نقله عن الأبذي السيوطي في الهمع ١٩١/٢ .

[5]- هو يونس بن حبيب الضبي بالولاء ، كان إمام نحاة البصرة علاّمة الأدب من مؤلفاته معاني القرآن واللغات والنوادر، ت ١٨٢ هـ (وفيات الأعيان ٢٤٤/٧) انظر ما حكاه في الكتاب ٣٣٧/٢ ،وارتشاف الضرب ١٥١٦/٣.

٢١- رأتْ إخوَتي بعدَ الوَلاءِ تَتابعُوا　　فلمْ يَبْقَ إلاّ واحِـدٌ منهم شَفَرُ [١]

برفعِ واحد ، وهذا يتخرَّجُ على أنْ يكونَ شفرٌ بدلاً من واحد [٢] ، والقومُ من زيدٍ ، فإنْ قيلَ كيفَ يُتصوّرُ إبدالُه من الأولِ وهو أعمُّ منه ؟ فالجوابُ أنَّ ذلك جائزٌ على وضعِ العمومِ موضعَ الخصوصِ فيكونُ ذلك نظيرَ قولِه :

٢٢- أُحِبُ ريًّا مَا حَيِيتُ أبدًا　　ولا أُحبُ غيرَ ريًّا أَحدًا [٣]

فأبدلَ الأبدَ من قوله : ما حييتُ ، وإنْ كانَ أعمَّ منه ، لكنَّه يتخرَّجُ على أنَّه أرادَ بالأبدِ مدَّةَ حياتِه خاصةً ، ونظيرُه قولُ الآخرِ :

٢٣- نَهَاني أبي عنْ لَذَتي أنْ أَنالَها　　فقلتُ دَعِ التَّقْيِيدَ وَيحكَ في الخَمْرِ

فلسْتُ على ما كانَ مِني بِرَاكبٍ　　حرَامًا سِواها مَا حَيِيتُ يدَ الدَّهرِ [٤]

فأبدلَ يدَ الدهرِ من قوله : ما حييتُ ، وإنْ كانَ أعمَّ منه ؛ لأنَّه أرادَ بقولِه : يدَ الدهرِ مدَّةَ حياتِه ، فإذا حُمِلَ على هذا جازَ ، وكانَ من قبيلِ بدلِ الشيءِ من الشيءِ .

خ~ [٥] : وأنشدَ الفرّاءُ [٦] أيضًا :

٢٤- مُقزَّعٌ أطْلَسُ الثوبينِ ليسَ لهُ　　إلاّ الظباءَ وإلاّ صَيدَها نَشَبُ [٧]

ومنه ما مررتُ بمثله أحدٍ ، قدَّمَ وأبدلَ ، وقولُ الشاعرِ الذي أنشدَه أبو القاسم في البابِ [٨] :

---

[١]- من الطويل بمجهول القائل ، وهو بلا نسبة في المقرب ١/١٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٩ ، واللسان (شفر) ٤/٤١٩ ، والتذييل والتكميل ٣/٣٠ب ، والهمع ٢/١٩٢ ، والخزانة ٧/٣٥٩ ، وشَفَر : أي أحد .

[٢]- في المخطوط : بدلاً من أحد .

[٣]- من الرجز ، بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٩ ، والاستغناء ١٤٨ والتذييل والتكميل ٣/٣٠ب.

[٤]- من البسيط ، بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٩ ، والتذييل والتكميل ٣/٣٠ب .

[٥]- هو ابن خروف ، ولم أجد هذا في كتبه التي بين يدي .

[٦]- انظر معاني القرآن ١/١٦٨ .

[٧]- من البسيط لذي الرمة في ديوانه ص ١٠٠ وله في معاني القرآن للفراء ١/١٦٨ ، واللسان (طلس) ٦/١٢٤ ، والخزانة ٧/٣٣٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٢٩٠ ، وشرح الكافية لابن مالك ١/٣١٦ والتذييل والتكميل ٣/٣٠ب ، ومُقزَّع : قليل الشعر ، وأطْلَس : أغبر ، والنَّشَب : المال .

[٨]- الجمل ٢٣٤ .

٢٥- ومَا لِيَ إلاَّ اللهُ لا رَبَّ غيرَهُ وما لِيَ إلاَّ اللهَ غيرَك ناصِـــرُ [١]

الشاهدُ فيه تقديمُ إلاَّ اللهَ وغيرك وهما مستثنيانِ على المستثنى منه وهو ناصـــرُ ، وفي قـــولِ الآخرِ:

٢٦- ومَا لِيَ إلاَّ آلَ أحـــمدَ شيـــعةٌ وما لِيَ إلاَّ مَشْعبَ الحقِّ مَشْعبُ [٢]

تقديمُ إلاَّ آل أحمد وإلاَّ مشعب الحق ، وهما مستثنيانِ على المستثنى منـــهما وهـــو شـــيعة ومشعب.

قالَ بعضُهم [٣]: فإنْ عطفْتَ على المستثنى المقدَّم فإنَّه يفارقُ العطفَ علـــى المســـتثنى المؤخَّر في أنَّه يجوزُ في المعطوفِ النصبُ على اللفظِ والرفعُ على المعنى ، فتقول :ما قـــامَ إلاَّ زيدًا أحدٌ وعمرًا على لفظِ زيد، وعمرٌو على ما يكونُ يجوزُ في زيدٍ لو تأخرَ ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، لجازَ في زيدٍ الرفعُ مختارًا وهذا الوجهُ ضعيفٌ جدًّا .

وإذا تأخرَ الاستثناءُ لم يكنْ المعطوفُ إلاَّ على حَسَبِ المعطوفِ عليه في اللفظِ .

فإنْ تقدَّمَ على صفةِ المستثنى منه نحو قولك :ما قامَ القومُ إلاَّ زيدًا العقلاءُ ، فإنَّه يجوزُ البدلُ فيرفعُ ، والنصبُ على الاستثناءِ كما كانَ ذلك جائزًا قبلَ التقدُّمِ [٤] .

فمَن لحظَ أنَّ الصفةَ /٢٢٠/ هي الموصوفُ في المعنى ، فإذا تقدَّمَ الاستثناءُ عليها فكأنَّه تقدَّمَ على الموصوفِ نصبَ ، ومَن لحظَ أنَّ المستثنى منه قد تقدَّمَ على المستثنى أجازَ البـــدلَ كما أجازَه في مثلِ ما قامَ القومُ إلاَّ زيدٌ ، وكأنَّ الوجهين متكافئان .

---

[١]- من الطويل للكميت في ديوانه ١٦٧/١، وهو من شواهد الكتاب ٣٣٩/٢ استشهد به سيبويه على تكرار المستثنى مرة بـــ(إلاَّ) ومرة بـــ(غير) والبيت منسوب للكميت في الكتاب ٣٣٩/٢ ، وتحصيل عين الـــذهب ٣٧ ، وشـــرح المفصل ٩٣/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٤٢٤/٤ ، والجمل ٢٣٤.

[٢]- من الطويل للكميت في الجمل ٢٣٤ وشرح أبيات سيبويه ١٠٢/٢ (وليس في الكتاب) والإنصـــاف ٢٥٥/١ ، واللسان (شعب) ٥٠٢/١ ، والخزانة ٣١٤/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٩٨/٤ ،وشرح المفصـــل ٧٩/٢ ،والهمـــع ١٩٠/٢ويُروى (مذهب) مكان (مشعب) .

[٣]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧١/٢ .

[٤]- وهو مذهب سيبويه وهو يرجح البدل ، انظر شرح السيرافي ١١٩/٣ أ .

وزعمَ المازنيُّ [1] أنَّ البدلَ قبيحٌ وأنَّ الاختيارَ النصبُ على الاستثناء ،وسببُ ذلك أنَّك لا تُبدلُ من الأول إلاَّ بعدَ ما تنوي فيه الطرْحَ فيقبحُ بعدَ ذلك وصفُه ؛ لأنَّ ذلك رجوعٌ إلى ما رُفِضَ وطُرِحَ.

وهذا الذي استدلَ به على قُبْحِ البدلِ لا حجةَ له فيه ؛ لأنَّ الأوّلَ لم ينو به الطرحُ إلاَّ من جهةِ المعنى لا من جهةِ اللفظِ على ما أُحكِمَ في بابِ البدلِ [2] ، ومِمَّا جاءَ من البناءِ على الأولِ في البدلِ قوله :

٢٧- وكَأنَّهُ لَهِقُ السَّراةِ كأنَّهُ ما حَاجِبَيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادِ [3]

فقولُه : (حَاجبَيه) بدلٌ من الهاءِ في (كأنَّه) وهو من قبيلِ بدلِ البعضِ من الكُلِّ ، ثم أخبرَ عن الضميرِ في (كأنَّه) ، ولو أخبرَ عن الحاجبينِ لقالَ : مُعَيَّنان .

وأيضًا فإنَّ في النصبِ على الاستثناءِ لحنًا ، وهو الفصلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ بالمستثنى ، والفصلُ بينهما بالفضلة قبيحٌ وبابُه لا يجوز إلاَّ في الشعرِ نحو قوله :

٢٨- أَمرَّتْ مِن الكَتَّانِ خَيطًا وأَرسلَتْ رسُولاً إلى أُخـرَى جَرِيًّا يُعينُـها [4]

ففصلَ بينَ رسولٍ وصفته ـوهو جريٌّـ بقوله : إلى أخرى .

[الاستثناء المنقطع]

هذا حكمُ الاستثناءِ المتصلِ ، فإنْ كانَ الاستثناءُ منقطعًا فإمَّا أنْ يكونَ بـ(إلاَّ) و(غير) ، أو بغيرِ ذلك من أدواتِ الاستثناء ، فإنْ كانَ بغيرِها من أدواتِ الاستثناء كان حكمُ الاسمِ المستثنى كحكمِه إذا كانَ الاستثناءُ متصلاً في جميعِ ما ذُكِرَ .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٣/١١٩أ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٩ .

[2]- انظر السفر الأول من هذا الشرح ص ٦٩٤ تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

[3]- من الكامل ، من شواهد الكتاب ١/١٦١ ، استشهد به سيبويه على أن حاجبيه بدل من الهاء ، والبيت بلا نسبة في تحصيل عين الذهب ١٣١ ، وشرح المفصل ٣/٦٧ ، واللسان (عين) ١٣/٣٠٢ ، والهمع ٣/٢٤٨ ، والخزانة ٥/١٩٧، والشاعر يصف ثوراً وحشياً شبَّه به بعيره في نشاطه ، واللهق : الأبيض ، والسراة : أعلى الظهر ، والمعيّن : الثور بين عينيه سواد .

[4]- من الطويل ، بلا نسبة في الخصائص ٢/٣٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤ ، المقرّب ١/٢٢٨ .

وإنْ كانَ بـــ(إلاَّ) أو(غير) فإمَّا أنْ يكونَ ممَّا يمكنُ اتصالُه بوجهٍ أو لا يكون ، فـــإنْ كانَ ممَّا يمكنُ اتصالُه بوجه فالاختيارُ فيه النصبُ [١]، وذلك نحو قولك : ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حمارًا ، وما رأيتُ أحدًا إلاَّ حمارًا ،وقد يجوزُ فيه ما جازَ في المتصلِ من البـــدلِ والنعـــتِ[٢]، فتقولُ : ما بها أحدٌ إلاَّ حمارٌ ، وما مررتُ بأحدٍ إلاَّ حمارٍ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فكيفَ يُتَصوَّرُ إبدالُ حمارٍ من أحدٍ وهو ليسَ [٣]بعضه ؟ فالجوابُ أنْ تقولَ : إنَّ ذلك لا يُتصوّر حتى تجعلَ الثاني بعضَ الأوّلِ مجازًا ، والمجازُ فيه يُتصوّر من أربعةِ أوجهٍ [٤] :

أحدُها أنْ يكونَ اللفظُ في الأصلِ لِمَنْ يَعقلُ ، فيطلقُ على مَن يعقلُ وما لا يعقـــلُ على جهةِ التغليبِ [٥]، فيكونُ قولُه : ما رأيتُ أحدًا ، المرادُ به ما رأيتُ شيئًا ، فأُوْقعَ أحـــدٌ ــوإنْ كانَ في الأصلِ لَمن يعقِلُــ على مَن يعقِل وما لا يعقِلُ إذا اختلطا وإنْ كانَ في الأصلِ لمن يعقِلُ .

والآخرُ أنْ يكونَ نفيُك الشيءَ نفيًا لما هو منه بسببٍ ، فإذا قلتَ :ما رأيتُ أحدًا ، فكأنَّك قلتَ : ما رأيتُ أحدًا ولا مَنْ يُناسبُه ولا مَنْ يُلابسُه ولاما هو منه بسببٍ ؛لأنَّـــه إذا قيلَ: ما بها أحدٌ ، عُلِمَ أنَّه ليسَ بها حمارٌ ؛ لأنَّ الحمارَ ممَّا يتخذُه العقلاءُ ، فإذا لم يكنْ بهـــا أحدٌ مِن العقلاءِ لم يكنْ بها ما هو منهم بسببٍ ، فيكون الحمارُ على هذا بعضًا من الأوَّلِ .

والثالثُ أنْ تجعلَ الثاني بعضَ الأولِ تنـــزيلاً له منزلتَه ، فتقولُ : ما لـــه عتـــابٌ إلاَّ السيفُ، تجعلُ السيفَ عتابًا ، أي قائمًا له مقامَ العتابِ ، فيكونُ ذلك نظيرَ قـــولِهم : أبـــو يوسفَ أبو حنيفة، وزيدٌ زهيرٌ مجازًا ، ونحو قولِه :

---

[١]- وهي لغة أهل الحجاز ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٢/٢ .

[٢]- وهي لغة بني تميم ، انظر شرح الجمل لابن عصفور ٧٢/٢ .

[٣]- بين السطرين كلمة غامضة وهي لاحاجة لها في السياق .

[٤]- ذكر هذه الأوجه السيرافي وجعلها ثلاثة لأنه جعل الثالث والرابع وجهاً واحداً ، شرح السيرافي ١١٠/٣أ .

[٥]- هذا الوجه نقله السيرافي عن المازني ، انظر شرح السيرافي ١١٠/٣ أ .

٢٩- وخيلٍ قد دَلفتُ لها بخَيلٍ　　　　تحيَّةُ بينهم ضربٌ وجيــعُ [١]

فجَعَلَ الضَّرْبَ الوجيع تحيةً ، أي قائمًا مقامها .

وعلى ذلك قولُ الشاعرِ :

٣٠- ليسَ بيني وبَينَ قَيْــسٍ عتابٌ　　　　غيرُ طَعْنِ الكُلى وضَرْبِ الرِّقابِ [٢]

فجعلَ طَعْنَ الكُلى وضَرْبَ الرقاب عتابًا ، أي قائمًا مقام العتاب .

والوجهُ الرابع أنْ تجعلَ الثاني من جنسِ الأوّلِ ؛ لأنَّ من الناسِ مَن يعتقِدُ ذلك فيه نحو قولِه :

٣١- ولا عَيبَ فيهِمْ غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ　　　　بهنَّ فُلــولٌ مِن قِراعِ الكَتَائبِ [٣]

فجعلَ قراعَهم الكتائبَ وتفليلَ سيوفِهم من جنسِ العيوبِ ؛ لأنَّ من الناسِ مَن يعتقدُ ذلك، ألا ترى أنَّ الجبانَ يعتقدُ أنَّ الإقدامَ والشجاعةَ هرمٌ ، وكذلك قولُ الآخرِ :

٣٢- ولا عَيْبَ فِينا غيرَ عِرْقٍ لمعْشَرٍ　　　　كرامٍ وأنَّا لا نَخُطُّ على النَّمْلِ [٤]

فجعلَ كونَه غيرَ مجوسيٍّ /٢٢١/ من جنسِ العيوبِ ؛ لأنَّ المجوسيَّ يعتقدُ أنَّ ذلك عيبٌ .

ولأجلِ هذا التكلفِ الذي في البدلِ ضَعُفَ ، وكانَ الأولى النصبَ على الاستثناءِ .

فإنْ كانَ الأوَّلُ ممَّا لا يمكنُ اتصالُه التُزِمَ فيه النصبُ ، ولم يجزْ البدلُ ولا الصفةُ مــن حيث لم يكنْ اتصالُه بالأول .

---

[١]- من الوافر لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٤٩ والبيت من شواهد الكتاب استشهد به سيبويه على جعْل الضرب تحية مجازًا ، والبيت لعمرو في شرح أبيات سيبويه ١٤٢/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٦٠ ، والخزانة ٢٥٧/٩ ، وبــلا نسبة في المقتضب ١٨/٢ ، والخصائص ٣٦٨/١ .

[٢]- من الخفيف لعَمرو بن الأيْهَم التغلبيّ ، من شواهد الكتاب ٣٢٣/٢ استشهد به سيبويه على رفع غير على البــدل والبيت لعمرو بن الأيهم في الكتاب ٣٢٣/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٤١/٢ ،وتحصيل عين الذهب ٣٦٠ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤١٣/٤ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ .

[٣]- من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ٤٤ ، من شواهد الكتاب ٣٢٦/٢ استشهد به سيبويه على نصب غير علــى الاستثناء ، والبيت للنابغة في الكتاب ٣٢٦/٢ ، والخزانة ٣٢٧/٣ ،وبلا نسبة في الصاحبي ، والمغني ٢٢٤/١ ، والهمع ٢٠٩/٢ .

[٤]- من الطويل بلا نسبة في أدب الكاتب ٢٤، والصحاح(نمل) ١٣٠/٥ ، والاستغناء ٤٤٩، واللسان(نمل) ٦٨٠/١١.

فإنْ قِيلَ : فبِمَ يُعلَمُ الفرقُ بين ما يمكنُ اتصالُه من الاستثناء المنقطع ، وما لا يمكـــنُ اتصالُه؟ فالجوابُ أنَّ المنقطع الذي لا يمكنُ اتصاله هو الذي لا يُتصوّرُ إخراجُ الوصفِ المتعلقِ به من الوصفِ المتقدِّمِ ، وذلك نحو قولك :ما قامَ القومُ إلاّ زيدًا فإنّه أكـلَ، ألا تـرى أنَّ الوصفَ الذي أثبتَهُ لزيدٍ وهو الأكلُ، ليسَ مُخرَجًا من الوصفِ الأولِ ، الذي هو القيامُ .

والذي يمكنُ اتصالُه هو الذي يكونُ الوصفُ المُثبتُ له مُخرَجًا من الوصفِ المتقدِّم، وذلك نحو قولك : ما رأيتُ أحدًا إلاّ حمارًا ، ألا ترى أنَّ الحمارَ ، وإنْ لم يكنْ من جنسِ ما يقعُ عليه (أحدٌ) ، فإنَّ الوصفَ الذي أثبتَ له مُخرَجٌ من الوصفِ المتقدِّمِ ؛ لأنَّ المعنى لكـنْ رأيتُ حماراً ، فأثبتَ للحمارِ الرؤيةَ واستثناها من الرؤيةِ المتقدمة .

فممَّا جاءَ من الاستثناءِ منقطعًا من الأوّلِ ، ولا يجوزُ أنْ يُحملَ على الاتصالِ قولُـه تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[1] فابتغاءُ وجهِ اللهِ تعالى ليسَ من قبيلِ النعمِ التي تُجزى ، وكذلك قولُه تعالى : ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾[2]فقولُهم ربُّنا اللهُ ليس بحقٍ يُوجِبُ إخراجَهم.

فإنْ قالَ قائلٌ قد يُتصوّرُ أنْ يكونَ قولُه تعالى :﴿ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ مـن قبيلِ الاستثناءِ المتصلِ فيكونُ قولُهم :﴿ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ حقًّا يُوجِبُ إخـراجَهم عنـدَ الـذي أخرجَهم .

فالجوابُ أنّه لا يُتصوّرُ ذلك إلاّ على حذفِ صفةِ حقٍّ ، كأنَّه قالَ : بغيرِ حقٍّ عنـدَ أحدٍ إلاّ أنْ يقولوا : ربُّنا اللهُ فإنّه حقٌّ مُوجبٌ للإخراجِ عندَ مَن يعتقدُ ذلك .

وأمَّا إنْ أخذتَ حقًّا غير محذوف الصفة كأنَّك قلتَ:بغيرِ حقٍّ في نفسه مُوجبٍ للإخراجِ فإنَّه يلزمُ أنْ يكونَ الاستثناءُ منقطعًا ؛لأنَّ قولَهم ربُنا اللهُ ليسَ بحقٍّ ـبحقٍـ مُوجبٍ للإخراجِ.

فإذا تبيَّنَ أنّه لا يجوزُ اتصالُه إلاّ على أنْ يكونَ صفةً لـ(حقٍّ) محذوفةً ، فإنْ أُخذتْ غيرَ محذوفةٍ كانَ منقطعًا .

---

[1]- الليل ٢٠ .

[2]- الحج ٤٠ ، في الكشاف ٣/١٦٠ قوله : { أن يقولوا } بدلٌ من (غير حقّ).

وجبَ أنْ يحمل على الانقطاعِ لأنَّ كوْنَ (إلاَّ) منقطعةٌ مِمّا قبلَها لغةٌ ، وحذفُ الصفة وإبقاءُ الموصوفِ لا يجوزُ إلاَّ إذا كانَ في الكلامِ ما يدلُّ عليه ، ولا دليلَ هنا لأنّه قد يمكنُ أنْ يحمل (حقّ) على حذفِ الصفةِ وعلى ألاَّ تكونَ صفةً محذوفةً كما تقدَّمَ .

ومن ذلك قولــه تعالى : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَـٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَـٰهِدُونَ ﴾[1] كأنّه قالَ : لا يستوي القاعِدون والمجاهِدُون لكنَّ أولي الضــررِ لا حــرجَ عليهِم في قُعُودِهم ، فإنْ قالَ قائلٌ :فما الذي يمنعُ من حمْلِ (غير) على أنْ تكــونَ اســتثناءً متصلاً ؟.

فالجوابُ أنَّ أكثرَ المفسِّرينَ[2] حملُوه على ذلك فزعمُوا أنَّ معــنى الآيــةِ لا يســتوي القاعدونَ والمجاهدونَ إلاَّ أولو الضررِ من القاعدينَ فإنَّهم يستوونَ مع المجاهدين ، إلاَّ القليــلَ منهم فإنَّهم جعلُوه استثناءً منقطعًا ، على ما ذهبَ إليه سيبويه[3] .

وهو الصحيحُ وذلك أنَّ القاعدَ عن ضررٍ وإنْ كانتْ له نيةُ الجهادِ ليس مســتويًا في الأجرِ مع المجاهدِ ؛ لأنَّه قد تقرَّرَ شرعًا أنَّ الثوابَ على حَسَبِ العملِ ، فمَنْ كانَ عملُه أزيدَ كانَ ثوابُه أجزلَ ، ومعلومٌ أنَّ عملَ المجاهدِ أكثرُ منْ القاعدِ ؛ لأنَّ القاعدَ عن ضررٍ إنَّما لــه عملٌ بالقلبِ هو نيةُ الجهادِ ، والمجاهدُ له عملٌ بقلبه وعملٌ ببدنه .

فينبغي أنْ يكونَ ثوابُ المجاهدِ على هذا أجزلَ من ثوابِ القاعدِ عن ضررٍ ، وإذا ثبتَ هذا تبيَّنَ أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ من الأولِ كما تقدَّمَ .

وكذلك أيضًا لا ينبغي أنْ يُحملَ نصبُ (غير) على الحالِ ، لأنَّه يلزمُ فيه من جهــةِ معنى الكلامِ تساوي القاعدِ عن ضررٍ مع المجاهدِ ، ألا ترى أنَّه إذا كانَ التقديرُ : لا يستوي

---

[1]– النساء٩٥ :قُرِئَ{غير} بالحركات الثلاث ،الرفع صفة للقاعدون والنصب استثناء ، والجــر صــفة للمــؤمنين ، الكشاف ٥٥٣/١ .

[2]– انظر تفسير ابن كثير ٥١٣/١ .

[3]– استشهد سيبويه بهذه الآية في باب ما تكون فيه (إلاّ) وما بعدها بمنزلة مثل وغير ، ولم يذكرها في باب الاســتثناء المنقطع، انظر الكتاب ٣٣٢/٢ .

القاعدونَ في حالِ أنَّهم غيرُ أولي الضررِ والمجاهدونَ ، فيكونُ المفهومُ من هذا أنَّهم إذا قعدُوا عن ضررٍ ساوَوا المجاهدينَ .

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ ﴾ [1] ألا ترى أنَّ الاستثناءَ هنا لو كانَ مُتصلاً لكانَ المعنى فهلاّ آمنتْ قريةٌ إلاّ قومَ يونسَ فلا يؤمنون ، فيكونُ طلبُ الإيمانِ من خلافِ قومِ يونسَ ، وذلك باطلٌ لأنَّ اللهَ تعالى يطلُبُ من كلِّ شخصٍ الإيمانَ ، فدلَّ ذلك على أنَّ المعنى لكنَّ /٢٢٢/ كأنَّه قالَ : لكنَّ قومَ يونسَ لَمَّا آمنوا [2] .

وزعمَ الزجَّاجُ [3] أنَّه يُمكن أنْ يكونَ الاستثناءُ في هذه الآيةِ متصلاً ،لأنَّ قولَه تعالى: {فَهَلاَّ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ } [4] في المعنى نفيٌ ، ألا ترى أنَّ الخطابَ إنَّما هو لِمَن لم يقعْ منه الإيمانُ، وذلك إذا كانَ الكلامُ نفيًا كانَ ما بعدَ (إلاَّ) موجبًا ، فكأنَّه قالَ : ما من قريةٍ آمنتْ فنفعَها إيمانُها إلاَّ قومَ يونسَ .

وهذا باطلٌ لأنَّ جعْلَ(إلاَّ)منقطعةً مما قبلَها لغةٌ فصيحةٌ كما تقدَّمَ وإنْ كانَ جعْلُها متصلةً أكثرَ، وحملُ الكلامِ على المعنى ليسَ بقياسٍ ، وإنْ جاءَ شيءٌ من ذلك حُفِظَ و لم يقسْ عليه ، فلذلك كانَ جعْلُها منقطعةً أولى .

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [5] ألا ترى أن قولَه﴿ مَن رَّحِمَ ﴾ بمعنى المرحُوم ، والمرحومُ ليسَ من جنسِ العاصمِ وإنَّما هو معصومٌ ، فدلَّ ذلك على أنَّ (إلاَّ) بمعنى لكنَّ ، كأنَّه قالَ : لكنَّ مَنْ رَحِمَهُ اللهُ فقد نجا [6] .

---

[1]- يونس ٩٨ .

[2]- وهذا قول سيبويه انظر الكتاب ٣٢٥/٢ .

[3]- انظر شرح السيرافي ١١٤/٣ أ .

[4]- { فهلاّ } ، قراءة أُبيّ ، انظر الكشاف ٣٧١/٢ .

[5]- هود ٤٣ .

[6]- وهو قول سيبويه ، انظر الكتاب ٣٢٥/٢ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فلعلَ مَنْ رَحِمَ بمعنى الراحِم ، فكأنَّه قالَ : لا عاصمَ إلاَّ الذي يرحَمُ فيكونُ استثناءً متصلاً .

ج~ [1] : إنَّ حَمْلَ هذه القراءةِ على القراءةِ الأخرى أولى ، أعني قراءةَ مَنْ قرأَ {إلاَّ مَنْ رُحِمَ} [2] بضَمِّ الأوّلِ حتّى يتفقَ معنى القراءتينِ .

فإنْ قِيلَ : ولعلَ عاصمًا بمعنى ذا عصمةٍ أي معصومًا [3]، أو فاعلاً بمعنى مفعُولٍ ، كقوله تعالى : ﴿ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾ [4] بمعنى مدفُوقٍ ، فالجوابُ أنَّ هذا إخراجٌ للفظِ عن أصلِه، وبقاءُ اللفظِ على أصله أولى .

ومن كلامِ ش~ على هذا الفصلِ قالَ : "العربُ تقولُ ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حمارًا ، وموضوعُ الاستثناءِ يقتضي ألاَّ يُقالُ ذاك ؛ لأنَّ الاستثناءَ إخراجُ بعضٍ من كلٍّ ، والحمارُ ليسَ بعضًا للأحدين لكنَّ العربَ تحملُ الكلمةَ على الكلمةِ إذا كانتْ بينهما نسبةٌ ، ويُحافَظُ مع ذلك على الأصلِ في كلٍّ واحدٍ منهما .

فكذلك فَعَلَتْ هنا ، وذلك أنَّ (إلاَّ) يكونُ ما بعدَها مخالفًا لما قبلَها وكذلك (لكنْ)، فحملُوا (إلاَّ) على (لكنْ) ، فأجازُوا أنْ يُقالَ : ما في الدارِ أحدٌ إلاَّ حمارًا ، كما يُقالُ : ما في الدارِ أحدٌ لكنْ حمارًا .

ولكنَّهم لم يُخرِجُوا مع ذلك (إلاَّ) عن بابِها من أنْ تكونَ استثناءً ، وذلك بأنْ تأوَّلُوا الكلامَ فقدَّرُوا كأنَّ فيه حذفًا ، وكأنَّهم قالُوا : ما في الدارِ أحدٌ ولا شيءٌ من غيرِ الأحدينَ فيأتي قولُهم : إلاَّ حمارًا كأنَّه استثناءٌ من المحذوفِ المقدَّرِ .

لكنَّ هذا المحذُوفَ لَمَّا لم يُنطَقْ به في أكثرِ كلامِهم صارَ الوجهُ الأوّلِ كأنَّه أغلبُ من الوجهِ الثاني ، ولَمَّا كانتْ (إلاَّ) أيضًا أصل وضعِها أنْ تكونَ لإخراجِ البعضِ من الكلِّ تَقَوَّى

---

[1] - ج~ :جواب .

[2] - انظر معاني القرآن للفراء ١٦/٢ ، والكشاف ٣٩٧/٢ .

[3] - قال أبو سعيد السيرافي : " وهذا ضعيف لا يعتد به " شرح السيرافي ١١٣/٣ب .

[4] - الطارق ٦ .

الوجهُ الثاني بعضَ قوةٍ ، فهذا هو سببُ الخلافُ بينَ أهلِ الحجازِ وبني تميمٍ في الانتصارِ بـــه على النصبِ أو يجوزُ الرفعُ فيه مع النصبِ [1] .

فمَنْ نظرَ إلى المذهبِ الثاني أجازَ الأمرينِ : النصبَ على الاستثناءِ والرفعَ على البدلِ؛ لأنَّه في التقديرِ بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، ومَنْ نظرَ إلى الوجهِ الأولِ انتصرَ بـــه علـــى النصـــبِ خاصةً، وبطَلَ عندَه البدلُ لأنَّه غلَّبَ الظاهرَ ، فلم يكنْ الحمارُ بعضَ الأحدينَ ، والبدلُ في هذا البابِ إنَّما هو من قبيلِ بدلِ البعضِ من الكلِّ " انتهى .

وما قدَّمتُه لك أرغبُ ولكنِّي كتبتُه استحسانًا لعبارتِه واختصارِه ،ولنرجع إلى لفـــظِ أبي موسى.

***قولـــه*: " أدواتُ الاستثناءِ "** [2] .

يعني بها كلمات الاستثناءِ التي لا يكونُ الاستثناءُ في الكلامِ إلاَّ بوجودِ أداةٍ منها .

***وقولـــه*: " من الحروفِ إلاَّ "** [3] .

يعني فيها ما هو من جنسِ الحروفِ وهي (إلاَّ) ولا خلافَ في ذلك ، وحاشى عنـــد سيبويه من الحروف ليس إلاَّ ، وهي عندَ غيرِه من المُتردّدةِ بينَ الحرفِ والفعلِ وقد تقدَّم بيانُ ذلك [4] .

***وقولـــه*: " ومن الأسماءِ غير وسِوى وسُوى وسَوَاء "** [5] .

قد تقدَّم بيانُ ذلك وأحكامُها [6] ، ودليلُ الاسميةِ في (غير) بينةٌ ؛ لأنَّها تكونُ فاعلـــةً ومفعولةً ومجرورةً ، تقولُ : ما جاءَ غيرُك ، وما رأيتُ غيرَك ، وما مـــررتُ بغـــيرِك ، وفي سِوى وسُوى وسَوَاء دخولُ حرفِ الجرِ عليها في قوله :لسوائك ، ومِن سوائنا، وقوله :

---

[1]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٢ .

[2]- الجزولية ٢١٥ .

[3]- الجزولية ٢١٥

[4]- انظر ص ٣٧ من النص المحقق .

[5]- الجزولية ٢١٥ .

[6]- انظر ص ٤١ من النص المحقق .

٣٣- و لم يَبْقَ سِوى العُــدوا نِ دِنَّاهُم كَــما دَانُوا [١]

جعَلَ سِوى فاعلةً .

***وقولـــه*: " ومن الأفعالِ ليسَ ولا يكونُ وخَلا وعَدَا المقرونتان بما "** [٢] .

قد تقدَّمَ التمثيلُ بذلك [٣] نحو: قامَ القومُ ليسَ زيدًا ولا يكونُ زيدًا ، وقامَ القومُ خَلا عمرًا وعَدَا بكرًا ، وما خلا عمرًا وما عدَا بكرًا .

وتمامُه أنْ يقولَ في (ما خلا) /٢٢٣/ (وما عدا) : المقرونتانِ بـــــ(مـــا) في مـــذهبِ الأكثرِ، والجرميُّ [٤] يجعلهما مع اقترانهما بــ(ما) مِن المترددةِ ، وسيبويه يجعلـــهما فعلـــينِ خاصةً ؛لأنَّ (ما) المصدرية لا تدخلُ إلاَّ على الأفعالِ.

***وقولـــه*: "ومن المترددةِ بينَ الحروفِ والأفعالِ عَدَا وخَلا العاريتانِ من (ما) "** [٥]

يعني أنَّك تقولُ: قامَ القومُ عدا زيدٍ وعدا زيدًا ، وخلا زيدٍ وخلا زيداً ، فإذا خفضَا ما بعدهما كانَا حرفي خفْضٍ ، وإذا نصبَا ما بعدَهما كانَا فعلين .

وتمامُ هذا أنْ يقولَ العاريتانِ من (ما) في مذهبِ غيرِ سيبويه ،وأمَّا سيبويه فـــ(عدا) عندَه لا تكونُ إلاَّ فعْلا، وخلا من المترددةِ ، والأكثرُ فيها الفعليةُ .

قالَ سيبويه : " وممَّا جاءَ من الأفعالِ فيه معنى (إلاَّ) فلا يكونُ وليسَ وعدا وخـــلا ، وما فيه ذلك المعنى من حروفِ الإضافةِ وليسَ باسمٍ فحَاشَى وخلا في بعضِ اللغاتِ " [٦] .

---

[١]- من الهزج للفند الزماني (شهل بن شيبان) انظر التصريح ٥٨٢/٢ ، وخزانة الأدب ٤٣١/٣ ،والبيت بلا نسبة في شرح التسهيل ٣١٥/٢ ، وشرح الأشموني ٥٢٠/١ ، والهمع ١١٩/٢ .

[٢]- الجزولية ٢١٥ .

[٣]- انظر ص ٤٢ من النص المحقق .

[٤]- هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرميّ فقيه ونحوي ولغوي ، أخذ اللغة عن أبي زيد والأصمعي كان مع المـــازني سببا في إظهار كتاب سيبويه له : التنبيه وتفسير أبيات سيبويه ت ٢٢٥هـــ (إنباه الرواة ٨٠٩/٢) انظر قولـــه في شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٩٣/٣ .

[٥]- الجزولية ٢١٥ .

[٦]- انظر الكتاب ٣٠٩/٢ .

وفي لفظِ سيبويه إشكالٌ فإنَّه أدخلَ الفاءَ في خبرِ المبتدأ الذي هو (ما) ؛ لأنَّها بمعنى الذي، وقد تقدَّمَ في بابِ الموصولات[1] أنَّ الفاءَ لا تدخُلُ في خبرِ الموصولِ إلاَّ إذا كانَ الثاني مُسَبَّبًا عنِ الأوّلِ وكوْن (لا يكون) فعْلاً وخلا وليسَ وعدا ليس مسبَّبًا عن كوْنِ هذه الأفعال ضُمِّنتْ معنى (إلاَّ) .

فكان ش~ يقولُ : لا يلزمُ النحويَّ أنْ يسلمَ في عبارتِه من اللحْنِ ؛ لأنَّ كلامَه بالإعرابِ مُتكلَّفٌ خارجٌ عن المُعتادِ ، وإنَّما يوجدُ ذلك في لسانِ العربيِّ القُح الذي الإعرابُ طبعٌ فيه ،ومعَ ذلك فإنَّ العربيَّ الفصيحَ إذا خالَطَ لِسانُه لسانَ العجميِّ فسدَ و لم يُوثقْ ، فكيفَ غيرُهُ.

قلتُ : ويمكنُ أنْ تكونَ (ما) شرطًا ، وتدخلُ الفاءُ جوابًا للشرطِ .

وقولـه: " وممَّا اتُّفقَ على أنَّه يكونُ حرفًا ، واختُلفَ في أنَّه يكونُ فِعْلاً حاشَى"[2].

يعني أنَّها إذا خَفَضتْ ما بعدَها فهي حرفُ جرٍ عندَ سيبويه والمبرد ، ولا خلافَ في ذلك بينَهما ، وأمَّا الفرَّاءُ فإنَّه يعتقدُ فيها الفعليةَ ، والخفضُ بإضمارِ اللامِ وقد تقدَّم بيانُه[3].

وقولـه: " ومن مجموعِ الاسمِ والحرفِ لاسيَّما " [4] .

مثالُه : قامَ القومُ لاسيَّما زيدٌ ولاسيَّما زيدٍ ، وقد تقدَّم بيانُ ذلك ، والصحيحُ أنَّها ليستْ باستثناء فأغنى عن إعادتِه [5] .

وقولـه: " الاسمُ المستثنى إمَّا واجبٌ نصبُه ما لم يوجدْ مع أداةِ الاستثناءِ في تأويلِ (غَيْر) " [6] .

---

[1]– لم أجده في باب الموصولات .

[2]– الجزولية ٢١٦ .

[3]– انظر ص ٣٧ من النص المحقق .

[4]– الجزولية ٢١٦.

[5]– ص ٦ من النص المحقق .

[6]– الجزولية ٢١٦ .

هو ما استُثنيَ بـ(إلاّ) في الواجب ، نحو : قامَ القومُ إلاّ زيدًا ، فهذا لا يكونُ فيه إلاّ النصبُ ، ولا يجوزُ الرفعُ على البدلِ ؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تكرارِ العاملِ ، وأنتَ لا تقولُ : قامَ إلاّ زيدٌ .

وسببُ ذلك في النفي أنّك تقولُ : ما قامَ إلاّ زيدٌ ؛ لأنَّه على تقديرِ : ما قامَ أحدٌ إلاّ زيدٌ ، و(أحدٌ) من الألفاظِ العامةِ التي لا تُستعمَلُ إلاّ في النفي أوما هو في حكمه .

فإنْ جعلتَ (إلاّ) نعتًا جازَ في الاسمِ الرفعُ في الإيجابِ إذا استُوفيتِ الشروطُ المذكورةُ قبل[1] ، فتقولُ : قامَ القومُ إلاّ زيدٌ على النعتِ ، وكذلك ما كانَ في حكمِ الإيجاب نحو : ما أكلَ أحدٌ إلاّ الخبزَ إلاّ زيدًا ، ولا يجوزُ الرفعُ في زيدٍ على البدلِ ؛ لأنَّ المعنى كلُّ الناسِ أكلَ الخبزَ إلاّ زيدًا ؛ لأنَّ النفيَ قد أُبطِلَ بقولك : إلاّ الخبزَ .

***وقولـه*: " وإمَّا واجبٌ نصبُه على الإطلاق "** [2].

هو المستثنى المتقدِّمُ ـ في الأشهرِ ـ نحو : ما خرجَ إلاّ زيدًا أصحابُك ، لأنَّك لو رفعتَه على البدلِ أدَّى إلى تقديمِ التابعِ على المتبوعِ وذلك لا يجوز ، وكذلك النعتُ ، وقد تقدَّم مذهبُ يونس أنَّه يُجيزُ تقدُّمَ البدلِ فأغنى عن إعادته[3] .

وكذلك الاستثناءُ المنقطعُ نحو : ما خرجَ المسلمونَ إلاّ الكافرين ، ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ﴾ [4] وقد تقدَّم نحوُه وهو المنقطعُ البتة[5] .

وكذلك أحدُ الاستثناءينِ المُكرَّرينِ إذا لم تُردْ معنى الإضرابِ ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا ، وما قامَ إلاّ زيدٌ إلاّ عمرًا وإلاّ عمرًا إلاّ زيدٌ ، ترفعُ أحدَهما على أنَّه فاعلٌ وتنصبُ الآخرَ على الاستثناءِ كما تقدَّمَ [6] ، إلاّ أنْ يكونَ هو الأوّلُ في المعنى ، فإنَّك تُبدلُه منه ، نحو : ما جاءني إلاّ محمدٌ إلاّ أبو عبدِ اللهِ وهو هو .

---

[1] - انظر ص ٣٠ من النص المحقق .

[2] - الجزولية ٢١٦ وقوله " على الإطلاق " لم ترد في النسخة التي بين يدي .

[3] - انظر ص ٤٦ من النص المحقق .

[4] - الليل ٢٠ .

[5] - انظر ص ٥٢ من النص المحقق .

[6] - انظر ص ١٦ من النص المحقق .

وكذلك ما انتصبَ بعدَ الفعلِ ، أعني بعدَ ليسَ ولا يكونُ وما خلا وما عدا، نحو : قامَ القومُ ليس زيدًا ولا يكونُ عمرًا ، وما خلا زيدًا وما عدا عمرًا .

وقولـــه: " **وإمَّا واجبٌ جرُّه** "[1] .

وهو المستثنى بالأسماءِ والحروفِ سِوى (إلاَّ) نحو : قامَ القومُ غيرَ زيـــدٍ ، وسِـــوى عمروٍ، وحاشى زيدٍ ، في المشهورِ ، وخلا زيدٍ وعدا عمروٍ فيمَنْ جعلَهما حرفينِ[2].

وقولـــه : " **وإمَّا جائزٌ فيه النصبُ /٢٢٤/ والبدلُ ، والبدلُ أحسنُ** "[3] .

هو ما استُثنِيَ بـــ(إلاَّ) في النفيِ والنهيِ والاستفهامِ ، نحو : ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، ولا يقمْ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ، وهل قامَ أحدٌ إلاَّ زيدٌ ؟.

وقولـــه: " **وإمَّا جائزٌ فيه الرفعُ والجرُّ ، والجرُّ أحسنُ** "[4] .

هو ما استُـــثنِيَ بـــ(لا سيَّما) ، إذا كانَ معرفةً جازَ فيه الجرُ على زيـــادةِ (مـــا) ، والرفعُ على أنْ تكونَ (ما) بمعنى الذي ، وزيدٌ خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ ، وذلك نحو قولك : قـــامَ القومُ لاسيَّما زيدٍ ، وفيه ضعفٌ من جهةِ زيادةِ ما بينَ المضافِ والمضافِ إليه، ولاسيَّما زيدٌ بالرفعِ ، وفيه ضعفٌ من جهةِ حذفِ الضميرِ المبتدأ من الصلةِ ومن جهةِ وقوعِ (ما) علـــى الشخصِ العاقلِ .

فإنْ كانَ نكرةً جازَ فيه النصبُ والرفعُ والخفضُ ، نحو:

ولاسيَّما يوم بدارةِ جُلجُلِ[5] -٣-

والجرُ على زيادةِ (ما) ، والرفعُ على حذفِ الضميرِ المبتدأ ، والنصبُ على جَعْلِ (ما) كافةً، وانتصبَ يومًا على التمييزِ على أنْ شبّهُوه بقولِهم : على التمرةِ مثلُها زُبْدًا ، وليسَ مثلَه إلاَّ من جهةِ أنَّ (ما) مع النصبِ كافةٌ عن طلبِ الإضافةِ إلى ما بعدَها ، فأشبهتْ الإضـــافةَ في

---

[1]- الجزولية ٢١٦ .

[2]- انظر ص ٤٠ من النص المحقق .

[3]- الجزولية ٢١٦ .

[4]- الجزولية ٢١٦ .

[5]- سبق برقم ٣ .

قولِهم : على التمرةِ مثلُها زُبْدًا من جهةِ منعِها الإضافةَ إلى ما بعدَها ، و لم يجزْ النصبُ في زيدٍ ؛ لأنَّ التمييزَ لا يكونُ معرفةً [1].

وقولُه : " وإمَّا ما حكمُه مع أداةِ الاستثناءِ حكمُه لو لم تقترنْ به " [2] .

هو الاستثناءُ المفرَّغُ فيه العاملُ لما بعدَ (إلاَّ) نحو: ما خرجَ إلاَّ زيدٌ ،وما ضربتُ إلاَّ زيدًا، وما مررتُ إلاَّ بزيدٍ ، وقد تقدَّمَ بيانُه [3].

---

[1]- انظر ص ٩٦ من النص المحقق .

[2]- في الجزولية ٢١٦ ، ٢١٧ " وإمَّا حكمه مع أداة الاستثناء حكمه لو لم تقترن بها " .

[3]- انظر ص ٩ من النص المحقق .

بابٌ هذا هو بابُ النفي بـ(لا)[1]

ولابدَّ من مقدمةٍ بين يدي البابِ وحينئذٍ نُفسِّرُ ألفاظَه فنقول : لا تخلو (لا) من أنْ تدخُلَ على اسمٍ معرفةٍ أو على نكرةٍ ، فإنْ دخلتْ على معرفةٍ لم تعملْ شيئًا ، ولَزِمَ تكرارُها عندَ سيبويه[2] وأكثرِ النحويينَ [3] ، نحو: لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو .

وزعمَ المبردُ [4] أنَّه لا يلزمُ التكرارُ ، وهو فاسدٌ ، بدليلِ أنَّه لا يخلو أنْ تجعلَ لا زيدٌ عندَك في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك أم عمرٌو ؟ أو في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك ؟ فإنْ جعلَه [5] في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك ؟ فباطلٌ ؛ لأنَّ جوابَ هذا (نعم) أو (لا) ، وإنْ جعلَه في جوابِ مَن قالَ : أزيدٌ عندَك [6] أم عمرٌو ؟ فجوابُه إنَّما هو لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو، فأمَّا قولُ الشاعرِ:

٣٤- بَكَتْ جزَعًا واسترْجَعتْ ثم آذَنَتْ		ركائبُها ألاَّ إلينا رُجُوعُها [7]

فضرورةٌ عندَ سيبويه [8] ؛ لأنَّه لم يُكرِّرْ (لا) فكانَ ينبغي أنْ ينفي بِليسَ ، أو بغيرِ ذلك من حروفِ النفي التي لا يَلزمُ تكرارُها .

وأمَّا قولُ العربِ "لا نولَكَ أنْ تَفعلَ كذَا " [9]،فكلامٌ محمولٌ على معناه ؛ لأنَّه في معنى لا ينبغي لك أن تفعل [10] كذا ،وكما لا تكرّرُ (لا) مع الفعلِ فكذلك مع ما هو في معناه.

---

[1]- في ب : بابٌ هذا هو باب لا النافية .

[2]- انظر الكتاب ٢٩٨/٢ ، وفي ب : س~ .

[3]- ما عدا المبرد وابن كيسان ، انظر المساعد ٣٤٥/١ .

[4]- انظر المقتضب ٣٦٠/٤ .

[5]- في ب : جعلته .

[6]- من قوله : فباطلٌ ؛ لأنَّ جوابَ هذا (نعم) ، لم يرد في ب .

[7]- من الطويل ،مجهول القائل ،من شواهد الكتاب ٢٩٨/٢ استشهد به سيبويه على وقوع المعرفة بعد (لا) المفردة ضرورةً، والبيت بلا نسبة في المقتضب ٣٦١/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥١ ،وشرح المفصل ١١٢/٢ ، والمقرب ١٨٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/٢ ، والهمع ٤٧٣/١ ، والخزانة ٣٤/٤ ، والمعنى : أنها فارقته فبكت واسترجعت لفراقه.

[8]- في ب : عند س و خ وهو رمز لابن خروف ، ولم أجد رأيه في كتبه التي بين يدي .

[9]- أي : ما ينبغي لك أن تناله ، وهو من شواهد الكتاب٣٠٢/٢ .

[10]- من قوله : فكلامٌ محمولٌ على معناه ، لم يرد في ب .

وكذلك قولُهم "لا بِكَ السَّوْءُ" ، قال سيبويه [١] : " لأنَّ معناه لا ســاءَك اللهُ " ؛ لأنَّ (لا) دعاءٌ ، وأصلُ الدعاءِ أنْ يكونَ بالفعلِ ، فحُمِلَ على المعنى .

وقال ابن الطراوة [٢]: التقديرُ : لا وقعَ بك السوءُ ، فهو فاعلٌ لفعلٍ مضمَرٍ ، وجعلَه غيرُه مبتدأً وخبرًا ، أي :لا[٣] السوءُ واقعٌ بكَ .

فأمَّا قولُهم : "قَضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ " [٤]يعني عليًا رضي الله عنه، وأمَّا "البَصْــرةَ فــلا بَصْرةَ لكَ " [٥]، وقالَ الشاعرُ :

٣٥- أَرَى الحاجَاتِ عَندَ أبي خُبَيْبٍ نَكِــدْنَ ولا أُمَــيَّةَ في البــلادِ [٦]

فعلى حذفِ مثل ،كأنَّه قالَ : ولا مثلَ أبي حسن يفكها ،ولا مثلَ البصرةِ لكَ ، ولا مثــلَ أُميَّة، ومثلُ نكرةٌ .

فإنْ دخلتْ على اسمٍ نكرةٍ فلا يخلو أنْ يكونَ مضافًا أو مطوَّلاً أو غير ذلك .

فإنْ كانَ مضافًا أو مطوَّلاً [٧]جازَ فيه وجهانِ : أنْ تعملَ (لا) عمــلَ (إنَّ) فتنصــبُ الاسمَ ، وأنْ تعملَ عملَ ليسَ فترفعُ الاسمَ وذلك أنَّ (لا) نقيضةُ (إنَّ) ، والعــربُ تحمــلُ الشيءَ على نقيضه كما تحملُه على نظيره ، فحُملتْ عليها لذلك ، ومَن أجراها مجرى ليسَ لحظَ معناها ؛ لأنَّها للنفي كما أنَّ ليسَ كذلك .

---

[١]- انظر الكتاب ٣٠٢/٢ .

[٢]- هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائيّ المالقيّ ، أديب من كتاب الرسائل ، له شعر وله آراء في النحو تفرد بها ألف الترشيح ، ومقدمات على كتاب سيبويه ، ت ٥٢٨ هـ (بغية الوعاة ٦٠٢/١) .

[٣]- لا : سقطت من ب .

[٤]- هو من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو من شواهد الكتاب ٢٩٧/٢وفي ب :"قضية ولا أبا حسن لها".

[٥]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٦/٢ .

[٦]- من الوافر لعبد الله بن الزَّبير الأسدي في ملحق ديوانه ١٤٧ ، وقيل لفضالة بن شريك ، وهو من شواهد الكتاب ٢٩٧/٢ ، استشهد به سيبويه على نصب (أُميَّة) بلا التبرئة ، والبيت لابن الزبير في الكتاب ٢٩٧/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٠ ، وشرح المفصل ١٠٢/٢ ، ولفضالة في شرح أبيات سيبويه ٥/٢ ، ولعبد الله بن الزبير أو لفضــالة في الخزانة ٣٨٨/٥ ، ٦١/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٦٢/٤ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢٣٥/١، والهمع ٤٦٤/١ ، وأبو الخبيب هو عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما .

[٧]-قوله : أو غير ذلك .فإنْ كانَ مضافًا أو مطوَّلاً ، لم يرد في ب .

فإنْ دخلتْ على غيرِ ذلك من الأسماءِ فلا يخلو أنْ يكونَ مفردًا أو مثنًّى أو مجموعًا جمعَ سلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء .

فإنْ كانَ مفردًا [1]كانَ منصوبًا بغيرِ تنوينٍ ، ويُرادُ بذلك استغراقِ الجنسِ ، وذلك نحو: لا رجلَ ولا غلامَ في الدارِ .

واختلفُوا في الحركةِ هل هي إعرابٌ أو بناءٌ [2]؟ فذهبَ الزجاجُ [3]والسيرافي [4] إلى أنَّها حركةُ إعرابٍ ويسقط التنوين تخفيفًا ؛ لأنَّ (لا) جُعلتْ مع ما بعدها كلامًا واحدًا فطال الاسمُ فخُفِّفَ [5] بحذفِ التنوينِ ، وذلك فاسدٌ ؛ لأنَّها لو كانتْ إعرابًا لم يجزْ نعتُ الاسمِ تارةً على اللفظِ وتارةً على الموضعِ كما /٢٢٥/لم يجزْ ذلك في إنَّ وأخواتها ، ولنُوِّنتْ يومًا ما، فدلَّ ذلك على أنَّها حركةُ بناءٍ .

ومذهبُ المبرّدِ [6] وأكثرِ النحويينَ [7] أنَّها حركةُ بناءٍ واختلفُوا في مذهبِ البناءِ ، فمنهم مَن قالَ : إنَّما يُبنى لتضمنه معنى (منْ) [8] ، كأنَّ قائلاً قالَ : هل مِن رجلٍ في الدارِ ؟ فقال يجيبه :لا رجلَ في الدارِ، لأنَّ (لا) نفيٌ عام فينبغي أنْ يكونَ جوابًا لسؤالٍ عام [9]، فيقال : لا مِن رجلٍ في الدار ، ثم حُذفَ هذا لكثرةِ الاستعمال ، ورُكِّبَ الحرفُ مع الاسمِ وبُنيَ لتضمنه معنى (مِن) ، وبُنيَ الاسمُ على حركةٍ للمزيةِ على ما لم يُعربْ قط من الأسماءِ ، وخُصَّ بالفتحِ ؛ لأنَّه أخفُّ الحركاتِ .

---

[1]- قوله : جمعَ سلامةٍ بالواو والنون أو بالألف والتاء . فإنْ كانَ مفردًا ، لم يرد في ب .

[2]- هذه هي المسألة رقم ٥٣ من مسائل الإنصاف ٣٤١/١ .

[3]- انظر شرح التسهيل ٥٨/٢ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والمساعد ٣٤٢/١ .

[4]- انظر شرح السيرافي ٨١/٣ أ .

[5]- من قوله : تخفيفًا لأنَّ (لا) جُعلتْ مع ما بعدها ، لم يرد في ب .

[6]- انظر المقتضب ٣٥٧/٤ .

[7]- وهم جمهور البصرين ، انظر الإنصاف ٣٤١/١ .

[8]- ذكره الأنباري في أسرار العربية ٢٤٦ ولم ينسبه .

[9]- المقدمة السابقة نقلها الأبذيُّ عن شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ .

وزعم الكوفيون[1] أنَّه معربٌ كما قالَ الزجاجُ ، واحتجُوا بأنْ قالُوا : إنَّما قلتُ[2]: إنَّه منصوبٌ بــ(لا) لأنَّ (لا) قد اكتُفِيَ بها من الفعلِ ، والتقديرُ في قولك: لا رجلَ[3] ، لا أجدُ رجلاً في الدارِ فاكتفَوا بــ(لا) مِن العاملِ كما تقولُ : إنْ قمتَ قمتُ وإلاَّ فلا، أي وإنْ لم تقمْ فلا أقم[4]، فلمَّا اكتفوا بــ(لا) من العامل[5] نصبوا النكرةَ به ،وحذفوا التنوينَ بناءً على الإضافة .

ومنهم مَن قالَ : إنَّما قلنا : إنَّه منصوبٌ بــ(لا) لأنَّ (لا) بمعنى غير، كقولك: زيدٌ لا عاقلَ ولا جاهلَ ، أي : غيرُ عاقلٍ وغيرُ جاهلٍ ، فلمَّا جاءتْ هاهنا بمعنى ليسَ نصبوا بها ليخرجُوها من معنى غير إلى معنى ليس ، ويقعُ الفرقُ بينهما .

ومنهم مَن تمسَّكَ بأنْ قالوا[6]: إنَّما أعملوها النصبَ لأنَّهم لمَّا أَوْلَوها النكرةَ ، ومن شأنِ النكرةِ أنْ يكونَ خبرُها قبلَها، نصبوا النكرةَ بها من غيرِ تنوينٍ لما حدثَ فيها من التغيير، كما رفعُوا المنادى بغيرِ تنوينٍ لما حدثَ فيه من التغييرِ .

ومن النحويينَ مَن قالَ : إنَّه منصوبٌ لأنَّ (لا) إنَّما عملتْ النصبَ لأنَّها نقيضُ (إنَّ) لأنَّ (لا) للنفي و(إنَّ) للإثباتِ ، وهم يحملون الشيءَ على ضدِّه كما يحملُونَه على نظيرِه[7]، إلاَّ أنَّ (لا) لَمَّا كانتْ فرعًا على[8] (إنَّ) في العملِ و(إنَّ) تنصبُ مع التنوينِ نصبتْ (لا) من غيرِ تنوينٍ لينحطَ الفرعُ عن درجةِ الأصلِ ؛ لأنَّ الفروعَ أبدًا تنحطُ عن درجاتِ الأصولِ .

والجوابُ عن كلماتِ الكوفيينَ : أمَّا قولُهم : إنَّما قلنا : إنَّه منصوبٌ بــ(لا) لأنَّها اكتُفِيَ بها من الفعلِ فنقولُ : هذا مجرّدُ دعوى تفتقرُ إلى دليلٍ ، ثم لو كانَ كما زعمتم لوجبَ أنْ يكونَ منوّنًا .

---

[1]- الإنصاف ٣٤١/١ ، وهذا وما بعده منقول بنصه من الإنصاف .

[2]- في ب : قلنا وهو يوافق ما في الإنصاف ٣٤١/١ .

[3]- في ب : لا رجلَ في الدار .

[4]- قوله : أي وإنْ لم تقمْ فلا أقم ، لم يرد في ب .

[5]- في ب : من الفعل .

[6]-في ب : قال : وهو يوافق ما في الإنصاف ٣٤١/١ .

[7]- في ب : نقيضه .

[8]- في ب : من (إنَّ)

وقولُهم : حُذِفَ التنوينُ بناءً على الإضافةِ قلنا :لو كانَ هذا صحيحًا لوجبَ أنْ يطَّرِدَ في كلِّ ما تجوزُ إضافتُه من الأسماءِ المفردةِ المنوَّنة خصوصًا في النداءِ ، فإنَّه كـــانَ يجـــبُ أنْ يُحذفَ التنوينُ من قولِهم : يا راكبًا ، بناءً على الإضافةِ في قولِهم :يا راكبَ فرسٍ ، فلمَّـــا قلتم : إنَّه يخصّصُ بهذا الموضعِ دونَ سائرِ المواضعِ دلَّ على فسادِ ما ذهبتُم إليه .

وأما قولُهم : إنَّ (لا) تكونُ بمعنى (غير) فلمَّا جاءتْ بمعنى ليسَ نصبُوا بها ليخرجُوها من معنى غير[1]، فنقولُ لهم :ولِمَ إذا كانتْ بمعنى ليسَ ينبغي أنْ ينصبَ بها؟ وهلاَّ رفعُوا بهـــا على القياسِ؟ فإنَّهم يرفعونَ بها إذا كانتْ بمعنى ليس كقوله :

٣٦- فأنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ [2]

أي ليس لي بَراحُ [3]، وقال آخرٌ :

٣٧- واللهِ لَولا أنْ يَحُشَّ الطُّبَّخُ　　　　بِي الجحيمَ حين لا مُسْتَصْرِخُ [4]

أي ليسَ مُستصرخٌ هناك لنا .

وأمَّا قولُهم :إنَّما أعملُوها النصبَ لأنَّهم أولوها النكرةَ ـــ ومن شأنِ النكرةِ أنْ يكونَ خبرُها مقدَّمًا عليها ـــ نصبُوا بها النكرةَ .

---

[1]- قوله : فلمَّا جاءتْ بمعنى ليسَ نصبُوا بها ليخرجُوها من معنى غير ، لم يرد في ب .

[2]- عجز بيت من مجزوء الكامل لسعد بن مالك القيسي وصدره :

مَنْ فرَّ عَنْ نيرَانِها

وهو من شواهد الكتاب ٥٨/١ ، استشهد به سيبويه على إعمال (لا) عمل ليس ، والبيت لسعد بـــن مالـــك في تحصيل عين الذهب ٨٤ ، وشرح المفصل ١٠٩/١ ، واللسان (برح) ٤٠٩/٢ ، والخزانة ٤٦٧/١ ، وبلا نســـبة في المقتضب ٣٦٠/٤ ، والجمل ٢٣٨ ، والإنصاف ٣٤٢/١ ، والمغني ٤٦٤/١ .

[3]- قوله : كقوله : فأنَا ابنُ قَيْسٍ لا بَراحُ ، أي ليس لي بَراحُ ، لم يرد في ب .

[4]- من الرجز للعجاج في ديوانه ١٧٣/٢ ، من شواهد الكتاب ٣٠٣/٢ استشهد به سيبويه على إعمال (لا) عمـــل ليس ، والبيت للعجاج في اللسان (فنخ) ٤٦/٣ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٣٤٣/١ ، وشـــرح التســـهيل ٣٧٧/١ ، والهمع ٣٩٧/١ ، ومعنى البيت : لولا خوفي الملائكة الموكلين بالعذاب – وهم الطُّبَّخ – تحشُّ الجحيم : أي تجمع لها الوقود وتوقدها ، لا مستصرخ: أي لا وقت استصراخ وإغاثة .

فنقولُ :ولِمَ قلتم ذلك ؟وما وجهُ المناسبةِ بينَه وبينَ النصبِ ؟ ثم لو كانَ كما زعمتُم، وأنَّه معربٌ منصوبٌ لوجبَ أنْ يدخلَه التنوينُ ولا يحذفُ منهُ ؛ لأنَّه اسمٌ معربٌ ليـــسَ فيه ما يمنعُه من الصرفِ ، فلمَّا مُنِعَ من التنوينِ دلَّ على أنَّه ليسَ بمعربٍ منصوبٍ.

[وأمَّا قولُهم][1] : كما رفعُوا المنادى المفردَ بغيرِ تنوينٍ لما حدثَ فيه من التغييرِ .

قلنا : لا نُسلمُ أنَّ المنادى المفرد مرفوعٌ وإنَّما هو مبنيٌّ على الضمِّ على ما بيَّنا قبلُ[2] ، ولو كانَ معربًا لكانَ منوَّنًا ، فكذلك هاهُنا ، فلمَّا مُنِعَ التنوينَ دلَّ على أنَّه لـــيسَ معربًـــا منصوبًا ، وهذا هو الجوابُ عن قولِ مَن ذهبَ إلى أنَّه منصوبٌ بـــ(لا) لأنَّها نقـــيضُ (إنَّ)، فإنَّه كانَ ينبغي أنْ يكونَ منوَّنًا .

وقولُهم : إنَّ (لا) لَمَّا كانتْ فرعًا على[3] (إنَّ) في العملِ ، و(إنَّ) تنصبُ مع التنـــوينِ نصبتْ (لا) من غيرِ تنوينٍ ؛ لينحطَّ الفرعُ عن درجةِ الأصلِ ، قلنا :هذا فاسدٌ ؛ وذلك لأنَّ التنوينَ ليسَ من عملِ (إنَّ) ، وإنَّما هو شيءٌ يستحقُه الاسمُ في الأصلِ ، إشـــارةً للـــتمكُنِ والخفةِ ، وإنَّما يستقيمُ هذا الكلامُ أنْ لو كانَ التنوينُ من عملِ (إنَّ)ولا خلافَ بينَ النحويينَ أنَّ التنوينَ ليسَ من عملِها .

وإذا لم يكنْ من عملِ (إنَّ)التي هي الأصلُ ، فلا معنى لحذفه معَ (لا)التي /٢٢٦/ هي الفرعُ لينحطَّ الفرعُ عن درجةِ الأصلِ ؛ لأنَّ الفرعَ إنَّما ينحطُّ عن درجةِ الأصلِ فيما كانَ من عملِ الأصلِ ، وإذا لم يكنْ من عملِ الأصلِ ، فيجبُ أنْ يكونَ ثابتًا مع الفرعِ ، كمـــا كانَ ثابتًا مع الأصلِ .

ثمَّ انحطاطُها عن درجة (إنَّ) قد ظهرَ في أربعةِ أشياءٍ :

أحدُها أنَّ (إنَّ) تعملُ في المعرفةِ والنكرةِ ، و(لا) لاتعملُ إلاَّ في النكرةِ دونَ المعرفةِ.

والثاني أنَّ (إنَّ) لا تركَّبُ مع الاسمِ لقوتِها و(لا) تركَّبُ مع الاسمِ لضعفِها .

والثالثُ أنَّ [4](إنَّ) تعمل في الاسمِ مع الفصلِ بينَها وبينه بالظرفِ وحرفِ الجرِّ .

---

[1]- تكملة من : ب .

[2]- انظر باب المنادى ص ١٤٠/٢ من المخطوط .

[3]- في ب : من .

[4]- أنَّ : سقطت من ب .

والرابعُ أنَّ (إنَّ) تعملُ في الاسمِ والخبرِ عندَنا ، و(لا) إنَّما تعملُ في الاسمِ دونَ الخبرِ عندَ كثيرٍ من أهلِ التحقيقِ والنظرِ [1]، فقد ظهرَ انحطاطُ (لا) عن درجاتِ (إنَّ) على ما بيَّنا ، والله أعلم[2].

ومن البصريينَ [3] مَن قالَ : إنَّما بُنِيَ لتركيبه معَ (لا) وصارَ كالاسمِ الواحدِ مثلَ خمسةَ عشرَ، والصحيحُ الأوَّل ؛ لأنَّ ما بُنِيَ من الأسماءِ لتضمنه معنى الحرفِ أكثرُ ممَّا بُنِيَ لتركيبه مع الحرف نحوِ قوله :

٣٨- أثورَ ما أُصيدُكُم أم ثورَينْ   أم هذه الجمَّاءَ ذاتَ القَرْنَيْنْ [4]

فإنْ قيلَ وكيفَ عملتْ (لا) وهي تدخلُ على الاسمِ والفعلِ ، والحرفُ لا يعملُ عندنا إلاَّ بشرطِ الاختصاصِ بما يدخلُ عليه ، فنقولُ : هذه المعاملةُ مختصةٌ بالأسماءِ ؛ لأنَّها في جوابُ مَن قالَ : هل مِن رجلٍ ؟ كما تقدَّم .

فإنْ دخلتْ على جمعِ سلامةٍ بالألفِ والتاءِ مثل أذْرعات ، ففيها خلافٌ ، فمَن قالَ: إنَّ الحركةَ في لا رجلَ حركةُ إعرابٍ يقولُ هنا بالنصبِ : لا أذرعاتٍ ، بالكسرِ .

ومَن قالَ : إنَّها حركةُ بناءٍ [5] يقول :لا أذْرعاتَ ، بالفتحِ ، ولا يجوزُ الكسرُ ؛ لأنَّ الحركةَ ليستْ عندَه لأذرعات خاصةً إنَّما هي لأذرعات و(لا) ،وسيأتي بيانُ هذا في الباب[6].

وأيضًا فإنَّه قد تقدَّمَ أنَّ الأحسنَ في بناءِ الاسمِ أنْ يكونَ تضمَّنَ الحرفِ .

ومَن قالَ : إنَّها مبنيةٌ لتضمّنها الحرف [7]، يقولُ في النصبِ : لا أذْرعاتِ بالكسرِ ، وحجتُه أنَّ المبنيَّ معَ (لا) قد أشبهَ المعربَ المنصوبَ ، ولذلك نُعتَ على اللفظِ ، فكما أنَّ

---

[1]- سيأتي مفصلاً ص ٧٠ من النص المحقق .

[2]- انتهى النقل عن الإنصاف ٣٤٤/١ .

[3]- قاله سيبويه والمبرد وغيرهم ، انظر الكتاب ٢٧٥ ، والمقتضب ٣٥٧/٤ ، والإنصاف ٣٤١/١ .

[4]- من الرجز ، مجهول القائل وهو بلا نسبة في الخصائص ١٨٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/٢ ، واللسان (ثور) ١١١/٤ ، والتصريح ١٢١/٢ ، والشاهد فيه : أثورَ ما حيث ركّب الاسم مع الحرف .

[5]- في ب : حركة بناء يقول : إنه مبني بجعله مع (لا) كالشيء الواحد .

[6]- في : سقطت من ب .

[7]- قوله : ومَن قالَ : إنَّها مبنيةٌ لتضمّنها الحرف ، لم يرد في ب .

الجمعَ بالألفِ والتاء مكسورٌ فكذلك يكونُ مع (لا) وهو الصحيحُ ، وبه وردَ السماعُ قال ابنُ مُقْبِلٍ[1] :

٣٩- أوْدَى الشبابُ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيه نَلَذُّ ولا لذّاتِ للشّيبِ[2]

فإنَّه رُوِيَ بكسر التاء من لذات[3] .

فإذا كانَ مثنًى أو مجموعًا جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ، فاختلفَ النحويونَ فيه ،فمذهبُ سيبويه[4] أنّه مبنيٌّ ، ومذهبُ المبّردِ[5] أنَّه معربٌ ، استدلَ أبو العباس على ذلك بأنْ قالَ : لم يوجدْ اسمٌ مثنًى مبنيٌّ[6] في كلامِ العربِ ، وأمَّا هذانِ واللذانِ وأشباههما فصيغُ تثنيةٍ وليستْ بمثناةٍ في الحقيقةِ ، وأيضًا فإنَّ الاسمَ المُثنّى والمجموعَ قد طالَ بالنونِ ، والاسمُ المطوَّلُ في بابِ (لا) معربٌ.

وهذا الذي ذهبَ إليه أبو العباسِ باطلٌ ، أمَّا قولُه : " إنَّه لم يوجدْ اسمٌ مثنًّى مبنيًّا " فباطلٌ بدليلِ قولهم : اثنانِ في العددِ ، إذا لم يقصدُوا الإخبارَ بلْ مجرّدَ العددِ .

وأمَّا قولُه : " إنَّ المثنّى والمجموعَ قد طالَ بالنونِ " فباطلٌ ؛ لأنَّ النونَ هنا بمنزلةِ التنوينِ ، فكما لا يطولُ الاسمُ بالتنوينِ[7] فكذلك لا يطولُ بهذهِ النونِ، فالصحيحُ ما ذهبَ إليه سيبويه من أنَّه مبنيٌّ .

---

[1]- هو تميم بن أُبيّ بن مُقْبل من بني العجلان بن عامر بن صعصعة ، شاعر جاهلي ، أدرك الإسلام فأسلم ، عاش أكثر من مئة سنة ، كان يبكي أهل الجاهلية ويهاجي النجاشي الشاعر ، ت ٣٧ هـ (الأعلام ٢/٨٧) .

[2]- من البسيط منسوب لابن مقبل في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٨ ، ومنسوب لسلامة بن جندل السعدي في التصريح ٢/١١٤ ، والخزانة ٤/٢٧ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٥٣ ، وفي المخطوط :

أودى الشبابُ الذي تجود عواقبه فيهن لذ ولالذات للشيب

وهو تحريف ، والصواب ما أثبتناه .

[3]- من لذات : سقط من ب .

[4]- انظر الكتاب ٢/٢٨٣ وفي ب س ~ .

[5]- انظر المقتضب ٤/٣٦٦ .

[6]- من قوله : ومذهبُ المبّردِ أنَّه معربٌ ، لم يرد في ب .

[7]- قوله : فكما لا يطولُ الاسمُ بالتنوينِ ، لم يرد في ب .

فإن قلتَ : فكيفَ قلتَ : لا مُسْلِمِيْنَ ولا مُسلِمَيْنِ ،والاسمُ في بابِ (لا) إنَّما بُنيَ [1] على الفتحِ ؟ فالجوابُ ما تقدَّم من شَبَهِ المبنيِّ في هذا الباب بالمعربِ المنصوبِ [2] ، فكمـا أنَّ منصوبَ التثنيةِ بالياء ، فكذلك يكونُ بعد (لا) .

وهذا يؤيِّدُ ما تقدَّمَ من أنَّ الاسمَ بُنِيَ لتضمنه معنى الحرفِ ، إذْ لو بُنِيَ لِجَعْله مع (لا) كالشيءِ الواحدِ لكانتْ الحركةُ لـ(لا) مع الاسمِ ، ولوجبَ أنْ يكونَ المثنّى مبنيًّـا علـى الفتحِ .

ولا يجوزُ الفصلُ بين (لا) وما تعملُ [3] فيه ، كانت بمترلةِ إنَّ أو بمترلةِ لـيسَ ، فـإنْ فُصِلتْ بطَلَ عملُها ولزِمَ تكرارُها [4] خلافًا لأبي العباسِ المبرّدِ [5] فإنَّه لا يلتزمُ التكرارَ، وقد تقدَّم الردُّ عليه في المعرفةِ فكذلك هُنا.

والخبرُ لا يخلو أنْ يكونَ ظرفًا أو مجرورًا أو غيرَ ذلك ، فإنْ كانَ ظرفًا أو مجرورًا جازَ لك فيه وجهانِ : إنْ شئتَ حذفتَه وإنْ شئتَ أثبتَه .

وإنْ كانَ غيرَ ذلك فبنو تميمٍ يلتزمونَ الحذفَ للعِلْمِ به ولتقدّمِه في السؤالِ ، وأهـلُ الحجازِ يجيزونَ الحذفَ والإثباتَ [6] ؛ لأنَّ الإثباتَ هو الأصلُ ، والحذفُ للعِلمِ به جائزٌ .

[العامل في خبر (لا)]

واختلفَ النحويونَ في العاملِ في خبرِ (لا) إذا كانتْ عاملـةً عمـلَ (إنَّ) ، فقـالَ بعضُهم: ارتفعَ بـ(لا) [7] ، وقال آخرونَ: ارتفعَ على أنَّه خبرُ مبتدأ [8] ؛ لأنَّ (لا) مـع مـا بعدَها بمترلةِ المبتدأ و لم تعملْ (لا) فيه شيئًا ، وهو الصحيحُ ، إذْ لو كانَ العامـلُ فيـه(لا)

---

[1]- من قوله : فإن قلتَ : فكيفَ قلتَ : لا مُسْلِمِيْنَ ، لم يرد في ب .

[2]- في المخطوط : المعرب والمنصوب ، وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .

[3]- في المخطوط : يعمل وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .

[4]- انظر الكتاب ٢٩٨/٢ .

[5]- انظر المقتضب ٣٦١/٤ .

[6]- انظر الكتاب ٢٧٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٩/٢ .

[7]- وهم الأخفش والمازني والمبرد ، انظر المقتضب ٣٥٧/٤ ، والمساعد ٣٤١/١ ، والهمع ٤٦٩/١ .

[8]- هو ظاهر كلام سيبويه ، انظر الكتاب ٢٧٥/٢ ، والارتشاف ١٢٩٧/٣ ، والمساعد ٣٤١/١ .

لوجبَ ألاَّ /٢٢٧/ يُتبعَ الاسمُ الذي بعدَها على موضعه لأنَّك إذا قلتَ : لا رجلَ عاقـــلٌ في الدارِ ، كنتَ حملتَ عليه قبلَ تمامِ الكلامِ وذلك ممنوعٌ.

وأيضًا فإنَّ (لا)قد غيَّرتْ معنى الابتداءِ وهو الإيجاب ، وكلُ ما يُغيِّـــرُ المعـــنى مـــن العواملِ فلا موضعَ لمعمولِه أصلاً ، نحو ليتَ وكأنَّ ، فدلَّ ذلك على أنَّ (لا) جُعِلـــتْ مـــع الاسمِ بمنزلةِ اسمٍ مبتدأ، ولا تعملُ في الخبرِ شيئًا ، ولذلك جازَ الحملُ على الموضـــعِ لتمـــامِ الاسمِ ، ولكوْنِ (لا) لا تعلُقَ لها بالخبرِ [1].

ونظيرُ ذلك هل من رجلٍ قائمٌ ؟ وبحسبِك قولُ السوءِ ، فالمجرور في موضـــع رفـــع بالابتداءِ وما بعده خبره التقدير هل رجلٌ قائمٌ ؟ وحسبُك زيدٌ .

قال أبو الحسن بن الباذش : الذي يقتضيه مذهبُ سيبويه[2] أنَّ (لا) تعملُ عملَ (إنَّ) و(ليس) في الاسم دون الخبرِ ، وأنَّ موضعَها مع ما تعمل فيه موضعُ رفعٍ بالابتداء ؛ لأنها في الموضعين جوابٌ لشيءٍ واحدٍ نحو قوله : هل من رجلٍ في الدارِ ؟ والخبرُ مرتفعٌ بعدها مـــن حيث يرتفع خبرُ الابتداءِ .

ش~ :" لا ضاربًا زيداً أفضلُ منك ، ولا خيرًا منك قائمٌ ، لا خلافَ في أنَّ (لا) هنا عاملةٌ [3] في الاسمِ والخبرِ كعملِ (إنَّ) .

وأمَّا قولهم : لا رجلَ أفضلُ منك ففيه خلافٌ ، منهم مَن قالَ : هو مرفوعٌ بـــ(لا) وهو باقٍ على ما ثبتَ معها قبل البناء ، وقيل : هو الآن خبرٌ للمبتدأ الذي هو من مجمـــوع لارجلَ ، وارتفع عمل (لا) عمل (إنَّ) بالبناء ، فالمبرّد وكثيرٌ من المتأخرين يقولـــون: هـــو مرفوعٌ خبرُ (لا) ، وسيبويه يقول : هو مرفوعٌ خبرٌ للمبتدأ " [4] .

وما قاله ش~لم أره لغيره من أنَّ لا ضاربًا زيدًا أفضلُ منك ليس فيه خـــلاف ؛ ألا ترى أنَّ ابنَ الباذش قد قالَ في التي تعمل عمل ليس : إنَّها تعمل في الاسم دون الخبر ، وإنَّها

---

[1]- من قوله : ومن البصريين من قال : إنما بني لتركيبه... إلى هنا ، نقله عن شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٠/٢.

[2]- في ب : س~ .

[3]- في ب : علامة .

[4]- شرح المقدمة الكبير ١٠٠٥/٣ .

والاسم في موضع رفع بالابتداء ، والخبرُ مرفوعٌ في موضع خبر المبتدأ ولا فرقَ بين النصب والرفع ، فانظرْه .

وقال سيبويه : " والدليل على أنَّ لا رجلَ في موضعِ اسمٍ مبتدأ في لغة بني تميم ، قولُ العرب من أهل الحجاز : لا رجلَ أفضلُ منك ، كأنه قال: ما رجلٌ أفضلُ منــك ، وهــل رجلٌ خيرٌ منك " [1].

سع~ : "استدل بلغة أهل الحجاز على أنَّ لا رجلَ في موضعِ رفعٍ في لغة بني تميم ، وذلك أنَّ بني تميم يقولون : لا رجلَ ، ويسكتون عن إظهار الخبر ، فاحتج بلغةِ أهل الحجاز الذين يظهرون الخبر .

وذكر أبو بكر مَبْرَمَان [2] عن المبرد (أنَّ (لا) تعمل رفعًا ونصبًا كـــ(إنَّ) ، وقد يجوز في أفضل منك أنْ يكونَ رفعًا بـــ(لا) أو خبرَ الابتداء ؛ لأنَّ (لا) وما بعـــدها في موضـــع ابتداء" [3].

قال ابنُ خروف : قوله : " قول العرب من أهل الحجاز لا رجلَ أفضـــلُ منـــك " استدلاله بهذا قاطع أنَّ الخبرَ عنده للمبتدأ لا لـــ(لا) ؛ لأنَّه لو كان خبراً لـــ(لا) لم يحتجْ إلى ذلك كما لم يحتجْ إليه في (إنَّ) .

وقال ابنُ خروف : إنَّ مذهب الأخفش أظهرُ يعني أنها تعمل في الاسمِ والخبر ، وأنها داخلةٌ على مبتدأ وخبرٍ .

قال : وزعم الزجاجُ [4] أنَّ نصبَ لا رجلَ عندَ سيبويه نصبٌ صـــحيحٌ ، وحـــذفُ التنوين لكثرة الاستعمال .

---

[1]- الكتاب ٢/٢٧٥ ، ٢٧٦ ، في ب : س ~ .

[2]- هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري لقبه المبرد بهذا اللقب لكثرة سؤاله له وملازمته ، إمام في اللغة والنحو له العيون وشرح كتاب سيبويه ، ت ٣٤٥ .(بغية الوعاة ١/١٧٥) ، انظر قوله في شرح السيرافي ٣/٨٣ ب .

[3]- انظر شرح السيرافي ٣/٨٣ ب .

[4]- انظر شرح التسهيل ٢/٥٨ .

ويردُّ قولَه هذا البابُ ، والقاطعُ به قولُه في الباب الذي يتصلُ به : " واعلمْ أنَّ المنفيَّ الواحد إذا لم يلِ (لك) فإنما يذهب منه التنوينُ كما أُذْهِبَ من خمسةَ عشرَ لا كما أُذْهِبَ من المضاف "[1] فهذا نصٌّ لا احتمال فيه أنَّه مبنيٌّ فغفلَ أبو إسحاق عن هذا الموضعِ.

ومن الدليل على أنَّ (لا) مع المنصوب بها نحو :لا خيرًا من زيدٍ ولا غلامَ رجلٍ لك في موضع ابتداءٍ قولُه[2] بعد : "لا مثلَه أحدٌ " فرفعَه على الموضعِ وجازَ ذلك في (لا) من حيث كان عملُها ضعيفًا فخالفتْ (إنَّ) في كلِّ شيءٍ ، (إنَّ) مُشَبَّهةٌ بالفعلِ ، وهذه مُشَبَّهةٌ بـ(إنَّ) فلم تقوَ في عملها . انتهى.

وإنَّما كتبتُه لترى أنَّه مخالفٌ لِمَا نقلَ ش~ من أنَّها إذا عملتْ في الاسمِ عملتْ في الخبرِ ولابدَّ بلا خلاف هذا شيء انفرد به .

فإنْ كانَ الاسمُ الواقعُ بعد (لا) قد عمل فيه عاملٌ[3] ظاهرٌ أو مضمرٌ لم تؤثرْ فيه (لا) وبقيَ على حالِه قبل دخولها ، وذلك نحو قولهم :لا مرحبًا ولا أهلاً ولا كَرامةً ولا مَسرَّةً، وهذه المنصوبات إنَّما هي منصوباتٌ بفعلٍ مضمرٍ لا يجوزُ إظهارُه كما كان قبل دخول (لا)، فالعملُ إنَّما هو للفعل المضمر لا لـ(لا) ، والتقديرُ : لا صادفتَ مَرحبًا ولا أهلاً ، ولا أُكرمُك كرامةً ولا أَسرُّك مَسَرَّةً .

[حكم التابع لاسم (لا) في الإعراب]

فإذا أتبعتَ الاسمَ بعد (لا) في هذا البابِ فلا يخلو أنْ يكون معربًا أو مبنيًّا ، فإنْ كانَ معربًا فعلى لفظِه ، وإنْ أتبعتَ مبنيًّا فلا يخلو أنْ تتبعَه بنعتٍ أو بعطفٍ ، فإنْ أتبعتَه بنعت فلا يخلو أنْ يكون النعتُ مضافًا أو مطوّلاً أو ليس بمضافٍ ولا مطوّلٍ ،فإنْ كان مضافًا أو مطوّلاً /٢٢٨/ فلا يُتبَعُ إلاَّ على لفظِه نحو : لا رجلَ صاحبَ دابَّةٍ في الدارِ ، ولا رجلَ خيرًا من زيدٍ في الدنيا[4] .

---

[1]- أي سيبويه ، انظر الكتاب ٢٨٣/٢ ونصه " واعلم أن المنفي الواحد اذا لم يل لك فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من آخر خمسة عشر كما أذهب من المضاف " ، وقد أثبت هذا النفي الفارسي في التعليقة ٣١/٢.

[2]- أي سيبويه ، انظر الكتاب ٢٩٢/٢ .

[3]- في ب : عمل

[4]- في ب : الوجود .

فإنْ كان النعتُ ليس بمضاف ولا مطوّل فيجوزُ لك أنْ تُتبعَه على اللفظِ وعلى الموضعِ ، فإنْ أتبعتَه على الموضعِ فالرفعُ ليس إلاّ ، وإنْ أتبعتَه على اللفظ فيجوزُ لك وجهان: النصبُ والتنوينُ ، فتقول : لا رجلَ عاقلاً ، والنصبُ بغير تنوينٍ فتقول : لا رجلَ عاقلَ ، وتجعل النعتَ والمنعوتَ كالشيءِ الواحدِ من غيرِ أنْ تبنيَ معهما (لا) ؛ لأنَّ العربَ لا تجعلُ ثلاثةَ أشياء بمنزلة شيءٍ واحدٍ .

فإنْ كررتَ النعتَ جازَ لك وجهان: أنْ تُتبعَه على اللفظِ وعلى الموضعِ ، فإذا[1] أتبعتَه على الموضعِ رفعتَ ، فتقولُ : لا رجلَ عاقلٌ كريمٌ ، فإنْ أتبعتَه على اللفظِ قلتَ :لا رجلَ عاقلاً كريمًا ،ولا يجوزُ النصبُ من غيرِ تنوينٍ لأنَّه لا تُجعَلُ ثلاثةُ أشياءٍ كاسمٍ واحد.

فإنْ أتبعتَ بعطفٍ فلا يخلو أنْ تُكررَ (لا) أو لا تُكررَها ، فإنْ لم[2] تكررْها جازَ العطفُ على اللفظِ وعلى الموضعِ ، فتقول : لا رجلَ وامرأةٌ على الموضع[3] ، ولا رجلَ وامرأةً على اللفظِ ، ولا يجوزُ العطفُ على اللفظِ بالنصبِ من غيرِ تنوينٍ ؛ لأنَّه لا تُجعلُ ثلاثةُ أشياءٍ كالشيءِ الواحد .

وحكى أبو الحسن الأخفش[4] : لا رجلَ وامرأةَ في الدارِ ، ووَجْهُهُ على أنْ يكونَ على إرادةِ (لا) كأنَّه قالَ : ولا امرأةَ ، وهو قبيحٌ لأنَّ (لا رجلَ) قد صارَ بمنزلةِ الكلمةِ الواحدة ، فلا ينبغي أنْ يُحذفَ منه (لا) .

وقد قِيلَ في لا رجلَ وامرأةً بالنصبِ : إنَّه على موضعِ رجل لأنَّه في موضعِ نصبِ بـ(لا) العاملةِ عملَ (إنَّ) ، وإنَّما هو مبنيٌّ وموضعُ الرفعِ إنَّما هو لهما[5]، أعني : لا رجلَ .

[تكرار (لا)]

فإنْ كرَّرتَ (لا) فإمَّا أنْ تجعلَها زائدةً للتأكيدِ أو لا تجعلها زائدةً ، فإنْ جعلتها زائدةً فحكمُ الاسمِ حكمُ ما تقدَّمَ من غيرِ (لا) ، وإنْ لم تزدْها فحكمُ الثانيةِ على حكمِ الأولى ،

---

[1]- في ب : فإن .

[2]- لم : سقطت من ب .

[3]- على الموضع : سقط من ب .

[4]- انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٣٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/٢ .

[5]- من ب : لهما معًا .

فيجوزُ لك أنْ تجريها مجرى (إنَّ) ومجرى ليسَ ، فتقول : لا رجلَ في الدارِ ولا امــرأةً، ولا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ، وبالعكس الأوّل عملُ ليس والثانية عملُ (إنَّ) فتقول: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةً ، وأنشدَّ سيبويه[1] على زيادةِ (لا) والنصبِ قولَ الشاعرِ :

٤٠- لا نَسَبَ اليــومَ ولا خُلَّـــةً اتّسعَ الخَــرْقُ على الرَّاقِــعِ [2]

وقالَ آخرٌ في الرفعِ على الموضعِ :

٤١- هذا وجَدِّكُم الصَّــغارُ بِعَيْنِه لا أمَّ لي إنْ كَانَ ذَاكَ ولا أبُ [3]

عطفَ (ولا أبُ) على موضعِ (لا أمَّ) أو جعلَها التي تعملُ عملَ ليس .

ويجوز أنْ ترفعَهما جميعا على الإلغاء فتقول : لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ ، وعلــى إعمالهما عمل ليس .

واعلم أنَّه يجوزُ في هذا البابِ أنْ تُقْحِمَ اللامَ بين المضاف والمضاف إليه ، فتقولُ : لا أَخَا لَكَ ، تريدُ : لا أخَاكَ ، ولا أَبَا لَكَ ، تريدُ : لا أَبَاكَ ، وعليه قولُه [4]:

٤٢- أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغيرِ سِلاحِ [5]

---

[1]- الكتاب ٢٨٥/٢

[2]- من السريع لأنس بن العباس السلميّ في الكتاب ٢٨٥/٢ ، و تحصيل عين الذهب ٣٤٦ ، والتصــريح ١٢٧/٢ ، ولأبي عامر السلمي (جد العباس) في اللسان (عتق) ٢٣٨/١٠ ،وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٦/١ ، والمغني ٤٤٢/١ ، والهمع ٤٠٣/٣ .

[3]- من الكامل ، من شواهد الكتاب ٢٩٢/٢ ، استشهد به سيبويه على عطف (لا أب) علــى موضــع (لا أم) وروايته فيه :

هذا لعمركم الصغار ... البيت .

والبيت لرجل من بني مذحج في الكتاب ٢٩٢/٢ ، ولهني بن أحمر أو لزرافة الباهلي في اللسان (حيس) ٦١/٦، ولضمرة بن جابر في الخزانة ٣٨/٢ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧١/٤ ، واللمع ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصــفور ٢٨١/٢ ، والمغني ٣٤٦/٢ ، والهمع ٣٤٦/٢ .

[4]- في ب : قول الشاعر .

[5]- من الطويل لمسكين الدارمي وقيل لإبراهيم بن هرمة ، من شواهد الكتاب ٢٥٦/١ ، استشهد به ســيبويه علــى نصب (أخاك) بفعل مضمر،والبيت لمسكين الدارمي في الكتاب ٢٥٦/١ والخزانة ٦٥/٣ ،ولإبراهيم بن هرمــة في تحصيل عين الذهب ١٨١وبلا نسبة في الخصائص ٤٨٠/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ ،والهمع ٢٠/٢ .

ومن كلامِ العربِ : لا يَدَيْ لكَ بها [1] ، ومن ذلك قولُه :

٤٣- أهدَّمُوا بيتَك لا أبَا لَكَا　　　　　　وزَعمُوا أنَّكَ لا أخَا لَكَا

وأنَا أمْشِي الدَّألَى حَوالَكَا [2]

فإنْ قيلَ ما الدليلُ على أنَّ اللامَ في لا أبَا لَكَ مقحمةٌ ؟ فالجوابُ : أنَّ أباك وأخاك لا يكونانِ بالألفِ في حالِ النصبِ ، والواو في حالِ الرفعِ ،والياء في حال الخفضِ إلاَّ إذا كانا مضافينِ وهما بالألف هُنا ، فدلَّ على أنهما مضافانِ واللامُ مقحمةٌ ، والإضافةُ غيرُ محضة [3].

فآ في التذكرة [4]: جازَ أنْ تعملَ [5] (لا) في أبَا لكَ وهو معرفةٌ بالإضافة إلى المعرفـــة ؛ لأنَّ المتكلِّمَ بهذا ليسَ قصدُه نفيَ الأبِ إنَّما قصدُه الذمُّ ، فهو مُوْقَعٌ [6] على جهـــة المثـــلِ [7] ، والتنوينُ مقدَّرٌ كأنَّه لا أباًلك كمَّا أنَّه مقدَّرٌ في هذا ضاربُ زيدٍ غدًا ، فهو إذًا نكرةٌ مثلُـــه وهذا أحقُّ بالتنكيرِ لدخولِ اللامِ الموجبةِ لثباتِ التنوينِ .

ويجوزُ أنْ يكونَ (أبا) غيرَ مضافٍ ولكنَّه رُدَّ فيه لامُ الفَعْلِ غيرُ مضافٍ كما رُدَّ لامُ الفعلِ في قولِه :

٤٤- كَأنَّكَ فِينَا يا أَباتِ غَرِيبُ [8]

وقول الآخر :

---

[1]- انظر الكتاب ٢٧٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ .

[2]- من الرجز للضب (كما تزعم العرب) ، من شواهد الكتاب ٣٥١/١ ، استشهد به سيبويه على مجيء حوالكـا مفرد والمستعمل فيه التثنية ، والبيت منسوب للضب (كما تزعم العرب) في الكامل ٢١٥/٢ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ ، واللسان (حول) ١٨٧/١١ ، والهمع ٤٦٤/١ ، والدألى : مشية فيها تثاقل .

[3]- من قوله : فإذا أتبعتَ الاسمَ بعد (لا) في هذا البابِ ، إلى هنا نقله عن شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ .

[4]- انظر رأيه في المسائل المنثورة ٩٠ .

[5]- في ب : جاز أن لا تعمل .

[6]- في ب : موضع .

[7]- في ب : المثال .

[8]- عجز بيت من الطويل لأمية بن أبي الصلت وصدره :

تقول ابنتي لما رأتني شاحباً

والبيت بلا نسبة في الخصائص ٣٣٩/١ ، وشرح التسهيل ٤٠٧/٣ ، واللســان (أبي) ٨/١٤ ، والهمــع ٢٤٣/٣ ، والشاهد فيه (يا أبات) حيث أعاد لام الاسم ، والتاء عوض عن ياء المتكلم .

٤٥- فلسْنَا على الأعْقَابِ تَدْمَى كُلومُنا ولكنْ على أقدامِنَا يَقْطُرُ الدَّمَا [١]

فـ(لكَ) على هذا في موضعِ [الصفةِ لـ(أخا) ولا اعتراضَ بقولهم : لا أخَا لكَ؛ لأنَّا قد قلنا : إنَّه مَثَلٌ من الأمثال وهو أيضًا في موضع] [٢] تغيُّر كالنداءِ ، وقولُهم :لا غُلامَيْ لَكَ ، قياسٌ من النحويين على لا أبَا لكَ ؛ لأنَّهم اعتقدُوا فيه أنَّه مضافٌ .

وفي المُوْعِب لابن التَّيَّانيّ [٣] : وزعمَ قومٌ أنَّ لا أبا لكَ مدحٌ ولا أمَّ لكَ ذمٌ ، وقيلَ تكونانِ جميعًا في المدحِ والذمِ ، وقد يُقالُ : لا أباكَ على إرادةِ اللامِ [٤] وإنَّما دخلتْ إصلاحًا للفظِ .

وقالَ ابنُ الطراوة [٥] /٢٢٩/ : الصوابُ في قولِ العربِ لا أبَا لكَ نفي الأب على جهةِ الإغراءِ بالشيءِ والتحضيض عليه ، وجرى ذلك عندَهم مَثَلاً على هذا المعنى ، ويكونُ (لك) خبرًا ، ولا يكونُ الخبرُ مكانًا ولا زمانًا لأنَّك لم تُردْ أنْ تنفي الأبَ في مكانٍ ولا وقتٍ ، فيكونُ واجبًا في غيرِ ذلك المكانِ والزمانِ .

ويدلُّك على أنَّ (لك) خبرٌ قولُ سليمان بن عبد الملك [٦] وسَمِعَ أعرابيًا يقول:

---

[١]- من الطويل للحصين بن الحُمام المريّ في الخزانة ٤٩٠/٧ ، وبلا نسبة في المسائل الحلبيات ٨ ، وشرح المفصل ١٥٣/٤، وشرح الرضي ٣٥٧/٣ ، واللسان (دمي) ٢٦٨/١٤ ، والشاهد فيه : الدما حيث جاء بها على الأصل لأن دم أصله دَمَيٌ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً .

[٢]- تكملة من ب .

[٣]- هو تَمَّام بن غالب الأندلسيّ المرسيّ ، كان إماماً في اللغة ثقة في إيرادها مذكوراً بالديانة والعفة والورع ، ت ٤٣٦ هـ (إنباه الرواة ٢٩٤/١) ، ذكر كتابه الموعب الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣٠/١١ .

[٤]- في ب : الذم .

[٥]- انظر رأيه في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٢/٢ .

[٦]- هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ، ولد في دمشق وولي الخلافة بعد أخيه الوليد عام ٩٦ هـ ، أحسن إلى الناس وكان عاقلاً فصيحاً ، فتح في عهده جرجان وطبرستان ، ت ٩٩ هـ (الأعلام ١٣٠/٣) .

٤٦- ربَّ العبادِ ما لَنا وما لَكَا قدْ كنتَ تَسْقينا فما بَدَا لَكَا

أمطِرْ علينا الغَيْثَ لا أبَا لَكَا [١]

فأخرجَها سليمانُ أحسنَ مخرْجٍ ، وقال : أشهدُ أنَّه لا أبَ له ولا صاحبة ولا ولد ، فتبيَّنَ في هذا ما قَصَدَ الأعرابيُّ ، ولزِمَ في هذا المثلِ لغةَ مَن قال : جاءني أباك وحماك [٢]، كما لزِمَ لعمْرِكَ في القسم وكما جاء : " مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل " [٣] ، ويشهدُ لهذا قولُه :

٤٧- كَما تَركُوني واحِدًا لا أخاليَا [٤]

وقولُه :

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا لهُ كَسَاعٍ إلى الهَيْجَا بغيرِ سِلاحِ [٥]-٤٢-

وهذا بيِّنٌ ؛ لأنَّه في صلةِ (مَنْ) ولا توصل بــ(أخاك) ، ومثلُه :

أهدَّمُوا بيتَك لا أبا لــكا وزعموا أنَّك لا أخا لكا [٦] -٤٣-

وهذا لا يأتي الحصرُ عليه .

وردَّ عليه بعضُهم بأنْ قالَ [٧]: هذا الذي ذهبَ إليه فاسدٌ ؛ لأنَّه لو كانَ كما زعمَ لم يقلْ : لا أبا لكَ جميعُ العربِ ، والعربُ قاطبةً تقولُه ، فدلَّ على بطلان [٨]ما ذهـبَ إليـه ، وأيضًا فإنَّ العربَ تقولُ: لا يَدَيْ لكَ بها بحذْفِ النون للإضافة ،فدلَّ على أنَّ اللامَ زائـدةٌ وحذف النون للإضافة [٩].

وإنْ قالَ : إنَّ النونَ قد تحذفُ للطولِ وعليه جاءَ قولُهم :

---

[١]- من الرجز لرجل من الأعراب ، انظر الكامل ٥١/٣ ، والخزانة ١٠٣/٤ .

[٢]- وحماك :سقط من ب .

[٣]- مجمع الأمثال ٣٧٤/٢ ، يضرب لمن يُحمل على ما ليس من شأنه .

[٤]- عجز بيت من الطويل لصخر بن عمرو (أخو الخنساء) في الكامل ٢٥٢/٣ وصدره :

وذي إخوةٍ قطَّعتُ أرحام بينهم

[٥]- سبق برقم ٤٢ .

[٦]- سبق برقم ٤٣ .

[٧]- رد عليه ابن عصفور في شرح الجمل ٢٨٣/٢ .

[٨]- في ب : فساد .

[٩]- قوله : فدلَّ على أنَّ اللامَ زائدةٌ وحذف النون للإضافة ، لم يرد في ب .

٤٨- قَطَا قَطَا بَيْضُكِ ثِنْتَا وبَيْضِي مِئتا [1]

يريد ثِنتان ، وكذلك قوله :

٤٩- لها مَتْنتَانِ خَظَاتا كَما أكَبَّ على سَاعِدَيْهِ النَمِرْ [2]

وقوله :

٥٠- هما خُطَّتا إمّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دمٌ والقتلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ [3]

فالجوابُ أنَّ هذا من قبيحِ الضرائرِ فلا يقاسُ عليه ، وقولُهم : لا يَدَيْ لكَ بها ، قد تُكلِمَ به في فصيحِ الكلام ، وأيضًا فإنَّهم قد جاءوا به على الأصْلِ ، قالَ الشاعرُ:

٥١- أبالموتِ الذي لابُدَّ أنّي مُلاقٍ لا أبــاكِ تُخَوِّفيني [4] " [5]

أرادَ لا أبًا لكِ فحذف اللام وهو يريدها مع أنَّها زائدةٌ في النية [6]؛ لأنَّها محتاجٌ إليها لإصلاحِ اللفظِ ؛ لأنَّ (لا)كما قدَّمنا لا تنصب المعارفَ ، وما أُضيفَ إلى المعرفة فهو معرفةٌ، وهذه الأسماءُ مضافةٌ إلى معرفةٍ في الظاهرِ فزيدتْ اللام إصلاحًا للفظِ حتى يصيرَ كأنَّه غيرُ مضافٍ .

وأرادَ في البيت تخوِّفينني فحذفَ إحدى النونينِ اضطرارًا ، وقال قومٌ المحذوفُ إنَّما هي نونُ الرفعِ .

---

[1]- من الرجز بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، والمغني ٤٢٧/١ .

[2]- من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ١٦٤ ، وله في اللسان (خظا) ٢٣٣/١٤ ، والخزانة ٥٠٠/٧ ، ٥٧٣ ،وبلا نسبة في المقرب ١٨٦/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٣/٢ ، والمغني ٣٩١/١ ، والمتنتان : جانبا الظهر حول العمود الفقري ، وفرس خظاة : مكتنزة ، وأكب : جلس مهتمًا ، والمعنى : يصف فرساً بأنها مكتزة الظهر كأن نمراً جلس متخفزاً على ظهرها ، والشاهد فيه حذف النون من " خظاتا " .

[3]- من الطويل لتأبط شراً في ديوانه ص ٨٩ ،وله في الصحاح(خطط) ٣٥٨/٣ ، واللسان (خطط) ٢٨٩/٧ ، والخزانة ٤٩٩/٧ وبلا نسبة في الخصائص ٤٠٥/٢ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ،والمغني ٤٢٦/٢ ، والهمع ١٦٢/١ والشاهد فيه حذف النون.

[4]- من الوافر لأبي حيَّة النميريّ ، في ديوانه ١٧٧ ، والصحاح (خعل) ٤٩٣/٤ ، ٤٦٣/٦ ، واللسان (أبي) ١٢/١٤ ، والخزانة ١٠٦/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل ١٦٤/٢ ، والخصائص ٣٤٥/١ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، والمقرب ١٩٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ ، والهمع ٤٦٥/١ .

[5]- انتهى كلام ابن عصفور ، انظر شرح الجمل ٢٨٣/٢ .

[6]- في ب : البيت .

قال ابنُ جنِّي [1] : " حذفُها لا يجوزُ لأنَّ دليلَ الإعرابِ لا يحذف " ، قال المبرِّد : "المحذوفُ النونُ الثانيةُ لأنَّها إنَّما زيدتْ مع الياءِ في الواحدِ ليسلمَ قبلها حرفُ الإعرابِ " [2] يعني في نحو : يضربني إذْ كانت الياءُ تكسرُه .

والباء في قوله : أبالموت ، في موضعِ نصبٍ على المفعول الثاني لتخوِّفيني ، ويجوزُ أنْ تكونَ زائدةً للتأكيدِ ، والتقديرُ : أتخوِّفيني الموتَ ، أي : لِتعرُّضي للأسبابِ الجالبةِ له ، وفصلَ بالمجرورِ [3] وما يليه بين حرفِ الاستفهام والفعلِ ، وحذفَ مفعولَ ملاق العائدَ على الموتِ للدلالةِ عليه ، والتقديرُ : مُلاقيه أو مُلاقٍ إيَّاه .

وكذلك قول الآخر :

٥٢- وأيُّ كريمٍ لا أباكِ يُخَلَّدُ [4]

وقد يجوزُ في هذا أنْ يُفصلَ بين المضافِ والمضافِ إليه بالظرفِ والمجرورِ ، وإنْ كان ذلك في غيرِ هذا مخصوصًا بالشعرِ ، فتقولُ : لا يَدَيْ بها لكَ ،ولا أخا يومَ الجمعة لكَ ، وعدمُ الفصلِ أحسنُ، وإثباتُ النونِ مع الفصلِ أحسنُ من حذفِها .

والمحسِّنُ لجوازِ ذلك إقحامُ اللامِ بين المضافِ والمضافِ إليه ، فكأنَّه ليس بمضافٍ إليه من جهة اللفظِ .

---

[1]- هو عثمان بن جِنِّيْ ـبسكون الياء معرب كِنِّي ، أبو الفتح النحوي من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل ، لازم الفارسي ٤٠ سنة له: الخصائص وسر صناعة الإعراب والمحتسب وغيرها ت ٣٩٢هـ (بغية الوعاة ١٣٢/٢) .

[2]- انظر خزانة الأدب ١٠٦/٤ .

[3]- في ب : فصلَ المجرورُ .

[4]- عجز بيت من الطويل لمسكين الدارمي وصدره :

وقد مات شمَّاخٌ ومات مُزرِّدٌ

من شواهد الكتاب ٢٧٩/٢ ، استشهد به سيبويه على حذف اللام للإضافة وروايته فيه :

وأيُّ كريم لا أباكِ يمتَّعُ

والبيت لمسكين الدارمي في اللسان (أبي) ١٠٢/١٤ ، والخزانة ١٠٠/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧٥/٤ ، والكامل ١٦٤/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٣/٢ .

وقد تُزادُ (لا) بين المضاف والمضاف إليه ، وبين الجار والمجرور وتكونُ على وجهين: إمَّا على أنَّها باقيةٌ على معناها من النفي ، أو على أنها زائدةٌ للتأكيدِ [من][1] غير إرادةِ معنى نفي.

مثالُ زيادتِها بين الجار والمجرور : جئتُ بلا زادٍ ، وغضبتُ مِن لا شيءٍ ، ومثالُ زيادتِها بين المضافِ والمضاف إليه قولُ الشاعرِ /٢٣٠/ :

٥٣- حَنَّتْ قَلوصِي حِيْنَ لا حِيْنَ مَحَنّ [2]

ومثالُ زيادتها ولا يرادُ بها النفيُّ قولُ الشاعرِ :

٥٤- ما بالُ جهْلِكَ بعدَ الحِلمِ والدينِ وقد عَلاكَ مَشيبٌ حِيْنَ لا حِيْنِ [3]

يريدُ : حِين حِينٍ ، أي : في وقتِه ، قال سيبويه : " فإنَّما هو بمترلةِ حِينَ حِينٍ و(لا) بمترلةِ (ما) إذا أُلغيتْ " [4] .

ومن زيادةِ [لا][5] لفظًا ومعنًى قولُ اللهِ سبحانه : ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ عَلَىٰ شَيۡءٖ ﴾[6] وقالَ الشاعرُ :

٥٥- من غيرِ لا عَصْفٍ ولا اصْطِرَافِ [7]

---

[1]- تكملة من ب .

[2]- من الرجز ، مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب ٣٠٤/٢ ، استشهد به سيبويه على نصب حين الثانية بـلا ، والبيت بلا نسبة في المقتضب ٣٥٨/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٤/٢ ، والخزانة ٤٥/٤، والقَلوص : الفتية من الإبل ، والمعنى : أنها حنت في غير وقت الحنين .

[3]- من البسيط لجرير في ديوانه ٥٥٧ وهو من شواهد الكتاب ٣٠٥/٢ ، اسشهد به سيبويه على إضافة حين إلى حين وإلغاء (لا) ، والبيت لجرير في شرح أبيات سيبويه ١٠٠/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٤ ، والخزانة ٤٧/٤، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٥/٢ ، والهمع ١٠٥/٢ .

[4]- انظر الكتاب ٣٠٥/٢ .

[5]- تكملة من ب .

[6]- الحديد ٢٩ .

[7]- من الرجز للعجاج ،في ديوانه ١٧١/١ ، والخصائص ٢٨٣/٢ ، واللسان (عصف) ٢٤٩/٩ وقبله :

قَد يَكسبُ المالَ الهِدانُ الجَافِي بغَير ما عَصْفٍ ولا اصْطِرَافِ

وهو بلا نسبة في الإنصاف ١٠٨/٢ ، والعصف الكسب ، والاصطراف : افْتِعال من الصرف أي التصرف في وجوه الكسب ، وفي المخطوط (اضطراب) وهو تحريف .

فا~ [1]: أي من غيرِ عصف .

وقد زِيدتْ في أولِ الكلامِ نحو[2] :

٥٦- لا وَأَبِيكِ ابْنَةَ العامِرِيِّ [3]

أراد : وأبيك ، فزادها لفظًا ومعنًى .

ولنرجع إلى تفسيرِ لفظِ أبي موسى :

***قوله* : " شروط وجوبِ بناءِ[4] الاسمِ مع (لا) التبرئة "** [5] .

يعني أنَّه إذا اجتمعتْ هذه الشروطُ وجبَ للاسمِ الذي بعدَ (لا) البناءُ على الفتحِ لما تقدَّم ذكرُه من تضمنِ الاسمِ معنى [6](مِن) التي لاستغراقِ الجنسِ ،وكنَّى بالتبرئة عن الاستغراقِ ، فإنَّها إنْ لم يُرَدْ بالنفي الاستغراقَ للجنسِ[7] كانتْ ملغاةً ، وتتكررُ وما بعدَها مبتدأٌ وخبرٌ .

وتمامُ هذا أنْ يقولَ : شروطُ وجوبِ بناءِ الاسمِ مع (لا) أو إعمالها فيه عمل ليس؛ لأنَّ الوجهينِ جائزانِ ، فتقولُ : لا رجلٌ في الدارِ ، ولا رجلٌ أفضلَ منك ،على إعمالِها عمل ليس ، ولذلك قال ش~ في التوطئة : " إذا كانَ الاسمُ مع (لا) نكرةً غير مضاف ولا مُشبَّه بالمضاف يليها غيرَ مفصولٍ بينَه وبينها ، ولم تتكرر (لا) جازَ فيه وجهانِ : البناءُ على الفتحِ مع (لا) ، وإعمالُ (لا) فيه عمل ليس قليلاً .

---

[1]- فا~ : سقط من ب .

[2]- في ب : نحو قوله .

[3]- صدر بيت من المتقارب لامرئ القيس في ديوانه ١٥٤ وعجزه :

لا يدَّعي القومُ أنِّي أفرّ

وهو لامرئ القيس في شرح المفصل ١٠/١ ، والارتشاف ٨١٣/٢ ، والخزانة ٣٧٤/١ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٧/٢ ، والمغني ٤٨٣/١ .

[4]- بناء : سقط من ب .

[5]- الجزولية ٢١٨ ، ولفظه " شرط وجوب بناء الاسم مع لا التبرئة ألا يتكرر وألا يفصل بينهما وأن يليها وهو نكرة غير مضاف ولا مشبه بالمضاف " .

[6]- في ب : معنى الحرف الذي هو من .

[7]- في ب : للاستغراق .

ولم يجزْ إعمالُها عمل (إنَّ) ولا الإلغاءُ في رأي سيبويه[1] ، والمبردُ[2] يجيزُ الإلغاءَ مع عدمِ التكرار في هذا الباب كلِّه " [3].

يعني إذا استوفتْ هذه[4] الشروطَ وجبَ البناءُ على الفتحِ ، وهو الكثير ، أو[5] الإعمال عمل ليس وهو القليل ، ولا يجوزُ أنْ تُعملَها عملَ (إنَّ) فتقولُ :لا رجلاً في الدارِ.

والشروطُ أنْ يكونَ الاسمُ نكرةً يرادُ بنفيهِ استغراقُ الجنسِ كلِّه ، وألاَّ تتكررَ (لا) وأن يليها وهو غيرُ مضافٍ ولا مطوّل .

وقوله : **" فإنْ تكررتْ جازَ الرفعُ "** [6].

يعني إنْ تكررتْ جازَ إلغاؤها وهو كثير ، وإعمالُها عمل (إنَّ) أو (ليس) ، يعني بإعمالها عمل (إنَّ) البناءَ على الفتح على الخلاف الذي تقدّم فيه ، فتقول :لا رجلَ في الدار ولا امرأةً ، ولا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ [7]، ومنه ﴿ لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ ﴾ [8] .

وقوله : **" وإنْ فُصِلَ بينهما وجبَ الرفعُ ولزِمَ التكرارُ "** [9] .

تمامُه : في رأي[10] سيبويه [11]، وهو الصواب فتقول : لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ ، وسببُ الإلغاءِ ضعفُها فلم تقوَ أنْ يفصلَ بينها وبين معمولِها بشيءٍ ، ولأنَّها مع الاسمِ كالكلمةِ الواحدةِ .

---

[1]- انظر الكتاب ٢/٢٩٨ .

[2]- انظر المقتضب ٤/٣٦٠ .

[3]- انظر التوطئة ٣١٢ .

[4]- في ب : عدة الشروط .

[5]- في ب : والإعمال .

[6]- الجزولية ٢١٨ .

[7]- قوله : ولا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ ، لم يرد في ب .

[8]- الطور ٢٣ .

[9]- الجزولية ٢١٨.

[10]- في ب : وتمامه أن يقول .

[11]- انظر الكتاب ٢/٢٩٨ .

وأمَّا التكرار فلأنَّها في جوابِ مَن قال : أفي الدارِ رجلٌ أم امرأةٌ ؟ فتقول له : لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ .

وقال المبرد [1]: لا يلزم التكرارُ ،ويكون جوابًا لمن قالَ : أفي الدار رجلٌ ؟ فتقول له: لا في الدار رجلٌ ، وقد قلنا قبلُ إنَّ جوابَ هذا النوعِ كالمعرفة إنَّما هو نعم أو لا .

ومن الإلغاءِ والتكرارِ للفظِ قولُه تعالى: ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[2].

وقولُه: " وإنْ وليها وكان نكرةً مضافًا أو مُشَبَّهًا بالمضاف[3] وجبَ النصبُ "[4].

تمامُه[5]: أو إعمالها عمل ليس ؛ لأنَّ الوجهينِ جائزانِ ، ومثالُ ذلك : لا غلامَ رجلٍ قائمٌ، ولا خيرًا من زيدٍ في الدارِ .

فهذا نصبٌ صحيحٌ ، نَصَبتْ تشبيهًا لها بـــ(إنَّ) ؛ لأنَّ (لا) للنفـــي العـــامِ ، و(إنَّ) للتأكيدِ في الإيجابِ ، فهي نقيضتُها والنقيضُ عندَهم نظيرٌ.

وتقول : لا غلامُ رجلٍ في الدارِ ، ولا خيرٌ منك فيها ، فتُعملُها عملَ ليس ، ولم يجزْ البناءُ في المضافِ ولا في المطوَّلِ لئلا تُجعلَ ثلاثةُ أشياءٍ كالشيءِ الواحدِ ، ولا نظيرَ لـــه في كلامِهم .

ش~ : " ولم يُسمعْ النصبُ في خبرِ (لا) ملفوظًا به ، وإنْ كانَ حملُها علـــى لـــيس يقتضيه ، إلاَّ أنَّ ذلك يمكن أنْ تركتْه العربُ إشارةً إلى ضَعفِ عملِ (لا)[6] عمل ليس ، فلم يكمل لها عملُها ظاهرًا " [7] .

---

[1]- انظر رأيه في المقتضب ٣٦١/٤ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ .

[2]- الصافات ٤٧ .

[3]- في ب : مشبهاً به .

[4]- الجزولية ٢١٨ وتمام لفظه " وجب النصب على رأي "

٥- من ب : بهما معا .

[6]- عمل لا : سقط من ب .

[7]- انظر التوطئة ٣١٢ .

قال ابنُ الباذش : إنَّ (لا) التي تعمل عمل ليس إنَّما تجري مجراها في رفعِ الاسمِ ، وأمَّا أنْ تنصبَ الخبرَ فلا ، وتكون هي والاسمُ المرفوع بها في موضعِ مبتدأ وما بعده خبره، و لم تُبنَ مع الاسمِ العاملةُ عملَ ليس لئلا يكونَ الرافعُ كالناصب ، وادَّعى أنَّه مذهبُ سيبويه[1].

وأمَّا سع~ [2]فنصَّ على أنَّ (لا) تعملُ عملَ ليس ، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ، ومثَّل بقوله : لا رجلٌ أفضلَ منكَ ، وهو ظاهرُ كلام س~ [3] .

قالَ س~: "وقد جُعلتْ -وليسَ ذلك بالأكثر- بمنزلة ليسَ ،فإنْ جعلتَها بمنزلة ليس كانت حالُها كحالِ (لا)في أنَّها في موضعِ ابتداء وأنَّها لا تعملُ في معرفةٍ " [4] وأنشدَ /٢٣١/ :

مَنْ صدَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ [5]– ٣٦ –

أرادَ ليس براحٌ لي ، وحذفَ الخبرَ ، ولو كانتْ مُلغاةً لكرّرَها ، فلمَّا جاءتْ في الكلامِ غير مكرّرةٍ علمنا أنَّها شُبهتْ بليس .

وقال بعد ذلك : " وإنْ شئتَ قلتَ : لا أحدٌ أفضلَ منك ، في قولِ مَن جعلَها كـ(ليس)[6] ويجريها مجراها ناصبةً في الموضعِ ، وفيما يجوز أن يحملَ عليها " [7] .

---

[1]- في ب : س~ .

[2]- انظر شرح السيرافي ٩٣/٣ب .

[3]- انظر الكتاب ٢٩٦/٢ وفي ب : سيبويه .

[4]- انظر الكتاب ٢٩٦/٢ .

[5]- سبق برقم ٣٦ .

[6]- في ب : كلمتين .

[7]- انظر الكتاب ٣٠٠/٢ .

وكذا ثبتَ في جميعِ النسخِ عن السيرافي[1] وعندَ الفارسي[2] وغيره .

وقال أبو الحسن ابن الباذش : إنَّ الضبطَ فيه إنَّما هو برفعِ أفضل ،وفسَّر قولَ سيبويه قال : يعني بقوله :" في الموضعِ " أنَّ الرافعةَ موضعُها مع ما بعدها رفعٌ بالابتداء كالناصبةِ ، ولذلك قال : " أفضلُ منك " فرفعَه من حيث يرفعُ خبرَ المبتدأ و لم يُشَبِّهْ (لا) بليس في أكثرِ من عملِ الرفعِ .

وهذا الموضعُ قد أغفلَه الفارسيُّ وغيرُه من أصحابِ سيبويه ، واعتقدُوا أنَّ (لا) الرافعةَ تعملُ عملَ ليس من الرفعِ والنصبِ ، وبنى على ذلك الفارسي أنَّ مَن قرأ : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [3] ورَفَعَ على معنى ليس فالخبرُ محذوفٌ ، وعلى ما ذكرنا من مذهبِ سيبويه ﴿ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ خبرٌ عن الأسماءِ الثلاثةِ مع اختلافِ [4] عملِ (لا) كما يكون مع اتفاقها. انتهى

قلت قد فسَّرَ صاحبُ الطُّرَّةِ [5] قولَه وقالَ : يعني بالموضعِ هنا أنَّ (لا) إنَّما تعملُ في النكرةِ خاصةً وإنْ كانتْ بمنزلةِ ليسَ .

وانْفرادُ ابنِ الباذش بروايةِ الرفع تعصّبٌ لنصرةِ مفهومِه ومكابرةٌ للجمهور في الرواية، فالصوابُ خلافُ مذهبِه واتباع الجمهور ، والله أعلم .

وقوله: **" وإنْ كان معرفةً وجبَ ولزِمَ أنْ تتكررَ على رأيِ الأكثرِ "** [6] .

---

[1]- في المصورة التي عن النسخة التي بخط البغدادي من شرح السيرافي ٩٣/٣أ "لا أحدَ أفضلٌ منك" ، وأما بقية النسخ التي رجعت إليها فلم تضبط هذه الجملة .

[2]- لم يرد في التعليقة ، انظر باب (لا) ١٨/٢ .

[3]- البقرة ١٩٧ ، قرأ ابن جعفر بالرفع والتنوين في الثلاثة من غير تنوين وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع والتنوين في لارفث ولا فسوق ، وفتح لا جدالَ من غير تنوين ، انظر البحر المحيط ٢٤٨/٢ ، ٢٨٣.

[4]- مع اختلاف : سقط من ب .

[5]- أصحاب الطرر على الكتاب أكثر من مؤلِّف ، وقد سبق أن نسب الطُّرَّة للأخفش ص ١٩١/٢ من المخطوط ، ولم أجد في المصادر التي رجعت إليها ما يؤكد أنّه المقصود هنا .

[6]- انظر الجزولية ٢١٩ولفظه " وإن كان معرفةً وجب الرفعُ ... "

يعني وجبَ الإلغاءُ ؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في المعارفِ لأنَّها في جوابِ مَن سألَ عن التي لاستغراقِ الجنسِ ، وتلك مخصوصةٌ بالنكراتِ ولا تدخل على المعارف أصلاً ، فكذلك (لا) التي هي جوابٌ لها .

ويعني برأي الأكثر سيبويه[1] وأكثر النحويين[2] ، والمبردُ[3] يخالفُ في ذلك ويقول : لايلزمُ التكرارُ ؛ لأنَّه يُجيزُ لا زيدٌ في الدار ، على أنْ يكونَ جوابًا لمن قالَ : هل زيدٌ في الدارِ ؟ وقد تقدَّم الردُّ عليه وأنَّ جوابُ هذا أنْ يُقالُ : نعم أو لا .

وإنَّما جعلَ سيبويه[4] لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو جوابًا لمن قال : أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟ وجوابُ هذا أنْ يُقال : زيدٌ إنْ كانَ ثَمَّ زيد ، أو عمرٌو إنْ كانَ ثَمَّ عمرٌو ، فإنْ لم يكنْ ثَمَّ أحدُهما فجوابُه بإعادةِ الجملةِ مع (لا) فيقال : لا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو .

وقولـه : " **وإذا لحقتْها همزةُ الاستفهامِ لِمُجرَّدِه أو للعَرْضِ أو للتَّمَنِّي ، فحُكْمُها حُكمُها[5] عاريةً منها** "[6] .

قلتُ : إذا دخلتْ ألفُ الاستفهامِ على (لا) فإمَّا أنْ تبقى (لا) على بابها من النفي أو يدخلَها معنى التَّمنِّ أو التحضيضِ أو العرْضِ .

فإذا بقيتْ على بابِها من النفي كانتْ في العملِ بمنزلتها قبلَ دخول همزة الاستفهام عليها في جميع أحوالها ، وحكمُ الاسمِ إذا أتبعتَه كحكمِه قبل الهمزة .

فإنْ دخلها معنى[7] التحضيضِ أو العرضِ بطلَ عملُها ولزمَ تنوينُ الاسمِ بعدَها إنْ كان منصرفًا ؛ لأنَّ حروفَ التحضيضِ لا يليها إلاَّ الفعلُ ظاهرا أو مضمرًا ، وكذلك العرض ، فيكون الاسمُ بعدها معربًا على حسَبِ ما يطلبُه الفعلُ من الإعرابِ ، فتقول : قد

---

[1]- انظر الكتاب ٢/٢٩٦ .

[2]- انظر المساعد ١/٣٤٥ .

[3]- انظر المقتضب ٤/٣٦٠ .

[4]- انظر الكتاب ٢/٢٧٥ .

[5]- في ب : حكمه .

[6]- الجزولية ٢١٩ .

[7]- في ب : مع .

ضربت زيدًا فألا عمرًا ، أي : فألا تضربُ عمرًا ، وقد جاء زيدٌ فألا عمرو ، بمعنى فألا جاء عمرٌو ، ويقعُ بعدَها المعرفةُ والنكرةُ [1] .

فمن دخولِ الهمزةِ على (لا) وبقائها للنفي على بابها قولُهم في المَثَلِ :أفـــلا قُمَـــاصَ بالعَيرِ[2]، يضربُ مثلاً للرجلِ المعْيِيّ الذي لا حِرَاكَ به ، ومنه عند بعضهم :

٥٧- ألا طِعانَ ولا فُرسانَ عاديةً		إلاّ تَجشُّؤُكم عنـــدَ التنانيرِ [3]

قالَ : الهمزةُ للاستفهامِ في البيتِ و(لا) للنفي ، إلاّ أنَّه يعترض بـــأنَّ الاســـتفهامَ إذا دخلَ على النفيِّ أوجبَه إذْ هو تقريرٌ ، والشاعرُ هجاهم بنفي ذلك عنهم ، فيقال في الجواب: الهمزةُ هنا تنبيهٌ كما ينبه [4] بغيرها فمن قال تمني أخطأ ، ومن قال تقريرٌ فكذلك.

والبيت لحسَّان بن ثابت[5] يهجو بني الحارث بن كَعْب [6] يقولُ : هم أهـــلُ أكـــلٍ وشُربٍ لا أهل غارةٍ وحربٍ ، أي لا رغبةَ لكم في طلب المعالي إنَّما فعلُكم كأفعالِ البهائمِ كقولِ الآخرِ :

٥٨- إنّي رأيتُ من المكارمِ حَسْبَكم		أنْ تَلْبَسُوا خَزَّ الثِّيابِ وتَشْبَعُوا [7]

---

[1]- والنكرة : سقط من ب .

[2]- القِمَاص بالكسر والضم : الوثب ، والعَير : الحمار ، والمثل في الكتاب ٣٠٦/٢ ، ومجمع الأمثال ٣١٧/٢ ولفظه " ما بالعير من قُماص ".

[3]- من البسيط لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه (١٧٩ في الحاشية) ، وهو من شواهد الكتـــاب ٣٠٦/٢ ، استشهد به سيبويه على عمل لا مع الاستفهام ، والبيت لحسان في تحصيل عين الذهب ٣٥٥ ، والخزانة ٦٩/٤ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٧/٢ ، والمغني ١٤٤/١ ، والهمع ٤٧٢/١، والتَّجَشُّؤ : تنفس المعدة .

[4]- في ب : كما تقدم .

[5]-هو حسَّان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاريّ أبو الوليد شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام له ديوان توفي بالمدينة سنة ٥٤هـــ (الشعر والشعراء ٣١١)

[6]- هم بنو الحارث بن كعب المذحِجيّ قوم النجاشي الشاعر ، وسبب هجاء حسان لبني الحارث أن النجاشي هجا بني النجار من الأنصار .

[7]- من الكامل لعبد الرحمن بن حسَّان ، وهو من شواهد الكتاب ١٥٣/٣ ، استشهد به سيبويه على وقوع (أنْ) وما بعدها موقع المصدر ، والبيت لعبد الرحمن بن حسان في شرح أبيات سيبويه ١٢٣/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٤٠، وبلا نسبة في الهمع ٢٨٥/٢ ، والخزانة ٧١/٤ .

وقال الحُطَيئة [1] :

٥٩- دَعِ المكارِمَ لا تَرحَـلْ لبُغيتِـها واذهبْ فإنَّك أنتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي [2]

ويُروى تحشُّؤكم بالحاء غير معجمة والشين معجمة /٢٣٢/ وهو مِن المِحْشَاءِ ، وهو الكساءُ الغليظُ يُلتف به [3]، والعاديةُ المستطيلة ، والغادية التي تغدو للغارة على العدوِّ ، وعاديةٌ أعمُّ ؛ لأنَّها في كلِ وقتٍ بالغداةِ وغيرِها ، وعاديةً نعتٌ على اللفظِ وبالرفعِ نعتٌ على الموضعِ ، وألا في البيت عندَ ابن هشام [4] تقريرٌ .

وقالَ ش~ : قد تكونُ في البيتِ للتمنّي ؛لأنَّه إذا تمنَّى ذلك لهم كانَ أبلغَ في ذمهِم كما قالوا :

٦٠- يَا وَيْح مَنْ يَرْثي لَهُ الشَّامِتُ [5]

وأيضًا فإنها إذا كانتْ للتقريعِ والتوبيخِ أشبهتْ التي للتمنّي ؛ لأنَّ المُتمَنِّي طالبٌ للمُتَمَنَّى، والموبِّخُ طالبٌ أيضًا لِضدِّه ، فلمَّا كان التقريعُ والتوبيخُ مقارنين للتَّمنِّي جاز أن يُعبَّرَ عنهما بالتَّمنِّي مجازًا .

قلتُ : أتى سيبويه [6] بالبيت على أنَّ (لا) للنفي وأتى بعدَه بقولهم : أفَلا قُمَاصَ بالعَيْرِ، وهذا لفظه : " واعلمْ أنَّ (ألا)في الاستفهامِ تعملُ فيما بعدها كما تعملُ فيه إذا كانتْ في الخبرِ فمن ذلك قوله :

---

[1]- هو جَرْوَل بن أوس بن مالك العبسيّ شاعر مخضرم ، كان هجَّاءً عنيفًا ، لم يسلم من لسانه أحد ، هجا الزبرقان فشكاه إلى عمر بن الخطاب فسجنه ، ثم أخرجه بشرط ألا يهجو أحداً ، ت ٤٥ هـ (الشعر والشعراء ٣٢٨) .

[2]- من البسيط في ديوان الحطيئة ١٠٧ ، وله في الكامل ٢٠٥/٢ ، وشرح المفصل ١٥/٦ ، واللسان (كسا) ٢٢٤/١٥ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٥٣/٣ ، والخزانة ١١٥/٥ .

[3]- في ب : فيه .

[4]- هو محمد بن أحمد بن هشام بن خلف اللخميّ عالم بالأدب أندلسيّ ، سكن سَبْتة من مؤلفاته شرح مقصور بن دريد وشرح فصيح ثعلب ، ت ٥٧٧ (بغية الوعاة ٤٨/١) ، انظر رأيه في الخزانة ٧١/٤ .

[5]- عجز بيت من السريع بلا نسبة في الجامع لأحكام القران ٣٤٣/١٠ والنجوم الزاهرة ١٤٩/١٦ وقبله :

لم يَبقَ إلاَّ نَفسٌ خَافِتُ ومُقْلَةٌ إنْسَانُها باهِتُ

يَرثي له الشَّامِتُ مِمَّا بِهِ ياويح ...

[6]- انظر الكتاب ٣٠٦/٢ .

أَلا طِعَانَ ولا فُرْسَانَ عَادِيَةً — ٥٧ —

وقال : في مثلٍ[1] أفلا قُماصَ بالعَير ".

فإنْ دخلَها معنى التَّمنِّي ففيها وجهان : سيبويه[2] يبقيها على بابِها من العملِ ، إلاَّ أنَّه لا يُتبعُ الاسمَ بعدها إلاَّ على اللفظِ ، ولا يجعلُ لها خبرًا ، ولذلك لم يجزْ الحملُ على الموضعِ؛ لأنَّه لا يُتصوَّرُ أنْ يلحظَ فيها الابتداء ، إذْ لا يُتصوَّر أنْ يوجدَ مبتدأٌ دونَ خبرٍ .

والمازنيُّ[3] يجيزُ الحمْلَ على الموضعِ ويجعلُ لها خبرًا ، ويستدلُّ على ذلك ببناءِ الاسمِ بعدَها كما يُبْنَى قبلَ دخولِ الهمزةِ ، فلمَّا جرتْ مع الهمزةِ مجراها قبلَ الهمزة في بناءِ الاسـمِ بعدَها فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوهِ .

وهذا باطلٌ سماعًا وقياسًا[4] ، أمَّا السماعُ فلم يُسمعْ من العربِ : أَلا رجلَ أفضلُ من زيدٍ ، برفعِ أفضل ، فلو كانَ لها خبرٌ لسُمِعَ ولو في بعضِ المواضعِ ، ولو كانَ للاسمِ بعدَها موضعٌ لرُفعتْ صفتُه في بعضِ المواضعِ .

وأمَّا القياسُ فإنَّ الهمزةَ لا يخلو من أنْ تُقدرَها داخلةً على (لا) وحـدَها أو علـى الجملةِ، فإنْ قدرتَها داخلةً على الجملةِ لم يجزْ ذلك لأنَّا لم نجدْ جملةً يدخلُها بجُملتِها معـنى التمني ، وقد وجدنا من الحروفِ ما له معنىً فإذا رُكِّبَ كانَ له معنًى خلافُ الذي كانَ له قبلَ التركيبِ نحو: هلاّ ولولا .

فإنْ قدرتَها داخلةً على (لا)وحدَها وجدتَ فيها معنى التمني لم تحتجْ إلى خبرٍ ؛ لأنَّ المرادَ التَّمنيّ نفسُه ، وإنْ كانتْ نافيةً لم يُكنْ بُدٌّ من خبرٍ ؛ لأنَّ المنفيَّ في المعنى إنَّما هو الخبرُ، ولا يُتصوَّرُ نفيُّ الخبرِ إذْ لا خبرَ هُنا ، فثبتَ ما ذهبَ إليه سيبويه ،وأمَّا قولُ الشاعرِ:

٦١- أَلا رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيرًا　　　يَدُلُّ عَلى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ[5]

---

[1]- في مثل : سقط من ب .

[2]- انظر الكتاب ٣٠٧/٢ .

[3]- انظر شرح السيرافي ٩٨/٣ ب ، والهمع ٤٧٢/١ .

[4]- هذا الرد في شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٦/٢ .

[5]- من الوافر لعمرو بن قِعاس المرادي ، وهو من شواهد الكتاب ٣٠٨/٢ ، استشهد به سيبويه على أنَّ (ألاّ) بمعـنى فهلاّ ، والبيت لعمرو بن قِعاس في الخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٤٣١ ، وشرح أبيات سيبويه

فزعمَ الخليلُ[1] أنَّه ليس على التمني ، ولكنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ ،كأنَّه قالَ : ألا تُرونَنِي رجلاً، وزعمَ يونسُ[2] أنَّه نوّنَ مضطرًا .

ولنرجع إلى لفظِ[3] أبي موسى في هذا الفصلِ[4] :

قوله : "وإذا لحقتْها همزةُ الاستفهامِ لِمُجَرَّده " [5].

مثالُه : أفلا قُماصَ بالعير ، وألا طعانَ ...البيت ، وإنَّما يعني أنْ (لا) باقيةٌ على نفيها ، ويدخلُ الكلامَ معنى التوبيخِ والتقريعِ .

وقوله: " أو للعَرْضِ "[6] .

فاسدٌ ؛ لأنَّها إذا كانتْ للعرضِ فحكمُها كحكمِ التي للتحضيضِ لا يليها إلاَّ الفعل لفظاً أو نيةً ، وتعمل في المعرفة والنكرة ، وإنْ كان الاسمُ مما يَنصرِفُ نَوَّنْته [7]، فتقول: ألا زيدًا بمعنى ألا أقصدُ زيدًا ، وألا عمرًا بمعنى ألا أقصد عمرًا ، فلا عملَ لها في الاسمِ فليستْ من هذا الباب بوجه ، فكيفَ يُسوِّي بينها وبين التي للنفي أو للتمنِّي ؟ هذه غَفْلَةٌ منه .

وقوله: " أو للتَّمنيِّ فحُكْمُها حُكْمُها " [8] .

كان حقُّه أنْ يقولَ : على رأيي ، وهو رأي المازني ، كما قدَّمنا ، وأمَّا سيبويه فالأمرُ عندَه على ما كان في البناءِ مع (لا) وأمَّا في النعتِ على الموضعِ أو العطفِ فلا ، ولا يحتاجُ عندَه إلى خبرٍ كما قدَّمنا .

---

٣٥٥ ، والصحاح (حصل) ٤٧١/٤ ، شرح المفصل ١٠١/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٧٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٥/١ ، ومحصِّلة تبيث : أي امرأة تخلص الذهب من شوائبه .

[1]- هو الخليل بن أحمد الفَراهيديّ من أئمة اللغة والأدب ،واضع علم العروض وأول معجم عربي كان شيخ سيبويه، من تصانيفه تفسير حروف اللغة ،والعروض ت١٧٠هـ (بغية الوعاة ٥٥٧/١) انظر قوله في الكتاب ٣٠٨/٢ .

[2]- انظر الكتاب ٣٠٨/٢ .

[3]- في ب : إلى تفسير لفظ أبو موسى .

[4]- في هذا الفصل : سقط من ب .

[5]- الجزولية ٢١٩ .

[6]- الجزولية ٢١٩ .

[7]- في ب : مؤنثه .

[8]- الجزولية ٢١٩ ، ولفظه " حكمها عارية منه " .

قال سيبويه : " واعلم أنَّ (لا) إذا كانتْ مع ألفِ الاستفهامِ ودخلَ فيها معنى التمنِّي عملتْ فيما بعدَها فنصبتْه ، ولا يَحسُنُ لها أنْ تعملَ في هذا الموضعِ إلاَّ فيما تعمل فيه في الخبرِ ، وتسقطُ النونُ والتنوينُ من التمنِّ كما سقطَ في الخبرِ ، فمن ذلك : ألا غلامَ لي وألا ماءً باردًا ، ومَن قالَ :لا ماءَ باردَ ، قال : ألا ماءَ باردَ ، ومن ذلك [1]: ألا أبَالي وألا غُلامَيْ لي " [2] .

ثم قالَ: " ولا يكونُ /٢٣٣/ الرفعُ في ذَا الموضعِ ؛لأنَّه ليسَ بجوابٍ لقولِه : أذا عندك أم ذا؟ وليس في ذَا الموضعِ معنى (ليس) ".

ثم قالَ [3]: " ومَن قال :لا غلامَ أفضلُ منك ،لم يقلْ في ألا غلامَ أفضلَ منك إلاَّ بالنصبِ؛ لأنَّه دخلَ فيه معنى التمنِّ ، وصار مُستغنيًا كاستغناءِ اللهمَّ غلامًا ، ومعناه اللهمَّ هبْ لي غلامًا"[4].

يريدُ أنَّ الكلامَ لا يحتاجُ إلى خبرٍ ولا ثَمّ موضع ،فيقال كيفَ يأتلفُ الحرفُ مع الاسمِ؟.

فا~ : جازَ كما جازَ في النداءِ ، و سيبويه [5] يقول : هو في معنى ما يتمُّ به الكلامُ ، فلذلك كان تاماً .

وقوله: **" ونعتُ الاسمِ المبنيّ مع (لا) جائزٌ فيه –إذا وليَهُ وكان مفردًا – الرفعُ والنصبُ ، وجعْلُهُ مع المنعوتِ كخمسةَ عشرَ "** [6].

قد تقدَّم بيانُ هذا [7] ، ومثالُه : لا رجلَ ظريفًا على اللفظ ، ولا رجلَ ظريفٌ على الموضعِ ، ولا رجلَ ظريفَ على تركيب النعتِ مع المنعوت وجعْلِهما بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، ثمَّ

---

[1]- من ذلك : سقط من ب .

[2]- الكتاب ٣٠٧/٢.

[3]- ثم قال : سقط من ب

[4]- الكتاب ٣٠٩/٢ .

[5]- انظر الكتاب ٢٧٤/٢ .

[6]- الجزولية ٢٢٠ .

[7]-انظر ص ٧٣من النص المحقق .

تدخلُ (لا) عليهما فتعملُ في الموضعِ ولا تُركَّب معهما لئلا يؤديَ ذلك إلى جعْلِ ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا ، ولا نظيرَ له في المركَّبات.

وقوله : **" فإنْ فُصِلَ بينهما أو كانَ مضافًا لم يجعلا كشيءٍ واحد "** [١].

والمُثُلُ في ذلك : لا رجلَ فيها ظريفًا وظريفٌ ، ولا رجلَ مثلُك فيها ومثلُك ، ولا رجلَ آكلاً طعامَك وآكلٌ ، ولا رجلَ فيها آكلاً طعامَك وآكلٌ .

وقوله : **" وحكمُ المعطوفِ نَسَقًا حكمُ النعت "** [٢] .

تمامه : نَسَقًا وبيانًا في النصبِ والرفعِ لا في التركيب ، يعني أنّه لا يتركّب المعطوف مع المعطوفِ عليه ؛ لأنّهما لم يُجعلا كالشيءِ الواحدِ ، ولأنَّ حرفَ العطفِ في النسقِ يفصِلُ بينهما ، فتقول : لا رجلَ وامرأةً وامرأةٌ [٣]على اللفظِ وعلى الموضعِ ، ولا رجلَ في الدارِ ولا امرأةً ولا امرأةٌ على زيادة (لا) للتوكيدِ ، ولا رجلَ ولا امرأةً على تجديدِ النفي، ولا رجلٌ ولا امرأةٌ على الإلغاءِ ، ولا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار على إعمالهما عمل ليس ، ولا رجلٌ ولا امرأةً على أنْ تكونَ الأولى بمعنى ليس والثانية تعمل عمل (إنَّ) وبالعكس لا رجلَ ولا امرأةٌ على أنْ تعملَ الأولى عمل (إنَّ) والثانية عمل ليس ، وأجاز الأخفشُ: لا رجلَ وامرأةً وقد تقدّمَ بيانُه [٤].

وإنْ كانَ المعطوفُ معرفةً فليس إلاَّ الرفعُ نحو : لا غلامَ لك ولا العباسُ ، ترفعُه على الموضع ؛ لأنَّ (لا) لا تعملُ في المعارفِ كما قدّمنا ، فأمَّا قولُه :

---

[١]- الجزولية ٢٢٠ .

[٢]- الجزولية ٢٢٠ ولفظه " وحكم المعطوف نسقا حكم النعت في النصب والرفع لا في التركيب ".

[٣]- وامرأةٌ : سقط من ب .

[٤]- انظر ص ٧٤ من النص المحقق .

٦٢- تُبْكي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مثلُهُ [١]

فإنَّه جعلَه نكرةً وبناه مع (لا) ، ولا مَن يتسمَّى بزيدٍ كائنًا من كان مثلُ هذا ، فتُقَدِّر في المعطوفِ التركيبَ وفي المضافِ كذلك لئلا تجعلَ ثلاثةَ أشياءٍ كالشيءِ الواحدِ ، وفي المطوَّلِ كذلك ؛ لأنَّ حكمَه حكمُ المضافِ في هذا البابِ وفي النداءِ كما تقدَّم [٢].

وتقولُ في عطفِ البيانِ : لا ماءَ ماءً باردًا على اللفظِ ، ولا ماءَ ماءٌ باردٌ على الموضع، فإنْ كانَ بدلاً فالرفعُ نحو : لا ماءَ ماءٌ باردٌ على البدلِ ، ولا يكونُ هنا تركيبُه مع ما قبلَه ولا نصبه ؛ لأنَّ البدلَ على نية تكرار العاملِ ، ولا رجلاً غير مقول.

وتقولُ العربُ : لا مثلَه أحدٌ [٣]، فهذا إمَّا بدلٌ أو عطفُ بيانٍ ، و(أحدًا) عطفُ بيانٍ خاصةً إذْ لا تكرَّر معه (لا) ويبقى منونًا ، والتقديرُ في البدل : لا مثلَه من الأحدين موجودٌ ، ولا يكونُ (أحدٌ) خبرًا كما لا تقولُ : ما كانَ مثلُك أحداً ؛ لأنَّك لاتنفي الأحدية وإنَّما المذهب نفيُّ الشَّبَه.

وقوله: " وخبرُها مرفوعٌ " [٤] .

يعني إذا عملتْ عملَ (إنَّ) كرفعِ خبرِ (إنَّ) ،وإنْ كانتْ مبنيّةً مع ما بعدَها فالمبردُ [٥] يجعلَه خبرَ (لا) في موضعِ رفعٍ،وس~ [٦] يجعلُ الخبرَ للابتداءِ [٧] الذي (لا)والاسم المنصوب بها في موضعه.

وإنْ كانت محمولةً على ليس فقد تقدّم القولُ فيه والخلافُ [٨].

---

[١]- صدر بيت من الطويل وعجزه :

بريءٌ من الحمَّى سليمُ الجوانحِ

والبيت بلا نسبة في المقرب ١٨٩/١ ، وشرح الكافية لابن مالك ٢٣٦/١ ، والهمع ٤٦٤/١ ، والخزانة ٥٧/٤ .

[٢]- انظر ص ٧٣ من النص المحقق .

[٣]- الكتاب ٢٩٢/٢ .

[٤]- الجزولية ٢٢٠ .

[٥]- انظر المقتضب ٣٥٧/٤ .

[٦]- انظر الكتاب ٢٧٤/٢ .

[٧]- في ب : للمبتدأ .

[٨]- ص ٨٥ من النص المحقق .

وقوله : **" ولا يلفظُ بالخبرِ بنو تميمٍ إلاَّ أنْ يكونَ ظرفًا أو مجرورًا "** [1] .

ش~ : " الصوابُ أنْ يُقالَ: ولا يلفظُ بالخبر بنو تميمٍ إذا كان جوابًا ، استغناءً بوجودِه في السؤالِ ، نحو قولك لمن قال : هل من رجلٍ في الدارِ؟ لا رجلَ " [2].

وقولُ أبي موسى إنَّهم يلفظون به إذا كانَ ظرفًا أو مجرورًا له وجهٌ وهو أنْ يكونَ من اتساعِ العربِ في الظروفِ [والمجرورات][3] بما لم يتسعْ به في غيرِها كالفصلِ بها بين المضافِ والمضافِ إليه ، وتقديمها على اسمِ (إنَّ) وعلى اسم (ما) الحجازية ، والفصل بها بين فعل التعجب ومفعوله عند من يجيز [4] ذلك ونحو ذلك[5] كثير .

والصوابُ أنْ يقالَ : إنْ كان السؤالُ بالفعل -أعني باللفظ- نحو : هل من رجلٍ قائم في الدار؟ لم يَلفظْ بالخبر بنو تميم ، وإنْ كانَ السؤالُ بالقوَّة/٢٣٤/ لا باللفظِ كانَ الجوابُ بالاسمِ والخبرِ ؛ لأنَّه إنْ حُذِفَ لم يُعلمْ ، والحذفُ إنَّما هو للعلمِ .

---

[1]- الجزولية ٢٢٠ ، ٢٢١ .

[2]- انظر التوطئة ٣١٣ .

[3]- تكملة من ب .

[4]-أجازه الجرمي والشلوبين ، انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٩١/١ .

[5]- ونحو ذلك : سقط من ب .

بابٌ هذا هو بابُ التَّمْيِيْزِ

التمييزُ هو الاسمُ النكرةُ المنصوبُ المبيِّنُ لما انبهمَ من الذوات ، كما أنَّ الحالَ هو الاسمُ النكرة المنصوب المبيِّنُ لما انبهمَ من الهيئات .

فقولنا : هو الاسمُ النكرة المنصوب احترازٌ ممَّا عدا ذلك من المنصوباتِ فإنَّها تكونُ نكراتٍ ومعارفَ ، وقولنا : المبيِّن لما انبهمَ من الذوات تحرُّزٌ من الحالِ فإنَّها مفسِّرةٌ لما انبهمَ من الهيئات .

وزعمَ بعضُ أهلِ الكوفةِ [1] أنَّه قد يكونُ معرفةً ، ووافقَهم ابنُ الطراوةِ [2] ، واستدلُّوا على ذلك بقولِ الشاعرِ :

٦٣- لَـهُ دَاعٍ بِمَكَّـةَ مُشْمَـعِلٌّ   وآخرُ فَـوقَ دَارَتِه يُنادي

إلى رُدُحٍ مِن الشِّيْزَى مِـلاَءٍ   لُبَابَ البُرِّ يُلْبَـكُ بالشِّهَادِ [3]

فلبابُ تمييزٌ وهو مضافٌ إلى معرفةٍ ، قالوا : ولغةٌ للعربِ مشهورةٌ : ما فَعَلَتْ الخمسةَ العشرَ الدرهمَ ، والعشرون الدرهمَ [4] .

والرَّداحُ : الجَفْنةُ العظيمةُ ، والجمعُ رُدُحٌ ، والشِّيزَى : خشبٌ أسودُ تُتخـذُ منه القصاعِ ، ويُروى : عليها لُبابُ البُرِّ [5] ، وهو المشهور فيه .

وهذا الذي استدلُّوا به على أنَّ التمييزَ يكونُ معرفةً لا حجةَ فيه :

أمَّا قولُهم :إنَّ (لُبابَ البُرِّ) تمييزٌ فنقولُ لهم : يحتملُ أنْ يكونَ مفعولاً بعدَ إسقاطِ حرف الجر منه ، أي : مِلاءٍ بِلُبابِ البُّر ثم حذفَ الباء للعلمِ بها وتخفيفًا على اللسان .

---

[1]- انظر شرح الرضي على الكافية ٧٢/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ .

[2]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ .

[3]- من الوافر لأمية بن الصلت يمدح عبد الله بن جدعان في ديوانه ص ٢٧ ، والصحاح(دور) ٣٢٥/٢ ، والبيت الثاني له أو لابن الزبعري في اللسان (ردح) ٤٤٧/٢ و(شيز) ٣٦٣/٥ ،والمساعد ١٩٩/١،وبلا نسبة في المقرب ١٦٣/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ ، والارتشاف ٩٩٠/٢ ، والهمع ٢٦٢/١ومشمعلّ : من أشمعلّ القوم في الطلب إذا بادروا ، والدارة أخص من الدار وبقية الألفاظ شرحها المؤلف .

[4]- انظرمعاني القرآن للفراء ٣٣/٢ ، والمقتضب ١٧٥/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨٨/٢ .

[5]- أورد هذه الراوية الجوهري في الصحاح (ردح) ٣٨٥/١وهذه الرواية ليس فيها موضع استشهاد لأن (لباب)مبتدأ .

وأمَّا قولُهم : إنَّ للعربِ لغةً مشهورةً : ما فَعَلَتْ العشرونَ الدرهمَ ، فباطلٌ ؛ لأنَّ هذا إنَّما حكاه أبو زيدٍ الأنصاريّ [1] ولم يقلْ إنَّها لغةٌ للعربِ ، ويمكنُ أنْ يُقالُ إنَّ الألفَ واللام فيها زائدتان كما زيدتا في قوله :

٦٤- بَاعدَ أمَّ العَمْرِو مِنْ أسيرِها　　　حُرَّاسُ أَبْوابٍ عَلَى قُصُورِها [2]

أرادَ : أمَّ عمرٍو ؛ فزادَ الألفَ واللام ، وأيضًا فإنَّه شاذٌّ فلا دليل فيه ؛ لأنَّ القوانين لا تُبنى على النادرِ الشاذِّ إنَّما تُبنى على الأكثرِ المشهورِ .

والتمييزُ على ضربين : ضرب منه ينتصبُ عن تمامِ الاسمِ ، وضرب منه ينتصبُ عن تمامِ الكلامِ ، فالذي ينتصبُ بعد تمام الكلام : تصبَّبَ زيدٌ عرقًا ، وطابَ زيدٌ نَفْسًا ، وتَفَقَّأَ زيدٌ شحمًا .

ومثال ما ينتصبُ عن تمامِ الاسمِ : عشرونَ درهمًا ، وتمامُ الاسمِ إمَّا بالنونِ نحو ما تقدَّمَ [3]، وإمَّا بالتنوينِ في اللفظِ نحو : عندي رَطْلٌ زيتًا ، وإمَّا بالإضافة نحو : على التمرةِ مثلُها زُبْدًا ، وما في السماءِ موضعُ راحةٍ سَحَابًا ، أو بتنوينٍ مقدَّرٍ نحو : خمسةَ عشرَ درهمًا عندي .

والذي ينتصبُ عن تمامِ الاسمِ لا يكونُ إلاَّ عَددًا أو مِقْدارًا ، أو ما يكونُ بمنزلةِ المقدارِ ، فمثالُ العددِ : عندي عشرون درهمًا .

والمقاديرُ على ثلاثةِ أنواعٍ : منها مَكيلٌ ومنها مَوْزُونٌ ومنها ممسوحٌ ، فمثالُ المكيل : عندي كُرٌّ [4] شعيراً ، ومثال الموزون : عليه رَطْلٌ زَيْتاً ، ومثال الممسوح : عندي ذراعٌ ثوباً، وما جرى مجرى الممسوحِ مثلُ : ما في السماءِ موضعُ راحةٍ سَحابًا ، وكلُّه يتقدَّرُ بِـ(مِنْ).

---

[1]- هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، أحد أئمة الأدب واللغة ، من أهل البصرة ، قال ابن الأنباري : كان سيبويه إذا قال : " سمعت الثقة " عنى أبا زيد ، من مصنفاته : النوادر ، ولغات القرآن ، ت ٢١٥ هـ (إنباه الرواة٢/٣٠) ، انظر قوله في شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩ .

[2]- من الرجز لأبي النجم العِجليِّ في شرح المفصل ١/٤٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٤/٤٩ ، والإنصاف ١/٢٩٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٩ ،واللسان (وبر) ٥/٢٧٢ ،والمغني ١/١١٠،والتصريح ١/٣٠٢ ،والهمع ١/٢٦١.

[3]- أي : عشرون درهماً .

[4]- الكُرُّ : مكيال لأهل العراق يساوي ستين صاعاً .

والذي ينتصب بعد تمام الكلام لا يخلو أنْ يكونَ منقولاً أو غيرَ منقولٍ ، فإنْ كـان منقولاً لم يُقدَّرْ بـ(مِنْ) ؛ لأنّه في الأصلِ فاعلٌ أو مفعولٌ ، فكما لا تدخلُ عليه قبلَ النقلِ كذلك بعدَه .

وإنْ كان غيرَ منقولٍ فلا يخلو أنْ يكونَ مُشبَّهًا بالمنقولِ ، مثل قولهم : امْتَلأَ الإناءُ ماءً، ومثل قولِهم : نعمَ رجلاً زيدٌ ، أو لايكون كذلك .

فإنْ كان مُشبَّهاً بالمنقولِ لم يجزْ دخولُ (مِنْ) عليه ، ووجهُ الشَّبهِ بينه وبين المنقولِ أنَّ قولَك : (امْتَلأ) مطاوعُ (مَلأ) فكأنَّك قلت : مَلأَ الإناءَ الزَّيتُ ، ثم صار الزيتُ تمييزًا بعد أنْ كانَ فاعلاً بـ(مَلأ) .

وأمَّا نِعمَ رجلاً زيدٌ ، فكان الأصل : نعمَ الرجلُ ، ثم أضمرتَ الرجلَ ، وصار تمييزًا بعد أنْ كان فاعلاً فكأنَّه نُقِل .

فإنْ كانَ غيرَ مُشبَّه بالمنقول جاز دخولُ (مِنْ) عليه ، نحو : حَبَّذَا رجلاً زيدٌ ، تقول: حَبَّذَا مِن رجلٍ زيدٌ ، قال الشاعرُ :

٦٥- يا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبلٍ   وحَبَّذَا ساكِنُ الرَّيَّان مَنْ كَانَا
وحَبَّـذَا نَفَحَاتٌ مِـنْ يمانيةٍ   تأتيكَ مِنْ جَانبِ الرَّيَّانِ أحْيَانَا [1]

[تقديم التمييز]

وهذا التمييزُ كلُّه لا يخلو أنْ يكونَ العاملُ فيه فعلاً أو غيرَ فعلٍ ، فإنْ كانَ العاملُ فيه غيرَ فعلٍ لم يجزْ تقديمُه ولا /٢٣٥/ توسيطه ، وذلك في كلِّ ما ينتصبُ عن تمامِ الاسم ، وإنْ كانَ العاملُ فيه فعلاً جازَ توسيطُه بلا خلاف [2] وعليه قولُه _أنشده الفرَّاء[3]_ :

٦٦- وَنَارُنا لم يُرَ نَارًا مِثْلُـها   قَدْ عَلِمتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّها [4]

---

[1]- البيتين من البسيط لجرير في ديوانه ص ١٦٥ ، وله في المقرب ٧٠/١ ، واللسان (حبب) ٢٩١/١ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٦٢٣/١ ، والهمع ٣٠/٣ ، والأول بلا نسبة في شرح المفصل ١٤٠/٤ ، وخزانـة الأدب ١٩٧/١١ ، والثاني بلا نسبة في المغني ٢٨٨/٢ .

[2]- انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢ ، والارتشاف ١٦٣٣/٤ .

[3]- لم أجده في معاني القرآن له .

[4]- من الرجز ، بلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٠/٢ ، وشرح التسهيل ٣٩١/٢ ، وشرح الكافية لابـن مالك ٣٤٩/١ ، وشرح الأشموني ٥٢/٢ ، والشاهد فيه (نارًا) حيث توسط التمييز بين الفعل والفاعل .

واختُلفَ في تقديمه [1] فذهبَ المازني [2] إلى أنّه يجوزُ ؛ لأنَّ العاملَ فيه فعلٌ متصرفٌ ، وما تصرّفَ في نفسه تصرَّفَ في معموله ، واستدلَّ بقولِ الشاعرِ :

٦٧- أتَهْجُرُ لَيْلَى للفِرَاقِ حَبِيبَها ومَا كانَ نَفْسًا بالفِراقِ يَطِيبُ [3]

وأيضاً فإنّه مثلُ الحالِ ، والحالُ إذا عَمِلَ فيها فعلٌ متصرفٌ جازَ تقديمُها بلا خلافَ عندَ البصريين [4] ، فكذلك التمييزُ في نحو : تَصبَّبَ زيدٌ عَرَقًا ، تقولُ : عَرَقًا تصبَّبَ زيدٌ ، وفي الحالِ : جاءَ زيدٌ مُسْرِعًا ، ومُسْرِعاً جاء زيدٌ .

ومنهم من قال : لا يجوزُ تقديمُه [5] ،واحتجَّ هذا القائلُ بأنْ قالَ :إنَّه منقولٌ من الفاعلِ، والفاعلُ لا يتقدَّم ؛ فَرُوعِي فيه الأصلُ ، ألا ترى أنَّ الأصلَ في قولك : تصبّبَ زيدٌ عرقًا ، تصبّبَ عرقُ زيد ، وفي طابَ زيدٌ نَفْسًا ، طابتْ نفسُ زيدٍ ، ثم سُلطَ الفعلُ على زيدٍ فصارَ العرقُ والنفسُ فَضْلَتَينِ فانتصبا ، فكما أنَّ الفاعلَ لا يجوزُ تقديمُه لا يجوزُ تقديمُ ما نُقلَ منه [6] .

وأيضًا فإنَّ التمييزَ لما قبلَه كالنعتِ،والنعتُ لا يجوز تقديمُه على المنعوتِ فكذلك هذا.

ولا حجةَ فيما ذكرَا [7]، أمّا إنَّ التمييزَ منقول من الفاعل فقد يكون منقـولاً مـن المفعول ، كقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [8] وأيضًا فإنّه لو كانَ كما زعما لجاز

---

[1]- هذه هي المسألة الخلافية رقم ١٢٠ من مسائل الإنصاف ٣١٣/٢ .

[2]- ذهب إلى ذلك الكسائي والجرمي والمازني والمبرد ، انظر المقتضب ٣٦/٣ ، والأصول ٢٢٣/١ ، وارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤ ، وشرح الأشموني ٥٤/٢ ، ووافقهم ابن مالك ، انظر شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

[3]- من الطويل للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠ ، وله في الخصائص ٣٨٤/٢ ، واللسان (حبب) ٢٩٠/١ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧/٣ ، والجمل ٢٤٣ ، والإنصاف ٣١٣/٢ ، وشرح المفصل ٧٤/٢ ، وشرح الأشموني ٥٣/٢ ، والهمع ٢٦٨/٢، والبيت له روايات مختلفة وسيأتي الحديث عنها .

[4]- انظر الإنصاف ٣١٤/٢ .

[5]- من المانعين لذلك سيبويه والفراء وأبو علي الفارسي والزجّاج وأكثر النحويين ، انظر الكتاب ٢٠٥/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٧٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/٢ ، والارتشاف ١٦٤٣/٤ .

[6]- نسب هذا القول لسيبويه الأنباريُّ في كتابه أسرار العربية ١٩٦ .

[7]- هما أبو علي الفارسي والزجاج كما ذكر ابن عصفور في شرح الجمل ٢٩١/٢ ، أو المعترضان : من اعترض بالفاعلية ومن اعترض بالنعت .

[8]- القمر ١٢ .

تقديمُه وإنْ كانَ في الأصلِ فاعلاً بالنظر إلى اللفظ كما جاز : أكرمتُ زيدًا ، وزيدًا أكرمتُ، وإنْ كان في الأصل فاعلاً في : كرُمَ زيدٌ ، وفي أضربتُ زيدًا عمرًا .

وقولُهما : إنَّه مُبيِّنٌ كالنعتِ ، باطلٌ ؛ لأنّه لو كان ذلك لم يجزْ توسيطُه كما لم يجزْ توسيطُ النعتِ .

ص~ [1]: " والصحيح أنّ المانعَ من تقديمه كَوْنُ العاملِ لا يكون فعلاً ، فإذا كان فعلاً فإنَّما العاملُ فيه تمامُ الكلام ، فكما جاز لعشرين أنْ تنصبَه فكذلك ينتصبُ بعد تمامِ الكلامِ"[2].

وسيأتي خلافُ المازني[3] في الباب[4] .

وقوله : **" وهو إمّا فاعلٌ شُغِلَ عنه فعْلُه "** [5] .

---

[1]- ص~ ابن عصفور وهو علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيليّ علاّمة نحوي لازم الشلوبين والدباج من مصنفاته شرح الجمل والمقرب والممتع ت ٦٦٩هـ (الوافي بالوفيات ٢٦٥/٢٢) .

[2]- شرحه للجمل ٢٩١/٢ .

[3]- ص ١١٠من النص المحقق .

[4]- المقدمة السابقة لم ترد في (ب) وإنما ورد فيها ما يلي :

بابٌ

التمييز تفسير ما انبهم من الذوات ، فا~ : " جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوها فتبينه بأحدها " ومما يدخل عليه فيها الحال .

وقد تمه العبديُّ فقال :وأن يقدر بـ (مِن) عن طريق المعنى ، فتخرج الحال بهذا والغالب على التمييز ما دخلته (مِن)لفظا لا معنى فإذا أظهرت اللام صار جارًا ومجرورًا ، ويقال :تبيِّينٌ وتفسير وتمييز ،والفعل بيَّنت وميَّزت وفسَّرت.

وقال غيره : التمييز كل اسم نكرة منصوب بيَّنَ جنس المفرد وغيره ، وقال آخرون : " كل اسم نكرة منصوب مفسِّر لما انبهم من الذوات ، وقولنا : كل اسم نكرة لأن التمييز لا يكون إلاّ كذلك ، وما أجازه بعضهم من قولهم : الخمسة العشر الدراهم ، والعشرون الدراهم هو على زيادة اللام ، وهو شاذٌّ ، وكذلك قول الشاعر :

إلى رُدُحٍ من الشِّيزي مِلاءٍ   لبابَ البُرِ تُلبكُ بالشِّهادِ

فيتخرَّج على أن يكون (لبابَ البر) مفعولاً بعد إسقاط حرف الجر أي بلباب البر ، والرَّداح : الجَفنة العظيمة، والجمع رُدُح ، والشيزي :خشب أسود تتخذ منه القصاع ويروى : عليها لبابُ البرِّ ، ويكون انتصابه – أعني التمييز – كما ذكر أبو موسى منتصب عن تمام الاسم ، أو عن تمام الكلام ، ويعني بالمنتصب عن تمام الكلام ما كان واقعاً بعد فعل أو ما هو في معنى الفعل نحو الصفة المشبهه باسم الفاعل و أفعل من ونحو ذلك .

[5]- الجزولية ٢٢٢ ، وقبله : " التمييز ينقسم قسمين : منتصب عن تمام الكلام ... " .

هذا هو الذي يُسمَّى التمييز المنقول ، ومثاله : تصبَّبَ زيدٌ عرقًا ، وتَفَقَّأَ زيدٌ شحمًا، وطابَ زيدٌ نَفْسًا ، والأصل : طابتْ نَفْسُ زيدٍ ، وتَفَقَّأَ شحمُ زيدٍ ، وتصبَّبَ عرقُ زيدٍ ، ثم نُقِلَ الفعلُ من الفاعل إلى الاسم المضاف إليه فصار الفاعلُ في الأصل فضلةً فانتصبَ علـى التمييزِ وكذلك مثَّلَه النحويون [1] .

وقولهم : امْتَلأَ الإناءُ ماءً ،جعلوه من التمييز المنقول ،وقَدرَّه سع~ قال :" امـتلأتْ ماءً أصلُه امتلأَ [2] مائِي " [3] ، وقال فآ [4] : " والذي مَلأَ الإناءَ هو الماءُ " .

قلت : وهذا لفظٌ لامعنى له ؛ لأنَّ التمييزَ إنّما انتصبَ في (امْتَلأَ) لا في (مَلأَ) والذي حمله على ذلك أنَّه زعمَ أنَّ التمييزَ في هذا البابِ منقولٌ عن الفاعل أبدًا لا يُنقلُ من غـيرِه ، وزعم أنَّ امْتَلأَ الإناءُ ماءً ، في معنى مَلأَ الإناءَ ماءٌ من حيث كان (امْتَلأَ) مطاوعَ (مَـلأَ) ، تقول : ملأتُ الإناءَ فامْتَلأَ هو .

وأسهل من هذا أنْ يقالَ : إنَّ التمييز في هذا الباب قد يكون منقولاً وغير منقول ، فالمنقول لا تدخل عليه (مِنْ) نحو : طابَ زيدٌ نفسًا ، مراعاةً لأصلِه من الفاعليـة ، وغـير المنقول يجوز دخول (مِن) عليه نحو : امْتَلأَ الإناءُ ماءً ، أي : من الماءِ ، وحَبَّذا رجلاً زيدٌ ، أي : مِنْ رَجُلٍ .

ومن التمييز : هذا أحسنُ الناسِ وَجْهًا ، وهذا أكرمُ الناسِ أبًا ، فالحُسْنُ في المعـنى للوجه ، والكرَمُ للأب [5] ، ولمَّا كان هذا المنصوب فاعلاً في المعنى ومبيِّنًا لما قبله كالنعت لم يتقدَّمْ على العامل فيه ؛ ولأنَّ العاملَ عملَ النصبَ فيما ليس حقَّـه أنْ ينصـبَه ، فضَـعُفَ لذلك [6] .

---

[1] - انظر الكتاب ٢٠٤/١ ، والأصول ٢٢٢/١ .

[2] - أصله امتلأ : سقط من ب .

[3] - انظر شرح السيرافي ١٣٩/٤ (المحقق) ، تحقيق د.محمد هشام عبد الدائم .

[4] - في ب : الفارسي ، انظر قوله في الإيضاح ٢٢٣/١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٩٩٩ .

[5] - في ب :" والحسن في المعنى للأب والكرم للأم".

[6] - قوله : ولأن العامل عمل النصب فيما ليس حقّه أنْ ينصبَه فضَعُفَ لذلك ، لم يرد في ب .

وقوله : " **وإمَّا مفعولٌ شُغِلَ عنه الفعلُ الواقعُ به بما يُلابِسُه** " [1] .

مثاله : قولُه تعالى: ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ [2] أي : فجّرنـا عيـونَ الأرضِ ، ويجوز أنْ يكونَ عيونًا في هذا حالاً أي في حالِ أنّها عيونٌ .

فإنْ قلتَ : إنَّ الأرضَ في حالِ التفجيرِ ليستْ بعيونٍ ، وإنَّما هـي [3] عيـونٌ بعـد التفجير.

فالجواب أنَّه لايبعُد أن تسمَّى عيونًا قبل كَوْنها عيونًا بذلك ، ويكون ذلـك مـن التسمية بالحال كقولـه تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ [4] ومعنى الاشتقاق هنا مُتأَوَّل ، أي : فجّرنا الأرض محالَّ ، أي : حوامل للماء ، ونحن إذا قلنا ذلك مع التفجير كانت المحالُّ عيونًا .

ش~ : " والحالُ أجودُ من التمييز ؛ لأنَّه أبلغُ من حيث كانت الحالُ هي صـاحب الحال فيأتي من ذلك أنَّ الأرضَ كلّها عيون ، فكَوْنُ التمييز مفعولاً شُغِلَ عنه الفعل الواقـع به [5] بغيره لم يثبت في الآية والأظهرُ غيره " [6] .

وهذا القسم لم يذكرْه النحويون ، وإنَّما الثابت كَوْنُ التمييز منقولاً من الفاعلِ [7] إلاَّ /٢٣٦/ أنْ أرادَ المؤلفُ المفعولَ الذي لم يُسمَّ فاعلُه نحو : ضُرِبَ زيدٌ ظهرًا أو بطنًا ، وفُجِّرتِ الأرضُ عيونًا فيمكن [8].

---

[1]- الجزولية ٢٢٢ .

[2]- القمر ١٢ .

[3]- هي : سقطت من ب .

[4]- يوسف ٣٦ ، قال الزمخشري : يعني عنبًا ، تسمية للعنب بما يؤول إليه ، انظر الكشاف ٤٦٨/٢ .

[5]- به : سقط من ب .

[6]- التوطئة ٣١٤ ، مع اختلاف بسيط في النص والنقل عن التوطئة من قول الجزولي .

[7]- من قوله : وهذا القسم لم يذكره النحويون ... إلى هنا ، هذا النص نقله عنه السيوطي في الهمع ٢٦٦/٢ ونسبه إليه .

[8]- من قوله : أراد المؤلف المفعول ... إلى هنا ، هذا النص نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ١٦٢٣/٤ ونسبه إليه .

وقوله : " **ومُنتصِبٌ عن تَمام الاسمِ** "[1] .

هذا القسم هو الذي ينتصب بعد المقادير المُبْهَمة أو ما شُبِّهَ بها ، والمقادير المبهمة تحصرها المعدوداتُ والمكيلاتُ والموزوناتُ[2] ، وله مواضع فمنه ما يقع بعد التنوين الظاهر نحو : عندي رَطْلٌ زيتًا ، وقَدَحٌ شعيرًا ، أو المقدَّر نحو : خمسةَ عشرَ درهمًا ، وهذا تفسير قوله : " **وهو ضَرْبانِ : ظاهرٌ ومقدَّرٌ** "[3] .

وقوله : " **فالظاهرُ لا يَلْزَمُ** "[4] .

يعني أنَّه تجوز إضافتُه إلى التمييزِ ، فتقول : عندي رَطْلُ زيتٍ ، وقَدَحُ شعيرٍ ، والمقدَّر لا تجوز إضافتُه إلى التمييز نحو : خمسةَ عشرَ درهمٍ[5] .

وإنْ أضفتَه إلى غيرِ التمييز جاز نحو : خمسةَ عشرَ زيدٍ ، أي : الخمسةَ عشرَ التي لزيد، وجاز هذا ؛ لأنَّ الإضافةَ لا تلزم ؛ إذْ ليس زيدٌ هو الخمسةَ عشرَ من حيث كان مقدّراً باللام ، وقد تقدَّم تمامُ[6] ذلك في بابِ العدد مُسْتَوفًى[7] وأنَّ فيه خلافًا إذا أُضيف ، هل هو معربٌ أو مبنيٌ ؟ فالكوفيون يعربون[8] والبصريون يبنون .

وقوله: " **وإمَّا بالنون ، وهي لا تَلْزَمُ إذا كانتْ للتثنيةِ والجمعِ** "[9] .

مثالُ ذلك : عندي رَطْلانِ زيتًا ورَطْلا زيتٍ ، وقَدَحانِ بُرًّا وقَدَحا بُرٍّ ، وقَفِيزانِ شعيرًا وقَفِيزَا شعيرٍ ، ومَنَوانِ سمنًا ومَنوَا سمنٍ ، وطيبون خبرًا وطيبو خبرٍ ، فهذه لا تلزم .

---

[1]- الجزولية ٢٢٢ .

[2]- قوله : والمقادير المبهمة تحصرها المعدوداتُ والمكيلاتُ والموزوناتُ ، هذا النص نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ١٦٢٧/٤ ونسبه إليه .

[3]- الجزولية ٢٢٢ وقبله " وتمام الاسم إمَّا بالتنوين وهو ضربان ... " .

[4]- الجزولية ٢٢٢ .

[5]- في ب : درهماً .

[6]- في ب : بيان .

[7]- انظر باب العدد ص ١١٧/٢ من المخطوط .

[8]- يعربون : سقط من ب .

[9]- الجزولية ٢٢٢ .

وقوله: " وتَلْزمُ إذا كانتْ فيما يُشْبهُ الجمعَ وليسَ به "[1] .

يعني من الأعدادِ نحو : عِشرين درهمًا وثلاثين ديناراً ، ولا يجوز : عِشْرو درهمٍ .

وإنْ أضيفَ إلى غير التمييز نحو : عِشْرو[2] زيدٍ جازَ[3] ، وقد جاء : بَرِئْتُ إليك من خَمْسِ وعِشْرِي النخَّاسين[4] ، أي : من خَمْسِ النخَّاسين وعِشْرِيهم ، وحكى الكسائي[5] : أخذتُه بمئةٍ وعِشْرِي[6] درهمٍ ، وهو شاذٌّ جدًا لا يُعوَّل عليه.

وقوله: " وإمَّا بالإضافةِ ويَلْزَم " [7].

مثالُه :عندي مِلءُ الإناءِ عسلاً ، ولا تقول: مِلءُ عسلٍ ، وخمسةُ أقفزةٍ شعيرًا ، ولا يُقال : خمسةُ شعيرٍ ، وثلاثةُ أرطالٍ زيتًا ، فالمضافُ إليه بمترلةِ التنوين ؛ لأنَّ الاسمَ الأول لو لم تضفْه لكان منونًا ، وكان يقع بعده التمييز فلمَّا أضفتَه صار المضاف إليه يحلُّ من الاسم الأوَّل محلَّ التنوين ؛ لأنَّه يمنع من الإضافة كما يمنع التنوين .

ومن المقادير المبهمة قولهم : على التمرةِ مثلُها زُبْدًا ، وما في السماءِ موضعُ راحةٍ سحاباً ، وأمَّا المشبَّهُ بالمقادير المبهمة فقولك : لله دَرُّهُ رجلاً ، ووَيْحَه فارسًا .

و(مِنْ) تدخل على جميع ما ذُكر من التمييز إلاَّ بعد العدد فإنَّه لا تدخل (مِنْ) عليه إلاَّ إذا رُدَّ إلى أصلِه من الجمعية ، فتقول : عشرونَ من الدراهمِ ، وخمسةَ عشرَ من العبيدِ، ونحو ذلك ، وتقول : لله دَرُّهُ من فارسٍ ، ووَيْحَه من رجلٍ .

قال فا~ : وَيْحَه من رجلٍ[8] ، إذا أردتَ من الرجالِ فلذلك دخلتْ (مِنْ) .

قال ابنُ جني : فقلت له : فبم تتعلق (مِنْ) الآن ؟ فقال : بـ(وَيْحَهُ) ؛ لأنَّ فيها معنى الفعل، قلت له : وكيف وجهُ تعلقِ (مِنْ) بهذا المصدر ؟ وما أنكرت أنْ يكونَ حالاً من

---

[1]- الجزلية ٢٢٢ .

[2]- عشرو : سقط من ب .

[3]- جاز : سقط من ب .

[4]- انظر شرح الجزولية الكبير ١٠٣٢/٣ ، وبرئ : أي مما عليه من الدَّين ، والنخَّاس : بائع الدوابّ .

[5]- انظر شرح التسهيل ٣٨١/٢ .

[6]- من قوله : النخاسين ، أي من خمس النخاسين ، لم يرد في ب .

[7]- الجزولية ٢٢٣ .

[8]- قوله : قال فا~ : وَيْحَه من رجلٍ ، لم يرد في ب .

الهاء فيكون حينئذ متعلقًا بمحذوفٍ ، ألا ترى أنَّ الهاء في موضعِ نصبٍ في المعنى وإنْ كانت مجرورةً في اللفظِ ، فقال : ليست الهاءُ هنا مفعولةً الموضعِ وإنَّما هي إضافةٌ كغلامِ زيدٍ ، إلى هنا انتهى الكلامُ وفيه ما ذكرنا ؛ ألا ترى أنّه قال : (مِنْ) متعلقة بــ(وَيْح) لأنَّه مصــدرٌ ، وإذا كان مصدرًا فإضافتُه لا تخلو من أنْ تكونَ إضافةَ المصدر إلى الفاعل ، أو إضــافته إلى المفعول ، وإذا كانت مفعولة بمعنى المصدر لم يحسنْ أنْ تتعلق (مِنْ) به أيضًا ؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلى مفعولين ، هذا هو الظاهر ، قاله ابنُ جني .

وهذا النوع الثاني لا خلافَ فيه أنّه لا يتقدَّم على المُميَّزِ [1] ، وهو يتقدّرُ بــ(مِــنْ) ، فإذا قلت : عندي عشرةُ [2] أرطالٍ زيتًا ، وأحدَ عشرَ درهمًا ،وخمسون دينارًا [3] ، فالتقــدير: عندي خمسةُ أرطالٍ من الزيتِ ، وأحدَ عشرَ من الدراهمِ ، وخمسون من الدنانير [4] .

وعلى التمرةِ مثلُها زُبْدًا ، أي [5] من الزُبْدِ ،وما في السماء موضعُ راحةٍ من السحاب، ووَيْحَهُ من فارسٍ ، ولله دَرُّهُ من رجلٍ ، ويبيّنُ هذا قولُه :

٦٨- يا سَيِّــدًا ما أنتَ مِن سيِّــدٍ		مُوَطَّــأ الأكْنَافِ رَحْبِ الذِّرَاعْ [6]

فأظهر (مِنْ) .

وأمَّا النوعُ الأوّل فلا يُقدّر بــ(مِنْ) ، و(ما أنتَ) هنا تعجب مبتدأٌ وخبرُه ، و(ما) استفهامٌ على معنى التعظيم ، و(من سيّد) تبيينٌ ، والسيّد : المالك وأيضًا الحليم وأيضًا التقي وأيضًا الكريم وأيضًا الرئيس ، وقيل السيّد هو الذي يفوقُ في الخيرِ قومَه /٢٣٧/ وأيضاً الحسن الخلق.

---

[1]- انظر : شرح التسهيل ٣٨٩/٢ .

[2]- في ب : خمسة ، وهي تتفق مع ما بعدها .

[3]- وخمسون دينارا : سقط من ب .

[4]- في ب : من كذا .

[5]- زبدا أي : سقط من ب .

[6]- من السريع للسفَّاح بن بكير اليربوعي في الخزانة ٩٥/٦ ، وبلا نسبة في المقرب ١٦٥/١ ، والتصريح ٧٠٥/٢ ، والهمع ٣٢/٢ ، ٢٦٥ .

ومُوَطَّأ الأكنافِ : سهلُ النواحي ليّن الجانب ، ورَحْبُ الذارعِ : واسعُ الصَّدْرِ ، قاله يعقوبُ [١] وأصلُه اتساعُ الخطْوِ ، يُقال : فَرَسٌ ذَروعٌ بعيدُ الخطْوِ .

وقولـــه : " وكلُّ موضعٍ ثبتَ فيه التمامُ لَزِمَ أو لم يلزمْ ولم تدخُلْ علـــى المميِّــزِ (مِنْ) لزِمَ فيه النصبُ " [٢].

يعني بالتمام ما به يتم الاسمُ وهو التنوين والنون أو المضاف [٣] ، وقد تقدمتْ مُثُلُه، أي إذا ثبت التنوين أو النون أو المضاف نصبتَ .

وقوله: " وإذا سَقَطَ ما به التمامُ لَزِمَ الجرُّ " [٤] .

مثالُ ذلك قد تقدّم نحو : عندي رَطْلا زيتٍ ورطلُ زيتٍ [٥] ، وهم طيبو أخبارٍ .

وقولـــه : " وقد ألزموا حذفَ ما به التمام إلاَّ في الضرورة "[٦] .

يعني حذفُ التنوين والنون، واحترزَ بقوله : " في الضرورة " من قولِ الشاعرِ :

٦٩- إذا عاشَ الفَتَى مِئتَيْنِ عَامًا [٧]

وقولـــه : " في عشرِ كلماتٍ " [٨].

---

[١]- هو يعقوب بن إسحاق بن السكّيت ، إمام في اللغة والأدب ، أصله من خوزستان ، تعلم ببغداد ، جعله المتوكل من ندمائه ، ثم قتله ، من مؤلفاته إصلاح المنطق ، ت ٢٤٤هـ (بغية الوعاة ٣٤٩/٢) ، انظر قوله في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص ١٩٦.

[٢]- الجزولية ٢٢٣ ، وبعده :" وإن دخلت عليه لزم الجرُّ " .

[٣]-المقصود : المضاف إليه .

[٤]- الجزولية ٢٢٣ .

[٥]- ورطل زيت : سقط من ب .

[٦]- الجزولية ٢٢٣ ولفظه " وقد التزموا حذف ما به التمام إلا في ضرورة شعر " .

[٧]- صدر بيت من الوافر للربيع بن ضَبْعٍ الفزاريّ ، وعجزه :

فقد ذهبَ اللذاذةُ والفتاءُ

وهو من شواهد الكتاب ٢٠٨/١ ، استشهد به سيبويه على إثبات النون ضرورةً ،والبيت للربيع الفزاري في الكتاب ٢٠٨/١ وشرح الجمل لابن خروف ١٠٠١/٢ ، واللسان (فتا) ١٤٥/١٥ ، والخزانة ٣٧٩/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٦/٢ ، وشرح المفصل ٢١/٦ ، والتوطئة ٣١٦ ، والهمع ٢٧٢/٢.ويُروى "تسعين عامًا " ولا شاهد فيه .

[٨]- في الجزولية ٢٢٤ " في ثمان كلمات من العدد ونون التثنية منه فيها في كل كلمتين " .

يعني من ثلاثة إلى عشرة ومئةً وألفًا ، فتقول : ثلاثةُ رجالٍ وعشرةُ رجالٍ ومئةُ رجلٍ وألفُ رجلٍ ، التنوينُ في جميعِ هذا محذوفٌ للإضافةِ ، وقِيلَ في قولِه : "إلاَّ في الضرورةِ" يعني به ما حكاه بش~ [1] وغيرُه من قولِهم : ثلاثةٌ أثوابٌ على البدلِ .

وحكى الصَّيْمَرِيُّ [2] وغيرُه ثلاثةٌ أثوابًا ، بالنصبِ تمييزًا [3] ، وس~ [4] : "في الضـــرورة" ولعله منه تحرز فإنَّه ضرورةٌ أيضًا ، ويكون مئتين عامًا ضرورةً لما يُلتزم فيه الجرُّ ، وحـــذْفُ النون وهو مئتا رجلٍ وألفا ثوبٍ ، فلو أتى بالضرورة في موضعين لكان أبْيَنَ ، فكان يقول: ونون التثنية في كلمتين [5] إلاَّ في الضرورة أيضاً .

***وقوله*: " وكلُّ ما انتصبَ من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ فمفردٌ " [6] .**

ش~ : " ليس هذا بلازمٍ ؛ لأنَّك تقول : عندي مِلءُ الدار رجالاً ، ومِـــلْءُ الـــدارِ أمثالَك " [7] .

وبيانُ هذا أنْ يُقالَ : كلُّ ما انتصبَ من التمييزِ عن تمامِ الاسمِ وكان ممَّا [8] يختلـــفُ لفظُه ومعناه في إفرادِه وجمعه ، فلفظُه في إفراده وجمعه بحسَبِ معناه نحو : عندي مثلُه رجلاً، وعندي مثلُه رجالاً ، إلاَّ أنْ يكونَ هناك ما يُفْهِمُ [9] المعنى نحو المنتصبِ في قولِك : عنـــدي رَطْلٌ زيتًا ، ورطلان زيتًا [10] ، وأرطالٌ زيتًا.

---

[1]- في ب : ابن بابشاذ ، انظر قوله في شرحه للجمل ١٠١/١ .

[2]- هو أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصَّميريّ لم يحدد المترجمون له تاريخ ميلاد أو تاريخ وفاة ، كما أنهم لم يحددوا المكان الذي عاش فيه ولم يذكروا من ذلك شيئاً إلا أنّه قدم مصر ، من أشهر مصنفاته " التبصرة والتـــذكرة" (بغية الوعاة ٤٩/٢) ، انظر قوله في التبصرة والتذكرة ٣١٧/١ .

[3]- تمييزا : سقط من ب .

[4]- قال سيبويه " وقد جاء في الشعر بعض هذا منوناً " الكتاب ٢٠٨/١ .

[5]- أي : " مئتين وألفين " .

[6]- الجزولية ٢٢٤ .

[7]- شرح الجزولية الكبير ١٠١٠/٣ .

[8]- مما : سقط من ب .

[9]- في ب : يُقيم .

[10]- ورطلان زيتا : سقط من ب .

وما انتصبَ بعد الأعدادِ فإنَّه يلزم الإفراد نحو : عشرين درهمًا ؛ للاختصار وكثرة الاستعمال إلاَّ ما انتصبَ بكم الخبرية في ظاهر كلام س~ [1]، وعليه حملَه سع~ [2]، نحو : كم رجلاً جاءني ، وكم رجالاً جاءني [3]، وإنْ شئتَ جاءوني فيهما .

وقوله : " **وما انتصبَ عن تمامِ الكلامِ فجائزٌ أنْ يَجيءَ جمعًا** " [4] .

يعني أنَّه على حسَبِ معناه فتارةً يُفردُ وتارةً يُجمعُ فتقول : طبنا نَفْسًا وأنفُسًا ، وقَرِرْنَا به عينًا وأعيُنًا ، وطابَ الرجالُ أنفُسًا ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [5].

وقد تقدّمَ [6] أنَّه لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ [7] ، وحكى الفراءُ توسيطَه ، وإذا كانَ العاملُ فعلاً فلا خلافَ في جواز توسيطه [8]، وأنشدَ الفراءُ على ذلك قولَ الشاعرِ [9]:

ونَارُنَا لم يُـرَ نَارًا مِثْلُـها قَدْ عَلِمتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّها [10] –٦٦–

ولا يكونُ التمييزُ بالألفاظ المختصة بالنفي نحو : أحد وعَرِيب [11] ، ولا بالأسماءِ المتوغلة في البناءِ ولا بالمتوغلة في الإبهام لعدم الفائدة .

فصلٌ : واعلم أنَّ التمييزَ وإنْ كان العاملُ فيه فعلاً لا يتقدّمُ ؛ لأنَّه تفسيرٌ للأوّل فهو من تمامِه إذْ هو تفسيرُ ذاتٍ مبهمةٍ كالنعت فأشبه التوابع ، وإنما تقدّمت الحالُ ؛ لأنَّها خبرٌ

---

[1]- قال سيبويه : لي ملء الدار رجلا ، وإن شئت رجالا ، فجاز عنده كما جاز في كم . الكتاب ١٧٣/٢ .

[2]- في شرحه للكتاب ٢٦/٣ : " لأنه خبر يجري مجرى كم التي في معنى رب في جواز الجمع " ، وفي ب : السيرافي.

[3]- وكم رجالا جاءني : سقط من ب .

[4]- الجزولية ٢٢٤ .

[5]- القمر ١٢ .

[6]- قد تقدم : سقط من ب .

[7]- انظر ص ٩٨ من النص المحقق .

[8]- قوله : وإذا كانَ العامل فعلاً فلا خلافَ في جواز توسيطِه ، لم يرد في ب .

[9]- في ب : قوله .

١٠- البيت سبق برقم ٦٦ ، وبعده في ب قال ص~: " إذا كان العامل في التمييز فعلاً فلاخلاف في جواز توسيطه وأنشد البيت " . وهو في شرحه للجمل ٢٩٠/٢ .

١١- عريب : أي أحد .

في المعنى ؛ ولأنَّها تقدّرُ بـــ(في) فأشبهتِ الظروفَ والخبرَ ، والظرفُ والخبرُ يجوزُ تقدّمُ كلٍّ واحدٍ منهما ، وأيضًا فإنَّها ليستْ لبيانِ الذاتِ إنَّما هي لبيانِ الهيئةِ ، أو لتبيين الفعلِ كمــا تقدّمَ في باب الحال [1] .

وكذلك لا تُقدِّمُه مجرورًا بـــ(مِنْ) ؛ لأنَّه تفسيرٌ ، فا~ في التذكرة : إنَّمـــا لم يجـــزْ تقديُم التمييزِ ؛ لأنَّه مفسِّرٌ ، ومرتبةُ المفسِّرِ أنْ يقعَ بعد المفسَّر ، وأيضًا فأشبهَ عشرينَ درهمًا، والحالُ كالظرفِ .

الخِدَبّ [2]: لا يتقدَّم التمييزُ وإنْ كانَ العاملُ فيه فعلاً كالتمييز المنقول ؛ لأنَّه عامـــلٌ غيرُ متصرفٍ أعني أنَّه لا يعمل في معمولِه إلاَّ نكرة وسائرُ العواملِ تعمل في معمولِها معرفـــةً ونكرةً ، فضعُف لذلك ، ولأجلِ ذلك منعَ أبو عثمان[3] تقدُّمَ الحال لكوْنِ العامـــلِ فيهـــا لا يعمل فيها إلاَّ نكرةً ، إلاَّ أنَّها عند س~ [4]جائزةٌ أعني تقدّمَها بالحملِ على الظرفِ .

وقِيلَ في هذا المنقول هو فاعلٌ في المعنى ، والفاعلُ لا يتقدَّمُ وقد بيّناه /٢٣٨/ قبـــل [5] ، وقِيل: إنَّه بالنقل هنا صار مشبّهًا بحسَنٍ وَجْهًا [6]، فكما لا يتقدَّم المنصوبُ هناك ـــ أعني في باب الصفة المشبهةـــ فكذلك لا يتقدَّم [7] في تَفَقَّأ زيدٌ شحمًا ، وإنَّما شُبِّهَ هذا العاملُ بالصفة من حيث أنَّ المنصوبَ فيهما فاعلٌ في المعنى ، ومن حيث إنَّ العاملَ في المنصوب فيهما غيرُ متعدٍ ، ومن حيث كان[8] مُميِّزًا فيهما .

---

[1]- انظر باب الحال ص ٨٥٣ السفر الأول تحقيق الدكتور سعد الغامدي ،وقوله : في باب الحال : سقط من ب.

[2]- هو ابن طاهر الخِدبّ محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيليّ ، والخِدبّ : الرجل الطويـــل ، كـــان نحويـــاً مشهوراً، له تعليق على كتاب سيبويه وعلى الإيضاح ت ٥٨٠ هـــ (بغية الوعاة ٢٨/١) .

[3]- انظر تفصيل القول في تقديم الحال في الارتشاف ١٥٧٨/٣ ، والهمع ٢٣٧/٢ .

[4]- سيبويه يجيز تقدم الحال إذا كان صاحبها فعلاً متصرفاً ، انظر الكتاب ١٢٤/٢ ، وفي ب : سيبويه .

[5]- ص ٩٩ من النص المحقق .

[6]- هو قول سيبويه ، الكتاب ٢٠٤/١ .

[7]- قوله : المنصوبُ هناك ـــ أعني في باب الصفة المشبهةـــ فكذلك لا يتقدَّم ، لم يرد في ب .

[8]- في ب : كان المنصوب مميزاً فيها .

وأيضًا فإنَّ الغالبَ على التمييز أنْ يكونَ منتصبًا عن تمامِ الاسمِ في الأعدادِ ، وفيما ليس بفعلٍ وحُمِلَ هذا على الأكثر أيضًا ، وأجازَ المازني والمبردُ [1] تقديمَه إذا كان العاملُ فعلاً متصرفًا في نفسِه واحتجُّوا بقولِه:

ومَا كَانَ نَفْسًا بالفِراقِ يَطيبُ [2]- ٦٧-

قالوا : يريد وما كانَ حبيبُها يطيبُ نفسًا بالفراقِ فقدّمَ التمييزَ .

ولا حجةَ في البيتِ لهما ؛ لأنَّ (نَفْسًا) يمكن أنْ يكونَ خبرَ (كانَ) بمعنى إنساناً ، أي: ما كانَ حبيبُها إنسانًا يطيبُ بالفراقِ ، وقِيل : هو منصوبٌ بـ(أعني) ، وقِيل : خبرُ (كان) على حذف مضاف ، أي : ذا نفسٍ طيبةٍ بالفراقِ ، وذكّرَ النفسَ في قولِه: يطيبُ [3] على معنى الروح ، وقال الزجّاجُ [4] : الروايةُ :

ومَا كانَ نَفْسِي بالفِراقِ تَطيبُ-٦٧-

فيكون (نفسي) اسم كان ، و(بالفراق) في موضع نصبٍ على الحال ، وتطيب خبرُ (كان) أي : وما كان نفسي طيبةً معاملةً بالفراقِ أو مخوَّفَةً.

وأمَّا التصرفُ فلا حجةَ له فيه إذ ليس يتصرف في معمولِه بالعملِ فيه معرفةً ونكرةً كما تقدّم ، فالصوابُ قولُ سيبويه [5].

ويجوزُ في النعت التابع للتمييز الإفرادُ حملاً على اللفظِ لفظ التمييز ، وجمعُه حملاً على المميَّز في المعنى نحو : عندي خمسةَ عشرَ درهمًا طيبًا وطيبةً ، وستةَ عشرَ ثوبًا جيِّدًا وجيادًا ، ويجوزُ جرُّه في مثل : رَطْلُ زيتٍ ، وقد تقدّم ذلك [6].

---

[1] - انظر المقتضب ٣٦/٣ .

[2] -سبق برقم ٦٧.

[3] - قوله يطيب : سقط من ب .

[4] - انظر الخصائص ٣٨٤/٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ١٠٠٣ .

[5] - أي منع تقديم التمييز انظر الكتاب ٢٠٥/١ .

[6] - ص ١٠٦ من النص المحقق .

وأجاز الكوفيون[١] أنْ يكونَ التمييزُ معرفةً في مثل قولـه تعـالى : ﴿ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفۡسَهُۥ ﴾ [٢] و﴿ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَا ﴾ [٣] فإنَّ هذين الفعلين غيرُ مُتعدِّيين ، وأعربوا المنصـوبَ تمييزًا، وهو ضعيف جدًا ، وهو عند أهلِ البصرة مُتَأَوَّل [٤] ، قالوا : تأويله على إسقاطِ الجارِ، أي: بطرت في معيشتِها ، وسَفِه في نفسِه .

وقيل هو محمولٌ على المعنى ، فمعنى ﴿ سَفِهَ ﴾ جهِلَ واستخفَّ وامتـهنَ ونحـو ذلك[٥]، و﴿ بَطِرَتۡ ﴾ أي : كفرتْ بها [٦] .

وقد تقدّم كلامُ ص~[٧] في منع تقدّمِ التمييز وردُّه على فا~[٨] ، وزعم هو أنَّه منتصبٌ عن تمام الكلام.

ويُقال له : فلمَ جاز التوسطُ فيه عندَك ؟ وكذلك زعم أنَّ الأصلَ في أكرمتُ زيـدًا كرُمَ زيدٌ فهو فاعلٌ في المعنى ، وقد تقدّم ، وهذا باطلٌ ما قال أحدٌ في أكرمتُ زيدًا أنَّه فاعلٌ في المعنى ، إنَّما المعنى أوقعتُ إكرامًا بزيدٍ ، والمعنى في كرُمَ زيدٌ صارَ كريمًا ، وأمّـا رَعْـي الأصل فلا يُنكر لأنّا نجدهم يراعون الأصولَ كثيرًا .

---

[١]- انظر شرح الرضي للكافية ٧٢/٢ .

[٢]- البقرة ١٣٠ .

[٣]- القصص ٥٨ .

[٤]- انظر شرح الرضي للكافية ٧٢/٢ .

[٥]- ونحو ذلك : سقط من ب .

[٦]- انظر الكشاف ١٨٩/١ و ٤٢٣/٣ .

[٧]- سبق في ص ١٠٠ من النص المحقق ، وفي ب أورد كلام ابن عصفور كاملاً ، وهو موجود في الصفحة نفسها .

[٨]- انظر الإيضاح العضدي ٢٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩١/٢ .

بابٌ هَذَا هُوَ بَابُ الإغْرَاءِ في الجُمَلِ

وذكَرَ فيه أسماءَ الأفعالِ ، والفائدةُ في تسمية الأفعال بهذه الأسماء من وجوه : أحدُها الاتساعُ في اللغةِ ، ألا تراكَ لو احتجتَ في قافيةٍ إلى قولك :

٧٠- قُدْنَا إلى الشَّأمِ جِيَادَ المِصْرَيْنْ [1]

لأمكنك أنْ تجعلَ إحدى قوافيها دُهْدُرَّيْن [2] ، ولو جعلتَ هناك ما هذا اسمٌ له لفَسَدَ وهذا واضح ، ومعناه : بطَلَ .

الثاني المبالغة وذلك أنَّ العربَ قد تقصدُ المبالغةَ بترك لفظٍ إلى لفظ ، أو جنسٍ إلى جنس ، واللفظ عُرَاضٍ فهذا قد تركتَ إليه لفظ عَرِيض ، فعُراض أبلغ إذًا من عريض ، وكذلك رجلٌ حُسَّان ووُضّاء أبلغُ من حَسَن ووَضِيء ، فإذا أريد بالفعل المبالغة في معناه أُخرِجَ عن لفظِه ومعتاد حالِه من التصرف فَمُنِعَهُ ، وذلك نِعمَ وبِئسَ وفِعْل التَّعجُب [3] .

والثالث ما في ذلك من الاختصار وذلك أنَّك تقول للواحد: صَهْ ، وللاثنين : صَهْ، وللجماعة : صَهْ ، وللمؤنَّثة ، ولو أردت المثالَ نفسَه لوجبَ فيه التثنيةُ والجمعُ والتأنيثُ [4] .

فلمَّا اجتمعَ في تسمية هذه الأفعال ما ذكرنا من الاتساع والمبالغة والاختصار عدلوا إليها وقد تقدّم بيانُ المبالغةِ في العدلِ إلى هذه الأسماءِ عند التكلُّمِ على نَـزَالِ وبَابِه ما أغنى عن إعادته [5] .

---

[1]- من الرجز لأبي مَيمون العِجليّ وبعده :

من قَيسِ عَيلان وخَيلِ الجُفَّيْنْ

والبيت له في الصحاح (جفف) ٣٣/٤ ، واللسان (جفف) ٢٩/٩ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٦/٣ .

[2]- انظرالخصائص ٤٦/٣ .

[3]- أي إذا خرج الفعل عن لفظه ومعتاد حاله مُنِعَ التصرف كما مُنعت نعم وبئس وفعل التعجب التصرف ؛لأنها نقلت من معناها إلى معنى المدح والذم والتعجب فشابهت الحروف .

[4]- فائدة تسمية الأفعال بهذا الأسماء نقلها عن أبي جني ، انظر الخصائص ٤٦/٣ .

[5]- انظر باب فعال ص ١٩٦/٢ من المخطوط .

[سبب بناء أسماء الأفعال]

واختُلفَ في بناء هذه الأسماء فذهبَ أبو موسى [١] إلى أنَّها بُنيتْ لوقوعِها موقعَ فعْلِ الأمرِ وهو مبنيٌّ نحو : نَزَالِ اسم انْزلْ ، وصَهْ اسم اسْكُتْ ونحو ذلك ، وكذلك هَيْهَات بُنيَ لوقوعِه موقعَ بَعُدَ وشَتَّان كذلك ، وسَرْعانَ ونحو ذلك مِمَّا سيأتي بيانُه إنْ شاء اللهُ تعالى.

وقِيل لتضمنها معنى لامِ الأمرِ ، وهو مذهبُ فا~ [٢]، وذلك لأنَّ نَزَالِ واقعٌ موقع انْزِلْ ، والأصلُ فيه /٢٣٩/ لَتنْزِلْ ، وكذلك صَهْ في موضع اسْكُتْ ، وهو واقعٌ موقع لَتسْكُتْ [٣] في الأصل فقد تضمّنَ معنى اللام .

ولا يطّردُ له ذلك في أسماء الأفعال الواقعة موقع الفعل في الخبر وسيأتي، فما قاله أبو موسى أوْلى وأَطْرَدُ ، وله أنْ يقولَ حُملَ ما وقعَ موقعَ الخبرِ [٤]على ما وقعَ موقعَ الأمرِ إذْ الأكثر فيها أنْ تكونَ في الأمرِ ، ويقلُّ استعمالُها بمعنى الفعلِ في الخبر بالنسبة إلى الأمر .

ومِمَّا يدلُّ على أنَّها أسماءٌ لا أفعال دخول الألف واللام عليها في نحو النَّجَاء بمعنى انْجُ، ودخولُ التنوين عليها في إيْهٍ وصَهٍ وهَيْهَاتٍ وأُفٍّ ونحو ذلك ، وأنَّها لا يتقدَّم عليها منصوبُها وأنَّها لا يظهرُ الضمير المرفوع بها في تثنيةٍ ولا جمع كما يظهر في الفعل ، وأنَّها ليستْ على أوزان الفعْلِ ، وأنَّها غيرُ مُشْتَقةٌ من المصادر .

والتَّعدِّي فيها بحسَب الفعلِ الذي هي اسمٌ له ، فإنْ كان الفعلُ مُتَعدِّيًا كانتْ على حَسبِه وإنْ كانَ غيرَ مُتعدٍّ كانتْ على حَسَبِه .

وأكثرُ استعمالِها في الأمرِ والنهي ؛ لأنَّ العنايةَ بهما أكثرُ من العناية بالخبر ، ألا ترى أنَّ الإنسانَ إذا أمرَ غيرَه أو نهاه ذكرَ لفظَ الفعلِ ، وربما تجاوزَ به الأمرُ حتى يُومِئَ بيده أو بعينِه أو بوجهِه ويرفعَ صوتَه أو يَشيْلَ سَوْطَه أو يُشْهِرَ سيفَه ، ولا يحتاجُ في الخبرِ المعلِّم

[١]- قال الجزولي " الكسرة تكون علامةً للخفض في الاسم المتمكّن وهو الذي لم يشابه الحرف ، و لم يقع موقع المبنى " الجزولية ٣١ قال الأُبَّذيّ "يعني المناديات وأسماء الأفعال "انظر شرحه السفر الأول ٢٢٧ تحقيق الدكتور سعد الغامدي.

[٢]- قال الفارسي في المسائل العسكرية ١١٦ : " بنيت لوقوعها موقع المبني " .

[٣]- قوله : وهو واقعٌ موقع لَتسْكُتْ ، لم يرد في ب .

[٤]- في ب : إن كان ما وقع موقع الخبر محمول .

ولاالمعلّم[١] إلى هذا ، فجاءوا لذلك بهذه الأسماء نائبةً عن الأفعال اختصاصًا لها بذلك، وللاختصار أيضًا ؛ لأنَّها لا تختلف صورتُها فيما فوق الواحد كالفعل[٢].

فإنْ قِيل فقد تقول : رُوَيْدَك ورُوَيْدَكما ورُوَيْدَكم ، فالجواب أنَّ الكاف هنا للخطاب وهي حرفٌ لا موضعَ لها من الإعراب .

[أضرب أسماء الأفعال]

وأسماءُ الأفعالِ على أربعة أضرب ، مفردةٌ ومضافةٌ وحروفُ جرٍ ومعرَّفةٌ باللام ، ويتبينُ ذلك بالمُثُلِ ، وقد تقدَّم أنَّ التعدِّيَ فيها بِحَسَبِ الفعلِ ، وكذلك عدمُ التعدِّي .

فمن غيرِ المتعدِّي ما ذكرَ أبو موسى[٣] وهي : مَهْ هي مفردةٌ ومعناها : انْكَفَّ أو اكْفُفْ، وصَهْ وهي اسم اسْكُتْ ، و إِيْهِ أي : تَمَادَ في حديثِك ، وإِيْهًا إذا زجرتَه عن الشيء، أي ، انْكَفَّ عنا .

وهَيْتَ وهَلْ وهَيْكَ وهَيَّكَ اسم أسْرِعْ ، وقَطْ [٤]وقَدْ أي : اكْتَفِ ، وإلَيْكَ أي : تَأخَّرْ، ودَعْ ، ودَعًا لكَ ، ودَعْدَعًا أي : انْتَعِشْ ، وآمين أي: اسْتَجِبْ .

قالَ الشاعرُ :

٧١- تَبَاعَدَ مني فُطْحُلٌ إنْ سألْتُهُ		أَمينَ فزادَ اللهُ ما بَيْننا بُعْدَا [٥]

ويُروى فَطْحَلٌ -بفتح الفاء- وهي رواية البصريين[٦] ، وذكر ابنُ دُرُسْتَوَيْه[٧] أنَّ القصرَ في آمين ليس بمعروف وإنَّما قَصَرَه الشاعرُ للضرورةِ ، ورُوِي البيت :

---

[١]- المعلّم : لم يرد في ب .

[٢]- عند أهل الحجاز كما سيأتي .

[٣]- انظر الجزولية ٢٢٥ .

[٤]- وقط : سقط من ب .

[٥]- من الطويل لجُبير بن الأضبَط في تهذيب إصلاح المنطق ٤٣٩ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٧٩ ، والصحاح (أمن) ٤٨٠/٥ ، وشرح المفصل ٣٤/٤ ، واللسان (أمن) ٢٧/١٣ ، وشرح الأشموني ٩٢/٣ ، وفطحل : اسم رجل والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظري عليه تباعد عني فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائي بأن يزيد البعد بيني وبينه.

[٦]- انظر هذه الرواية في الصحاح (فطحل) ٦٧/٥، وشرح المفصل /٣٤/٤، واللسان (فطحل) ٥٢٨/١١ .

[٧]- هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُستويه ، من علماء اللغة ، فارسي الأصل ، صنّف الإرشاد في النحو وشرح الفصيح والمقصور والممدود ، اشتهر وتوفي ببغداد سنة ٢٥٨ (بغية الوعاة ٣٦/٢) .

فآمينَ زادَ اللهُ ما بيننا بُعْدًا

بالمدِّ وتقديم الفاء ، وقد حُكي شاذًّا تشديدُ الميم .

واختُلِفَ في آمين ، فقيل : إنَّه اسمُ فعلٍ [1] وإنَّه مبنيٌّ لوقوعه موقعَ فعلِ الدعاءِ وهو استَجبْ لنا كما وقع صَهْ موقعَ اسْكُتْ ، ومَهْ موقعَ انْكَفَّ وكُفَّ ، فلمَّا كان (آمين) على ما وصفتُ كان حقُّه أنْ يُبنى على السكون ، فالتقى في آخره ساكنان ففُتِحَ ، ولم يُكسرْ لأجل الياء التي قبل الآخر استثقالاً للكسرةِ مع الياء ، كما قالوا : أينَ وكيفَ .

وفيه ضميرٌ كما في صَهْ ومَهْ ووزنُه فَعيل ، وآمين الممدود قال فا~ : المدةُ فيه زائدةٌ، وإنَّما أُشبعتْ فتحةُ الهمزةِ فتولدتْ بعدَها الألفُ ،كقولهِ :بمنتـزَاح [2] وفـأنظُور [3] وتنقـاد الصياريف [4] ، والأصلُ القصر [5] .

وقيل إنَّه اسمٌ من أسماء اللهِ تعالى [6] وإنَّ الألف في أوّله ألفُ النداء ، وقد رُدَّ هذا القولُ بأنَّها لو كانتْ للنداءِ لضمَّ آخرُ الاسم فقيل : آمينُ .

وحكى الأخفش [7] إنَّه اسمٌ أعجميٌّ بمترلةِ قَابيل وهَابيل ، فإنْ سُمِيَ به لم ينصـرفْ للتعريفِ والعُجمة .

والقولُ الأوّل هو المعوَّل عليه وهو الذي يعضدُه الدليلُ والقياسُ واللهُ أعلم [8] ، قال:

---

[1] – انظر المسائل الحلبيات ٩٧ .

[2] – يشير إلى قول ابن هرمة :

وأنتَ مِن الغوائِلِ حينَ تُرْمَى ومِن ذَمِّ الرجالِ بِمُنتزاحِ

وإنما أراد بمنترح .

[3] – قال الشاعر :

وأنَّني حَوثُما يَثني الهوى بَصرِي من حَوثُما سَلكُوا أدنُو فَأنظُورُ

[4] – قال الفرزدق :

تَنفي يَداها الحصَى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّراهِيم تَنقادُ الصَّيارِيفِ

[5] – انظر المسائل الحلبيات ٩٧ .

[6] – حُكي عن الحسن ومجاهد ، انظر اللسان (أمن) ٢٧/١٣ .

[7] – انظر المسائل الحلبيات ١١٨ .

[8] – في ب : واللهُ تعالى أعلم .

٧٢- ويَرْحَمُ اللهُ عَبْدًا قالَ : آمينَا [١]

وآمين في موضعِ نصبٍ بالقولِ ؛ لأنَّه هو المَقُول .

وقوله: " **وهَلُمَّ في أَحد مَعْنَيَيْهَا** "[٢] .

يعني فيمن يقول : هَلُمَّ إلى الثريد ، أي : جِئْ إلى الثريد ،ومنهم مَن يقول : هَلُمَّ زيدًا، أي ائْتِ زيدًا .

ومذهبُ الخليل[٣] أنَّها مركبةٌ وأصلُها عنده للتنبيه ، ثم قال[٤] : لُمَّ ، أي : لُمَّ بنا ، ثم كثر استعمالُها فحُذِفت الألفُ تخفيفًا منها ، واللام بعدها وإنْ كانتْ متحرِّكةً فهي في نية السكون ، ألا ترى أنَّ الأصلَ وأقوى اللغتين[٥] -وهي الحجازية- الْمُمْ ، فلما كانتْ لام هَلُمَّ في تقديرِ السكون حُذفتْ ألفُ (ها)[٦] كما تحذفُ لالتقاءِ الساكنين ، فصارتْ هَلُمَّ .

وقال الفراءُ : " أصلُها (هل)[٧] زَجْرٌ وحَثّ ودخلت على أُمَّ كأنَّها كانتْ (هل أُمَّ) أي اعجلْ اقصدْ " [٨] .

وأنكرَ فا~ هذا وقال : " لا مدخلَ /٢٤٠/ هنا للاستفهام " [٩]، قال ابنُ جني : " هذا لا يلزمُ الفراء ؛ لأنَّه إنَّما قال : إنَّ (هل) هنا زجرٌ مثلها في قوله :

---

[١]- عجز بيت من البسيط وصدره :

يا رَبّ لا تَسْلبنيّ حُبَّها أبدًا

وهو للمجنون في ديوانه ٢١٩ ، ولعمر بن أبي ربيعة في اللسان (أمن) ٢٧/١٣ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ١٧٩ ، والصحاح (أمن) ٤٧٩/٥ ، وشرح المفصل ٣٤/٤ ، وشرح الأشموني ٩٣/٣ .

[٢]- الجزولية ٢٢٥ .

[٣]- انظر رأي الخليل في الخصائص ٣٥/٣ ، وشرح المفصل ٤١/٤ .

[٤]- ثم قال : سقط من ب .

[٥]- في ب : وأقوى قول اللغتين .

[٦]- في ب : حُذفت ألفها .

[٧]- في ب : أصلها هل أم ، وهل زجر ...

[٨]- الخصائص ٣٥/٣ .

[٩]- الخصائص ٣٥/٣ .

٧٣- ولقدْ يَسمعُ قولي حَيَّ هَلْ [١]

وقال الفرَّاءُ : " فأُلزمتِ الهمزةُ في أُمَّ التخفيفَ فقيل هَلُمَّ " [٢] .

فالحجازيون يدعونها على حالٍ واحدةٍ ؛ للواحد والاثنين والجماعة ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [٣] وقال الراجز :

٧٤- يَا أَيُّهَا النَّاسُ ألاَ هَلُمَّهْ [٤]

وبنو تميم يقولون : هَلُمَّ للواحد ، وللاثنين هَلُمَّا ، وللجميع هَلُمُّوا ، وللمؤنَّث [٥] هَلُمِّي ، وللنساء هَلْمُمْنَ " [٦] .

وقوله: " **وحَيْهَلَ في معنيين من معانيها** " [٧].

قلتُ : حَيْهَلَ اسمٌ للاستدعاء ، وتستعملُ مُتعدِّيةً تقول : حَيْهَل الثريدَ ، أي : ائتِ الثريدَ ، وغيرَ متعدِّيةٍ على معنى حَيْهَل إلى كذا وبكذا [٨] أي أسْرِعْ ، وبمعنى تَعال فلا تتعدَّى، وتستعمل (هل) بغير (حَيْ) ، قال النابغةُ الجعْدِيُّ [٩]:

[١]- عجز بيت من الرمل في ديوان لبيد ١٨٣، وصدره :

يَتمارَى في الذي قلتُ لهُ

وفي اللسان (هلل) ٧٠٨/١١ ، والخزانة ٢٥٨/٦ ، وبلا نسبة في الخصائص٣٦/٣ ، وشرح المفصل ٤٢/٤ والشاعر يذكر صاحباً له في السفر كان أمره بالرحيل ، ويتمارى أي : يجادل .

[٢]- انظر الخصائص ٣٥/٣ .

[٣]- الأحزاب ١٨ .

[٤]- من الرجز من شواهد الكتاب /١٦١استشهد به سيبويه على الوقف بـ(الها) لتبيين حركة الميم لأنها حركة بناء فكرهوا تسكينها، وبلا نسبة في الخصائص ٣٦/٣ ،وشرح المفصل٤٢/٤،وتحصيل عين الذهب٥٥،والخزانة٢٦٧/٤ .

[٥]- في ب : للواحدة .

[٦]- الخصائص ٣٦/٣.

[٧]- الجزولية ٢٢٥ .

[٨]- في ب : إلى كذا وكذا .

[٩]- هو قَيس بن عبد الله بن عُدس بن ربيعة الجعديّ العامريّ ، شاعر صحابي من المعمرين ، كان ممن هجر الأوثان ونهى عن الخمر قبل ظهور الأسلام ، ت ٥٠ هـ (الشعر والشعراء ٢٩٥) .

٧٥- ألاَ حَيَّيا لَيْلى وقُولا لَهَا هَلاَ [١]

وتستعمل (حَيْ) بغير (هل) في الآذان وتُعدَّى بـــ(على) كقولهم :حيّ على الصلاة حي على الفلاح أي : أقبلوا على الصلاة وعلى الفلاح[٢] ، ثم ركبُّوا _أعني : حَيْ وعلى_ وجعلوهما اسمًا واحدًا متحمِّلاً للضمير نحو : عليكَ ، وبعضهم يقول : حَيْهَلا الصلاةَ ، أي اقصدوا الصلاةَ .

وقوله : " ودُونَكَ في أحدِ مَعْنَيَيْها " .

يعني إذا كانتْ بمعنى تأخَّرْ .

" وفَرْطَك وأمامَكَ " .

أي: تَقَدَّمْ.

وقوله : " ووراءَكَ " .

اسمُ تأخَّرْ .

"وتَرَاكِ " .

اسمُ اتْرُكْ .

وقوله : " وبَدَادِ في أحدِ مَعْنَيَيْها " [٣].

يعني أنَّ بدَادِ بمعنى تبدَّدُوا ، وهو شاذٌّ لكونه مبنيًّا من غير الثلاثي ،واستظهرَ بقوله: " في أحد معنييها " على بَدَادِ التي بمعنى بَدَّدَ ، فإنها متعدِّية ، وقال ش~ [٤]: " استظهرَ على بدَادِ التي بمعنى المصدر " وهو : البَدَّة والمبادَّة ، قال الجعديُّ :

---

[١]- صدر بيت من الطويل وعجزه :

فقد ركبتْ أمراً أغرَّ محجَّلا

وهو للجعدي في ديوانه ١٢٣ ، وله في الصحاح (هلا) ٦٠٤/٦ ،وشرح المفصل ٤٧/٤ ، واللسان (هلا) ٣٦٤/١٥ ، والخزانة ٢٣٨/٦وليلي بنت عبد الله الرحال الأخيليَّة ، شاعرة فصيحة ذكية لها ديوان ، ت ٨٠ هـــ (الشعر والشعراء ٤٥٥) .

[٢]- قوله : أي : أقبلوا على الصلاة وعلى الفلاح ، لم يرد في ب .

[٣]- من قوله ودونك في أحد معنييها في الجزولية ٢٢٥ .

[٤]- في ب : قال ش~ في التوطئة وهذا القول إنما هو في شرح المقدمة الكبير ١٠١٣/٣ .

٧٦- وذَكرتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحلِّقِ شَرْبَةً　　　والخيلُ تَعْـــدو بالصَّعيدِ بَـــدَادِ [١]

وقد تقدَّم في باب فَعالِ [٢] .

وقوله : " ودَبَابِ " .

بمعنى دُبي .

" وخَرَاجِ " .

أي : اخْرُجْ .

وقوله : " وقَرْقَارِ وعَرْعَارِ " .

أي : قَرْقِرْ وعَرْعِرْ ، وهو شاذٌّ لكونه [٣] رباعيًا ، ومعناهما قَرْقَر بالرعد الســحابُ ، وعَرْعَار لعبة ، وقد تقدَّم الخلافُ في ذلك في باب فَعالِ [٤] .

وقوله : " وشَتَّانَ " [٥] .

هو اسمُ شَتَتَ أي : بَعُدَ مبنيٌّ على الفتح يجري مجرى شَتَّ في عمله ، فيقال: شَتَّانَ زيدٌ وعمرٌو ، فيرتفع الاسمُ به كما يرتفعُ بالفعل الذي وُضِعَ شتَّانَ موضعه ،قال الطِّرِمَّاحُ:[٦]

٧٧- شَتَّ شَمْلُ الحَيِّ بعدَ التِئَامِ [٧]

---

[١]- من الكامل ، في ملحق ديوان النابغة الجعديّ ٢٤١ ، وله في الكتاب ٢٧٥/٣ استشهد به سيبويه على أن بدد اسم للتبدد معدول عن مؤنث ، والبيت لعوف بن الخرع في شرح المفصل ٥٤/٤ ، وللجعدي أو لعوف بــن خــرع في تحصيل عين الذهب ٤٧٥ ، ولعوف بن الخرع في اللسان (بدد) ٧٨/٣ والخزانة ٣٤٠/٦ ،وبلا نســبة في المقتضــب ٣٧١/٣ وشرح الأشموني ١٦٨/٣ ،والشاعر يخاطب لقيط بن زرارة ، وكان قد انهزم في حرب أُسر فيها أحد إخوته فعيَّره ونسب اليه الحرص على الطعام والشراب ، والمحلق : إبل وُسِمَتْ بمثل الحلق ، والصعيد وجه الأرض.

[٢]- انظر ص باب فعال ص ١٩٦/٢ من المخطوط .

[٣]- قوله : وهو شاذٌّ لكونه ، لم يرد في ب .

[٤]- انظر باب فعال ص ١٩٩/٢ من المخطوط .

[٥]- من قوله : ودباب في الجزولية ٢٢٥ .

[٦]- هو الطِّرِمَّاح بن حكيم من طيء ، شاعر إسلامي فحل ولد ونشأ بالشام ، وانتقل إلى الكوفة فكان معلماً فيهــا معاصراً للكميت وصديقاً له ، له ديوان ، ت ١٢٥ هــ (الأعلام ٢٢٥/٣) .

[٧]- صدر بيت من المديد للطرماح في ديوانه ٣٩٠ وعجزه :

وشجاكَ الربعُ رَبعُ المقامِ

والبيت له في الصحاح (شعب) ٢٣٤/١ ، واللسان (شتت) ٤٨/٢ .

ويُقالُ : شتَّانَ ما زيدٌ وعمرٌو قال الأعشى[1] :

٧٨- شَتَّانَ ما يَوْمي عَلى كُورِها		ويَومُ حَيَّانَ أخِي جابرِ[2]

قال الأصمعي[3] : شتَّان مثَّى ، وهو بمنزلة سيَّان زيدٌ وعمرٌو ، فهو مبتدأ وخبرٌ ، ولا يُذكرُ بعده مفرده لئلا يخبر بمثنى عن مفرد ، قال :

شَتَّانَ ما يَوْمي عَلى كُورِها .. البيت

ومعنى البيت أنَّ حيَّان كان نديمًا للأعشى فقال : ما يومي على ناقتي في طلبِ الغزو والسبي كيومِ حيَّان ، فقِيل للأصمعي فقد قال :

٧٩- لَشتَّانَ ما بين اليزيدينِ في النَدَى		يزيدُ سُليمٍ والأغرُّ بنُ حاتمِ[4]

فقال : " هو مولدٌ لا حجةَ فيه " [5] وَرُدَّ عليه بأنَّه لو كان مثنًّ لكانتْ نونُه مكسورةً ، وأيضًا فلو كان ما بعدها مرفوعًا بالابتداء لجاز التقديمُ ، فكنا نقول : زيدٌ وعمرٌو شتَّانَ ، والعربُ لم تُقلْ هذا ، وكان الفرَّاءُ[6] يجيز فيه الكسرفيقول : شتَّانِ .

وزيدٌ فاعلٌ بـ(شتَّان)،كأنَّه قال : بَعُدَ زيدٌ وعمرٌو ، وكذلك (ما) أيضًا فاعلةٌ بـ(شتَّان) في قولِك : شتَّان ما بينهما كأنَّك قلت: بَعُدَ ما بينهما ، وهي بمعنى الذي ، والظرفُ الذي بعدها صلتُها .

---

[1]- هو مَيمون بن قَيس بن جَنْدل من بني قيس بن ثعلبة ، من شعراء الطبقة الأولى وأحد أصحاب المعلقات سُمي صنَّاجة العرب ، أدرك الإسلام و لم يسلم ، ت ٧ هـ (الشعر والشعراء ٢٦٣) .

[2]- من السريع للأعشى في ديوانه ١٩٧ ، وله في الصحاح (شتت) ٣٨٠/١ وشرح المفصل ٦٨/٤ ، واللسان (شتت) ٤٩/٢ ، والخزانة ٢٧٦/٦ ، وحيان : رجل من بني حنيفة كان نديماً للأعشى .

[3]- هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو والأخبار ، أخذ عن الخليل وابن العلاء ت ٢١٦هـ (بغية الوعاة ١١٢/٢) انظر ارتشاف الضرب ٢٣٠٤/٥ ، وقد ذكر أبو حيان أنَّ الأبذيّ أورد رأي الأصمعي هذا .

[4]- من الطويل لربيعة الرقيّ يمدح يزيد بن حاتم ويهجو يزيد بن أُسيد في ديوانه ١٢٤، والكامل ٣٣٧/٢ ، وشرح المفصل ٧٣/٤ ، واللسان (شتت) ٤٩/٢ ، والخزانة ٢٧٥/٦ ، وبلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٨١ .

[5]- انظر إصلاح المنطق ٢٨٢ .

[6]- انظر الخزانة ٢٨٣/٦ .

وأمَّا قوله : شتَّانَ ما هما ، فـــ(ما) هُنا زائدةٌ ، وهما فاعلٌ لـــ(شتَّان) ، وكذلك هي فاعلةٌ في بيتِ الأعشى المتقدّم ، وهو :

شَتَّانَ ما يَوْمي على كُورِها– ٧٨ –

وقوله : " و وَشْكَانَ "[١] .

أي سَرُعَ ، ويُقالُ فيه : أُشْكَانَ ، ويستعملُ الفعلُ فيقال : وَشُكَ أي : سَرُعَ ، فأمَّا أُشْكَ ففعلٌ ماضي وليس باسم ، وإنَّما كان أَشُكَ فنقلت حركةُ عينه كما قالوا في حَسُــن حُسْن ، قال :

٨٠– لم يمنَعِ النَّاسُ منِّي ما أردتُ ولا أُعطِيهِمُ ما أرادُوا حُسْنَ ذا أَدبَا [٢]

ومنها بُطَّآن اسم بَطُؤَ ، وسَرْعَان اسم سَرُعَ ، ومن كلامِهم :" سَرْعَان ذِي إِهَالَةً"[٣] وأصلُ هذا أنَّ رجلاً كان يُحَمَّقُ اشترى شاةً عجفاء يسيل رغامُها هزالاً فظــنَّ أنَّــه وَدَكٌ فقال: سَرعَان ذي إِهالةً [٤] .

فذي فاعل ، وإهالةً تمييز ، والإهالةُ : الشَّحْمُ ، وسَرْعان اسمُ فِعْلٍ ، فأمّا سَــرَعان فهي أوائل الخيل ، ويُقال : سِرْعان وسُرْعان وسَرْعان مثلثة السين ، وكــذلك وَشْــكانَ وسَرْعانَ الناس وسَرَعانهم أوائلهم المستبقون إلى الأمر .

د ~ : " /٢٤١/ السَرَعان إذا كان وصفًا في الناس قِيل : سَرَعان وسَرْعان بفتحِ الراء وسكونِها ، وإذا كان في غيرِ الناسِ ففتحُ الراءِ أحسن "[٥] .

ومنها حسَّ اسمُ أتوَجَّعُ ، ومنها أوْلَى لَكَ : اسمٌ لِدَنَوتَ من الهلَكةِ ، قال الأصمعي في قولِه:

---

[١]– الجزولية ٢٢٥ .

[٢]– من البسيط لسهم من حنظلة الغَنَويّ في اللسان (حسن) ١١٥/١٣ ، والخزانة ٤٣١/٩ ،و بلا نسبة في إصــلاح المنطق٣٥ والخصائص ٤٠/٣ ، والصحاح (حسن) ٥١٨/٥ ، والشاهد فيه "حُسْنَ" أراد حَسُنَ .

[٣]– انظر مجمع الأمثال ٤٢٧/١ .

[٤]– انظر المحكم ٣٠٠/١ .

[٥]– د ~ : المبرد ، انظر قوله في المحكَم ٣٠٠/١ واللسان ١٥٢/٨ .

٨١- فأولَى لِنَفْسِيَ أوْلَى لَهَا [١]

قال : " أولَى لها ، قد دنتْ من الهلَكة " [٢] .

وحكى أبو زيد[٣] هَاهِ الآنَ ، وأَوْلاهِ الآنَ [٤] ، وهذا يدلُّ على أنَّه اسمٌ لا فعل كما يُظنُّ ، وهَاهِ اسمُ قاربت ، وهي نحو أوْلَى لَكَ .

وقوله : " وأُفٍّ "[٥] .

معناه أتضجَّرُ ، وفيها لغات : أُفٌّ أُفٍّ أُفًّا ، بالتنوين فيها كلِّها ، وأُفَّى ممال أُفْ خفيفة ، والحركةُ في جميعها لالتقاءِ الساكنين ، فمَنْ كسرَ فعلى أصلِ الباب ، ومَنْ ضمَّ فللإتباعِ ومَنْ فتحَ فللتخفيفِ ، ومَنْ لم ينوِّنْ أرادَ التعريفَ ، ومَنْ نوَّنَ أراد التنكيرَ ، فمعنى التعريف التضجُّرُ ومعنى التنكير تضجُّرًا ، ومَنْ أمالَ بناهُ على فُعْلَى ، وجاءتْ ألفُ التأنيث مع البناءِ كما جاءتْ معَه تاءُ التأنيث في قولِك : ذَيَّة وكَيَّة [٦] ، وقد جاءتْ ألفُه أيضًا في قولِ الشاعرِ :

٨٢- هَنَّا وهِنَّا ومِنْ هُنَّا لهنَّ بِنا ذاتَ الشَّمائِلِ والأيمانِ هَيْنُومُ [٧]

أي من هذا الموضع وهذا .

---

[١]- عجز بيتٍ من المتقارب للخنساء في ديوانها ص ٨٣ ، وصدره :

هَمَمتُ بنفسِيَ كُلَّ الهمُوم

ولها في الكامل ٢٤٦/٣ ، واللسان (ولي) ٤١٢/١٥ ، والخزانة ٣٤٦/٩ ، وبلا نسبة في الخصائص ٤٤/٣ .

[٢]- انظر الخصائص ٤٤/٣ .

[٣]- الخصائص ٤٤/٣ .

[٤]- الآن : سقط من ب ، وأولاه : مؤنث أولى .

[٥]- الجزولية ٢٢٥ .

[٦]- ذيَّة من قولك : كان من الأمر ذيَّة وذيَّة ، انظر الكتاب ٢٩٢/٣ ، وكذلك كيَّة من قولك : كيتَ وكيتَ ، وهما مبنيان ؛ لأنهما بمنزلة الصوت .

[٧]- من البسيط لذي الرمة ، في ديوانه ٤٠٩/١ ، وله في شرح المفصل ١٣٨/٣ ، وارتشاف الضرب ٩٨٣/٢ ، واللسان (هنم) ٦٢٣/١٢ ، والتصريح ٤١١/١ ، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨/٣ ، وهنّا وهَنَّا وهُنَّا كلها أسماء إشارة، والشمائل جمع شمال ، والأيمان جمع يمين ، والهينوم : الصوت الخفي ، والضمير يعود على الجنِّ ، وكلام الأبذي عن أفٍ نقله عن ابن جني في الخصائص ٣٨/٣ .

وقوله : " وأَوْه " [1] .

اسم أتلهفُ وأتألَّمُ ، وفيها لغات : أَوَّهْ وأَوْهِ آوَّهْ قال الشاعرُ :

٨٣- فأَوْهِ لذِكْرَاها إذا ما ذكَرتُها ومن بُــعْدِ أرْضٍ بَيْنَنا وَسماءِ [2]

وأَوَتَاهْ وأَوَّتاهْ ، أي : أتألَّمُ أيضًا .

وقوله : " وهَيْهات " [3] .

هو اسمٌ لبَعُدَ ، وفيه لغات : هَيْهاةَ ، هَيْهاةً ، هَيْهاتِ ، هَيْهات ، أَيْهات، أَيْهــاتٍ أَيْهاةَ ، أَيْهاةً ، أَيْهاتَ ، أيْهَى ، فمَن فتحها كتبها بالهاء ؛ لأنَّها واحدةٌ كأرْطَاةٍ وعَلْقــاةٍ ، ومَن كسرها كتبها بالتاء الممدودة ، لأنَّها جماعة هَيْهات .

ومن نوّن اعتقد تنكيرها وتصور معنى المصدر النكرة كأنَّه قال : بُعْدًا بُعْدًا ، ومن لم ينوِّنْ اعتقد تعريفها [4] وتصوَّر معنى المصدر المعرفة كأنَّه قال : البُعْدَ البُعْدَ ، فجعل التنــوينَ دليلَ التنكير ، وجعل عدمَه دليلَ التعريف .

وهَيْهات من ذوات الأربعة المضعّفة من الياء من باب حَاحَيْـــتُ [5] وصِيْصِـــيَة [6] ، وأصلها بوزن القَلْقَة والحَقْحَقَة ، فانقلبتِ الياءُ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت هَيْهَاةَ، كالسَلْقاة والجَعْباة وإنْ كانت الياء التي انقلبتْ عنها ألفُ سَلْقاة وجَعْباة زائدةً وياء هَيْهَيَة [7] أصلاً.

فلما جُمعتْ كان قياسُها على قولهم : أرْطَياتٍ وعَلْقياتٍ أنْ يقولوا فيها هَيْهيات إلاَّ أنَّهم حذفوا هذه الألف للالتقاء الساكنين لَمَّا كانت في آخرِ اسمٍ مبنيّ كما حذفوها في ذانِ

---

[1]- الجزولية ٢٢٥ ، وفيها " وأوَّه " .

[2]- من الطويل لأبي الجراح في معاني القرآن للفراء ٢٣/٢ ، وبلا نسبة في الخصائص ٨٩/٢ ، ٣٨/٣ ، وشرح المفصل ٣٨/٤ ، وارتشاف الضرب ٩٣١/٢ ، واللسان (أوه) ٤٧٢/١٣ ، والهمع ٢٠٦/١ .

[3]- الجزولية ٢٢٥ .

[4]- من قوله : وتصور معنى المصدر النكرة ، لم يرد في ب .

[5]- حاحيتُ بالمعزى : صحتُ .

[6]- الصيصية : قرن البقرة .

[7]- في أ هيهيت وقد أثبتنا ما في ب ؛ لأنها تاء تأنيث للمفردة .

واللذانِ واللتان وتانِ ليفصلوا بين الألفاتِ في أواخر المبنيّة والألفات في أواخر المتمكنة على هذا حذفوها في [1] أوْلات وذَوَات لتخالف ياء حَصَيات ونَوَيات.

والاسمُ بعدها يرتفع على حدِّ ارتفاع الفاعل بفعْله قال الشاعرُ :

٨٤- هَيْهاتَ منزِلُنا بِنَعْفِ سُوَيْقةٍ كانتْ مُباركــةً على الأيامِ [2]

وقال آخر :

٨٥- هَيْهاتَ ناسٌ من أُناسٍ ديارُهم دُفاقٌ ودارُ الآخرينَ الأَواينُ [3]

وقال :

٨٦- هَيْهاتَ من مُنخَرقٍ هَيْهاؤُه [4]

وهذا مثل قولك : بَعُدَ بُعْدُه ، وذلك أنّه بَنَى من هذه الكلمة فَعْــلالا فجــاء بــه كالقَلقَال والزَّلْزال ، والألفُ في هَيْهَات غيرُ الألف في هَيْهاوَه ، وهي في هَيْهات[5] لامُ الفعْل الثابتة كقاف القَحْقَحة الثانية ، وفي هَيْهاؤه ألفُ الفَعلال الزائدة [6].

وقوله : "وإلَيَّ " [7].

معناه أَتَنَحَّى ،قال سيبويه : " وسمعنا من العرب من يُقال له : إليكَ ،فيقول : إِلَــيَّ، كأنّه قِيل له : تَنَحَّ ، فقال : أَتَنَحَّى " [8].

---

[1]- من قوله : ذانِ واللذانِ واللتان وتانِ ليفصلوا ، لم يرد في ب .

[2]- من الكامل لجرير ، في ملحق ديوانه ص ١٠٣٩ وهو من شواهد الكتاب ٢٠٦/٤ وروايته فيه :

أيْهاتَ منزِلُنا بنعْفِ سُويقة كانتْ مباركةً من الأيامي

واستشهد به سيبويه على وصل القافية المقرونة بالألف واللام في حال الجر بالياء ، والبيت لجرير في الخصائص ٤٣/٣، وشرح المفصل ٣٦/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٥٦٨ ، وبلا نسبة في اللسان (سوق)١٧١/١٠ ، وسُــويقة : اســم موضع ، والنَّعْفُ : المكان المرتفع .

[3]- من الطويل لمالك بن خالد الهذليّ في ديوانه ص ٤٤٤، وله في اللسان (أين) ٤٥/١٣ ، وفي معجم الشواهد النحوية ١٣١/٨والأواين : اسم بلد ، والدُّفاق : المطر الغزير ، وهذا البيت لم يرد في ب .

[4]-من الرجز لرؤبة في ديوانه ص٤ ، وله في شرح المفصل٦٨/٤ ، وللعجاج في اللسان (هيه) ٥٥٤/١٣ .

[5]- هيهات : سقط من ب .

[6]- من قوله : وهيهات من ذوات الأربع ... إلى هنا نقله الأبذي عن ابن جني ، الخصائص ٤١/٣، ٤٢ ، ٤٣ .

[7]- الجزولية ٢٢٥ .

[8]- الكتاب ٢٤٩/١ .

وإنَّما بقيت هذه الأسماء المسمّى بها الفعل في الخبر حَمْلاً على سائر الأسماء المسمَّى بها الفعل في الأمر والنهي ، كما حُمِلَ هذا الحسنُ الوجهَ على الضَّارِبِ الرَّجُلَ .

وقوله : " **ومنْ المُتعدِّي رُوَيْد** "[1] .

معناه : أَمْهِلْ أو دَعْ .

" **وتَيْد** " [2] .

بمعناها ، والكاف في رُوَيْدَك زيدًا حرفُ خطابٍ لا موضعَ لها مِن الإعراب ، ويُقال: رُوَيْدَ زيدًا ، قال الشاعر :

٨٧- رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلِيْنا ولَكِـنْ بُغْضُهُم مُتَمايِنُ [3]

ط~ : أي مُتكاذِبٌ أراد بَغَضُونا بغضًا على غير ذَنْبٍ ، فكأنَّه كَذِب إذْ كان على غير أصل ، ومن روى : ودُّهم مُتَمايِنُ فهو ظاهر المعنى لأنَّه مُتكاذِبٌ ، قال : وهمزَه بعضُهم وزعم أنَّ معناه مُتَقادِم .

ورَوْيد عند البصريين غير مشتقٍّ [4]؛ لأنَّ الغالب على أسماء الأفعال عدم الاشتقاق بل لا يوجد منها مُشتقٌّ فإنْ جاء منه شيءٌ لم يعرَّجْ عليه ؛لأنَّ الاشتقاق /٢٤٢/ إنَّما لُحِـظ في الصفات.

فــ(رَوْيد) عندنا اسمُ الفِعْل ، واستُعمل مصغَّرًا ، وقال الفرَّاءُ : " هو مشتقٌّ ومكبره رُودٌ " [5] قال الشاعر:

---

[1] - الجزولية ٢٢٥ .

[2] - الجزولية ٢٢٥ .

[3] - من الطويل لمالك بن خالد الهذلي ، من شواهد الكتاب ٢٤٣/١ استشهد به سيبويه على نصب (علياً) برويد على أنه اسمُ فعل أمر ، والبيت لمالك في شرح أبيات سيبويه ٢٠١/١ ، وتحصيل عين الـذهب ١٨٠ ، وبـلا نسـبة في المقتضب ٢٠٨/٣ ، وشرح المفصل ٤٠/٤ ، واللسان (رود) ١٨٩/٣، وشرح الأشموني ٩٨/٣ ، وجُـدَّ : قُطِـعَ ، والمعنى : يقول أمهل علياً فإن بيننا وبينهم قرابة من ناحية الأم وهم منقطعون إلينا بها وإن كان في ودِّهم كذب ،وعليّ : حي من كنانة بن خزيمة بن مُدركة.

[4] - انظر المقتضب ٢٠٨/٣ .

[5] - انظر شرح المفصل ٢٩/٤ .

٨٨- كأنَّها مثلُ مَنْ يمشِي على رُودِ [١]

أي على تُؤَدَةٍ [٢] ثم صُغِّر هذا اللفظ فقيل : رُوَيْد ، وسُمِّي به الفعل ، وهـذا لا يلـزم لأنَّ الألفاظ قد تتفق والمعنى مختلف ، وإذا كان الأمر على ذلك لم يلزم فيه الاشتقاق ، وكذلك (تَيْد) [٣] اسم أمْهِلْ .

وقوله : **" وهَلُمَّ "** .

معناها هنا ائْتِ في قولك : ائْتِ كذا ، وهَلُمَّ بمعنى أعط .

وقوله : **" وهَاء "** .

معناه خُذْ ، والهمزة تتصرَّف كتصرّف الكاف في هَاكَ ، وربما قيل : وهَاءَكَ ، وهَأْ بهمزة ساكنة كهَبْ أو كخَفْ أو كصَهْ ، و(ها) بألف مكان الهمزة .

وقوله : **" وحَيْهَلا "** .

معناه ائْتِ ومثالُه : حَيْهَلا الصلاةَ ، اسم لائْتِ .

وقوله : **" وبَلْهَ "** [٤] .

معناه دَعْ ، ولو قال هنا : في أحد وجوهها لكان حريًّا بذلك ؛لأنَّ لها ثلاثةُ أوْجُه: أحدُها هذا الذي ذكرَ ، وذكر س~ [٥] أنَّه اسم لـــ(دَعْ) ، وعليه قول الشاعر :

---

[١]- عجز بيت من البسيط للجموح الظفري ، وصدره :

يمشي ولا تُكْلِمُ البطحاء وطأته

والبيت له في اللسان (رود) ١٨٩/٣ ، وبلا نسبة في الصحاح (رود) ٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٢٩/٤ ،وروايتــه في المصادر السابقة:

كأنَّها ثَمِلٌ يمشي على رُودِ

[٢]- التُؤَدة : التمهُّل والتأنيّ .

[٣]- تيد : سقط من ب .

[٤]- في الجزولية ٢٢٥ " وهلم وهات وها وهاءك وهاء وحيهل وحيهلا وبله " .

[٥]- انظر الكتاب ٢٣٢/٤ .

٨٩- يَمْشي القُطُوفُ إذا غَنَّى الحُداةُ بها مَشْيَ الجوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا [1]

أي : دَعْ ، وعليه قولُ الأخر :

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفَّ كأنَّها لم تُخلَقِ [2] -٢-

أي دَعْ الأكفَّ ، وقد تقدَّم بيانُه في الاستثناء [3].

عبد ~ [4]: هو فَعْلٌ [5] من لفظِ البَلَه ؛ ألا ترى أنَّهم جعلوه اسمًا لـ(دَعْ) ، والأبَلَهُ تاركٌ لأكثر الأشياء من حيث كان غافلاً ساهيًا .

والآخر أنْ يكون مصدرًا مضافًا إلى ما بعده بمعنى : تَرْكًا ، النائب مناب اتْرُكْ ، ويكون ما بعدها مجرورًا كما تقول : ضَرْبَ زيدٍ .

والثالث أنْ تكون بمعنى كيف وبالوجوه الثلاثة أنشدوا :

بَلْهَ الأكُفّ كأنَّها لم تُخلَقِ

بنصب الأكُفِّ على أنَّها اسم فِعْل كـ(دَعْ) ، وخفضها على أنَّها مصدر كـ(تَرْك) النائب مناب اتْرُكْ ، ورفعها على أنَّ بَلْهَ بمعنى كيف ، حكاه فا~ [6] عن الأخفش يقول : بَلْهَ زيدٌ ؟ بمعنى كيف زيدٌ ؟ وهذا [7] غيرُ مشهور .

وقوله : " **وِدُوْنَكَ وعِنْدَكَ** " .

معناهما : الْزَمْ .

---

[1]- من البسيط لإبراهيم بن هرمة في الصحاح (بله) ١٢٥/٦ ، وفي شرح المفصل ٤٩/٤ ، واللسان (بله) ٤٧٨/١٣ ، والخزانة ٢١٥/٦ ، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ٣٥ ، والقطوف : البطيء من الدواب ، والجِلّة : المسنَّة من الإبل ، والنجبا : جمع نجيب وهو الأصيل ، والمعنى إنَّ البطيءَ يمشي كمشي الجواد مع الحداء فدَع الإبلَ الكرام فإنَّها مع الحداء تسرع أكثر من غيرها ، وفي المخطوط : يمشي الحداةُ ، وهو تحريف .

[2]- سبق برقم ٢ .

[3]- انظر باب الاستثناء ص ٧ من النص المحقق .

[4]- وهو أحمد بن بكر بن بقية العبديّ أبو طالب النحوي ،صنَّف شرح الإيضاح لأبي على الفارسي والمختصر ت ٤٠٦ (بغية الوعاة ٢٩٨/١) ، انظر قوله في الارتشاف ٢٢٩٦/٥ وفي ب : العبدي.

[5]- فَعل : سقط من ب .

[6]- في ب : الفارسي ، في التذييل والتكميل ٦١/٣ب ذكر أبو حيان أنَّ الفارسي ينكر أن تكون (بله) بمعنى كيف .

[7]- في ب : وهو .

وقوله : " وعَليكَ .

معناه : الْزَمْ .

وقوله : " وعَليَّ .

معناه : أوْلِني .

وقوله : " وتَراكِ " .

معناه : اتْرُكْ .

" ودَرَاكِ " .

بمعنى : أدْرِكْ .

وقوله : " ونَظَارِ " .

اسم انْظُرْ .

" ومَناعِ " .

اسم امْنَعْ .

" ونَعَاءِ " [1] .

اسم انْعَ .

[موضع أسماء الأفعال من الإعراب]

وهذه الأسماء من حيث هي أسماء ينبغي أنْ يكون لها موضعٌ من الإعراب ، فموضعُها النصب في موضع[2] المصدر[3] ، والله أعلم .

وقال بعضُهم : لا موضعَ لها من الإعراب [4]؛ لأنَّها نائبةٌ عن الفِعْلِ ، والفعلُ لا موضعَ له من الإعراب ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : انْعَ زيدًا لم يكن لفعل الأمر موضعٌ من الإعراب ، وكذلك : اتْرُكْ زيدًا ، ونحو ذلك فكذلك ما نابَ منابَه .

[1]– من وقوله : ودونك وعندك ، في الجزولية ٢٢٥ .

[2]– في ب : على موضع .

[3]– نسب أبو حيان هذا الرأي لسيبويه والمازني وأبي علي الدينوري ، انظر الارتشاف ٢٣١١/٥ .

[4]– هو مذهب الأخفش ، انظر الارتشاف ٢٣١١/٥ .

والأظهر من حيث هي أسماء أنَّ لها موضعًا من الإعراب ؛ ألا ترى أنَّ قولك : أضاربُ الزيدانِ ؟ في موضع : أيضربُ الزيدانِ ؟ ويضربُ لا موضع له من الإعراب وضارب مرفوع بالابتداء ، وما بعده فاعلٌ به[1] يسدُّ مسدَّ الخبر .

فصلٌ وترجم أبو القاسم[2] على بعض هذه الألفاظ[3] فقال : بابُ الإغْرَاءِ ، وفسَّره الناس بأنْ قالوا : الإغْرَاءُ معناه الإلْصَاق ، وأغْرَيتُ الشيءَ بالشيءِ ألصقتُه به ، ومنه يقال: أغريت فلانًا بفلان إذا ألزقته إيَّاه وسلطته عليه[4] .

ص~ : " الإغراءُ هو : التَّسْلِيطُ ، يقال : أغْريتُه بكذا إذا سلطتُه عليه ، وهو عند النحويين وضعُ الظروف والمجرورات موضع أفعال[5] الأمر ومعاملتُها معاملتَها .

واختُلف في ذلك في قَصْرِه على السماع ، فمنهم من قَصَرَه على السماع ، ومنهم من أجاز القياس ، وموضع السماع : عندَكَ وعليكَ ودُونَكَ وإليْكَ ، فأمَّا عليكَ وعندكَ فلا يستعملان إلاَّ استعمال فعل مُتعدٍّ وهو خُذْ ، وأمَّا دونكَ فتستعمل[6] تارةً استعمال فعل متعدٍّ، وتارة استعمال فعل غير متعدٍّ بمعنى تأخَّرْ .

وأمَّا (إليْكَ) ففيها خلاف ، منهم من قال : إنَّها متعدِّيةٌ ، وهو مذهب أهل الكوفة، ومذهب البصريين أنَّها غير متعدِّيةٌ واختلَفُوا في قوله :

٩٠- إذَا التَّيازُ ذو العَضَلاتِ قُلنا   إليكَ إليكَ ضاقَ بِها ذِراعًا[7]

فتقديره عند الكوفيين : احبِسْ أمسِكْ ، وعند أهل البصرة : تأخَّرْ .

---

[1]- به : سقط من ب .

[2]- هو أبو القاسم الزجاجي ، انظر الجمل ٢٤٤ .

[3]- في ب : الأبواب .

[4]- بعده في ب : " والفعل منقول من قولك : غريت بالشيء : إذا ألزقته به إغراءً " .

[5]- أفعال : سقط من ب .

[6]- في ب : فيستعمل .

[7]- من البسيط للقطامي في ديوانه ص ٤٠ ، وإيضاح الشعر ٥٢٨ ، والصحاح (تيز) ٨/٣ ، واللسان (تيز) ٣٥١/٥ ، وخزانة الأدب ٣٣/٣ ، والبيت بلا نسبة في المقرب ١٣٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢ ، والتياز : الرجل القصير الغليظ ، والضمير يعود على ناقة قوية فتية .

والصحيح مذهب البصريين[1] ؛ لأنَّه لو كان كما زعم الكوفيون لوُجِدَ في موضع من المواضع متعدِّيًا .

والذي أجاز ذلك /٢٤٣/ قياسًا ـــ وهو الكسائي ومن تبعَه من الكوفيين ـــ أجاز ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلاَّ ما كان منها على حرف واحد نحو : بِكَ ولَكَ .

وهذا فاسدٌ ؛ لأنَّ وضع الظروف موضع الفعل إخراجٌ لها عن أصلها [2]، فلا ينبغي أنْ يُتجاوز فيها ما سُمِعَ .

وأيضًا فإنَّ هذه [3] الظروف التي وُضِعتْ موضع الفعل ليس لها من التراخي ما في غيرها من الظروف نحو : قُدَّام ووراء وخلفَكَ وقبلَكَ ، فما في هذه الظروف من التراخي منعَ من وضعها موضعَ الفعل ، ألاَّ ترى أنَّك لو قلت : قُدَّامكَ زيدًا بمعنى خُذْهُ من قُدَّامِكَ لأمكنَ أنْ يكونَ بينك وبينه مسافة لا يمكن معها أخذُه .

ولذلك لا يجوز إغراءُ غائب ، لا يجوزُ : عليه زيدًا ؛ لأنَّه لا دليل على الفعل المُضمَر إلاَّ أنَّه قد سُمِع عليه رجلاً لَيْسَني [4] ، وذلك أنَّ إنسانًا قال لك : إنَّ فلانًا أخذَك بكذا فقال هذا الكلام لعلمه أنَّ السامع سيُبلِّغُه إلى المغرَى به " [5].

وفي الحديث " مَنْ استطاعَ منكم البَاءَةَ فليتزوجْ ، ومَنْ لم يستطعْ فعليهِ بالصَّوْمِ فإنَّه له وِجَاءٌ " [6] ووجهُ هذا على وجهين : أحدُهما أنْ تكونَ الباءُ زائدةً ، ويكون المجرورُ في موضع رفع بالابتداءِ ، كأنَّه قال : فعليهِ الصَّومُ كما قالوا : بحسبكَ قولُ السُّوءِ ، أي : حسبُكَ قولُ السُّوءِ .

والأخرُ أن يكون الضمير عادَ [7] بلفظ الغَيبة على لفظ (مَنْ) وهي في المعنى للمخاطبين ولفظها للغائب .

---

[1]- في ب : أهل البصرة .

[2]- في ب : عن الأصل .

[3]- هذه : سقط من ب .

[4]- انظر الكتاب ٢٥٠/١ .

[5]- شرح الجمل لابن عصفور ٢٩٣/٢ .

[6]- انظر البخاري كتاب النكاح ٤٣٨ ومسلم كتاب النكاح ٩٢٠ ومختصر صحيح مسلم كتاب النكاح ٢٣٢.

[7]- في ب : عائداً .

فصـــل ومن هذه الأسماء قولهم : هَمْهَامِ وهو اسم فَنِيَ ، وفيها لغـــات هَمْهـــامِ وحَمْحامِ ومَحْماحِ قال :

٩١- أوْلَمْتَ يا خِنَّــوْتُ شَــرَّ إيلامْ في يَوْمِ نَحْسٍ ذي عَجَاجٍ مِظْلاَمْ

ما كانَ إلاَّ كاصْطِــفاقِ الأقْدَامْ حــتَّى أتيناهم فقالــوا :هَمْهَامْ [١]

ومنها دُهْدُرَّيْنْ وهو اسم بَطَلَ ، ومن أمثالهم " دُهْدُرَّيْنِ سَعْدُ القَيْنِ " [٢] وهذه التثنية لا يُراد بها ما يشفع الواحد ، وإنَّما الغرض فيها [٣] التوكيد والتكريــر لــذلك في المعــنى[٤] كقولك: بَطَلَ بَطَلَ [٥] ، كما قالوا : لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ ، وإنَّ معناهما كلَّما كنــت في أمــر فدعوتني أجبتُك وساعدتُك عليه .

وكذلك قول الشاعر:

٩٢- إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ دَواليكَ حتَّى ليسَ لِلبُردِ لابِسُ [٦]

أي مُداولةً بعد مُداولة [لا][٧] على دولتين ثنتين ،وكذلك قولهم " دُهْدُرَّيْنِ" أي بَطَلَ بُطْــلاً بعد بُطل.

ومنها لَبَّى اسم أُجيبُك ، ومنها وَيْكَ اسم أتعجبُ ، وذهب الكسائي[٨] إلى أنَّ وَيْك محذوفةٌ من ويْلَكَ ، قال :

---

[١]- من الرجز بلا نسبة في الخصائص ٤٤/٣ ،والصحاح (همم) ٤٦٤/٥ ، واللسان(همم) ٦٢٣/١٢،والخزانة ٣٠٨/٦.

[٢]- مجمع الأمثال ٣٣٩/١ ، اختُلِف في تفسير هذا المثل وقد أورد الميداني هذه الأقوال .

[٣]- في ب : منها .

[٤]- في المعنى : سقط من ب .

[٥]- في ب : كقولك : بطل .

[٦]- من الطويل لسُحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص ١٦ ، من شواهد الكتاب ٣٥٠/١ ، استشهد به سيبويه على نصب (دواليك) على المصدر الموضوع موضع الفعل وثُنِّيَ لأنَّ المداولة في اثنين والكاف للخطاب ، والبيت لعبد بني الحسحاس في الصحاح (دول) ٥١١/٤ ، وشرح المفصل ١١٩/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٢٠ ، واللســان(دول) ٢٥٣/١١، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٥/٣ ، والهمع ٨٢/٢ ، والمعنى اعتورنا هذا الفعل متداولين لــه ، وكــان الرجل اذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب شق كل واحد منهما بُرد صاحبه .

[٧]- تكملة يتطلبها المعنى ، وقوله : بعد مداوله : سقط من ب .

[٨]- انظر الخصائص ٤٠/٣ .

٩٣- ويْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[١]

والكاف للخطاب عارٍ من الاسمية ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ ﴾[٢]
فذهب س~ والخليل[٣] إلى أنَّه وَيْ ثم قال : كأنَّ اللهَ يبسُطُ الرزقَ .

وذهب أبو الحسن[٤] إلى أنَّه ويْك ،كأنَّه قال عنده : أعْجَبُ أنَّ اللهَ يبسطُ الـــرزقَ ، ومن أبيات الكتاب أنشدَه سيبويه[٥] :

٩٤- وَيْ كأَنْ مَنْ يَكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحْـــ ـــببْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[٦]

وهاتِ : صوتٌ بمترلة (هَا) في معنى أَحْضِرْ ، ومنها فِدَاءٍ لك .

س~ : " سألتُ الخليل عن قولِهم فِدَاءٍ لكَ فقال : هو بمترلة أمْسِ "[٧] يعني أنَّه مبنيّ، وإنَّما بُني لأنَّه وُضِعَ موضعَ فِعْلِ الأمرِ كما قالوا : لِيَفْدِك أبي وأمي ، ونُوِّنَ لأنَّه نكرة كما عُمِلَ بـــ(غاقٍ)[٨] حين نُكِّرَ ، وإنَّما صار نكرةً لأنَّهم أرادوا : يَفْديك في ضربٍ من الضروب ما يُفْدَى به الإنسانُ من موتٍ أو مرضٍ .

---

[١]- هذا جزء من بيت من الكامل لعنترة بن شداد العبسي في ديوانه ص ٢١٩ ، والبيت هو :

ولَقَدْ شَفَى نَفْسِي وأَبْرَأَ سقمَها قِيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنترَ أَقْدِمِ

والبيت له في شرح المفصل ٧٧/٤ ، وارتشاف الضرب ٢٢٩٢/٥ ، واللسان (ويا) ٤١٨/١٥، والخزانـــة ٤٠٦/٦ ، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٠/٣ ، والمغني ٦٩٣/١ .

[٢]- القصص ٨٢ ، وبعده في ب : { لمن يشاء } .

[٣]- انظر الكتاب ١٥٤/٢ وفي ب : سيبويه.

[٤]- انظر قول الأخفش في معاني القرآن له ٦٥٤/٢ ، والخصائص ٤١/٣ .

[٥]- انظر ، الكتاب ١٥٥/٢ .

[٦]- من الخفيف لزيد بن عمرو بن نُفيل القرشيّ ، استشهد به سيبويه على أن (ويكأن) مركبة ، والبيت لزيد بـــن عمرو في الكتاب ١٥٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٢٩٥ ، والخزانة ٤٠٤/٦ ، ولنبيه بن الحجاج في شـــرح أبيـــات سيبويه ١١/٢ ، ولزيد بن عمرو أو لنبيه في اللســـان (ويـــا) ٤١٨/١٥ ، وبـــلا نســـبة في الخصـــائص ٤١/٣ ، والصحاح(وي) ٥٦٤/٦ ، وشرح المفصل ٧٦/٤ ، والنَّشَبُ : المال .

[٧]- انظر الكتاب ٣٠٢/٣ .

[٨]- غَاق : صوتُ الغراب .

وهذا كلامٌ مختصر ، والأصل جعل اللهُ أبي وأمي فِداءً لكَ ، وجعل اللهُ فلانًا فِداءَك، ثم جُعِل أمرًا لذلك المُفادي فقال : لِيفدْكَ فلانٌ ثم جُعِلَ فِدَاءٍ لك في موضعه ، ورُوِي بيتُ النابغة على ثلاثة أوجه :

٩٥- مهلا فِدَاءِ [١]..

وفداءٌ وفداءً ، فالكسر اسمُ فِعْلٍ مبنيّ ، والفتح على المصدر أي : فِدَاءَكَ [٢] الأقوام ، والرفع على الابتداء والخبر أي : الأقوامُ فَادُونَ لكَ .

[حكم اقتران الفاء بجواب هذه الأسماء]

فصلٌ [٣] واعلم [٤] أنَّه لا يجوز أنْ تقول : مَهْ فتسلمَ ولا صَهْ فتستريحَ [٥] ، وذلك أنَّك إذا جئت بالفاء فإنَّك إنَّما تنصب لتصوّرك في الأوّل معنى المصدر ، وإنَّما يصحّ لك ذلك باستدلالك عليه بلفظ فعلِه ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : زُرْني فأُكرِمَك ، لكنت [٦] إنَّما تنصبه لأنَّك تصوّرت فيه معنى لِتكنْ منك زيارةٌ فإكرامٌ منّي ،فـ(زُرْني) دلَّ على الزيارة ؛ لأنَّه من لفظه فدلَّ الفعْلُ على مصدره .

وليس كذلك صَهْ ؛ لأنَّه ليس من الفعل في قَبيلٍ ولا دَبير [٧]، وإنَّما هو صوتٌ واقعٌ موقعَ حروفِ الفعلِ ، فلمَّا لم تكنْ صَهْ فعلاً ولا من لفظه قبحَ أنْ يُستَنْبَطَ منه معنى المصدر.

فإنْ /٢٤٤/ قيل فقد تقول : أينَ بيتُكَ فأزورَك ، فتعطف الفعل المنصوب بـ(أنْ) وليس قبله فعلٌ ولا مصدر .

---

[١]- جزء من بيت من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٦ وتمامه :

مَهلاً فِداءِ لكَ الأقوامُ كلُّهمُ   ومَا أُثَمِّرُ مِن مَالٍ ومِن وَلَدِ

والبيت له في اللسان (فدي) ١٥٠/١٥، والخزانة ١٨١/٦ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٧٠/٤ ، والارتشاف ٢٣٠١/٥ .

[٢]- في ب : فداءً لك .

[٣]- هذا الفصل نقله الأبذي عن ابن جني ، الخصائص ٤٨/٣ .

[٤]- واعلم : سقط من ب .

[٥]- في ب : مه فتسلم ولا صَه فتسلم ولا مَه فتسريح .

[٦]- لكنت : سقط من ب .

[٧]- أصل المثل : ما يعرف قبيلاً من دبير .

قيل : هذا محمولٌ على معناه ؛ لأنَّ معنى أينَ بيتُكَ أَخْبِرْني ، أي : لِيكُنْ منك تَعْريفٌ فزيارةٌ منّي ، فإنْ قيل : فهَلاَّ جاز صَهْ فتسلَم ؛ لأنَّه محمولٌ على معناه ، أي : ليكُنْ منك سكوتٌ فسلامةٌ [1] .

قيل : هذا يفسد من قبل أنَّ صَهْ ومَهْ لفظٌ قد انصُرِفَ إليه عن لفظِ الفعلِ الذي هو اسْكُتْ أو اكْفُفْ ، وتُرِك له ورُفِض من أجله ، فلو ذهبتَ تعاودُه [2] لكانت تلك معاودةً ورجوعًا له بعد الإبعاد عنه والتحامي للفظه ،فإنَّ العرب تكرهُ الانصرافَ عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم ، فكذلك يكرهونه في ألفاظهم قال الشاعر :

٩٦- إذا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عن الشَّيءِ لم تَكَـدْ إليه بِوَجْـهٍ آخرَ الدَّهْرِ تَرْجِعُ [3]

ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت ، ولذلك أيضا يكرهون الرجوع إلى اللفظ بعد الحمل على المعنى فيما له لفظ مفرد ومعنى مجموع كـ(مَنْ) وأخواتها وقد تقدَّم ذلك [4] .

[حكم تقديم معمولها]

فصلٌ [5] واعلمْ أنَّه لا يجوز تقدّمُ معمول شيء من هذه الكَلِم عليها لأجل أنَّها ليست متصرفةً كالأفعال فلا تقوَى قوتَها ، وذلك أنَّ المعمول إنَّما يقوى على حَسَب قوة العامل ، فإذا كان العاملُ في نفسه ضعيفًا كان المعمولُ أضعفَ .

وأجاز الكسائي والكوفيون [6] تقدُّم المعمول على هذه الأسماء وعلى الظروف والمجرورات في الإغراء نحو : زيدًا عليكَ وعمرًا عندكَ وبكرًا دونكَ ، احتجوا [7] بالنقل والقياس .

---

[1]- في ب : فسلامة مني .

[2]- في ب : تعاوده أو تتصوره .

[3]- من الطويل لمعن بن أوس في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٣١/٣ ، وروايته :

... آخر الدهر ترجعُ

[4]- انظر ص ٤٦٨ من السفر الأول تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

[5]- هذا الفصل نقله الأبذي عن الأنباري في الإنصاف ٢١٠/١ .

[6]- انظر الإنصاف ٢١٠/١ ، والارتشاف ٢٣١١/٥ .

[7]- قوله : في الإغراء نحو : زيدًا عليكَ وعمرًا عندكَ وبكرًا دونكَ ، احتجوا ، لم يرد في ب .

النقل قولُه تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [1] التقدير فيه : عليكم كتابَ اللهِ ، أي : الْزَمُوا كتابَ اللهِ ، فنصبَ ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ بـ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [2]، واحتجوا بقولِ الشاعر :

٩٧- يا أيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إنِّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونَكَا

يُثْنُونَ خيرًا ويُمَجِّدُونَكَا [3]

والتقدير : دُونَكَ دَلْوِي ، فدَلْوِي في موضع نصب بـ(دونكَ) ، فدلَّ على جواز تقديمه .

وأمَّا القياس فقالوا : أجمعنا على أنَّ هذه الألفاظ قامتْ مقامَ الفعل ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : عليكَ زيدًا ، فمعناه : الْزَمْ زيدًا ، وإذا قلت : عندكَ عمرًا ، أي : تَنَاوَلْ عمرًا، وإذا قلت : دونَكَ بكرًا : أي خُذْ بكرًا ، ولو قلت : زيدًا الْزَمْ ، وعمرًا تَنَاوَلْ ،وبكرًا خُذْ ، فقدَّمت المفعولَ لكان جائزًا فكذلك مع ما قامَ مقامه .

والجواب عن هذه الكلمات: أمَّا ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ فنقول :ليس ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ منصوبًا بـ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾ وإنَّما هو منصوبٌ لأنَّه مصدرٌ ، والعاملُ فيه فِعلٌ مقدَّرٌ ،والتقدير فيه : كتبَ كتابًا اللهُ عليكم ، وإنَّما قُدِّرَ هذا الفعل و لم يظهرْ لدلالة ما تقدَّم عليه، كما قال الشاعر :

٩٨- مَا إنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ مَنْكِبٌ مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ المِحْمَلِ [4]

فقولُه : (طيَّ المحملِ) منصوبٌ ؛ لأنَّه مصدرٌ ، والعامل فيه فعل مقدَّرٌ ، والتقدير فيه : طُوِيَ طيَّ المحملِ .

---

[1]- النساء ٢٤ .

[2]- قوله : التقدير فيه عليكم كتابَ اللهِ أي : الْزَمُوا كتابَ اللهِ ، فنصبَ (كتابَ اللهِ) بـ(عليكم) ، لم يرد في ب .

[3]- من الرجز لرجل من بني أُسيِّد بن عمرو بن تميم في الخزانة ٢٠٤/٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢١٠/١ ، وشرح المفصل ١١٧/١ ، والمقرب ١٣٧/١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٤/٢ ،واللسان(ميح) ٦٠٩/٢ ، والمغني ٣٦٧/٢ ، والهمع ٨٢/٣ ،والمعنى: يا أيها المستقي من البئر خُذْ دلوي واستقِ بها ، ولم يرد في (ب) إلا الشطر الأول .

[4]- من الكامل لأبي كبير الهذلي ، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٩/١ استشهد به سيبويه على نصب (طي المحمل) بإضمار فعل ، والبيت للهذلي في الخصائص ٣٠٩/٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٣١٥/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٢٥ وبلا نسبة في الإنصاف ٢١٢/١ ، والمنكبُ : مجتمع رأس الكتف والعضد ، والمِحْمَل حمالة السيف ، والمعنى يقول إن ذلك الفتى لِضمور بطنه وضعف جسمه إذا اضطجع على الأرض لا يمسها منه إلا المنكب وطرف الساق .

وإنَّما قُدِّرَ و لم يظهرْ [1] لدلالة ما تقدَّم عليه وهو قولــه : مــا إنْ يمــسُّ الأرضَ [2] ، فكذلك هاهنا قُدِّر الفعل و لم يظهرْ لدلالة ما تقدَّم عليه مــن قولــه : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ ﴾ [3] الآية فدلَّ ذلك على أنَّ ما ذُكِر مكتوبٌ عليهم .

فلمَّا قُدِّرَ الفعلُ و لم يظهرْ بَقِيَ التقديرُ فيه : كتابًا اللهُ عليكم ، ثم أُضِيفَ المصدرُ إلى الفاعلِ كقوله تعالى : ﴿ وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ [4] نصبَ ﴿ صُنْعَ ﴾ [5] علــى المصدر بفعلٍ مُقدَّرٍ و لم يظهرْ لدلالة ما تقدَّم عليه ، والتقدير فيه : صَنَعَ صُنْعًا اللهُ ، وحُذِفَ الفعل وأُضِيفَ المصدر إلى الفاعل ؛ لأنَّه يُضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول .

قال اللهُ تعالى : { وَلَوْلاَ دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ } [6] ومثله : ضَرْبي زيدًا قائمًا ، وأكثر شُربي السويقَ مَلتُوتًا [7] ، قال الشاعر :

٩٩- فَلاَ تُكْثِرَا لَوْمِي فإنَّ أخاكُمَا بِذِكْرَاهُ لَيْلَى العَامِرِيَّة مُولَعُ [8]

ونحوه كثير .

وأمَّا قولُه [9] : دَلْوِي دونَكَ ، فيحتملُ أنْ يكونَ دَلْوِي خبرَ مبتدأ مقدّر كأنَّه قــال : هذه دَلْوِي ، ولو سلَّمنا أنَّه منصوبٌ لقدَّرنا له فِعلاً كأنَّه قال : خُذْ دَلوِي دُونَكَ ، ودُونَكَ مفسِّرٌ للفعلِ المقدَّر .

---

[1]- في ب : وإنما قدِّر وأضمر .

[2]- قوله : ما إنْ يمسَّ الأرضَ ، لم يرد في ب .

[3]- النساء ٢٣ .

[4]- النمل ٨٨ ، وفي ب : { وترى الجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب صنع الله } .

[5]- في ب : " صنع الله " .

[6]- البقرة ٢٥١ ، والحج ٤٠ ، { دِفاع } قراءة نافع ، وفي المصحف { دَفْع } ، انظر التيسير في القراءات ٦٩.

[7]- قوله : وأكثر شُربي السويقَ مَلتُوتًا ، لم يرد في ب .

[8]- من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٢١٤/١ ، وشرح المفصل ٦٣/٦ ، وليلى العامرية ، هي ليلى بنت مهدي بــن سعد من بني كعب بن ربيعة ، صاحبة (المجنون) قيس بن الملوح توفيت سنة ٦٨ هـ (الأعلام ٢٤٩/٥) وبعده في ب : " أضاف المصدر إلى الضمير وهو فاعل وكذلك :

قَرْعُ القَواقِيزِ أفواهَ الأباريقِ.

[9]- في ب : قولهم .

ويحتملُ أنْ يكونَ دلوِي مبتدأ ، ودونكَ في موضع الخبر ،كأنَّه [قال][1] : دَلــوِي مستقرّةٌ دونكَ فاستَعملْها ، وحُذفَ ذلك لفَهْمِ المعنى .

وقولهم : إنَّها كالفِعْل ، قلنا : هذا فاسدٌ ؛ لأنَّ الفعل يستحق في الأصل العمــلَ ، وهو متصرِّفٌ في نفسِه فتصرَّفَ في عملِه .

وهذه الألفاظ لا تستحق في الأصل العمل[2] وإنَّما عملتْ لقيامِها مقامَ الفِعْلِ ، وهي في الأصل /٢٤٥/ غيرُ متصرِّفةٍ في نفسها فينبغي ألاَّ يتصرَّفَ عملُها ، فلا يتقــدَّم معمولُهــا عليها [3]، والله أعلم.

---

[1]- تكملة من ب .

[2]- قوله : وهو متصرِّفٌ في نفسِه فتصرَّفَ في عملِه . وهذه الألفاظ لا تستحق في الأصل العمل ، لم ترد في ب .

[3]- في أ : "عليه" و أثبتنا ما في ب والإنصاف ٢١٦/١ .

بَـــابٌ هَذَا هُوَ بَابُ التَّصْغِيرِ

والتصغيرُ مصدرُ صغَّرت الاسمَ تصغيراً إذا حقَّرته[1] ، والمراد بـــه الاختصـــار ؛ لأنَّ التصغير وصفٌ في المعنى ، فإذا قلت : رُجيْلٌ فمعناه : رَجُلٌ صغيرٌ ، ودُريْهمٌ معناه درهـــم صغير ، فاختصروا ذلك وجعلوا أبنيةَ التصغير تُغني عن الوصف .

[أغراض التصغير]

ويجيءُ في الكلام على وجوه منها : تقليلُ ما يجوز أنْ يُتوهَّمَ كثيراً ، ومنها تحقـــير مايجوز أنْ يُتوهَّم عظيمًا ، ومنها تقريبُ ما يجوز[2] أنْ يتوهَّم بعيداً ، نعني[3] تقريب الزمان أو تقريب المترلة نحو : ياأُخَيَّ .

فالتقليلُ نحو قولك : قبضتُ دُريْهِماتٍ ، والتحقير نحو قولك :رُجيْلٌ وكُليْبٌ وبُغيْلٌ، والتقريبُ جئتُك قُبيْلَ شهرِ رمضان وبُعَيْدَه ، وتقريب المترلة نحو : يا أُخَيَّ ، ويـــا شُـــقَيِّقَ نفسِي .

فالمصغَّر يدلُّ بما يُزاد[4] فيه على صفته في القلَّة والصغَر والقُرْب[5] ، فإذا قلت : مررتُ بكُليْبٍ أغنى عن قولك : كلبٍ صغيرٍ ، وكذلك بُغيْل إذا قلَّلتَ ذاتَه .

وزعم الكوفيون[6] أنَّ التصغير قد يكون للتعظيم في الأمر ، وأنشدوا أبياتًا شواهد على ذلك منها[7] قوله :

١٠٠- وَكُلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهم دُوَيْهِيَةٌ تَصْـــفَرُّ مِنها الأَنامِـــلُ[8]

---

[1]- إذا حقرته : سقط من ب .

[2]- ما يجوز : سقط من ب .

[3]- في ب : يعني .

[4]- يزاد : سقط من ب

[5]- في ب : القرب والبعد .

[6]- انظر شرح المفصل ١١٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦ .

[7]- قوله : : وأنشدوا أبياتًا شواهد على ذلك منها ، لم يرد في ب .

[8]- من الطويل للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦ وله في الصحاح (خوخ) ٦١٧/١ ، واللســـان (خـــوخ) ١٤/٣ ، والمغني ٢٦٩/١ ، والخزانة ١٥٩/٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٣٣/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٥ ،وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٧/٢، والهمع ٣٣٩/٣ ، ويروى بدل دويهية خويخية ، انظر الصحاح (خوخ) ٦١٧/١ .

فقال : دُوَيْهِيَة ، يريد تعظيم الداهية ، ويعني بها الموت ، وهو أمرٌ عظيمٌ ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ ۝٦٧ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴾[1] قالوا : وقد يقول الرجل للآخر : يا أُخَيَّ إذا أرادوا المبالغة ويا صُدَيِّقي كذلك ويا شُقَيِّقَ نفسي ، وقال الشاعر :

١٠١- فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهقِ الرَّأسِ لم يكُنْ لِيَبْلُغَهُ حَتَّى يَكِلَّ ويَعْمَلا[2]

قالوا : فقولُه : حتَّى يَكِلَّ ويعمَلا يدلُّ على كِبَرِه وعِظَمِه .

وقال :

١٠٢- أحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبَّ وَهْنًا كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعَارَا[3]

قالوا : يريد تعظيمَ هذا[4] البرق ولذلك شبَّهَه بنارِ مجوس ؛ لأنَّها لا تُطفأُ لأنَّهم يعبدونها .

وهذا لا حجةَ لهم[5] فيه لأنَّه أراد أنَّ[6] الجبلَ دقيقُ الرأس وإنْ كان طويلاً ، فصغَّرَه لدِقَّتِه ولأنَّه إذا كان كذلك فهو أشد لصعوده ، أو يريد أنَّ الجبل لصِغَرِه وارتفاعه يصعُبُ على سالكه لوعورتِه وضيقِ طُرقِه فليس تنالُه إلاَّ بعد التعب ، ولو كان كبيرًا[7] لاتسعت طرقُه وسهلَ على سالكِه .

---

[1]- سورة ص ٦٧ ، ٦٨ .

[2]- من الطويل لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧ وله في المقرب ٨٠/٢ ، واللسان ٤٩٢/١٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ١١٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/٢ ، والمغني ٢٦٨/١ .

[3]- من الوافر صدره لامرئ القيس وعجزه للتوأم اليشكري وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٤٧ والبيت من شواهد الكتاب ٢٥٤/٣ استشهد به سيبويه على ترك صرف (مجوس) على معنى القبيلة ، والبيت لامرئ القيس في الكتاب ٢٥٤/٣ ، والصحاح (مجس) ١٥٧/٣ ، وتحصيل عين الذهب ٤٥٤ ، واللسان (مجس) ٢١٣/٦ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٨/٢ ، والمقرّب ٨١/٢ وروايته في الكتاب والصحاح واللسان :

أحارِ أُريكَ بَرقًا هبَّ وَهْنًا

وهذه الرواية ليس فيها استشهاد .

[4]- هذا : سقط من ب .

[5]- لهم : سقط من ب .

[6]- في ب : لأنَّهم إنَّما أرادوا أنَّ الجبل .

[7]- في ب : ولو كانت كثيرة .

وأمَّا دُوَيْهِيَة فإنَّ الشاعر أراد بها [1] الصِغَرَ ؛ لأنَّ حَتْفَ الإنسانِ قد يكون بصغيرِ الأمر الذي لا يُؤْبَهُ له ولا يُترقَّب ، وأيضًا فإنَّ الموت لخفائِه لا يَشعُرُ به الآتي له فصغَّره لكونِه لا يُحَسُّ به فجعله صغيرًا لذلك .

وأمَّا أُخَيَّ وصُدَيِّقي فإنَّما يُراد به قُرْبُ المترلة ولُطْفُها ، واللطيفُ مـن المنـازل في الصداقة والأخوة إنَّما المدح فيه أنْ يصلَ بلطافة ما بينهما إلى ما لا يصل إليه العظيم ، فهو من باب التصغير والتلطيف لا من باب التعظيم ، وأمَّا :

أحارِ ترى بُرَيْقًا [2]

فيريد بالبرق المذكور فيه أنَّه محبوب إمَّا لكونه ظهر على أثر جَدْبٍ ، وهو دليلٌ على المطـر وإمَّا لكونه لاحَ من أثر محبوبٍ فيكون من باب أُخَيَّ.

[التغيير الذي يحدث للمصغَّر]

واعلم أنَّ الاسمَ المصغَّر يُضمُّ أوَّله ، إذْ لابدَّ عند تصغيره من تغيير المكبَّر عن لفظـه بعلامةٍ تلزم للدلالة على التصغير ، وكان الضمُّ بذلك أولى ؛ لأنَّهم قد [3] جعلوا فـتح الأوَّل علامةً للجمع المتناهي نحو : مَساجِد ودَراهِم ، فلم يَبْقَ للمصغَّر إلاَّ الكسـر أو الضـمُّ ، فاختاروا الضمَّ ؛ لأنَّ علامة التصغير هي الياء ، ويُكسَر ما بعد الياء في الذي يزيد على ثلاثة أحرف فلو كسروا أوَّله لاجتمعت أثقال كسرتين وياء فعدلوا عنها لثقل ذلك إلى ما يقاومُ الياء والكسرة ممَّا يخالفُهما [4].

وقال بعضُهم لمَّا كان المكبَّر على أبنيةٍ مختلفة في الأصل غير محتاجٍ إلى إحداثِ علامةٍ تدلُّ على التكبير ؛ لأنَّ العلامات يجتلبُها تغيُّر الكلام عن أصولِه ، وكان التغييرُ حادثًـا في المصغَّر لما بيَّناه من نيابتِه عن الصفةِ واحتِيجَ له إلى علامة [5].

---

[1]- بها : سقط من ب .

[2]- في ب : بُريقاً هب وهنا .

[3]- قد : سقط من ب .

[4]- انظر شرح السيرافي ٤/١٩٠ أ .

[5]- انظر شرح السيرافي ٤/١٩٠ أ .

شُبِّهَ بذلك بما لم يسمَّ فاعلُه من الفعل ؛ لأنَّ الذي سُمِّيَ فاعلُه على الأصل وهو على أبنية مختلفة نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وكَرُمَ فإذا جُعِل لما لم يُسمَّ فاعله ألزموه بناءً واحدًا وألزمُوا الضمَّ أوَّلَه /٢٤٦/ فقالوا : عُلِم وضُرِب وظُرِف في هذا المكان[١] ، فالمكبَّر كالفِعْلِ الذي سُمِّي فاعله ، والمصغَّر كالفعْلِ الذي لم يُسمَّ فاعله .

وقال بعضُهم : الضمُّ يُجعلُ علامةً لشيئين كقولهم : نحنُ اسمٌ للمتكلِّم وغيرِه ، فضُمَّ من أجل ذلك ، وما لم يسمَّ فاعلُه دلَّ على فاعلٍ محذوف ومفعولٍ مذكورٍ ، والمصغَّرُ يدلُّ على الاسم المكبَّر وعلى صفةٍ له محذوفة ؛ لأنَّا إذا قلنا : كُلَيْبٌ كأنَّا قلنا : كلبٌ صغيرٌ[٢] .

والأوَّل هو المختار عند سع~[٣] ، وقال بعضهم : لمَّا كان المراد بالتصغير تحقير الشيء وتقريبه[٤] كان ضَمُّ [أوَّل][٥] اسمه لائقًا به ؛ لأنَّ الضمَّة ينضمُّ بها العضو ولا ينبسط[٦] .

ويُفتح ثاني الاسم المصغَّر للتخفيف ولم يكسَرْ ؛ لأنَّ الياء قد سُكِّنَتْ سكونًا حيًّا ، والياءُ الساكنة إذا انكسَرَ ما قبلها كانت ميتةً ، وأيضًا فإنَّهم لو كَسَرُوا الثاني من الاسم المصغَّر لخرجوا إلى مايستثقلون ؛ لأنَّه مكانٌ يجمع كَسْرَ ما قبل الياءِ والياءَ وكسرَ مابعدها، فكان بمنزلة توالي الكسرات أو الياءات .

ولا يصحُّ أيضًا في الثاني من المصغَّر أنْ يكون مضمومًا ؛لأنَّ الياء الساكنة لا ينضَمُّ ما قبلها البتة ؛ألا تراهم يقولون :بِيْضٌ في جمع أبيض ،والأصل بُيضٌ ،لكنَّهم رفضوه للاستثقال.

وأيضًا فإنَّ ياء التصغير مقابلةٌ لألف الجمع في التكسير ؛ لأنَّ التصغيَر والتكسيرَ من وادٍ واحد ، وياءُ التصغير ثالثةٌ كما أنَّ ألف الجمع كذلك ، ففُتِح ما قبل الياء في التصغير كما يُكسَرُ[٧] ما بعد ألف الجمع فيما زاد على الثلاثة إلاَّ أنْ يكون الواقع بعد ياء التصغير قد اتصل به بعده علامةُ التأنيث فإنَّه لا يكون إلاَّ مفتوحًا نحو : شُجيرَة وجُويزَة ونحو ذلك.

---

[١]- قوله : وظُرِف في هذا المكان ، لم يرد في ب .

[٢]- انظر شرح السيرافي ٤/١٩٠ أ .

[٣]- انظر شرح السيرافي ٤/١٩٠ أ .

[٤]- وتقريبه : سقط من ب .

[٥]- تكملة من ب .

[٦]- انظر نتائج الفكر ٧١ .

[٧]- في ب : حملاً على .

وزعم بعضُ الكوفيين [1] أنَّ الألف قد تُجعل علامةَ التصغير ، وذلــك [2] في قــولهم : هُدْهُد للطائر وللتصغير هُدَاهِدٌ ، وقالوا : دَابَّةٌ ، ولتصغيره : دُوَابَّةٌ ، ولا حجة في ذلــك ؛ لأنَّ هُداهدًا اسمٌ للصغير موضوعٌ له ،وكذلك دُوابَّةٌ اسم للصغير أيضًا وليس بتصغير دابَّة ؛ لأنَّ سيبويه [3] قال : إنَّهم يقولون في تصغيرها دُوَيْبَّة ، وقيل هو على إبدال الألف من الياء [4].

[أوزان التصغير]

ولا يخرج التصغيرُ عن هذه الأمثلة وهي : فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل ، على هذه الأمثلة تُصَغَّرُ جميعُ الأسماء من ثُلاثي ورُباعي وخُماسي وسُداسي وسُباعي ، ولا يخرج التصغيرُ عن هذه الأمثلة وزاد بعضُهم فيها أُفَيْعال [5] ، نحو : أُجَيْمَال وأُسَيْفاط وأُنَيْعام وأُبَيَّات ونحو ذلك من أَفْعَال جَمْعًا كان أو مُسمًّى به [6] .

وليس المراد بفُعَيْعِيل هذا الوزن _أعني أنْ يكون مضاعف العين_ وإنَّما المراد عــدة الحروف والشكل من ضمِّ الأوَّل وفتح الثاني وإلحاق الياء ثالثةً وكسر ما بعدها ؛ ألا ترى أنَّ درهمًا تقول في تصغيره دُرَيْهِم ، ووزنه فُعَيْلِل لا فُعيْعِل ، وكذلك قِرطَاس تقول في تصغيره : قُرَيْطِيس ، ووزنه فُعَيْلِيل ، وضَارِب تقول : ضُوَيْرِب على فُوَيْعِل ولكنَّه على عدة حــروف فُعَيْعِل .

فأمَّا فُعَيْل فهو تصغير الثلاثي من الأسماء ، وقد يُصغَّر عليه الثلاثي المزيد فيه على أنْ تُحذفَ الزوائدُ .

وأمَّا فُعيْعِل فهو تصغير الرباعي لا يُصغَّر على مثالٍ غيره ، نحو : دُرَيْهِم وجُعَيْفِــر ، ويُصغَّر عليه الخماسي الذي ليس رابعه حرف لين ، نحو : سُفَيْرِج في سَفَرْجَل وفي فَــرَزْدَق

---

[1]- انظر ارتشاف الضرب ١/٣٥٤ .

[2]- وذلك : سقط من ب .

[3]- لم يرد في الكتاب .

[4]- انظر المقرَّب ٢/٨١ .

[5]- انظر شرح السيرافي ٤/١٩٠ أ .

[6]- في ب : أو مثنى .

فُريْزِد ، ويُصغَّر عليه السُّداسي أيضًا إذا لم يعوّضْ من المحذوف [1] كقولهم في عَضْــرَفُوْطٍ [2]: عُضَيْرِف إذا لم تعوّضْ .

وأمَّا فُعَيْعِيل فهو تصغير الخماسي الذي رابعه حرف لين [3] وليس له مثال يُصغَّر عليه إلاَّ هذا ، ويُصغَّر عليه السباعي نحو : احْرِنْجَام مصدر احْــرَنْجَمَ ، واشْــهِيباب مصــدر اشْهَابَّ [4] ؛ لأنَّك تحذف منه الزوائد التي فيه إذا أردت تصغيره حتَّى يصير على مثال المصغَّر من الخماسي الذي رابعُه حرفُ لين.

[ما يصغَّر وما لا يصغَّر]

واعلم أنَّ الأسماء كلَّها تُصغَّر إلاَّ ما استُثني لك وذلك الأسماء المتوغِّلة في البناء ، وهي التي لم تُعرَبْ قط ، ما عدا أسماء الإشارة والموصولات أعني الذي والتي خاصــة وتثنيتَهمــا وجمعَهما ، وإلاَّ [5] أيّا وأمْسِ وغدًا وأوَّل من أمْس والبارِحة وعِنْد ومَعَ وغَــيرك وحَسْــبُك وسِواك ، والأسماء المختصة بالنفي نحو: أحدٌ وعَرِيبٌ وكَتِيعٌ [6]، وأسماء أيام الأسبوع [7] وأسماء شهور السنة ، والأسماء الواقعة على ما يجب تعظيمُه شرعًا ، والأسماء العاملة عمــلَ الفعــل كاسم الفاعل والأسماء المصغَّرة ، وأمَّا الأفعال والحروف فلا يُحقَّر منها شيءٌ إلاَّ فِعْلُ /٢٤٧/ التَّعَجُّب لشَبَهِه بالاسم .

والمراد بالتحقير من جهة المعنى المتعجَّبُ منه أو مصدره كما تقدَّم قبل [8]، فأمَّا الأسماء المتوغِّلة نحو : مَنْ وكَمْ ومَا وأينَ ومَتى فلم تُصغَّر لشَبهِها بالحروف .

---

[1]- في ب : الحروف .

[2]-العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة .

[3]- في ب : حرف لين زائد .

[4]-يقال : احرنجم القومُ إذا اجتمعوا ، واشهابّ الزرعُ إذا قارب الهيجَ وفيه خضرة .

[5]- وإلا : سقط من ب .

[6]- عريب وكَتيع بمعنى أحد .

[7]- الأسبوع : سقط من ب .

[8]- انظر باب التعجب ص ٤٣/٢ من المخطوط .

قال سيبويه : " لأنَّ هذه الأسماء يُستفهمُ بها عن مُبهماتٍ لا تعرفُهـــا ، ويجـــوز أنْ يكون ذلك الشيء المُسْتَفْهَمُ عنه قليلاً أو كثيرًا ، ويلزمُك أنْ تفهم إيراد الجواب عنه على ما عند المسؤول فيه " [1].

ولاتُصغَّر أيضاً هذه التي للاستفهام والشرط منها ؛ لأنَّها عامةٌ وتصغيرُها يخرجها عن العموم إذ لا تتناول بعد التحقير إلاَّ حقيرًا ؛ ولأنَّها لايُعلم على ما تقع وإنَّما يُصغَّر الشيء إذا عُلِم أنَّه صغير .

ولا تصغَّر (حَيْث) ولا (إذْ) ؛ لأنَّهما غير متمكنين ، وتحتاج إلى إيضاح ، وإنَّما (حَيْث) اسم مكان يُوضَّح بما وقعَ فيه ولا ينفردُ ، وليس الغرض ذكرَ حالٍ فيها تختص بها ، ولم تُصغَّرْ علامات الإضمار نحو: أنا وأنتَ وهُوَ ، من جهة شبهها بالحروف ، وأيضًا فـــإنَّ أكثر المضمرات على حرف[2] أو حرفين وليست بثابتةٍ اسمًا للشيء الذي أُضْمِر.

فإنْ قيل فقد حقَّروا المُبْهَمات وهي مبنيّات تجري مجرى الحروف ، وفيها ما هو على حرفين وكذلك (التي) وتثنيتها وجمعها .

فالجواب أنَّ المُبْهَم قد يجوز أنْ يُبتدأ به كقولك : هذا زيدٌ ونحو ذلك ، وليس فيـــه شيءٌ يتصل بالفعل ولا يجوز فصلُه كالكاف في ضربتُكَ والتاء في قُمْتُ وقُمْتَ فأشبَهَ المُبْهَمُ الظاهرَ لقيامه بنفسه .

وكذلك (الذي) إنَّما صُغِّر ؛ لأنَّه تمكَّن في الوصف والوصف به وثُنِّيَ وجُمِعَ وأُنِّثَ وليس ذلك في شيء مما ذُكِر من غير المتمكِّنة .

ولايُصغَّر من الأسماء نحو : حُسَيْن وصُهَيْب ؛ لأنَّه يـــؤدي إلى التسلســـل ، قـــال الكسائي[3] : لايجب على من سَهَا في إرقاع السهو السجودُ ؛ لأنَّه يُـــؤدي إلى التسلســـل ، وقاسه على أنَّ المصغَّر من الأسماء لا يُصَغَّر.

---

[1]- هذا النص للسيرافي شرح به قول سيبويه ، انظر الكتاب ٤٧٩/٣ ، وشرح السيرافي ٢٢١/٤ أ .

[2]- في ب : حرف واحد .

[3]- انظر هذا القول في الوافي بالوفيات ٤٨/٢١ .

ولم يُصغَّر غَير ، وسِوى وسُوى [1] اللّذينِ في معنى غَير وليس بمنزلة مثل ؛ لأنَّ مثلاً إذا صغرتَه [2] قلَّلتَ المماثلةَ وهي تقِلُّ وتكثُرُ ، وتفيدُ بالتصغير معنى فتفاضل ، وغير هو اسمٌ لكلِّ ما لم يكن المضافَ إليه ، وإذا كان شيءٌ [3] غيرَ شيءٍ فليس في كوْنه غيره معنى يكون أنقصَ من معنى كما كان في المماثلة ؛ ألا ترى أنَّه يجوز أنْ تقول : هذا أكثرُ مماثلةً لِذَا من غيره ، وهذا أقلُّ مماثلةً من هذا ولا تقُلْ هو أكثرُ مغايرةً .

وقد احتجَّ له سيبويه وقال : " غير ليس باسم متمكِّن ؛ ألا ترى [أنَّها] [4] لا تكون إلاَّ نكرةً ، ولا تُجمعُ ولا تدخلُها الألفُ واللامُ " [5] ، فهذه أيضًا فروق بينها وبين مثل.

وكذلك يُحقَّر الشهرُ والسنةُ والساعةُ والليلةُ ، وأمَّا أَمْس وغَد فلا يُحقَّران ؛ لأنَّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد ، وإنَّما هما لليوم الذي قبل يومك واليوم الذي بعده، ولم يتمكَّنا كزيدٍ واليومِ والساعةِ والشهرِ... وأشباههنَّ .

ألا ترى أنَّك تقول : هذا اليومُ وهذه الليلةُ فيكون لما أنت فيه ولما لم يأت ولما مضى، وتقول : هذا زيدٌ وذلك زيدٌ فهو اسمُ ما يكون معكَ وما يتراخى عنك ، وأَمْس وغَد لم يتمكَّنا تمكن هذه الأسماء ، فكرِهوا أنْ يحقِّروهما كما كرهوا تحقير (أينَ) واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدُّ تمكّنًا وهو اليومُ والليلةُ والساعةُ .

وأوَّل من أَمْس كأَمْس في أنَّه لا يُصغَّر .

سع~ : " أمَّا اليومُ والليلةُ والشهرُ والسنةُ فأسماءٌ وُضعْنَ لمقاديرَ من الزمان في أوَّل الوضع ، وتصغيُرهنَّ على وجهين : أحدهما أنَّك إذا صغَّرت اليومَ فقد يكون التصغيرُ له تقليلاً ونقصاناً عمَّا هو أطولُ منه ؛ لأنَّه قد يكون يومٌ طويلٌ ويومٌ قصيرٌ ، وكذلك الساعةُ تكون ساعةً طويلةً وساعةً قصيرةً وكذلك الليلة.

---

[1]- وسُوى : سقط من ب .

[2]- في أ : صغرت ، وأثبتنا ما في ب .

[3]- شيء : سقط من ب .

[4]- زيادة من ب ، وهي توافق ما في الكتاب ٤٧٩/٣ .

[5]- الكتاب ٤٧٩/٣ .

والوجهُ الآخر أنَّه قد يقلُّ انتفاع المصغِّر بشيء في يومٍ أو في ليلة أو في شـــهر أو في ساعة فيحقِّره من أجل قلَّة انتفاعه به .

فإنْ قِيل فلا يكون شهرٌ أطولَ من شهر ولاسنةٌ أطولَ من سنة ؛ لأنَّ ما ينقص مـــن أيام الشهر يزيد في لياليه ، وما ينقص من لياليه يزيد في أيامه حتى تتعادل الشهور كلُّهـــا ، قيل[1] : يكون التحقير على الوجه الآخر الذي هو قلَّة الانتفاع .

وقال بعض النحويين : أمَّا (غَد)فلا يُصغَّر ؛ لأنَّه لم يوجد بعدُ فيستحقّ التصـــغير، وأمَّا (أمْس) فما[2]كان فيه ممَّا يوجب التصغير قد عرفه المتكلِّمُ والمخاطبُ قبـــل أن يصـــير أمس، فإذا ذكروا أمس فإنَّما يذكرونه على ما قد عرفوه في حال وجوده /٢٤٨/.بما اســـتحقه من التصغير فلاوجه لتصغيره .

وفي أسماء الأسبوع خلافٌ نحو الثلاثاء والأربعاء ، قال سيبويه : " والثلاثاءُ والأربعاءُ والبارحةُ لا يُحقَّرْنَ " [3] .

وكذلك أسماء الشهور نحو المحرَّم وصَفَر إلى آخر الشهور[4] ، وذلك أنَّها أسماءٌ أعلام تتكرَّر على هذه الأيام ، فلم تتمكَّن وهي معارف كتمكُّن زيدٍ وعمـــرٍو وســـائر الأسمـــاء الأعلام ؛ لأنَّ الاسمَ العَلَم إنَّما وُضِع للشيء على أنَّه لا شريك له ، وهذه الأسماء وُضِـــعت على الأسبوع وعلى الشهور ليُعلمَ أنَّه اليوم الأوَّل من الأسبوع أو الثاني أو الشهر الأوَّل من السنة أو الثاني ، وليس منها شيءٌ يختص فيتعين فيلزمه فيه التصغير .

وأجاز الكوفيون تصغيرها والجرميّ والمازنيّ [5]، واختار ابنُ كَيْسَان[6] مذهبَ سيبويه.

---

[1]- في ب : (قد يكون) وهي توافق ما في شرح السيرافي .

[2]- فما : سقط من ب .

[3]- الكتاب ٣/٤٨٠ .

[4]- قوله : نحو المحرَّم وصَفَر إلى آخر الشهور ، لم يرد ب .

[5]- انظر رأي الكوفيين والجرمي والمازني في شرح السيرافي ٤/٢٢٢أ ، و شرح المفصل ٥/١٣٩ .

[6]- هو محمد بن أحمد بن إبراهيم عالم بالعربية نحواً ولغة من أهل بغداد ، من مؤلفاته غلط أدب الكاتب ، ومعـــاني القرآن ، ت ٢٩٩ هـــ (إنباه الرواة ١/٢٨١) ، انظر رأيه في شرح الســـيرافي ٤/٢٢٢ أ ،وارتشـــاف الضـــرب ١/٣٥٢، والهمع ٣/٣٥٣ .

وكان بعض النحويين [1] يُفرِّق بين أنْ يقولَ : اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ بنصب [اليوم ، وبين] [2] أنْ يقول : اليومُ الجمعةُ واليومُ السبتُ ، ولا يُجيزُ تصغير الجمعة في النصب ولا تصغير السبت ؛ لأنَّهما عنده اسمان لمصدري الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغير هذين المصدرين [3] ، ويُجيز إذا رُفِعَ اليومان ؛ لأنَّ الجمعة والسبت يصيران اسمين لليوم ، ولا يُجيز في النصب تصغير اليوم ؛ لأنَّ الاعتماد في الخبر على وَقَعَ ويَقَعُ وهما لا يُصغَّران ولا يقصدُ إليهما بالتصغير .

وقد حُكي عن بعض الناس [4] أنَّه أجاز التصغيرَ في النصبِ وأبطلَ في الرفع ، وكان المازنيُّ [5] يجيزه في ذلك كلِّه .

واعلم أنَّه لا يُحقَّر الاسمُ إذا كان بمنزلة الفعل ألا ترى أنَّه قبيح هو ضُوَيْرِبٌ زيداً [وضُوَيْرِبُ زيدٍ] [6] ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ [7] التنوين ، وإنْ كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغيره جيِّد ؛ لأنَّ ضارباً إذا نوَّناه ونصبنا ما بعده فمذهبُه مذهبُ الفِعْلِ ، وليس التصغير ممَّا يلحق الفِعْلَ إلاَّ في التعجب [8] .

وقد قال من قبل : " وإذا كان فيما مضى فليس يجوز فيه تنوينه ونصب ما بعده [9] ومجراه مجرى غلام زيدٍ ، فكما جاز تصغير غلامِ زيدٍ جاز تصغير ضاربِ زيدٍ فيما مضى فاعرفه " [10] .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٢٢٢/٤ أ .

[2]- تكملة من ب .

[3]- قوله : لمصدري الاجتماع والراحة ، وليس الغرض تصغير هذين المصدرين ، لم يرد في ب .

[4]- انظر شرح السيرافي ٢٢٢/٤ أ .

[5]- انظر شرح السيرافي ٢٢٢/٤ أ .

[6]- تكملة من ب ، وهي توافق ما في شرح السيرافي .

[7]- زيد : سقط من ب .

[8]- قوله : فمذهبُه مذهب الفعل ، وليس التصغير ممَّا يلحق الفِعْل إلاَّ في التعجب ، لم يرد في ب .

[9]- قوله : وقد قال من قبل : " وإذا كان فيما مضى فليس يجوز فيه تنوينه ونصب ما بعده ، لم يرد في ب .

١٠- شرح السيرافي ٢٢١/٤ ، ٢٢٢ .

والأسماء المختصة بالنفي لم تصغَّر ؛ لأنَّها تخرجُ بالتصغير عن عمومها ؛ ألا تـرى أنَّ (أحدًا) يتناول جميعَ الناس ، وكذلك (غَير) تتناول[1] ما عدا المضاف إليه .

وكذلك جموع الكثرة لا تحقَّر[2] ؛ لأنَّه لا فائدة في تصغيرها ؛ ألا ترى أنَّ فُلُوسًا يقع على ما فوق العشرة إلى ما لا يتناهى كثرةً ، فإنْ صغَّرتَها فإنَّك تقصد تقليلَها وليس في ذلك ما يعطي ذلك ؛لأنَّ كلَّ عدة[3] تقِلُّ وتكثر بالإضافة إلى عدد آخر بخلاف جموع القلَّة؛ لأنَّها تقع على العشرة فما دونها فإذا صُغِّرتْ عُلِم أنَّ العدد أقلُّ من العشرة ، ولا يُتصوّر ذلك فيما هو من الجموع للكثرة وكذلك الأسماء المحكِّية ؛ لأنَّ التصغير يبطل الحكاية .

[تصغير الثنائي]

قولـــه : " كلُّ اسمٍ صارَ بالحذْفِ بحيثُ لو صُغِّرَ وقعتْ فيه ياءُ التصغيرِ طَرَفًــا فهو مردودٌ إليه ما حُذفَ منه في التصغيرِ "[4] .

مثال ذلك : يَدٌ ودَمٌ ممَّا هو على حرفين تقول في تصغيره : يُدَيَّةٌ ودُمَـــيٌّ ، وفي أبٍ وأخٍ وحَمٍ : أُبَيّ وأُخَيّ وحُمَيّ .

وكذلك يُصنع بكلِّ اسمٍ على حرفين تردُّه إلى أصله أنَّى كان موقعُه ، فإنْ كان من أوَّله رددته كقولك في عِدَةٍ وزِنَةٍ وشِيَةٍ وما أشبه ذلك : وُعَيْدةٌ ووُزَيْنةٌ ووُشَيَّةٌ ، ويجوز همزُ الواو فتقول : أُشَيَّةٌ ؛ لأنَّها مضمومة .

وحكى الأخفشُ[5] عن حمَّاد بن الزِّبْرقان النحويّ[6] أنَّه قال في النســبة إلى شِــيَةٍ : شَيَويٌّ فردَّ الذاهبَ من آخره ، قال الأخفش : كأنَّهم قلبوا فجعلوا أوَّله في آخره ، وعلــى هذا القياس لو صُغِّر لجاز أنْ يُقال : شُوَيَّة ،والقول ما قلناه أوَّلاً ؛ ولأنَّ النسب باب تغيير.

---

[1] – في ب : يتناول .

[2] – في ب : لا تصغر .

[3] – في ب : عدد .

[4] – الجزولية ٢٢٧ .

[5] – انظر شرح السيرافي ٤/٢٠٦ ب .

[6] – هو حمَّاد بن الزبرقان ، كان نحويًا حلو المحاضرة ، لطيف المفاكهة ، ذكره ابنُ كثير في أحداث سنة ١٦٨هـــ بأنَّه رُمِي بالزندقة (البداية والنهاية ١٠/١٢٣، وإنباه الرواة ١/٣٦٥) .

وكذلك لو[1] سميت رجلاً خُذْ أوكُلْ ثم صغَّرته لرددتَ إليه المحذوف فقلت : أُخَيْذٌ وأُكَيْلٌ ؛ لأنَّهما من أخَذْتُ وأكَلْتُ ، والألفُ فاء فَعلْتُ .

وأمَّا الذاهب من وسطِه نحو رجل يُسمَّى مُذْ فإذا صغَّرتَه قلت : مُنَيْذ ؛ لأنَّ الأصل مُنْذُ ، فرددتَه إلى أصله ، ولو سُمِّي رجل سَلْ ، ثم صُغِّر لقيل : سُؤَيْلٌ فيمن همز ، ومن لم يهمز قال : سُوَيْلٌ ؛ لأنّه يجعلها من الواو فيقال : سالَ يَسَالُ كخافَ يخافُ وهما يَتَساوَلان، ويُقال : سَلْتُه فهو مَسُولٌ .

ومن ذلك سَهٌ وهي الاسْت يُقال : سَهٌ وسَتٌ واسْتٌ ،والأصل في ذلك كلِّه سَتَهٌ؛ لأنّه يُقال في جمعه : أسْتَاهٌ ، وفي تصغيره سُتَيْهَةٌ ، فمن قال : سَهٌ حذف التاء التي هي عين الفعل ، ومن قال : سَتٌ حذف الهاء التي هي لام الفعل .

ومِمَّا ذهب منه لامُ الفعل منها أسماءٌ في أوَّلها ألفُ الوصل ومنها ماليس كذلك/٢٤٩/ والتصغيرُ يجمعها على لفظٍ واحدٍ ؛ لأنَّ ألف الوصل تذهب في التصغير وتُرَدُّ لامُ الفَعْلِ .

فمن ذلك [قولك][2] في دَمٍ : دُمَيٌّ ، وفي يَدٍ : يُدَيَّةٌ ، والأصل يَدي ودَمي ، وتقول في شَفَة : شُفَيْهةٌ ؛ لأنَّ التاء التي للتأنيث لا يُعتدُّ بها وأصلُه شَفْهَةٌ والهاء لام الفعل؛ ألا ترى أنَّك تقول في الجمع : شِفَاهٌ ، وفي الفعل شَافَهتُ .

ومن ذلك حِر تقول حُرَيْحٌ وفي الجمع أحْرَاحٌ ، وإنَّما استثقلوا حاءين في المكبر بينهما حرفٌ ساكن ، وتقول في سَنَةٍ على من جعل الساقط منها واوًا [وقال] [3] في تصريف الفعل منها سَانَيْتُ : سُنَيَّةٌ ، ومن قال : سَانَهْتُ قال :سُنَيْهةٌ ، وتقول في عِضَةٍ : عُضَيْهةٌ ؛ لأنَّهم جمعوها فقالوا : عِضَاه ، ومن قال : عِضَوات قال : عُضَيَّةٌ .

وتقول في تصغير فُل فُلَيْن ؛ لأنَّ الذاهب منها نونٌ ، والأصل فُلانٌ فخُفِّفَ عنه ، ولو حقَّرت رُبْ اسم رجل لقلت : رُبَيْبٌ ؛ لأنَّه مخففٌ من رُبَّ ، وتقول في تصغير قَطْ : قُطَيْط إذا سميت به رجلاً لأنَّك تعطي لــ(قَط)[4] انقطاعَ الأمر ، والقَطُّ قَطْعٌ فكأنَّها من التضعيف .

---

[1]- لو : سقط من ب .

[2]- تكملة .

[3]- تكملة من ب .

[4]- في ب : تعني بقط .

وتقول في فَمٍ : فُوَيْهٌ ، وفي الجمع : أفْوَاهٌ ، وأصله فَوَهٌ ، وذهبت الهاءُ كما ذهبت من شَفَةٍ ، وأُبدلتِ الواو ميمًا ؛ لأنَّها من مخرجها ، فلمَّا جُمِع وصُغِّر رُدَّ إلى الأصل ، كما قالوا في جمع مَاء : أمْواهٌ ومِيَاهٌ ، وفي تصغيره : مُوَيْهٌ ؛ لأنَّ الهمزة في ماء منقلبةٌ من هاء وأصله مَوَهٌ .

وتقول في تصغير (ذِهِ) من قولك : هَذِهِ المرأةُ إذا جعلتها اسمًا لمؤنث : ذُيَيَّه ؛ لأنَّ هذه الهاء بدل من ياء ، يُقال : ذِي وذِهِ وهذِي في معنى هذه والهاء بدلٌ ، وأصله ياءان ، ألا ترى أنَّك تُصغِّر ذَا ذَيَّا ، ولو جاز أنْ تبقى الهاءُ في ذِهِ لبقيت الميمُ في فَمٍ .

وإذا خفَّفتَ إنَّ أوأنَّ وسمَّيت بهما رددتهما إلى التضعيف في التحقير فقلت : أُنَيْنٌ ، وإنْ سميت بـ(إنْ) التي للشرط أو الزائدة أو التي في معنى (ما) فأردتَّ تصغيرها زدتَ فيها [ياءً] [1] فقلت : أُنَيٌّ ، كما تقول في عَنْ : عُنَيّ ، وفي مِنْ : مُنَيّ ، وكذلك كلُّ ما كان على حرفين إذا كان أصله حرفين ولا يُعلم الذاهبُ منه زدتَّ فيه ياءً ؛ لأنَّ أكثر المحذوفات كذلك نحو : ابْن واسْم ويَد ودَم .

وقد تقدَّم سببُ زيادة الياء في باب ما ينصرف [2] وما لا ينصرف [3] ؛ لأنَّك إنْ زدتَّ واواً انقلبتْ ياءً لاجتماع الياء والواو ، وسَبَقَ أحدهما بالسكون فتُقلب الواو ياءً و تدغم الياءُ في الياء .

وإنْ كانت ألفاً فكذلك ؛ لأنَّ ياء التصغير لاتتحرك ، والألف لايكون ما قبلها إلاَّ متحرِّكًا بالفتح وكذلك (أنْ) التي تنصب الفعل والتي بمعنى أي [4] ، وكذلك كلُّ اسم في أوَّله ألف وصل نحو : ابْن واسْم تقول : سُمَيّ وبُنَيّ ، واست سُتَيْهة ؛ لأنَّ ألف الوصل تذهب لتحرّك الثاني بالفتح .

---

[1] - تكملة .

[2] - ما ينصرف : سقط من ب .

[3] - لم يذكر سبب ذلك في باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

[4] - قوله : وكذلك (أنْ) التي تنصب الفعل والتي بمعنى أي ، لم يرد في ب .

[تصغير ما فيه علامة تأنيث]

واعلم أنَّ ما كان في آخره هاء التأنيث وكان ما قبلها ساكن [نحو أُخْت وبِنْت ومَنْت وهَنْت وذَيْت وكَيْت ممَّا تثبت التاءُ فيه وصلا ووقفا فهذه التاء وإن كان ما قبلها ساكن][1] كالهاء في عَبْلَة وتَمْرَة ، ولكنَّهم جعلوها بدلاً من الهاء في الوقف وألحقوا بها الاسمَ الذي حُذفت منه لام الفعل بأبنيةٍ من الثلاثي فألحقوا أختًا بقُفْلٍ وبِنْتًا بجِذْعٍ ، وأصل أُخْت أَخَوَة وأصل بِنْت بَنَوَة [2]، فإذا صغَّرتَ رددتَها إلى الأصل فقلت : بُنَيَّة وأُخَيَّة وحذفت التاء الملحقة إذ رجع الأصل ، وألحقتَ تاءً للتأنيث .

وقالوا في ذَيْت : ذُيَيَّة ؛ لأنَّهم يقولون : ذيَّة ، وفي هَنْت وجهان : هُنَيَّة وهُنَيْهة كما قالوا : شُفَيْهة ، وتقول في هَنٍ : هُنَيَّة[3] ومن قال : هُنَيْهَة قال في المذكر : هُنَيّ ، وفي كَيْت: كُيَيَّة ، ومَنْت : مُنَيَّة وفي مِنْ [مُنَيّ] [4] لو سُمِّيَ به مذكَّر .

[تصغير ما أوله همزة وصل]

وقولـه : " وتُطرحُ ألفُ الوصْلِ مِنْ نحو : ابْن فيُعامَلُ معَاملةَ دَم "[5] .

أي أنَّه محذوف اللام فإذا صغَّرتَ حذفت همزةَ الوصل ورددتَ إليه المحذوف منه ، فقلت : بُنَيّ ، وكذلك امْرُؤٌ ، تقول : مُرَيْءٌ.

قلتُ : ما كان في أوَّله ألفُ الوصل فإنَّ التصغير يُسقطُها ؛ [لأنَّ المصغَّرَ يُفتح الحرفُ الثاني منه فإذا فُتِح سقطتْ ألفُ الوصلِ] [6] إذْ لاحاجة إليها ، فإذا صغَّرت اسْتِصْرَافًا وأسقطت منه ألف الوصل بقي ستةُ أحرف ، فيه ثلاث زوائد وهي السين والتاء والألف ، فإذا حذفت أحدَ الزائدين من السين أو التاء لم تحتجْ إلى حذف الألف ؛ لأنَّها تكون رابعةً فحذفت السين من أجل ذلك .

---

[1]- تكملة من ب .

[2]- في ب : بَنوة أو بَنية .

[3]- قوله : وفي هَنْت وجهان : هُنَيَّة وهُنَيْهة كما قالوا : شُفَيْهة ، وتقول في هَنٍ : هُنَيَّة ، لم يرد في ب .

[4]- تكملة من ب .

[5]- الجزولية ٢٢٧ .

[6]- تكملة من ب .

وكان حذفُها أولى من التاء[1] ؛ لأنّنا إذا حذفنا السين وقلنا : تُصَيْرِيف صار بمنزلة تُجَيْفِيف في تِجْفَافٍ وتُمَيْسِيح في تصغير تِمْسَاحٍ وأُلحق بتصغير تِفْعَال ، ولو حذفنا التاء وقلنا : سُصَيْرِيف صار على /٢٥٠/ مثال سُفَيْعِيل وسِفْعال وهما غير موجودين .

وإذا صغَّرت افْتِقَارًا حذفتَ ألفَ الوصل ولم تحتجْ إلى حذف غيرها ؛ لأنَّه يبقى على خمسة أحرف الرابع منها ألفٌ زائدة فقلت : فُتَيْقِير ، وكذلك ما جرى مجراه من الافْتِعَال والانْفِعَال والافعِلال كقولك في انْطِلاق : مُطَيْلِيق وفي احْمِرار : حُمَيْرِير .

وإذا صغرت اشْهِيْبابًا فحذفت ألفَ الوصل حذفت الياء التي بعد الهاء أيضًا وبقَّيتَ الألفَ ؛ لأنَّك إذا حذفت الياء لم تحتج إلى حذف الألف لوقوعها رابعةً ، فقلت : شُهَيْبِب كأنّك حقَّرت شِهْبابًا .

وإذا حقَّرت اغْدِيْدَانًا حذفتَ ألفَ الوصل وحذفت الياء وبقَّيتَ الألفَ[2] كما فعلت في اشْهِيْبَاب ، فقلت : غُدَيْدِين فكأنَّك حقَّرت غِدَّانًا .

وإذا حقَّرت اقْعِنْسَاسًا حذفتَ النونَ وألفَ الوصل وبقَّيتَ الألفَ ؛ لأنَّها رابعة ، ولو حذفت الألف وبقَّيت النون لاحتجت إلى حذفها بعد ، لابدَّ من ذلك ؛ لأنَّه يبقى على خمسة أحرف ليس رابعُه حرفَ لين زائدًا ، فكان حذف ما يؤدي إلى قلَّة الحذف أولى .

وإذا حقَّرتَ اعْلِوَّاطًا ، قلت : عُلَيِّيط ؛ لأنَّك تحذف ألف الوصل فيبقى عِلوَّاط فتحذف إحدى الواوين كما مضى في قياس نظائره ، فيبقى عِلْوَاط ، وإذا صغَّرت صار عُلَيْوِيط ، قلبت الواو ياءً للياء الساكنة قبلها .

وإذا حقَّرتَ اضْطِرَاباً قلت : ضُتَيْرِيب ؛ لأنَّ الطاء المنقلبة من تاء الافتعال لسكون الضاد ، فإذا حرَّكناها في التصغير عادت إلى التاء ، فصار تصغيره كتصغير افْتِقَار ، والفرق بين الضَّاد ساكنة ومتحرِّكة أنَّ العرب كلَّهم يقولون : مَرِضَتْ وفَحَصَتْ[3] ومَخَضَتْ للمؤنَّث ،فإذا قال المتكلِّم ذلك عن نفسه جاز أنْ تُقلب التاءُ طاءً فتقول : مَرِضْطُ وفَحَضْطُ برجلي ، فإنَّما القلبُ بعد الساكن ، فهذا حكم ما فيه ألف الوصل أن تحذف.

---

[1]- في ب : من حذف التاء .

[2]- من قوله : لوقوعها رابعة ، فقلت : شُهَيْبِب ... إلى هنا لم يرد في ب .

[3]- فحصت أي : شدخت .

ش ~ " ولا تُبالي بعد حذفها أكان له مثالٌ في الأسماء أو لم يكنْ ، إلاَّ أنْ يعتـرض بعد الطرح وجهان : أحدُهما له مثال في الأسماء والآخر لا مثال له فيها نحـو : اسْـتِخْرَاج فإنَّك إذا أسقطتَ ألفَ الوصل منه اعترضك وجهان : أحدهما لامثال له في الأسماء ، والآخر له فيها مثال نحو : استخراج إذا قلت [1] : سُخَيْرِيج ، فهذا لامثال له فيهـا ، وإذا قلـت : تُخَيْرِيج [2] فهذا له مثال ، فتعمد الذي له مثال فيها منها وتطرح الآخر ،هذا رأي سيبويه [3].

والمازني[4] يعتبره في المصغَّر كلِّه أنْ تكون على مثال الأسماء ولايجيز في انطلاق نُطَيْلِيق، ولا في اقْتِدار قُتَيْدِير ولكنْ تحذف حتى تصير إلى مثال الأسماء فتقـول : طُلَيْـق وقُـدَيْر ، كقولهم : كُمَيْت " [5] .

ولو كان هذا كما قال لم يجز في افْتَقار فُتَيْقِير إذْ ليس في الكلام فِتْعَال .

[كسر ما بعد ياء التصغير]

وقولــه : " وكلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ ياءِ التَّصغيرِ فيه حرفٌ ليسَ مَوْقِعَ الإعرابِ فهو مَكْسُورٌ" [6].

مثالُ ذلك : جُعَيْفِر ودُرَيْهِم وسُفَيْرِج ونحو ذلك .

وتحرَّز بقولــه : " ليس موقع الإعراب " من حرف الإعراب في الثلاثي ، فإنَّه يجري بحسَب العوامل فتقول : جاءني زُيَيْدٌ ، ورأيتُ زُيَيْدًا ، ومررتُ بزُيَيْد ، ومن المضعَّف الآخر مُدُقّ فإنَّك تقول [7] : مُدَيْقّ ولا تكسرِ ما بعد ياء التصغير ، ومن أَصَمّ فإنَّك تقول : أُصَـيْمّ في تصغيره ذكرهما س~ [8].

---

[1]- من قوله : اسْتِخْرَاج فإنَّك إذا أسقطتَ ألفَ الوصل منه اعترضك وجهان ...إلى هنا لم يرد في ب .

[2]- في التوطئة ٣٢٠ : تخيريج .

[3]- انظر الكتاب ٤/٤٣٣ ، ٤٣٤ .

[4]- انظر التوطئة ٣٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٠٢ .

[5]- انظر التوطئة ٣٢٠ .

[6]- الجزولية ٢٢٨ .

[7]- في ب : تقول في تصغيره .

[8]- انظر الكتاب ٣/ ٤١٨ وفي ب سيبويه .

وسبب ذلك أنَّك تقول في الجمع : مَدَاقٌّ وأَصَامّ ؛ لأنَّ الياء الساكنة فيها مــدٌّ وإنْ انفتح ما قبلها ، ألا ترى أنَّ الشاعر إذا قال قصيدة قبل آخرها ياءٌ ساكنةٌ قبلها فتحة لزمه أنْ يأتي بها في جميع القصيدة كما يلزمه في الألف كقوله :

١٠٣- ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

قطعتُه بالسَّمْتِ لا بالسَّمْتَيْنْ [1]

وقولـــه : **" إلاَّ أنْ يكونَ في كَنَفِ هَاءِ التَّأنيث "** [2].

مثاله : طُلَيْحَةٌ وشُجَيْرَةٌ ؛ لأنَّ تاء التأنيث تطلب بفتح الحرف الذي قبلها ، أعني أنَّها مثل المركَّب الذي تفتح فيه آخر الاسم الأوَّل كقولهم : بَعْلَبَك وحَضْرَمَوْت ونحو ذلــك ، ولأنَّها مثلُ ألفِ التأنيث ، وألفُ التأنيث لايكون ماقبلها إلاَّ مفتوحًا .

وقولـــه : **" أو أَلفه ".**

مثال ذلك : حُبْلَى .

وقولـــه : **" أوْ أَلفَيْه "** .

مثال ذلك : حُمَيْرَاء وصُحَيْرَاء .

وقولـــه : **" أو أَلفِ أَفْعَال جَمْعًا "** [3] .

مثال ذلك : أجْمَال ، تقول في تصغيره : أُجَيْمَال وأُبَيَّــات [4] وأسْــفَاط وأُســيْفاط كقوله: إنْ هي إلاَّ أُثَيْابٌ في أُسَيْفاطٍ قَبَضَها عَشَّارُوك [5] .

---

[1]- من الرجز لخطّام المجاشعي وقيل لهميان من قحافة ، وهو من شواهد الكتاب ٤٨/٢ ، ٦٢٢/٣ استشهد به سيبويه على تثنية ظهراهما على الأصل ، والرجز لخطّام المجاشعي في الكتاب ٤٨/٢ و شرح المفصل ١٥٦/٤، وتحصيل عــين الذهب ٢٨١ ، والخزانة ٣١٢/٢ ، ولهميان بن قحافة في الكتاب ٦٢٢/٣ ، والخزانة ٥٤٤/٧ ، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣٣٦/٢ ، والهمع ١٣٥/١ والمهمهان : مثنى المهمه وهو الصحراء المقفرة ، والقَذَف الواسعة ، ومَرْتان : أي لا تنبت، والسَّمت : الطريق .

[2]- الجزولية ٢٢٨ .

[3]- من قوله : " أو أَلفه " انظر الجزولية ٢٢٨ .

[4]- في ب : وأثياب .

[5]- من قول عيسى بن عمر النحوي لعمر بن هبيرة الذي اتهمه بوديعة فضربه نحو ألف سوط فقال له هذا القول ، انظر اللسان (عشر) ٥٧٠/٤ ، وبغية الوعاة ٢٣٨/٢ ، وأُسيفاط : جمع سفط وهو وعاء ، والعشَّار : قابض الزكاة .

وكذلك كلُّ ما كان من أفْعَال /٢٥١/ جمعًا ، وجاء هذا مخالفاً لسائر الجموع أي إنْ لم تُقلب فيه الألفُ ياءً في التصغير ، وكأنَّهم حملوها على حُمَيْراء لكونها ثلاثـة وبعـدها حرف مع أنَّهم أرادوا أن يفرِّقوا بين تصغير أَفْعَال وإِفْعال نحو : أَجْمَال وإِجْمَـال ، تقـول أُجَيْمال وأُجَيْميل ، فتركوا أفْعالاً على لفظه مخافةَ اللبس إلاَّ أنَّ قوله : "جمعًا" زيادة تعـود بنقص فإنَّ ظاهره أنَّ أفْعالاً إذا لم يكن جمعًا كأَوْرَال _اسم مكان_ أنَّك تقول فيه: أُوَيْرِيل.

وسيبويه وغيره[1] قد نصَّ على أنَّك إذا سميت رجلاً بأَفْعَال لم تقلب ألفه ياءً ، بـل تقول في تصغيره : أُفَيْعال ، قال سيبويه في آخر باب التصغير : " وإذا حقَّرتَ أَفْعالاً اسـمَ رجلٍ قلت : أُفَيْعَالٌ كما تُحقِّرها قبل أنْ تكون اسماً ، فتُحقِّر أفْعَال كتحقير عَطْشَان ، فرقوا بينها [وبين إفعال] [2]؛ لأنَّه لا يكون إلاَّ واحدًا ، ولايكون أفعالٌ إلاَّ جمعًا ، ولايغيِّرونه مـن تحقيره قبل أنْ يكون اسماً كما لا يُغيَّر سِرْحان عن تحقيره إذا سميت به " [3] .

سع~ : " فرقوا بين تصغير أفْعَل[4] وأفْعَال ، فقالوا في أنعـام : أُنيْعـام ، وأَجْمـال أُجَيْمال ، وقالوا في أفعل : أُفيْعل[5] ؛ لأنَّ أَفْعالاً لايقع إلاَّ جمعًا ، فكرهوا إبطال علامة الجمع فيه إلاَّ أنْ يُجمع مرةً أخرى كأنْعام وأَنَاعيم ، فإذا صُغِّر لم ينبِ التصغيرُ عن الجمع فبقّـوا علامة الجمع واستعملوا علامة التصغير" [6] .

ثم قال : " فإنْ قال قائل : فأنتم قد اعتبرتم في تصغير ما كان في آخره ألفٌ ونون إنْ كان ينقلب في الجمع ياءً قلبتموه في التصغير ، كقولنا : سِرْحان وسَـراحين وسُـرَيْحِين ، وسُلْطَان وسَلاطِين وسُلَيْطِين ، وقلتم في عُثْمان وعَطْشان : عُثَيْمان وعُطَيْشان .

قيل له : إنَّما اعتبرنا الجمع فيما كان فيه ألف ونون ؛ لأنَّ النون قد تكون للإلحاق[7] بمترلة حرف من حروف الأصل ، فيجري مجرى الأصل ، فإذا قيل : سِرْحان وسَرَاحين عُلِم

---

[1]- انظر الكتاب ٤٩٦/٣ والأصول في النحو ٥٤/٣ ، وشرح السيرافي ٢٣١/٤ ب .

[2]- تكملة من ب والكتاب .

[3]- الكتاب ٤٩٦/٣ .

[4]- في شرح السيرافي ٢٣١/٤ب : إفْعال .

[5]- في شرح السيرافي ٢٣١/٤ب : قالوا في إفعال : أُفَيْعِيل .

[6]- شرح السيرافي ٢٣١/٤ب .

[7]- في أ " للإيجاز " وأثبتنا ما في ب وشرح السيرافي .

أنَّ النون فيه كالحاء في سِرْدَاح ، والجيم في هِمْلاج [1]، ونحن نقول في تصغير سِرْداح وهِمْلاج : سُرَيْدِيح وهُمَيْلِيج .

وإذا كان لاينقلب في الجمع ياءً فلم يجعلْ مُلحقا بشيء كعَطْشان وعُثْمان ، فإنْ قيل: فإنَّهم يقولون في تصغير وَرَشَان [2] : وُرَيْشِين ، وفي حَوَمان : حُوَيْمِين ، وليس في الكلام نون أصلية تُلَحْقُ به نون وَرَشان إذْ ليس في الكلام فَعَلال بفتح العين .

فالجواب عن ذلك أنَّهم ألحقوا الجمع والتصغير بجمع ما فيه الحرف الأصلي وبتصغيره، و لم يلحقوا به الواحد فصار وَرَاشِين ووُرَيْشِين مُلحقين بسَرَاوِيل و سُرَيِّيل .

وقد ردَّ سيبويه[3] على من قال : لا أقلبُ فيما لم يجمع على فَعَالين بأنْ ألزمه أنْ يقول في جَمَّال : جُمَيْمال ؛ لأنَّه لا يقال : جَمامِيل ، ولكنْ تقول في جَمَّال : جُمَيْمِيل وإن كان لا يقال : جَمامِيل[4] ، وأراد كسر معارضته في أَنْعام وأَنَاعيم ، وإنْ كنَّا لانقول في تصغير الواحد : أُنَيْعِيم ؛ لأنَّه جمع كيلا تبطل علامة الجمع في أُنَيْعِيم ، وكذلك مُصْرَان وجمعه مَصَارين ، ولانقول في تصغير مُصْرَان : مُصَيْرِين ؛ لأنَّ مُصْرَانا جمع مَصِير ، والألف فيه للجمع فلا يُبطله التصغير " انتهى كلام السيرافي [5] .

قلت : والصواب أنْ يُقال : تصغير مُصران -الذي هو واحد مَصارِين- مُصَيْرات لا مُصيْران ؛ لأنَّه جمع كثرة فيُردُّ إلى واحده ويجمع بالألف والتاء إنْ كان لما لا يعقل كدُرَيْهمات وقُضَيْبات في قُضْبان فهذا سهوٌ من السيرافي ، والله أعلم .

ونظر السيرافي عدم القلب في أُفَيْعال فقال : " وكما فتحوا ما قبل ألف التأنيث في حُبَيْلَى ونحو ذلك بالحمل على هاء التأنيث وأرادوا الفرق بينها وبين ألف الإلحاق فكسروا

---

[1]- السِّرداح : الناقة الطويلة ، والهملاج : الحسن السير .

[2]- الوَرَشان : طائر مثل الحمام .

[3]- انظر الكتاب ٤٩٦/٣ .

[4]- في ب : جماميل في الجمع .

[5]- شرح السيرافي ٢٣٢/٤أ ، ومن قوله :" يقولون في تصغير ورشان ...إلى سريل ، في ص ١٩٢/٤ب .

ما قبل ألف الإلحاق وفتحوا ما قبل ألف التأنيث في حُبلى ، فقالوا : حُبَيْلَى ، وفي أَرْطى[١] أُرَيْط ، وعَلْقى[٢] : عُلَيْق ، ومِعْزى : مُعَيْز ، فأفهم هذا كلَّه متى كانت الألف رابعة .

فإنْ كانت الألف خامسة للتأنيث وهي مقصورة أو لغير التأنيث وقبلها أربعة أحرف أصول حذفتَها .

فأمَّا التي للتأنيث[٣] فقولك في قَرْقَرَى[٤] : قُرَيْقِر ، وأمَّا التي لغير التأنيث فقولهم في حَبَرْكى[٥] : حُبَيْرِك ، وإنَّما حذفوا هذه الألف ؛ لأنَّ المصغَّر إذا كان على خمسة أحرف و لم يكن الحرف الرابع /٢٥٢/ حرف مدٍّ ولين حُذف منها حرف .

والحرفُ الأخير في المؤنَّث وفي غيره أولى بالحذف ؛ لأنَّه زائدٌ ، فإنْ قال قائل : فلم لا يحذفون الألفَ الممدودة للتأنيث وهاءَ التأنيث إذا كان قبلها أربعة أحرف كقولهم في خُنْفَساء : خُنَيْفساء ، وفي سَلْهَبة : سُلَيْهبة ؟ قيل له : هاءُ التأنيث والألف الممدودة متحرِّكتان فصار لهما في الحركة مزية ، وصار[٦] مع الأوَّل كاسمٍ واحد ضُمَّ إلى اسم .

ومثلهما ياءُ النسبة والألف والنون الزائدتان كقولك : زُعَيْفران ، وفي سَلْهَبي[٧] : سُلَيْهَبيٌّ ، والمقصورة هي حرفٌ ميِّتٌ للسكون الذي يلزمها ، فحُذفتْ لأنَّها لم تُشبه الاسمَ الذي يُضمُّ " [٨] .

فكذلك ألف أَفْعَال إذا سُمِّي بها لا تُقلب بل يُحكى فيه حاله قبل التسمية ، فتقول في أَجْمَال : أُجَيْمَال .

---

[١]- الأَرْطَى : شجر ينبت بالرمل .

[٢]- العلقى : شجر تدوم خضرته .

[٣]- قوله : وقبلها أربعة أحرف أصول حذفتَها ، فأمَّا التي للتأنيث ، لم يرد في ب .

[٤]- قَرْقَرى : موضع .

[٥]- الحبركى : الطويل الظهر القصير الرجلين .

[٦]- في شرح السيرافي : وصارا .

[٧]- السلهبي : الطويل .

[٨]- شرح السيرافي ١٩١/٤ ، وقد ذكر السيرافي اختلافاً للعرب في ذلك و لم ينقله عنه .

وقولـــه : " والألفُ والنُّونُ " [1] .

يعني الزائدتين في نحو : سَكْران الذي مؤنثه سَكرى وغَضْـــبان تقـــول : سُـــكَيْران وغُضَيْبان ، وفي عُثمان : عُثَيْمان ، فتصغِّر هنا الصدور[2] تشبيهًا لها بِحَمْرَاء ونحوها ، كمـــا تقدَّم في منع الصرف[3] .

وقولـــه : " مالم تَجْمَعْهُ العربُ على فَعَالِين " [4] .

يعني أنَّها إنْ جمعتْه على فَعَالِين فكسَرتْ ما بعد ألف الجمع فإنَّك تكسِرُه في التصغير أيضًا ؛ لأنَّ التصغير والتكسير يجريان مجرى واحدًا كما تقدَّم ، فتقول في سِرحان: سَراحِين وفي التصغير : سُرَيْحِين ، وفي وَرَشان: وُرَيْشِين ؛ لأنَّهم قالوا : وَراشِين ، وكذلك ضِبْعان[5] تقول فيه : ضُبَيْعِين ؛ لأنَّك تقول : ضَباعِين ، وكَرَوان تقول فيه : كُرَيْوِين ؛ لأنَّك تقـــول في الجمع : كَراوِين ، وقال بعضهم : لا يُقال كَراوِين إلاَّ في الشعر كقوله :

١٠٤- حَتْفَ الحُبَارِيات والكَرَاوِينْ [6]

فلا ينبغي أنْ يُلتفت إلى ذلك وإنَّما يُقال : كُرَيَّان تُقلب الواو ياءً وتُدغم اليـــاءُ في الياء ، ومتى ورَدَ من هذه الأسماء التي في آخرها الألف والنون ولايُعرف هل تقلبُ العـــربُ ألفَه ياءً في التصغير أم لا ، حملتَه على باب غَضبان وعُثمان ؛ لأنَّه الأكثر .

فإنْ كان فَعْلان جمعًا لم يكن سبيله سبيل الواحد ؛ لأنَّ فَعْلانًا في الجمع ربما كُسِّـــر على فَعالِين نحو قولهم : مَصِير ومُصْران [ومَصَارِين] [7]،فإذا سمَّيت رجلاً مُصْرَان فيـــدخل في الباب الأكثر، وهو باب فَعْلان الذي لا تُقلب ألفُه في التصغير إذْ لم يوجب مَصَارِين عليك أنْ تقول فيه: مُصَيْرِين لما تقدَّم من أنَّه جمع كثرة فيردُّ إلى واحده .

---

[1]- الجزولية ٢٢٨ .

[2]- في ب : الصدر .

[3]- انظر باب ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٩٣/٢ من المخطوط ، وقوله : في منع الصرف ،لم يرد في ب .

[4]- الجزولية ٢٢٨ .

[5]- الضبعان : الذكر من الضباع .

[6]- من الرجز لأبي زغب دَلَم العبشميّ في اللسان (كرا) ٢٢٠/١٥ ، وبلا نسبة في التكملة ٥٠٦ ، والمقرّب ١٠٠/٢، والشاعر يصف صقراً .

[7]- تكملة من ب .

وكذلك إنْ كانت النون تُبدل في الجمع ياءً لم تُقلب في التصغير ، فتقول في ظَربان[1] : ظُرَيْبان ؛لأنَّهم قالوا في الجمع ظَرَابيّ ، فأبدلوا من النون ياءً ، وتقول في تصغير حَمَاطَان [2] : حُمَيْطان فتحذف الألف كما تحذفها _ أعني الواو _ من بَرُوكاء وجَلُولاء [3] في مذهب س~ [4] وسيأتي .

وكذلك إنْ كان في آخر الاسم علامتان هما في الأصل للتثنية والجمع المسلَّم أجريتَه مجرى ما في آخره ألف ونون زائدتان ، فتقول في تصغير زَيدينَ وهِندات وجَعْفَرانِ إذا سمَّيت به : زُيَيْدين وهُنَيْدات وجُعَيْفران ، وفي جداران اسم رجل : جُدَيْران فتحذف الألف كما حذفت واو بَرُوكاء وألف حَمَاطَان إلاَّ أنْ يكون في المثنَّى تاء التأنيث فإنَّك لا تعتدُّ بالعلامتين سمَّيتَ أو لم تُسمِّ فتقول في دَجاجَتانِ اسم رجل : دُجَيْجتانِ فلا تحذف الألف .

[تصغير الخماسي]

وقولـه **: " ومَا كانَ مِن الأسماءِ على خَمْسةِ أحْرُف لا بألفَيّ التأنيثِ في آخرِه، ولابالألفِ والنُّون الزائدتينِ ، ولاحرف مدٍّ ولينٍ هو رابعُه فلابدَّ مِن الحذْفِ فيه في التحقير "** [5] .

يعني أنَّه إذا كان الخماسي حروفه صحاح نحو : سَفَرْجَل وفَرَزْدَق فلا بدَّ من حذف حرف منه حتى يصير إلى أمثلة التصغير .

وكان الآخرِ أولى بالحذف ؛ لأنَّه محل التغيير ، وقد تقدَّم أنَّ ذلك بالحمل على الجمع المكسَّر كما قالوا : سَفارِج ، قالوا : سُفَيْرِج [6] ، وفَرَازِد ، قالوا : فُرَيْزِد [7] .

وإنْ شئتَ عوَّضت من المحذوف ياءً فقلت سُفَيْرِيج وفُرَيْزِيد ، إلاَّ أنْ يكون الحرف الذي قبل الآخرِ من حروفِ الزيادة أو مشبَّهًا بها والآخر ليس كذلك فإنَّك تحذف إذْ ذاك

---

[1]– الظربان : دابة منتنة الرائحة .

[2]– حمطان : شجر ، وقيل : موضع .

[3]– البروكاء : الثبات في الحرب ، وجلولاء : قرية بفارس .

[4]– انظر الكتاب ٤٤٠/٣ وفي ب : سيبويه .

[5]– الجزولية ٢٢٨ .

[6]– في أ : سفيريج ، وأثبتنا ما في ب .

[7]– في أ : فريزيد ، وأثبتنا ما في ب

الآخر ، وإنْ شئت حذفتَ ما قبله وتركت الآخر ، فتقول في تصغير خَدَرْنَق[1] : خُدَيْرِق ؛ لأنَّ النون من حرف الزيادة ، وتقول في فَرَزْدق : فُرَيْزِد وفُرَيْزِق .

وإنْ كان الآخر من حروف الزيادة لم تحذفْ غيره فتقول /٢٥٣/ في تصغير شَمَرْدَل[2]: شُمَيْرِد واستُثنِيَ من ذلك ما فيه أَلِفَا التأنيث نحو خُنفسَاء ، فإنَّك تُصغِّر منه الصَّدر كما تقدَّم، فتقول : خُنَيْفِسَاء وحُمَيْرَاء إلاَّ أنْ يكون ما قبلهما على أربعة أحرف ثالثه حرف علَّة زائد للمدِّ نحو : بَرُوكاء وجَلُولاء فتقول : جُلَيْلاء وبُرَيْكاء ؛ لأنَّهما وإنْ كانتا بمترلة تاء التأنيث في ثباتها في تصغير خُنفساء وما ماثله فتثبت التاء خامسة ، فهما أيضًا من نفس الكلمة فصارتا من هذا الوجه ككاف مُبارَك ، والواو بمترلة الألف كما تُحذف الألف من مبارك كذلك تُحذف الواو من بَرُوكاء .

وتقول في مَعْلُوجاء[3] : مُعَيْلجاء فلا تحذفها ؛ لأنَّها رابعة فلم تُشبه ألف مُبارك ، فقالوا في بَرُوكاء وجَلُولاء : بُرَيْكاء وجُلَيْلاء ، هذا مذهبُ سيبويه [4] .

وخالفه المبرّد فيه فقال : " إنَّ آخر جَلُولاء وبَرُوكاء ألفا التأنيث بمترلة ألفي حَمْراء وصَحْراء وهي نظيرة الهاء ، ولا خلاف بينهم أنَّهم إذا حقَّروا جَلُولة وبَرُوكة حُقِّرَ جَلُول وبَرُوك ، فيقال : جُلَيِّل وبُرَيِّك ، ثم تلحق هاءُ التأنيث فيقال : جُلَيِّلة وبُرَيِّكة .

وسيبويه أسقط الواو من بَرُوكاء وجَلُولاء فصغَّر على الحذف فصار جُلَيْل وبُرَيْك، وألحق أَلِفَي التأنيث ، فيقال لسيبويه : إنْ كان ألفا التأنيث معتدًّا بهما مبنيَّةً الكلمةُ عليهما، فينبغي ألاَّ يُصغَّر الصدر بل يُجعل تصغيره[5] كتصغير عِلْبَاء وحِرْبَاء[6] فتقول : عُلَيْبِيّ وحُرَيْبِيّ، وكذلك على قوله إذا حذفَ الواو وكانت الألفانِ بمترلة ما هو من نفس الكلمة أنْ يُقال: جُلَيْلِيٌّ وبُرَيْكِيٌّ ، ولا يُقال هذا .

---

[1]– الخدَرنق : ذكر العناكب .

[2]– الشَّمَرْدل : القوي السريع .

[3]– معلوجاء : اسم جمع ، والعِلج هو الرجل الشديد .

[4]– الكتاب ٣/٤٤٠ .

[5]– تصغيره : سقط من ب .

[6]– العِلباء : عصب العنق ، والحِرْباء : دُويبة .

وإنْ كانت الألفان بمترلة شيء ضُمَّ إلى شيء فينبغي أنْ يُصغَّر الأوَّل بأَسْرِه ثم تُلحِقه أَلِفَي التأنيث " [1] فهذه حجةُ المبرّد عليه .

سع~ : " والذي عندي أنَّ أَلِفَي التأنيث تُشبهُ هاء التأنيث من وجْه ، وتخالفُها من وجْهٍ ، وذلك أنَّا رأينا ألفي التأنيث [2] في الجمع قد أُجريَ مجرى ما هو ملحق بالأصل ؛ لأنَّهم قالوا : صَحْرَاء وصَحَارِي وعَذْرَاء وعَذَارِي ، كما قالوا : حِرْبَاء وحَرَابِي .

فلمَّا رأيناها قد أُجريت مجرى ما هو من الأصل لغير التأنيث ، ولم يُفعل ذلك بالهاء استُعملتْ في الصدر لمَّا كثرت حروفُ ما يستعمل في التصغير الترخيم ، وهو أن تحذف منه الزائد الذي فيه وهو الواو ، كما قالوا في تصغير فاطمة : فُطَيْمة ، وفي أزْهَر : زُهَيْـر وفي أحمر : حُمَيْر ، وذلك لمَّا كثرت الحروفُ وكان [في] [3] آخرها حرفا التأنيث ، وهي علامة تأنيث كالهاء ، فلم يجدوا سبيلا إلى حذفها وجعلوا ما حذفوا هنا كحذفهم ألـف مُبَـارك وعُذَافِر [4] دون الكاف والراء " [5] .

خ~ : "وأمَّا بَرُوكاء وجَلُولاء فسيبويه وأبو الحسن يحذفان الواو فيهما لمَّا حذفتهما [6] العربُ في التكسير فقالت : بَرَاكِيُّ وجَلالِيُّ ، فكسَّروا على الهمزة [7] ، فحذفوها فوجب في التصغير: بُرَيْكَاء وجُلَيْلاء كما وجب قُوَيْصِعَاء [8] لمَّا أثبتوا الألف كسَّروا عليهـا وصـغَّروا دونها، ثم أتوا بهمزة التأنيث آخرًا حيث كانت كتاء التأنيث ، وحذفوا في جَلُولاء وبَرُوكاء وصغَّروا على الهمزة لمَّا كسَّروا عليها.

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٢٠٢/٤ أ .

[2]- قوله : من وجْهٍ وتخالفُهما من وجْهٍ ، وذلك أنَّا رأينا ألفي التأنيث ، لم يرد في ب .

[3]- تكملة ، وهي في شرح السيرافي .

[4]- العُذافر : الأسد .

[5]- شرح السيرافي ٢٠٢/٤ أ .

[6]- في أ : حذفت ، وأثبتنا ما في ب وتنقيح الألباب .

[7]- بعده في تنقيح الألباب ٥٠١/٢ " فوجب الحذف مما قبلها ، وقالوا : قَواصِع ،فلم يكسروا على الهمزة " .

[8]- القاصعاء : جحر اليربوع .

والمبرّدُ لا يحذف شيئا من هذه الزوائد ، ويقول ليس الحذف بقياس ، وقولهم فاسدٌ لحذفهم لها في التكسير ولايكون التصغير إلاّ على التكسير كما تقدَّم "[١] .

د~ : " ومن حيث كانت الألف الممدودة بمنزلة ما هو من الاسم[٢] وجب أنْ يُحقَّرَ ما قبلها كما يُفعل بالهاء "[٣] .

وإذا حقّرت مَعْيُوْرَاء[٤] ومَعْلُوْجَاء لم تحذف منها شيئاً ؛ لأنَّ ما قبل ألفي التأنيث في موضع لايلحقُه الحذف ؛ لأنَّه من حروف المدِّ وهو رابع وليس بمنزلة ألف مُبارك وعُذَافِر ، وهي ثالثة كما أنَّ واو بَرُوكاء وجَلُولاء ثالثة ، فتقول : مُعَيْلِجاء ومُعَيِّيراء ، وصار وقوع الواو رابعة يُوجب لها حالا في الثبات يُخالف[٥] ما يُحذف غير رابع .

قال س~ : " ولو جاء في الكلام فَعْوَلاء ممدود[ةً][٦] لم تُحذف الواو ؛ لأنَّها تُلحق الثلاثة بالأربعة "[٧] لأنَّ فَعْوَلاء قد لحق بجَعْفَر فيصير فَعْوَلاء بمنزلة قَرْمَلاء وما جرى مجراها فإذا صغَّرناه قلنا : قُرَيْملاء .

واحتج س~[٨] للفرق بين واو فَعْوَلاء وواو بَرُوْكاء أنَّ واو فَعْوَلاء بالحركة قد صار بمنزلة الواو الأصلية ؛ ألا ترى أنَّك تقول في تصغير /٢٥٤/ جَدْوَل : جُدَيْوِل كما تقول في أسْوَد : أُسَيْوِد[٩] ، ولايجوز أنْ تقول في عَجُوز : عُجَيْوِز ؛ لأنَّها واوٌ ميّتةٌ غير متحركة وليست للإلحاق وتقول في سيّد : سُيَيِّد لا غير .

وهذا الذي قال سيبويه أنَّه لا يَحذف واو فَعْوَلاء إنَّما هو على قول من يقول في تصغير أسْوَد وجَدْوَل : أُسَيْوِد وجُدَيْول ، ومن قال : أُسَيِّد وجُدَيِّل لزِمَه أنْ يحذف الواو في

---

[١]- تنقيح الألباب ٥٠١/٢ .

[٢]- في ب : بمنزلة تاء التأنيث .

[٣]- انظر المقتضب ٢٦١/٢ ، وتنقيح الألباب ٥٠١/٢ .

[٤]- معيوراء : اسمع جمع للحمير .

[٥]- في ب : بخلاف .

[٦]- تكملة من ب والكتاب .

[٧]- الكتاب ٤٤١/٣ وفي ب : قال سيبويه .

[٨]- الكتاب ٤٤١/٣ وفي ب : سيبويه.

[٩]- في أ : جدويل وأسويد ، وأثبتنا ما في ب .

فَعْوَلاء ، فيُقال[1] : فُعَيْلاء ؛ لأنَّها إذا قلبتِ الواو صارت كواو عَجُوز وبَرُوك وجَلُول فوجب حذفُها .

فا~ [2] : قولـــه : " فيمَنْ قال : أُسَيْوِد " [3] يريد أنَّ إثبات الواو في تصغير فَعْـــوَلاء يكون إذا صُغِّر على قياس [4] أُسَيْوِد ، حين أجريتها مجرى واو الإلحاق فلم تقلبها .

فإنْ قلبتها في التصغير على قياس أُسَيِّد حذفتها كما حذفت واو بَرُوكاء ، والعلَّـــة فيهما واحدة وإنَّما أثبتَّ الواو في فَعْوَلاء إذا صغَّرته على قول من قال : أُسَيْوِد ؛ لأنَّ إثباتها إنَّما هو لشبهها بالأصل ولا يشبه ما يحذف إذا وقع زائدا ثالثا ؛ لأنَّها متحرِّكة ملحقة غير متغيرة [5] فهي بمترلة الأصل .

وكذلك استثنى من الخماسي ما رابعه حرف مدٍّ ولين [6] فإنَّه لا يُحذف ؛ لأنَّـــه لا يخرج الاسمُ بثبوته عن أمثلة التصغير ، فتقول في مَنْصور : مُنَيْصير ، وعُصْفور : عُصَـــيْفير ، وقِنْديل : قُنَيْديل ، وكذلك عِفْريت وإِصْلِيت [7] ويَرْبُوع و تِجْفاف تقـــول : عُفَيْريـــت ، ومُلَيْكِيت في مَلَكُوت وتُجَيْفيف وأُصَيْلِيت ويُرَيْبِيع في يَربوع ، ولا تحذف منها شيئاً ؛ لأنَّها على خمسة أحرف ورابعها حرف من حروف المدِّ زائد فإذا أُثبِت الحرف لم تخرج عن أمثلة التصغير .

وتقول في الجمع : عَفارِيت وتَجَافِيف وقَنَادِيل وعَصَافِير ونحو ذلـــك ، وإنَّمـــا لم تحذف؛ لأنَّك لو كسَّرها للجمع لقلت : دنانِير ومَنَاصِير ، فلا تحـــذف الـــواو والتصـــغير والتكسير من باب واحد .

---

[1]- في ب : فيقول .

[2]- انظر التعليقة ٢٨٣/٣ ، وتنقيح الألباب ٥٠٢/٢ .

[3]- الكتاب ٤٤١/٣ .

[4]- في (أ) على غير قياس أسيود ، وقد أثبتنا ما في (ب) وتنقيح الألباب ٥٠٢/٢ .

[5]- في ب : غير متعدية .

[6]- في ب : حرف مد لين زائد .

[7]- الإصليت : السيف الصقيل .

فإنْ كان حرف المدِّ واللين رابعًا و لم يكن زائدًا بل منقلبًا عن حرف أصلي لم يُحذف نحو مُختار ومُزْدان ومُنْقاد ، بل تحذف من مُخْتَار تاء الافْتِعال ؛ لأنَّه مُفْتَعِل أو مُفْتَعَل ، فيبقى مُخَار فتقول : مُخَيِّر .

وكذلك مُزْدان مُفْتَعِل والدال بدل من التاء ، فتحذف الدال التي هي بدل من التاء فيبقى[1] مُزان فقلت : مُزَيِّن .

وكذلك مُنْقاد أصله مُنْقَيِد فتحذف النون فتقول مُقَيْد ، وإنْ شئت عوَّضتَ من المحذوف في ذلك كلِّه ياءً قبل الآخر[2] فقلت : مُخَيِّير ومُزَيِّين ومُقَيِّيد ، وفي الجمع مَخَاير ومَزاين ومَقايد ، وإنْ عوَّضت زدت الياء فقلت : مَخايير .

وقد استُثْنِيَ مِمَّا رابعه حرف لين زائد[3] عَطَوَّد[4] فقيل فيه : عُطَيِّد في مذهب سيبويه[5] والمبرِّد[6] لا يستثنيه فيقول : عُطَيِّيْد ، وسيبويه يجيز الوجهين[7] ،وفي الجمع عَطَاوِد وعَطَاوِيد كأنَّ سيبويه أسقط الواو الأولى من الواوين ؛ لأنَّها ثالثة وهي في موضع ألف عُذَافِر وياء خَفَيْدِد[8] وسَمَيْدَع[9] وفَدَوْكس[10] ، وكأنَّه أُلحق أولاً ببنات الأربعة فقيل : عَطْوَد [ثم زيدت عليه واو ثالثة ساكنة فصار عَطَوَّد][11] كعَدَبَّس[12] وعَجَنَّس[13] فثقُل بزيادة حرفٍ أُدخِل على ذوات الأربعة .

---

[1]- قوله :وكذلك مُزْدان مُفْتَعِل والدال بدل من التاء فتحذف الدال التي هي بدل من التاء فيبقى ، لم يرد في ب .

[2]- قبل الآخر :سقط من ب ،وقد أشار الناسخ في حاشية المخطوط أن الصواب منقود ، وهو الصواب لأنَّه من القود.

[3]- زائد : سقط من ب .

[4]- العطوَّد : السير السريع .

[5]- الكتاب ٤٢٩/٣ .

[6]- انظر الانتصار ٢١٧ ، وشرح السيرافي ١٩٧/٤ أ .

[7]- الكتاب ٤٢٩/٣ .

[8]- الخفيدد : الظليم السريع ، وفي المخطوط خفيد وهو تحريف .

[9]- السميدع : الكريم .

[10]- الفدوكس : الغليظ الشديد .

[11]- تكملة من ب .

[12]- العدبَّس : الطويل الشديد .

[13]- العجنَّس : الجمل الشديد الضخم .

وكان المبرّد يقول : عُطَيِّيْد ؛ لأنَّه لم يحذف إحدى الواوين ، وذكر أنَّ الواو الثانية لَّما كانت زائدة وهي رابعة صارت بمنزلة مُسَرْوَل ، وسيبويه يقول في مُسَرْوَل : مُسَيْرِيل[1] يجعل الواو الزائدة المتحرِّكة بمنزلة الواو الساكنة و لم يحذفها ، والقول قول سيبويه لما تقدَّم.

خ~ : " فإنْ قِيل : و لم حذفت الأولى واللفظ قبل الحذف يَصِحُّ تحقيرُه من غير حذف كما ذهب إليه المبرّد حيث لم يحذف شيئًا وأدغم ياء التصغير في الأولى وقلب الثانية ياء فقيل : عُطَيِّيْد "[2] .

خ~ : " إنَّ هذه الزوائد فيما زاد على الأربعة إذا وقعت قبل حرف العلَّة وهو أصل أو للإلحاق نحو : مُخْتار ومُنْقاد ومُزْدان ، فلابدَّ من حذف الزائد[3] وإدغام ياء التصغير في حرف العلة ، فتقول : مُخَيِّر ومُقَيِّد ومُزَيِّن .

ولو أبقيت ما حذفت لأمكن فيها التصغير فكنت تقول : مُخَيْتِير ومُنَيْقِيد ومُزَيْدِين، فكذلك عَطَوَّد لَّما كانت الواو ملحقة صارت كالألف لا كحرف المدِّ واللين الذي لم يأت للإلحاق ، فوجب حذف ما قبله كمُخْتار وشبْهه ، فأُدغمت ياءُ التصغير في الواو فصار عُطَيِّدًا ، وعلى هذا الحكم جرى التكسير في كلامهم نحو : مَخَايِر ومَقَايِد ومَزَايِن وعَطَاوِد وجميع ما /٢٥٥/ يشبهها .

وكذلك عَجَنَّس وعَدَبَّس وفَدَوْكَس تحذف في التكسير والتصغير فتقول : عَجَانِس وعَدَابِس ، وكلُّها بمنزلة الواو الأولى من عَطَوَّد ، وأمَّا واو مُسَرْوَل وكَنَهْوَر[4] فوقعت رابعة و لم يكن قبلها ما يُحذف فقُلبت وجرت مجرى الزائد لغير الإلحاق ، فقول د~ فارغ "[5] .

ش~ : "*قولــه* : بحرف مدٍّ ولين هو رابعه ، مثالُ ذلك[6] : سِرْبال ومِصْباح ، وينقصه أنْ يقول : زائد ؛ لأنَّه إنْ كان أصليًا فحكمه حكم غيره نحو : مُختار ، وأنْ يُسقط

---

[1]- الكتاب ٤٣٣/٣ ، والمسرول : هو الثور الوحشي الذي في قوائمه سواد .

[2]- تنقيح الألباب ٤٨٧/٢ .

[3]- في ب : الزوائد .

[4]- الكنهور : السحاب المتراكم .

[5]- تنقيح الألباب ٤٨٨/٢ .

[6]- في ب : مثاله .

قولَه : "مدّ" ، من قوله : " حرف مدّ ولين " فيقول : حرف لين زائد نحو[1] : كَنَهْـــوَر ؛ لأنَّ[2] زيادة المدِّ يقتضي أنَّه إنْ كان الخماسي فيه حرف لين زائد نحو : كَنَهْوَر يحذف ويردّه إلى الأربعة .

ولا يقول ذلك محققو النحويين كسيبويه[3] والفارسي[4] والسيرافي[5] ومن تابعهم ، إنَّما يقولون : كُنَيْهِير دون حذف .

ولا أعلم أحدًا قال بحذفه إلاَّ ابن مَلَكُون[6] ، فإنَّه مثَّل به في موضعه على الحمل فيما يُحذف من هذا النوع غلطًا ، وكان حقُّه أنْ يزيد ولا بتاء التأنيث ؛ لأنَّ نقصه هذ يقتضي أنَّ ما فيه تاء التأنيث نحو : حَرْملة يُصغَّر بحذف حرف ، وهو لا يُدخله في التصغير أصلاً إلاَّ أنَّ هذا قد يُغني عنه قوله : وما في مكبره هاء التأنيث تثبت في محقره " [7].

[تصغير ما زاد على الخمسة]

وقولــه : " وما زادَ على الخمسةِ فلابدَّ من الحذْفِ فيه في التحقير " [8] .

يعني أنَّ السُّداسي لابدَّ أنْ تحذف منه فتقـــول في عَضْـــرَفُوط[9] وفي عَنْكَبـــوت : عُضَيْرِف وعُنَيْكِب ، حذفتَ منهما حرفين حتى صارا إلى مثال التصغير وهو الرباعي .

وقولــه : " والزيادةُ أوْلى [بالحذفِ][10] من الأصْلي "[11] .

---

[1]- نحو : سقط من ب .

[2]- في أ : ولأنّ ، وأثبتنا ما في ب والشرح الكبير .

[3]- انظر الكتاب ٤٤٥/٣ ، وفي ب : س~.

[4]- انظر التكملة ٥١١ ، وفي ب : فا~ .

[5]- انظر شرح السيرافي ٢٠٤/٤ .

[6]- هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر الحضرمي ، نحويّ من أهل إشبيلية ، من مؤلفاته شرح الجمل ، ت ٥٨١ هـــ (إنباه الرواة ١٩٦/٤) .

[7]- شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠١٨/٣ .

[8]- الجزولية ٢٢٩ .

[9]- العضرفوط : دويبة بيضاء ناعمة .

[10]- تكملة من ب ، وقد وردت في الجزولية .

[11]- الجزولية ٢٢٩ .

مثاله : مُدَحْرِج ، الميم زائدة فحذفها أولى ، فتقول : دُحَيْرِيج ، ولا تقول : مُدَيْحِر، وكذلك واو فَدَوْكَس هي أولى بالحذف من الأصلي وهو السين فتقول : فُدَيْكِس ، ولا تقول : فُدَيْك .

وقولـــه : " والميمُ اللاحِقةُ لأوائلِ الأسماء الجارية على أفْعالِها أولى بالبقـــاء مـــن المُلْحَق بالأصْل على رأي "[١] .

هو رأي سيبويه[٢] ، ومثال ذلك : مُقْعَنْسِس[٣] تقول فيه : مُقَـيْعِس ، وإنْ عوَّضـتَ قلت: مُقَيْعِيس .

فا~ : لا تُحذف الميم ؛ لأنَّها لمعنى الفاعل فتحذف النون وإحدى السينين ، وقـال المبرّدُ : " تصغيره قُعَيْسِس ؛ لأنَّه مُلحق بمُحْرَنْجِم ولو صُغِّر مُحْرَنْجِم لقيل : حُرَيْجِم " [٤].

وقول سيبويه أجود ؛ لأنَّ إحدى السينين وإنْ كانت للإلحاق فهي زائدة إلاَّ أنَّ لهـا قوة الإلحاق وللميم قوتان : قوة التقدم ؛ لأنَّها أولى[٥] والأخرى أنَّها لمعنى الفاعل فهـي أولى بالبقاء .

وقولـــه : " لا من الأصْلِ "[٦] .

مثاله : مُحْرَنْجِم تقول : حُرَيْجِم ، وإنْ حقَّرت مُعْلَوِّطا[٧] قلت : مُعَيْلِيط لا غـير ؛ لأنَّ الواوين زائدتان فتُحذف إحداهما فيبقى الاسم على خمسة أحرف والرابع من حـروف المدِّ واللين فلا يُحذف ، ومثل مُقْعَنْسِس مُجْلَنْبِب على الخلاف بين سيبويه والمبرّد[٨] .

---

[١]- الجزولية ٢٢٩ .

[٢]- الكتاب ٤٢٩/٣ .

[٣]- المقعنسس : الممتنع أو المتأخر .

[٤]- المقتضب ٢٥٢/٢ ، وشرح السيرافي ١٩٧/٤ أ .

[٥]- في ب : أوَّل .

[٦]- الجزولية ٢٢٩ .

[٧]- المعلوِّط : الذي يقتحم الأمور بغير رؤية .

[٨]- في ب : بين س~ و د~ .

[أولى الزوائد بالحذف]

وقولــه : " وإذا احتَجْتَ إلى حَذْفِ حَرْفٍ وفي الاسم زائدتانِ ، فأبْقِ أقواهُمـا فائدةً " [1] .

مثال ذلك : مُنْطِلق ففي الاسم زائدتان إحداهما الميم والأخرى النون ، ففضلتِ الميمُ النونَ بالتقدّم وبالحركة وبأنّها تحرز معنى الفاعل كما تقدّم ؛ لأنَّ المتقدِّم أقوى من المتأخِّر، والمتحرِّك أقوى من الساكن ، والذي لمعنى أقوى من الذي ليس لمعنى ، والأصلي [2] أقوى من الزائد ، كذا ترتيبها وعلى هذا فقسْ ما يَردُ عليك .

وكذلك تقول في مُقْتَدِر : مُقَيْدِر تحذف التاء وتُبقي الميم ؛ لأنّها فضلتْ بالتقــدُّم ، وبأنّها تحرز معنى الفاعل كما تقدَّم ، وكذلك مُحْمَرّ ومُقَدَّم ، تقول : مُحَيْمِر ومُقَيْدِم .

وكذلك ما أوَّله همزة أو ياء [نحو] [3] أَلَنْدَد ويَلَنْدَد [4] وأرَنْدَج ويَرَنْدَج [5] تقول في تصغير ذلك : أُلَيْدّ ويُلَيْدّ وأُرَيْدِج ويُرَيْدِج ، فتحذف النون وتُبقي الأوَّل ؛ لأنَّه فضـل بالتقـدّم وبالحركة .

والأوائل أقوى من الأعْجَاز [لأنَّ الأعجاز] [6] قد ألفت فيها التغيير بالإعراب وغيره، ولأنَّ هذه الحروف تدخل للمعاني ، فالميم لمعنى الفاعل ، والهمــزة في أوّل المضــارع مــن الأفعال للمتكلِّم والياء للغائب نحو : أَذْهَبُ ويَذْهَبُ .

ومثله أنْ يدخل أحدُ الزائدين للإلحاق فيصير بمنزلة الأصليّ ، ثم يدخل بعــد ذلــك الزائدُ الثاني ، فإذا صغَّرت كان حذف الزائد الثاني أولى نحو قولك في تصغير عَفَــنْجَج [7] :

---

[1] – الجزولية ٢٢٩ .

[2] – قوله : أقوى من الذي ليس لمعنى ، والأصلي ، لم يرد في ب .

[3] – تكملة من ب .

[4] – الألندد واليلندد : الشديد الخصومة .

[5] – الأرندج واليرندج : الجلد الأسود .

[6] – تكملة من ب .

[7] – العفنجج : الضخم الأحمق .

عُفَيْجِيج ؛ لأنَّ النون يُقدَّر دخولُها على عَفْجَجَ بعد إلحاقه [1] /٢٥٦/ بِجَعْفَرٍ ، فصار منزلةُ [2] النون في دخولها على عَفْجَج بمنزلة زائد يدخل على أصليّ .

قال س~ : " تقول في مُغْدَوْدِن [3] : مُغَيْدِنٌ إنْ حذفت الدال الأخيرة ،كأنَّك حقَّرت مُغْدَوْن [4] وإنْ حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جُوالِق [5] كأنَّك حقَّرت مُغَوْدِن[6] " [7].

ومعنى ذلك أنَّ إحدى الدالين زائدةٌ إمَّا الأولى وإمَّا الثانية ، وإنْ جعلناها الثانية وحذفناها وقعت الواو رابعةً فيما هو على خمسة أحرف فقلت : مُغَيْدين ، وإنْ حذفت الأولى بقي مُغَوْدِن[8] وتحذف الواو لأنَّها زائدة غير رابعة ، وهي أولى بالحذف من الميم وصار بمنزلة جُوالِق –فواعِل– تحذف الألف وتبقى الواو ؛ لأنَّ الألف ثالثة ، وهي ساكنة ومؤخَّرة فهي مَفْضُولة بالتقدّم والحركة .

وإذا حقَّرت خَفَيْدَدًا قلت : خُفَيْدِد ، وخُفَيْدِيد إنْ عوضتَ ، والياء أولى بالحذف من إحدى الدالين ؛ لأنَّها في موضع الألف من عُذَافِرٍ وجُوَالِق ، والدال للإلحاق فيصير بمنزلة قَرْدَدٍ ، ثم دخلت عليه الياءُ فألحقتْه بالخمسة ، كما دخلتْ على عَمَيْثَل[9] وصَمَيْدَع[10] وهما من بنات الأربعة فألحقتها بالخمسة .

وإذا حقَّرت غَدَوْدَنا قلت : غُدَيْدِن ، وكانت الواو أولى بالحذف لوقوعها ذلك الموقع ، وأنَّ الدَّال من الحروف الأصلية فلها قوّةٌ في التبقية .

---

[1]– في أ : إلحاقها ، وأثبتنا ما في ب .

[2]– في أ : بمنزلة ، وأثبتنا ما في ب

[3]– المغدودن : الناعم .

[4]– بعده في الكتاب : " لأنها تبقى خمسة أحرف رابعتها الواو فتصير بمنزلة بُهلول وأشباه ذلك " .

[5]– الجُوالق : وعاء .

[6]– قوله : وإنْ حذفت الدال الأولى فهي بمنزلة جُوالِق كأنَّك حقَّرت مُغَوْدِن ، لم يرد في ب .

[7]– الكتاب ٤٢٨/٣ .

[8]– في ب : بقي مغدودن ، فتقول : مغديدن .

[9]– العميثل : البطيء لعظمه وترهله .

[10]– في ب : سميدع ومعناهما : السيد الكريم .

وإذا حقَّرت حَمَارَّة [1] ففيها زيادتان الألف والراء فتحذف الألف ؛ لأنَّ الراء من لفظ الأصل فتقول حُمَيْرَّة ، تترك الراء ؛ لأنَّها من لفظ الأصل [2] وتحذف الألف .

فإنْ كانا من لفظ الأصل حذفت الذي لايؤدي حذفه إلى ثقل ولا إلى بناء غير موجود ،وتركت ما ليس كذلك .

فتقول في تصغير ذُرَحْرَح [3] : ذُرَيْرِح على وزن فُعَيْعِل، وذُرَيْرِيح إنْ عوَّضتَ ، ولم تقل : ذُرَيْحِر ؛ لأنَّ وزنه فُعَيْلِع غير موجود ، ولا ذُحَيْرِح ؛ لأنَّ وزنه فُلَيْعِل وهو أيضًا بناء غير موجود ، ولا ذُرَيْحِح لثقل الأمثال .

وإنْ كانت [4] من غير لفظ الأصل حذفتَ الذي لايؤدي حذفُه إلى بناء غير موجود، وتركتَ ما ليس كذلك ، فتقول في اسْتِضْرَاب : تُضَيْرِيب ، ولا تقل : سُضَيْرِيب ؛ لأنَّ سُفَيْعِيل غير موجود وتُفَيْعِيل موجود [5] كتُجَيْفِيف .

وتقول في قَطَوْطَى : قُطَيْط وقُطَيْطَى ؛ لأنَّه بمترلة غَدَوْدَن ، وهو عند سيبويه فَعَوْعَل [6]، وقد قال فيه في التصريف إنَّه فَعَلْعَل [7] ، واختار المبرّد [8] أن يكون فَعَلْعَلا كصَمَحْمَح؛ لأنَّه الأكثر .

قال سعـ : " قول سيبويه به أولى ؛لأنَّ القَطَوْطَى هو البطيء في مشيه ، يقال منه: قَطا يقطُو إذا مَشَى مثل مَشْي القَطاة ، وذُكرَ أنَّه يُقال : اقْطَوْطَى وهو افْعَوْعَل ؛ لأنَّه ليس في الكلام افْعَلْعَل فكان جَعْل قَطَوْطَى فَعَوْعَلا أولى " [9].

---

[1]- حَمارَّة القيظ : شدَّة حره .

[2]- قوله : فتقول حُمَيِّرَة ، تترك الراء ؛ لأنَّها من لفظ الأصل ، لم يرد في ب .

[3]- الذرحرح : السمُّ القاتل .

[4]- في ب : كانتا .

[5]- في أ " غير موجود " والصواب ما أثبتناه ، ولم ترد في (ب) .

[6]- انظر الكتاب ٣١١/٤ .

[7]- الكتاب ٣٩٤/٤ .

[8]- انظر شرح السيرافي ١٩٦/٤ ب .

[9]- شرح السيرافي ١٩٧/٤ أ .

وإذا حقَّرت عِثْوَلاً [١] قلت فيه : عُثَيِّل وعُثَيِّيل وعَثَاوِل ، وأصله من عَثَل وأُلحِق بجِرْدَحْل [٢] ، فإذا حقَّرته فمذهب سيبويه [٣] أنَّ حذف إحدى اللامين أولى من حذف الواو فيبقى عِثْوَل ، فيُقال فيه : عُثَيِّل ، وأصله عُثَيْوِل ؛ لأنَّهم جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة فصارت عندهم كشين قِرْشَبّ [٤] وكذلك قول الخليل [٥] وهو قول العرب .

وقال المبرّد [٦] عن المازني إنَّه يُقال : عُثَيْل بحذف الواو ؛ لأنَّها زائدة كما أنَّ اللام زائدة ، وحجة سيبويه أنَّ ذلك قول العرب .

وكان المبّرد [٧] يقول في أَلَنْدد : أُلَيْدد ؛ لأنَّه ملحق [فصار] [٨] بمترلة قَرْدَدٍ إذا صُغِّرَ قيل: قُرَيْدِد لم يُدغم ، وكان سيبويه [٩] يقول : أُلَيْدّ ، وحجته أنَّ أَلَنْدَد إنَّما كان ملحقًا لاجتماع النون مع الألف ولو انفردت الألف دون النون بالزيادة لم تُلحقْ ببناءٍ ؛ لأنَّ أفْعَل لا يكون مُلحقًا ، فلمَّا أوجب التصغيرُ حَذْفَ النون وانفردت الهمزةُ أوَّلاً وبعدها ثلاثة أحرف صار الاسم على أفْعَل وخرج من الإلحاق فوجب إدغامُه .

وإذا حقَّرتَ مَرْمَرِيسًا قلت في تصغيره : مُرَيْرِيس ، ووزنه فُعَيْعِيل ، أصله من المَرَاسَة؛ لأنَّ المَرْمَرِيس هو الشديد وهو الداهية ، قالوا : رجلٌ مَرِيْسٌ بالشيء إذا كان مُعتادًا له قويًا فيه ، فإذا حقَّرته فلابدَّ من حذف الميم الثانية أو الراء الثانية .

وحذْفُ الميم أولى ؛ لأنَّا إذا حذفنا الميم فقلنا : مُرَيْرِيس فهو فُعَيْعِيل كما تقول في مَرَّاس : مُرَيْرِيس ، ويُعلم بذلك أنَّه من ذوات الثلاثة ؛ لأنَّ الحرفين إذا تكرَّرا ملتقيين في

---

[١]- العثول : الجافي الغليظ ، أو الكثير الشعر .

[٢]- الجردحل : الغليظ الضخم .

[٣]- الكتاب ٤٣٠/٣ .

[٤]- بعده في ب : " وصارت اللام الزائدة بمترلة الباء في قرشب " ، والقرشب هو الضخم الطويل من الرجال .

[٥]- الكتاب ٤٣٠/٣ .

[٦]- المقتضب ٢٤٥/٢ ، وشرح السيرافي ١٩٧/٤ب .

[٧]- انظر شرح السيرافي ١٩٧/٤ ب .

[٨]- تكملة من ب .

[٩]- الكتاب ٤٣٠/٣ .

موضع العين ولام الفعل بعدهما فأحدهما زائدٌ لا محالة ، ولو حذفنا الراء وبقَّينا الميم ،فقلنا: مُرَيْمِيس صار كأنَّه من الرباعي مَرْمُوس كسُرْحُوب وسِرْداح،تقول: سُرَيْحيب وسُرَيْديح.

ص~ : " تقول في مَرْمَرِيس وصَمَحْمَح : مُرَيْرِيس وصُمَيْميح ، ولا تقل : مُمَيْرِيس ولاصُمَيْحِيح ، لما في ذلك من ثقل اجتماع المثلين ، ولا مُـرَيْمِيس لأنَّـه[1] فُعَيْفيـل ، ولا رُمَيْرِيس ؛ لأنَّه عُفَيْعِيل وهما غير موجودين .

ومتى كانت من غير لفظ الأصل حـذفت المفضـولة /٢٥٧/ وتركـت الفاضـلة ، والتفاضل يكون بما تقدَّم ذكرُه ، فتقول في تصغير : أَرَنْدَج : أُرَيْدِج وأُرَيْدِيج إنْ عوضت[2]، فتحذف النون وتثبت الهمزة ؛ لأنَّها فضلتها بالتقدُّم والحركة .

وكذلك متى كانتا من لفظ الأصل حذفت ما لايؤدي إلى ثقل ، ولا إلى بناء غـير موجود كمَرْمَرِيس وصَمَحْمَح "[3] .

وتقول في تحقير مَسَاجِد اسم رجل : مُسَيْجِد ؛ لأنَّه اجتمع لك فيه زائـدان المـيم والألف ،فضلتِ الميمُ بالتقدُّم والتحرُّك فحذفتَ الألف ،وإنْ صغَّرته جمعًا قلت : مُسَيْجِدات وسيأتي[4] .

وقولـه : **" وإنْ تساوتا فاحْذفْ أيَّتَهُما شئْتَ "[5]** .

مثال ذلك : حَبَنْطَى[6] اجتمع فيه زيادتان النون والألف ، فتقول : حُبَيْطٌ وحُبَيْطى إنْ عوَّضتَ وحُبَيْنِط ، أنت مخيَّر في حذف أيّهما شئت ؛ لأنَّ النون فضلت بالتقدُّم وفضـلت الألف بأنَّها في نية الحركة حركة الإعراب إذ هي مقدَّرة فيها.

ونحو ذلك قَلَنْسُوة ، النون والواو زائدتان فتقول : قُلَيْسِيَة وقُلَيْنِسَـة ، قـال س~ : "وكذلك قالت العرب في الجمع ؛ لأنَّهم قالوا : قَلاسٍ وقَلانِس "[7].

---

[1]– لأنَّه : سقط من ب .

[2]– إن عوضت : سقط من ب .

[3]– ص~ ابن عصفور ، انظر قوله في المقرِّب ٩٦/٢ .

[4]– انظر ص ١٨٢ من النص المحقق .

[5]– الجزولية ٢٢٩ ، ولفظه " وإن تساويا " .

[6]– الحنبط : الممتلئ .

[7]– الكتاب ٤٣٦/٣ ، وشرح السيرافي ٢٠٠/٤ .

وكلُّ ما جرى هذا المجرى مِمَّا آخره زائدان ثالثُه نون زائدة ، فأنت مخيَّر في حـــذف النون أو الحرف الأخير إذا كان ألفًا أو ياءً أو واوًا .

قال س~ : " فمن ذلك كَوَأْلَل[1] إنْ شئت حذفت الواو فقلت : كُؤَيْلِل وكُؤَيْليـــل، وإنْ شئت [2] كُوَيْئِل وكُوَيْئِيل ، وتقديرها كُوَيْعِل و وكُوَيْعيل ؛ لأنَّهما زيادتـــان ألحقتـــاه بسَفَرْجَل ، وكلّ واحدة منهما بمترلة ما هو من نفس الحرف " [3].

سع~ : " كَوَأْلَل غير مُشْتَقٍّ ، وإنَّما حُكِمَ على الواو وإحدى اللامين بالزيادة حمْلاً له على النظائر ؛ لأنَّ الواو إذا وجدت غير أوَّل فيما هو على أكثر من ثلاثة أحرف فالباب فيها الزيادة ، واللام إذا تكررت فيما هو على أكثر من ثلاثة أحرف حُكِم عليها بالزيادة ، وكذلك الحرف المضاعف فيما جاوز الثلاثة يُحكم لها بالزيادة .

فالواو وإحدى اللامين زائدان للإلحاق معًا في كَوَأْلَل وليس بمترلـــة عَفَـــنْجَج ؛ لأنَّ عَفَنْجَجًا تقول فيه : عُفَيْجِج تحذف النون فقط والجيم والنون زائدتان .

ولم يُخيِّر[4] في عَفَنْجَج كما خيَّر في كَوأْلَل ؛ لأنَّه قدَّر في عَفَنْجج أنَّه أُلحق أولاً بزيادة الجيم بجَعْفر ، ثم دخلت النون بعد ذلك وألحقته بسَفَرْجَل كما ألحقتَ جَحْفَلا حين قلـــت: جَحَنْفلا ، وذلك لقوّة الواو في كَوأْلَل بالحركة ووقوعها ثانية وليست النون كذلك" [5] .

وقولــــه: " ومَالَم يُؤَدِّ إلى حَذْف شيءٍ منهما أوْلى مِمَّا أدَّى إليه " [6] .

مثال ذلك : عَيْضَمُوز[7] فيه زيادتان الياء والواو فإنْ حذفت الياء قلت : عُضَيْمِيز فلم تحذف الواو ، وإن حذفت الواو احتجت إلى حذف الياء .

---

[1]- الكوألل : القصير الغليظ .

[2]- في الكتاب : "وإن شئت حذفت إحدى اللامين فقلت : كويئل " .

[3]- الكتاب ٤٣٦/٣ .

[4]- أي سيبويه : انظر الكتاب ٤٢٩/٣ .

[5]- شرح السيرافي ٢٠٠/٤ب .

[6]- الجزولية ٢٢٩ .

[7]- العيضموز : العجوز الكبيرة .

وكذلك عَيْطَمُوس[1] تحذف الياء ولا تحذف الواو فتقول : عُطَيْمِس وعُطَيْمِيس[2]، فإنّما تحذف من الزياداتين ما إذا حذفتها استغنيت بحذفها عن حذف الأخرى ، وذلك نحو: احْمِيْرَار واشْهِيْبَاب ونحو ذلك ، فإنّك تحذف ألف الوصل وتحذف الياء التي بعد الميم[3]، وبقيت الألف ؛ لأنّك إذا حذفت الياء لم تحتج إلى حذف الألف لوقوعها رابعة فقلت : حُمَيْرِير وشُهَيْبِيب كأنّك حقّرت شِهْبَابًا .

[تصغير ما آخره همزة]

وقوله **: " وكلُّ اسمٍ جاءَ بعدَ ياءِ التَّصغْيرِ فيه ياءانِ هُما آخِرُ الاسْمِ وجَبَ حذْفُ الآخِرةِ منهما "** [4] .

مثاله : عُطَيٌّ في تصغير عَطَاء ؛ لأنّه رباعي فلا يُحذف منه شيء لكن حذفت هنا لاجتماع الأمثال ، وهذا من تحقير ما الهمزة فيه بدل .

سع~ : " ومن ذلك عَطَاء وقَضَاء ورِشَاء ، وكلُّ ما كانت الهمزة فيه طَرَفًا في موضع لام الفعْل وقبلها ألفٌ والهمزة منقلبةٌ من واو أو ياء ، إذا صغَّرتَ أبطلتَ الهمزةَ ورددتَها [5] إلى الأصل ؛ لأنّ الهمزة إنّما انقلبت من الواو والياء لتطرُّفهما بعد ألف زائدة ، فإذا صغَّرت بطلتِ الألفُ ، فتقول في تصغيره : عُطَيٌّ وقُضَيٌّ ورُشَيٌّ ، وأصله عُطَيِّيٌّ وقُضَيِّيٌّ ورُشَيِّيٌّ ، فتحذف الياء الأخيرة ولا همزة فيه ؛ ألا ترى أنّك تقول في الجمع : أعْطِية وأرْشِية وأقْضِية .

وما كانت الهمزة فيه أصلية غير مُنقلبة تَثبتُ في التصغير همزةً ولا تُحذف فمن ذلك: أَلاَءَةٌ ـ وهي الرِّبْلى ـ ، وأَشَاءَة ـ وهي الفَسِيلة ـ ، تقول في التصغير : أُلَيِّئَة و أُشَيِّئَة؛ لأنّ الهمزة ليست مبدلة .

---

[1] – العيطموس : الجميلة .

[2] – هكذا في أ و ب والصواب أن يقول:عُطَيْمِيس ليس إلا ؛لأنّ عُطَيْمِس حُذِف منه الياء والواو وهذا مخالف لما قبله.

[3] – في ب : بعد الميم والياء .

[4] – الجزولية ٢٣٠ .

[5] – في أ وردتهما ، وأثبتنا ما في ب وشرح السيرافي .

والأصلُ في مثل هذا عند سيبويه[1] أنَّ ما كان معروفَ الأصل بالاشتقاق من واو أو ياء فهو من باب عَطاء ورِشَاء ، وما كان لايُعرف جعلتَ همزتَه أصليةً حتى يقوم دليلٌ على غيرها ؛ لأنَّ الهمزة هي الموجود[ة][2] فيه فيبقى مع الظاهر .

وكذلك تقول إذا حقَّرت الصَّلاء: صُلَيّ ، والصَّلاءة [3] صُلَيَّة ؛ لأنَّه يُقال : صَلاية، وفي سِحَاءة [4] : سُحَيَّة ؛ لأنَّه يُقال : سِحاية ، ويُعرف أنَّهما من الياء " [5].

واختُلف /٢٥٨/ في الشَّاء فمذهب سيبويه[6] أنَّه اسم للجمع وليس من لفظ شَاة ، وأصله شَوِي أو شَوِو قُلبت العين ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، وقلبت لام الفعل منه همزةً ؛ لأنَّها طَرَفٌ وقبلها ألف ، وهذا شاذٌّ لأنَّه أعلَّ العين واللام جميعًا ، وهم يكرهون توالي إعلالين .

واستدلَّ بأنَّ العرب تقول لجمع الشَّاة : شَوِي ، ولام الفعل في شَوِي ياء ، ثم احتجَّ بأنَّ الجمع قد يجيء على غير الواحد كقولك : امْرَأة ونِسْوَة .

وقال المبرّد : " أمَّا الشَّاء فهو بمنزلة الماء ، والهمزة فيه بدلٌ من الهاء ، وهو جمْعُ شَاةٍ بإسقاط تاء التأنيث ، وأصلها شَاهَةٌ وتصغيرها شُوَيْهَة وجمعها شِياه ، وحذفوا الهاء [7] الأصلية من شَاهَة فقالوا : شَاة استثقالاً للهاءين ، فلمَّا جمعوه أسقطوا تاء التأنيث وردُّوا الهاء الأصلية فصار شَاه ، ويوقف عليها شاهْ فيلتبس بالواحدة التي فيها تاء التأنيث فأُبدل من الهاء همزةً وهي تبدل منها كثيراً " [8].

---

[1]- الكتاب ٣/٤٥٩ .

[2]- تكملة من ب .

[3]- الصَّلاءة : حجر يدق به الطيب .

[4]- السِّحاءة : ما انقشر من الأرض .

[5]- شرح السيرافي ٤/٢١٠ .

[6]- الكتاب ٣/٣٦٠ .

[7]- في ب : الياء .

[8]- انظر شرح السيرافي ٤/٢١١ .

ومِمَّا دعا إلى قلب الهاء [1]همزةً في (مَاء) وأصله :مَاه أنَّ الهاء خفيّة والألف أيضًا خفيّة[2] والهمزة تبين الألفَ وتظهر معها أكثر من ظهور الألف مع الهاء فقلبوها همزةً ، فإذا جمعوا أو صغَّروا كثرت الحروف فردُّوه إلى الأصل ولا تظهر في التصغير الألف ، والياء أبينُ منها.

وأمَّا شَوِي فليس من لفظ شَاةٍ إنَّما هو اسم للجمع وقول المبرد يظهر إلاَّ أنَّ قــول العرب في تصغير شَاء : شُوَيّ وفي جمعه : شَوِي يدلُّ على أنَّه ليس كــ(مَاء) لقولهم : مُوَيه وأمْوَاه .

وفي أحْوَى خلاف فإنْ صغَّرت على من قال : أُسَيْوِد قلت : أُحَيْو ، ورأيت أُحَيْوِيَ يا فتى ، وعلى من قال : أُسَيِّد يقول سيبويه[3] : أُحَيّ ، ولا يَصرِف ويجعل سـقوط اليـاء الأخيرة بمترلة النقص في أصَمّ وأصله أصْمَم .

وكان عيسى بن عمر[4] يصرفه وردَّه عليه سيبويه[5] بأصَمّ وبأرْؤس [6]إذا لم تهمز أرَسَ وذلك إذا سُمِّي به .

ولم يقبل المبرّدُ ردَّ سيبويه بأصَمّ وأرَسَ ، قال : " لأنَّ أصَمَّ لم يذهب منه شـيءٌ ؛ لأنَّ حركة الميم الأوَّل في أَصْمَم قد ألقيتْ على الصَّاد " [7].

وهذا ليس بشيء ؛ لأنَّ الذي أراد س~ إنَّما هو أنَّ الخفَّة مع ثبوت الزائد المانع من الصرف لا يوجب صرفه ، وأصَمّ أخفُّ من أصْمَم الذي هو الأصل ، ولم يجب صَـرْفُه ، وكذلك لو سمَّينا رجلاً (يَضَع) أو (يَعِد) ، لم نصرِفْه وإنْ كان قد سقط منه حرفٌ من وزن الفِعْل .

---

[1]- الهاء : سقط من ب .

[2]- قوله : والألف أيضًا خفيّة ، لم يرد في ب .

[3]- الكتاب ٣/٤٧٢ .

[4]- هو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء،البصريّ من أئمة اللغة وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء وأول من هذّب النحو ورتَّبه ، من مؤلفاته الجامع ، ت ١٤٩ هـ (إنباه الرواة ٢/٣٧٤) ، انظر قوله في الكتاب ٣/٤٧٢ .

[5]- الكتاب ٣/٤٧٢ .

[6]- في الكتاب : أرْأس ، وقد أشار محقق الكتاب إلى أنَّه في بعض النسخ أرْؤس ، والأَرْأس : عظيم الرأس .

[7]- شرح السيرافي ٤/٢١٥ب .

وكان أبو عمرو ابن العلاء [1] يقول : أُحَيٌّ ، وردَّه سيبويه [2] بحذف الياء في تصغير العرب مُعَيَّة في مُعاوية على من قال : أُسَيِّد ؛ لأنَّك قلبت الواو ياءً فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة .

وقال الشاعر في مصداق ذلك :

١٠٥- وفاءٌ يا مُعَيَّةُ مِنْ أبيهِ		لمنْ أوْفى بعهْدٍ أو بعَقْدِ [3]

وعلى من يقول : أُسَيْوِد يقول : مُعَيْوِية ، ولزمه أيضًا أنْ يقال في عَطاء : عُطَيِّي ؛ لأنَّها ياء كهذه الياء وهي بعد ياء مكسورة .

الجوهري [4] : " وتصغير أحْوَى أُحَيْوٍ في لغة من قال : أُسَيْوِد ، واختلفوا في لغة من أدغم ، قال عيسى بن عمر : أُحَيِّيٌ ، فصرف وردَّ عليه س~ بأصَمّ إذْ لم يُصرف وهو أخفُّ من أحْوَى ، ولقالوا : أُصَيْمٌ فصرفوا ، وقال أبو عمر ابن العلاء : أُحَيٌّ ، كما قالوا : أُحَيْوِ ، ولزمه سيبويه أنْ يقول في عَطاء : عُطَيٌّ ، وقال س~ [5] : أُحَيُّ ، بغير صرف ،واختاره س~ [6] وقال هو القياس .

وتقول في تصغير يَحْيَى : يُحَيٌّ ياهذا ؛ لأنَّ كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولهنَّ ياء التصغير فإنَّك تحذف منهنَّ واحدة ، فإنْ لم يكن أولهنَّ ياء تصغير أثبتَّهنَّ ثلاثتهنَّ فتقول في تصغير حَيَّة : حُيَيَّة ، وتقول في تصغير أيُّوب : أُيَيِّيب ، بأربع ياءات ، واحتمل ذلك لأنَّها في وسط الاسم ولو كانت طرفاً لم يُجمع بينهن " [7] انتهى.

---

[1]- هو زبان بن عمار التميميّ البصري إمام في اللغة والأدب وأحد القراء السبعة ، ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة ، قال عنه أبو عبيدة : كان أعلم الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر ، ت ٧٠ هـ (وفيات الأعيان ٤٦٦/٣) انظر قوله في الكتاب ٤٧٢/٣ .

[2]- الكتاب ٤٧٠/٣ ، ٤٧٢ .

[3]- من الوافر ، بلا نسبة في شرح السيرافي ٢١٥/٤ب ، و شرح المفصل ١٢٦/٥.

[4]- هو إسماعيل بن حماد الفارابي إمام اللغة والأدب ، درس على الفارسي والسيرافي ، سافر إلى الحجاز ، وأخذ اللغة مشافهة عن العرب ثم عاد إلى نيسابور من مؤلفاته : الصحاح ، والمقدمة في النحو ، ت ٣٩٣ (بغية الوعاة٤٤٦/١).

[5]- في الصحاح قال يونس وفي ب : قال سيبويه ، والصواب ما في الصحاح ، انظر الكتاب ٤٧٢/٤ .

[6]- في ب : سيبويه .

[7]- الصحاح (حوا) ٢٦٢/٦ .

قال س~ [1]: " وإذا حقَّرت عَدَوِيًّا اسم رجل أو صفة قلت : عُدَيِّيٌّ ، لابدَّ من ذا ، ومن قال : عُدَوِيٌّ فقد اخطأ وترك المعنى ؛ لأنَّه لا يريد أنْ يضيف إلى عَدِيٍّ محقَّرا ، إنَّما يريد أنْ يُحقِّر المضاف إليه فلا بُدَّ من ذا .

ولا يجوز عُدَيْوِيٌّ في قول من قال : أُسَيْوِد ؛ لأنَّ ياء الإضافة بمترلة الهاء في غَـزْوة فصارت الواو في عَدَوِيٍّ آخِره كما أنَّها في غَزْوة آخِره ، فكما لم يجز غُزَيْوَة كذلك لم يجز عُدَيْوِيٌّ " [2] .

سع~ : " وذلك أنَّ هذا القائل كأنَّه يفصلُ بين التصغير بعد النِّسبة وقبل النِّسـبة ، فإذا صُغِّرَ قبل النسبة جاز أنْ تحذف ياء التصغير في النسبة وإذا حقَّرتَ بعد النسبة [3] لم يجز أنْ تحذف ياء التصغير.

ألا ترى أنَّا إذا نسبنا إلى جُهَيْنَة وخُرَيْبَة [4] قلنا خُرَبِيٌّ /٢٥٩/ وجُهَنِيٌّ فتحـذف يـاء التصغير [5] ولو صغَّرنا جُهَنِيّ وخُرَبِيّ لم يكن بُدّ من إثبات الياء كقولك : جُهَيْنِيّ وخُرَيْبِيّ.

ومِمَّا يدلُّ أنَّ الياء لابدَّ من الإتيان بها أنَّ قَصْدَ المُصغِّر إنَّما هو إلى إبانة تصغير المصغَّر فلا بدَّ أنْ يأتي بالحرف الذي يدلُّ على مايريده فيحدثه في الاسم ، وإذا نسبتَ اليه وهـو مصغَّر إنَّما تريد أنْ تنسب إليه ولا تبالي ما كان حال الاسم قبل التسمية بيائي الإضافة التي قَصْدُه إليها " [6].

[تصغير المؤنث]

وقولـه **: " ومَا في مكبَّرِه هاءُ التأنيث ثبتتْ فيه تحقيرا " .**

مثال ذلك : شَجَرَة وشُجَيْرَة وطَلْحة وطُلَيْحة ونحو ذلك ؛ لأنَّها بمترلة المركَّب مـن الأسماء يُصغَّر الصدرُ وتُزاد عليه التاءُ بعد ذلك .

---

[1] - قال س~ : سقط من ب .

[2] - الكتاب ٣/٤٧٤ .

[3] - قوله : جاز أنْ تحذف ياء التصغير في النسبة وإذا حقَّرتَ بعد النسبة ، لم يرد في شرح السيرافي ٤/٢١٦ ب .

[4] - بعده في شرح السيرافي : والياء ياء التصغير .

[5] - بعده في ب : في النسبة .

[6] - شرح السيرافي ٤/٢١٦ب .

وقولـــه : " ومالم تكُنْ في مكبَّرِه من الثلاثي أُثْبِتَتْ في مُصغَّرِه " .

يعني أنَّ المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف و لم تكن فيه علامة تأنيــث فإنَّــك إذا صغَّرته زدتَّ عليه تاء التأنيث ، فتقول في قَدَم : قُدَيْمة وفي يَد : يُدَيَّة ، وفي هِنْد : هُنَيْــدَة، وفي دَعْد : دُعَيْدَة ، وفي فِهْر : فُهَيْرَة ، وفي رِجْل : رُجَيْلَة ، وفي نار : نُوَيْرَة ، وفي قِــدْر : قُدَيْرَة ، وهو أكثر من أن يحصى.

والأصل في ذلك أنَّ التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها كقولك في أخ : أُخَيّ وفي شاة: شُوَيْهَة ونحو ذلك ، وأصل المؤنَّث أنْ يكون بعلامة التأنيث والتصغير قد يــردُّ الشـــيء إلى أصله ، وهذا الاسم ثلاثي خفيف فردُّوه إلى أصل التأنيث وهو أن يكون بالعلامة .

وقولـــه : " في الأمرِ العَام " .

تحرُّز من الذي شذَّ من هذ فصُغِّر بغير تاء ، وذلك قَوْس في قولهم : " خير قُــوَيْسٍ سَهْمًا " [١] وحَرْب ودِرْع الحديد وعُرْس وعَرَب[٢] ونَاب وذَوْد ونَخْل ونَعْل وضُحَى .

وقولـــه : " مالم يُسمَّ به مُذكَّر قبل التصغيرِ " [٣].

مثال ذلك أنْ تقول في رجل اسمه هِنْد : هُنَيْد وفي دَعْد : دُعَيْد ، وفي رجــلٍ اسمــه سُوْق : سُوَيْق ، هذا مذهب سيبويه[٤] وعامة البصريين .

ويونس [٥] يدخل الهاء ويحتجُّ بأُذَيْنَة في اسم رجل وعُيَيْنَة وهذا عند البصريين ممَّا سُمِّي به مصغَّرًا و لم يسمَّ باسم مكبره ثم صُغِّر .

وإنْ سمَّيت مؤنَّثًا بِقدْر أو نَاب أو حَرْب ثم صغَّرتها أدخلتَ فيها التاء ؛ لأنَّه قد صار اسمًا لها ، كما أنَّك إذا سميتها بحَجَر ثم صغَّرته قلت : حُجَيْرَة .

---

[١]- لم أجده في كتب الأمثال التي بين يدي وهو في اللسان (قوس) ١٨٥/٦ .

[٢]- وعرب : سقط من ب .

[٣]- من قولـــه : " ومَا في مكبَّرِه هاءُ التأنيثِ " في الجزولية ٢٣٠ .

[٤]- الكتاب ٤٨٤/٣ .

[٥]- الكتاب ٤٨٤/٣ .

فصـــل وذكر س~ [1] من تلك الأسماء التي تقدَّم ذكرها من المؤنَّث الشاذَّة في التصغير ثلاثة أسماء وهي النَاب المُسِنَّة من الإبل قالوا في تصغيرها : نُيَيْب ، وفي الحرب : حُرَيْـــب ، وفي فَرَس وهي تقع على المذكَّر والمؤنَّث : فُرَيْس .

فأمَّا النَاب من الإبل فإنَّما قالوا لها نُيَيْبٌ ؛ لأنَّ الناب من الأسنان [2] مذكَّر ، والمُسِنَّة من الإبل إنَّما يقال لها نابٌ لطول نابِها ، فكأنَّهم جعلوها الناب من الأسنان أي هو أعظم ما فيها ، كما يقال للمرأة : إنَّما أنتِ بَطْنٌ إذا كبُر بطنُها ، وتقول للرجل : أنتَ عينُ القومِ والعين مؤنَّث فقد يُخبَر عن المؤنَّث بالمذكَّرِ وبالعكس .

وأمَّا الحَرْبُ فهو مصدر جُعِل نعتًا مثل العَدْل ، وكأنَّ الأصل هذه مقاتلةٌ حَرْبٌ أي حارِبةٌ تحرب المالَ والنفسَ [3] كما يُقال : عدْلٌ على معنى عادلة ، ثم أجريت مجرى الاســم فأسقطوا المنعوت كما قالوا : الأبْرَق والأبْطَح [4] .

وأمَّا الفَرَس فهو في الأصل اسمٌ مذكَّرٌ يقع للمذكَّر والمؤنَّث من الخيل كما وقــع : إنْسَان وبَشَر للرجل والمرأة فصُغِّر على التذكير الذي هو له في الأصل .

وما كان من صفات المؤنَّث بغير هاء فهو يجري هذا المجرى ، كقولك : امرأةٌ حَائِض وطَامِث لو صغَّرنا شيئا من ذلك تصغير الترخيم لقلت : حُيَيْض وطُمَيْث .

وذكر الجَرْمِيُّ [5] دِرْع الحديد والعُرْس والقَوس أنَّها تُصغَّر بغير هاء ، وهــي أسمــاء مؤنَّثات قال الشاعر :

١٠٦- إنَّا وجَدْنا عُرُسَ الحَنَّاطِ لئيمةً مذمومةَ الحُوَّاطِ [6]

والمذهب فيهنَّ كالمذهب فيما ذكرنا من المصدر [7] .

---

[1] - الكتاب ٤٨٣/٣ ، وفي ب : سيبويه

[2] - في المخطوط الإنسان والصواب ما أثبتناه .

[3] - قوله : وكأنَّ الأصل هذه مقاتلة حرب أي حارِبةٌ تحرب المالَ والنفسَ ، لم يرد في ب .

[4] - يقال مكان أبرق أي فيه لونان أبيض وأسود،ويقال مسيل أبطح وهو الذي فيه دقاق الحصى ثم جعلا اسمين لهما.

[5] - انظر شرح السيرافي ٢٢٤/٤ أ .

[6] - من الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٥٨ ، وشرح السيرافي ٢٢٤/٤أ ، والصحاح (عرس) ١١٧/٣ ، واللسان (عرس) ١٣٤/٦ و ٢٧٩/٧ ، والحنَّاط : بائع الحنطة والحوَّاط : حظيرة تتخذ للطعام .

[7] - قوله : والمذهب فيهنَّ كالمذهب فيما ذكرنا من المصدر، لم يرد في ب .

وقولـــه : " ومالم تَكُنْ في مُكبَّره الهاءُ مِمَّا زادَ على ثلاثة أحرفٍ لم تُلْحَقْ في مصغَّرِه في الأمرِ العامِ " [1].

مثال ذلك : عَناق وزَيْنب وعَقْرَب ، تقول : عُنَيْق وعُقَيْرِب وزُيَيْنب ، وذلـــك أنَّ الحرف الرابع عندهم يقوم مقام تاء التأنيث فاستُغنِيَ عنها ، ولأنَّ الرباعي أثقل من الثلاثـــي فاجتمع في الثلاثي الخفَّة وأنَّ أصل التأنيث بالعلامة .

وإنْ كان في الرباعي المؤنَّث ما يوجب التصغير حُذِف حرفٌ منه حتى يصير [2] على لفظ الثلاثي وجب ردُّ الهاء كقولك في تصغير سَمَاء :سُمَيَّة /٢٦٠/ لأنَّه كان الأصل سُمَيِيّ بثلاث ياءات فحذفت واحدة منها كما قالوا في عَطاء:عُطَيّ فلمَّا صارت ثلاثية الحروف زادوا الهاء.

وكذلك لو صغَّرنا عَنَاقًا وسُعَاد اسم امرأة وزَيْنَب على تصغير الترخيم فحذفنا الزائد من سُعاد وهي الألف ، ومن زَيْنب وهي الياء ، لقلنا : سُعَيْدَة وزُنَيْبَة ، ولو صغَّرت امـــرأةً اسمها سَقَّاء لقلت : سُقَيْقِيّ ؛ لأنَّه لم يرجع في التصغير إلى ثلاثة أحرف .

وقالوا في تصغير حُبارَى ثلاثة أقوال منهم من يحذف ألف التأنيث فقال : حُبَيِّر؛ لأنَّه يُبقي حُبار مثل عُقاب ، ومنهم من حذف الألف الثالثة [3] فبقي حُبْرَى مثل حُبْلَى ثم يقول: حُبَيْرَى مثل حُبَيْلَى [4] ،ومنهم من إذا حذف علامة التأنيث وصغَّر عوَّض هاء التأنيث من ألف التأنيث فيقول : حُبَيِّرَة ولا يقولون : عُنَيْقة ؛ لأنَّه لم يكنْ في عَناق وعُقاب علامةٌ للتأنيث.

وقولـــه : " في الأمرِ العَام " [5] .

تحرُّز من قولهم : قُدَيْدِيْمَة ووُرَيْئَة في قُدَّام ووَرَاء فإنَّهما مؤنَّثان وكـــان القيـــاس أنْ يُصغَّرا دون هاء ؛ لكونهما [6] على أزيد من ثلاثة أحرف ، إلاَّ أنَّه لما كان التصغير من جملـــة الأشياء التي يُستدَلُّ بها على تأنيث ماليس فيه علامة فيُصغَّر بالهاء .

---

[1]- الجزولية ٢٣٠ .

[2]- بعده من ب : لفظه .

[3]- في ب : الثانية .

[4]- مثل حبيلى : سقط من ب .

[5]- الجزولية ٢٣٠ .

[6]- في ب : لأنهما .

وذلك [1] الأشياء التي يُستدَلُّ بها على تأنيث ماليس فيه علامة هي ؛ الإخبار نحو : لسبتْه العَقربُ وقامتْ هِندٌ وطلعتْ الشمسُ ، والوصف كذلك قِدْرٌ عظيمةٌ وأُذُنٌ واعِيةٌ ، والتصغير كقُدَيْرَة وعُيَيْنَة ، والجمع بالألف والتاء كهِنْدات ودَعْدات وزَيْنبات .

ولَمَّا كانت قُدَّام ووراء لا تتصرف تصرف الأسماء ، فهما لا يُخبر عنهما فيُعرف تأنيثهما من جهة العائد ، ولا من جهة الوصف ، ولا يُجمعان بالألف والتاء ، فلم يبق لهما ما يُعرف به تأنيثُهما من الوجوه إلاَّ التصغير فصغِّرا بالهاء على غير القياس المعتاد ، هذا توجيه سماع ص~ : " قالوا في وَرَاء : وُرَيْئة ؛ لأنَّها لا تتصرف فلو لم يلحقوا التاء لتُوهِّم أنَّ الاسم مذكَّر " [2].

[تصغير الجمع]

وقوله **: " وكلُّ جَمْعِ كثْرةٍ لواحدِه جَمْعُ قِلَّةٍ أردْتَ تصغيرَه غيرَ منقولٍ إلى العَلَمِ فَرُدَّهُ إلى أقلِّ الجمعِ وصَغِّرْهُ ، أو إلى واحدِه وصَغِّرْهُ بالواو والنون مَجْموعًا إنْ استَوْفَى الشُّروطَ ، أو بالألفِ والتاءِ إنْ لَمْ يَسْتَوفِ "[3] .**

مثال ذلك قولك في تصغير صِبْيان : صُبَيَّة على القياس أو أُصَيْبِيَة على غير قياس ، وفي غِلمان : غُلَيْمة وأُغَيْلمة كذلك ، وإنْ شئت اكتفيت بغُلَيْمَة وصُبَيَّة .

" أو إلى الواحد " مثاله : صُبَيُّون ؛ لأنَّه استوفى الشروط إذْ التصغير في الاسم يُقام مقام الوصف ؛ ألا ترى أنَّك تقول في رجُل :رُجَيْلون ،وكذلك تقول في دَراهم : دُرَيْهمات؛ لأنَّه لما لم يعقل فلم يستوف الشروط فرددته إلى الواحد ، وكذلك جُعَيْفِرون في جَعافِر.

ولايصغَّر جمع كثرة على لفظه إلاَّ إذا سُمِّي به العَلَم نحو : مَسَاجِد تقول : مُسَيْجِد، وفي رِجَال : رُجَيْل ، وأصدِقاء في اسم الرجل أيضًا : أُصَيْدِقاء .

---

[1]- في ب : وتلك .

[2]- انظر المقرِّب ٢/٩٠ .

[3]- الجزولية ٢٣٠ ، ٢٣١ ، وفيها : إن استوفى الشروط أو الشرطين أو بالألف ... .

قال السيرافي : " ولم يُصغَّر من الجموع الكثيرة على لفظه إلاَّ أُصَيْلان [1] الذي هو جمع أَصِيْلٍ حين قيل فيه أُصَيْلان وأُصَيْلال " [2] .

وقد تقدَّم له نحوه في مُصْرَان ومُصَيْران وهو غلط ؛ لأنَّ أُصَيْلانًا من المصغَّر على غير واحده المنطوق به ، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وأبنية الجمع القليل أَفْعِلَة وفِعْلَة وأَفْعَال وأَفْعُل وسيأتي [3] ، وأبنية الكثير ما عدا ذلك .

والتلخيص في هذا أنْ تقول إذا كان الجمع المكسَّر على هذه الأبنية الأربعة صغَّرته على لفظه ولم تردَّه إلى الواحد ، وإنْ كان على غير هذه الأبنية فإنَّك تنظر ؛ فإنْ لم يكن لذلك الجمع بناء من أبنية أقلِّ العدد رددتَه إلى واحده فصغَّرته ، ثم جمعته بالواو والنون إنْ كان من مذكَّر من يعقل ،وبالألف والتاء إنْ كان من المؤنَّث أو ممَّا لا يعقل مذكَّرًا أو مؤنَّثًا.

وإن كان للجمع الكثير بناء من أبنية القلَّة ، فأنت مُخيَّر في أنْ تردَّه إلى جمع القلَّة أو إلى واحده وصغَّرته وجمعته بالواو والنون أو بالألف والتاء .

فمن الأوَّل تصغير الدَرَاهِم والدَّنَانِير والمَفَاتِيح والخَنَادِق والقَنَادِيل تقول في تصغيرها: دُرَيْهِمات ودُنَيْنِيرات ومُفَيْتِيحات وقُنَيْدِيلات ، لأنَّك رددتَ ذلك إلى الواحد وهو [4]: دِرْهم ودِيْنار وقِنْدِيل ومِفْتاح ونحو ذلك ، فصغَّرته ثم أدخلت الألف والتاء ؛ لأنَّه ممَّا لا يعقل .

وإذا صغَّرت فُقَراء ورِجَالاً قلت : فُقَيِّرون ورُجَيْلون ؛ لأنَّك تردهما إلى فَقِير /٢٦١/ ورَجُل ، ولو صغَّرت حَمْقَى وهَلْكَى وسُكَارى وسَكْرى وجَرْحَى لقلت : أُحَيْمقون وهُوَيْلكون وسُكَيْرَانون وجُرِيِّحون ؛ لأنَّك رددتَّهنَّ إلى الواحد ، وواحد الحَمْقَى أَحْمَق ، فقلت : أُحَيْمِق ثم جمعته بالواو والنون ، ورددت هَلْكى إلى هَالِك فقلت : هُوَيْلِك ، وسَكْرى إلى سَكْران [5] ، وجَرْحى إلى جَرِيح .

---

[1]- في شرح السيرافي : إلا أصْلان .

[2]- شرح السيرافي ٢٢٩/٤أ .

[3]- انظر ص ٣٥٦ من المخطوط .

[4]- في أ : وهم ، وأثبتنا ما في ب .

[5]- في ب : إلى السكارى .

ولو أردتَّ بهنَّ جمع المؤنَّث لقلت : حُمَيْقاوات[١] ، تردُّها إلى حَمْقاء ، وهُوَيْلِكات وسُكَيْرِنات تردّها إلى هالكة وسَكرى ، وفي جَرْحَى جُرَيِّحات ، وإذا حقَّرتَ الشُّسُوع[٢] رددتها إلى الواحد فقلت شُسَيْعات.

وأمَّا الذي له جمع قليل فيقال لك صغِّر كِلابًا أو فُلوسًا ، فأنت مُخيَّر [إنْ شئتَ قلت : كُلَيْبات وفُلَيْسات ، رددتها إلى الواحد وجمعت بالألف والتاء ، و][٣] إنْ شئت قلت: أُكَيْلِب وأُفَيْلِس رددتَّهما إلى جمع القلَّة وهو أَكْلُب وأَفْلُس .

وإنَّما صغَّرتِ العربُ الجمعَ القليل دون الكثير وردَّت الكثيرَ إلى الواحد ، ثم جمعته بالواو والنون والألف والتاء ؛ لأنَّ تصغير الجمع إنَّما هو تقليلُ العدد ، فاختاروا له الجمع الموضوع للقلَّة ؛ لأنَّ غيره من الجموع جُعِل للكثير ، فإذا صغَّروه فقد أرادوا تقليلَه ، فلم يجمعوا بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير ؛ لأنَّ ذلك يتناقض .

والواو والنون ، والألف والتاء أصلُه للقليل ، وذلك أنَّك تقول في التثنية : مُسْلِمَانِ، والاثنان أقلُّ الجمع والذي يلي الاثنين ثلاثة يُقال فيهم : مُسْلِمونَ ، وقد توافقا في سلامة لفظ الواحد ، فلمَّا كان ثلاثةٌ وأربعةٌ وما قرُبَ من هذه العدة القليلة أقربَ إلى الاثنين ممَّا بَعُدَ عن الاثنين من الكثير ، صار الواو والنون هو الجمع القليل .

ولهذا قال س~ : " وإنَّما صارت الواو[٤] والتاء والواو والنون[٥] لِتَثْلِيث أقلِّ أدنى العدد إلى تَعْشيرِه وهو الواحد كما صارت الألف والنون للتثنية ، ومُثنَّاه أقلُّ من مُثلَّثه ؛ ألا ترى أنَّ نصب التاء وجرَّه سواء ، وجرُّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حدِّ التثنية [ونصبهم][٦] سواء ، فهذا يُقرِّب أنَّ التاء والواو والنون لأدنى العدد ؛ لأنَّه وافق المثنَّى ".[٧]

---

[١]- في ب : حُميقى .

[٢]- الشسوع : جمع شسع ، وهو قبال النعل الذي يشد إلى زمامها .

[٣]- تكملة في ب .

[٤]- هكذا في أ ولم ترد في ب والكتاب وشرح السيرافي ، وذكر محقق الكتاب أنَّه ورد في إحدى النسخ " وإنما صارت الواو والياء والنون " قلت : والصواب أن يقول : الألف والتاء .

[٥]- قوله : هو الجمع القليل ، ولهذا قال س~ : " وإنَّما صارت الألف والتاء والواو والنون ، لم يرد ب .

[٦]- تكملة كما في الكتاب ٤٩٢/٣ .

[٧]- الكتاب ٤٩٢/٣وقوله : وجرَّه سواء ، وجرُّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حدِّ التثنية سواء لم يرد في ب.

وما كان من الجموع لم يُستعمل فيه[1] إلاَّ لفظ جمع القليل وإنْ أُريد به الكثير كالأرجُل والأقْدَام والأكْتَاف إذا صغَّرته فعلى لفظه ؛ لأنَّ ياء التصغير تُشعِر أنَّك تعني القليل، فتقول : أُرَيْجِل وأُقَيْدام .

[تصغير اسم الجمع]

وقولـه : " وأسْمَاءُ الجمُوعِ كالآحَاد " [2] .

مثال ذلك قَوْمٌ ونَفرٌ ، تقول : قُوَيْم ونُفَيْر ، ورُكَيْب ورُجَيْل تصغير رَكْب ورَجْل جمع راكِب وراجِل في مذهب سيبويه [3].

وكذلك شارِب وشَرْب تقول شُرَيْب ، وأنشد الأصمعي [4] :

١٠٧- بَنيتُه بِعُصبةٍ مِنْ مالِيَا أخْشَى رُكَيْبًا ورُجَيْلاً غادِيَا [5]

صغَّروا رَكْبا ورَجْلا وهما أسماء جمع عند س~ ، وهذا يقوي مذهبه ، والأخفش[6] يجعلهما جمعين وسيأتي ذلك في الجموع [7] ، وعُصبة موضع .

وإذا صغَّرت رَهْطًا قلت : رُهَيْط ، وإنْ صغَّرت أرَاهِط الذي هو جمع رَهْط قلت : رُهَيْطون رددته إلى رَهْط وجمعته بالواو والنون ، ويجوز عندي ــ ولم يذكره سيبويه[8] ــ أنْ تقول في أرَاهِط : أُرَيْهِط ؛ لأنَّ رَهْطاً قد جُمِع على أرْهُط في القليل كقول الشاعر :

---

[1]- في ب : منه .

[2]- الجزولية ٢٣٢ .

[3]- الكتاب ٤٩٤/٣ .

[4]- انظر شرح السيرافي ٢٢٩/٤أ .

[5]- من الرجز لأُحَيْحَة بن الجلاّح في شرح السيرافي ٢٢٩/٤ أ ، وشرح المفصل ٧٧/٥ ، وبلا نسبة في شرح الجمل لابن عصفور ٥٦٠/٢ ، والخزانة ٢٥٤/٦ .

[6]- انظر رأيه في الارتشاف ٣٨٢/١ ، والهمع ٣٤٩/٣ .

[7]- انظر ص ٣٦٠ من المخطوط

[8]- انظر شرح السيرافي ٢٣٠/٤ ب .

١٠٨- وفاضِحٍ مُفْتَضِحٍ في أرْهُطِهْ [١]

قال س~ : " وإذا صغَّرت الخِباث جمع خَبِيثة قلت : خُبَيِّثات " [٢] فإنْ كان جمع خَبِيْثٍ قلت : خُبَيِّثون .

وقد صغَّروا أشياء من جمع ما لا يعقل ، فأدخلوا على تصغير الواحد منها علامة جمع ما يعقل وذلك شاذٌّ كقول الشاعر :

١٠٩- قَدْ شَرِبَتْ إلاَّ دُهَيْدِهينا　　　قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرِينا [٣]

والدَّهْدَاهُ : حاشيةُ الإبلِ ورُذَالها ، وجمع الدَّهْدَاه في القياس دَهَادِه ، كأنَّه صغَّر دَهَادِه فردَّها إلى الواحد وهو دَهْدَاه وتصغيره : دُهَيْديه ، ويجوز إسقاط الياء بعد الدال فيقال: دُهَيْدِه ، ثم جُمِع بالياء والنون شاذًّا وكان حقُّه الألف والتاء ، فجُعِل مكان الألف والتاء الياء والنون ، كما قالوا في جمع أَرْض : أَرْضُون والقياس أَرَضَات .

وأمَّا أُبَيْكرين فالواحد منها [٤] بكْر ثم يجمع في أدنى العدد أبْكُر ثم جمع أبْكُر على أباكِر كأرَاهِط فلمَّا صغَّروا أباكر ردُّوه إلى أبْكُر ، وكان القياس أنْ يقول : أُبَيْكِرات فوضع مكان الألفِ والتاءِ الياءَ والنون شذوذًا .

مسألة من تحقير الجمع :

إذا حقَّرت سِنين لم تقل إلاَّ سُنَيَّات يعني أنَّ سِنين قد جمعت بالواو والنون قبل التحقير ، فإذا حُقِّرت لم يجز الجمع إلاَّ بالألف والتاء ، وذلك أنَّ سِنين جمع سَنَة ، وإنَّما جُمِع على /٢٦٢/ سِنون وسِنين ؛ لأنَّ هذا الجمع له فَضْلٌ ومَزِيَّةٌ فجُعِل عوضًا من الذاهب في سنة وهو لام الفعل ، فإذا صُغِّرت رجع الذاهب فبطل التعويض وجُمِع على ما يوجبه القياس ، وهو الألف والتاء نحو ، قُصَيْعة وقُصَيْعات وصُحَيْفة وصُحَيْفات وسُنَيَّة وسُنَيَّات .

---

[١]- من الرجز بلا نسبة في شرح السيرافي ٢٣٠/٤ ب ، وشرح المفصل ٧٣/٥ ، واللسان (رهط) ٣٠٥/٧ .

[٢]- الكتاب ٤٩٤/٣ .

[٣]- من الرجز وهو من شواهد الكتاب ٤٩٤/٣ استشهد به سيبويه على تصغير دهاده على دُهيدهينا حيث ردَّها إلى الدهداه المفرد فقال :دُهيده ، ثم جمعه جمع سلامة ، والرجز بلا نسبة في الكتاب ٤٩٤/٣ ، وشرح السيرافي ٢٣٠/٤ب وتحصيل عين الذهب ٥١٢ ، وشرح التسهيل ١/ ٧٩، واللسان (بكر) ٧٩/٤ ، والارتشاف ٣٨٧/١ ، والخزانة ٥٠/٨.

[٤]- في أ : منهم ، وأثبتنا ما في ب .

وكذلك أرْضُون يقال فيه : أُرَيْضَات لا غير ؛ ألا ترى أنَّا لو صغَّرنا سَنة لم نقلْ إلاَّ سُنَيَّة نردُّ الذاهب ، ولو صغَّرنا أرضًا لقلنا فيها : أُرَيْضة فصار جمع المصغَّر جمـــع أُرَيْضـــة وسُنَيَّة ، ولا يجوز فيها إلاَّ الألف والتاء .

وقد يجوز في سِنين إعرابُ النون نحو : هذا سنينٌ ورأيت سنينًا ومررت بسنينٍ ، فإذا صُغِّرت على هذا فإنَّ الزجّاج[1] يقول : أردُّها إلى الأصل ، فتقول : سُنَيَّات ، وغيره يقول : سُنَيِّن وسُنَيِّيْن وهو مذهب فا~[2].

وذلك أنَّ العرب قد تجعل الإعراب في النون فتقول : هذه سِـــنينٌ ورأيـــت ســـنينًا وعجبت من سنينٍ قال الشاعر :

١١٠- دَعَانِي مِنْ نَجدٍ فإنَّ سِنِينَهُ   لَعِبْنَ بنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدَا [3]

وقال آخر :

١١١- سِنِيني كلُّها لاقَيتُ حَرْبًا   أُعَدُّ معَ الصَّلادِمَـــةِ الذُّكُورِ[4]

وقال الآخر :

١١٢- ولَقدْ وَلَدْتَّ بنِينَ صِدقٍ سادةً   ولأنتَ بعدَ اللهِ كُنتَ السَّيِّــدَا [5]

فا~ : أخرج بَنين مخرج فَعيل ، قال : " إذا جُعلتْ هذه النون حـــرف الإعـــراب صارت ثابتة في الكلمة ، فلم تُحذف في الإضافة كما كانت تُحذف قبل ، كما لا تُحذف نون فِرْسِن[6] وضَيْفَن[7] ورَعْشَن[8] ونحو ذلك من النونات التي تكون حـــرف إعـــراب ، وإنْ كانت زائدة .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٢٣١/٤ .

[2]- انظر قول الفارسي في التعليقة ٣٥٠/٣ .

[3]- من الطويل للصِّمَّة بن عبد الله القُشَيْريّ ، في شرح المفصل ١٢/٥ ، والتصريح ٢٥٦/١ ، والخزانة ٥٨/٨ ، وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٩٢/٢ ، والصحاح(نجد) ١٥٩/٢ ، واللسان(نجد) ٤١٣/٣ ، وشرح الأشموني ٦٣/١ .

[4]- من الوافر بلا نسبة في إيضاح الشعر ١٨٢ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، والخزانة ٦١/٨ .

[5]- من الكامل بلا نسبة في إيضاح الشعر ١٨٣ ، وشرح المفصل ١٢/٥ ، والخزانة ٦١/٨ .

[6]- الفرسن : مقدم خف البعير .

[7]- الضيفن : الذي يتبع الضيف .

[8]- الرعشن : المرتعش والجبان .

ويكون حرف اللين قبلها الياء ولا يكون الواو ؛ لأنَّ الواو تدلُّ على إعراب بعينه، فلم يجزْ إثباتُها كما لم يجزْ إثبات إعرابين في الكلمة .

فأمَّا من أجاز ثباتَ الواو في هذا الضرب قياسا على زَيْتُون فهو بعيد من جهة القياس، مع أنَّنا لم نعلمه جاء في شيء عنهم ، وذلك أنَّ هذه الواو لم تكن قطّ إعرابًا ولا دلالة عليه ،كما كانت التي في قولك : مُسلِمُونَ ، فواوها نحو من واو مَنْجَنُون [1] .

وعلى ماذهب إليه الناسُ جاء التنزيلُ نحو : ﴿ غِسْلِينٍ ﴾[2] لَمَّا صارت النونُ حرفَ الإعراب صار حرفُ اللين قبلها الياءَ ، وكذلك ﴿ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾[3] فأمَّا قول الشاعر :

١١٣- وَلَهَا بِالْمَاطِرُون إذا أَكَلَ النَّملُ الذي جَمَعَا [4]

فأعجميٌّ ، وليست الواو فيه إعرابًا كالتي في مُسلِمُونَ [5] .

فأمَّا إثبات الياء في سِنين وقِنِّسْرِين وفِلَسْطِين فإنَّها لم تدلَّ على إعراب بعينه ، فأشبهت ياء شِمْلِيل[6] وقِنْدِيل ولذلك[7] ثبتت في النسب ولم تُحذف كما يُحذف ما يكون في ثباته اجتماعُ علامتين للإعراب ، وقد كان هذا الضرب[8] في الجمع حتى لو جُعِل قياسًا مستمرًا لكان مذهباً " [9] .

---

[1]- المنجون : الدولاب .

[2]- الحاقة ٣٦ .

[3]- المطففين ١٨ ، ١٩ .

[4]- من المديد ليزيد بن معاوية في الكامل ٧/٢ ، والتصريح ٢٥٤/١ ، والخزانة ٣٠٩/٧ ، وبلا نسبة في إيضاح الشعر ١٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٧٩/١ ، والشاعر يتغزل بامرأة نصرانية ، والماطرون : بستان بدمشق .

[5]- في إيضاح الشعر : في سنين .

[6]- الشمليل : الناقة الخفيفة .

[7]- في ب : وكذلك .

[8]- في ب : وقد حُكى .

[9]- إيضاح الشعر ١٨٣ .

قالوا : الكُرِيْن في جمع كُرَة ، والبُرِيْن في جمع بُرَة [1] ، والإِضِين جمع أَضَاة [2] .

وأجاز الزجَّاجُ [3] جَعْلَ الإعراب في النون مع ثبات الواو نحو زَيْتُون ، جعلَ الإعرابَ في النون ، رواه عن المبرّد [4] وقال : لا أعلم أحدًا سبقَه إليه .

وقال فا~ أيضًا : من قال : سِنينٌ و مِئينٌ فقد يقول القائل إنَّ النون بدلٌ من الواو والياء اللتين هما لامان في سنة ومئة ، وجاز أنْ تُبدل منهما كما أبدلت في الإدغام في نحو قولك : مِنْ وَاقِد ، ومَنْ يقُول ، وكما أبدلت النون من الواو في صَنعاويّ حين قالوا : صنعانيّ ، فيكون الأصل سَنينٌ [5] ثم كسرت السين اتباعًا للنون كما فُعِل في قِسِي .

رجعنا إلى المسألة ، فمن قال : سُنَيِّن فلا يردُّ المحذوف وهو مذهب سيبويه[6] ، كما لم يردَّه حين قال في هار : هُوَيْر ، ويونس[7] يقول : سُنَيِّيْن[8] فيردُّ اللام المحذوفة وإنْ كان التحقير قد يستعمل بغير ردِّها ووزنه في قول سيبويه سُنَيِّن فُعَيِّن لأنَّ اللام محذوفة .

وعلى مذهب يونس سُنَيِّيْن فُعَيْلين وهكذا تحقِّره اسم امرأة على الخلاف إلاَّ أنَّه لا يُصرف ولا يُلحق هاء التأنيث لأنَّه كعَناق وزَينب .

قال بعضهم ولا يُنكر اجتماعُ ثلاث ياءات في سُنَيِّيْن كما قالوا في صغير : صُغَيِّير فزادوه ياء لم تكن في مكبره فإذا اجتلبت الياء في هذا النحو فردُّ الأصلِ أجدرُ .

وأمَّا قول فا~ في الإيضاح [9] "فيمن جعل النون بدلاً " فإنَّه [10] يعني جعلها حرف إعراب عوضًا من الواو والياء .

---

[1]- البُرة : الخلخال .

[2]- الأضاة : الغدير .

[3]- انظر شرح السيرافي ٢٣١/٤ ، والارتشاف ٥٦٩/٢ .

[4]- المقتضب ٣٦/٤ .

[5]- في ب : سنون .

[6]- الكتاب ٤٩٥/٣ .

[7]- انظر الارتشاف ٣٨٩/١ .

[8]- قوله : كما لم يردَّه حين قال في هار : هُوَيْر ، ويونس يقول : سُنَيِّين ، لم يرد في ب .

[9]- هذا القول في كتاب التكملة ٥١٣ ، وهذا يؤيد قولَ من قال : إنَّ الإيضاح والتكملة كتابٌ واحد .

١٠- فإنه : سقط من ب .

وقولــه : " ومَنْ فَتَحَ النُّون "[1] .

يعني من جعل الإعراب في الياء والواو يقول : سُنَيَّات على سانَيتُ وسُنَيْهات علــى ساهتُ ، وإذا سميت رجلاً أو امرأة بأَرْضِين وجعلتها في الرفع بالواو ، وفي النصب والجــر[2] بالياء ثم صغَّرت لم تردّها إلى الأصل /٢٦٣/ وقلت : أُرَيْضُون ؛ لأنَّك لست تريد به الجمــع ولكن تردُّه إلى الواحد فصغَّرت اللفظ .

ألا ترى أنَّا إذا صغَّرنا مَسَاجِد من غير أنْ نسمِّيَ به رجُلاً أو امــرأة رددناهـــا إلى الواحد ثم جمعنا المصغَّر بالألف والتاء وقلنا : مُسَيْجدات ، ولو سمِّينا بهـــا رجـــلاً لقلنـــا : مُسَيْجد ، وقد قال سيبويه[3] في رجل اسمه جَرِبيان أنَّك تقول في تصغيره : جُرَيْبان كما تقول في خُرَاسَان : خُرَيْسَان .

وإنْ جعلت سِنين اسم امرأةٍ أو رجلٍ على من يقول : سِنون في الرفع قلت: سُنَيُّون، تردُّ الحرف الذي ذهب[4] ؛لأنَّ الواو والنون يقدَّر دخولُهما على شيء يجوز أنْ يقوم بنفسه، ولا يكون المصغَّر على أقلّ من ثلاثة أحرف سوى ياء التصغير ، فكأنَّك قدَّرت أنَّ الاســم سِنُو وصغَّرت على سُنَيّ ثم جمعت جمع السلامة بالواو والنون .

وإذا كانت التسمية بسِنين الذي الإعرابُ في نونها قلت في اسم الرجل : هذا سُنَيِّنٌ مصروفًا وفي المرأة : هذه[5] سُنَيِّنُ غير مصروفة ، ولم تزد على التصغير شــيئًا ؛ لأنَّ ســنين أربعة أحرف فهو بمنزلة رجل اسمه يَضَعُ تقول في تصغيره : يُضَيْع ، ولا تقل يُوَيْضع فتــردّ الواو وقد تقدَّم الخلاف فيه[6] .

---

[1]- لم ترد في نسخة الجزولية التي بين يدي .

[2]- في ب : والخفض .

[3]- الكتاب ٤٩٥/٣ .

[4]- في ب : الذاهب .

[5]- في أ : هذا ، وأثبتنا ما في ب .

[6]- ص ١٧٦ من النص المحقق .

[أسماء صغرت على غير مكبرها]

وقولـــه : " وربَّما جاءَ التصْغيرُ على غَيرِ المُكبَّرِ فيُحْفَظُ " [1] .

مثال ذلك : عُشَيْشيَة ، وأُصَيْلان في تصغير أصَيل .

س~ : " وقالوا في مَغْرِبِ الشَّمسِ : مُغَيْرِبانُ الشمسِ ، وفي العَشيِّ : آتِيْكَ عُشيَّانًا ، كأنَّهم حقَّروا مَغْرِبان وعَشْيان وعَشَّاة " [2] .

لأنَّ عُشيَّانًا تصغير عَشْيَان ،كما تقول : سَعْدَان وسُعَيْدان وعُشَيْشية تصغير عَشَّـــاة؛ لأنَّ فيها شينين تفصل بينهما ياء التصغير .

وقال س~ : " سألت الخليل عن قول العرب : آتيْكَ أُصَيْلانًا ، فقال : إنَّمـــا هـــو أُصيْلال أبدلوا اللام ، وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أُصيْلانًا .

وسألته عن قول بعض العرب [3] : آتيك عُشَيَّانات ومُغيْرِبانات ، فقال : جعل ذلك الحين أجزاءً ؛ لأنَّه كلما تصوَّبت فيه الشمس ذهبت منه بجزءٍ ، فقالوا : عُشيَّانات ، كأنَّهم سمَّوا كلَّ جزءٍ منها عَشِيَّة " [4] .

فهذا منه اعتذار عن الجمع ، وشَبَّهَ به قولهم : شابتْ مَفَارِقُه وإنَّما له مَفْرِق واحد ، وكما قالوا : جملٌ ذو عَثَانِينَ وإنَّما له عُثْنُون° واحد ، جعلوا كلَّ جزء منه عُثْنُونا ، وأنشد قول جرير[6] :

---

[1]- الجزولية ٢٣٢ .

[2]- الكتاب ٤٨٤/٣ .

[3]- من قوله : ... آتيْكَ أُصَيْلانًا ، فقال : إنَّماهو أُصيْلال ، إلى هنا لم يرد في ب .

[4]- انظر الكتاب ٤٨٤/٣ ، قال سيبويه " سألت الخليل عن قول العرب : أتيك أصيلالا ، فقال : إنَّما هو أصـــيلان أبدلوا اللام منها وتصديق ذلك قول العرب : أتيك أصيلانا ".

[5]- انظر الكتاب ٤٨٤/٣ ، والعثون : شعيرات طوال تحت حنك البعير .

[6]- هو جرير بن عطية بن حذيفة الخطفى الكلبي التميمي الشاعر المشهور ، ولد باليمامة وهو من أغزل الناس شـــعراً اشتهر بنقائضه مع الفرزدق له ديوان ، ت ١١٠ هـــ (الشعر والشعراء ٤٧١) .

١١٤- قال العَواذِلُ ما لِجَهْلِكَ بعد ما   شاب المَفارِقُ واكْتسيْنَ قَتِيْرَا [١]

وأمَّا تغيير البناء فقال فيه بعض النحويين[٢] إنّما كان ذلك فيه لَمَّا خالف تصغيرُه لمعنى[٣] التصغير في غيره من الأيَّام خُولِف بلفظه كما فعلوا ذلك في النسب ، وذلك أنَّ تصغير اليوم يقع لأحد أمرين : إمَّا أنْ تريد قِصرَه أو تريد قِلَّة الانتفاع فيه .

وقولهم : مُغَيْربان إنَّما تصغيره للدلالة على قُرْب باقي النهار من الليل ، كما أنَّك لو نسبت إلى رجل اسمه جُمَّة أو لِحية أو رَقبة [٤] لقلت : جُمِّيٌّ ولِحْيِيٌّ ورَقَبِيٌّ ، ولو كان رجل طويل اللِحية أو غليظ الرَّقَبة وأردت العبارة عن ذلك بلفظ النسب لقلت : جُمَّانِيٌّ ولِحْيانِيٌّ ورَقَبَانِيٌّ ، ففصلوا بين لفظي النِّسبة لاختلاف المعنيين فكذلك في التصغير .

ومن هذا الباب إِنْسان تقول فيه : أُنَيْسيان ، وفي بَنُونَ : أُبيْنُون ، وفي لَيْلة : لُيَيْلِية، كما قالوا : الليالي وقالوا [٥] في رجُل : رُوَيْجِل ، فأمَّا أُبيْنون فقال فيه سيبويه : " كأنَّهم حقَّروا أبْنَى مثل أعْمَى " [٦] .

وتفسير هذا أنَّ العرب إذا صغَّروا أبْنَاء جمع ابْن يقولون : أُبَيْنُون ، وليس ذلك تصغير أبناء في لفظه ؛ لأنَّ تصغيره أُبَيْناء ، مثل أُجَيْمال ، ولا هو تصغير بنين ؛ لأنَّه كان يكون بُنيُّون ، فكأنَّ قولهم : أُبَيْنون على تقدير شيء غير أبناء ولا بنين ، ولكنْ صغَّروا أبْنَى وجمعوه بعد ذلك ، فقدَّره تقدير أبْنَى مثل أعْمَى ، ثم صُغِّر أبْنَى فقيل : أُبَيْن ، ثم جُمِع فقيل: أُبَيْنون ، كما يقال : أُعَيْمُون .

---

[١]- من الكامل لجرير في ديوانه ٢٢٧ ، استشهد به سيبويه على جمع مفرق الرأس على مفارق كأن كلّ جزء مفرق والبيت لجرير في الكتاب ٤٨٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٩٠/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٠٩ ،والنكت ٩٤٩/٢ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١١٢/١ ، واللسان (عثن) ٢٧٦/١٣ .

[٢]- انظر شرح السيرافي ٢٢٥/٤ أ .

[٣]- في ب : لبعض .

[٤]- أو رقبة : سقط من ب .

[٥]- في ب : وكما قالوا .

[٦]- الكتاب ٤٨٦/٣ وفيه : " وكأنهم حقروا أفْعَل مثل أعمى " .

ولا يُستعمل أبْنَى كما لم يستعمل رَاجِل في معنى رَجُلٍ وإنْ كان قد صُغِّر على ذلك رُوَيْجِل ، والعربُ تستعمل[1] رَجُلا في معنى رَاجِل ، فيجوز أنْ يكون رُوَيْجل في تصغير رجُل الذي في معنى رَاجِل قال الشاعر :

١١٥- أمَا أُقاتِلُ عنْ دِيني على فَرَسِي		ولا كـــذا رَجُلاً إلاَّ بأصْحابِ [2]

أراد رَاجِلاً .

وأمَّا أُنَيْسيان فكان الأصل إنْسِيان على فِعْلِيان ، وتصغيره أُنَيْسِيان ، ولُيَيْلِيـــة علـــى تقدير لَيْلاة ، والألف زائدة فإذا جمعت قلت : لَيالٍ ، فإذا صغَّرت قلت : لُيَيْلِية ، كما تقول في سِعْلاة : سُعَيْلِية وسَعالٍ ، وإنْ سميت رجلاً أو امرأة /٢٦٤/ بشيء من ذلـــك ثم صـــغَّرته جرى على القياس المحض فقلت في إنسان: أُنَيْسان ، وفي ليلة : لُيَيْلة ، وفي رجُل : رُجَيْل .

ومن الشذوذ قولهم في غِلْمة وصِبْية : أُغَيْلمة وأُصَيْبِية ، كأنَّهم حقَّروا أَغْلِمة وأَصْبِية؛ لأنَّ غُلامًا فُعَال مثل غُراب ، وصَبِيٌّ فَعِيل مثل فَقِير ، والباب فيهما في أدنى العـــدد أَفْعِلـــة، فردُّوه في التصغير إلى أصل الباب ، ومن العرب من يجيء به على القياس فيقـــول : غُلَيْمَـــة وصُبَيَّة ، قال الراجز:

١١٦- صُبَيَّةً عَلى الدُّخَانِ رُمْكَا		ما إنْ عَدا أصْغرُهم أنْ زَكَّا [3]

د~ : " إنَّما هو :

ما إنْ عَدا أكبرُهم أنْ زَكَّا

لأنَّ المعنى يوجب ذلك ؛ لأنَّه أراد تصغيرهم ، فإذا كان أكبرُهم بلغ إلى الزَّكِيك من المشي فمن دونه لايقدّر على ذلك " [4] .

---

[1]- قوله : رَاجِل في معنى رَجُلٍ وإنْ كان قد صُغِّر على ذلك رُوَيْجِل ، والعربُ تستعمل ، لم يرد في ب .

[2]- من البسيط بلا نسبة في شرح السيرافي ٢٠٩/٤أ ، وشرح المفصل ١٣٣/٥ .

[3]- من الرجز لرؤبة في ديوانه ١٢٠ ، وهو من شواهد الكتاب ٤٨٦/٣ استشهد به سيبويه على تصغير صبية علـــى صُبَيَّة على لفظها ، والأكثر من كلامهم أُصيبية ، والرجز لرؤبة في تحصيل عين الذهب ٥١٠ ، والنكـــت ٩٤٩/٢ ، واللسان (صبا) ٤٥٠/١٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢١٠/٢ ، وشرح الســـيرافي ٢٢٦/٤ ، والرمكـــة : الغـــبرة ، والزكيك : الدبيب .

[4]- انظر المقتضب ٢١٠/٢ ، وشرح السيرافي ٢٢٦/٤ أ .

[تصغير ما جاء مكبره على وزن المصغر]

وقولـــه : " ورُبَّمَا جاءَ المصغَّرُ وأُهمِلَ المُكبَّرُ " [1].

مثال ذلك قولهم : كُمَيْت وجُمَيْل في اسم الطائر ؛ لأنَّهم يقولون : كُمْتـــا وإنَّمـــا كُمْت جمع أكْمَت ، وإنْ كان أكْمَت غير منطوق به .

وقالوا : جِمْلان وإنَّما فِعْلانٌ جمع فُعَل فهو إذًا جُمَل ، وإنْ لم يُنطق به ، وكـــذلك كُعَيْت وهو البلبل .

قال المبرد : " يُشبه البلبل وليس به ولكنَّه يقاربه " [2].

وقد يصغَّر الشيء لمقاربة الشيء كقولهم : دُوَيْن ذلك وفُوَيْقه ، ويقولون في جمعـــه: كِعْتان ؛ لأنَّ تقدير مكبَّره أنَّ يكون على كُعَت كصُرَد وصِردان وجُعَل وجِعْلان .

والاسم المصغَّر لا يُكسَّر [3] ولا يُجمع إلاَّ بالألف والتاء ؛ لأنَّ التصـــغير مضـــارِعٌ للجمع بما يُزاد فيهما من الزوائد ، لأنَّ ألف الجمع تقع ثالثةً كما تقع ياء التصغير ثالثةً وقد تقدَّم ، ولأنَّ الجمع تكثير والتصغير تقليل فلذلك لم يُجمع إلاَّ بـــالألف والتـــاء أو بـــالواو والنون؛ لأنَّهما للقلَّة ، فلذلك قالوا : كِعْتان وجِملان فردُّوهما إلى كُعَت وجُمَل .

وذكر سيبويه [4] سُكَيْت [5] بالتخفيف ، وقال إنَّه تصغير سُكَّيْت المشدّد على تصـــغير الترخيم ؛ لأنَّ الياء وإحدى الكافين في سُكَّيْت زائدتان فحذفوهما فبقي سُـــكَتٌ فصُـــغِّر سُكَيْت .

قال : " ولو صغَّرتَ مُبَيْطِرًا ومُسَيْطِرًا لجئت بلفظِهما من غير تغـــيير ؛ لأنَّ فيهمـــا زيادتين [6] الميم والياء وهما على خمسة أحرف ولابدَّ من حذف إحدى الزائدتين .

---

[1]- الجزولية ٢٣٢ .

[2]- انظر النكت ٩٤٣/٢ ، وفي ب : د~ .

[3]- في ب : لا يكبر .

[4]- الكتاب ٤٧٧/٣ .

[5]- السكيت : آخر ما يجيء من الخيل .

[6]- في ب : زيادتان .

وأولاهما بالحذف الياءُ على ما تقدَّم فإذا صغَّرناه جئنا بياء التصغير فوقعت ثالثةً في موضع الياء التي كانت فيه ، وهي غير تلك الياء واللفظ بهما واحد ، ولو صغَّرهما تصغير الترخيم لقلت : بُطَيْر وسُطَيْر ؛ لأنَّك[1] تحذف الياء والميم جميعًا "[2] .

مسألة من التصغير في الترخيم :

هذا الباب إنَّما هو في تصغير ما كان فيه زائدٌ أو أكثر من الأسماء ، ومن العرب من يحذف الزائد كلَّه ويردُّ الاسم إلى أصله فيقول في أَزْهَر : زُهَيْر ، وفي أَحْمَر حُمَيْر ، وفي فاطِمة : فُطَيْمة ، وفي حارِث : حُرَيْث ، وفي أَسْوَد : سُوَيْد ، وفي غَلاب : غُلَيْبة .

وزعم الخليل[3] أنَّه يجوز في ضَفَنْدَد[4] : ضُفَيْدٌ ، وفي خَفَيْدَد : خُفَيْدٌ ، وفي مُقْعَنْسِس: قُعَيْسٌ ؛ لأنَّ النون وإحدى الدالين في ضَفَنْدَد زائدتان والياء وإحدى الدالين في خَفَيْدَد كذلك ، وكذلك الميم والنون وإحدى السينين في مُقْعَنْسِس زوائدٌ .

وقال الفرَّاءُ[5] في هذا[6] الضَّرْب من التصغير أنَّ العرب إنَّما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام ، مثل رجُل اسمه حارِث أو أَسْوَد[7] أو امرأة اسمها غَلاب أو فاطِمة ، ولو صغَّروا فاطِمة نعتًا من قولنا : فَطَمتِ المرأةُ صبيَّها فهي فاطِمة ، أوصغَّروا حارِث من حرَثَ يحرثُ وليس باسم رجُل ، أو أَسْوَد لمن فيه سَواد وليس باسم له عَلَم[8] ، لم يحذفوا وقالوا : حُوَيْرث وأُسَيِّد[9] وفُوَيْطِمَة .

---

[1]- في ب : لأنهما .

[2]- هذا النص لم يرد في الكتاب وورد بنصه في شرح السيرافي ٤/٢١٩ب .

[3]- انظر الكتاب ٣/٤٧٦ .

[4]- الضفندد : الرخو .

[5]- انظر شرح السيرافي ٤/٢١٨ب .

[6]- في ب : في مثل هذا .

[7]- أو أسود : سقط من ب .

[8]- علم : سقط من ب .

[9]- في ب : أُسَيْوِد .

ولم يُفرِّق البصريون[1] بين هذين ، وقد ذُكِر في بعض الأمثال :"عَرَفَ حُمَيْقٌ جَمَلَه"[2] وهو تصغير أحْمَق وليس باسم له عَلَم[3].

وإذا كان الاسمُ على أكثر من ثلاثة أحرف ، وفيه زائدٌ حذفت الزائد فقط دون الحرف الأصلي كرجل اسمه مُدَحْرِج أو حَبَرْكَى أو جُمْهُور تقول فيه : دُحَيْرِج فتحذف الميم فقط ، وجُمَيْهِر.

وذكر[4] أنَّه سَمِعَ من العرب في تصغير إبْرَاهِيم وإسْمَاعِيل : بُرَيْه وسُمَيْع ، وهذا شاذٌّ لا يقاس عليه ؛ لأنَّ الألف في إبْرَاهِيم وإسْماعِيل على مذهب المبرّد[5] أصلية وكذلك الميم واللام في آخرهما .

ووَجْهُ قولهم : بُرَيْه وسُمَيْع أنَّ العرب لما سمعت إبْراهيم وإسْماعيل وليسا من كلامهم ، وكانت الميم واللام تزادان في كلام العرب ذهبوا بهما مذهب الزيادة ، وحذفوهما لطول الاسم ، وأنَّهما آخرتان ، وحذفوا /٢٦٥/ الهمزة ؛ لأنَّهم إذا[6] جعلوا الآخرة زائدة وكانت الياء أيضاً[7] زائدة لزيادة نظيرها في كلامهم حُكِم على الهمزة بالزيادة ؛ لأنَّها أُوْلَى وبعدها ثلاثة أحرف أصول .

مسألـــة :

إذا حقَّرتَ إبْراهِيم وإسْماعِيل قلتَ في مذهب سيبويه[8] : بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل ، تحذف الألف ، فإذا حذفتها صار ما بقي على مثال فَعْلِيل[9] فيكون خماسيا رابعه حرف مدٍّ ولين فلا يُحذف منه شيء .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٢١٨/٤ ، والهمع ٣٥٤/٣ .

[2]- مجمع الأمثال ١٦/٢ ، يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس .

[3]- علم : سقط من ب .

[4]- أي الخليل : انظر الكتاب ٤٧٦/٣ .

[5]- انظر شرح السيرافي ٢١٨/٤ ب .

[6]- إذا : سقط من ب .

[7]- أيضا : سقط من ب .

[8]- الكتاب ٤٤٦/٣ .

[9]- في الكتاب ٤٤٦/٣ " فُعَيْعِيل " .

والمبرّد[1] يردُّ هذا ويقول : أُبَيْرِيه وأُسَيْمِيع ، واحتجَّ في ذلك بأنَّ الهمزة لا تكون زائدةً أوَّلاً وبعدها أربعة أحرف أصول ، وإذا لم تكن زائدة فهي أصليَّة ، والكلمة على خمسة أحرف أصول ، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخره كما يُفعل ذلك بسَفَرْجَل ، فيقال : أُبَيْرِيه بحذف الميم ، وأُسَيْمِيع بحذف اللام ، كما قيل : سُفَيْرِج وسُفَيْرِيج .

سع ~ : " ما قال س~ هو الصواب ، وقد كفينا الاحتجاج[2] له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة .

ورَوَى أبو زيدٍ وغيرُه أنَّ العرب تُصغِّر إبْراهِيم بُرَيْهِيم ، وحكى سيبويه[3] عن الخليل في تصغير الترخيم بُرَيْه وسُمَيْع .

وهذه أسماءٌ أعجمية يجوز أن تكون العربُ قدَّرت فيها غير ما تقدِّره في الأسماء العربية ، وذلك أنَّه لا يكاد يوجد في الأسماء العربية اسمٌ في أوَّله ألف بعدها أربعة أحرف أصليَّة ؛ لا إن كانت الألف زائدةً ولا إن كانت أصليَّة إلاَّ في مَصَادِرِ الأفعال الرباعيَّة بزوائد كقولهم : احْرِنْجامًا واقْشِعراراً ، والألف في أوَّلها ألف وصل .

فلمَّا جاءت أسماءٌ كثيرة من أسماء الأنبياء _عليهم السلام_ في أوَّلها ألفٌ مكسورة بعدها أربعة أحرف أصليَّة أو ثلاثة أحرف أصليَّة وزوائد ، شبَّهوها بألف الوصل وأجروا حكمها على الزيادة "[4] .

مسألـــة :

وإذا حقَّرت بَرْدَرايا أو حَوْلايا حذفت الألف الأخيرة ؛ لأنَّها ألف تأنيث مقصورة ولا تحذف من حَوْلايا غيرها ؛ لأنَّك تُبقي حَوْلاي على خمسة أحرف والرابعُ منها ألــفٌ ، فلا تُسقَط ، وتقلبها ياءً لانكسار اللام بعد ياء التصغير ، فتقول : حُوَيْلِي .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٤/٢٠٤ب .

[2]- الاحتجاج : سقط من ب .

[3]- الكتاب ٣/٤٧٦ .

[4]- شرح السيرافي ٤/٢٠٤ ، ٢٠٥ .

وأما بَرْدَرايا فتحذف الألف فتبقى ستةُ أحرفٍ بَرْدَراي ، والألف والياء زائدتان فحذفتهما جميعًا فيبقى بَرْدَر فقلت : بُرَيْدِر .

مسألـة :

لو سميت رجلاً ذَوائب[1] ثم صغَّرته لقلت : ذُؤَيْئِب بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها ؛ لأنَّ الواو في ذَوَائِب أصلُها الهمزُ ، وكان أصلها ذَأَائِب جمع ذُؤَابةٍ فقلبوا في الجمع استثقالاً لاجتماع الهمزتين وبينهما ألفٌ وهي شبيهة الهمزة ، وكان ذلك من شذوذ الجمع الذي لا يطّرد فإذا صُغِّر رُدَّ إلى القياس ، فجُعِلَ مكان الواو همزة .

مسألـة :

س~ : " واعلم أنَّ كلَّ ياء أو واو أُبدل مكانهما الألفُ ولم يكن الحرف الذي الألف بعده واواً ولا ياءً ، فإنَّها ترجع ياءً وتحذف الألفُ ، وذلك قولك في أَعْمَى : أُعَيْم، وأَعْشَى : أُعَيْش ومَلْهًى : مُلَيْه " [2] .

وما كان في آخره ألفٌ لغير التأنيث إذا كان على أربعة أحرف أو كان على أكثر، فيصير على أربعة فتقلب الألف فيه ياءً ؛ لأنَّ ياء التصغير تقع ثالثةً وينكسر الحرفُ الذي بعدها ، فإذا انكسر انقلبت الألفُ ياءً .

فالرباعي مثل[3] مَلْهًى وأَعْمَى ومِعْزًى وما كان على أكثر نحو : مُثَنًّى ومُنْتَهى ، فإذا صغَّرناه حذفنا من مُثَنًّى إحدى النونين وحذفنا تاء مُنْتَهَى فقلنا : مُثَيْن ومُنَيْه ، وإنْ عوضنا قلنا : مُثَيْني ومُنَيْهي.

وإنْ كانت الياء والواو خامسةً وقبلها حرف لين فإنَّه لا يسقط منها شيءٌ ، كقولك في مَغْزُوّ: مُغَيْزِيّ ، وفي مَرْمِيّ : مُرَيْمِيّ ، وكذلك إنْ كان الخامسُ همزةً منقلبة من ياء أو واو قبلها ألف ، ثم صغَّرته لم تُسقط منه شيئًا نحو : غَزَّاء وغُزَيْزِي وفي سَقَّاء سُقَيْقِي فترجع الهمزة إلى أصلها.

---

[1]- ذوائب جمع ذُؤابة وهي الناصية ، وذؤابة كل شيء أعلاه .

[2]- الكتاب ٣/٤٧٢ .

[3]- في ب : نحو .

وإذا حقَّرت مَطَايَا اسم رجُل قلت : مُطَيٌّ على قول الخليل ويونس[1] ، أجمعا على اللفظ على تقديرين مختلفين ، وذلك أنَّ الخليل يرى [أنَّا] [2] إذا صغَّرنا قَبَائِل اسم رجل أنَّ نقول : قُبَيْئِل فتحذف الألف وتُبقي الهمزة .

ويونس يرى أنْ يقول : قُبَيِّل يحذف الهمزة ويبقي الألف مثل قَبَال ، ثم يقلبها لياء التصغير فيقول قُبَيِّل .

فإذا صغَّر الخليل مَطَايَا وهو بوزن قَبَائِل حذف الألف التي قبل الياء /٢٦٦/ فيبقى مَطَيَا ، فيُدخل ياء التصغير بعد الطاء فيُدغم ، ويكسر الياء التي بعد ياء التصغير ، فتنقلب الألف الأخيرة ياءً فيصير مُطَيّي [3] مثل عُطَيّي .

ويونس يحذف الياء التي بين الألفين في مَطَايَا فتبقى ميمٌ وطاءٌ بعدهما ألفان ، فتدخل ياءُ التصغير فتنقلب الألف التي تليها ياءً وتنكسِر كما تنقلب ألف حِمَارٍ في حُمَيِّر وتنكسِر[4]، فإذا انكسرت صارت الألفُ الأخرى ياءً ، ثم تحذف كما ذكرنا في عُطَيّ ونحوه.

ولا يجوز في مَطَايَا مُطَيْئِ ، فإنْ قيل ولم لا يجوز الهمزُ على قول الخليل وإنَّما أصل مَطَايَا مَطَائِي ؛ لوقوع ياء فَعِيل بعد ألف الجمع ؟ قيل له : هذه الهمزة لم يُلفظ بها قطّ ، وإنَّما يُلفظ بها في الصحيح فصارت الياء في مَطايا بمنزلة الياء التي في مَطِيَّة .

ولو صغَّرت خَطَايَا اسم رجل قلت : خُطَيْئٍ فهمزتَ ؛ لأنَّ الألف الأخيرة في خَطَايَا أصلها همزة فتردُّها في التصغير كما رددت الهمزة في مِنْسَأة إذا صغَّرت فقلت: مُنَيْسِئة؛ لأنَّها من نَسَأْتُ إذا سِقْت وهي مِفْعَلة ؛لأنَّها تُساق بها البهائمَ ــ وهي العصا ــ وتُكسَّر مَنَاسِئ .

واحتجَّ سيبويه لترك الهمزة في مَطايا بأنْ قال : " أبطلنا الهمزة في الجمع وأبدلنا منها بدلاً لازمًا ــ يعني الياء في مَطايا ــ وكانت الهمزة في الجمع أقوى منها في التصغير ، فإذا أبدلنا منها ياءً في الأقوى كان التصغير أولى بالياء " [5] .

---

[1]- الكتاب ٤٣٩/٣ ، ٤٧٣ ، وشرح السيرافي ٢١٦/٤ أ .

[2]- تكملة من ب .

[3]- بعده في شرح السيرافي ٢١٦/٤ب : " بثلاث ياءات فيحذف الأخيرة منها فيصير مُطَيّ كما قلنا عُطَيّ ".

[4]- وتنكسر : سقط من ب .

[5]- هذا النص يختلف لفظه عما في الكتاب ٤٧٣/٣ ، وهو بنصه في شرح السيرافي ٢١٦/٤ ب .

ثم قوّى ذلك بقوله : " ومع ذلك لو قلت : فُعَائِل[1] من المَطِيّ لقلت : مُطَاءٍ ، ولـو كسَّرته لقلت : مَطايا فهذا بدل لازم أيضًا ، وتحقير فُعَائل من بنات الياء والواو ومن غيرهما سواء ، وهو قول يونس ؛ لأنَّهم كأنَّهم[2] مدُّوا فُعالاً أو فَعُولا أو فَعِيلا بالألف كما مـدُّوا عُذَافِرًا .

والدليل على ذلك أنَّك لا تجد فُعَائِل إلاَّ مهموزة ، فهمزة فُعَائل بمترلتها في فَعائِل ، وياءُ مَطايا بمترلتها لو كانت في فُعائِل ، وليست همزةً من نفس الحرف فيُفعل بها ما يفعل بما هو[3] من نفس الحرف ، إنَّما هي همزة تُبدل من واو أو ياء أو ألف ، من شيء لا يُهمز أبداً إلاَّ بعد ألف ، كما يُفعل ذلك بواو قائِل .

فلمَّا صارت بعدها فلم تُهمز صارت في أنَّها لا تُهمز بمترلتها قبل أنْ تكون بعدها و لم تكن الهمزة من نفس الحرف فلم تُهمز في التحقير هذا مع لزوم البدل يُقَوِّي[4] ، وهو قـول يونس والخليل "[5] .

سع~ : " في هذا الفصل من كلام س~ اشكالٌ وخلاف ؛ أمَّا الخلاف فإنَّ فُعـائِلا مثل مُطَاءٍ وغير ذلك إذا جُمع يقال : مَطايا ولا يُهمز في الجمع .

وذكر المازنيُّ أنَّه لا يجوز غير الهمز ؛ لأنَّها همزة في الواحد و لم تعرض في الجمـع ، فتردُّ الهمزة في الجمع كما كانت في الواحد ؛ ألا ترى أنَّا نقول : جَائِية وجَواءٍ ، ولا نقول: جَوايا ؛ لأنَّ الهمزة ثابتة في جَائية وتقول : مَطِيَّة ومَطايا ورَذِيَّة ورَذَايا .

وما قاله المازنيّ صحيح وهمزة فُعائل الذي هو مُطاءٍ تُخالف الذي قال ؛ لأنَّها ليست بهمزة لازمة وإنَّما هي بمترلة همزة[6] عَطاء وقعت بعد ألف ، وإذا صُغِّر أو جمع أُجرِيَ مجرى ما ليس بمهموز ، وذلك أنَّ فُعَائلا كان أصله فُعال فمُدَّ وأُوثِر بزيادة الألف قبل هذه الألف،

---

[1]- فعائل : سقط من ب .

[2]- في ب : كانوا .

[3]- بما هو : سقط من ب .

[4]- أشار محقق الكتاب إلى أنَّه في إحدى النسخ : " يقوي ترك الهمزة " .

[5]- الكتاب ٤٧٣/٣ ، ٤٧٤ .

[6]- همزة : سقط من ب .

فوقعت الألف في فُعَال بعدها ، فهمزوا لاجتماع الألفين ، وليست همزةً من نفس الحـــرف ولا بدلاً من حرف أصليّ كالهمزة في قَائِلٍ وجَاء.

فإذا جُمِع مُطَاء وحُذفت المدَّةُ في الجمع عاد إلى فُعَال ، فصار كأنَّه مُطَـــاء وأصـــله مُطَاو فيجمع على مَطايا للهمزة العارضة في الجمع ، وينبغي إذا صُغِّر مُطَاء أنْ يقال فيـــه : مُطَيّ وهو قول يونس والخليل على ما تقدَّم " [١] .

وأمَّا المركَّب فالباب فيه أنْ يُحقَّرَ الصَّدرُ ويُلحق[٢] به الاسم الثاني ، فيجري على ما كان عليه قبل التصغير وذلك في حَضْرَمَوْت[٣] حُضَيْرَمَوْت ، وفي بَعْلَبَكَّ بُعَيْلَبَكَّ ، وفي خَمْسَةَ عَشَرَ خُمَيْسَةَ عَشَرَ كأنَّك حقرتَ عَبْدَ عَمْرٍو وطَلْحَةَ زَيْد .

وإذا حقَّرت اثْنَي عَشَرَ قلت : ثُنَيَّا عَشَرَ ، وفي المؤنث : ثُنَيَّتَا عَشَرَة ، كأنَّك حقَّرت اثنين واثنتين ، وعشرةُ[٤]وعشر بمنزلة النون كما صارت (مَوْت) في حَضْـــرَمَوْتَ [٥] بمنزلـــة (رِيسٍ) من عَنْتَرِيسٍ [٦]، يعني أنَّ رِيس من تمام عَنْتَرِيس ، وعَنْتَرِيس اسم واحد و(مَوْت) قد ضُمَّ إلى (حَضْرَ) فصار بمنزلة عَنْتَرِيس .

باب تحقير الأسماء المبهمة :

س~ : " اعلم أنَّ التحقير يَضُمُّ أوَّل[٧] الأسماء إلاَّ هذه الأسماء فإنَّها تُترك أوائلها على حالها قبل أنْ تُحقَّر وذلك /٢٦٧/ قولك في هَذَا : هَذَيَّا ، وذَاك : ذَيَّاك ، وفي أُلا : أُلَيَّاء"[٨].

قلت : خالفوا بين تصغير المُبهم وغيره بأنْ تركوا أوَّله على لفظه ، وزادوا في آخره ألفًا [٩] عوضًا من الضمِّ الذي هو علامة التصغير.

---

[١]- شرح السيرافي ٢١٦/٤ ، ٢١٧ .

[٢]- في ب : ويلحق المركب .

[٣]- حضرموت : سقط من ب .

[٤]- وعشرة : سقط من ب .

[٥]- في حضرموت : سقط من ب .

[٦]- العنتريس : الداهية .

[٧]- في ب : " أوائل " وهي توافق ما في الكتاب .

[٨]- الكتاب ٤٨٧/٣ ، وفيه " لأن لها نحوا من الكلام ليس لغيرها " .

[٩]- ألفًا : سقط من ب .

وقولك : ذَيًّا في تصغير ذَا ، ياءُ التصغير منه ثانية وحقُّها أن تكون ثالثة ، والسبب في ذلك أنَّ ذَا على حرفين فلمَّا صغَّروا احتاجوا إلى حرف ثالث ، فأتوا بياء أخرى لتمام حروف المصغَّر ، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، فصار ذَيَيّ ثم زادوا الألف التي تزاد في آخر المبهم المصغَّر فصار ذَيَيًّا ، فاجتمع ثلاثُ ياءات وذلك ثقيل[1] فحذفوا واحدةً منها .

فلم يكن سبيلٌ إلى حذف ياء التصغير ؛ لأنَّها لمعنى ، ولا إلى حذف الياء التي بعد ياء التصغير ؛ لأنَّ بعدها ألفًا ، ولا يكون ما قبل الألف إلاَّ متحرِّكًا ، فلو حذفوها حرَّكوا ياء التصغير بالفتح ، وهي لا تتحرَّك ، فحذفوا الياء الأولى فبقي ذَيًّا .

ويقال في المؤنَّث : تَيًّا على لغة من قال : هَذِه وهَذِي وتَا وتِي ، يرجعنَ في التصغير إلى تَيًّا ؛ لئلا يقع اللبس بين المذكَّر والمؤنَّث ، و(هَا) للتنبيه فيهما _أعنى في هذَيًّا وهاتَيًّا_ وكذلك إذا قلنا : ذَيَّاك وتَيَّاك في تصغير ذَاك وتِلك ؛ فالكاف علامة المخاطب ولا تُغَيِّر حكمَ التصغير ولا موضع لها من الإعراب .

وإذا صغَّرت هَؤلاءِ فيمن مدَّ قلت : أوليَّاء ، كقول الشاعر :

١١٧- مِنْ هَؤُليَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [2]

(ها) للتنبيه و(كُنَّ) لمخاطبة جمع المؤنَّث والمصغَّر أُوليَّاء .

واختُلف في ذلك فقال د~ : " أدخلوا الألف التي تُزاد في تصغير المبهم قبل آخره ضرورةً ، وذلك أنَّهم لو أدخلوها في آخر المصغَّر لوقع اللبس بين أُولَى المقصور ، والذي تقديره : هُدَى ، وتصغيره أُوليًّا ؛ وذلك لأنَّهم إذا صغَّروا الممدود لزمهم أنْ يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، ويقلبوا الألفَ التي قبل الهمزة ياءً ويكسروها ، فتنقلب الهمزة ياءً فيصير أُوليِّي ، كما تقول في غُراب : غُرَيِّب .

---

[1] - في ب : مستثقل .

[2] - عجز بيت من البسيط وصدره :

يا ما أُمَيْلِح غزلان شَدَنٌ لنا

واختُلِفَ في قائله ، قال البغدادي : " قيل للمجنون وقيل للعرجي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي " انظر الخزانة ٩٣/١ ، والبيت بلا نسبة في شرح السيرافي ٢٢٦/٤ ، والإنصاف ١٢٣/١ ، وشرح المفصل ١٣٥/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٣/١ ، وشرح التسهيل ٢٤٤/١ ، والمغني ٤٨٩/٢ ، والهمع ٢٤٧/١ ، والضال والسمر : شجر .

ثم تُحذف إحدى الياءات كما حُذفت من تصغير عَطَاء ، ثم تدخل الألف فيصير أُولَيَّا على لفظ المقصور ، فتُركَ هذا وأُدخل الألف قبل آخره بين الياء المشدَّدة والياء المنقلبة من الهمزة فصار أوليَّاي ، وقُلبت الياء في الطرف همزةً ؛ لأنَّ قبلها ألفاً .

وممَّا يحتجّ في ذلك أيضًا أنَّ أُلاءِ وزنُه فُعَال ، فإذا أدخلنا الألف التي تدخل في المُبهم طَرَفًا صارت فُعَالَى ، وإذا صغَّرتَ أسقطت الألف ؛ لأنَّها خامسةٌ كما تسقط في حُبارى، فإذا قدَّمناها صارت رابعة ولم تسقط ؛ لأنَّ ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعه من حروف المدِّ واللين لم تسقط " [1] .

وممَّا يحتج به لأبي العباس أنَّه إذا دخلت الألف قبل [2] آخره صار بمنزلة حَمْرَاء ؛ لأنَّ الألف قد تدخل على ثلاثة أحرف قبل الهمزة الطرف،وحَمْرَاء إذا صُغِّر لم يُحذف منه شيء.

وأمَّا الزجاج [3] فإنَّه يُقدِّر أنَّ الهمزة في أُولاءِ ألفٌ في الأصل ، وأنَّه إذا صَغَّر أدخل ياءَ التصغير بعد اللام ، وأدخل الألفَ المزيدة للتصغير بعد الألفين ، فتصير ياءُ التصغير بعدها ألفٌ ، فتنقلب ياءً كما تنقلب الألفُ في عَناق وحِمار إذا صُغِّرتا ياءً ، كقولك : عُنَيِّق وحُمَيِّر ، وبقي بعدها ألفان إحداهما تتصل بالياء [4] فتصير أُلَيَّا وتنقلب الأخرى همزة؛ لأنَّها لا تجتمع ألفان في اللفظ ، ومتى اجتمعتا في التقدير قلبت الثانية منهما همزة ، كقولنا : حَمْرَاء وصَفْرَاء وما أشبه ذلك ، وما يدخل عليه من هاء التنبيه وكاف الخطاب مثل قولك: هَؤُلاءِ وأُولاَك [5] وأُولائك لا يعتدُّ به .

وتقول في تصغير الَّذي والَّتي : اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا ، فإذا ثَنَّيتَ [6] قلت : اللَّذَيَّان واللَّتَيَّان في الرفع ، واللَّذَيَّينِ في النصب والجر ، وقد اختلف مذهب س~ [7] والأخفش [8] في ذلك .

---

[1] – انظر شرح السيرافي ٤/٢٢٦ب .

[2] – قبل : سقط من ب .

[3] – انظر شرح السيرافي ٤/٢٢٦ ب .

[4] – قوله : كقولك : عُنَيِّق وحُمَيِّر ، وبقي بعدها ألفان إحداهما تتصل بالياء ، لم يرد في ب .

[5] – وأولاك : سقط من ب .

[6] – فإذا ثنيت : سقط من ب .

[7] – الكتاب ٣/٤٨٨ .

[8] – انظر شرح السيرافي ٤/٢٢٧أ .

فأمَّا س~ فإنَّه يحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم ولا يقدِّرها ، وأمَّا الأخفش فإنَّه يقدِّرها ويحذفها لالتقاء الساكنين .

ولا يتغير اللفظ في التثنية ، فإذا جُمِع تبين الخلاف بينهما يقول س~ في جمع اللَّذيَّا: اللَّذيُّونَ في الرفع واللَّذيِّين في النصب والخفض بضمِّها قبل الواو وكسرها قبل الياء.

وعلى مذهب الأخفش اللَّذيَّوْنَ واللَّذيَّيْنَ بفتح الياء ، وعلى مذهبه يكون اللفظ في الجمع كلفظ التثنية ؛ لأنَّك تحذف الألف التي في اللَّذيَّا لاجتماع الساكنين ، الألف في اللَّذيَّا وياء الجمع كما تقول في المصْطَفَيْن والأعْلَيْن /٢٦٨/.

وفي مذهب سيبويه لا يقدِّرها ويدخل علامة الجمع على الياء من غير تقدير حرف بين الياء وبين علامة الجمع ، وإلى مذهب الأخفش ذهب د~ [١] .

ويقول المحتجّ لسيبويه هذه الألف تُعاقب ما يزاد بعدها فتسقط لأجل هذه المعاقبة ، وقد رأينا مثل هذا مِمَّا يجتمع فيه الزيادتان [٢] ، فتحذف إحداهما كأنْ لم تكنْ قط في الكلام ، كقولك : واغُلامَ زَيْدَاهْ ، فتحذف التنوين من زَيْدٍ ، كأنَّه لم يكن قط في زيد ، ولوحذفناه لاجتماع الساكنين لجاز أنْ تقول : واغُلامَ زَيْدَنَاه ، ولهذا نظائر كرهت الإطالة بها .

قال س ~ : " اللاَّتي لا تُحقَّر ، استغنوا بجمع الواحد المحقَّر السالم إذا قلت : اللَّتَيَّات" [٣] ، وقول س~ يدلُّ على أنَّ العرب تمنع من ذلك .

وقد صغَّر الأخفش [٤] اللاَّتِي واللاَّئِي فقال [٥] في تصغير اللاَّتي : اللَّوَيْتا واللائي : اللَّوَيَّا، وقد حذف منه حرفًا ؛ لأنَّه لو صَغَّرَ على التمام لصار المصغَّر بزيادة الألف في آخره على خمسة أحرف سِوى ياء التصغير [٦] ، وهذا لا يكون في المصغَّر فحذف حرفًا منه ، وكان

---

[١]– لم يوافق المبرد الأخفش ، وإنما قال " وكان الأخفش يقول : اللذَّيْن يذهب الى أن الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهبت لما جاءت ياءُ الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُصطَفَين ، وليس هذا القول بمرضي ؛ لأن زيادة التثنية والجمع ملحقة " انظر المقتضب ٢٨٩/٢ ، وفي ب : المبرد .

[٢]– في ب : مما تجتمع فيه الزيادة .

[٣]– الكتاب ٤٨٩/٣ .

[٤]– انظر المقتضب ٢٨٩/٢ ، وشرح السيرافي ٢٢٧/٤ب .

[٥]– في ب : فقال بعضهم .

[٦]– بعده في ب : بزيادة الألف واللام وهذا لايكون في التصغير .

الأصل لو جاء على التمام اللَّوَيْتِيَا واللَّوَيْئِيَا وجعل الحرف المسقَط الياء التي في الطرف قبل الألف.

وقال المازنيُّ [1] إذا كنَّا محتاجين إلى حذف حرف من أجل الألف الداخلة للإتمام فحذف الحرف الزائد أولى ، وهو الألف التي بعد اللامين من اللاتي واللائي ؛ لأنَّه في تقدير ألف فاعِلٍ فيصير على مذهبه اللَّتَيَّا .

وقد حكوا أنَّه يُقال في اللَّتَيَّا واللَّذَيَّا : اللُّتَيَّا واللُّذَيَّا بالضمِّ ، والقياس ماذكرَّناه أولاً، واستشهد س~ [2] في استغنائهم باللَّتَيَّات عن تصغير اللاتي باستغنائهم بقولهم : أتانا مُسَيَّانًا وعُشَيَّانًا عن تحقير القصْر في قولهم : أتانا قَصْرًا ، وهو العَشِيّ ، انتهى كلام سع~ [3].

وقال بعضهم ذَا أصله ذَيّ [4] ، ثم حُذفت الياء الواحدة تخفيفًا فبقي ذَيْ ، مثل كَي ، ثم قُلبت الياء ألفًا لئلاَّ تُشبه الحروف ، فإذا صُغِّرَ وأُلحِقَ آخرُه ألفاً قُلبت الأولى ياء كما كانت في الأصل ، وقد حُذفتْ منه ياءٌ قبل [5] ذلك ، فلهذا وقعت ياءُ التصغير ثانيةً وهي في الحكم ثالثة ؛ لأنَّ قبلها حرفًا محذوفًا .

فإنْ قيل فلم لم تلحق ياء التصغير بعد الياء الباقية فتكون ثالثة في اللفظ والحكم ، فالجواب أنَّ ياء التصغير حكمُها أنْ تكون في وسط الاسم ، ولا تكون في أوَّله ولا في آخره، ولا يعتدُّ بالألف التي للتصغير فإنَّها زائدة على الاسم .

وامتنع أيضًا أنْ تكون بإزاءِ الألف الزائدة لسكونها ، ولا تكون أوَّل الاسم ياءُ التصغير لسكونها ولا آخره لأنَّها تخل بالإعراب إذ الياء الساكنة لايضمُّ ما قبلها ، وأيضًا فتجتمع مع التنوين وهو ساكن مثلها فلذلك كانت وسطاً .

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٢٢٧/٤ب .

[2]- الكتاب ٤٨٩/٣ .

[3]- النقل عن السيرافي من بداية باب تحقير الأسماء المبهمة ، انظر شرح السيرافي ٢٢٦/٤ ، ٢٢٧ .

[4]- هو قول الفارسي ، انظر اللسان (ذا) ٤٥٠/١٥ .

[5]- في أ : بعد ، وأثبتنا ما في ب .

ويدلُّ على أنَّ الألف في ذَا منقلبة عن ياء قولهم في المؤنَّث : ذِي [1]، وهو فرعٌ عن المذكَّر ، وأنَّهم يُميلون ذَا .

قال ابن جني : " اعلم أنَّ أُولاءِ وزنُه إذاً مثل فُعَال كغُراب ، وكان حكمه إذا حقَّرته على مثال تحقير الأسماء المتمكِّنة أنَّ تقول : هذا أُولَيِّءٌ ورأيتُ أُولَيِّئًا ومررتُ بأُولَيِّءٍ، فلمَّا صار تقديره : أُولَيِّئ أرادوا أنْ يزيدوا في آخره الألف التي تكون عوضًا من ضمَّة أوَّله،كما قالوا في ذَا : ذَيَّا ، وفي تَا : تَيَّا.

فلو فعلوا ذلك لوجب أنْ يقولوا : أُولَيِّئا ، فيصير بعد التحقير مقصوراً وقد كان قبل التحقير ممدوداً ، فأرادوا أنْ يُقرُّوه بعد التحقير على ما كان عليه قبل التحقير من مدِّه، فزادوا الألفَ قبل الهمزة ، فالألف الآن التي قبل الهمزة في أُولَيَّاء ليست بتلك التي كانت قبلها في أُولاءِ ، وإنَّما هذه في أُوليَّاء هي الألف التي كان سبيلها أن تلحق آخراً فقُدمت لما ذكرنا .

وأمَّا ألفُ أُولاءِ فقد قُلبت ياءً كما تقلب ألفُ غُلام إذا قلت : غُلَيِّم ، وهي الياء الثانية في أُوليَّاء والياء الأولى هي ياء التحقير " [2] .

قلتُ : وما تقدَّم أولى في التعليل من هذا ، واللهُ أعلم .

---

[1]- في أ : تيَّا ، وأثبتنا ما في ب .

[2]- انظر اللسان (أولى) ١٥/٤٣٦ .

بابٌ هَذَا هُوَ بَابُ أَلِفِ الوَصْلِ والقَطْعِ .

أصلُ ألفِ الوصل أن تكون في الأفعال ؛ لأنَّها أكثر ما توجد فيها ؛ ألا ترى أنَّها تدخل على كلِّ فِعْلٍ ثُلاثي في الأمر منه إذا كان أوَّله ساكنًا ، أعني ممَّا بعد [1] حرف المضارعة فيه حرف ساكن ، نحو : يَخرُجُ ويَضْرِبُ ؛ لأنَّك إذا أَمَرتَ تحذف حرفَ المضارعة وتجتلب همزةَ الوصل لأجل الساكن ، وهذا مُطَّرِدٌ /٢٦٩/ في جميع الأفعال ؛ لأنَّك إذا حذفت حرف المضارعة بقيَ الحرفُ الذي بعده ساكنًا ، فاجتلبتَ همزةَ الوصل ؛ لأنَّه لا يُبتدأ بساكن .

وشذَّ من ذلك ثلاثةُ أفعال وهي : تَأْكُلُ وتَأْخُذُ وتَأْمُرُ ، فإنَّك إذا حذفتَ منها حرفَ المضارعة كان القياس أن تجتلب همزة الوصل ، ويضمُّوا لانضمام الثالث ، فتقول : أُوكُلْ أُوخُذْ أُومُرْ ، فتقلب الهمزة التي هي فاء الكلمة واوًا لانضمام ما قبلها .

لكنَّهم كرهوا ذلك فلم يقولوه إلاَّ في قليل من الكلام لثقله ، مع دَوْرِ هذه الألفاظ وكثرة الاستعمال لها ، وذلك يطلب بالتخفيف بل حذفوا بعد حرف المضارعة الهمزةَ التي هي فاءُ الكلمة و لم يأتوا بهمزة وصل لتحرُّك عين الكلمة .

هذا في حال الابتداء تقول : كُلْ وخُذْ ، فإن وصلتَ ساغ حذفُ فاء الكلمة وإثباتها فتقول : ائتِ فلانًا فمُرْهُ بالقيام ، وإنْ شئت : فأْمُرْهُ بالقيام ، وكأنَّهم رفضوا ذلك في الابتداء استثقالاً للهمزتين ؛ همزة الوصل وفاء الكلمة ، فلمَّا وصلوا سقطت ألف الوصل وثبتت فاء الكلمة ، ومَن حذف أجرى الوصل مجرى الابتداء ، كقوله تعالى : ﴿ خُذِ ٱلۡعَفۡوَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡعُرۡفِ﴾[2].

وكذلك تدخل أيضًا على كلِّ مثال زائد على الثلاثة ما عدا الرباعي فإنَّها لا توجد فيه أصلاً ، كما لا توجد في أوَّل فِعْلٍ زائد على الأربعة إلاَّ وهي فيه للوصل وذلك نحو : احْمَرَّ واصْفَرَّ واحْمَارَّ واصْفَارَّ وانْفَعَلَ واسْتَفْعَلَ [3] وافْتَعَلَ،نحو :انْطَلَقَ واسْتَخْرَجَ واكْتَسَبَ[4].

---

[1]- بعد : سقط من ب .

[2]- الأعراف ١٩٩ .

[3]- واستفعل : سقط من ب .

[4]- واكتسب : سقط من ب .

و(افْعَوْعَلَ) نحو : اغْدَوْدَنَ النبتُ [١] إذا طالَ ، و (افْعَنْلَلَ) نحـــو : اقْعَنْسَـــسَ ، و(افْعَوَّلَ) نحو : اعْلَوَّطَ المهر إذا ركبه عُرْيانًا [٢] ، و(افْعَنْلَى) نحو : اسْلَنْقَى ، و(افْعَلَـــلَّ) كاقْشَعَرَّ ، و(تَفَاعَلَ)و(تَفَعَّلَ) إذا أدغمت التاء منهما فيما بعدها نحو : اطَّـــايرَ واطَّيَّـــر ، وأصلهما تَطَايَر وتَطَيَّر .

وهي في جميع ذلك مكسورة إذا بنيتَ الفِعْل للفاعِل ، ومضمومة إذا بنيته للمفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُه .

ويُستدلُّ على الألف الذي للوصل[٣] في الأفعال بفتح حرف المضارعة نحو : انْطلَـــقَ يَنْطلِقُ وبسقوطها في الدَّرْجِ .

وكذلك يستدلُّ على ألف القطع بثبوتها في الدَّرْجِ ، وبضمِّ أوَّل المضارع نحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ وأعْطَى يُعْطِي ، وهذا إنَّما يكون في الرباعي .

وقد تكون أصليَّةً نحو : أَكَلَ وأَخَذَ ، وزائدة نحو : أَكْرَمَ وأَعْطَى ، أي زائدة علـــى الفاء والعين واللام ، وفائدتها التوصل بها إلى النطق بالسَّاكن ، وأصلها الكسر على أصـــل التقاء الساكنين ، فإن فُتحتْ فلعلَّة ، وإن ضُمَّت فكذلك على ما تبيَّن .

ومعنى *قولـــه* : **" لا تَلحَقُ اسمًا ليسَ مصدرًا لفعلٍ ثبتتْ في ماضيه "** [٤] .

يعني أنَّها لا توجد في الأسماء إلاَّ فيما ذَكَرَ ، وفي مصادر الأفعال الزائدة على الأربعة نحو ما تقدَّم من تسعة الأمثلة التي الألف في أوَّلها من الأفعال ألف وصل وهـــي : احْمَـــرَّ احْمِرارًا ، واصْفَرَّ اصْفِرارًا ، واحْمَارَّ احميرارا، واصْفَارَّ اصْفيرارًا [٥]، وانْفَعَلَ انْفعالاً نحـــو : انْطَلَقَ انْطِلاقًا [٦]، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْراجًا ، واغْدَوْدَنَ اغْدِيْدانًا ، واقْعَنْسَس اقْعِنْسَاسًا، واعْلَوَّط اعْلِوَّاطا ، واسْلَنْقَى اسلِنْقَاءً ونحو ذلك .

---

[١]– النبت : سقط من ب .

[٢]– في أ : عريا ، وأثبتنا ما في ب .

[٣]– في ب : على ألف الوصل .

[٤]– في أ : ليس بمصدر ، وأثبتنا ما في ب والجزولية ٢٣٣ .

[٥]– سقط من ب وفي (أ) اصفرَّ اصفيراراً .

[٦]– قوله : نحو : انْطَلَقَ انْطِلاقًا ، لم يرد في ب .

وقولــه : " إلاَّ قولهم : اسْمٌ واسْتٌ وابْنٌ وابْنَةٌ وابْنُمٌ وامْرُؤٌ وامْرَأةٌ واثْنَانِ واثْنَتَانِ وايْمُنُ اللهِ في القسم "[1] انتهى.

ففي هذه المواضع توجد في الأسماء خاصة ، وما عدا ذلك وعدا المصادر[2] المذكورة في الأسماء فهي ألفُ قَطْعٍ ، وهذا الذي قاله في ايْمُن هو مذهب سيبويه[3] .

ومذهب الفرَّاء[4] أنَّها ألفُ قَطْعٍ وقد تقدَّم الترجيح بينهما في باب القسم[5] ، وإنَّما فُتحت هذه الألف تشبيهًا بألف الوصل الداخلة على الحرف في الرَّجُل والغُلام ، وذلك أنَّ ايْمُن الله اسمٌ غير متمكِّن ؛ لأنَّه لا يُستعمل إلاَّ مرفوعًا بالابتداء خاصة لا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، فلمَّا قلَّ تمكّنُه شُبِّه بالحرف ، وألفُ الوصل مع الحرف مفتوحة ففُتحتْ معه .

ولا تدخل من الحروف إلاَّ مع لام التعريف نحو : الرَّجُل والغُلام وشِبْه ذلك ، وباقي لفظه في الباب بيِّن .

فصلٌ ومتى لحقتِ الأمرَ من الفعل الثلاثي الذي ما بعد حرف المضارعة منه ساكن، فتنظر إلى الثالث من همزة الوصل ، فإن كان مفتوحاً نحو : اذْهَبْ ، أو مكسورًا نحو : اضْرِبْ ، بشرط أن يكون كَسْرًا ليس أصلُه الضمَّ كُسِرتِ الهمزةُ .

وإنْ كان الكَسْرُ أصلُه الضمُّ /٢٧٠/ نحو : اغْزِي يامرأة أُلزِم الكسرُ الإشمامَ والهمزةُ الضمَّ، وكذلك ادْعِي يامرأة .

وإن كان مضمومًا ضمًّا ليس أصلُه الكسر نحو : اخرُجْ اقتُلْ ضُمَّتْ الهمزةُ اتباعًا للثالث؛ لأنَّهم يكرهون الخروج من كسر إلى ضمٍّ ليس بينهما إلاَّ حرف ساكن ، إذْ الساكن حاجزٌ غير حصين فلم يُعتدّ به .

وإن كان الضمُّ أصله الكسر كُسِرتِ الهمزةُ نحو : امْشُوا واقْضُوا .

---

[1]- الجزولية ٢٣٣ .

[2]- قوله : وما عدا ذلك وعدا المصادر ، لم يرد في ب .

[3]- الكتاب ١٤٨/٤ .

[4]- هو قول الكوفيين عامة ، انظر الإنصاف ٣٧٧/١ ، شرح المفصل ٩٢/٩ .

[5]- لم يتحدث عن هذا الخلاف في باب القسم عند حديثه عن ايمن الله ، انظر باب القسم ٢٣/٢ من المخطوط .

ش~ : " ومن حيث كان هذا البناء بعد الحذف غيرَ البناء الأوَّل ، وكان مطلوبًا به إيجاد الفعل ، كان بناء[1] مخصوصًا بالمستقبل ، فلم تكن فيه علَّةُ إعرابِ الفعل من الاشتراك ، والاختصاص بالحرف من أوَّله بعد الاشتراك ، فبقي الفِعْلُ على أصله من البناء، فهذا السكون في آخره سكون بناء لا إعراب .

وكان ينبغي ألاَّ تُحذفَ منه الياءُ ولا الألف ولا الواو في نحو : ارمِ اغزُ اخشَ ؛ لأنَّ حَذْفَ هذه الحروف إنَّما كان علامةً للجزم ، وإنما كان ينبغي أن تكون ثابتةً في أواخر هذه الأفعال، ساكنةً على أصل البناء كسائر هذه البنية ، إلاَّ أنَّه يُعامل آخرُ الفعْلِ في ذلك كلِّه معاملةَ المجزوم ؛ لكونه بمعناه فلذلك حُذفتْ حروفُ العلَّة في : اقْضِ واغْزُ واخْشَ ؛ لكونها في معنى لِتَقْضِ ولِتَغْزُ ولِتَخْشَ " [2] .

وهو عند الكوفيين[3] معرب مجزوم بلام الأمر ، ورُدَّ عليهم بأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، والحروف الجارَّة للأسماء لا تُحذف ويبقى عملُها ، فكذلك الحروف الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء واستدلوا على حذف لام الأمر بقوله:

١١٨- على مِثْلِ أصحابِ البَعُوضةِ فَاخمِشِي   لك الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى[4]

يريد أو لِيبكِ من بكى وهذا عند البصريين[5] ضرورة ، يريد أنَّه حذفَ لدلالة المعنى عليها، أو عامَلَ اخمِشِي معاملةَ لِتَخْمِشِي ؛ لكونه في معناه ومثله قول الآخر :

---

[1]- بناء : سقط من ب .

[2]- التوطئة ١٤٩ .

[3]- انظر الخلاف في فعل الأمر في الإنصاف ٥٩/٢ .

[4]- من الطويل لِمُتَمِّمِ بن نُوَيْرة في ديوانه ٨٤ ، وهو من شواهد الكتاب ٩/٣ استشهد به سيبويه على إضمار لام الأمر مع إعمالها ، والبيت له في المقتضب ١٣٠/٢ ، واللسان (لوم) ٥٦٠/١٢ وبلا نسبة في الإنصاف ٦٥/٢ ، وشرح المفصل ٦٠/٧ ، والبعوضة : موقع ، والمعنى : لتخمشي وجهكِ على قتلى موقعة البعوضة وليبك عليهم البواكي .

[5]- انظر الإنصاف ٥٩/٢ .

١١٩- فقلْتُ ادْعِي وأَدْعُ فإنَّ أنْدَى لِصَوْتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَـانِ[1]

وقول الآخر :

١٢٠- محمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا ما خِفْتَ مِنْ أمْرٍ تَبَـالا[2]

يريد لِتَفْدِ ، على أنَّه قد يمكن أنْ يريد : تفدي نفسَك ، على معنى الخبر ، واجتـزأ بالكسرة عن الياء كقولـه تعالى : ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[3] وكذلك (وأَدْعُ) كأنَّه قال : وأنـا أدْعُو فاجتزأ بالضمة عن الواو فيكون نحو قوله :

١٢١- حتى إذا ابْتَلَّتْ حلاقيمُ الحُلُقْ[4]

يريد الحلوق .

ولم يجئ إضمار جازم وإبقاء عمله في ضرورة ولا غيرها إلاَّ في الـلام وحـدها ، والمسوِّغ لذلك أنَّهم قد يأمرون بغير لام نحو : اضْرِبْ اخْرُجْ ، فعاملوا لِتَفْعَلْ معاملة افْعَلْ في الضرورة .

---

[1]- من الوافر ، من شواهد الكتاب ٤٥/٣ ، استشهد به سيبويه على نصب (أدعو) بإضمار (أنْ) ، والبيت لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٣٣/٧ ،وللأعشى أو للحطيئة في تحصيل عين الذهب ٣٩٩ ، وللأعشى أو للحطيئة أولربيعة أو لدثَّار بن شيبان في التصريح ٣٢٥/٣ ،وبلا نسبة في الإنصاف ٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦/٤ ، وارتشاف الضرب ١٦٧٧/٤ ، والمغني ٤٣/٢ ، والهمع ٣١١/٢ ،والشاهد فيه " وأدعُ " حيث جزم الفعل المضارع بلام الأمر المحذوفة ، وفي المخطوط :

فقلت أدعو وأدع ...

وقد أشار الناسخ للرواية الصحيحة في حاشية المخطوط .

[2]- من الوافر للأعشى وقيل لأبي طالب ، من شواهد الكتاب ٨/٣ استشهد به سيبويه علـى إضـمار لام الأمـر وإعمالها، والبيت للأعشى أو لأبي طالب في الخزانة ١١/٩ ، ١٠٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٣٠/٢ ، والإنصـاف ٦٣/٢ ، وشرح المفصل ٣٥/٧ ، وتحصيل عين الذهب ٣٨٧ ، وشرح الجمل لابـن عصـفور ١٥٢/٢ ، وشـرح التسهيل ٦٠/٤، والمغني ٢٢٤/١ ، والهمع ٤٤٤/٢ ، والتبال : سوء العاقبة .

[3]- الكهف ٦٤ .

[4]- من الرجز بلا نسبة في الخصائص ١٣٤/٣ ، واللسان (حلق) ٥٨/١٠ .

بـــابٌ هَذَا هُوَ بَابُ النَّسَبِ

والنَّسَبُ إضافةٌ في المعنى ولهذا قال سيبويه ـ رحمه الله ـ : " هذا بابُ الإضـــافة ، وهو بابُ النِّسْبَة " [1] فسمَّى النسبَ إضافةً .

ش~ [2]: يُقال : نِسبة ونُسبة بالضمِّ والكسر ، قال : " وإنَّما حملهم علـــى ذلـــك تغييرهم آخر الأسماء ومنتهاها " [3] ، يعني أنَّك إذا نسبتَ إلى اسمٍ ألحقتَه ياءين الأولى منهما ساكنة ، وكسرتَ ما قبلها ، وهذا كلُّه تغييرٌ لحق الاسمَ .

وأيضاً فإنَّ الاسم قد انتقل إلى أن يكون صفةً ، ولم يكن قبلُ كذلك ، وصار يدلُّ على غير ما كان يدلُّ عليه قبل ، وهذا كلُّه تغيير ، والتغيير عندهم يأنس بالتغيير ، ولـــذلك كثر الخروجُ عن القياس في هذا الباب لهذا .

وجعله س~ [4]على ضربين : مَقِيس وشاذّ ، والشاذُّ على ضربين : شاذٌّ لا يُقاس [5] ، أي لا يقبله القياس ، وشاذٌّ مَقِيس ، حيث قال : " فمنه ما يجري على غير قياس ، ومنه ما يُعدَل وهو القياس الجاري في كلامهم " .

قلت قوله : " فمنه ما يجيء على غير قياس " أي من التغيير ما يجيء على غير قياس وهو نحو : زَبانيٌّ في زَبِينَة ، وعُبَديٌّ في عَبِيدة ، وفي هُذَيل : هُذَليٌّ ،وفي فُقَيْم كنانة : فُقَميٌّ، وفي مُلَيْح خزاعة : مُلَحيٌّ، وفي ثَقيف : ثَقَفيٌّ .

سع~ : " ومثال ذلك في قُريش : قُرَشِيٌّ وفي سُليم : سُلَمِيٌّ وفي قُـــرَيْم : قُرَمِـــيٌّ ، وهذا يكثر عندي حتى يخرج عن الشذوذ وسيُبيَّن .

ومن الشاذِّ الذي على غير قياس أيضًا زَبانيٌّ في زَبِيْنة ، وفي طَـــيِّءٍ : طَـــائيٌّ ، وفي العَالية : عُلْوِيٌّ وفي البَادِية : بَدَوِيٌّ ، وفي البَصْرة : بِصْرِيٌّ ، وفي السَّـــهْل : سُـــهْلِيٌّ ، وفي الدَهْر : دُهْرِيٌّ وفي حَيٍّ من بني عَبِيْدَة : عُبَدِيٌّ بضمِّ العين وفتح الباء .

---

[1]- الكتاب ٣٣٥/٣ .

[2]- ش~ : سقط من ب .

[3]- الكتاب ٣٣٥/٣ .

[4]- الكتاب ٣٣٥/٣ .

[5]- في ب : لا يقاس عليه .

قال : وحدثنا من نثقُ [به][1] بأنَّ بعضهم /٢٧١/ يقول في بني جَذيْمَة : جُـذَمِيٌّ فيضمُّ الجيم ويُجريه مجرى عُبَدِيٌّ ، وقالوا في بني الحُبْلَى من الأنْصَار : حُبَليٌّ ، وفي صَنعاء: صَنْعَانِيٌّ ، وفي شتَاء : شَتَوِيٌّ ، وفي بَهْراء ـ اسم قبيلة من قُضاعة ـ بَهْرَانِيٌّ وفي دَسْتَواء : دَسْتَوانِيٌّ ، وفي الأُفُق : أَفَقِيٌّ ومنهم من يقول : أُفُقِيٌّ على القياس .

وقالوا في حَرُوراء و جَلُولاء ـ موضعان ـ : حَرُورِيٌّ وجَلُولِيٌّ ، كما قالوا في خُراسان : خُرْسِيٌّ ، وخُراسانِيٌّ أكثر ، وخُراسِيٌّ لغةٌ .

وقال بعضهم : إبِلٌ حَمَضِيَّةٌ ، إذا أكلت الحَمْضَ ، وحَمْضِيَّة أجْوَدُ ، وبعضهم يجعل النِّسبةَ في مثل[2] هذا بغير حرف النِّسبة ، ويَبْنِي من المنسوب اسمَ فاعِلٍ غير جارٍ على فِعْلٍ فيقول : بَعيرٌ حَامِضٌ إذا كان يرعى الحَمْضَ ، وعَاضِهٌ إذا كان يرعى العِضَاه ، كما تقول : رَجُلٌ دَارِعٌ ورَامِحٌ وناشِبٌ إذا كان ذا دِرْعٍ ورُمْحٍ ونُشَّابٍ ، فيُغني هذا عن أن يقول : دِرْعِيٌّ ونُشَّابِيٌّ ورُمْحِيٌّ .

ومن الشاذِّ قولهم في النسب إلى الخريف : خَرَفِيٌّ ، والخَرْفِيُّ أكثر في كلامهم بتسكين الراء من الخَرَفِيّ[3] ، ويُقال : إبِلٌ طُلاحِيَّةٌ .

وقال بعضهم في النَّسب إلى أُمَيَّةَ : أَمَوِيٌّ بفتح الهمزة فهذه الفتحة كالضمَّة في السَّهْل حين قالوا : سُهْلِيٌّ ، وقالوا : رَوْحانِيٌّ في الرَّوحاء ، ومنهم من يقول : رَوْحَاوِيٌّ، كما قال بعضهم : بَهْرَاوِيٌّ .

قال : حدَّثنا بذلك يونس ، ورَوْحَانِيّ أكثر من بَهْراوِيّ ، وقالوا في القِفَاف[4] : قُفِّيٌّ، وفي طُهَيَّة: طُهَوِيٌّ[5] على القياس كما قال الشاعر :

---

[1]- تكملة من ب ، وهي في الكتاب ٣/٣٣٦.

[2]- في ب : في غير .

[3]- في ب : من الخرفي والخريفي .

[4]- القفاف : موضع بنجد .

[5]- في شرح السيرافي : وفي طُهيّة : طُهْوِيّ ، وقال بعضهم : طُهَوِيّ على القياس .

١٢٢- بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ علــيهِ مَهَابَةٌ　　سَرِيعٍ إلى داعِي النَّدى والتَكرُّمِ [١]

ومِمَّا جاء محدوداً عن بنائه ، محذوفةً منه إحدى اليائين -يائي الإضــافة- قــولهم في الشَّأم: شَآمٍ وفي تِهامة : تَهَامٍ ، ومَن كسر التاء قال : تِهاميٌّ ، وفي اليَمن : يَمانٍ .

وزعم الخليلُ أنَّهم ألحقوا هذه الألفات عوضًا من ذهاب إحدى اليائين وكأنَّ الذين حذفوا الياءَ من ثَقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضًا منها.

فقلت : أرأيتَ تِهامة أليس فيها الألفُ ؟ فقال : إنَّهم كسَّروا الاسمَ على أن يجعلوه تَهميًّا - فَعَليًّا أوفَعْليًّا - فلمَّا كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردُّوا الألف ، كأنَّهم بَنوه تَهَمِيٌّ أو تَهْمِيٌّ ، فكأنَّ الذين قالوا : تَهَام هذا البناء كان عندهم في الأصل بفــتحهم التاء حيث قالوا : تَهام ، يدلُّك على أنَّهم لم يَدَعوا الاسمَ على بنائه .

ومنهم من يقول : تِهاميٌّ ويَمانيٌّ وشَآمِيٌّ ، فهذا كبَحْرانِيّ وأشباهه ممَّا غُيِّر بناؤه في الإضافة ، وإن شئت قلت : يَمنيٌّ .

وزعم أبوالخطَّاب [٢] أنَّه سمع من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجنِّ جميعًا : رُوْحَانِيٌّ أضفتَ إلى الرُّوح ، وإلى الجميع : رأيتُ رُوحَانِيِّين ، وزعم أبوعبيدة [٣] أنَّ العرب تقوله لكلِّ شيءٍ فيه الرُّوح من الناس والدوابِّ والجنِّ .

وزعم أبو الخطَّاب أنَّه سَمِعَ من يقول : شَآمِيٌّ ، وجميع هذا إذا صار اسمًا في غير هذا الموضع فأضفتَ إليه ، جرى على القياس كما يجري تحقير لَيْلة وإِنْسان [٤] إذا سَمَّيــتَ بهمــا فجعلت كلَّ واحدٍ منهما اسمًا علمًا .

---

[١]- من الطويل من شواهد الكتاب ٣٣٧/٣ ،استشهد به سيبويه على أنَّ (قُرِيشيّ) نسب على أصله ،وهو بلا نسبة في الجمل ٢٥٣ ،وشرح السيرافي ١٣٦/٤أ ،والإنصاف ٣٢٦/١ ،وشرح المفصل ١١/٦ ،وتحصيل عين الذهب ٤٩٤.

[٢]- هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطَّاب الأخفش الأكبر ، مولى بني ثعلبة ، كان إمامًا في العربية لقي الأعــراب ونقل عنهم ، أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيده ت ١٧٧هــ (بغية الوعاة ٧٤/٢)

[٣]- هو معمر بن المثنَّى البصري مولى بني تَيم ، أول من صنَّف غريب الحديث ، كان عالمًا باللغة والأنساب والأيام ، ت٢١١ هــ وقيل غير ذلك (بغية الوعاة ٢٩٤/٢)

[٤]- تحقير ليلة : لُيَيْلِيَة ، وإنسان : أُنَيْسِيان ، فاذا سُمِيَ بهما حُقِرا على القياس ، انظر الكتاب ٤٨٦/٣ .

وإذا سمَّيت رجلاً زَبِيْنَة لم تقل : زَبَانِيٌّ ، أو دَهْرًا لم تقل : دُهْرِيٌّ ، ولكن تقول في الإضافة إليه : زَبَنِيٌّ ودَهْرِيٌّ " [١] .

وذكر السيرافي أنَّ النَّسب إلى هُذيل هُذَلِيّ مَقيسٌ عنده لكثرته ، قال : " وذلك خاصةً في العرب الذين بتهامة وما يَقرُبُ منها "[٢] .

وذكر منه عدة ألفاظ منها " قولهم في قُريش : قُرَشِيٌّ ، وفي فُقَيْم كِنانة : فُقَمِيٌّ : وفي مُلَيْح خُزاعة : مُلَحِيٌّ ، وفي سُلَيْم : سُلَمِيٌّ [٣] ، وفي خُثَيْم وقُرَيْم وجُرَيْب ـ وهم من هُذَيل ـ : خُثَمِيٌّ وقُرَمِيٌّ وجُرَبِيٌّ ، وهؤلاء كلُّهم مجاورون لتهامة وما يدانيها .

والعلَّةُ في حذف الياء أنَّه تجتمع ثلاثُ ياءات وكسرةٌ إذا قال : قُرَيْشِيٌّ ، فعدلوا إلى الحذف لذلك ، وكذلك الكلام في ثَقيف " [٤] .

وهذا الذي قاله السيرافي يظهر لِيَ فإنَّ مدركَ القياسِ في هذا الباب إنَّما هو كذا ، وهو أنْ يكثر شيء وله قياسٌ ما فيقاس في نظائره .

ومِمَّا يبيِّن هذا أنَّ س~ [٥] قد قاس باب فَعِيلة وفَعُولة وفُعَيْلة على شَنُوْءة وحدها ، ولم يُسمع منها إلاَّ هذا ، ولَمَّا كان القياس قابلاً له جدًّا أجراه سيبويه قياسًا ، وإذا كانوا يقولون في نَمِر وشَقِر [٦] : نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ ، وهو عندهم قياس فلا يبعد حذف الياء من هذا لهذه العلَّة بعينها ، بل هذا أوجب من تلك لوجود الياء ، وهي أشدُّ من الكسرة .

وإنَّما ذكرنا لك هذا الشاذَّ كما ذَكَرَه سيبويه والنحويون /٢٧٢/ ليتأنَّس به حتى إذا عقدوا عَقْدًا وورد عليه الاعتراض بشيء من الشاذِّ لم يلتفت [إليه] [٧] فلذلك قُدِّمَ .

---

[١]- شرح السيرافي ٤/١٤٥ ، ١٤٦ .

[٢]- شرح السيرافي ٤/١٤٦ب .

[٣]- سلميّ : سقط من ب .

[٤]- شرح السيرافي ٤/١٤٦ب .

[٥]- انظر الكتاب ٣/٣٣٩ ، وفي ب سيبويه .

٦- الشَّقِر : نبت أحمر .

[٧]- تكملة .

وكلُّ ما جاء من هذا شاذًّا فله وجه وذلك على ثلاثة أضرب : إمَّا للتفرقة بين[1] نسبتين إلى لفظٍ واحد ، وإمَّا للتشبيه بشيء في معناه ، وإمَّا للعدول من الثقيل إلى الخفيف ، فمن الأخير قوله : زَبانيٌّ ، كأنَّهم حافظوا على بقاء حروف الاسم ثم استثقلوه بعد ذلك فأبدلوا من الياء ألفاً ونسبوا إليه كما ينسب إلى فعَالة.

وكذلك طَيْئِيٌّ كأنَّهم كرهوا هذا لاجتماع ثلاث ياءات لا حاجز بينها [2] إلاَّ همزة مكسورة وهي من مخرج الألف ، والألف نظيرة الياء والهمزة ثقيلة في نفسها فأبدلوا الياء ألفًا ، ولغةٌ لبعض العرب يقول في يَيْجل : يَاجل ، وزعم بعضهم[3] أنَّهم نسبوا إلى ما اشتُقَ منه هذا اللفظ وهو الطَّاءَة ، وهو بعد الذَّهاب في الأرض والمرعى .

وقولهم : عُلَوِيٌّ كأنَّهم نسبوا إلى العُلُو الذي بمعنى عَالٍ ، أو كأنَّهم أرادوا التفرقة بين عَالِية اسم امرأة وهذا ، والعاليةُ بقرب المدينة مواضع مرتفعة على غيرها ، والعلُو المكان المرتفع ، وإذا نسبتَ إلى عَالِية على القياس قيل : عَالِيٌّ أو عَالَوِيٌّ .

وأمَّا بَدَوِيٌّ في النسب إلى البادية فكأنَّه منسوب إلى بَدا وهو مصدر ، أو الفعل الماضي من بَدَا يَبْدُو إذا أتى البادية[4] وفيها ماؤه ، يُقال لها : بَدَا قال الشاعر :

١٢٣- وأنْتِ التي حبَّبتِ شِعْبًا إلى بَدَا　　إلَيَّ وأوْطَانِي بِلادٌ سِواهُما [5]

والنِّسبة إليهما على القياس بَادِيٌّ أو بَادَوِيٌّ .

وقولهم : بِصرِيٌّ كقولهم : مِنْتِن ومِنْخِر[6] ، فكسروا الباء اتباعًا لكسرة الرَّاء ؛ لأنَّ الحاجز بينهما ساكن وهو غير حصين ، وقيل هو منسوب إلى بِصْر وهي حجارة بِيْض تكون في الموضع الذي يُسمَّى بالبصرة ، فكأنَّهم نسبوا إلى ما فيها وقال الشاعر :

---

[1]- في ب : على .

[2]- في ب : بينهن .

[3]- انظر شرح السيرافي ١٤٧/٤ أ .

[4]- قوله : فكأنَّه منسوب إلى بَدَا وهو مصدر ، أو الفعل الماضي من بَدَا يَبْدُو إذا أتى البادية ، لم يرد في ب .

[5]- من الطويل لكُثَيِّر عزَّة في ديوانه ٢٩٣ ،واللسان (بدا) ٦٨/١٤ ،وخزانة الادب ٤٦٢/٩، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٤٧/٤أ ، والمغني ٣٢٧/١ ، والهمع ١٦٣/٣ ، وشعب وبَدَا : موضعان .

[6]- الأصل : مُنْتِن ومَنْخِر .

١٢٤- إنْ تَكُ جُلْمُودَ بِصْرٍ لا أُوَيِّدُهُ　　　أُوقِدْ عليه فأَحْمِيه فَيَنْصَدِعُ [١]

والقياس أن يقال : بَصْرِيٌّ بفتح الباء وعليه الأكثر .

وقولهم : سُهْلِيٌّ ، وفي الدَّهْر : دُهْرِيٌّ للفرق بينه وبين النسبة إلى سُهيل ودَهْر في اسم الرجل ، وذلك أنَّ الدَّهْرِيَّ هو الرجل الذي يقول بالدَّهْرِ من أهل الإلحاد ، والدُّهْرِيُّ الرجل المُسِنُّ الذي أتت عليه الدُّهورُ .

والسُّهْلِيُّ هو المنسوب إلى السَّهْلِ الذي هو خلاف الجبل ، والسَّهْلِيُّ هو الرجل المنسوب إلى سَهْلٍ اسم رجل .

وعُبْدِيٌّ في عَبِيْدَة للفرق بينه وبين عَبِيدة من قوم آخرين ، وكذلك حُبْلِيٌّ في بني الحُبْلَى من الأنصار ومن ولده عبدالله بن أُبَيٍّ بن سَلول [٢] رأس المنافقين ، قالوا في النسبة إليه: حُبَلِيٌّ للفرق بينه وبين حيٍّ آخر ،ويُقال :إنَّما قيل له الحُبْلى لعظم بطنه وليس اسمه بالحُبْلى [٣].

وقالوا في جَذِيْمة : جُذَمِيٌّ ؛ لأنَّ في العرب جماعة اسمهم جَذِيْمة ففي قريش جَذِيْمة بن مالِك بن حِصْن بن عامِر بن لُؤي ، وفي خُزاعة جَذيمة وهو المُصْطَلِق ، وفي الأَزْدِ جَذيمة بن زهير بن الحِجْر بن عِمْران [٤] .

وقولهم في صَنْعاء : صَنْعانِيٌّ ،وفي بَهْراء : بَهْرانِيٌّ ؛ لشَبَه الألف والنون بألفي التأنيث.

وقولهم في شِتاء : شَتْوِيٌّ كأنَّهم نسبوه إلى شَتْوَة ، وردَّه الزُّبَيْدِيُّ [٥] وقال :هو مَقِيس؛ لأنَّ الشَّتْوة معروفة في كلامهم بمعنى الشتاء .

---

[١]- من البسيط لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٦ ، وله في الصحاح (بصر) ٢٢٨/٢ ، واللسان (بصر) ٦٧/٤ ، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٤٧/٤أ .

[٢]- هو عبد الله بن أُبَي بن مالك بن الحارث ، اشتهر بابن سَلُول وهي جدته لأبيه ، كان رأس المنافقين في الإسلام ت٩هـ (الأعلام ٦٥/٤)

[٣]- قوله : ويُقال : إنَّما قيل له الحُبْلى لعظم بطنه وليس اسمه بالحُبْلى ، لم يرد في ب .

[٤]- انظر شرح السيرافي ١٤٧/٤ب .

[٥]- هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مُذحِج الزبيديّ الإشبيليّ ، أديب وشاعر ولغوي ونحوي وفقيه ، أخذ عن القالي من أشهر تصانيفه : مختصر كتاب العين ت ٣٧٩ (بغية الوعاة ٨٤/١) انظر قوله في ارتشاف الضرب ٦٣٢/٢ .

ش~ : " الذي لا يقول : شَتْوة هو الذي يقول : شَتَويٌّ " وهذا يريد سيبويه[1] كما قال في موضع آخر : " يقولها من لا يقول إلاَّ عالم يعني علماء " وهـذا يحتـاج إلى نقـل وتوقيف .

وقال بعضهم: إنَّ شتاء جمع شَتْوَة [2]والجمع في النسب يردُّ إلى الواحد وهذا نحـو : صَحْفة وصِحاف ورَكْوة ورِكاءٌ ، وتلقاه بالقبول السيرافي [3]، وهذا عندي لا يلزم ولو كان الشتاء جمع شَتْوة لقيل : الشتاءُ أقبلت أو أقبلْنَ ولا يُقال هذا .

قال الأعلم في النكت : " والصحيح أنَّ الشتاء اسمٌ واحدٌ واقـعٌ علـى الفصـل ، والشَتوة في معناه ؛ لأنَّه لايقع في[4] الكلام إلاَّ مذكَّرًا ، ولو كان جمع شَتْوة لجـرى علـى التأنيث وإذا نُسب إلى جمع فسبيله أنْ ينسب إلى واحده " [5] انتهى .

وقالوا في النسب إلى البحرين : بَحْرَانيٌّ ، والقياس أنْ تحذف علامة التثنية في النسبة كما تحذف هاء التأنيث ، غير أنَّهم كرهوا اللبس بينه وبين النسبة إلى البَحْرِ فبنوا [6] البحرين لما سمُّوا به على مثال سَعْدان ونسبوا إليه على ذلك .

قال ش~ [7]: /٢٧٣/ وفهم ابنُ سِيْدَه [8] من هذا أنَّ بَحْرانيّ نسبة إلى بحر لا إلى البحرين وذلك غير خارج من كلام سيبويه [9] وكان ش~[10] يقول : " هذه عقوبة عاقبه اللهُ؛ لأنَّـه سمَّى كتابه المحكَّم المحيط الأعظم " .

---

[1]- الكتاب ٣٣٦/٣ .

[2]- قاله مبرمان في حواشيه ، انظر الارتشاف ٦٣٣/٢ .

[3]- شرح السيرافي ١٤٧/٤ب .

[4]- في ب : على .

[5]- انظر النكت ٨٨٤/٢ ، مع اختلاف في النص .

[6]- قوله : النسبة إلى البَحْرِ فبنوا ، لم يرد في ب .

[7]- في ب : قال الأستاذ .

[8]- هو علي بن إسماعيل ، إمام في اللغة وآدابها ، ولد بمرسية ، اشتغل بنظم الشعر ، من مصنفاته " المحكَّـم والمحـيط الأعظم " ت ٣٩٨ (بغية الوعاة ٤٤٦/١) ، انظر قوله في المحكَّم ٢٣٩/٣ .

[9]- قال سيبويه : "وزعم الخليل أنَّهم بنوا البحر على فَعْلان وإنَّما كان القياس أن يقولوا بَحْرِيّ " الكتاب ٣٣٦/٣ .

[10]- ش~ : سقط من ب .

وقولهم في النسب إلى الأُفُق : أَفَقِيٌّ لاشتراك فُعْل وفَعَل في مواضع نحو : عُجْم وعَجَم وعُرْب وعَرَب وسُقْم وسَقَم وعُدْم وعَدَم ، ومن قال : أُفْقِيٌّ بتسكين الفاء فهو على القياس؛ لأنَّ فُعُلاً يُسكَّن ثانيه قياسًا مطَّردًا .

وأمَّا حَرُوْرَاء وجَلُوْلاء فكان القياس حَرُوْرَاوِيٌّ وجَلُوْلاوِيٌّ ، كما يُقال : حَمْرَاوِيٌّ غير أنَّهم أسقطوا ألفي التأنيث أيضًا [1]، والذي يقول : حُرْسِيٌّ أسقط الزوائد وبناه على فُعْل؛ لأنَّه أخفُّ الأبنية ولم يغير الضمَّة من حُراسان .

وحكى المبرّد [2] أنَّه يُقال : حَمْضٌ وحَمَضٌ ، وإنْ صحَّ هذا فليس بشاذٍّ ـ أعني حَمَضيّة ـ إلاَّ أنْ يكون كما تقدَّم في شَتَويّ ، وقولهم : حَامِضٌ وعَاضِهٌ شاذٌّ ؛ لأنَّ هذا إنَّما يقع في باب النسب بمعنى ذو كذا نحو : لابِن وتامِر ورامِح ، وليس كذلك .

وقولهم : خَرَفِيٌّ في النسب إلى الخريف ، الشذوذ فيه كالشذوذ في ثَقَفيّ في النسب إلى ثَقِيْف ، وخَرْفِيٌّ أكثر بتسكين الراء وفتح الخاء ، أضافوه إلى المصدر وهو الخَرْف والمصادر قد تُستعمل في معنى أسماء الفاعلين نحو قولهم : رجلٌ عَدْلٌ ومَاءٌ غَوْرٌ بمعنى عَادِل وغَائِر .

وقولهم : إِبِل طُلاحيَّة إذا أكلت الطَّلْح [3]، فرقوا بينها وبين ما نُسب إلى طَلْحة كما فرقوا في قولهم : رَجُلٌ رَقَبانيٌّ وجُمَّانيٌّ بين الغليظ الرَّقبة والذي له جُمَّة، وبين أن ينسبوا إلى رجل اسمه رَقَبة أو جُمَّة، وحكى غيرُ سيبويه إِبِل طِلاحِيَّة [4] بكسر الطاء وأنشد :

---

[1]- بعده في ب : لطول الاسم وشبَّهوهما بهاء التأنيث .

[2]- انظر شرح السيرافي ١٤٨/٤أ .

[3]- قوله : وقولهم : إِبِل طُلاحيَّة إذا أكلت الطَّلْح ، لم يرد في ب .

[4]- شرح السيرافي ١٤٨/٤أ .

١٢٥- كيفَ تَرَى وَقْعَ طِلاحِيَّاتِها بالغَضَوِيَّاتِ على عِلاَّتِها ؟ [1]

وأمَّا عِضَاهِيٌّ فله وجهان : أحدهما شاذٌّ والآخر مطَّرد ؛ فأمَّا المطَّرد فعلى لغة من يقول : عِضَاهَةٌ للواحد وللجمع عِضَاهٌ كقَتَادَةٍ وقَتَادٍ ، فهذا بمنزلة الواحد وتكون النسبة إليه على هذا قياسًا.

وأمَّا الشاذُّ فأن يكون واحدُه عِضَة وقد سقط منه لام الفعل وهي هاء فإذا جُمِعَ قِيل: عِضَاهٌ [2] كشَفَةٍ وشِفاه ، بمنزلة المِيَاه ، والقياس أن يضاف إلى الواحد منها لا إلى الجمع المكسَّر فنسبتهم إليه عِضاهِيّ على هذا شاذَّة .

وأمَّا من جمع العِضة عِضَوات ، وجعل الساقط واوًا هي لام الفعل فإنَّه يقول : عِضَوِيٌّ ، وأمَّا قول سيبويه : " والعِضاهة بكسر العين ، على القياس " [3] فليس قوله : "على القياس" متعلقًا بهذا الكلام إنَّما هو راجع لقوله : " وقالوا في عِضَاه : عِضَاهِيٌّ " قاله ش~ ولا يبعد ما منع .

فإنْ قلت[4] فليس هذا موضع ذكرها ؛ لأنَّه مَقِيس ، فما وجه ذكرها هنا ؟ قلت : ذكره لما كان قد يتوهَّم في قولهم : عِضَاهِيّ -وهم يقولون :عِضَةٌ للواحد- أنَّ هذه نسبة على غير قياس ،وقوله : " جعل الواحد عِضَاهةً " بدلٌ من قوله : " جعله بمنزلة المياه " وثبت في بعض النسخ : " وقالوا في عِضاه : عَضَاهِيٌّ بفتح العين " وكذلك ثبت في[5] الموضع الآخر: " وهو جيِّد ؛ لأنَّه من الباب حنيئذٍ " ويكون قوله : " على القياس " متعلقًا ولا بُدَّ بقوله : " والعِضاهةُ بكسر العين " لا بما قبله .

---

[1]- من الرجز ، بلا نسبة في شرح السيرافي ١٤٨/٤أ ، والصحاح (طلح) ٥٧١/١ ، واللسان (طلح) ٥٣٣/٢ ، والغضويات : التي أكلت الغضى ، وعلاتها : حالاتها .

٢- في أ : قيل عضة ، وأثبتنا ما في ب .

[3]- قال سيبويه : " وقالوا في عِضاه : عِضاهيّ في قول من جعل الواحدة عِضاهة مثل قَتادة وقَتاد ، والعِضاهة بكسر العين على القياس ،فأمَّا من جعل جمع العِضَة عِضَوات وجعل الذي ذهب الواو فإنَّه يقول : عِضَوِيّ ، وأمَّا من جعله بمنزلة المياه ، وجعل الواحد عِضاهة فإنَّه يقول: عِضاهيّ " ، الكتاب ٣٣٦/٣ .

[4]- قوله : فليس قوله : "على القياس" ، لم يرد في ب .

[5]- في ب : في العين .

وقولهم في أُميَّة : أَمَوِيٌّ بفتح الهمزة لقصد الخفَّة ، وتشبيهه إياه بسُهْليٍّ [1] في الخروج عن القياس ، والقياس في النسب إلى الرَّوْحاء رَوْحاوِيٌّ وقد قالته العرب [2].

وقوله : " ورَوْحانيٌّ أكثر من بَهْراوِيّ " [3] قصدُه أن يقول : إنَّ الخروج عن القياس في رَوْحاء وبَهْراء أكثر من القياس فرَوحانيّ أكثر من رَوْحاويّ وبَهْرانيّ أكثر من بَهْراويّ .

وقالوا في القَفَا : قَفِيّ ،كذا ثبت في كتاب الإستاذ[4] وفي النسخ الموجودة في زماننا هذا ، والقياس قَفَوِيّ ، وثبت عند السيرافي[5] القفَاف ولا وجه له ؛ لأنَّه مقيس ،ووجَّهَه فقال: " لعله اسم موضع أو اسم عَلَم لشيء فيكون النسب إليه قَفِيّ شاذًّا " .

وثبت في نُكت الأعلم : " وأمَّا النسبة إلى القَفا فقَفَويّ ، ومن قال : قَفِيّ فهو شاذٌّ وحُذفت الواو استثقالاً لها " [6] وسَوَّغ الحذف أنْ يائي النسب كالعوض منها .

وذكر س~[7] في طُهَيَّة : طَهَوِيّ على الشذوذ ، وطُهَوِيّ على القياس ، وزاد غيره طَهْوِيّ [8] بفتح الطَّاء وتسكين الهاء وهو شاذٌّ .

وأمَّا قولهم : يَمَان وشَآمٍ وتَهَام ، فالأصل فيه شَأميّ ويَمَنِيّ ، ثم أسقطوا إحدى يائي النسبة وعوَّضوا مكانها ألفًا قبل آخر المنسوب إليه ، وأمّا تَهَامٍ فالأصل في البقعة [9] /٢٧٤/ المعروفة تِهامة والنسبة إليها تِهاميّ ،ومن قال: تَهَامٍ ،قدَّر أنَّ الألف في تِهَامة تُحذف وتفتح التاء فيُبْنَى الاسمُ على تَهَم أو تَهْم ثم يُنسب إليه كما يُنسب إلى شأمٍ ويَمن.

وحكى ابنُ جني في الخصائص [10] أنَّه يُقال تَهَمٌ في تهامة وأنشد :

---

[1]- الكتاب ٣٣٧/٣ .

[2]- الكتاب ٣٣٧/٣.

[3]- الكتاب ٣٣٧/٣ .

[4]- هو أبو علي الشلوبين .

[5]- شرح السيرافي ١٤٨/٤ب .

[6]- النكت ٨٨٥/٢ .

[7]- الكتاب ٣٣٧/٣ ، وفيه وفي شرح السيرافي طُهَوِي على الشذوذ.

[8]- شرح السيرافي ١٤٨/٤ب .

[9]- في ب : النسبة .

[10]- الخصائص ١١١/٢ .

١٢٦- أرَّقَ الليلةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ [1]

ثم قال : " فانظر إلى قوّة تصوّر الخليل فهو المعني ، قال :

١٢٧- الألْمَعيُّ الذي يَظُنُّ لك الظَّـ ـنَّ كأنْ قدْ رَأى وقدْ سَمِعَا [2] "[3].

ومن العرب من يقول : تِهامِيّ ويَمانِيّ وشَآميّ ، فأمَّا تِهاميّ فمنسوب إلى تِهامة المعروفة ، وأمَّا يَمانِيّ وشآميّ فهو منسوب إلى المنسوب المخفَّف كأنَّهم لمَّا قالوا : يَمانٍ وشَآمٍ ، صار ذلك اسما لكلِّ مكان نُسب إلى الشأم واليمن ، فصار اسم المكان يَمانٍ وشَآمٍ، كما يُقال : مَدارِ وعَذارِ [4] ، فلو كان اسمَ رجلٍ ثم نُسِب إليه لقيل : عَذَارِيّ ومَدَارِيّ .

وقولهم رُوْحانِيّ للطافة أجسامهم وخفائهم عن الرائين ، وكأنَّهم بنوا من الرُّوح فُعْلان كما بنو فَعْلان من البحر .

ثم تكلم س[5] بعدُ كلامًا بيَّنَ [6] فيه أنَّ هذه الأشياء التي خرجت عن القياس في النسب إذا نقلت عن موضعها فسُمِّيَ بقُريش رجُلٌ مثلاً ، فإنَّك تنسب إليها على القياس ، وشبَّهَ ذلك بتحقير لَيْلة وإنْسَان إذا كانا عَلَمين ، انتهى .

هذا وإنَّما كتبتُه توطئةً يُنتفع بها في الباب ، ولأنَّ هذا الشاذّ قلَّما يُنبَّه إلاَّ على اليسير منه وقلَّ من يُتقن هذا التوجيه له وتفسير ألفاظ سيبويه ، فاشدُدْ يدَك عليه فقلَّما تجده في غير هذا الشرح ، ولنرجع إلى لفظ أبي موسى .

---

[1]- من الرجز وبعده :

يالَكَ بَرْقًا مَن يَشُقْهُ لايَنَمْ

وهو بلا نسبة في الخصائص ١١١/٢ ، واللسان (تهم) ٧٢/١٢ ، والخزانة ١٥٤/١ .

[2]- من المنسرح لأوس بن حجر في ديوانه ٢٧٣/١ ، وله في الكامل ٢٣٥/٣ ، واللسان (لمع) ٨/ ٣٢٧ ، وبلا نسبة في الخصائص ١١٢/٢ .

[3]- الخصائص ١١٢/٢ .

[4]- في ب : قرقار وعرعار .

[5]- الكتاب ٣٣٨/٣ .

[6]- بيّن : سقط من ب .

قولـــه : " كلُّ اسمٍ نُسِبَ إليه فإنَّه في الأمْرِ العَام"[1].

تحرّز من مثل عطّار وخيّاط ونجّار في الصُّناع ، ومن مثل لابِن وتامِر أي : ذُو لَــبَنٍ وذو تَمْرٍ ، ودَارِع أي : ذُو دِرْعٍ ونحو ذلك .

وجعل سيبويه[2] هذا الباب على قسمين ؛ فما كان صنعةً تُزاول وتحاول بناه علـــى فَعَّال ؛ لأنَّ فَعَّالاً للتكثير في الفعل ، وصاحبُ الصنعة مُداومٌ لصنعته ومزاول لها ، فكـــأنَّهم قصدوا المبالغة في ذلك.

وما كان منه متاعًا نُسِب إليه على فَاعِل ، وهو لما كان ذا شـــيء ولـــيس بصـــنعةٍ يعالجها وليس فيه تكثير ، فلذلك جاء على فاعِل نحو : دَارِع ولابِن وتَامِر لـــذي الـــدِّرْعِ واللَّبَنِ والتَّمْرِ ، ولذي النُّشَّاب والنَّبْل نَاشِب ونَابِل .

ويُقال لذي السلاح : سَالِح ، ولذي الفرس : فَارِس ، ولصاحب النَّعْل : نَاعِـــل ، ولصاحب الحذاء : حاذٍ ، ولصاحب اللحْم : لاحِم ، ولصاحب الشَّحْم : شاحِم ، ويُقال لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعته ومنها معاشه لَبَّان وتَمَّار ونَبَّال[3] .

وقد يستعمل في الشيء الواحد اللفظان جميعًا قالوا : رجل سَائِفٌ وسَيَّاف ، وقـــد يُستعمل أحدُهما في موضع الآخر قالوا : رجل تَرَّاس معه تُرْس ، ذهبوا أنَّه مُلازم فـــأجروه مجرى الصنعة والعِلاج ، وقالوا : نَبَّال في الذي معه النَّبْل على هذا المعنى كأنَّه يُلازمه قال :

١٢٨- وليسَ بِذِي سَيْفٍ وليسَ بِنَبَّالِ[4]

وقالوا : عِيْشَةٌ رَاضِية ، أي ذات رِضًى .

[1]- الجزولية ٢٣٥ وبعده :"يلحق آخره ياء النسبة " .

[2]- الكتاب ٣٨١/٣ .

[3]- ونبَّال : سقط من ب .

[4]- عجز بيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٣ وصدره :

وليسَ بِذِي رُمْحٍ فيطعنني به

وهو من شواهد الكتاب ٣٨٣/٣ استشهد به سيبويه على : بناء نبَّال على فعَّال ، والبيت لامرئ القيس في شـــرح السيرافي ٧٠/٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٥٥/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٩ ، وشرح المفصـــل ١٤/٦ ، واللسان (نبل) ٦٤٢/١١ ، والتصريح ٢٢٧/٥ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٢/٣ ، والمغني ٢١٨/١ .

وما جاء على فاعِل فليس لشيء منه فِعْلٌ من لفظه ، إنَّما هو بمترلة ذو هذا ، وإذا لم يُسمع في شيءٍ من هذا شيءٌ فالقياس النسب بالياء .

وقالوا : رجلٌ طاعِم كاسٍ ، أي ذو كِسْوة وطَعام وهو ممَّا يُذم به ، قال الحطيئة :

دَعِ المكارِمَ لا تَرحَـــلْ لبُغيتِـــها　　　　واقعُدْ فإنَّك أنتَ الطاعِمُ الكَاسي [1] –٥٩–

وقال : هَمٌّ نَاصِب ، أي ذو نَصَبٍ ، وليس لشيءٍ من ذلك فِعْلٌ تصرّف ، وإنَّما جاء على ما ذكرتُ لك .

س~ : " وليس في كلٍّ شيءٍ من هذا قِيل هذا ، ألا ترى أنَّك لا تقول لصاحب البُرِّ: بَرَّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فَكَّاهٌ ، ولا لصاحب الشعير : شَعَّارٌ ، ولا لصحاب الدقيق : دَقَّاق ، بل يقال فيه : دَقَيْقِيٌّ [2] ، وتقول : مكانٌ آهِل ذو أَهْل ، قال ذو الرمة [3]:

١٢٩– إلى عَطَنٍ رَحْبِ المَبَاءةِ آهِلِ [4] " [5] .

واستدل سيبويه [6] على أنَّ فَعَّالاً بمترلة المنسوب الذي فيه الياء بقولهم : البَتِّيُّ للرجـــل الذي يبيع البُتُوت واحدها بَتٌّ ، وهي الأكسية ، وقالوا أيضاً البَتَّات ، وإليه نُسب عثمـــان البَتِّيُّ [7] من كبار الفقهاء فاعرف ذلك .

ورأيتُ لابن القطَّاع [8] تَمِرَ القومُ كان عندهم تَمْرٌ ، ولعل /٢٧٥/ هذا لم يحفظه س~ ، وقوله :

---

[1]– سبق برقم ٥٩ .

[2]– قوله : بل يقال فيه : دَقَيْقِيٌّ ، لم يرد في الكتاب ٣٨٢/٣ .

[3]– هو غَيلان بن عُقبة بن نُهَيس بن مَسعود العدويّ شاعر من فحول الطبقة الثانية في عصره ، له ديوان شـــعر ، ت ٧٧هـــ (الشعر والشعراء ٥٣١) .

[4]– عجز بيت من الطويل لذي الرمة وصدره مجهول ، وهو منسوب لذي الرمة في الكتاب ٣٨٢/٣ ، وشرح السيرافي ١٧١/٤ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٩ ، والنكت ٩٠٥ ، والعطن : مبرك الإبل ، والمباءة : المترل ..

[5]– الكتاب ٣٨٢/٣ .

[6]– الكتاب ٣٨١/٣ .

[7]– هو عثمان بن مسلم بن هرمز ، من أهل البصرة ، رأى أنس بن مالك ، وروى عن أبي الخليل والحسن والثـــوري (الأنساب للسمعاني ٨٢/٢) .

[8]– هو علي بن جعفر بن محمد السعديّ الصقليّ ، أديب ولغوي ونحوي وكاتب وشاعر ومؤرخ ، ولد بصقلية ، من تصانيفه " كتاب الأفعال " ، توفي بمصر سنة ٥١٥ هـــ (بغية الوعاة ١٥٣/٢) .

١٣٠- وزَعَمْتَ أنَّكَ لابِنٌ بالصَّيْفِ تَامِرْ [1]

يحتمل أن يكون من لَبَنْتُ القومَ أَلْبِنُهم إذا أطعمتُهم اللبنَ ، وتَمَرتُهم أتْمُرُهم إذا أطعمتُهم التَّمْرَ ، ولا تفاوت بين المعنيين بل لا فرق بينهما هنا .

وزعم المبرّدُ [2] أنَّ برَّارًا في البُرِّ مَقُولٌ ، ولم يأت عليه بدليل ، فلا يُلتفت [إليه] [3] .

وإدخال آهل مُشكِلٌ عندي ، فإنَّ أَهَلَ المكانُ أُهُولاً إذا كثُرَ أهلُه مَقُول ، ذكَرَه ابنُ القُوطيَّة [4] وإذا ثبت في هذا ففيه إشكال عظيم .

فصلٌ ويُنقل الإعرابُ إلى يائي النسب ؛ لأنَّ الكلمة مبنيَّة عليها ، والإعراب إنَّما يكون في آخر الكلمة فيُجعل فيها .

وقوله : " ويَلْزَمُ ما قبلَها الكسرة " [5] .

مثالُه ما تقدَّم ، وتَمِيميٌّ في تَمِيم ، وفي النسب إلى وَاسِط وَاسِطِيٌّ ونحو ذلك ، وكأنَّها محمولةٌ على ياء الإضافة التي هي ياء المتكلِّم تشبيهًا لها بها .

[النسب إلى ما فيه هاء التأنيث]

وقوله : " وإنْ كانَ فيه هَاءُ التأنيثِ فإنَّها تُحْذَفُ " [6] .

مثالُ ذلك قولنا في النسب إلى البَصْرَة : بَصْرِيٌّ ، وإلى الكُوفَة : كُوفِيٌّ ، وإلى مَكَّة: مَكِّيٌّ ، وذلك لازم لا يجوز غيرُه إلاَّ أن تكون الهاءُ داخلةً عليها واقعةً بعدها فإنَّ اجتماعهما حينئذ جائز ، كقولك : امرأةٌ تَميميَّةٌ ، وامرأةٌ قُرَشيَّة وهَاشميَّة ونحو ذلك .

---

[1] - من مجزوء الكامل للحطيئة في ديوانه ص ٣٣ ، وتمامه :

فَغَرَرْتَني وزَعَمْتَ أنَّكَ ... البيت

وهو من شواهد الكتاب ٣٨١/٣ استشهد به سيبويه على النسب بدون يائي النسبة ، والبيت لذي الرمة في شرح السيرافي ١٧٠/٤ ب ، والصحاح (لبن) ٧١/٦ ، والخصائص ٢٨٢/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٠/٢ ، والنكت ٩٠٥ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٨ ، وشرح المفصل ١٣/٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٦٢/٣ .

[2] - انظر الانتصار ٢١٤ .

[3] - تكملة من ب .

[4] - هو محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي ، المؤرخ من أعلم أهل زمانه باللغة والأدب ، له كتاب الأفعال ، ت ٣٦٧ (الأعلام ٣١١/٦) ، انظر قوله في كتاب الأفعال ص ١٠ .

[5] - الجزولية ٢٣٥ .

[6] - الجزولية ٢٣٥ ، وفي أ : " وإن كان فيها ..." وأثبتنا ما في ب والجزولية.

والسبب في أن لم تجتمع[1] التاء مع يائي النسب أنَّ الاسم إذا لحقته ياءُ النسب صار في معنى المُشْتَقِّ ، وصار يجري صفةً على ما قبله ، فتقول : مررت برجلٍ بَصْرِيٍّ ، وبرجلٍ مَكِّيٍّ ، فإذا كان الموصوف مذكَّرًا لَزِمَ أن تكون الصفة الجارية عليه المتحملة لضميره مذكَّرةً مثله ، وإن كان مؤنَّثًا كانت مؤنَّثةً مثله ، فتقول : مررت بامرأةٍ بَصريَّة وكُوفيَّة .

سع~ : " وإنَّما وجب حذفُ الهاء لأنَّا لو بقَّيناها فقلنا : بَصْرَتِيّ ومَكَّتِيّ في نسبة الرجل إليهما لوجب أن تقولَ : بَصْرتيَّة ومَكَّتيَّة في نسبة المرأة ، فيجتمع في الاسم تأنيثان؛ التاءُ الأولى للمنسوب إليه والثانية للمنسوبة ، وهذا لا يكون في اسمٍ واحدٍ .

وقد اعتلَّ فيه بعضُ النحويين بعلَّةٍ أخرى ،وذكر أنَّ الهاء تُشْبِه يائي النسب ؛ لأنَّهم قالوا : زِنْجِيٌّ للواحد وزِنْجٌ للجميع ، وعَرَبِيٌّ للواحد وعَرَبٌ للجميع ، فجُعِلَ بين الواحد والجميع ياء النسبة كما قالوا[2]: تَمْرَةٌ وتَمْرٌ ، وشَعِيرةٌ وشَعير ، فجُعِلَ بين الواحد والجميع التاء ، فلمَّا صارت التاء كيائي النسبة ولا يجتمع في الاسم ياءان مشدَّدتان للنسبة لم تجتمع تاء وياء " [3] .

وقولــه : **" وإنْ كان على فَعِل "** [4].

مثاله : نَمِر وشَقِر تقول فيهما : نَمَرِيٌّ وشَقَرِيٌّ ، ومن المعتلِّ اللام عَمٍ وشَجٍ تقول فيهما : عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ ، والسبب في ذلك استثقال الكسرتين واليائين في الصحيح نحو أنَّ لو[5] قالوا : نَمِريّ وشَقِريّ .

وفي المعتلِّ كرهوا توالي كسرتين وثلاث ياءات في نحو : شَجِييّ ، أو واو مكسورة وياءان وكسرة قبل الواو ، هذا على أن تقلب الياء واواً وهو في المعتلّ أثقل منه في الصحيح؛ ولأنَّ شجٍ من الواو من الشَّجْو[6] فكان يثقل لو نُطِقَ به على الأصل .

---

[1]- في ب : أن لا تجتمع .

[2]- من ب : لأنهم قالوا .

[3]- شرح السيرافي ٤/١٤٤ ، ١٤٥ .

[4]- الجزولية ٢٣٥ .

[5]- لو : سقط من ب .

[6]- الشجو : الهم والحزن .

وقال س~ : " وقالوا كلُّهم في الشَّجي : شَجَوِيٌّ "[1] فأكَّدَ هذا المعنى[2] .

وقولــه : " أو فُعِل "[3] .

مثاله قولنا في دُئِل : دُؤَلِيٌّ ، ولو سُمِّيَ رجل بــ(ضُرِبَ) لقيل : ضُرَبِيٌّ في النســبة إليه .

وقولــه : " أو فِعِل "[4] .

مثالُه قولنا في إِبِل : إِبَلِيٌّ ، ومن قال : صِعِقٌ في صَعِق[5] فكسرَ فــاءَ الكلمــة ؛ لأنَّ الثاني حرف حلق مثل شَهِد ولَعِب ، قال في النسبة إليه : صِعَقِيٌّ ، وأمَّا من قال : صَعِق فإنَّه يقول أيضًا : صَعَقِيٌّ كنَمَرِيّ .

وقد حكى س~ في الصَّعِق : صِعِقِيّ ، قال : " وسمعنا بعضهم يقول في الصَّــعِق : صِعِقِيٌّ فلم يغيّر وكَسَرَ الصَّاد "[6] وهو شاذٌّ .

ش~ : " العلَّةُ في ردِّ فَعِل وفُعِل إلى فَعَل في النسب ألاَّ يكون الاسم كلُّه كســراً أو كلُّه إلاَّ حرفًا واحدًا منه "[7] .

وقولــه : " وإنْ كانَ مثل تَغْلِب فإنَّه يَجُوز فتْحُ ما قبلَ آخرِه "[8] .

يعني ما هو على أربعة أحرف وقبل الآخر منه كسرة ، والثاني منه ســاكن ممَّــا إذا نُسب إليه على أصله كان كلّه مكسوراً إلاَّ حرفين الثاني منهما ساكن ، فإنَّه يجوز فتح مــا قبل آخره .

---

[1]- الكتاب ٣/٣٤٣ .

[2]- قوله : وقال س~ : " وقالوا كلُّهم في الشَّجِي : شَجَوِيٌّ " فأكَّدَ هذا المعنى ، لم يرد في ب .

[3]- الجزولية ٢٣٥ .

[4]- الجزولية ٢٣٥ وفيها : " ... أو فِعِل ، فإنَّه يجوز فتح وسطه ... " .

[5]- الصَّعِق : الذي أصابته صاعقة .

[6]- الكتاب ٣/٣٤٣ .

[7]- التوطئة ٣٠٧ .

[8]- الجزولية ٢٣٥ .

" والمختارُ ألاَّ يُفْعَل " [1] .

يعني أن تقول في تَغْلب : تَغْلِبيّ بكسر اللام هو المختار ، ولا تغيّره ، ويجوز أن تفتح ما قبل الآخر فتقول : تَغْلَبيٌّ وهذا عند المبرّد[2] مطَّردٌ ، وهو عند الخليل وسيبويه[3] شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس .

وكذلك الذي فتح فقال : تَغْلَبيٌّ شَبَهَه بنَمَريّ ؛ لئلا تتوالى كسرتان وياءان ، وقالوا في يَثْرِب : يَثْرَبِيٌّ كأنَّهم نسبوا إلى ثَرِب [4] وتَلِب ، ولم يحفلوا بالثاء والغين لسكونهما ، ففتحوا المكسور من أجل ذلك .

ومَنْ هذه لغته قال في يَرْمِي /٢٧٦/ : يَرْمَويٌّ ممَّا آخره ياء وهو على أربعة أحرف ثانيه ساكن وآخره ياء قبلها كسرة ، بفتح الكسرة وقلب الياء ألفًا ، فكأنَّه صيّره يَرْمَى ، وجعله كالنسبة إلى عَمٍ عَمَويٌّ .

وبينهما عند الخليل[5] فرقٌ ؛ لأنَّ نَمِريّ لا يبقى من الكلمة إلاَّ حرفٌ واحدٌ غير مكسور ، وفي تَغْلِب يبقى حرفان .

ش~ : " قوله : " والمختارُ ألاَّ يُفْعَل " مذهبٌ ثالث[6] غير مذهب المبرّد ولا سيبويه ، وذلك أنَّ المبرد يجيز الوجهين ولا يختار الكسر كما اختاره أبو موسى ، وسيبويه لا يجيز الفتح إلاَّ فيما سُمِعَ كتَغْلَبيّ ويَثْرَبِيّ، وهذا المذهب مذهب مَنْ تَوَسَّطَ بين القولين ولا أحفظه لغير أبي موسى " [7].

وإن كان على أربعة أحرف وتحرَّكت كلُّها ، لم يجز فتح الحرف المكسور الذي قبل الآخر منها ، كقولنا في النسبة إلى عُلَبِط وجَنَدِل[8] : عُلَبِطِيٌّ وجَنَدِلِيٌّ ، لا خلاف في هذا .

---

[1]- الجزولية ٢٣٥ .

[2]- انظر رأيه في شرح المفصل ١٤٦/٥ ، وشرح الجزولية الكبير ١٠٢٥/٣ .

[3]- الكتاب ٣٤٠/٣ .

[4]- هكذا في أ ، وفي ب يثرب ، والصواب أن يقول : يَرِب .

[5]- الكتاب ٣٤٠/٣ .

[6]- ثالث : سقط من ب .

[7]- شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٢٦/٣ .

[8]- العُلَبِط : الضخم ، ومكانٌ جَنَدِلٌ : كثير الجندل وهي الحجارة الغليظة .

والعلّةُ في ذلك أنّا إنّما قلنا في النَّمِر : نَمَرِيٌّ ؛ لأنّا لو بقّينا الكسرة فقلنا : نَمِرِيٌّ لاجتمع كسرتان وياءان وليس في الكلمة ما يقاومها من الحروف التي ليست من جنسها إلاّ حرفٌ واحد وهو النون .

فإذا صار أربعة أحرف والثاني منها ساكن نحو : تَغْلِب ، فمنهم من يبقي الكسرة وهو مذهب سيبويه [1] ؛ لأن في صدر الكلمة حرفين يقاومان الكسرتين والياء المشددة ، ومن فتح لم يحفل بالحرف الساكن كما تقدَّم ؛ لأنه حاجز غير حصين فإذا صار الحرف الأوَّل والثاني متحرِّكين قاوما ما بعدهما من الكسرتين فلم يجز غير ذلك .

وقولــه : **" وإنْ كان على حَرفينِ بحَذْفِ لامِهِ وكَوْنِهِ لم يعوَّضْ منه "** [2] .

مثاله : أخٌ وأبٌ ويدٌ ودمٌ وغدٌ ونحو ذلك ممّا لم يعوض منه .

وقولــه : **" إنْ كان واجبَ الرَّدِّ في التثنية "** [3] .

أي أنَّه يردُّ إليه اللام المحذوفة منه كما تردُّ في التثنية إذا قلت : أَخَوانِ وأَبَوانِ تقول في النَّسب : أَخَوِيٌّ وأَبَوِيٌّ ليس إلاَّ .

وهذا الكلام غير مُتمَّمٍ حتى يقول : إن كان واجبَ الردِّ في التثنية أو الجمع بالألف والتاء أو الإضافة ، فإنَّ كلَّ [4] ما رُدَّ إليه اللام في واحد من هذه وجب الردُّ في النسبة إليه ، إذْ هذه المواضع حقُّ الاسم ألاَّ يتغير فيها عن حاله قبل لحاقها ، فكان حقُّه أن يزيدها لِيُبيِّنَ موضع وجوب الردِّ .

والاقتصار على التثنية خاصةً لا معنى له ، فمثال ما يرجع في التثنية قولهم : أَخَوانِ وأبوانِ وحَموانِ ، ومثال ما يرجع في الألف والتاء قولهم في سَنَة : سَنَوات ، فتقول : سَنَوِيٌّ لا غير .

وإنَّما وجب الردُّ في هذه المواضع في النسب ؛ لأنَّ النسب قد يردُّ الذاهبَ الذي قد عُزِمَ على عدم ردِّه في التثنية ، كقولك في يَدٍ : يَدَوِيّ ، وفي دَمٍ : دَمَوِيّ ، وأنت تقول:

---

[1]- الكتاب ٣/٣٤٠ .

[2]- الجزولية ٢٣٥ .

[3]- الجزولية ٢٣٥ ، وقبله : " فإنَّه يرد إليه ما حُذِفَ منه " .

[4]- في ب : فإنْ كانَ .

دَمان ويَدان ، فلمَّا قويت النسبةُ على ردِّ ما لاتردُّه التثنية صارت أقوى على الردِّ من التثنية، فلمَّا ردت التثنيةُ الحرفَ الذاهبَ كانت النسبةُ أولى وأحرى بذلك .

ومن العرب من يقول : هذا هَنُوكَ ، ورأيت هَنَاكَ ، ومررت بهَنِيْكَ ، وفي التثنية : هَنَوانِ ، فإذا أفرد قال : هَنٌ ، كما يقول : أَخٌ ، وإذا جمع المؤنث قال : هَنَواتٌ [1]، فمَن قال هذا لَزِمَه في النسب أن يقول : هَنَوِيٌّ لاغير ، قال الشاعر :

١٣١- أرَى ابنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَاني ومَلَّني　　على هَنَواتٍ كَلْمُها مُتَتابِعُ [2]

ومن قال : هَنُك وهَنَانِ وهَنات ، فحكمه حكم يَدٍ ودَمٍ ، يقول : هَنِيٌّ وهَنَوِيٌّ ، والهنُ فَرْجُ المرأةِ ، وهو لفظ كناية .

وتقول في أُخْت : أخَوِيٌّ[3] ، وذلك أن العرب ردهَا في الجمع بالألف والتاء إلى أصلها فقالوا : أخَوات ، فوجب من أجلِ ذلك أخَوِيٌّ[4] ، وسيُبيَّن خلاف يونس[5] فيه[6] .

***وقولـه* : " فإنْ لم يجبْ فيها جازَ ردُّه وتركُه "** [7] .

مثال ذلك : يَدٌ ودَمٌ ، تقول : يَدِيٌّ ودَمِيٌّ ويَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ ، وكذلك في غَدٍ : غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ ، وتقول في ثُبةٍ : ثُبِيٌّ ، وفي شَفَه : شَفِيٌّ ، وفي حِرٍ : حِرِيٌّ ، ومن ردَّ المحذوف قال : غَدَوِيٌّ ، وألزم الحرف الثاني الفتح وهو في الأصل غَدْو ، وقد نطق به بعضُ العرب قال الشاعر :

---

[1]- في ب : قال : أخوات وهنوات .

[2]- من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ٣٦١/٣ ، استشهد به سيبويه على جمع هنت على هنوات ، والبيت بلا نسبة في المقتضب ٢٦٩/٢ ، وشرح السيرافي ١٥٩/٤ب ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٧ ، وشرح المفصل ٥٣/١ ، واللسان (هنا) ٣٦٩/١٥ ، والكلم : الجرح .

[3]- من قوله : وهَنَوِيٌّ ، والهنُ فَرْجُ المرأةِ ، لم يرد في ب .

[4]- قوله : فقالوا : أخَوات ، فوجب من أجلِ ذلك أخَوِيٌّ ، لم يرد في ب .

[5]- يونس : سقط من ب .

[6]- انظر ص ٢٣٦ من النص المحقق .

[7]- الجزولية ٢٣٦ .

١٣٢- وما النَّاسُ إلاَّ كالدِّيارِ وأهلُها　　　بها يومَ حَلُّوها وغَدْوًا بَلاقِعُ [١]

ويَدٌ ودَمٌ فَعْلٌ عند س~[٢] بدليل جمعهم له على أَيْدٍ ، ووزن أيْد على أفْعُل ، وهو جمع فَعْل نحو : كَلْب وأكْلُب وفَلْس وأفْلُس ، ودَمٌ أولُه مفتوحٌ وليس لنا أن نثبت في ثانيه حركةً من غير دليل ؛ لأنَّ الأصل السكون والحركة زيادة ولا دليلَ عليها هنا .

وزعم د~[٣] أنَّ دَمًا فَعَل لقوله :

١٣٣- جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ [٤]

ولا دليل فيه لأنَّه ضرورة ، وإنَّما يُثنَّى على دَمَانِ ، كما أنَّ يدًا عنده فَعْلٌ [٥] وقد قال في التنثية /٢٧٧/ :

١٣٤- يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْــدَ مُحلِّمٍ　　　قدْ يمنعانكَ أنْ تُضامَ وتُضْهَدَا [٦]

فكما أنَّ هذا لا دليل فيه فكذلك الدميان ، وكذلك حِر أصــله حِــرْح فتقــول : حِرَحِيٌّ ، ويُصغَّر حُرَيْح ويجمع أحْرَاح ، واستدلَّ المبرِّدُ [٧] أيضًا بقولهم : دَمِيَ يَدْمَى دَمًــا ، كما يُقال : [فَرِقَ] [٨] يَفْرَقُ فَرَقًا ، وحَذِرَ يحذَرُ حَذَرًا ، وفاعلُه دَمٍ كحَذِرٍ وفَرِق .

---

[١]- من الطويل للبيد في ديوانه ١٦٩، وهو من شواهد الكتاب ٣٥٨/٣ استشهد به سيبويه على أنَّ أصل غداً غدو ، والبيت للبيد في المقتضب ٢٣٧/٢ ، والصحاح (غدا) ٤٤٢/٦ ، وشرح المفصل ٦/٤ وبلا نسبة في تحصـيل عـين الذهب ٤٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٢١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٧٩/٧ ، وبلاقع : خالية .

[٢]- الكتاب ٣٥٨/٣ .

[٣]- المقتضب ١٥٣/٣ .

[٤]- عجز بيت من الوافر للمثقِّب العبديّ في ملحق ديوانه ٢٨٣ ، وصدره :

فلو أنَّا على حَجَرٍ ذُبِحنا

والبيت له في الخزانة ٤٨٢/٧ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٥٣/٣ ، والإنصاف ٣٣٢/١ ، وشرح المفصـل ١٥١/٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٤٢/٢ .

[٥]- المقتضب ١٥٣/٣ .

[٦]- من الكامل بلا نسبة في شرح المفصل ١٥١/٤ ، ٨٣/٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٦٧/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٤١/١ ، وخزانة الأدب ٤٧٦/٧ .

[٧]- المقتضب ١٥٣/٣ .

[٨]- تكملة من ب .

سع~ : " هذا لا يلزم لأنَّ الكلام في الدَّمِ المسفوح لا في المصدر ، وقد يكون الشيء على وَزْنٍ فإذا صُرِّفَ منه فِعْلٌ كان مصدرُ ذلك الفِعْلِ على غير لفظه ، من ذلك قـــولهم : جَنبَ الرجلُ يَجْنَبُ جَنَبًا إذا اشتكى جَنْبَه ، فالفعل مأخوذٌ من الجَنْبِ ومصدرُه جَنَـــبٌ ، وكذلك بَطِنَ الرجلُ يَبْطَنُ بَطَنًا إذا كان كثيرَ المأكل [١] ،وهو مأخوذ من البَطْنِ" [٢].

وإنَّما ألزمنا الفتحةَ للحرف الثاني سواء كان متحرِّكًا في الأصل أو ساكنًا ولم يُـــردّ إلى أصله من السكون ؛ لأنَّ الغرض بردِّ المحذوف تقوية الكلمة ، فإن نحن سكنَّا عينه فقـــد ضعفناه ، وأزلنا عنه حركته التي كانت في عينه في الإفراد فكان نقيض الغرض .

والأخفش[٣] يردُّ ما كان أصله السكون إلى السكون فيقول [٤] : يَدْيِيٌّ ودَمْيِيٌّ وحِرْحِيٌّ وغَدْوِيٌّ ونحو ذلك ، وممَّا يُردُّ به على أبي الحسن أنَّ يَدًا فَعْل ساكنة العـــين ، فلمَّـــا ردُّوا المحذوف في الضرورة والنادر لم يردُّوا إلى الدَّال السكونَ بل بَقَّوه على حركته وهو قوله :

يَدَيانِ بَيْضاوانِ –١٣٤–

و :

جَرَى الدَّمَيان – ١٣٣–

وقال سع~ :" إنَّما كان ذلك لأنَّ الحرف الثاني كانت الحركة لازمةً له للإعـــراب، وإنَّما ردُّوا الحرف الذاهب لقلَّة الحروف ، فإذا ردُّوا مالم يكن فيه من أجل التكثير وجـــب ألاَّ يُزال منه ما هو فيه من الحركة ، وهو تحريك الثاني ، والفتحة أخفُّ الحركات .

فإن قيل فقد نسبوا إلى قُرَّة ــوهم قومٌ من عبد القيسـ قُرِّيٌّ بالتشديد[٥] ولم يقولوا: قُرَرِيٌّ ، فالجواب أنَّ ذلك لأجل التضعيف ؛ ألا تراهم قالوا : شَدِيْدِيٌّ وكرهوا شَـــدَدِيّ ؛ لأجلِّ التضعيف " [١].

---

[١]– في ب : المأكول .

[٢]– شرح السيرافي ٤/١٦٤أ .

[٣]– أنظر رأيه في المقتضب ٣/١٥٢ ، والتكملة ٢٦٣ .

[٤]– فيقول : سقط من ب .

[٥]– بالتشديد : سقط من ب .

وذكر سيبويه[٢] في هذا الباب الثُّبة ــوهي الجماعةــ حُذفت لامُها ؛ لأنَّها من ثَبَّيْتُ[٣] ــأي جمعتُــ قال الله تعالى : ﴿ فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا ﴾[٤] .

وذهب الزجَّاج[٥] إلى أنَّ ثُبةً هي وسط الحوض محذوفة العين ؛ لأنَّها من ثاب الماءُ إليها وهذا لا يلزم ؛ لأنَّ ذلك يمكن أن يكون من ثَبَّيتُ ، وحذف اللام أكثر من حذف العين ، ولامها واو ؛ لأنَّها أكثر فيما حذفت لامه نحو : أخٌ وأبٌ وحَمٌ وهَنٌ وغَدٌ وسَنوات وعِضَواتٌ وضَعَواتٌ[٦] والقُلَة قَلوْتُ بالقُلَة[٧] والنسب إليها ثُبيٌّ وثُبَوِيٌّ .

وأبو موسى لم يُبيِّن في هذا الفصل كيفية الردِّ فكان كلامُه ناقصًا.

وقولــه : " وإنْ عُوِّضَ فيه ألفُ الوصل "[٨] .

مثاله : ابْنٌ واسْمٌ واسْتٌ .

وقولــه : " جازَ حذفُ الألفِ والردُّ "[٩] .

أي تقول : سَمَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ وسَتَهِيٌّ .

سع~ : " ثبت في كتابي الذي قرأته : سَمَوِيٌّ بفتح السين ، وينبغي أن يكون سِمَوِيٌّ أو سُمَوِيٌّ بكسر السين أو ضمِّها ؛ لأنَّه يُقال سِمٌ وسُمٌ "[١٠] .

وقولــه : " وتركُ الألفِ من غيرِ ردٍّ "[١١] .

---

[١]- شرح السيرافي ٤/١٥٩ أ .

[٢]- الكتاب ٣/٣٥٨ .

[٣]- انظر اللسان (ثبا) ١٤/١٠٨ .

[٣]- النساء ٧١ ، وفي المخطوط {انفروا}.

[٤]- انظر رأيه في اللسان (ثبا) ١٤/١٠٨ .

[٥]- ضَعَوات : جمع ضَعَة وهي شجرة تشبه الثمام .

[٦]- قلوتُ القُلّة أي ضربت القلة وهي لعبة تشبه الكرة .

[٧]- لم يرد في نسخة الجزولية .

[٨]- لم يرد في نسخة الجزولية .

[٩]- شرح السيرافي ٤/١٦٠أ .

[١٠]- لم يرد في نسخة الجزولية .

مثاله : ابْنِيٌّ واسْمِيٌّ واسْتِيٌّ واثْنِيٌّ في الاثنين والثنتين فهذه الأسماء لك أن تتركها على حالها ؛ لأنَّها لم ترجع في تثنية ولا جمع بالألف والتاء .

وإن شئت حذفت هذه الألفات التي في أوائها وهي ألفات الوصل ورددته إلى أصله فقلت كما تقدم : سَمَوِيٌّ .

سع~ : " وهذه الألفات جُعِلتْ في أوائل هذه الأسماء عوضًا من المحذوف منها ، فإذا أفردها [1] لم تردّ شيئًا ؛ لأنَّ الذاهب عوضُه باقٍ ،وإذا حذفتَ الزوائد رددتَ الأصل الذاهب، وإنَّما جئت بالهاء في سَتَهِيٌّ ؛ لأنَّ لامها هاء ؛ ألا ترى أنَّك تقول : الاستاه ، وسُتَيْهَة في التحقير ، وتفتح الحرف الذي قبل آخره ؛ لأنَّ الحركة كانت تقع عليه وقد مضى الكلام في هذا قبل " [2].

س~ : " وتصديق ذلك أنَّ أبا الخطاب كان يقول : إنَّ بعضهم إذا أضاف إلى أبناءِ فارسٍ قال: بَنَوِيٌّ .

وزعم يونس أنَّ أبا عمرٍو زعم أنَّهم يقولون : ابْنِيٌّ ، فتُرِك على حاله كما تُرِكَ دَمٌ، وأمَّا الذين حذفوا الزوائد وردُّوا فإنَّهم جعلوا الإضافة ـيعني النسبةـ تَقوَى على حذف الزوائد بقوتها على الردِّ " [3] وقد ذكر علَّة ذلك [4] .

وتقول في الإضافة إلى ابْنِم : بَنَوِيٌّ ، كأنَّك أضفت إلى ابْنٍ ، وإن شئت تركته على حاله فقلت : ابْنِميٌّ ، كما قلت : اسْتِيٌّ وابْنِيٌّ ، وهذا قياس من الخليل [5] في ابْنِم ولم تتكلَّم به العرب ، فإمَّا أن تحذف الزوائد وإمَّا أن تترك اللفظ على حاله ، وإنَّما حُذِفتِ الميم ؛ لأنَّها إنَّما كانت زِيدتْ في ذلك /٢٧٨/ البناء فلمَّا تغيَّرَ لم ينبغِ أن تثبتْ [6] .

---

[1]- هكذا في أ و ب ، والصواب أن يقول : " أقرها " كما في شرح السيرافي .

[2]- شرح السيرافي ٤/١٦٠ب .

[3]- الكتاب ٣/٣٦١ .

[4]- قال سيبويه : " وإنما قويت لقوتها على الردِّ فصار ما رُدَّ عوضًا، و لم يكونوا ليحذفوا ولا يردوا لأنهم قد ردّوا ما ذهب من الحرف للإخلال به فإذا حذفوا شيئاً ألزموه الردّ ، و لم يكونوا ليردُّوا والزائد فيه لأنَّه إذا قَوِي على رد الأصل قوي على حذف ما ليس من الأصل ، لأنهما متعاقبان " الكتاب ٣/٣٦٢ .

[5]- الكتاب ٣/٣٦٢ ، وفيه وسألت الخليل عن الإضافة إلى ابنم .

[6]- في ب : لم يمنع أن تثبت .

فإن لم تحذف قلت : ابْنِميٌّ كقولك : زِبْرِجِيٌّ [١] ، فإن قلت : فإنَّ فيه ما في نَمَرِيّ [٢] فهلاَّ فُتحت النون والراء ؟ .

قيل : الفرق بينهما توالي الحركات ؛ ألاَّ ترى أنَّهم لا يقولون : تَغْلَبِيٌّ بفتح اللام ، وقياس من قال : تَغْلَبِيٌّ أن يقول : ابْنَميٌّ وزِبْرَجيٌّ بفتح الراء والنون ، ولا نقيسه نحن عليه فإنَّه شاذٌ عند سيبويه [٣] ، ولكنَّه لو قيل كان وجهه هذا .

وقولــه : " وإنْ عُوِّضَ فيه تاءٌ حُذِفَتْ ورُدَّ على رأي " [٤] .

أي إنْ عُوِّض من المحذوف -وهو لام الكلمة- تاء حُذِفت ورُدَّ ذلك المحذوف نحـو قولك في أُخْت وبِنْت : أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ ، وهو مذهب سيبويه .

قال س~ : " وأمَّا بِنْتٌ فإنَّك تقول : بَنَوِيٌّ من قبل أنَّ هذه التاء الــتي للتأنيــث لا تَثبتُ كما كانت لا تثبت في الجمع بالألف والتاء ، وذلك لأنَّهم شبَّهوها بتاء التأنيث ، فلمَّا حذفوا وكانت زيادةً في الاسم كتاء سَنْبَتةٍ [٥] وتاء عِفْرِيتٍ ، ولم تكن مضمومةً إلى الاســمِ كالهاء ، يدلُّك على ذلك سكونُ ما قبلها والوقف بالتاء .

فإن قلت : بَنِيٌّ ، كما قلت : بناتٌ ، فإنَّه يَنبغي أن يقول : بَنِيٌّ في ابْنٍ ، كما قلت : بَنُونَ ، فإنَّما ألزموا هذا الردَّ في الإضافة لقوتها على الردِّ ، ولأنَّها قد تُرَدُّ ولا تُحــذف ، فالتاء يُعوَّض منها كما يُعوَّض من غيرها ، وكذلك كِلْتا وثِنْتان تقول : كِلَوِيٌّ وثَنَوِيٌّ " [٦] انتهى .

سع~ : " تاء التأنيث قد دخلتْ على أسماء مؤنَّثة فجُعلتْ عوضًا من المحــذوفات في آواخر تلك الأسماء فأُجريتْ مجرى الحرف الأصليِّ ، فسُكِّنَ ما قبلها وخُولف بها مــذهبَ هاء التأنيث إذ كانت هاءُ التأنيث [٧] بفتح ما قبلها ، وهذه تُسكِّنُ ما قبلها .

---

[١]- الزبرج : الذهب وقيل : السحاب الرقيق .

[٢]- في ب : ما في المزيد .

[٣]- الكتاب ٣/٣٤١ ، ٣٤٢.

[٤]- الجزولية ٢٣٦ ، وفيها "على رأي سيبويه ".

[٥]- السنبتة : أنثى الأسد .

[٦]- الكتاب ٣/٣٦٣ .

[٧]- قوله : إذ كانت هاءُ التأنيث ، لم يرد في ب .

وذلك بِنْت وأُخْت وهَنْت وذَيْت [1] ، جُعِلتْ أُخت [2] بمنزلة قُفْل وبِنْت بمنزلة جِــذْع وهَنْت بمنزلة فَلْس ، فصار للتاء في هذه الأسماء مذهبان :

مذهب الحروف الأصلية بسكون ما قبلها ، ومذهب هاء التأنيث ؛ لأنَّها لم تقع إلاَّ على مؤنث ، ومذكَّرُها بخلاف لفظها كأَخٍ وابْنٍ وهَنٍ ، فجمعتها العربُ وصغَّرتها بالردِّ إلى الأصل وتَرْكِ الاعتداد بالتاء ، فقالوا : أخَواتٌ وبَنَاتٌ [3] ، وفي التصغير : أُخَيَّة وبُنَيَّة وهُنَيَّــة وهُنَيْهَة .

واختار النحويون [4] ردَّها إلى الأصل في النسبة كما ردَّت العربُ في التصغير والجمع حين قالوا : أُخَيَّة وأَخَوَات ، فإذا ردُّوهما إلى الأصل وجب أن يقال : بَنَــوِيٌّ في بِنْــت ، وأخَوِيٌّ في أُخْت ، وفتحت الفاء ؛ لأنَّ الجمع قد دلَّ على فتح الفاء في الأصل حين قالوا : بَنات وأَخَوات .

فإن قال قائل : هلاَّ أجزتم في النسبة إلى بِنْت بَنِيّ من حيث قالوا : بَنَــات ، كمــا قلتم: أَخَوِيٌّ من حيث قالوا [5] : أخَوات ؟ .

فالجواب أنَّهم قالوا في الابْن : بَنُون ، و لم يقولوا فيه : بَنِيّ ، فلم يحملوه على الحذف إذْ كانت الإضافة قوية على الردِّ " [6] .

وقولــه : " وأُقِرَّتْ على رأى ولم تُرَدّ " [7] .

يعني أنَّ يونس [8] أجاز أن يُقال في بِنْت وأُخْت : بِنْتِيٌّ وأُخْتِيٌّ على ما تقدَّم ذكرُه من إلحاقها بِجِذْع وقُفْل ،فأجرى المُلحَق مجرى الأصلي ، و لم يكن يقول في هَنت ومَنت : هَنْتِيٌّ ومَنْتِيٌّ .

---

[1]- هَنْت وذَيْت من ألفاظ الكناية مثل كيت وكيت .

[2]- أخت : سقط من ب .

[3]- في أ : بنوات ، وأثبتنا ما في ب و شرح السيرافي .

[4]- انظر الكتاب ٣٦٠/٣ ، والمقتضب ١٥٤/٣ .

[5]- قوله : بَنات ، كما قلتم : أَخَوِيٌّ من حيث قالوا ، لم يرد في ب .

[6]- شرح السيرافي ١٦٠/٤ ، ١٦١ .

[7]- الجزولية ٢٣٦ ، ونصه : " وأقرت و لم ترد على رأي يونس " .

[8]- الكتاب ٣٦١/٣ و ٣٦٣/٣ .

وقال الخليل : " من قال : بِنتِيٌّ يجب عليه أن يقول هذا -أي مِنتِيٌّ وهِنتِيٌّ- وقال: هذا لا يقوله أحدٌ " [1] .

وهذا من الخليل وسيبويه تلزيمٌ ليونس وهو تلزيم حسن ؛ لأنَّ (هَنْت) لفظ مؤنث مثل بِنْت وهو كناية عن المرأة ، كما أنَّ هَنا كناية عن الرجل أو كناية عن الفِعْلة القبيحة، فهو مثل أُخْت وبِنْت من كلِّ وجه ، ألا ترى إلى قولهم في جمعها : هَنَوات ، كقوله :

أرَى ابنَ نِزارٍ قدْ جَفاني ومَلَّني على هَنَواتٍ شأنُها مُتتابعُ [2] -١٣٠-

وكذلك مَنْت وهو كناية عن لفظ حكاية النكرة ، وهما لفظان مؤنَّثان لحقتهما تاءٌ آخر الكلمة ، إلاَّ أنَّ قبلها ساكنًا .

وليونس أن يقول :إنَّ هَنْتًا ومَنْتًا لا تُشبه بِنْتًا وأُخْتًا ، وذلك أنَّ التاء فيهما لا تلزم؛ لأنَّها في هَنْت في الوصل خاصة ، وفي مَنْت في الوقف خاصة إلاَّ في قول من قال:

١٣٥- أتَوْا نارِي فقلتُ مَنُونَ أنتُم [3]

فلمَّا لم تلزم لم يعتدّ بها وصارت كالمعدومة ، فلم أُثبِتُها في النَّسَب .

فإن قيل فإنَّك إذا أضفتَ إلى بِنْت وأُخْت وهَنْت وذَيْت وكِلتا وثِنتانِ تُحرِّك العينَ في هذا كلِّه وهي لم تجر متحرِّكة قبل النسب ، فالجواب [4] أنَّهم إذا أرادوا النسب إليها يحذفون التاء التي قد عُوملت معاملةَ تاء التأنيث ، فإذا حذفوها بقي العين طرفًا فصارت كـيَد ودَم، وقد أشار س~ [5] إلى هذا بعدُ.

---

[1]- الكتاب ٣٦٣/٣ .

[2]- سبق برقم ١٣١ .

[3]- صدر بيت من الوافر وعجزه :

فقالوا : الجنُّ قلت عِمُوا ظلاما

وهو من شواهد الكتاب ٤١١/٢ استشهد به سيبويه على جمع منون في الوصل ضرورة ، والبيت لشمَّر بن حارث الطائي في شرح المفصل ١٦/٤ ، ولشمَّر بن الحارث الضبيّ أو لتأبط شراً في اللسان (حسد) ١٤٩/٣، ولشُمير بن حارث الضبيّ وقيل سمير في الخزانة ١٤/٦ ، وبلا نسبة في المقتضب ٣٠٦/٢ ، والخصائص ١٢٨/١ ، والمقرب ٣٠٠ ، والهمع ٢٤٦/٣ .

[4]- في ب : ج~ .

[5]- الكتاب ٣٦٤/٣ .

ووزنُ ابْن وبِنْت فَعَلٌ ؛ لقولهم : أبْنَاء ، وكذلك اثْن لقولهم : أثْنَاء كأبْنَاء /٢٧٩/ ولا يُبطل ذلك ثِنتان كما أن كسر الباء من بِنت لا يُبطل أن يكون أصل بِنْت (فَعَل) .

والنسبة إلى ذَيْت ذَيَوِيٌّ ؛ لأنَّك تحذف التاء كبِنْت وتردُّ الكلمةَ إلى أصلها ، والأصل ذَيَّة فتقول : ذَيَوِيٌّ ، كما تقول في حَيَّة : حَيَوِيٌّ .

وأمَّا كِلتا فإنَّ سيبويه[1] ذكرها بعد بِنت وقد ذكر أنَّ التاء في بِنت للتأنيث ، وأنَّهم شبَّهوها بهاء التأنيث في إسقاطها من النسب فقال على سياق كلامه : " وكذلك كِلْتا وبِنْتان تقول : كِلَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ ، وفي ثِنْتان : ثَنَوِيٌّ ".

وظاهر هذا أنَّ التاء في كِلتا كالتاء في بِنت ، ثم ذكَرَ أنَّ الألف في كلتا للتأنيث وهو أولى من أن تكون للإلحاق ؛ لإنَّ زيادة الحرف لمعنى أولى من زيادته لغير معنى .

وليس قول الجرميّ [2] أنَّها فِعْتَل بشيء ؛ لأنَّ زيادة التاء إنَّما تكون أولاً نحو : تُرْتُب[3] أو آخِرًا نحو: تَرْنَمُوت [4] .

قال ابن جني : " هو مردود بأنَّ التاء لا تزاد حشوًا " [5] وقيل : التاء بدل من الواو[6]، والأصل كِلْوى فأبدلوا التاء من الواو كُتراث وتُخَمَة .

قال س~ : " وصارت التاء بمنزلة الواو في شَرْوَى[7] " [8] وهو تشبيه حسن فإنَّ الواو في شَرْوَى بدل من ياء شَرَيْتُ كالبَقْوَى[9] والتَّقْوَى .

---

[1]- الكتاب ٣/٣٦٣ .

[2]- التعليقة ٣/١٩٠.

[3]- التُرتب : الشيء الثابت .

[4]- يقال : قوس ترنموت : لها حنين عند الرمي .

[5]- الخصائص ١/٢٠٣ .

[6]- انظر شرح السيرافي ٤/١٦١ب .

[7]- الشروى : المِثْلُ والشَّبيه .

[8]- الكتاب ٣/٣٦٤ .

[9]- البقوى : اسم بمعنى الإبقاء .

فالجرميّ يقول في النسب إلى كلتا : كِلْتويٌّ ، كما يُقال في مَلْهَى : مَلْهَوِيٌّ ، ومن يقول التاء بدل من الواو كما تقول : سِتَّة ، والأصل سِدْسَة لَزِم أن يقول : كِلْتِيٌّ ومن جعلها عوضًا كألف ابْن يقول : كَلَوِيٌّ ، ونحو زَنَادقة وزَنَاديق .

وفَمٌ عند سيبويه[1] فَعْل ؛ لأنَّ الأصل السكون ولا يقدم على الحركة إلاَّ بدليل ، ولا دليل في أفْوَاه لأنَّه مثل[2] أبْيات وأثْواب ، وذكر س~[3] أنَّ النسب إليه : فَمِيٌّ وفَمَوِيٌّ على من قال : فَمان وجعلَه كيَدٍ ودَمٍ ، كما تقول : يَدِيٌّ ودَمِيٌّ ويَدَوِيٌّ ودَمَوِيٌّ .

ومن قال فَمَوانِ قال : فَمَوِيٌّ كأَخَوِيّ أي أنَّه قد ردَّ في التثنية فيلتزم الردُّ في النسب، وظاهر كلام سيبويه أنَّه فاسد فإنَّ فَمًا أصله فَوْه ؛ لقولهم في الجمع : أفْوَاه ، فمن قال : فَمَانِ كَيَدَانِ فإنَّه إذا نسب إليه ينبغي أن يقول : فَمِيٌّ وفَوَهِيٌّ إن ردَّ إلى الأصل، وأمَّا من قال : فَمَوان فلا اعتبار به ؛ لأنَّه شاذٌّ .

وأمَّا فَمَان وفَمِيٌّ فبيِّنٌ علّته ، وفَوْهِيٌّ كذلك لأنَّك لمَّا رددت اللام لم تحتج إلى الميم فرددت العين إلى أصلها ساكنة ؛ لأنَّها ليست كدال يَدٍ ، وخاء أخٍ في جريانهما في الكلام متحرِّكتين في حال الإفراد .

وهذا هو كلام المبرّد[4] ولا أقدرُ على الانفصال عنه فإنَّه حقٌّ .

وقوله:

١٣٦- يُصْبحُ عَطْشانَ وفي البحرِ فَمُه[5]

شاذٌّ ، وكذلك :

---

[1]- ذكر سيبويه أن (فَم) مثل (دَم) وقد ذكر أنّ (دَم) على وزن فَعْل ، الكتاب ٥٩٧/٣ .

[2]- مثل : سقط من ب .

[3]- الكتاب ٣٦٦/٣ .

[4]- لم يخرج المبرد في المقتضب ١٥٨/٣ عن قول سيبويه ، وذكر أبو حيّان في الارتشاف ٦٢٣/٢ أنّه قال : والصواب فَمِيّ وفَوْهِيّ .

[5]- من الرجز لرؤبة بن العجّاج في ديوانه ص ١٥٩، وله في الخزانة ٤٥١/٤ ، وبلا نسبة في المقرّب ٢١٦/١ ، وشرح التسهيل ٤٧/١ ، والتصريح ٢١٩/١ ، والهمع ١٣٢/١ .

١٣٧- هما نَفَثَا في فِيَّ من فَمَوَيْهما على النَّابحِ العاوِي أشَدَّ رِجَامِ [1]

سع~ : " قال بعضهم : إنَّ الواو بدلٌ من الهاء ، وإنَّ الساقط من الكلمة -على غير قياس- الهاءُ ، ولذلك ردَّها " [2] .

وتوجيه الشذوذ في فَمَوان أنَّهم لمَّا قالوا : فَم فأبدلوا من العين الميم شبَّهُوه بأخواته من المحذوف اللام ، وأكثر ذلك لامه واو فلمَّا شَبَّهَهُ به رُدَّ إليه واواً مكان الهاء .

وقول س~ : " ردَّ إلى فَمِ العينَ " [3] إنَّما يعني شبهَ العينِ لا العين نفسها ؛ لأنَّه يكون جمعًا بين العوض والمعوَّض منه ، وقول س~ : " كما جعلوا الميمَ مكان العين " [4] كأنَّه يقول لا تُنكر وضعهم مكان الهاء الواو فقد فعلوا ذلك في العين حيث وضعوا مكانها الميم ، فكأنَّه معارضة والتغيير يأنس بمثله .

وإذا أضفت [إلى] [5] ذُو وذَات قلت : ذَوَوِيٌّ فيهما ليس إلاَّ على مذهب سيبويه [6] فإن قلت : هلاَّ كان قياسه قياس يَدٍ ودَمٍ ؛ لأنَّهم قالوا في التثنية : ذَوَا مالٍ وفي الجمع ذَواتُ مالٍ ، فلم يردُّوا المحذوف ؟ .

فالجواب أنَّ بين يَدٍ وبين ذُو فرقًا ، وهو أنَّ هذا ثانيه حرف علَّة ، وإذا نسبت إليه فإنَّما تُقدِّره اسمًا كاملاً ثم تُلحقه يائي النسب ، وليس في الكلام اسمٌ على حرفين ثانيه حرف مدٍّ ولين ولهذا لم يجزْ في الإضافة إلى ذَيْت إلاَّ ذَيَوِيٌّ ، وإلى فُوك إلاَّ فَمِيٌّ .

---

[1]- من الطويل للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٣٦٥/٣ استشهد به سيبويه على جعْل الميم مكان الواو في فَم ، والبيت للفرزدق في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٧٩/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٧ ، والخزانة ٤٦٠/٤ ، وبلا نسبة في المقتضب ١٠٥/٣ ،والخصائص ١٧٠/١، والإنصاف ٣٢١/١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٤٨/٢ ، والتوطئة ١٥٦ ، والمقرّب ١٢٨/٢ ،وشرح التسهيل ٤٨/١ ، والهمع ١٦٩/١ ، والنابح : الكلب ، والمقصود الناس التي تتفاخر ،وهما أي : إبليس وابنه ، وأشد رجام : أكثر مبالغة في قبيح الكلام .

[2]- شرح السيرافي ١٦٢/٤ ، وفيه :" إنَّ الميم بدل من الهاء وإنَّ الساقط من الكلمة هو الواو ".

[3]- الكتاب ٣٦٥/٣ .

[4]- الكتاب ٣٦٥/٣ .

[5]- تكملة من ب .

[6]- الكتاب ٣٦٦/٣

فإن قلت : فهلاَّ جاز هذا في يائي النسب كما جاز في تاء التأنيث حيث قـالوا : ذَواتُ مالٍ ؟ فالجواب أنَّه قد جاء البناء على التأنيث نحو : شَقاوة وعَباية وعَرْقُـوة [1] وفي الألف والتاء في خُطُوات ، وفي التثنية في مِذْرَاوَانِ وعقلته بِثَنايَيْنِ [2] ، ولم يجئ ذلك في بـاب النسب ؛ لأنَّك إذا أردت النسب فإنَّما تُقدِّر الاسمَ كاملاً ، ولذلك قالوا في عَباية : عَبائيٌّ؛ لأنَّهم لمَّاحذفوا التاء لم يصح إلاَّ أن تنقلب همزة.

وقالوا في شَقاوة : شَقاوِيٌّ ليس إلاَّ ؛لأنَّهم لمَّا ظفروا بالواو لم يغيِّروها ؛ألا ترى أنَّهم يفرون إليها من الياء والألف والهمزة ،فلمَّا صحت في الواحد لم يتعدُّوها في النسب/٢٨٠.

وإذا نسبتَ إلى امْرِئ قلت : امْرِئيٌّ وتقديرها : امْرِعيٌّ ، وليس الألف هنا بعـوض فهو كانْطِلاق اسم رجل .

ولم يُخيِّر سيبويه [3] فيه كما خيَّر في ابْن واسم ، فأجاز بَنَـوِيّ وابْنِـيّ ؛ لأنَّ هـذه محذوفات اللام وامْرؤٌ لم يذهبْ من حروف أصله شيءٌ ، فكانت ألفُ الوصل فيه مثلها في انْطِلاق ، وأنت إذا نسبت إلى انْطلاق لم تُغير منه شيئًا ، وكسَرتَ الراء من امْرِئ في كـلِّ حال ؛ لأنَّ الهمزة مكسورة لأجل يائي النسبة فتبعتْها الراءُ .

و قد قالوا : امْرِئيّ في النسب إلى امْرِئ القيس ، وهو عند سـيبويه [4] شـاذٌّ ؛ لأنَّ العرب إنَّما تنسب إلى كلِّ من اسمه امرؤ القيس مَرَئِيٌّ وهو من شاذِّ النسب قال ذو الرمة :

١٣٨- ويَذهبُ بينها المَرَئِيُّ لغوًا كمَا ألغَيتَ في الدِّيةِ الحُوارَا [5]

---

[1] - العرقوة : الأكمة الطويلة .

[2] - أي عقالين .

[3] - الكتاب ٣٦٨/٣ .

[4] - الكتاب ٣٦٨/٣ .

[5] - من الوافر لذي الرمة في ديوانه ١٣٧٩ ،وله في شرح السيرافي /١٦٣أ ،وشرح المفصل ٨/٦ ،واللسـان (لغـا) ٢٥٠/١٥ ، وبلا نسبة في الصحاح (لغا) ٥٠٠/٦ ، وشرح الأشموني ٤٤٧/٣ .

وقال محمد بن حبيب[1] : " كلُّ من اسمه امْرؤ القيس من العرب فالنسبة إليه مَرَئِيٌّ إلاَّ امْرَأ القيسِ في كِنْدَة [2] فإنَّه يقال له : مَرْقَسِيٌّ " [3].

وإذا نسبت إلى شاة قلت : شَاهِيٌّ ؛ لأنَّ الذاهب منه هاء بدليل تصغيرهم له شُوَيْهة وفي الجمع شِياه وأصلها شَوْهَة ، حذفت الهاء على غير قياس تشبيهًا لها بحرف العلَّة في يَـــدٍ ودَمٍ فيبقى شَوَة تحرّك الواو لأجل أنَّ التاء لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا ، فتنقلب ألفًا فقيل : شَاة ، فإذا نسبت إليها قلت في مذهب سيبويه[4] والفارسي[5] : شَاهِيٌّ .

وقال الأخفش[6] : شَوْهِيٌّ يردُّه إلى الأصل ، والخلاف فيه كَيَدٍ ودَمٍ وشِيَةٍ [و][7] نحو ذلك.

وإذا أضفت إلى شَاء قلت : شَاوِيٌّ كذلك تكلمت به العرب قال الشاعر :

١٣٩- فلستُ بشاوِيٍّ عليه دَمَامةٌ إذا ما غَدا يَعدُو بِقَوْسٍ وأسْهُمِ [8]

وإن سميت به رجلاً أجريته على القياس فيجوز شَائِيٌّ والأوَّل أقيس .

وأما الإضافة إلى اللاَّت من قولهم : اللاَّت والعُزَّى ، فإنَّك تَمُدُّها كما تمـــدُّ (لاَ) يعني أنَّك تقول : لائِيٌّ ، وذلك أنَّك تحذف التاء ؛ لأنَّ من الناس من يقف عليهـــا بالهـــاء فيقول : لاهْ ، ويصلُها بالتاء[9] فصار كهاء التأنيث ، وتحـــذف في النســـبة فيبقـــى (لاَ)

---

[1]- هو محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي بالولاء ، علامَّة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر ، ت ٢٤٥هـــ (بغية الوعاة ١/٧٣) .

[2]- هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ ،أشهر شعراء العرب ، صاحب المعلقة المشهورة ، أخذ الشعر عـــن خاله المهلهل ، ت٨٠ ق هـــ (الشعر الشعراء ١١١) .

[3]- شرح السيرافي ٤/١٦٣ أ .

[4]- الكتاب ٣/٣٦٨ وفي ب س~ .

[5]- التكملة ٢٥٦ وفي ب فا~ .

[6]- انظر رأيه في المقتضب ٣/١٥٦ ، والارتشاف ٢/٦٢٣ .

[7]- تكملة من ب .

[8]- من الطويل من شواهد الكتاب ٣/٣٦٧ استشهد به سيبويه على أنَّ النسب الى شاء شاويّ والأصل شائيّ والبيت بلا نسبة في تحصيل عين الذهب ٤٩٨، واللسان (قرش) ٦/٣٣٥ ، والدمامة : حقارة المنظر .

[9]- في المخطوط بالهاء ، وهو تحريف .

ولايُدرى ما ذهب منه فزِيد عليه حرفٌ من جنس الحرف الثاني منه ، وهو الألف مثل ما فُعل في لَوْ وكَيْ و لاَ ، فقالوا : لَوّ وكَيّ ولاَء .

ومن الناس من يقول : الذاهب منه هاء [1] ، وإنَّ أصله لاهة ؛ لأنَّ القوم الذين سَمُّوا بذلك هم الذين عبدوها واتخذوها آلهةً .

وقولـــه : **" وإنْ كانَ ذلك بحذفِ عَينه "** [2] .

مثاله : سَه ومُذ ، الأصل مُنذ وسَتَه لقولِهم في الجمع : أسْتَاه وفي التصغير : سُتَيْهة، ولو سميت بـــ(مُذ) لقلت في التصغير : مُنَيْذ وقد تقدَّم [3] ، فإذا نسبت إليه قلـــت: مُـــذِيٌّ وسَهِيٌّ فلم تُردّ .

وقولـــه : **" أو فَائِه "** [4] .

تقول : هذا على نوعين ؛ أحدُهما ماذهبت فاؤه ، ولامُه حرفٌ صحيح نحو قولنا : عِدَة وزِنَة وما أشبه ذلك ، والآخرُ أن تكون لام الفعل منه ياءً كقولهم : دِيَة وشِيَة .

فأمَّا الصحيح اللام فإنَّه لا يُردُّ إليه الذاهب ، قالوا في النسب إلى عِدَة : عِدِيٌّ ، وإلى زِنة : زِنِيٌّ فلم يُردّ الذاهب منه لبعده من ياء النسبة ؛ ولأنَّه لو ظهر لم تتغير حاله بدخول ياء النسبة كما يتغير لامُ الفعل وينكسر من أجل الياء .

ولا يجوز أن تزيد حرفًا في موضع اللام لم يكن في أصل الكلمة ؛ ألا ترى أنَّـــا إذا صغَّرناه فاحتجنا إلى حرف آخر لم نَرُدّ إلاَّ الذاهب فقلنا : وُعَيْدة ووُزَيْنة .

ويقوِّي ذلك أنَّ العرب لم تَرُدّ في شيء ممَّا ذهب فاؤه الفاء في الجمع بالألف والتاء، ولا في التثنية كما تَردُّ فيما ذهبت لامه ، فقالوا في عِضة وسَـــنة : عِضَـــوات وسَـــنَوات، وأخَوانِ وأبَوانِ ، فهذا يقوِّي أنَّ الفاء لا تُرَدّ .

---

[1]- شرح السيرافي ٤/١٦٢ب .

[2]- الجزولية ٢٣٦ .

[3]- باب التصغير ص ١٤٩ من النص المحقق .

[4]- الجزولية ٢٣٦ ، وبعده " لم يردّ إليه إلا في نحو شِية "

فإن كان لامُ الفعل ياءً فإنَّ الضرورة تُوجبُ ردَّ الذاهب ، وذلك في النسبة إلى شِيَة ودِيَة ونحو ذلك ، تقول على مذهب سيبويه[1] : وِشَوِيٌّ وَوِدَوِيٌّ ، وأصله : وِشْيَة ووِدْيَة فأُلقيتْ كسرةُ الواو على ما بعدها[2] وحُذِفتْ ؛ لأنَّ الفعل قد أُعتل ، فحُذفتْ منه الواو في يَعِدُ ويَزِنُ فردُّوا العلَّة في المصدر من جهة كسرة الواو ، ولو كانت الواو مفتوحة لم تعتلّ ؛ ألا تراهم قالوا : الوَثْبَة والوَجْبَة[3] والوَحْدَة .

فلما نسبنا إلى شِية وقد تحرَّكت الشين ووجب حذف الهاء للنسب وبَقِيَ الشين والياء وهما حرفان الثاني منهما حرف المدّ واللين فوجب زيادة حرف ، كان أولى /٢٨١/ ذلك أن يُردَّ ما ذهب منه وهو الواو المكسورة ، فصار وِشْي ففتحوا الشين ؛ لأنَّ الغرض بالردِّ تقوية الكلمة والتسكين مناقض لذلك ، وحرّكوها بالفتح كما قالوا في عَمٍ وشَجٍ : عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ .

وأبو الحسن الأخفش[4] والمبرّد[5] يردّان الكلمة إلى أصلها ، وهي فِعْلة ، فتكون وِشْية، ثم تنسب إليه فتقول : وِشْيِيٌّ ،كما أنَّك لو نسبت إلى ظَبْية لقلت : ظَبْيِيٌّ وحَمْيِيٌّ .

سع~ : " يقوِّي قول سيبويه أنَّ الشين متحرِّكة ، ولم تحتج إلى تغيير البناء كما لم تحتج في عِدَة الصحيح اللام ، ولمَّا احتجنا إلى حرف آخر رددنا الأصلي ؛ لأنَّ الضرورة لم تُوجب أكثر من ردِّ الحرف الذاهب ، وتركنا الباقي على حاله .

ويقوِّي أنَّ أصله فِعْلة قولهم : وِجْهَة وجِهَة في معنىً واحد ، وحُكي عن الأخفش أنه يقول في عِدَة : عِدْوِيٌّ بتسكين الدال ؛ لأنَّ الأصل عنده عِدْوٌ "[6] .

والعمل في شِية إذا نسبت اليه على مذهب سيبويه[7] أن تردَّ المحذوف الذي هو الواو، فينبغي إذا رددته أن تحركه بحركة الشين الآن ؛ لأنَّها حركتها في الأصل فتجيء الواو

---

[1]- الكتاب ٣/٣٦٩ .

[2]- في ب : على ما قبلها .

[3]- والوجبة : سقط من ب .

[4]- انظر المقتضب ٣/١٥٦ والأصول في النحو ٨٠ .

[5]- المقتضب ٣/١٥٦ .

[6]- شرح السيرافي ٤/١٦٤أ .

[7]- الكتاب ٣/٣٦٩ .

متحرِّكة بالكسر ، والشين ساكنة فتحرك الشين بالفتح لأجل قصد التقوية كما تقدَّم ، و لم يحرِّكوها بالكسر ؛ لأنَّه كان يؤول الأمر إلى تحريكها بالفتح كما فُعِل بإبِل وإن كان يظهر من لفظ س~ خلاف هذا [1] .

وقولــه **: " وإنْ كان مَقْصُورًا فإنَّ ألِفَهُ إنْ كانتْ ثالثةً تُقلبُ واوًا مُطلَقًا "[2] .**

يعني بالمقصور ما كان من المعربات من الأسماء آخره ألفًا .

قلت : واعلم أنَّ ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وثالثهُ ألفٌ وأوّلُه مفتــوحٌ أو مضمومٌ أو مكسورٌ فالنسبة إليه بقلبِ الألف واواً ،سواءً كانت منقلبةً عن ياء أو عن واو.

فما كان من ذوات الواو رُدَّ إلى أصله ، وما كان من الياء رُدَّ إلى الواو لثقل الياء ، وذلك أنَّا لو قلنا في النسبة إلى رَحىً :رَحَيِيٌّ ، لاجتمع فيه ثقل الياءات والكسرة ، واليــاء[3] عندهم تقوم مقام كسرتين ، فإذا كانوا يقولون في مثل نَمِر: نَمَرِيٌّ ، فهذا أحرى؛ لأنَّ فيه ما هو في حكم كسرتين وهو الياء ويزيد عليه بكسرة الياء ، فهو مثل إبَلِيٍّ في إبِل .

وقد قالوا : أُمَيِّيٌّ ، وإن كان مكروهًا ، و لم يقولوا في رَحىً إلاَّ رَحَوِيٌّ خاصةً ، و لم يقل أحدٌ : رَحَيِيٌّ .

والفرق بينهما من جهتين وذلك أنَّ نحو : قُصَيّ وأُمَيَّة وأُمَيّ وعَدِيّ ، كــان قبــل النسب قد استعملت الياءان فيه ثابتان وليس في رَحى [4] ونحوه ذلك ، فكان هذا أثقل ؛ لأن الشيء إذا كان خفيفًا ثم زِيدَ عليه ما يثقله كان أوجب للتخفيف من الذي وُضِــع لــذلك أوّلا؛ لأنَّه قد عُهِد فيه الثقل وعُوِّل عليه .

والفرق الآخر أنَّ في أُمَيِّيّ سكونًا تستريح إليه النفس ، فلو كان في هذا ذلك لبقــي على أصله نحو : ظَبْيِيٌّ ويَحْيِيٌّ ، ويدلُّك على مراعاة هذا أنَّهم لم يقولوا : عَدِيِيّ ؛ لأجــل الكسرة في الدال .

---

[1]- قال سيبويه :" فإنَّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العينات وحذفوا الفاء...فحذفوا الفاء وطرحــوا كسرها على العين " الكتاب ٣/٣٧٠ .

[2]- الجزولية ٢٣٧ .

[3]- والياء : سقط من ب .

[4]- في أ : رحييّ ، وأثبتنا ما في ب .

سع : " وأمَّا رَحَيِيٌّ فغير مستعمل في الواحد ، وأمَّــا رَحَــوِيٌّ وحَصَــوِيٌّ وإنْ لم يستعمل حَصَوٌ قبل النسبة فإنَّ الثقل في الواو وياء النسبة أقلّ من الياءات "[1] .

وكذلك تقول في فتًى : فَتَوِيٌّ وفي هُدى: هُدَوِيٌّ ، وفي معنى : مَعْنَوِيٌّ ، ولم يجعلوه ياءً لاجتماع ثلاث ياءات مع الكسرة .

قال س~ : " كرهوا توالي الياءات والحركات وكثرها[2] فيصير قريبًا من أُمَيِــيٍّ "[3] وقد تبيَّن قبلُ.

وقولــه : " وإنْ كانتْ رابعةً وهي لِغيرِ التأنيثِ فالمختار القلب "[4] .

مثال ذلك : مَرْمًى ومَلْهًى وأَعْمَى وأَعْشَى ، وأَعْيَا حيٌّ من العرب من جَــرْم عنــد سيبويه[5] ، وعند أهل النسب أعْيَا من بني أسَد هو أعْيَا بن طَرِيف بن عَمْرو بن قُعَــيْن بــن الحارِث بن ثَعْلبة بن دُوْدَان بن أَسَد[6] .

قال س~ : "وما كان ملحقًا بهذا ممَّا الألف فيه زائدة للإلحاق فهو بهذه المترلة تقلب الألف واوًا في النسبة ، فتقول في أحْوَى : أحْوَوِيٌّ ، وفي أعْشَى : أعْشَوِيٌّ ، وفي ملــهى : مَلْهَوِيٌّ "[7] .

س~ : " وكذلك سمعناه من العرب "[8] وسَوَّى س~ في هذا الباب بين ألف الأصل وألف الإلحاق ؛ لأنَّها جُعلت بمترلتها .

وقولــه : " ويجوزُ الحذْفُ "[9] .

أي تقول : مَلْهِيٌّ ومَعْزِيٌّ وأَحْوِيّ وأَعْشِيّ .

---

[1]- شرح السيرافي ٤/١٥١ب .

[2]- في ب : وكسرها ، وهو يوافق ما في الكتاب ٣/٣٤٢، وشرح السيرافي ٤/١٥١أ .

[3]- الكتاب ٣/٣٤٢ ، وشرح السيرافي ٤/١٥١ أ .

[4]- الجزولية ٢٣٧ ، ونصه : " وإن كانت رابعةً وهي لغير التأنيث فكذلك " .

[5]- الكتاب ٣/٣٥٢ .

[6]- انظر شرح السيرافي ٤/١٥٦ب .

[7]- شرح السيرافي ٤/١٥٦ب ، ولم يرد في نسخة الكتاب .

[8]- الكتاب ٣/٣٥٢ ، وقبله : " وتقول في أحوى : أحوَوِيّ".

[9]- الجزولية ٢٣٧ ، ونصه " وقد جاء الحذف " .

ش~ : " تمام هذا أن يقول : غير أنَّ الحذف فيما ألفه من ذلك منقلبة لا تقوى قوةَ الحذف فيما ألفه للإلحاق " [1] يعني أنَّ ألفَ الإلحاق زائدةٌ والزائد أولى بالحذف .

قلت :كذا قال س~[2] أنَّ الحذف في معزًى أحسن /٢٨٢/ منه في مَلْهًى ؛ لأنَّه زائد.

وأجاز س~ وجهين كما تقدَّم في مَلْهَى ومِعْزَى ؛ مَلْهَوِيٌّ ومَلْهِيٌّ تشبيهًا لِمَلْهَى بِحُبْلَى ، كما قيل : حُبْلِيٌّ ، وكما قالوا : مَدارَى في جمع مَدْرَى ، فجاءوا بها على جمع حَبَالى ، فأدخلوا بعضها على بعض تشبيهًا .

وأجاز سع~[3] مَلْهَاوِيٌّ على قياس حُبْلاوي ، وهذا لا أراه صحيحًا ، فإنَّ ذلك إنَّما جاء في ألف التأنيث المقصورة ؛ لأنَّها أخت الممدودة بل هي هي إلاَّ أنَّها انقلبت همزة لوقوع الألف قبلها .

وقوله **: " وإن كانتْ للتأنيثِ وكان ساكنَ الثاني اختِير حذفُها ، وجازَ قلبُها واواً "** [4] .

يعني إن كانت الألف التي تقع في آخر الكلمة رابعةً ، وهي للتأنيث ، وكان الاسم الذي هي فيه ساكن الحرف الثاني نحو : حُبْلى ودِفْلى[5] وسَكْرى جاز الحذفُ والقلبُ ، والحذف أحسن ، فتقول : حُبْلِيٌّ ودِفْلِيٌّ وسَكْرِيٌّ ، وحُبْلَوِيٌّ ودِفْلَوِيٌّ وسَكْرَوِيٌّ .

وعلَّة الحذف أنَّها علامة تأنيث زائدة ، وهي تشبه هاء التأنيث من وجوه ؛ منها أنَّ ما قبل الألف لا يكون إلاَّ مفتوحًا كما أنَّ ما قبل التاء لا يكون إلاَّ كذلك .

ومنها أنَّ فُعْلى قد جمعُوه على فُعَل نحو : الصُّغْرى والصُّغَر ، كما جمعوا ظَلْمَة على ظُلَم وغُرْفَة على غُرَف .

ومنها أنَّهم قد قدَّروا بألف التأنيث الانفصال قالوا : هو يَمْشِي الجِيَضَّاء ،لضربٍ من المشي ثم قالوا :الجِيَضَة ، فحذفوها كالتاء و لم تجئ لإلحاق بناءٍ ببناء فتكون بمنزلة الأصلي.

---

[1]- شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٢٩/٣ .

[2]- انظر الكتاب ٣٥٢/٣ ، والتعليقة ١٧٦/٣ .

[3]- شرح السيرافي ١٥٧/٤أ .

[4]- الجزولية ٢٣٧ .

[5]- الدِّفلى : شجر مرٌّ .

وقالت العربُ في سلَّى : سلِّيٌّ وهي قبيلة من جرْم وهم باليمامة [1] ، وقال الشاعر في النسبة إلى بُصْرَى موضع تنسب اليه السيوف :

١٤٠- كأنَّما يقعُ البُصْرِيُّ بينَهُمُ مِنَ الطَّوائفِ في الأعناقِ والوَذَمِ [2]

وقوله : " وإلحاقُها بالممدودِ " [3] .

أي مثل : حُبْلاوِيٌّ .

سع~ : " ومنهم من يمدُّ فيُشبِّهُ آخرَه بآخر ما فيه الألف الممدودة للتأنيث كحَمْرَاوِيّ وصَهْبَاوِيّ فيقول : دِفْلاوِيٌّ .

وقالوا في دَهْنَا [4] : دَهْنَاوِيٌّ ، وفي دُنيا : دُنْيَاوِيٌّ ، والأقيس دُنْيِيٌّ على قولهم : سلِّيٌّ، والذي يقول : حُبْلَوِيٌّ يُشبِّهُ الألفَ في حُبلى بالألف في مَلهًى ، فهذه ثلاثةُ أوجهٍ في حُبلى وبابه : حُبْلِيٌّ أجودُها ثم حُبْلَوِيٌّ وحُبْلاوِيٌّ " [5] .

وقوله : " وإنْ كانَ مُحرَّكَ الثاني " .

مثالُه : جَمَزى [6] وبَشَكى [7] .

وقوله : " حُذِفتْ فقط " [8].

تقول : جَمَزِيٌّ وبَشَكِيٌّ ، ولا تقول : جَمَزَوِيٌّ ولا بَشَكَوِيٌّ لتوالي الحركات ؛ لإنَّ توالي الحركات [9] يُلحقها بحكم ما عدته أربعة أحرف سوى ألف التأنيث ، فحذفوا الألف

---

[1]- الكتاب ٣٥٣/٣ .

[2]- من البسيط لساعدة بن جُؤَيَّة ، من شواهد الكتاب ٣٥٤/٣ استشهد به سيبويه على النسبة إلى بُصْرَى على بُصْرِيّ، والبيت لساعدة بن جُؤية في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٠/٢، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٥٧/٤ب ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٥ ، والنكت ٨٩٢ ، والشاعر يصف قوماً انهزموا فأعمل فيهم السيف والطوائف : النواحي، والوَذَم : وسط الجسم .

[3]- الجزولية ٢٣٧ ، وبعده " وإن كانت للإلحاق اختير قلبها واوًا وجاز الحذف " .

[4]- دهنا لغة في الدهناء تمدُّ وتقصر .

[5]- شرح السيرافي ١٥٧/٤ب .

[6]- يقال حمار جَمَزى : وثَّاب و سريع .

[7]- يقال ناقة بَشَكى : أي سريعة .

[8]- الجزولية ٢٣٧ .

[9]- قوله : لإنَّ توالي الحركات ، لم يرد في ب .

هنا كما حذفت في حُبارى إذا نُسبَ إليها فقيل : حُبارِيٌّ ؛ ألا ترى أنَّا لو سمَّينا امرأة بقَدَم لم نصرفها ، وإن سمَّيناها بدَعْد صرفناها ، فصارت قَدَم بمنزلة عَقْرَب وعَنَاق .

فكذلك صارت جَمَزى[1] بمنزلة حُبارَى و لم تكن بمنزلة حُبْلَى ، والباب في حُبارَى ونحوه ممَّا عدته مع الألف خمسةُ أحرف فصاعدا إذا كانت الألف مقصورة في آخرها أصليَّة كانت أو زائدة للتأنيث أو لغيره أن تُحذف ، وأيضًا فإنَّهم لو قلبوها لتوالت لهم أربعةُ أحرف متحرِّكة في كلمة واحدة وذلك مرفوض في كلامهم .

***وقوله* : " وإن كانتْ خامسةً فصاعدًا "** [2] .

مثاله : حُبارِيٌّ وجُمادِيٌّ ومُفْتَرِيٌّ ومُشْتَرِيٌّ هذا كلُّه حُذِفتْ منه الألفُ .

***وقوله* : " حُذِفتْ مطلقًا "** [3].

أي سواء كانت أصليَّةً أو زائدةً كما تقدَّم للتأنيث ، فالأصليَّة نحو : مُرامى ومُسْتَدعَى ، والزائدة للتأنيث نحو : قَهقَرَى ويَهْيَرَى[4] وحُبارَى وجُمادَى ، تقول : حُبَارِيٌّ ويَهيرِيٌّ .

والزائد لغير التأنيث حَبَنْطَى ودَلَنْظَى وقَبَعثَرَى[5] ،وإنَّما وجب إسقاطُ هذه الألفات؛ لأنَّها ساكنة والياء الأولى من يائي النسب ساكنة ،وقد كثرت الحروف فباجتماع ذلك ما وجبَ إسقاطه ، وممَّا يقوي ذلك أنَّهم قد حذفوا ممَّا هو على أربعة أحرف كحُبْلى ومَلْهى، فلما جاز الحذف فيما قلت حروفه كان فيما كثرت حروفُه لازمًا .

وأيضاً ممَّا يقوِّي ذلك حذفهم الياء الساكنة من رَبيعة وحَنيفة فقالوا :رَبَعِيٌّ وحَنَفِيٌّ.

ش~ : يسأل عن هذه الألفات فيقال : ما الذي أوجب حذفُها و لم يضمّ إليه وزنٌ تختص به كالتصغير والتكسير ؟ .

---

[1]- في ب : جَمازى .

[2]- الجزولية ٢٣٧ .

[3]- الجزولية ٢٣٧ .

[4]- قهقرى : الرجوع إلى الخلف ، ويهيرى : التمادي في الأمر .

[5]- الحبنطى : الممتليء غضبًا ، والدلنظى : الصلب الشديد ، والقبعثري : الجمل العظيم .

ج~ إنَّ ذلك لاجتماع ضعف هذه الألفات لسكونها ، لاسيَّما إن كانت زائـــدةً ، ولأنَّها عرضة للحذف عند /٢٨٣/ التقائها مع ساكن آخر ، والرابع ما كان يؤدي إليـــه ألاَّ تحذف من اجتماع الساكنين وتكلفه في الأمثال ؛ لأنَّ الألف أخت اليـــاء ، أو القلـــب ، والخامس أنَّ حذفها لا يخلّ بالكلمة كما يخلّ بها حذف الألف من قَفَا لو حُذفتْ .

وكلُّ ألفٍ زادت على الأربعة فلا خلاف في وجوب حذفها إلاَّ نحو : مُثَنَّى ممَّا هـــو خماسي والألف أصليَّة وقبلها حرفٌ مشدّدٌ ، وكذلك مُعَمَّى ومُعَلَّى فإنَّ يونس[1] جعله مثل مُعْطًى ، وهو قول ضعيف ؛ لأنَّ المدغم بمنزلة ما ليس بمدغم في الزِنة ، وهـــو حرفـــان في الوزن والأوَّل منهما ساكن .

وقال س~ : " يلزم يونس أن يقول في عِبِدَّى[2] : عِبِدَّوِيٌّ ، كما جـــاز في حُبْلَـــى حُبْلَوِيٌّ " [3] .

وإنَّما ألزمه ذلك لأنَّ يونس كان يُفرّق بين الألف في مُثَنَّى وعبِدَّى ؛ لأنَّها في مُثَنَّى أصلية [4] ، وفي عِبِدَّى للتأنيث فيقال له : إنْ كان مُثَنَّى من أجل الإدغام يصير بمنزلة مُعْطًـــى فينبغي أن يصير عِبِدَّى بمنزلة ذِكرى وحُبْلى ، ولَمَّا جاز في حُبلى وذِكرى حُبْلَوِيٌّ وذِكْرَوِيٌّ لزمه أن يجيز في عِبِدَّى عِبِدَّوِيٌّ .

وتلزيم س~ ذلك ليونس دليل على أنَّ يونس لا يقول في عِبِدَّى إلاَّ عِبِدِّيّ ، ولو لم يقل ذلك وقال : عِبِدَّوِيٌّ ، لم يصح تلزيم س~ له .

وألزمه أيضًا س~[5] أنَّه لو جاء اسم مؤنث على مثل مَعَدٍّ أو خِدَبٍّ أوحِمَّص فسمّينا به مذكرًا أن يصرف ؛ لأنَّه جعل المدغم كحرف واحد فيصير كرجل سُمِّي بقَدَم أو أُذُن.

[1]- الكتاب ٣/٣٥٦ .

[2]- العبِدَّى اسم جمع للعبيد .

[3]- الكتاب ٣/٣٥٦ .

[4]- أصلية : سقط من ب .

[5]- الكتاب ٣/٣٥٧ .

وقد تقدم أنَّه لا ينصرف إذا سُمِّي به مؤنّثٌ وينصرف إذا سُمِّي به مـذكّرٌ وقـد وافقهم يونس[1] في مُرامًى وما لم يكن مدغمًا أن يقول : مُرَامِيٌّ .

العَبدِيُّ : كلُّ حرفٍ مشدَّدٍ حرفان ؛ الأوَّل ساكن والأخر متحرِّك ، فـإن اعتقـد يونس أنَّه حرفٌ لا حرفان فأقلّ أحواله أن يقدِّره متحرِّكًا ، فكأنَّه قال : مُثَنَى فيصير مثـل جَمَزَى وبَشَكَى مِمَّا لا خلاف فيه أنَّه تحذف منه الألفُ لقيام الحركة مقام الحرف الزائد في الكلمة ، وليونس أن يفرق بين ألف التأنيث والأصلية .

وقولـه : " وإنْ كان آخرُ الاسمِ ياءً قبلَها كسرة فإنَّ النَّسَبَ إليه ثلاثيًّا مِثْله إلى عَصَا " [2] .

مثال ذلك : شَجٍ وعَمٍ تقول في النسب إليهما : عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ ، وإذا كانوا قـد قالوا في نَمِر : نَمَرِيٌّ وهو صحيح فأحرى في المعتلّ اللام .

" ورُباعيًّا " [3] .

مثالُه : قَاضٍ وغَازٍ ودَاعٍ .

وقولـه : " مِثْله إلى مَلْهَى " [4] .

أي تقول : قاضَوِيٌّ وغازَوِيٌّ وداعَوِيٌّ على المختار ، وقاضِيٌّ وغازِيٌّ وداعِيٌّ علـى غير المختار ، فإنَّه قد تقدَّم له في مثل مَلْهى ومَرْمى أنَّ المختار القلب ويجوز الحذف ، إلاَّ أنَّ المؤلِّف لا يريد إلاَّ التسوية في نفس جواز القلب والحذف خاصةً لا في الاختيار[5] ، فإنَّ مَلْهى المختار فيه القلب فتقول : مَلْهوِيٌّ ، وقاضٍ المختار فيه الحذف فتقول : قاضِيٌّ .

سع~ : " اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ على أربعة أحرف آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلها إذا نسبت إليه فالقياس فيه والأكثر حذْفُ الياء ؛ لأنَّا لو تركناها و لم نحذفها وجب كسرُها لأجل ياء النسبة .

[1] - شرح السيرافي ٤/١٥٨أ .

[2] - الجزولية ٢٣٧ .

[3] - الجزولية ٢٣٧ .

[4] - الجزولية ٢٣٧ .

[5] - في ب : في الاختصار .

فكان يلزم في النسبة إلى قاضٍ قاضِييٌّ ، وإلى ناجية ناجِييٌّ ، فتكسر ياء قبلها كسرة فوجب تسكينها فاجتمع ساكنان الياء التي من نفس الحرف والياء الأولى من يائي النسب ، فيُقال في رجل من بني ناجية : ناجيٌّ ، وفي أَدْل : أَدْليٌّ ، وفي صَحار صَحاريٌّ " [1].

وقد قيل : قاضَويٌّ ، وفي حانية : حَانَويٌّ والوجه الحانيٌّ ، وأنشد س~[2] :

١٤١- وكيفَ لنا بالشُّربِ إنْ لمْ يكُنْ لنَا　　دَراهمُ عِنْـدَ الحَانَوِيِّ ولا نَقْدُ [3]

والوجه الحانيُّ ، قال عَلْقَمَة [4] :

١٤٢- كأسُ عَزيزٍ مِن الأعْنابِ عَتَّقها　　لبعـضِ أرْبابِـها حانِيَّةٌ حُـومُ [5]

سع~ : " قال بعضهم الموضع الذي تُباع فيه الخمرُ يقال له : حانية مثل ناحيـة ، وإنَّه نُسبَ إليه مثل النسب إلى يَرْمى يَرْمَويٌّ ، والمعروف في اسم الموضع الذي تبـاع فيـه الخمر أن يقال له : حانَة ، قال الأخْطَلُ [6] :

١٤٣- وخَمْرَةٍ منْ جِبالِ الرُّوْمِ جاءَ بها　　ذُو حَانةٍ تَاجرٌ أعْظِمْ به حَانَا [7]

---

[1]- شرح السيرافي ٤/١٥٠أ .

[2]- الكتاب ٣/٣٤١ .

[3]- من الطويل ، من شواهد الكتاب ٣/٣٤١ استشهد به سيبويه على النسب إلى الحانة (حانويّ) على غير قياس ، والقياس (حانيّ) ، والبيت للفرزدق أو لذي الرمة أو لأعرابي في تحصيل عين الذهب ٤٩٤ ، وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٤/١٥٠ب ، وشرح المفصل ٥/١٥١ ، والمقرّب ٢/٦٥ ، واللسان (حنا) ١٤/٢٠٥ .

[4]- هو عَلْقَمة بن عَبْدة بن نَاشرة بن قَيس شاعرٌ جاهليٌّ ، يلقب بعلقمة الفَحْل ، له مساجلات مع امرئ القيس ،له ديوان ، ت ٢٠ ق هـ (الشعر والشعراء ٢٢٤) .

[5]- من البسيط لعلقمة الفحل في ديوانه ٦٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٣/٣٤١ استشهد به سيبويه على أنّ النسب الى حانة (حانيّة) على القياس والبيت لعلقمة في الكتاب ٣/٣٤١ ، وشرح السيرافي ٤/١٥٠ب ، وتحصيل عين الذهب ٤٩٥ ، واللسان (حوم) ١٢/١٦٢ ، وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/١٥٢ ، والمقرب ٢/٦٥ ، والعزيـز : الملـك ، والحُوم : جمع حائم ، وهو الذي يقوم على الخمر .

[6]- هو غَيَّاث بن غَوث بن الصَّلت من بني تَغلب نشأ على المسيحية ، واتصل بالأمويين ، فكان شاعرهم ، تهاجى مع جرير والفرزدق ، له ديوان ت ٩ هـ (الشعر والشعراء ٤٩٠) .

[7]- من البسيط للأخطل في شرح السيرافي ٤/١٥١أ ، وشرح المفصل ٥/١٥٣ .

فجعل الموضع حانة والخمَّار حانا ، ولعل الذي قال : الحانويُّ جعل البقعة حانِية ؛ لأنَّها تعطِفُ على الشُّرَّاب باللطف واللذّة ، كما يقال : امرأةٌ حانِية على ولدها ، فيُصيِّرها كالأمِّ الحانية على ولدها لاجتماعهم فيها على /٢٨٤/ لذّاتهم " [1].

وهذا النسب إلى قاضٍ قاضَوِيٌّ إنَّما يجيء على من قال في تَغْلِب : تَغْلَبِيٌّ بفتح اللام، وهو عند س~[2] شاذٌّ ، والمبرّد[3] يقيسه ، فكلام المؤلّف غير محقّق حتى يقول : ورُباعيًّا بحذف آخره إلاَّ فيمن قال : تَغلَبِيٌّ بفتح اللام فهو مثله إلى مَلهى فالذي يقول : تَغلِبِيٌّ يقول: قاضِيٌّ لا غير ، والذي يقول : تَغلَبِيٌّ بفتح اللام يقول : قاضِيٌّ وقاضَوِيٌّ كمَلْهِيٌّ ومَلْهَوِيّ.

ولمَّا لم يأتِ المؤلّفُ بما قلت لك مبيِّنًا قال : إلاَّ أنَّ الحذف في الياء رابعةً أَوْجَهُ ، يعني أنَّ قولك : قاضِيٌّ أحسن من قولك : قاضَوِيٌّ .

وقولــــه : **" إلاَّ أنَّ الحذفَ في الياءِ رابعةً أَوْجَهُ "** [4] .

قد تقدّم بيانُه ، فإن قلت : إذا كانوا قد قالوا في نَمِر وشَقِر ما قالوا فهلاَّ فعلوا ذلك في قاضٍ وغازٍ ، وحرَّكوا عين فاعِل هنا بالفتح ، فكانت تنقلب الياء ألفًا ، فيكون النسب قاضَوِيٌّ لا غير ؟ .

فالجواب أنَّ هذا خالفَ الثلاثي لتوالي الحركات في الثلاثي وعدم ذلك هنا ؛ ألا ترى أنَّ الساكن فيه فاصلٌ بين الحركات ، فكان أخفَّ عليهم ، يدلُّك أنَّهم لا يقولون في الأكثر إلاَّ تَغلِبِيٌّ على الأصل ،ووَجْهُ من فتحَ هنا أنَّه شُبِّهَ بنَمِر ،وذلك قليل عند س~ والمبرّد يقيس.

ش~ في الشرح : " أي أنَّ قياس قاضٍ وغازٍ في النسب قياس تَغْلِب ، والوَجْهُ في مثل تَغلِب على ما تقدَّم له آنفًا ، أي يُبقي ما قبل الآخر على كسرِه ، وإذا كان كذلك ويـــاء النسب تطلب ما قبلها بالكسر فيقتضي ذلك كسر ياء قاضٍ وغازٍ ؛ لأنَّها ترجع عند لحاق ياء النسب إذْ كان سقوطُها للحاق التنوين لها وهي ساكنة ، وهي في النسب لا يلحقهـــا التنوين إنَّما يلحق ياء النسب .

---

[1]- شرح السيرافي ٤/١٥١أ .

[2]- انظر الكتاب ٣/٣٤١ .

[3]- انظر شرح المفصل ٥/١٤٦ .

[4]- الجزولية ٢٣٧ .

فإذا رجعت لما ذكرناه انبغى أن تنكسر ليائي النسب بعدها ، ويأتي من ذلك قاضِيْيّ وغازِيْيّ بيائين ساكنتين ثم ثالثة متحرِّكة بحركة الإعراب ، الثانية منهما مدغمة في الثالثة التي هي الثانية من يائي النسب وهي المتحرِّكة بحركة الإعراب ، فتحذف الأخرى من اليائين الساكنتين لالتقائهما ولا تبقيها ؛ لأنَّ الأُولى حرفُ مدٍّ ولين ، والثانية ساكن مشدّد [١]، مثل دابَّة وتمودّ الثوب ؛ لتوفر الأثقال هنا .

وقد قلنا نحن إنَّه ليس مذهب س~ إلاَّ هذا [٢]، ولا نقول إنَّه الوجه كما يقول أبو موسى فيقتضي ذلك جواز فتح ما قبل الآخر ؛ لأنَّ فتح ما قبل الآخر [٣] لا يكون إلاَّ شاذًّا في هذا النحو بالسماع ، هذا مذهب سيبويه .

وأمَّا على مذهب المؤلِّف المتقدِّم من أنَّ المختار في مثل تَغْلِب الكسر ، وأنَّ الفتح جائز فيأتي عليه ما ذكره هنا من أنَّه يُقال في النسب إلى قاضٍ وغازٍ : قاضَوِيٌّ وغازَوِيٌّ ، وقاضِيٌّ وغازِيٌّ .

وهذا الذي [٤] أشار إليه بقوله : "مثله إلى مَلْهى" إلاَّ أنَّه لَمَّا قال هنا :مثله إلى مَلْهى [٥]، وكان الوجه عنده في النسب إلى مَلهى مَلْهَوِيٌّ على ما تقدّم ، وكان الوجه عنده في مثل قاضٍ وغازٍ على ما قال في تَغْلِب : قاضِيٌّ وغازِيٌّ احتاج إلى الاستثناء بقوله : "إلاَّ أنَّ الحذفَ في الياء رابعةً أوْجَهُ .

يريد بخلاف النسب إلى مَلْهى فإنَّ القلب فيه أوْجَهُ من الحذف ، وذلك إذا كان الحذف على قياس من يكسر في تَغْلِب ، وأمَّا إذا كان الحذف على [٦] من يفتح هناك ، فلا فرق بين الحذفين " [٧] انتهى كلام ش~ وهو حسن ولذلك كتبتُه .

---

[١]- في ب : ساكنة مشددة .

[٢]- وهو أن الفتح في مثل تغلب موقوف على السماع .

[٣]- قوله : لأنَّ فتح ما قبل الآخر ، لم يرد في ب .

[٤]- في ب : وهذا مذهب الذي .

[٥]- إلى ملهى : سقط من ب .

[٦]- في ب : على قياس .

[٧]- شرح المقدمة الكبير ١٠٣١/٣ ، ١٠٣٢ .

وقولــــه : " **وزائِدًا على الرُّباعيّ** " [١] .

أي إذا كان آخر الكلمة ياءً مكسورًا ما قبلها فيما زاد على الأربعة ، ومثاله : مُشْترٍ ومُفْترٍ ، وفي رجُل اسمه يَمانٍ وصَحارٍ ، تقول في النسب إلى ذلك : مُشْــتَرِيٌّ ومُفْتَــرِيٌّ ، ويَمانِيٌّ وصَحارِيٌّ .

وكذلك لونسبت إلى رجل اسمه يَمَنِيٌّ وهَجَرِيٌّ تقول : يَمَنِيٌّ وهَجَرِيٌّ على ذلــك اللفظ بعد أن تُقدِّر حذف الأولى وإحداث ياء غيرها .

وكذلك لو نسبت إلى شيء في آخره ياءٌ مشدَّدة ، ولم تعرف[٢] إلى أي شيء نُسِبَ كرجُلٍ نسبته إلى كُرْسِيّ أو بَرْنِيّ تقول : كُرْسِيٌّ وبَرْنِيٌّ .

وإن جمعت بُخْتِيَّة [٣] قلت : بَخَاتِيُّ غير مصروفة ؛ لأنَّها جمع بُخْتِيّ ، فــإن سميــت الرجل به وهو غير مصروف صرفته في النسب فقلت : هذا بَخاتِيٌّ مصروفًا ؛ لأنَّك قدَّرتَ حذف الياء الأولى ودخول ياء أخرى للنسبة ، فصارت بمترلة جمعٍ لا ينصرف إذا نسبت إليه انصرف ، كقولك في مَدائنَ : مَدائنِيٌّ ، وفي مَعافِرَ : مَعَافِرِيٌّ .

وقولــــه : " **مِثْلُه إلى قَرْقَرَى** " .

أي تحذف الياء كما تحذف ألف قَرْقَرَى ؛لأنَّها زائدةٌ ،وقد تقدَّم موجب حذفها [٤] .

وقولــــه : " **والنَّسبُ إلى فَعِيْلَة** " .

مثالُه : حَنْيفة /٢٨٥/ ورَبْيعة .

وقولــــه : " **مالم تَكُنْ مُضَاعَفة** " .

مثالُه : شَحِيْحة وشَدِيدة وجَرِيرة .

وقولــــه : " **أو مُعْتَلَّةَ العين** " .

مثاله : طَوِيلة وحَوِيزَة.

---

[١]- الجزولية ٢٣٧ .

[٢]- في ب : وإنْ لم تعرف .

[٣]- البُختية : هي الإبل الخُرسانية .

[٤]- انظر ص ٢٥٠ من النص المحقق .

ش~ : " وينبغي أن يقرأ هذا الموضع "مُضَاعفَةَ" غير منوَّنة [١]، ويكون المعنى مضاعفةَ العينِ أو معتلَّةَ العينِ فيكون هذا كقولهم : " بَرِئْتُ إليك من خَمْسٍ وعِشْرِي النَّخَّاسين " [٢] أي من خَمسِ النخَّاسين وعشريهم ، إلاَّ أنَّ س~ [٣] قصرَ هذا على الشعر ، فينبغي أن يكون الكلام الذي أتى به المؤلِّف على مذهبه لحنًا " [٤] قاله ش~ في الشرح .

قلت : ولكلام أبي موسى وجهٌ وهو أن يكون على مذهب المبرّد[٥] والأخفش[٦] ، فإنَّه قد يجيز حذف المضاف إليه وإبقاء الأوَّل غير منوّن .

وقولـــه : " مثلُه إلى نَمِر " .

أي قيل : حَنَفِيٌّ ورَبَعِيٌّ بحذف الياء وقلب الكسرة فتحة .

وقولـــه : " وإلى فُعَيْلَة " .

مثالُه : جُهَيْنة وضُبَيْعة وبُثَيْنة .

وقولـــه : " مثلُه إلى صُرَد " .

أي تقول : جُهَنِيٌّ وضُبَعِيٌّ وبُثَنِيٌّ .

وقولـــه : " وإلى فَعُولَة " .

مثالُه : شَنُوءة .

وقولـــه : " مثلُه إلى جَمَل "[٧] .

أي قِيل : شَنَئِيٌّ ، وهذا مذهب سيبويه[٨] .

---

[١]- في ب : غير مؤنثة .

[٢]- سبق في ص ١٠٤ من النص المحقق .

[٣]- الكتاب ١/١٧٨ .

[٤]- شرح المقدمة الكبير ٣/١٠٣٢ .

[٥]- المقتضب ٤/٢٢٧ .

[٦]- انظر شرح الكافية الشافية ١/٤٣٨ .

[٧]- من قولـــه : " مثله إلى قَرْقَرَى " انظر الجزولية ٢٣٨ .

[٨]- الكتاب ٣/٣٣٩ .

وأمَّا مذهب المبرِّد[1] في فَعُولة فألاَّ يحذفَ فيه إلاَّ تاء التأنيث خاصةً ، ولا يُغيِّر بعد ذلك ، فيقال : شَنُوئيٌّ كرَكُوبِيٌّ ،فكان حقُّه أن يزيد هنا على رأي على عادته في مثل هذا" انتهى كلام ش~ [2] .

قلت : كلٌّ اسم رباعي في آخره هاء التأنيث وقبل الآخر منه ياء أو واو نحو : فَعِيله وفُعَيْلة وفَعُولة سيبويه[3] يقيس جميع هذا فيحذف الياء من فَعيلة وفُعَيْلة ، ويفتح العين من فَعِيلة بعد حذف الياء وكذلك فَعُولة أسقط الواو وفتح العين بعد الإسقاط .

وحجته في ذلك أنَّ الحذف قد كان يطرأ على هذا ،ولم يتغير فيه إلاَّ الآخر بكسره خاصة ، وذلك في فَعِيل وفُعَيل نحو : ثَقِيف وثَقَفِيٌّ وجُهَين وجُهَنِيٌّ وسُلَيم وسُلَمِيٌّ، وليس في الاسم إلاَّ تغيُّرُ حركة آخره بدخول ياء النسبة ، وتغيّره هو أنَّا نُلزِم آخره الكسرة ، وهو الفاء من ثَقِيف ، والميم من سُلَيم .

فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياءُ النسبة والكسرة التي قبلها اللازمة وياءُ فَعِيل أو فُعَيل ، وكلٌّ ذلك جنسٌ واحد ، فحذفوا الياء من فَعِيل وفُعَيل استثقالاً ، وإن كان القياس عند س~[4] إثباتها ، فيقال : قُرَيشيٌّ وسُلَيميٌّ .

فإذا كان الاسمُ في آخره هاءُ التأنيث وجب حذفُها ، ثم لَزِم الكسرُ الحرفَ الذي قبل ياء النسبة ، فصار ما فيه الهاء يلزمه تغيُّرُ حركةٍ وحذفُ حرفٍ ، فكان ذلك داعيًا إلى لزوم حذف الياء ؛ لأنَّ الكلمة كلما ازداد التغيُّر فيها كان الحذف لها ألزم فيما يستثقل منها، وإن سَاوَاها في الاستثقال غيرُها ممَّا يلزم فيه تغيُّر كتغيُّرِها .

وهذا معنى قولهم : التغييرُ يأنسُ بالتغيير ، وينضاف إلى ذلك ثقل الياء والواو ؛ ألاَّ ترى أنَّهم لا يحذفون الألف من نحو : فعَالة [5] ، ومثل هذا قولهم في مَيِّت : مَيْتٌ ، وفي سَيِّد:

---

[1]- انظر رأيه في التبصرة والتذكرة ٢/٥٩٠ ، والنكت ٢/٨٨٦ .

[2]- يبدأ قول الشلوبين من " قوله : مثله إلى نمر " انظر شرح الجزولية الكبير ٣/١٠٣٣ .

[3]- الكتاب ٣/٣٣٩ .

[4]- الكتاب ٣/٢٣٧ .

[5]- مثلثة الفاء ، انظر التبصرة والتذكرة ٢/٢٩٥ .

سَيْدٌ ، وأصلهما مَيْوِت وسَيْوِد فقلبت الواو ياءً لوقوعها بعد ياء ساكنة ثم أدغموا اليــاءَ في الياءِ ، فلمَّا أرادوا التخفيفَ حذفوا الياء المنقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة .

وقالوا : اعتلت بالحذف كما اعتلت بالقلب ، فقالوا : مَيْت ، فالياءُ فيه ياءُ فَيْعِــل الزائدة ، والمحذوفة هي عين الكلمة .

ومثل هذا قولهم : الترخيمُ لا يكون إلاَّ في الأسماء المفردة المغيَّرةِ في النداء ، وكمــا أعلُّوها في النداء بالبناء على الضمِّ ، كذلك أعلُّوها بالحذف ، وهذا بابٌ واسع يؤنس بمــا نحن بصدده .

وقال ابنُ جنيّ [1] في هذا قولاً حسنًا وذلك أن قال : إنَّ تاء التأنيث تعاقــب اليــاء المكسور ما قبلها في مثل فَرازِقة وفَرازِيق ، وزَنادِقة وزَناديق ، فلمَّا اجتمعا هنا طلب كــلٌّ واحد منهما بتغيّر صاحبه ، ورفع كلٌّ واحد منهما حكمَ الآخر فانحذفا معًا ، وكأنَّهم حملوا الياء المفتوح ما قبلها والواو عليها في هذا .

وبالجملة فإذا كانوا يقولون في فَعِل نحو : نَمِر نَمَرِيٌّ فأحرى هذا أن يغيّر ،والمبرّد [2] يخالف في فَعُولة وينكره ، ويقول هذه الواو مخالفة لهذه الياء ؛ ألاَّ ترى أنَّهــم يقولــون في النسب إلى عَدِيّ : عَدَوِيٌّ وإلى عَدُوّ : عَدُوِّيٌّ ، ففصلوا بين الياء والواو و لم يغيِّروا في الواو، ويقولون في عَضُد : عَضُدِيٌّ وفي سَمُر : سَمُرِيٌّ وفي نَمِر : نَمَرِيٌّ ، فقد ظهر من هذا فرقُ ما بينهما .

غيَّروا في نَمِر من أجل الكسرة ، و لم يغيِّروا في عَضُد وسَمُر ، فلمَّــا لم يغيِّــروا في الضمَّة ، ولا في الواو ، وخالفت /٢٨٦/ الضمَّةُ الكسرةَ في سَمُر ونَمِر ، وخالفتْ الواو الياءَ في عَدُوّ وعَدِيّ وجب أن تُخالف الياءُ في فَعِيلة الواوَ في فَعُولة .

وقولهم في شَنُوْة : شَنَئِيٌّ فهو عند المبّرد [3] شاذٌّ لم يُسمع غيرُه ، وهو عند ســيبويه [4] قياس.

---

[1]- انظر الخصائص ١٠٩/٢ ، مع اختلاف في النص .

[2]- انظر التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢ .

[3]- انظر التبصرة والتذكرة ٥٩٠/٢ ، والنكت ٨٨٦/٢ .

[4]- الكتاب ٣٣٩/٣ .

وقد شذَّ من هذا الباب ما جاء على الأصل ذكر سيبويه [1] أنَّه يُقـال في سَـلِيمة : سَلِيْمِيٌّ ، وفي عَميرة كَلْب : عَمِيْرِيٌّ ، وفي خُرَيْبَة : خُرَيْبِيٌّ .

وقالوا : سَلِيْقِيٌّ للرجل يكون من أهل السَّلِيقة ، وهو الذي يتكلَّم بأصل طبعه ولغته ويقرأ القرآن كذلك ، وأظنُّه من الأعراب الذين لا يقرأون على سنَّة القُرَّاءِ بل على طبـعِ لغته.

وقد جاء أيضًا رِماحٌ رُدَيْنِيَّة منسوبة إلى رُدَيْنَة .

واستثنى أبو موسى [2] المضاعفةَ العين من فَعِيلة والمعتلَّةَ العين منها ومن فُعَيْلة كـذلك، أمَّا التضعيف نحو : شَدِيدة فلم يقولوا : شَدَدِيٌّ كراهة التضعيف ، ولا جَلَلِـيٌّ في جَلِيلـة لذلك ، ولا يُدغم هذا ؛ لأنَّه مثل عَلَلٍ [3] و شَرَرٍ .

فإن قلت : وما يستثقل من هذا ونظائرُه كثيرة كمَدَدٍ وعَدَدٍ وخَبَبٍ [4] ونحو هـذا ؟ فالجواب أنَّهم لَمَّا كانوا في حذف هذه الياء على غير أصل بيِّن ؛ لأنَّه إنَّما كان ذلك عندهم لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير .

ومثل هذا [5] من التعليل كان إذا دفعه أقربُ دافع وأضعفه ساقطًا لضعفه وعدم تأصله في الحذف ، وكذلك لامانع أيضًا من أن يقولوا : طَوَلِيٌّ ثم طَالِيٌّ إلاَّ أنَّهم كثر عليهم التغييرُ في هذا مع قلَّة تمكُّن موجِب الحذف فلم يفعلوه إذ عرض لهم منه ما عرض .

سع~ : " متى كان فَعِيلة أو فُعَيْلة أو فَعِيل أو فُعَيل عين الفعل فيه ولامه من جـنس واحد أو كان [6] عين الفعل واوًا ، لم يحذف [7] كقولك في النسب إلى شَـدِيدة وجَلِيلـة :

---

[1]- الكتاب ٣٣٩/٣ .

[2]- الجزولية ٢٣٨ .

[3]- العَلَلُ : الشربة الثانية .

[4]- الخَبَب : ضَرْبٌ من العَدْو .

[5]- في ب : ومن هذا .

[6]- في ب : وكان .

[7]- في ب : لم يجر حذفه .

شَديدِيٌّ وجَليلِيٌّ ، وإلى بني طَويلة : طَوِيْلِيٌّ ؛لأنَّك لو حذفت الياء لقلت :شَدَدِيٌّ وجَلَلِيٌّ[1] ، وذلك مستثقل .

ولو قلت : طَوَلِيٌّ لوجب قلب الواو ألفًا ؛ لأنَّها عين ، و(فَعَل) إذا كان عين الفَعْل منه واوًا وجب قلبها ألفًا ، فكنت تقول: طالِيٌّ ، وقالت العرب في بني حَوِيزَة : حَوِيزِيٌّ"[2].

وقولـــه : **" وإلى نحو تَحِيَّة وفَعِيل مُعتلّ اللام "**[3] .

مثاله : عَدِيٌّ وعَلِيٌّ .

وقولـــه : **" مثلُه إلى عَمٍ "**[4] .

أي يقال : تَحَوِيٌّ وعَدَوِيٌّ ، قلت : قال سيبويه : " وإذا نسبت إلى تَحِيَّة قلـــت : تَحَوِيٌّ "[5] .

وأصل تَحِيَّة تَفْعِلة ؛ لأنَّها مصدر حَيَّاهُ أصلُها تَحْيِيَة ، فألقوا كسرة الياء الأولى على الحاء وأدغموا ، وصار لفظها كلفظ فَعِيْلَة ؛ لأنَّ ثالثَها ياءٌ ساكنة قبلها كسرة ، فنسبوا إليها كما ينسبون إلى فَعِيلة بحذف الياء الثالثة ، فتبقى تَحِيَة مثل عَمِيَةٍ في اللفظ فيُقال : تَحَـــوِيٌّ كما يقال : عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ في عَمٍ وشَجٍ .

وأمَّا فَعِيل المعتلُّ اللام بالياء أو الواو فالوَجْهُ فيه حذفُ ياء فَعِيل ، وفتح العين منه ، فتقول في عَدِيّ : عَدَوِيٌّ ، وفي عَلِيٍّ : عَلَوِيٌّ ، وفي غَنِيّ : غَنَوِيٌّ ؛ لأنَّهم كرهوا توالي أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة ، فصار الاسم بعد حذفها على فَعِل ففتحوا كما فتحوا في عَمٍ ونَمِر.

---

[1]- قوله : الياء لقلت : شَدَدِيٌّ وجَلَلِيٌّ ، لم يرد في ب .

[2]- شرح السيرافي ٤/١٤٩ ، ١٥٠ .

[3]- الجزولية ٢٣٨ .

[4]- الجزولية ٢٣٨ .

[5]- الكتاب ٣/٣٤٦ .

وقولــه : " **وإلى فُعَيْل مُعتلِّ اللام مثله إلى هُدًى** "[1] .

أي تقول في النسب إلى قُصَيّ : قُصَوِيٌّ ، وكذلك في أُمَيَّة : أُمَوِيٌّ ، ما فيه الهاء وما لم تكن من فَعِيل وفُعَيل يستويان في النسب ، والعلَّة اجتماع الياءات ، فحذفوا الياء الساكنة فبَقِي قُصَيَ فقلبوا الياء ألفًا لانفتاح ماقبلها وهي متحرِّكة فصار كهُدًى وحَصًى ، فقــالوا : قُصَوِيٌّ .

وذكر يونس[2] أنَّ ناسًا من العرب يقولون : أُمَيِّيٌّ ، لَمَّا كان الإعراب يدخل على مثل أُمَيّ تركوا اللفظ الأول على حاله وشبَّهوه بالصحيح وكذلك يقولون : عَدِيِّيٌّ ، إلاَّ أنَّ هذا أثقل لزيادة كسرة الدال فيه .

وقولــه : " **والذي يُحذفُ من يائي تَحِيَّة السَّاكنةُ** " [3].

يعني التي هي عين الكلمة ؛ لأنَّها قد نُقِلَتْ حركتُها إلى الحاء ، فتوهَّنت بالســكون وحَذْفُ الساكن أسهل ، ولأنَّ التغيير يأنس بالتغيير لَمَّا تُجوسِرَ عليها بالنقل تُجوسِرَ بعــدُ بالحذف .

ش~ : ماكان آخرُه ياءً مشدَّدةً من الثلاثي يجوز فيه وجهان نحو : حَيّ تقول فيــه : حَيَوِيّ كنَمَرِيّ ، وحَيِّيّ ، والزائد على الثلاثة /٢٨٧/ إن كانت الياءان زائــدتين فلــيس إلاَّ الحذف نحو : كُرْسِيّ وبُخْتِيّ .

وإن كانتا أصليتين نحو : تَحِيَّة جاز وجهان : تَحَوِيٌّ وتَحِيِّيٌّ ، وإن كانت إحداهما أصليَّة والأخرى زائدة نحو : عَلِيّ ومَرْمِيّ قلت : عَلَوِيٌّ وعَلِيِيٌّ ، وأمَّا مَرْمِي فتقول فيــه : مَرْمَوِيٌّ كقاضَوِيّ، ومَرْمِيّ ككُرسِيّ ، ومَرْمِيِيٌّ جائزٌ .

---

[1]- الجزولية ٢٣٨ .

[2]- الكتاب ٣/٣٤٤ .

[3]- الجزولية ٢٣٨ .

وقولــه : " وتُطرحُ الياءُ المتحرِّكةُ من نحو : مَيِّت فيصيرُ النسبُ إليه مثلــه إلى بَيْتٍ " [١] .

أي تقول في النسب إلى سَيِّد ومَيِّت : سَيْدِيٌّ ومَيْتِيٌّ ، وكذلك أُسَيِّد وحُمَيِّر ولُبَيِّـد تقول :أُسَيْدِيٌّ وحُمَيْرِيٌّ ولُبَيْدِيٌّ ، كذا تقول العرب [٢] .

وإنَّما كان حذف الياء المتحرِّكة أولى من حذف الساكنة ؛ لأنَّ الموجب للحــذف توالي الكسرات واجتماع الياءات ، فإذا حذفنا المتحرِّكة فقد نقصت كسرةٌ ويــاءٌ ، وقــد رأيناهم خفَّفوا على هذا المنهاج في غير النسبة فقالوا : سَيْدٌ ومَيْتٌ وهَيْنٌ ولَيْنٌ ، وطَيْبٌ في طيِّبٍ .

ولو حذفنا الساكن لبقيت كسرةُ الياء وذلك يثقل لأجل توالي الكسرات مع قلَّــة ذلك في كلامهم قبل النِّسبة ، بل لا يكاد يوجد ذلك _أعني حــذف الســاكنة وإبقــاء المتحرِّكة منهما_ .

وقالت العربُ في طَيِّءٍ : طَائِيٌّ [٣] ، وهو شاذٌّ ، والقياس طَيْئِيٌّ ، تقــديره طَيْعِــيٌّ ، ولكنَّهم جعلوا الألف مكان الياء نحو : ياجَلُ في يَيْجَل .

قال سيبويه : " وإذا أضفتَ إلى مُهَيِّمٍ قلت : مُهَيِّمِيٌّ " [٤] فلا تحذف شيئًا ؛ لأنَّــك إن حذفت الياء التي قبل الميم بقي مُهَيِّم ، والنسبة إلى مُهَيِّم توجب حذف إحدى اليــائين فيقال : مُهَيْمِيٌّ كحُمَيْرِيٍّ وأُسَيْدِيٍّ ، فيصير ذلك إخلالاً به كما أنَّهم إذا حقَّروا عَيْضَموز [٥] لم يحذفوا الواو ؛ لأنَّهم إن حذفوا الواو احتاجوا إلى حذف الياء ، فاختاروا ما لا يوجــب حذف شيئين إبقاءً على توفير حروف الكلمة وألاَّ يُحذف منها إلاَّ عند الضرورة ، وقد مرّ هذا في التصغير [٦] .

---

[١]- الجزولية ٢٣٨ .

[٢]- انظر الكتاب ٣٧١/٣ .

[٣]- الكتاب ٣٧١/٣ .

[٤]- الكتاب ٣٧١/٣ .

[٥]- العَيضموز : العجوز الكبيرة .

[٦]- انظر ص ١٧٣ من النص المحقق .

ويقال : هَيَّمَ الرجلَ الحبُ يُهَيِّمُهُ ، والحبُ مُهَيِّم ، فإذا نسبنا إليه وجب التخفيف فقلنا : مُهَيْمِيٌّ ويُقال : هَوَّمَ الرجلُ إذا نام فهو مُهَوِّم ، فإذا صغَّرناه وجب أن نحذف إحدى الواوين فيصير مُهَيْوِم ثم مُهَيِّم ، ويعوض من المحذوف للتصغير فيقال : مُهَيِّيْم كما تقول سُفَيْرِيج ، وهو في معنى مُهَيِّم الذي ذكرناه .

ش~ : " يمكن أن يكون تصغير مُهَوِّم من هَوَّمَ إذا نام ، أو تصغير مُهَيِّم من هَيَّمَه الحبُ ، وقياس التصغير فيه إن قلت إنَّ الياء الثانية هي الزائدة قياس تصغير كَنَهْوَر وهو كُنَيْهِير فُعَيْعِيل فتقول فيه : مُهَيِّيْم على الأصلين ، ويلزمه العوض لأنَّها رابعة زائدة ، ووزنه مفَيْعِيل ، وإن قلت : إنَّ الأولى هي الزائدة فإنَّهما قولان لسيبويه " كذا زعم ش~ .

قلت : مُهَيِّم ومُهَيِّيم إن عوضت ، ووزنه مُفَيْعِيل أيضًا .

ولم يذكر س~[1] أنَّهم يقولون في أُسَيِّد ونحوه كما يقولون في سَيِّد ومَيِّت ، فيمكن أن يكون ذلك لعدم جوازه فيه أو استغنى بأحدهما عن الآخر .

وذكر ابنُ خروف [2] أنَّه لا يُقال في أُسَيِّد ، قال : لأنَّها ياء تصغير ، وهذا تعليلٌ مجهولٌ ، وأخذَه من كلام الخِدَبّ [3] شيخه في طرر الكتاب على قوله : " فممَّا جاء محذوفًا من نحو سيِّد وميِّت " [4] .

ط~ [5]: هذا نصٌّ أنَّهم حذفوا من نحو سيِّد وهيِّن ، وألزموا الحذف ، فأمَّا أُسَيِّد فإنَّك لا تحذف إلاَّ [6] في النسب لأنَّها ياء تصغير .

قلت : يمكن أن يريد أنَّ أُسَيِّد تصغير أسْوَد ، وأنت إذا صغَّرت أسْوَد إنَّما تقول فيه: أُسَيْوِد[7] ثم أُسَيِّد ، وأمَّا أن تقول : أُسَيْد فلا ؛ لأنَّ التصغير ليس أصل بناء . وقالوا : سُوَيْد في تصغير الترخيم.

---

[1]- الكتاب ٣/٣٧٠ .

[2]- تنقيح الألباب ٢/٤٣٢ .

[3]- هو ابن طاهر ، وقد سبق التعريف به .

[4]- الكتاب ٣/٣٧١ .

[5]- ط~ : ابن طاهر الخدبّ .

[6]- قوله : فأمَّا أُسَيِّد فإنَّك لا تحذف إلاَّ ، لم يرد في ب .

[7]- في المخطوط : " أُسويد " وهو تحريف .

ولو نسبت إلى حَيَّة لقلت : حَيَوِيٌّ وحَيِّيٌّ ، وقياس حَيَّة أن تحذف التــاء فيبقــى حَيْي، فيجتمع في النسب أربع ياءات وذلك ثقيل فنقلوا فَعْلاً إلى فَعَل ؛ لأنَّهما يتعاقبان نحو: الشلّ والشلَل والطرْد والطرَد ، فصار حَيَي قلبت الأخيرة ألفًا فصار حَيًى ، وتنسب إليه كما نسبت إلى رَحًى .

وتقول في النسب إلى آيَة : آيِيٌّ وآئِيٌّ وآوِيٌّ ، إثبات الياء وقلبها همزة لكونها طرفًا بعد الألف ثم إبدال الهمزة واوًا ، ووزن آية عند سيبويه فَعَلَة [1] ، تحرَّكت الياء وانفتح مــا /٢٨٨/ قبلها فقُلبت ألفًا وقد كانت اللام أولى بالإعلال من العين كما قالوا : دَوَاة ونَــوَاة لكن شذَّت .

وقال الكسائيُّ [2] : وزنها آيِيَة فاعِلة حذفت العين فصار وزنها فَالَة ، وقال الفرَّاء [3]: أصلُها أيّة [4] بالتشديد ثم قلبوا الياء ألفًا ، ورأوا ذلك أسهل من الإدغام .

وإنَّما خالف سيبويه لخروج ذلك عن النظائر نحو : دَوَاة ونَوَاة ، وكان سيبويه [5] لمح في ذلك أنَّهما ياءان وإذا اجتمع مثلان في كلامهم حرَّكوا الثاني وأسكنوا الأوَّل ، وأدغموه في الثاني نحو : رَدّ وشَدّ ومَدّ ، والأصل رَدَدَ وشَدَدَ ومَدَدَ .

ولمَّا كان هذا قياس المثلين وكانت آية وأخواها من هذا الباب كانت الياء الآخرة بأن تصحَّ والأُوْلى بأن تعتلَّ أَوْلى إذْ الألف أخفُّ ساكن ، فكأنَّها قد سُكِّنتْ بالإدغام في الياء .

وأمَّا شَوَاة [6] ودَوَاة ونَوَاة [7] فلم يلتقِ فيها مثلان فلذلك جاءت ونحوها على القياس ، فمن قال في النسب إلى آية : آئِيّ حذف التاء فبقي أيّ فشَبَّهَهُ بما قبل آخره ألــف زائــدة فقلبها همزة ، ومن قال : آوِيّ قلب الهمزة واوًا نحو : كِساوِيّ ، ومن قال : آيِيّ أجراه على الأصل .

---

[1]- لم يصرح سيبويه بذلك ، انظر الكتاب ٣٩٨/٤ .

[2]- انظر الممتع ٥٨٣/٢ .

[3]- انظر الممتع ٥٨٣/٢ .

[4]- قوله : وزنها آيِيَة فاعِلة حذفت العين فصار وزنها فَالة وقال الفرَّاء : أصلها آيّة ، لم يرد في ب .

[5]- الكتاب ٣٩٨/٤ ، ٣٩٩ .

[6]- الشواة : شعر الرأس .

[7]- ونواة : سقط من ب .

[النسب إلى المركب]

وقولــه : " وحُكْمُ الثَّاني من المركَّبَيْنِ " .

مثاله : بَعْلَبَكّ ورَامَ هُرْمُز .

وقولــه : " ومازادَ على الصَّدْرِ " .

يعني نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا ، وذَرَا حَبًّا ، وبَرقَ نَحْرُه[1] .

وقولــه : " حُكْمُ هاءِ التَّأنيث " [2] .

أي تحذف الاسم الأخير وتبقي الصدر وتنسب إليه فيقال : بَعْلِيٌّ ورَامِيٌّ وتَــأَبَطِيٌّ [3] وذَرَوِيٌّ تنسب إلى الصدر ، انتهى تفسير ش~ [4] .

قلت : كان الخليل[5] يقول في الاسمين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر أنَّك تنســب إلى الأوَّل منهما ؛ لأنَّه جعل الثاني كالهاء فيقول : حَضْرِيّ وخَمْسِيّ في خمسةَ عشرَ ومَعْدِيّ .

ولم يكن اجتماع الاسمين موجبًا أنَّهما قد صُيِّرا اسمًا واحدًا في التحقيق كما صُــيِّر عَنْتَرِيس[6] وعَيْضَمُوز مع الزيادة اسمًا واحدًا فيه زيادة ، كما لم يكن المضاف إليه زيــادة في المضاف كما يُزاد في الاسم بعض الحروف ؛ ألا ترى أنَّه قد قيل : أيَادِي سَــبَأ ولــيس في الكلام اسمٌ على ثمانية أحرف .

وقالوا : شَغَرَ بَغَرَ [7]، وليس في الأسماء اسمٌ توالت فيه ستُّ حركــات ، وكــذلك المضاف نحو : صاحبِ جعفرٍ ، وقَدَمِ عمرٍو .

---

[1]- وبرق نحره : سقط من ب .

[2]- من قوله : وقولــه : " وحُكْمُ الثَّاني من المركَّبَيْنِ " الجزولية ٢٣٩ ، وفيها " وما زاد على الصدر من الجملة " .

[3]- وتأبطي : سقط من ب .

[4]- النقل عنه من قوله : وحكم الثاني من المركبين ، انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٤/٣ .

[5]- الكتاب ٣٧٤/٣ .

[6]- العنتريس : الداهية .

[7]- شغرَ بغرَ : أي متفرقين .

وربَّما ركَّبوا من حروف الاسمين اسمًا فينسبون إليه فقالوا : حَضْرَمِيٌّ كما ركَّبوا [1] في المضاف فقالوا في عبد الدار : عَبْدَرِيٌّ ، وفي عبد القيس ، عَبْقَسِيٌّ ، وفي امْرِئ القيس : مَرْقَسِيٌّ ، قصدوا فيه المحافظة على عدم [2] الالتباس وإزالة الإشكال .

وقد جاء النسبُ إليهما مفردين معًا قال الشاعر :

١٤٤- تَزَوَّجْتُها رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بفَضْلِ الذي أعْطَى الأميرُ من النَّقدِ [3]

نسبها إلى رَامَ هُرْمُز ، وكأنَّه حافظ على إزالة اللبس .

وأجاز الجرميّ [4] النسبة إلى أيتهما شئت فيُجيز في بَعْلَبك بَكِّيّ ، وإن شئت بَعْلِيٌّ ، وفي حَضْرَمَوْت حَضْرِيّ ، وإن شئت مَوْتِيّ .

س~ : " وسألت الخليل عن الإضافة إلى رجل اسمه اثْنَا عَشَرَ فقال : ثَنَوِيٌّ فيمن قال: بَنَوِيٌّ في ابن ، وإن شئت اثْنِيّ ، وتحذف (عَشَرَ) كما تحذف النون ، فشبَّه عَشَرَ [5] بالنون كما شُبِّهتْ عَشَرَ في خمسةَ عشرَ بالهاء " [6] .

وجَّهَ السؤال للخليل عن اثني عشر وقد تبيَّن حكمُ أخواته ؛ لأنَّه وإن كان حكمهما واحدًا فالعلّة مفترقة ، فالعلّة في خمسةَ عشرَ ونحوه شَبَهُ الثاني بتاء التأنيث ، والعلّة في هذا معاقبة عشر للنون ووقوعها موقعها .

وليس هذا مبنيًّا ، بدليل قولهم في الرفع : هذا اثْنا عَشَرَ ، وفي النصب والخفض : رأيت [7] اثْنَي عَشَرَ ومررت باثني عَشَرَ ، وإنَّما هو مضاف فلذلك خصَّه بالذكر .

قال : " فأمَّا اثْنا عَشَرَ التي للعدد فلا تُضاف ولا يُضاف إليها " [8] .

---

[1]- قوله : من حروف الاسمين اسمًا فينسبون إليه فقالوا : حَضْرَمِيٌّ كما ركَّبوا ، لم يرد في ب .

[2]- عدم : سقط من ب .

[3]- من الطويل بلا نسبة في شرح السيرافي ٤/١٦٦أ ، والمقرّب ٢/٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٢٠ ، والمساعد ٣/٣٥٤ ، ويروى : من الرزقِ .

[4]- انظر شرح السيرافي ٤/١٦٦أ .

[5]- من قوله : فقال : ثَنَوِيٌّ فيمن قال : بَنَوِيٌّ في ابن ، لم يرد في ب .

[6]- الكتاب ٣/٣٧٤ .

[7]- رأيت : سقط من ب .

[8]- انظر الكتاب ٣/٣٧٥ .

يعني لا تقول : اثْناكَ كما تقول : خمسةَ عَشَرُكَ [1]، ولا اثنا عَشَرُك ؛ فأمَّا الأول فلأجل اللبس ، وأمَّا الثاني فلأنَّ عشر كالنون ، ولا تجتمع النون مع الإضافة ، ولا يُضاف إليها لِما امتنع له الأوَّل ، أي لا يُنسب إليها لأجل اللبس باثنين وهذا بناءً على أنَّ اثنا عشر معرب [2].

وحُكِيَ عن ابن دُرُسْتَوَيْه[3] أنَّه مبنيٌّ ، ولو كان كما قال لم ينقلب /٢٨٩/ مع العوامل.

سع~ : " يريد سيبويه أنَّ قولنا : اثنا عَشَرَ قد وقعت عَشَر موقع النون من اثنانِ واثنتان ، إذا نُسبَ إليها وجب حذفُ الألف والنون كما تحذفان في النسب إلى رَجُلانِ ، فلذلك قلت : اثْنِيّ وثَنَوِيّ .

فإن قِيل : قد منعتم النسب إلى اثني عشر في العدد لأجل اللبس باثنين ، وأنتم قد أجزتم النسبة إلى رجل اسمه اثنان ، فالفرق بينهما أنَّ الأسماء الأعلام ليست تقع لمعانٍ في المُسَمَّيْنَ ، فيكون التباسُها يوقع فَصْلاً بين معنيين .

وقد يقع في المنسوب إليه لبسٌ لا يُحفل به لعلم[4] المخاطب بما ينسب إليه كقولنا في رَبيعة : رَبَعِيٌّ ، وحنيفة : حَنَفِيّ ، وإن كنَّا نجيز[5] أن يكون في الأسماء حَنَف ورَبَع ؛ لأنَّ اللبس يبعد في ذلك ، واثنا عشر واثنان كثيران في العدد ، فالنسبة إلى أحدهما بلفظ الآخر[6] يوقع اللبس .

---

[1]- انظر الكتاب ٢٩٩/٣ ، قال سيبويه : " وهي لغة رديئة " .

[2]- هو رأي الجمهور ، انظر الكتاب ٣٠٧/٣ ، والارتشاف ٧٥٩/٢ .

[3]- انظر رأيه في الارتشاف ٧٥٩/٢ .

[4]- في ب : لفهم .

[5]- في شرح السيرافي : " وإن كنا لا نجيز " .

[6]- بلفظ الآخر : سقط من ب .

وقد أجاز أبو حاتم [1] في مثل هذا النسبَ إليهما مفردين ؛ لئلا يقع لبس فقال : ثوبٌ أَحَدِيٌّ عَشَرِيٌّ وإحْدَوِيٌّ عَشْرِيّ ، وعلى لغة من يقول : إحْدَى عَشِرَة [2] يقول : إحْـدَوِيّ عَشَرِيّ كنَمَرِيّ [3] وإلى اثني عَشَر اثْنِيّ عَشَرِيّ ، وثَنَوِيّ عَشَرِيّ وكذلك سائرها " [4] .

وأمَّا الإضافة إلى الحكاية نحو : تَأَبَّطَ شرًّا فقالوا فيه : تَأَبَّطِيٌّ وقد كـان ينبغـي ألاَّ يُضاف إليه لأنَّه محكيّ كما لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُعرَّف ولا يُضاف إلى المتكلِّم ولا غـيره ولا يُصغَّر ، وإنَّما جاز النسب إلى الصدر منه تشبيهًا ببَعْلبك وحَضْرَمَوت ، ولـولا ذلـك لأتوا بلفظ يُعطي معنى النسب كما أتوا بلفظ يعطي معنى [5] التثنية والجمع وغير ذلك .

ومع ذلك إنَّ النسب قد يُخالف سائرَ تلك الأحكام وذلـك أنَّ المنسـوبَ غـيرُ المنسوب إليه وحقيقته غير حقيقته ؛ ألا ترى أنَّ قُرَشِيّ غير قُرَيش ، وليست التثنية كـذلك وغيرها ، كأنَّ هذا إذا نُسب إليه كأنَّه لم يُنسب إليه ؛ لأنَّه ليس معناه كمعناه .

قال س~ [6]: وإذا نسبت إلى (لولا) قلت : لَوِيّ بالتخفيف ؛ لأنَّك حكيـت ولم تجعلها اسمًا فيلزمك التشديد ، وتقول في النسب إلى كُنْتُ : كُونِيٌّ تحذف الفاعل وتنسـب إلى كُنْ ، وكانت الواو حذفت لسكون النون ، فلمَّا تحرَّكت النون لأجل ياء النسبة رجعت الواو ، والذي قال : كُنْتِيّ شبَّهه باسم واحد ؛ لاختلاط الفاعل بالفعل [7] ، وقـالوا:كُنْـتِنِيّ بنون الوقاية كأنَّ التاء عنده جزء من الكلمة قال الشاعر :

١٤٥- ولستُ بِكُنْتِيٍّ ولستُ بعاجزٍ وشـرُّ الرجالِ كُنْتنِيٌّ وعاجِزُ [8]

---

[1]- هو سَهْل بن محمد بن عثمان السِّجستانيُّ ، من كبار العلماء باللغة والشعر ، من أهل البصرة ، كان المبرد يـلازم القراءة عليه ، من مصنفاته " ما تلحن فيه العامة " ، ت ٢٤٨ هـ (إنباه الرواة ٢/٥٨) .

[2]- هي لغة لبني تميم ، انظر الكتاب ٣/٥٥٧ .

[3]- في أ : عشروي ، وأثبتنا ما في ب وشرح السيرافي ، وقوله : كنمري : سقط من ب .

[4]- شرح السيرافي ٤/١٦٦ب .

[5]- قوله : النسب كما أتوا بلفظ يعطي معنى ، لم يرد في ب .

[6]- لفظ سيبويه هو:" وكذلك حيثما وإنما ولولا وأشباه ذلك ،تجعل الإضافة الى الصدر لأنها حكاية "الكتاب٣/٣٧٧.

[7]- بالفعل : سقط من ب .

[8]- من الطويل للأعشى ، وليس في ديوانه وله في الهمع ٣/٣٥٦ ، وبلا نسبة في شرح السيرافي ٤/١٦٨أ ، وشـرح المفصل ٦/٧ ، والمقرب ٢/٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١٩ ، واللسان (عجن)١٣/٢٧٧ ، ويروى :=

وبقي الكلام على المضاف من الأسماء ، والكلام في هذا الباب في النسب إلى المضاف وهو عَلَم أو غالب ، لا في المضاف على الإطلاق ، فإنَّ نحو : غُلام زيدٍ الذي ليس علمًا ولا غالبًا لا يُقصد بالنسب إليه إلاَّ النسب إلى مفرداته ، وليس لمجموع الاسمين معنًى مفردٌ فيُنسب إليه كابن الزُّبِير وامْرئ القيس .

فإن قال قائل : كيف تنسب إلى غُلامِ زيدٍ ، إذا لم يكن عَلَمًا ولا غالبًا ؟ فيقال له: هذا سؤال فاسد ؛ لأنَّك إنْ كنت قاصدًا السؤال عن النسب إلى مفرداته فما الفائدة في قولك : كيف تنسب إلى غلام زيدٍ ؟ وهلاَّ قلت : إلى زيدٍ أو إلى غُلام ، وإنْ كان قصدُك السؤال عن مجموع الاسمين فقد تقدَّم ردُّه .

واعلم أنَّ القياسَ النَّسبُ إلى الأوَّل في جميع هذا ؛ لأنَّه الذي يلحقه لواحق المفردات ويقع عليه إعرابُه والتثنية والجمع ، وإذا نسبت إلى الأوَّل لم يكن بقاء الثاني في النسب لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ الأوَّل وحده هو المنسوب إليه .

إلاَّ أنَّه قد خرج عنه أشياء أضيف إلى الثاني منها ، وجملة ذلك على قسمين [1]: أحدهما أن يكون الأوَّل مضافًا إلى اسمٍ يُقصَدُ قَصْدُهُ ويتعرَّف [2] المضافُ الأوَّل به ، وهو مع ذلك اسمٌ غالب ، والآخر ألاَّ يكون كذلك .

فحكمُ الأوَّل النسب إلى الثاني نحو قولهم في النسب إلى ابن الزُّبير :زُبَيْرِيّ وفي ابن كُراع : كُراعِيٌّ ، وكذلك كلُّ ما كان من الأسماء يُعرف بابنِ فُلان أو أبي /٢٩٠/ فلان.

قالوا في أبي مُسلم : مُسْلِمِيٌّ ، وفي أبي بَكْر بن كِلاب : بَكْرِيٌّ ، وفي ابن دَعْلَجْ : دَعْلَجِيٌّ ، وإنَّما كان ذلك في ابن فلان وأبي فلان ؛ لأنَّ الكُنى كلَّها والألقاب متشابهةٌ في الاسم المضاف ومختلفة في المضاف إليه .

وَمَا أنتَ كُنتيٌّ وما أنا عَاجِنٌ وشَرُّ الرِّجالِ الكُنتيُّ وعاجِنُ

والكُنتيّ : الشيخ العاجز .

[1]- انظر التكملة ٢٦٧ .

[2]- في أ : لا يتعرَّف ، وفي ب : لا ينصرف ، والصواب ما أثبتناه .

وباختلاف المضاف إليه يتميز بعضٌ من بعضٍ نحو : أبي زَيْدٍ وأبي مُسْلِمٍ وأبي جَعْفَرٍ، فلو أضيف إلى الأوَّل لصارت النسبة فيه كلِّه أبَوِيّ ، ولم يُعرفْ بعضٌ من بعض ، وكذلك ابْنٌ ، فعدلوا إلى الثاني من أجل اللبس .

س~ : " تجعلُ ياءَ الإضافةِ في الاسم الذي صار به الأوَّلُ معرفةً ، ولا يخرج الأوَّل من أن يكون المضافون أُضِيفُوا إليه " [1] .

وحكم القسم الثاني النسب إلى الأوَّل كقولهم في امْرِئ القَيْسِ : مَرَئِيّ ، وفي عَبْدِ القَيْسِ : عَبْدِيٌّ .

هذا هو القياس عند المبرّد [2] ؛ لأنَّ القَيْسَ ليس بشي معروف مُعَيَّن يُضاف عَبْدٌ إليه أو امْرُؤٌ ، والمبرّد يقول قياس هذا الباب أنَّ ما كان من المضاف يُعرف بالثاني وكان الثاني معروفًا ، فالقياس إضافته إلى الثاني نحو : ابن الزُّبير وابن كُرَاعٍ .

وما كان الثاني منه غير معروف فالقياس الإضافةُ إلى الأوَّل مثل عَبْدِ القَيْسِ وامْرِئ القَيْسِ ؛ لأنَّ القَيْسَ ليس بشيءٍ معروفٍ معيَّن .

وردَّ عليه سع~[3] بأن قال : " يلزمه في الكُنَى أن يُضيف إلى الأوَّل ؛ لأنَّ الثاني غير معروف مُعيَّن كأبي مُسلمٍ وأبي بَكْرٍ ، وليست الأسماءُ المضافةُ إليها بأسماءٍ معروفةٍ مقصود لها ولا كُنَى النَّاس موضوعة على ذلك ؛ لأن الإنسانَ قد يُكنَّى ولا ولدَ له .

ولو أضافوا إلى الأوَّل لوقع اللبس على ما تقدَّم ، والأصل الإضافة إلى الأوَّل في الباب كلِّه وما أضيف إلى الثاني منه فلسبب اللبس الواقع .

وربَّما ركّبوا من حروف المضاف والمضاف إليه ما ينسبون إليه كقولهم : عَبْشَمِيٌّ وعَبْدَرِيٌّ وهذا غير مَقِيسٍ " [4] .

قال الشاعر :

---

[1]- الكتاب ٣/٣٧٥ .

[2]- انظر المقتضب ٣/١٤١ ، وشرح السيرافي ٤/١٦٧ب .

[3]- في ب : السيرافي .

[4]- شرح السيرافي ٤/١٦٧ب .

١٤٦- وتَضْحَكُ مِنيّ شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ　　　كأنْ لم ترَى قَبْلِي أسِيرًا يمانيًا [١]

وهذا النسب هكذا إنَّما هو أن تقتطع بعض حروف الاسم الأوَّل وبعض حروف الثاني وتجعل منهما اسمًا واحدًا .

قال س~ : " وأمَّا قولهم في النسبة إلى عَبْدِ مَناف : مَنافيٌّ فهو على مذهب ابن فُلان وأبي فلان ، لَمَّا كَثُرَ عَبْدٌ مضافًا إلى ما بعده كعَبْدِ القَيْسِ وعَبْدِ مَناف وعَبْدِ الدَّار وغير ذلك، أضافوا إلى الثاني مخافة اللبس " [٢] .

وقولــه : " وكذلك ياءُ النَّسَبِ " .

أي تقول في النسب إلى تَمِيْمِيٍّ : هذا رجلٌ تَمِيْمِيٌّ فتحذف يائي النسب ، وكذلك تقول في رجل اسمه يَمَنِيّ وهَجَرِيّ على ذلك اللفظ بعد أن تُقدِّرَ حذفَ الأولى وإحداث ياء أخرى .

وقولــه : " والمُشَبَّهَتَانِ بها " .

مثاله : كُرْسِيٌّ وبَرْنِيّ وبُخْتِيّ تقول في النسب إليهما : هذا رجلٌ بُخْتِيٌّ وكُرْسِيٌّ ، فتعمل مثلَ ذلك الذي تقدَّم .

وقولــه : " والجمعُ مالم يُسمَّ به ، مردُودٌ إلى واحده " [٣] .

أي تقول : مَسْجِدِيٌّ في النسب إلى مَسَاجِدِ جمع مَسْجِدٍ ، شاهده من كلامهم فَرْضِيٌّ في النسب إلى الفرائض ، ولم يقولوا : فَرائِضِيّ [٤] .

وتحرَّز بقولــه : " مالم يُسمَّ به " من مَسَاجِد إذا كان اسمَ رجلٍ ؛ لأنَّه يقال فيــه مَسَاجديٌّ شاهده من كلام العرب كِلابِيٌّ وضِبَابِيٌّ [٥] في النسب إلى كِلاب وإلى ضِبــاب ، لأنَّ كِلابًا في الأصل جمع كَلْبٍ ، وضِباب جمع ضَبّ قبل التسمية بهما .

[١]- من الطويل لعبد يغوث بن وقّاص الحارثيّ في شرح الجمل لابن خروف ١٠٤٥/٢ ، واللسان (هــذذ) ٥١٧/٣ ، والمغني ٥٣٠/١ ، والخزانة ١٩٦/٢ ، وبلا نسة في الصحاح (شمس) ١٠٨/٣ ، وشرح المفصل ٩٧/٥ .

[٢]- هذا النص للسيرافي شارحًا به قول سيبويه ، انظر الكتاب ٣٧٦/٣ ، شرح السيرافي ١٦٨/٤أ .

[٣]- من قولــه : " وكذلك ياءُ النَّسَبِ " .انظر الجزولية ٢٣٩ .

[٤]- قوله : كلامهم فَرْضِيٌّ في النسب إلى الفرائض ، ولم يقولوا : فَرائِضِيّ ، لم يرد في ب .

[٥]- الكتاب ٣٧٩/٣ ، ٣٨٠ .

ومثل ذلك قولهم : مَدائنيٌّ ؛ لأنَّه اسم بلد بعينه ، ومَعَافِريٌّ ، وهو فيما زعموا مَعافِرُ بن مُرٍّ أخو تميمِ بن مُرٍّ [١] ، وقالوا في الأنْصار : أنْصَارِيٌّ ؛ لأنَّ هذا اللفظ وقــع لجماعتــهم ولايستعمل منه واحدٌ يكون هذا تكسيره ، ولو نُسب إلى الواحد لقيل : نَاصِــرِيٌّ ؛ لأنَّــه كالأشْهَاد والأصْحَاب والأطْيَار ، وإن قلت إنَّه جمع نَصْر كرَكْب فيكون النسب إليه نَصْرِيٌّ لم يمتنع .

وقالوا : أعْرَابِيٌّ ؛ لأنَّه لا واحد له على هذا المعنى ؛ لأنَّ الأعراب هم الذين يسكنون البادية والعرب الذين يسكنون الحاضرة ، فلمَّا لم يكن له واحد من لفظه نُسب إليه علــى لفظه ، وكذا نفعل بكلِّ ما ليس له واحد من لفظه من جمع التكسير .

قال أبو زيد : " النَّسبُ إلى مَحَاسِنَ مَحَاسِنيٌّ " [٢] وإلى مَشَابَهَ مَشَابِهِيّ ، وإلى مَلامِحَ مَلامِحيّ ، وإلى مَذاكير مَذَاكِيرِيّ ؛ لأنَّ هذه الجموع لا واحد لها من لفظها ؛ ألا ترى أنَّ هذه في أوائلها ميمات وليس لواحدها المستعمل ميمٌ لا يقال : مَحْسَنٌ ولا مَشْبَهٌ ولا مَلْمَحَةٌ ولامِذْكَارٌ .

وتقول في الإضافة إلى نِساءٍ : نِسْوِيٌّ ؛ لأنَّ نِساء جمعٌ مُكسَّر لنِسْوَة /٢٩١/ ونِسْــوَة جمعٌ غير مكسَّر لامْرأة ، وإنَّما هي اسمٌ للجمع ، وكذلك أبْقار [٣] جمــعٌ لبَقَــر فتقــول في الإضافة لها : بَقَرِيٌّ .

س~ : " وإنَّما اختاروا النسبَ إلى الواحد ؛ لأنَّ المنسوب إليه مُلابِسٌ لكلِّ واحــدٍ من الجماعة ولفظ الواحد أخفُّ فنسبوه إلى الواحد " [٤] .

قلت : وإرادة الفرق بينه مسمًّى به وغير مسمًّى به ، وزعم الخليل [٥] أنَّ نحو ذلــك قولهم في المسامِعة [٦] : مِسْمَعِيٌّ ، والمهَالِبة : مُهَلَّبِيٌّ [لأنَّ المهَالِبَة والمسَامِعة جمــعٌ فتــردُّه إلى

---

[١]- الكتاب ٣٨٠/٣ .

[٢]- الكتاب ٣٧٩/٣ .

[٣]- في ب : وكذلك أبقار اسم للجمع .

[٤]- هذا النص للسيرافي ، انظر شرحه ١٦٨/٤ب .

[٥]- الكتاب ٣٧٨/٣ .

[٦]- قوله : قولهم في المسامِعة ، لم يرد في ب .

الواحدِ ، والواحدُ مِسْمَعِيٌّ ومُهْلَبِيٌّ] [1] ، فإذا نسبت إلى الواحد حذفت ياء النسبة ثم أحدثت ياء أخرى للنسبة .

وإن شئت قلت : واحد المَهَالبة والمسَامِعة مُهَلَّب ومِسْمَع فأضفت إليه ، أي كأنَّهم سمّوا المنسوبَ باسم المنسوب إليه فقالوا فيمن نُسِبَ إلى المهلَّب : مُهلَّب ، وفي من نُسِبَ إلى بني مِسْمَع : مِسْمَع ، فالنسب إليه صحيح كما قال .

وتقول في النسب إلى أُناس : أُناسِيٌّ تجعله اسمَ جمعٍ ، ومنهم من يقول : إنْسانيٌّ تجعل أُناسًا جمع إنْسَانٍ كما قالوا : فَرِير وفُوَار في الجمع ، وظِئْر وظُؤَار ، وتَوْأَم وتُؤَام [2] .

[النسب إلى جمع المذكر السالم والمثنى]

مسألـــة وأمَّا جمع السلامة فيستوي فيه النسب إليه مسمًّى به وغير مسمًّى بــه إذا حكيت إعراب الجمع ، فإن لم تحكِ افترقا .

ونعني بالاستواء أنَّك تردُّه إلى الواحد ، وتحذف علامة الجمع والنـــون ، وكـــذلك التثنية فتقول إذا سمّيت رجلاً مُسلمونَ أو رَجُلانِ إنْ نسبت إليهما : مُسْـــلِمِيٌّ ورَجُلِـــيٌّ ، وكذلك لو لم تسمِّ بهما شيئًا .

والعلَّة في ذلك ما ذكر س~ [3] قال : " لأنَّك لو بقّيتَ العلامةَ فقلـــت : مُســـلمونيّ ورَجُلانيّ جاز أن تُثنِّيَ المنسوبَ وتجمعَه فتقول : مُسْلمَانِيَّان ومُسْـــلِمُونِيُّونَ ورجُلانيَّـــان ، وذلك باطل ؛ لأنَّ في رجلانِ إعرابًا في التقدير بلفظ الألف وكذلك في مُسلمونَ ،فإذا قدَّرنا ذلك فيه من هذا اللفظ الظاهر ثم أدخلنا عليه ياءَ النسب اجتمع فيه في التقدير إعرابان.

---

[1] - تكملة من ب .

[2] - الفَرِير : ولد الشاة وجمعه فُوَار ، والظِئْر : المرضعة لغير ولدها وجمعها ظُؤَار ، والتَوأَم : الذي ولد مع غيره وجمعه تُؤَام .

[3] - هذا لفظ السيرافي وأمَّا لفظ سيبويه فهو : " لأنَّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران " انظر الكتاب ٣٧٢/٣ وشرحه ١٦٥/٤أ .

وما جرى مجرى الجمع في أسماء المواضع فجُعِل فيه واو في الرفـع ويـاء في الجـر والنصب فهو بهذه المترلة من قال من العرب[1] : هذه قِنَّسْرُونَ ورأيتُ قِنَّسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ ورأيت يَبْرِينَ ، قال : يَبْرِيٌّ وقِنَّسْرِيٌّ .

ومن قال : هذه يَبْرِينٌ قال في النسب : يَبْرِينِيٌّ ، كما تقول غِسْلِينِيٌّ ، ومثله نَصِيْبُونَ وسَيْلَحُونَ إذا جعلته كالجمع ، ونَصِيبِينٌ وسَيْلَحِينٌ [2] إذا جعلته كالواحد " [3].

فإن لم تحكِ في التثنية والجمع لم تحذف شيئًا ، غير أنَّ التثنيـة ترجـع صـورهما في الأحوال كلِّها إلى صورة الرفع ، فتقول : جاءني زيدانُ ورأيتُ زيدانَ ومررت بزيدانَ ، ولا تَصْرِفُه كما لا تصرف عُثمان ،والجمع ترجع صورته إلى صورة الخفض ويكون معربًا منونًا.

وذكر ابنُ خَروف[4] أنَّه يقال : زَيْدُونٌ فيعرب وتبقى الواو[5] شبَّهَه بِقَيْطُون[6] فـيمكن أن يريد أنَّه فَيْعُول[7] وهذا لا أحقِّقُه الآن .

[النسب إلى جمع المؤنث السالم]

مسألـة إذا سمّيتَ باسمٍ لحقته التاءُ للجمع وذلك مُسلِماتٌ وتَمَراتٌ ثم أضفت إليه فقلت : مُسْلِمِيٌّ وتَمَرِيٌّ ، تحذف الألف والتاء كما حذفتَ الهاء .

ومثل ذلك قول العرب في أذْرِعاتٍ : أذْرِعِيٌّ ، وفي عَانات : عَانِيٌّ [8] ، جُعِلَ الألفُ والتاءُ كالهاء وذلك أنَّا لو أثبتناها فقلنا : عَاناتِيٌّ جاز أن تنسب إليها مؤنثًا فتقول : عَاناتِيَّةٌ فتجمع بين الألف والتاء وبين الهاء.

ولو جاز ذلك لجاز أن تقول تَمْرَتَات ، وذلك باطل لا يقال ؛ لأنَّهمـا كالشـيء الواحد ، ولك في تَمَرات ونحوها وجهان : الحكاية وعدمها ، وإذا لم تحكِ منعـتَ مـن

[1]- الكتاب ٣/٣٧٢ .

[2]- قوله : وسَيْلَحُونَ إذا جعلته كالجمع ، ونَصِيبِينُ وسَيْلَحِينُ ، لم يرد في ب .

[3]- شرح السيرافي ٤/١٦٥أ .

[4]- تنقيح الألباب ٢/٤٣٣ .

[5]- في ب : ويبقى الواحد .

[6]- في أ : بيقطون وأثبتنا ما في ب ، والقَيْطُون : البيت في البيت .

[7]- في ب : مفعول .

[8]- الكتاب ٣/٣٧٣ .

الصرف للتأنيث والتعريف ، ولم تفعل هذا فيه وقت الحكاية ؛ لأنَّ التنوين فيه ليس تنـــوينُ صَرْفٍ إنَّما هو تنوينُ المقابلة .

وقولـــه : " كما صارتْ في المعرفة " [١] أي إذا سمّيتَ به لم تحكِ ، أي أنَّها هنا مثل تاء التأنيث في المنع من الصرف .

وذكر س~[٢] أنَّك تقول في النسب إلى تَمَرات : تَمَرِيٌّ بفتح الميم ، وهو الصحيح ، وتُسكِّنُها [٣] إذا نسبتَ إليه غير مسمًّى به فتقول : تَمْرِيٌّ ، للفرق بينهما .

والذي ينبغي عندي أن يُفسَّرَ به قول س~ " كما صارتْ في المعرفة " أنَّه يعـــني أنَّ التاء حُذِفتْ ؛ لأنَّها مُقابلةٌ للواو من (مسلمونَ) فكأنَّه يقول حُذفت هنـــا وصـــارت تـــاء التأنيث ؛ لأنَّها في المعرفة تشبه واو (مسلمون) وفي المعرفة يتبيَّن ذلك بوجود التنوين .

وأعطى سيبويه[٤] علتين في سقوط التاء إحداهما شبهها بالواو واليـــاء في المـــذكَّر ، والأخرى أنَّها تاء تأنيث فلو بقَّيتَها لصرت إلى اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة /٢٩٢/ إذا قلت :مُسلمانِيَّةٌ .

وإن سميتَ بظَرِيْفاتٍ وحكيتَه قال ش~ تنسب إليه ظَرِيفِيٌّ ، ولا تحذف الياء لكثرة توالي التغيير ، وهو حذف الألف والتاء ثم الياء ، كما لم يحذفوا في شَدِيدة وطَويلـــة ؛ وفي هذا نظر.

وقولـــه : " وما آخِرُهُ همزةٌ " [٥].

مثاله : حَمْرَاء وخُنْفِسَاء ومَعْيُورَاء وزَكرياء .

---

[١]- هو سيبويه ، انظر الكتاب ٣/٣٧٣ .

[٢]- الكتاب ٣/٣٧٣ .

[٣]- في ب : وتسكينها .

[٤]- الكتاب ٣/٣٧٣ .

[٥]- الجزولية ٢٣٩ ، وبعده : " وقبلها ألف زائدة " .

وقولـــه : " فحُكْمُ همزتِه في النَّسَبِ حُكمُها في التَّثنية "[1] .

يعني أنَّ ما آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة فإن كانت للتأنيث قلبتـــها واوًا فقلـــت : حَمْرَاوِيٌّ وخُنْفساوِيٌّ ومَعْيُوراوِيٌّ وزَكَرِيَّاوِيٌّ وبَرُوكاوِيٌّ كما تقول في التثنية : حَمْراوِن، وقد تقدَّم هناك علَّةُ هذا[2] .

وما كان يثبت[3] في التثنية نحو كِساء من قال : كِساءان قال : كِسَائِيٌّ ، وقُــرَّاءان[4] قال: قُرَّائِيٌّ ، ومن قال : كِساوان قال : كِساوِيٌّ ، ومن قال : قُرَّاوان قال : قُرَّاوِيٌّ ، وهو فا~[5] ونحو ذلك .

وتقول في حِراءَ : حِرائِيٌّ وحِراوِيٌّ ، هو في الأصل مصروف وسُمِّي به المؤنَّـــث ، واحتجَّ س~ لثبات الممدود[6] ، فقال : " لأنَّ آخر الاسم لَمَّا تحرَّك وكان حيًّا يدخله الرفـــعُ والنصبُ والجرُّ صار بمترلة سَلامانِ وزَعْفَرانِ ، وكالأواخرِ التي من نفس الحــرف نحـــو : احْرِنْجَامٍ واشْهِيْبَابٍ ،فصارت هكذا كما صار آخرُ مِعْزًى حين نوِّنَ بمترلة آخرِ مَرْمى "[7] .

يريد أنَّ كثرة حروف مَعْيُوراء وما جرى مجراها ، إذا كان آخرُها متحرِّكًا لا يُوجِبُ إسقاطَ شيءٍ منها ، كما لم يجب إسقاطُ آخر سَلامان وزَعْفران إذا نسبت إليه ، وكمـــا لا يجب إسقاط شيء من اشْهِيباب وإنْ طالت حروفُه ؛ لأنَّا نقول : سَـــلامانِيٌّ واحْرِنْجـــامِيٌّ واشْهِيبابِيٌّ .

---

[1]- الجزولية ٢٣٩ .

[2]- انظر السفر الأول ص ٤٠٨ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

[3]- في ب : ينسب .

[4]- القُرَّاء والقَرَّاء : الحسن القراءة .

[5]- انظر التكملة ٢٦٢ ، ولم يرد في ب .

[6]- في ب : الممدودة .

[7]- الكتاب ٣/٣٥٥ ، ٣٥٦ .

وفُصِلَ ما بين هذا وبين ما كان آخره مقصورًا لسكون آخر المقصور ، وسقوطه إذا لقيه ساكنٌ [1] بعدُ ، كياء رَبِيْعة وحَنيْفة الساكنتين وثبوت ياء عِثْيَرٍ ـ وهو التُّراب ـ وحِثْيَلٍ ـ وهو نَبات ـ يقال : حِثْيَليٌّ وعِثْيَريٌّ كما يُقال : حِمْيَريٌّ ، فالممدود المتحرِّك كالياء في عِثْيَرٍ المتحرِّكة .

ومراد س~ أنَّ المتحرِّك قد تكون له قوةٌ تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكنُ ، وتلخيص هذا أن تقول في قُرَّاء : قُرّائيٌّ ، وقُرّاويٌّ شاذٌّ ، وفي حَمْرَاء : حَمْرَاوِيٌّ، وفي عَطاء وعِلْباء بالوجهين : عَطَائِيٌّ وعَطَاوِيٌّ وعِلْبائيٌّ وعِلْباوِيٌّ ، والإقرار أجودُ كما كان في التثنية [2] .

وقولــه : " وحُكمُ فَعْلَة " .

مثاله : ظَبْيَة .

وقولــه : " وفُعْلَة " .

مثاله : عُرْوَة .

وقولــه : " وفِعْلَة " .

مثاله : قِنْيَة .

وقولــه : " حُكمُ فَعْل وفِعْل وفُعْل معتلاَّتها " [3].

يعني معتلات اللام ،ومثاله : ظَبْي وجِرْو وطُبْي [4] ودَمْي ، يعني أنَّك تقول : ظَبِيِيٌّ وعُرْوِيٌّ وقِنْيِيٌّ فيما فيه التاء كما تقول في ظَبْي : ظَبْيِيٌّ ، وفي طُبْي : طُبْيِيٌّ ، وفي جِرْو : جِرْوِيٌّ ، وفي دَمْي : دَمْيِيٌّ ، إلاَّ أنَّ هذا الذي ليس فيه هاء لا خلاف فيه ؛ لأنَّها تتصرف في الكلام فتجري بوجوه الإعراب قبل النسب ، فإذا جاز أن يُقال في أُمَيَّة : أُمَيِّيٌّ وتجتمع فيه أربعُ ياءات كان هذا أولى أن تجيء به على الأصل .

---

[1]- ساكن : سقط من ب .

[2]- انظر رأي سيبويه في تثنية الممدود ، في الكتاب ٣٩١/٣ .

[3]- من قوله :وقولــه :" وحُكمُ فَعْلَة " ، انظر الجزولية ٢٣٩ ، وبعدها : " معتلات اللام " .

[4]- الطُّبْي : حلمات الثدي .

فإذا كان في آخره هاء كزِنْيَة وظَبْيَة وما تقدَّم من المُثُل فسيبويه والخليل[1] يجريان ذلك مجرى ما لا هاءَ فيه ، فيقول : ظَبْيِيٌّ ودَمْيِيَّ ، وهذا معنى **قوله** : " **على رأي** " [2] أي على رأى الخليل .

وأمَّا يونس[3] فيغيِّر ما كان فيه الهاء فيفتح الحرف الساكن وهو الحرف الثاني فيقول في ظَبْيَة : ظَبَوِيٌّ ، وفي دُمْية : دُمَوِيٌّ ، وفي قِنْية : قِنَوِيّ .

وسُمِع من العرب[4] في قوم يقال لهم بنو زِنْيَة زِنَوِيٌّ ، وفي البِطْيَة بِطَوِيٌّ وهي قبيلة من اليمن وقيل هي اسمُ أرضٍ قاله الجرميُّ [5].

وقال يونس[6] في عُرْوَة : عُرَوِيٌّ فسوَّى بين ذوات الواو والياء ، ولم يحتجّ يونس لقوله بشيء ، وقد أنكر النحويون[7] قوله إلاَّ الزجَّاج[8] فإنَّه كان يقوِّيه بأنَّ التغيير إنَّما وجب فيه من أجل الهاء ؛ لأنَّ ما كان فيه الهاء أولى بالتغيير وأقوى .

فأمَّا الخليل[9] فعزّزَ يونس في ذوات الياء ، واحتجَّ له واختار القول الذي تقدَّم عليه – بعد الاحتجاج ليونس– أنَّه أقيسُ وأعربُ من قول يونس .

قال العَبْديُّ : أمَّا يونس فقال : لا يمنع أن تكون ظَبْيَة في الأصل على مثال فَعِلَة ، ودُمْية على مثال دُمُية ، وقِنْية على مثال قِنِية ثم حُذفتِ الضمَّةُ والكسرةُ فصار ظَبْية ودُمْية، فإذا حذفتَ التاء صرتَ كأنَّك تنسب إلى ظَبٍ ؛ لأنَّه يرجع إلى الأصل ، وفي دُمْيَة كأنك تنسب [10] إلى دُمٍ ، فصار كشَجٍ وعَمٍ .

---

[1]- انظر الكتاب ٣٤٦/٣ ، والتكملة ٢٥٩ .

[2]- الجزولية ٢٣٩ .

[3]- انظر الكتاب ٣٤٧/٣ ، والمقتضب ١٣٧/٣ ، والتكملة ٢٥٩ .

[4]- الكتاب ٣٤٧/٣ .

[5]- شرح السيرافي في ١٥٣/٤ب .

[6]- الكتاب ٣٤٨/٣ ، وفي ب : غزوة

[7]- انظر الكتاب ٣٤٨/٣ ، والمقتضب ١٣٧/٣ ، وشرح السيرافي ١٥٣/٤ب .

[8]- انظر شرح السيرافي ١٥٣/٤ب ، والنكت ٨٩٠/٢ .

[9]- شرح السيرافي ١٥٣/٤ب .

[10]- قوله : إلى ظَبٍ ؛ لأنَّه يرجع إلى الأصل ، وفي دُمْيَة كأنك تنسب ، سقط من ب .

قال عبد~ [1] : وهذا فاسدٌ من جهة /٢٩٣/ أنَّ دُمْية لو كانت فُعُلَة ؛ لأدَّى إلى أن تقع الياء طَرَفًا وقبلها ضمَّة فتنقلب واوًا على أن تبني الكلمة على التأنيث في أحد الوجهين ، ثم إذا حذفت الضمة استثقالاً لها لم تردّ الواو إلى الياء ؛ لأنَّ الحركة مرادة ، فهي كالثابت[2]؛ لأنَّ حذفها للتخفيف ، فهي كعُزْي والياء منقلبة عن الواو ثم لمَّا خفّفت لم تردّ الواو ؛ لأنَّ الحركة مرادة .

فإن قيل : إنَّما أُثبتُها في الوصل دُمِيَة ثم أُخفِّف لتسلم [3] الياء ، قيل : فُعِل لا يوجد في الأسماء ، وكذلك زِنية لا تخلو عنده أن تكون على مثال فِعِل ثم خُفِّف أو فِعَل أو فِعُل ، ففِعِل نادر نحو : إِبِل ، وإِطِل مُتْبَعٌ ، وفِعَل بفتح العين لا يُخفَّف لخفة الفتحة ، وأمَّا فِعُل فمثال لا يوجد في الأسماء ولا في الأفعال ، فعُلِمَ بهذا ضعف مذهبه وصحَّ مذهب سيبويه والخليل[4].

وكان الذي جعل يونس في هذا أنَّه سُمِع في زِنْية : زِنَويٌّ ، وفي بِطْيَة بِطَويٌّ ؛ ولذلك وجَّه الخليل قوله ، ولو لم يسمع لم يوجهه لضعفه.

وقال ش~: يمكن أن يكون يونس أراد أن يشبِّهَ فَعْلة بفَعِلة وفُعْلة بفُعِلة وفِعْلة بفِعِلة وذلك أنَّك لو بنيت[5] من المعتلِّ هذه الأمثلة لقلت إذا خفَّفت[6] صيرتها إلى وزن ظَبْية ودُمْية وقِنْية [7] ، وكذلك فَعِلة من الغَزْو غَزِيَة فلو سكنت لقلت : غَزْية فلو نسبت إليها مخفَّفة لقلت : غَزْوِيٌّ تردُّها إلى الأصل فشُبِّهتْ هذه بها ، ولأنَّ ظَبْييّ أثقل من حَيِّيّ لتوالي الياءات.

---

[1]- عبد~ : العبديُّ .

[2]- من قوله : في أحد الوجهين ، ثم إذا حذفت الضمة استثقالاً لها ، لم يرد في ب .

[3]- قوله : فإن قيل : إنَّما أثبتها في الوصل دُمية ثم أخفف لتسلم ، لم يرد في ب .

[4]- في ب : س~ و د~ .

[5]- في ب : سميت .

[6]- في ب : خففتها .

[7]- وقنية : سقط من ب .

بـــابُ [البِنَاءِ][1]

قولـــه : " المُتَضَمِّنُ للحرفِ ما أدَّى معناه " .

يعني كأسماء الشَّرْطِ وأسماء الاستفهام نحو : مَنْ يُكرِمْني أُكْرِمْهُ ، وأينَ تجلسْ أجلسْ، ومَنْ يقومُ ؟ في الاستفهام ، وما تَصنَعُ يا رَجُلُ [2]؟ وما تَصنَعْ أصنَعْ ، وكَمْ دِرهمًا عندك ؟ فأسماءُ الشرط تضمَّنتْ معنى (إنْ) ، وأسماءُ الاستفهام تضمَّنتْ معنى الهمـــزة للاســـتفهام ؛ فلذلك بُنيتْ .

وقولـــه : " والمُشَبَّهُ بهِ ما افتقَرَ إلى غيرِه في إفْهامِ مَعْناه " .

أي : والمشبَّه بالحرف ، ويعني بذلك أسماءَ الإشارات والموصولات والمضمرات ؛ ألا ترى أنَّ المضمَرَ يفتقِرُ إلى مُفسِّر ، وكذلك اسمُ الإشارة يفتقرُ إلى مُشارٍ إليه ، والموصولات إلى صِلاتها .

وقولـــه : " والواقِعُ موْقِع المبنيِّ ما كان اسمًا للفعْل "[3] .

نحو : نَزالِ وشَتَّان ؛ لوقوعهما موقع انزلْ وبَعُدَ ، وصَهْ ؛ لوقوعه موقع اســـكتْ ، وقيل في هذا النوع إنَّه بُنِيَ لتضمّنه معنى لام الأمر ؛ لأنَّ الأصل في قُمْ لِـــتقمْ ، وفي انـــزلْ لِتنـــزلْ فتضمَّن نَزَالِ معنى لام الأمر فبُنِيَ ، ولا يطَّرِد هذا في شَتَّان وهَيْهات ونحوهما ممَّا هو واقع موقع الفعل[4] في الخبر ، وقد تقدَّم بيان ذلك في بابه [5] .

وقولـــه : " والمشبَّه به ما ليس معناه افْعَلْ من باب فَعَالِ "[6] .

أي : والمشبَّه[7] بالواقع موقع المبنيّ ونعني به حَذامِ وقَطامِ ورَقَاشِ ونحو ذلك ، بُنيـــتْ هذه [الأسماء][8] لشبهها بنَـــزَالِ وتَراكِ في التأنيث والتعريف والبناء وعِدَّة الحروف والعـــدل

---

[1]- تكملة .

[2]- قوله : وما تَصنَعُ يا رَجُلُ ، لم يرد في ب .

[3]- من قولـــه : " المُتَضَمِّنُ للحرفِ ما أدَّى معناه " انظر الجزولية ٢٤٠ .

[4]- في أ : " واقع موضع الفعل " ، وأثبتنا ما في ب .

[5]- انظر ص ١١٣ من النص المحقق .

[6]- في الجزولية ٢٤٠ " والمشبَّه بما وقع موقع الفعل ما ليس معناه افعل من باب فعالِ " .

[7]- بعده في ب: " ما ليس معناه افعل " .

[8]- تكملة من ب .

وقد تقدَّم بيان هذا في باب فَعالِ فيما لا ينصرف بما أغنى عن إعادته ، وقد تقدَّم اختلافُ العرب فيه نحو: حَذامِ ورَقَاشِ [1] .

وقولـه : **" والقِسْمُ الآخرُ ما أُضيفَ إلى الجُمَلِ من أسماءِ الزَّمانِ "** [2] .

ينقصُه أنْ يقول : وصدرُها فِعْلٌ ماضٍ هذا مذهب البصريين [3] ، وما قاله على الإطلاق مذهب لغيرهم [4] ، واختار فا~ [5] مذهب البصريين ، ومثال ما ذُكِرَ قوله تعالى : {هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} [6] .

وقول الشاعر :

١٤٧- على حِينَ عاتبْتُ المشيبَ على الصِّبا [7]

فـ(يوم) و(حين) عنده مبنيَّان لإضافتهما إلى جملة ، فأمَّا قوله :

على حينَ عاتبتُ

فموجب البناء موجود ؛ لأنَّه أُضيف إلى مبنيّ وهو الماضي .

وأمَّا قوله تعالى : {[هذا] [8] يَومَ يَنْفَعُ} فيحتمل أن يكون {هَذَا} إشارة للوعد و{يَوْمَ يَنْفَعُ}ظرف في موضع خبر الابتداء والفتحة فتحة إعراب ، وليس على ما ذهب إليه

[1]- انظر باب فعال ص ١٩٦/٢ من المخطوط .

[2]- الجزولية ٢٤٠ .

[3]- انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٧/٣ .

[4]- انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٧/٣ .

[5]- انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٧/٣ .

[6]- المائدة ١١٩ ، وهذه قراءة نافع وقراء الباقون {هذا يومُ}انظر فيض الرحيم ١٢٧ وسيأتي الحديث عن الآية.

[7]- صدر بيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه ٣٥ وعجزه :

وقلتُ ألما تصحُ والشيب وازعُ

وهو من شواهد الكتاب ٣٣٠/٢ استشهد به سيبويه على بناء (حين) على الفتح لإضافتها إلى مبني غير متمكن ، والبيت للنابغة في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٥٣/٢ ، والنكت ٦٣٤/١ ، وتحصيل عين الذهب ٣٦٦ ، والخزانة ٥٥٠/٦ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢٦٩/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، وشرح المقدمة الكبير ٤٤٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٠٦/١ ، والمقرب ٢٩٠/١ ، والمغني ٢٢٩/٢ ، والهمع ١٧٠/٢ .

[8]- تكملة .

الكوفيون[1] من أنَّ هذا إشارة إلى وقت الوعْدِ و{يومَ ينفعُ} خبرُه ؛ لأنَّه لم يثبت البنــاءُ في أسماء الزمان المضافة إلى جملة إلاَّ بشرط أن يكون صدرُها فعلاً مبنيًّا ، والآية تُحمَلُ على ما ذُكِرَ فلا حجّةَ في المُحتَمَلِ .

وأطلق القول في اسم الزمان وكان حقُّه أنْ يتحرَّز من المثنَّى منه ، فإنَّه لا يُبنى اســمُ الزمان إلاَّ بشرط ألاَّ يكون مثنىً ؛ لأنَّ التثنية تردُّ الأشياء إلى أصلها من الإعراب ، ولذلك لم يُبن اثنا عشر ، وأمَّا قولهم : يا زيدانِ فإنَّما جاز لأنَّه بناء يُشابهه[2] الإعراب ؛ ألا ترى أنَّــه يُتْبَعُ على لفظه كالمعرب .

وقولــه : " وليسَ هذا الأخيرُ بواجبِ البِناءِ " [3] .

يعني أنَّه لا يوجب لزوم البناء فليس من الباب ؛ لأنَّ الباب إنَّما هو لمــا هــو لازم البناء، وإنَّما قال هذا لأنَّهم /٢٩٤/ رَووا :

على حينَ عاتبتُ

بالجر والنصب .

ش~ : " ذِكرُهُ هذا القِسْمَ في أقسام المبنيَّات ليس بشيء ؛ لأنَّ البناء في هذا النــوع إنَّما هو عارضٌ عند الإضافة " [4] نحو قوله :

١٤٨- على حينَ لا بَدْوٌ يُرَجَّى ولا حَضَرْ [5]

و{مِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ }[6] و{مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ }[7] لأنَّه لم يُوقعْ البناء فيه من أوَّل وَهْلة، وإنَّما البناء فيه عارضٌ وليس بواجب البناء ، والباب إنَّما هو لما هــو واجــب البنــاء[8]، والاختيار ألاَّ يُبنى من ذلك إلاَّ ما أُضيفَ إلى مبنيّ .

---

[1]- انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٥/٣ .

[2]- في ب : يشبه .

[3]- الجزولية ٢٤٠ .

[4]- شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٣٨/٣ .

[5]- من الطويل مجهول الصدر والقائل بلا نسبة في الهمع ١٧١/٢ .

[6]- هود ٦٦ ، وهذه قراءة نافع وعلي ، وقرأ الباقون بالكسر {يومِئذ}انظر فيض الرحيم ص ٢٩٩.

[7]- المعارج ١١ ، وهذه قراءة نافع وعلي ، وقرأ الباقون بالكسر {يومِئذ}انظر فيض الرحيم ص ٢٩٩.

[8]- قوله : والباب إنَّما هو لما هو واجب البناء ، لم يرد في ب .

وينقصُه من موجبات البناء أنْ يكون الاسم مضافًا إلى مبنيّ [1] نحو قول الشاعر :

١٤٩- لم يَمنعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامــةٌ في غُصُــون ذَاتِ أَوْقَالِ [2]

فبنى (غير) على الفتح ، وهو فاعل (يمنع) لإضافته إلى (أنْ نطقتْ) وهو مبنيٌّ .

ونحو قول الآخر:

١٥٠- فتداعَى مَنْخَرَاهُ بِدَمٍ مثلَ ما أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجبَلْ [3]

فبنى (مثلَ) على الفتح وهو في موضع خفض على النعت لدمٍ لَمّا أضافه إلى ما أثمـر وهو مبنيّ ، واستفاد الاسم البناء بما أضيف إليه كما استفاد منه التعريف والتخصـيص في نحو: غلامُ زيدٍ وغلامُ رجلٍ ، والتأنيث في نحو : ذهبتْ بعضُ أصابعه ، والتزام استعماله في النفي نحو : ما قام غلامُ أحد ، وما ضربتُ غلامَ أحدٍ ، ولا يقال : قام غلامُ أحــدٍ ، ولا ضربتُ غلامَ أحدٍ ، ونحو : غُلامَ مَنْ تضربْه أضربْ اكتسب الصدر لإضافته إلى ما يلزمه .

ونقصه أيضًا من موجبات البناء على مذهب سيبويه [4] أن يخرج الاسم عن نظـائره نحو: أيّ الموصولة ، فإنها خرجت عن نظائرها من الموصولات .

وذلك أنّ كلَّ موصول يوصل بالمبتدأ والخبر و لم يكن في الصلة طول ، لم يجز حذفُ المبتدأ وإبقاء الخبر إلاّ في الشعر أو في نادر الكلام نحو قراءة بعضهم : { تَمَامًا عَلَى الَّـذِي أَحْسَنُ} [5] أي الذي هو أحسنُ و{ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ } [6] أي ما هو بعوضةٌ في قراءة من رفـع البعوضة .

---

[1]- قوله : وينقصُه من موجبات البناء أنْ يكون الاسم مضافاً إلى مبنيّ ، لم يرد في ب .

[2]- من البسيط لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص ٨٥ وهو من شواهد الكتاب ٣٢٩/٢ ، وروايته فيه برفع غير التي شبَّه سيبويه رفع المصدر على الفاعلية بها ، والبيت لأبي قيس بن الأسلت في خزانة الأدب ٤٠٦/٣ ، ولأبي قيس بـن رفاعة في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٣٠/٢ ، وشرح المفصل ٨٠/٣ ، ولرجل من كنانة في تحصيل عين الـذهب ٣٦٦ ، وبلا نسبة في النكت ٦٣٣/١ ، واللسان (نطق) ٣٥٤/١٠ ، وذات أوقال : أي في مكان مرتفع .

[3]- من الرمل بلا نسبة في شرح المفصل ١٣٥/٨ ، واللسان (حمض) ١٤٠/٧ ، والحماض : نبت .

[4]- الكتاب ٢٧٥/٢ ، ٣٩٨ .

[5]- الأنعام ١٥٤، وهي قراءة يحي بن يعمر وقرأ غيره {الذي أحسنَ} ، انظر الكشاف ٨١/٢ .

[6]- البقرة ٢٦ ، وهي قراءة رؤبة ، وقرأ غيره {بعوضةً} انظر المحتسب ١٤٥/١.

ويجوز ذلك مع (أيّ) في فصيح الكلام نحو : يُعجبني أيُّهم هو قائمٌ وأيُّهم قــائمٌ[1] ، فلمَّا خرجتْ عن نظائرها من الموصولات بُنيتْ قال الله تعــالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [2].

فقوله : ﴿ أَيُّهُمْ ﴾ مفعول بــ(نـنــزعنّ) ، وبُنيت على الضمِّ لما حذف منها ، وكان حقُّها أنْ تعربَ لتمكنها بالإضافة ولاسيما وهي مضافة إلى الضمير ، والمضمر يردُّ الشــيء إلى أصله ولذلك تقول : زيدٌ ضربتم أخاه وأكرمتُمُوه ،ولا تقل أكرمتُمُه[3] ، وقد جعل د~[4] من موجبات البناء كثرة العلل الموجبة لمنع الصرف كما تقدَّم في حذامِ وبابه في باب فَعالِ[5].

وكذلك زعم أبو علي الفارسيّ[6] أنَّ موجب البناء عنده إنَّما هو شَــبَهُ الحــرف أو تضمُّن معناه ، واعتذر عن بناء المنادى بأنَّه وقع موقع أنت ، وأنت مُتَضَمِّنٌ للخطاب وفيــه حرف الخطاب ــوهو التاءــ فالغالب عليه معنى الحرف .

وأمَّا أسماء الأفعال فبُنيت لتضمّنها معنى لام الأمر[7] ، وأمَّا حَذامِ فمذهبُه أنَّــه بُنــيَ لتضمّنه معنى حرف التأنيث لأنَّه معدول عن حاذِمة فتضمن معنى التاء التي في حاذِمة ، وأمَّا أيُّهم فيمكن أن يقول هي معربة على مذهب الخليل[8] من الحكاية كقوله :

١٥١- فَأَبِيتُ لا حَرِجٌ ولا مَحرُومُ [9]

---

[1]- وأيُّهم قائمٌ : سقط من ب .

[2]- مريم ٦٩ ، وتمام الآية من ب .

[3]- في ب : ولا تقل : ضربته .

[4]- المقتضب ٣٧٤/٣ .

[5]- انظر باب فعال ص ١٩٧/٢ من المخطوط .

[6]- انظر المسائل العسكريات ١٤٥ .

[7]- انظر باب الإغراء ص ١١٣ من النص المحقق .

[8]- انظر الكتاب ٣٩٩/٢ ، والنكت ٦٧٨/٢ .

[9]- عجز بيت من الكامل للأخطل في ديوانه ٦١٦ ، وصدره :

ولقد أبيت من الفتاة بمترلِ

أو إلى ما ذهب إليه يونس[١] من التعليق وقد أجاز : اضْرِبْ أَيُّهُم أفضلُ على التعليق أو الحكاية.

ويضعف مذهب فا~ بناءُ أسماء الأفعال في الخبر نحو : هَيْهَات وشَتَّان ، فإن قال حُملتْ على أسماء الأفعال في الأمر[٢] فقد جعل موجب البناء أكثر مِمَّا ذكر ، وكذلك مذهب الخليل ويونس[٣] لم يرضهما سيبويه[٤] وقد تقدَّم بيان ذلك في بابه [٥] .

وكذلك نقصه بناء (كم) الخبرية تشبيهًا لها بالاستفهامية .

وقولــه : " أصلُ البناءِ الوقفُ " .

يعني لأنَّه أخفُّ ، والحركةُ زيادة فلا يُقدَم عليها إلاَّ بدليل ، فَبقّيْنا على الوقف الذي هو الأصل .

وقولــه : " والحركةُ إمَّا لالتِقاءِ السَّاكنينِ " .

مثاله : هَؤلاءِ وأينَ وكيفَ .

وقولــه : " وإمَّا لأنَّها عُرْضَةٌ لأنْ يُبتدأ بِما هي فيه " .

مثاله : لِزيدٍ مالٌ وبِزيدٍ مررتُ .

وقولــه : " وإمَّا للفرقِ بينَ مَعنيينِ " .

أي للفرقِ بين المتكلِّم والمخاطب نحو: قمتَ قمتِ قمتُ.

وقولــه : " وإمَّا لمضَارَعةِ المتمَكِّن " [٦].

مثاله : من عَلُ ، لأنَّهم يقولون : من عَلٍ فيَجُرُّونَه ، ومعنى مضارَعة من عَلُ للمعرفة أنَّها بمعناها _أي فوق_ فلمَّا اشتركا في المعنى حُملت عليها .

وهو من شواهد الكتاب ٨٤/٢ ، استشهد به سيبويه على رفع حرج ومحروم على الحكاية .والبيت للأخطل في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٢٥/١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٧٢ ، وشرح المفصل ١٤٦/٣ ، والخزانة ١٣٩/٦.

[١]- انظر الكتاب ٤٠٠/٢ ، والنكت ٦٧٨/٢ ، والإنصاف ٢١٨/٢ .

[٢]- قوله : نحو : هَيْهَات وشَتَّان ، فإن قال حُملتْ على أسماء الأفعال في الأمر ، لم يرد في ب .

[٣]- الكتاب ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ .

[٤]- الكتاب ٣٩٩/٢ ، ٤٠٠ .

[٥]- انظر السفر الأول ص ٤٨٠ ، تحقيق الدكتور سعد الغامدي .

[٦]- من قولــه : " أصلُ البناءِ الوقفُ " انظر الجزولية ٢٤١ .

ويحتمل أنْ يريد سيبويه[1] أنَّ (عَلُ) ضارعتْ كلَّ متمكِّنٍ مُعْرَب ؛ لأنَّها قد تصير إلى التمكُّن والإعراب في حال التنكير فتساوي في تلك الحال ما لم يزل متمكنًا معرَبًا فبُنِيَ على حركةٍ لتكون له مزية على ما لم يعرَب نحو: مَنْ وكَمْ .

فإن قيل : كيف استويا في المعنى على اختلاف تقديرهما وأحدهما معرَّف والآخر نكرة ؟ قيل هذا جائز وله نظائره في العربية منها أنَّ غَدًا منكور ويُعْرَفُ به اليومُ الذي يلي يومك ، فيستوي في فهم المخاطب آتيك غَدًا والغد ، وكذلك عَشيَّة وعَتَمَة[2] والعَتَمَة /٢٩٥/ وكذلك علُ وعلِ .

وقولـــه : " وإمَّا لِمُضارعةِ ما ضَارَعَ المتمكِّنَ " [3] .

هو الفعل الماضي ؛ لأنَّه ضارعَ المعرب من الأفعال لوقوعه موقعه في نحو : إنْ قـــامَ زيدٌ قامَ عمرٌو ؛ لأنَّ الماضي في ذلك واقع موقع المضارع المعرب ؛ لأنَّ (إنْ) تخلص الفعل للاستقبال ، فحقُّها أن يقع بعدها المستقبل وتجزمه ، وكذلك أيضًا هو واقع موقع المعـــرب من الأسماء نحو : مررتُ برجلٍ قامَ في موضع مررتُ برجلٍ قائمٍ فيما مضى .

وقولـــه : " وإمَّا للتمكُّن في موضعٍ ما " [4] .

مثاله : يا زيدُ في النداء ، ويا حكمُ ، ومن قبلُ ، ومن بعدُ ، وقد تقدَّم لِـــمَ بُنِـــيَ المنادى[5]؟ ولِمَ بُنِيَ على حركة ؟ ولِمَ كانت ضمَّةً ؟ وأنَّهم أرادوا أن يبنوه على حركـــة لا تكون له في حال الإعراب ؛ لأنَّ الفتحة يُعرَبُ بها المضاف ، ولو بُنِيَ على الكسر لأشـــبَهَ المضاف إلى ياء المتكلِّم نحو : يا غلامِ .

---

[1]- قال سيبويه : " سألت الخليل عن مِنْ عَلُ ، هلاَّ جُزِمت اللام ؟ فقال : لأنهم قالوا : من عَلِ فجعلوهـــا بمنزلـــة المتمكن فأشبه عندهم من معالٍ " ، الكتاب ٢٨٧/٣ .

[2]- العتمة : ثلث الليل الأول .

[3]- الجزولية ٢٤١ .

[4]- الجزولية ٢٤١ .

[5]- انظر باب المنادى ص ١٤٠ من المخطوط .

وكذلك قبلُ وبعدُ ، بُنِيَ على حركة لتكون له مزية على ما لم يُعرب قط فإنَّ البناء عليه طارئ ، وخُصَّ بالضمِّ ؛ لأنَّهم أرادوا أن يحرِّكوه بحركة لا تكون له في حال الإعراب[1] وهم يعربونه بالنصب والخفض فيقولون : خرجتُ قبلَك وبعدَك ، ومن قبلِك ومن بعدِك .

وموجب بنائهما _أعني قبل وبعد_ أنَّهما يستعملان مضافين ثم يُقطعان عن الإضافة، فيُحذف المضاف إليه وقد دلَّتا عليه ، والمضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحد فلمَّا حُذِفَ المضافُ إليه صارتا كبعض الاسم ، وبعضُ الاسم مبنيٌّ .

وأيضًا فإنَّهما إذا قُطِعتا عن الإضافة المبنيَّة لهما صار فيهما إبهامٌ فضارعت الحروف، وكذلك قُدَّام ويَمين وأمام ونحو ذلك ، وقد بيَّنا في باب ما تتعدَّى إليه الأفعال المتعدِّية وغير المتعدِّية ذلك[2] .

وقولــه : " الضَّمَّةُ إمَّا للإتباعِ " .

مثاله : مُنْذُ .

وقولــه : " وإمَّا لأنَّها حركةُ الأصلِ في الحرفِ " .

مثاله : مذُ اليوم ، و﴿ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ ﴾[3].

وذِكْرُ هذا النوع أيضًا في المبنيَّات ليس بشيء ؛ لأنَّ الباب إنَّما هو للبناء اللازم للكلمة كما قلنا قبل ، وهذا الحكم عارضٌ في الكلمة عند التقاء الساكنين .

وقولــه : " وإمَّا لأنَّها في الكلمةِ كالواوِ في نظيرِها " [4] .

مثال ذلك ضمَّةُ نون نحنُ جمعًا ، فإنَّها أخت الواو في الزيدون ؛ لأنَّها جمعُ المتكلِّم وذلك لجمع الغائب ، وخصَّ الواو بذلك وإنْ كانت الياء[5] أيضًا للجمع في النصب والخفض من حيث كان الرفع أوّل أحوال تلك النظيرة وغيره كأنَّه داخلٌ عليه ، فلمَّا كانت نحنُ اسمَ الجماعة ومن علامة الجمع الواو ، والضمَّة من مخرج الواو بُنيتْ على الضمِّ .

---

[1]- من قوله : لأنَّ الفتحة يُعرَبُ بها المضاف ، لم يرد في ب .

[2]- انظر السفر الأول من هذا الشرح ص ٧٧٩ ، تحقيق الدكتور سعد الغامديّ .

[3]- البقرة ٦١ .

[4]- من قولــه : " الضَّمَّةُ إمَّا للإتباعِ " انظر الجزولية ٢٤١ .

[5]- الياء : سقط من ب .

وموجب التحريك في نحنُ التقاء الساكنين هذا تعليل الزجاج[1] فيها .

وقال المبرّد[2] : خصتْ بالضمِّ تشبيهًا بقبلُ وبعدُ من حيث صلحت للاثـنين فمـا فوقهما كما صلحت قبل وبعد[3] للشيء والشيئين والأشياء فصارت لذلك غاية كقبلُ وبعدُ.

وقال الأخفش[4] : بُنيتْ على الضمِّ ؛ لأنَّها ضمير المرفوع ومن علامات الرفع الضمُّ .

وقال قُطْرب[5] : بُنيتْ على الضمِّ ؛ لأنَّ أصلَها نَحُنْ فنقلت الضمَّة من الحاء إلى النون الأخيرة وهذه دَعْوى،وقال ثعلب:بُنيتْ على الضمِّ تشبيهًا بحيث،وكأنَّه يشير إلى ما قال المبرّد.

والوقف عليها بالإسْكانِ والرَّوْمِ والإشْمامِ [6] والنَّقْلِ كما يكون ذلـك في الاسـم المرفوع نحو : هذا بَكُرْ ، وكان الوقف عليها بالنقل [7] هو الذي دعا قُطْرُبًـا إلى ذلـك ولا دليل فيه؛لأنَّ الوقف من عوارض اللفظ والذي اختار المؤلِّفُ وأشار إليه هو مذهب الزجَّاج.

وقولــه : " وإمَّا للشَّبَه بما هي فيه كذلك " .

مثاله : نحنُ في تثنية المتكلِّم عن نفسه وعن آخر خاصة ؛ لأنَّها تُشْبِهُ نحنُ التي للجمع من حيث كانت التثنية جمعًا في المعنى .

وقولــه : " وإمَّا لأنَّها حركةٌ لا تكونُ للكلمةِ في حالِ إعرابِها " .

يعني كالضمَّة في قبلُ وبعدُ ونحو ذلك .

وقولــه : " وإمَّا لشبَهِ الكلمةِ بما لا تكون له الضَّمةُ في حالِ الإعرابِ " [8] .

يعني كالضَّمة في المنادى المبنيّ على الضمِّ ، كذا قال ش~[9].

---

[1]- شرح المفصل ٩٤/٣ .

[2]- شرح المفصل ٩٤/٣ .

[3]- قوله : من حيث صلحت للاثنين فما فوقهما كما صلحت قبل وبعد ، لم يرد في ب .

[4]- شرح المفصل ٩٤/٣ .

[5]- هو محمد بن المستنير بن أحمد ، نحوي عالم بالأدب واللغة من أهل البصرة ، لقبَّه سيبويه بقُطرب ، من كتبه معاني القرآن ، ت ٢٠٦ هـ (بغية الوعاة ٣٤٢/١) ، انظر قوله في شرح المفصل ٩٤/٣ .

[6]- الإشمام إعطاء الحرف الساكن حركة خفية لا يعتد بها ولا تكسر وزناً ، والرَوم أكثر منه لأن الحركة تسمع .

[7]- في أ : بالوقف وأثبتنا ما في ب .

[8]- من وقولــه : " وإمَّا للشَّبَهِ بما هي فيه كذلك " الجزولية ٢٤١ .

[9]- شرح الجزولية الكبير ١٠٤٠/٣ .

والعلَّةُ عندي في قبلُ وبعدُ والمنادى واحدةٌ ، ولا أقول أنَّ أحدَهما مشبَّهٌ بالأخر وقد تقدَّم بيانه [1] .

وقد يمكن أن يشير المؤلِّفُ إلى (حيثُ) في لغة من بناها على الضمِّ ، فإنَّه شبَّهها بقبلُ /٢٩٦/ وبعدُ من ظروف الزمان ، وذلك أنَّ (حيث) فيها لغات يقال : حَيْثُ وحَيْثَ وحَوْثُ وحَوْثَ [2] .

وهي مبنيَّة في جميع لغاتها لعلَّتين : إحداهما أنَّها تقع على الجهات الستّ وعلى كلِّ مكان، وفي كلِّ هذه الجهات تقع مضافة إلى ما بعدها ، وأُبهمتْ (حيث) فوقعتْ عليها كلِّها، فشبَّهوها لإبهامها في الأمكنة بـ(إذْ) المبهمة في الزمان الماضي كلِّه .

فلمَّا كانت (إذْ) مُوضَّحةً بالجُمَلِ أُوضحتْ (حيث) بها ، ومُنِعتْ الإضافة إلى المفرد، فصارت بمنزلة قبلُ وبعدُ إذ حُذِفَ المضافُ إليه فبُنِيتْ كما بُنيتا ، وكذا علَّل سع~ [3] هذا أعني بناء حيث على الضمِّ .

والعِلَّةُ الثانية أنَّ (حيث) لَمَّا خالفت أخواتها حين أُضيفتْ إلى الجمل بُنيت لمخالفتها أخواتها ولدخولها في غير بابها ، واستحقتْ أن تُبنى على السكون فتجنَّبوا اجتماع الساكنين، فكان ينبغي أن يُكسَرَ آخرُها على حكم التقاء الساكنين ، وتجنَّبوا الكسر استثقالاً له مع الياء ، وإن كانوا قد قالوا : جَيْرِ [4] ووَيْبِ [5] فليستا في كثرة الاستعمال كحيث وما كثُرَ استعمالُه يخفَّف .

وأمَّا الضمُّ فيها فلأنَّها لَمَّا كانت مُستحقَّةً للإضافة فمُنعتْها أشبهت قبلُ وبعدُ في حين قطعها عن الإضافة ، فهذا كان يمكن أن يريده إلاَّ أنَّ قوله بعد ، لا ينزل إلاَّ على تفسير ش~ ، وهو قولـه : " في أنَّها مُتمكِّنةٌ في مَوْضعٍ ما " [6] يعني أنَّ المنادى المبنيّ على الضمِّ قد

---

[1] - انظر ص ٢٨٧ من النص المحقق .

[2] - حوث : لغة طيء ، انظر المغني ٢٥٨/١ .

[3] - شرح السيرافي ٤٧/١ .

[4] - جَيْر : حرف جواب بمعنى نعم .

[5] - وَيْب : كلمة بمعنى ويل .

[6] - الجزولية ٢٤١ .

يتمكّن في غير النداء كما يتمكّن قبلُ وبعدُ إذا أُضيفا أو كانا نكرتين ، فلهذا فسَّـــره ش~ بهذا [1].

والصواب أن يجعل المنادى وقبلُ وبعدُ أنَّها كلَّها حُرِّكت بحركة لا تكون لها إعرابًا؛ ألا ترى أنَّهم يقولون : يا غلامَ زيدٍ ويا لزيدٍ فينصبون المنادى ويخفضونه .

وقال بعضهم قد يريد أبو موسى[2] قولهم : ابْدَأْ بهذَا أوَّلُ [3]، أي أوَّلُ الأشياء ؛ لأنَّـــه متمكّنٌ في موضع ما كقبلُ وبعدُ ، والله أعلم [4] .

وقولـــه : " الفَتْحةُ إمَّا لمجرَّدِ طلبِ التخفيفِ " [5] .

مثاله : رَدَّ وفَرَّ وعَضَّ في لغة من يقول ذلك كلّه بفتح الآخر[6] ، ونحو فتح عَشَرَ من خمسةَ عَشَرَ وأخواتِه من مركّب العدد ، نحو : أينَ وكيفَ حُرِّكا بالفتحِ ؛ لأنَّ الفتحةَ أخفُّ من غيرها.

وموجب البناء في خمسةَ عَشَرَ وأخواتِه تضمُّنُه معنى حرف العطف ، وفي أينَ وكيفَ تضمّنها معنى حرف الاستفهام .

وقولـــه : " وإمَّا للإتْبَاع " [7] .

مثاله : عَضَّ في لغة من يقول : مُدُّ بالضم ، وفِرِّ بالكسر وانْطَلْقَ و :

---

[1]- شرح الجزولية الكبير ٣/١٠٤٠ .

[2]- في ب : قد يريد أبو موسى أوَّل في قولهم : ابدأ بهذا أول .

[3]- انظر الكتاب ١/١٦ .

[4]- قوله : أي أوَّلُ الأشياء ؛ لأنَّه متمكّن في موضع ما كقبلُ وبعدُ ، والله أعلم ، لم يرد في ب .

[5]- الجزولية ٢٤٢ .

[6]- انظر الكتاب ٣/٥٣٢ .

[7]- الجزولية ٢٤٢ .

١٥٢- لم يَلْدَهُ أبوانِ [1]

وكان حقُّه ألاَّ يذكر هذا النحو في المبنيَّات ؛ لأنَّه شيءٌ لم تُبن عليه هذه الكلمـــةُ ، وإنَّما هذه الكلمة مبنيَّة في أصل وضعها على السكون لكن طرأ فيها اجتمــاعُ المــثلين في اعضضْ ، والتخفيف في لم يَلْدَ وانْطَلْقَ ، فوجب عن ذلك هذا الفتح فهو أمرٌ طارئ غـــير مبنيَّة هذه الكلمة عليه .

وقولــه : " وإمَّا لأنَّها حركةُ أقربِ المتحرِّكات إليه " [2].

ش~ : " هذا داخلٌ تحت الإتباع ؛ لأنَّه إذا حُرِّك بحركة أقرب المتحرِّكات إليه فقد أُتبِعَ تلك الحركة ، ولا أذكر الآن مثالاً فيما يُبنى على الفتح للإتباع وليس محرَّكًا بـــأقرب المتحرِّكات إليه " [3].

قلت : قال بعضُهم في لم يَلْدَ إنَّه تحرَّكت الدال لالتقاء الساكنين بأقرب المتحرِّكات إليها [4] وهي الياء ، قال : وذلك أنَّه كان الأصل لم يَلِدْ فشُبِّهَ بكَتِف فخُفِّف بتسكين الــلام فالتقت اللامُ ساكنةً مع الدال فحُرِّكت بالفتح إتباعًا لحركة أقرب المتحرِّكات إليها وهـــو الياء ، إلاَّ أنَّ هذا راجع إلى ما قاله ش~ من الإتباع .

وقولــه : " وإمَّا لمجاورة محلِّها للألف " [5].

مثاله : يا إسْحَارَ في ترخيم رجل اسمه إسْحَارٌ على لغة من نوى ، وهذا أيضًا لـــيس من الباب ؛ لأنَّه ليس بلازم .

---

[1]- جزء بيت من الطويل وتمامه :

ألا رب مولدٍ وليس له أبُ   وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

من شواهد الكتاب ٢٦٦/٢ و ١١٥/٤ ، ١٥٤ ، استشهد به سيبويه على تحريك الساكن بحركة أقرب المتحركات إليه وذلك في (لم يَلْده) ، والبيت لرجل من أزد السراة في الخزانة ٣٨١/٢ ، وبلا نسبة في الخصـــائص ٣٣٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٨/٤ ، والمقرب ١٩٩/١ ، والمغني ٢٦٧/١ ، والهمع ١٨٣/١ ، والمقصود بالمولود عيسى بن مـــريم وذي ولد : آدم عليهما السلام .

[2]- الجزولية ٢٤٢ .

[3]- شرح الجزولية الكبير ١٠٤١/٣ .

[4]- انظر النكت ٥٩٠/١ .

[5]- الجزولية ٢٤١ .

وقولـــه : " وإمَّا لشَبَه محلِّها بما في كنَف هاء التأنيث "[1] .

يعني كفتحة الأوَّل من الاسمين المركَّبين ؛ لأنَّ الاسم الثاني بمترلة تاء التأنيـــث وقـــد تقدّم ذلك في الأبواب .

وكذلك فتحة الباء من اضْرِبَنَّ واضْرِبَنْ ولا تَضْرِبَنْ ولا تضْرِبَنَّ وهل تضْرِبَنْ ؟ وهل تضْرِبَنَّ ؟ لأنَّ الفعل يُبنى مع هذه النون تشبيهًا بالمركَّب ، ففُتِحَ ما قبلها تشبيهًا بحَضْرَمَوْت ، ورُكِّبَ الحرفُ مع الفعل وجُعلا كالشيء الواحد كما بُنِيَ الاسمُ لَمَّا رُكِّبَ مـــع (لا) في باب لا رجلَ في الدار .

وقولـــه : " وإمَّا لِلفرْق بين معنَيَي أداة واحدة "[2] .

مثالُه كسرة اللام التي تلحق المستغاث من أجله للفرق بينها وبين لام المستغاث به[3].

وأمَّا ش~ فقال : " هي كالفتحة /٢٩٧/ في (أنا) اسم المتكلّم ؛ لأنَّ الألف إنَّما هي للوقف ، وكان حقُّ النون فيه أن تكون ساكنةً ؛ لأنَّ أصل البناء السكون[4] ، إلاَّ أنَّا فرقنـــا بين (أنْ) الساكنة النون إذا كانت أداة للدلالة على المتكلّم وبين (أنْ) التي تُصيِّر الفعل في تأويل الاسم ففُتحت النون من أداة المتكلِّم " [5] .

وفي (أنا) قولان : ذهب البصريون[6] إلى أنَّ الاسم منها الألف والنون ، والألـــف الأخيرة دخلت لبيان الحركة في الوقف ، يدلُّ على ذلك حذفهم لها غالبًا وصـــلاً وإثباهتـــا وقفًا.

---

[1]- الجزولية ٢٤١ .

[2]- الجزولية ٢٤١ .

[3]- اجتمعتا في قول الشاعر :

يا لَقومِ مَنْ للعُلا والمساعي   يا لَقوم من للندى والسماح

انظر الكتاب ٢١٦/٢ .

[4]- في ب : أن يكون على السكون .

[5]- شرح الجزولية الكبير ١٠٤١/٣ .

[6]- انظر رأيهم في شرح المفصل ٩٣/٣ ، والمساعد ٩٨/١ .

وذهب الكوفيون[1] إلى أنَّها بكمالها اسمٌ واستدلُّوا بقوله :

١٥٣- أنَا سَيْفُ العَشيرةِ فاعْرِفُوني حُمَيْدًا قد تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا [2]

فأثبتها وصلاً ، وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف لتعاقبهما بمنزلة هاء السكت في قوله تعالى : ﴿ مَالِيَهْ ۝ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ ﴾[3] .

وفيها ثلاث لغات : أَنَا فعلتُ ، بألف وصلاً ووقفًا ، وأنَ فعلتُ ، فإذا وقفت قلت: أنَهْ ، وحُكى عن حاتم[4] : هذا فَصْدِي أَنَهْ[5] ، ومنهم من يقول : آنَ فعلتُ ، يقدم الألف الأخيرة قبل النون إلى جانب الهمزة فيأتي المدُّ وحكاه الفرَّاءُ[6] .

وقولـــه : " وإمَّا لأنَّها حركةُ الأصلِ " .

يعني فتحة اللام مع المضمر في نحو : لَكَ ولَه ؛ لأنَّ حقَّ هذه اللام الفتحة كفتحة واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام وهمزة النداء ولام الابتداء ، ثم كُسرت مع الظاهر للفرق بين معنيين ، ومنه على مذهب المؤلِّف فتحة ياء مُضارَ في ترخيم مُضارّ اسم المفعول من ضارّ إذا سُمِي به على لغة من نوى .

وقولـــه : " الكسرةُ إمَّا لِمُجرَّدِ التقاءِ الساكنين " .

مثالُه : اضْرِبِ الرَّجُلَ ، ولم يَضْرِبِ الرَّجُل وهؤلاءِ ونحو ذلك .

---

[1]- انظر رأيهم في شرح المفصل ٩٣/٣ ، والارتشاف ٩٢٧/٢ ، والمساعد ٩٨/١ .

[2]- من الوافر لِحُمَيْد بن حُرَيث في الصحاح (أنن) ٤٨٤/٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٩٦/١ ، والخزانة ٢٤٢/٥ ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٣/٣ ، واللسان (أنن) ٣٧/١٣ ، والشاعر حُمَيْد بن حُريث بن بَحدل من بني كَلب بن وَبْرة وينتهي إلى قضاعة وهو شاعر إسلامي انظر الخزانة ٢٤٣/٥ .

[3]- الحاقة ٢٨ ، ٢٩ .

[4]- هو حاتم بن عبد الله بن سعد الحشرج الطائي أبو عَديّ الصحابي ، يُضرب المثل بجوده ، شاعر فارس جاهلي ، له ديوان، ت ٤٦ ق . هـ (الشعر والشعراء ٢٤٧) .

[5]- انظر شرح المفصل ٩٣/٣ ، والهمع ٢٠١/١ ، وأصله : إن حاتم الطائي قطع عصب ناقته لضيفه فقيل له : هلاَّ فصدتها وأطعمته دمها مشوياً ؟ فقال : هذا فصدي أنه .

[6]- انظر معاني القرآن ١٤٤/٢ ، وشرح المفصل ٩٣/٣ .

وقولـــه : " أيْ لأنَّها لا تُوهِمُ الإعرابَ " .

يعني أنَّ الكسرة لا تكون إعرابًا إلاَّ مع التنوين أو ما يعاقبه وهـــو الألـــف والـــلام والإضافة.

وقولـــه : " أو حَمْلاً على المقابِل " [1].

يعني نحو : لم يضْرِبِ الرَّجُل ، حُمِلَ الجزمُ على مقابِلِه في معرب الاسم وهو الجرُّ .

وقولـــه : " أو مُقَابِلِ المقابِل " .

نحو : اضْرِبِ الرَّجُلَ حُمِلَ السكونُ على مقابِل مقابِله ، ومقابلُه هو الجزمُ ، ومقابلُ مقابِله هو الجرُّ ، يعني أنَّه حرك الساكن في النوعين بحركة الجرّ ، أي بحركة مثل حركة الجرّ.

ثبت لفظ هذه العلَّة الثانية والثالثة هكذا في بعض النسخ وفي بعضٍ عند قوله : " أي لأنَّها لا تُوهِم الإعراب ، أو حَمْلاً على مقابِل المقابِل ، أو على مقابِل مقابِل المقابِل " وهو أحسن .

يعني بقولـــه : " حَمْلاً على مُقابِل المقابِل " .

نحو : لم يضربِ الرجل حُمِلَ الجزمُ فيه على الكسر الذي هو مقابِل الجرّ ، من جهة أنَّ الكسر في البناء مقابِل الجرّ في الإعراب ، وسُمِيَ الجرُّ مقابلاً ؛ لأنَّه مقابِل للجـــزم ، أي لأنَّه من إعراب الاسم مقابل للجزم من إعراب الفعل ، ولذلك حُمِلَ الجزمُ على الكسر لَمَّا كان الكسر مقابلاً لمقابله .

ويعني بقولـــه : " حَمْلاً على مُقابِل مُقابِل المقابِل " .

نحو : اضْرِبِ الرَّجُلَ فإنَّه حُمِلَ السكونُ فيه على الكسر الذي هو مقابلٌ للجرِّ الذي هو مقابل للجزم ، والجزم مقابل للسكون .

وقد تقدَّم بيان مقابلة الكسر للجرِّ من حيث هي ، ومقابلة الجرِّ للجزم من حيـــث هي، وأمَّا مقابلة الجزم للسكون فإنَّ الجزم في الإعراب مقابل للسكون في البناء من حيـــث كان أخرهما سكونًا لا تغيّره العواملُ والآخر سكونًا تغيّره العوامل .

---

[1]- لم يرد في الجزولية ، وقد أشار إلى ذلك الأبذيُّ لاحقًا .

وقولـــه : " وإمَّا إشعارًا بالتأنيث " [1] .

مثاله : حَذَامِ وقَطَامِ ورَقَاشِ وغَلابِ .

وقولـــه : " وإمَّا للإتباع " .

مثاله : فِرٍّ في لغة من يقول : عَضَّ بالفتح ورُدُّ بالضمِّ .

وقولـــه : " وإمَّا لمجانسة العمل " .

مثاله : الكسرة في حروف الجرِّ نحو : لِزيدٍ وبِزيدٍ [2] .

وقولـــه : " وإمَّا لمجانسة مُقابل العمل " .

مثاله : كسرةُ لام الأمْرِ .

وقولـــه : " وإمَّا للفَرْقِ بين أداتين " .

مثاله : الكسرة في لكِ للمؤنَّث ، وكسرة لام الجرِّ وفتحة لام الابتداء في قولـــك : لِموسى غلامٌ ، وقولك : لَموسى غلامٌ .

وقولـــه : " وإمَّا لأنَّها حركةُ الأصل " [3] .

مثاله : يا مُضارِ في ترخيم مُضارّ اسم فاعل من ضَارّ سُمِّيَ به ورُخِّمَ على لغة مـــن نَوى ، ومنه أيضًا قولهم :

١٥٢- غُضِّ الطَّرْفَ [4] ....

على مذهب الأكثر وهم المُتْبِعون وأكثر الفاتحين والكاسرون [5] .

---

[1]- من وقولـــه : " أو حَمْلاً على مقابل المقابل " في الجزولية ٢٤٣ .

[2]- قوله : وقولـــه : " وإمَّا لمجانسة العمل " مثاله : الكسرة في حروف الجرِّ نحو : لِزيدٍ وبِزيدٍ[2] لم يرد في ب .

[3]- من وقولـــه : " وإمَّا للإتباع " في الجزولية ٢٤٣ .

[4]- جزء بيت من الوافر لجرير في ديوانه ٨٢١ ، وتمامه :

فَغُضِّ الطَّرْفَ إنَّكَ من نُمَيرٍ		فلا كَعبًا بلغتَ ولا كِلابا

من شواهد الكتاب ٥٣٣/٣ ، استشهد به سيبويه على فتح غضَّ لأنَّه مضعَّف ، والبيت لجرير في شـــرح المفصـــل ١٢٨/٥ ، واللسان (حدد) ١٤٢/٣ ، والخزانة ٧٢/١ ، وبلا نسبة في الهمع ٤٤٧/٣ ، والشاعر يخاطـــب الراعـــي النميريّ الشاعر المشهور .

[5]- انظر الكتاب ٥٣٢/٣ .

ومنهم ـ أعني من الفاتحين ـ من لا يراعي الأصل في : غُضَّ الطرفَ ، فيجعل حاله كحاله إذا لم يجئ بعده ساكن فيقول : غُضَّ الطرفَ بالفتح وقد تقدَّم أنَّ هذين المثالين أعني مُضارّ في الترخيم وغُضَّ الطرف ليسا من الباب .

بـــابُ [أحكامِ الألفِ في الآخرِ] [1]

قولــــه : " يُعْرفُ أنَّ الألفَ في آخرِ الاسمِ مُنقلبةٌ عن ياءٍ بالتَّثنيةِ " .

مثالُه : رَحَيَانِ وفَتَيَانِ في تثنية رَحَى وفَتَى وهُدَيَانِ في هُدَى .

وقولــــه : " وبالجمعِ بالألفِ والتَّاءِ " .

مثالُه : فَتَياتٌ في ألف فَتَى /٢٩٧/ وحَصَياتٌ في حَصَى إذا جمعتَ حَصَاة وفَتَاة.

وقولــــه : " وبِكوْنِها رابعةً فصاعدًا " .

مثالُه : مَرْمَى مِمَّا الياء فيه أصلية ، ومَلْهَى مِمَّا أصل الياء فيه الواو ؛ لأنَّه مــن اللــهْوِ والرَّمي ، وذلك أنَّ الألف إذا كانت رابعةً تُكتب في الخط ياءً ، ويثَنَّى اللفظ بالياء ويُمال، وذلك كلُّه حَمْلاً للاسم الرُّباعي على الفعل الرباعي ، وقد بُيِّن ذلك في باب التثنية [2] .

وقولــــه : " وبِكَوْنِ وسطِ الاسمِ أو أوَّله واوًا " .

مثالُه : الوَغَى [3] والوَجَى [4] والطَّوَى [5] واللِّوَى [6] والهوى ، والوسط كناية عــن عــين الكلمة ، والأوَّل كناية عن فاء الكلمة .

وقولــــه : " وبِتصرُّفِ الفعلِ منه " .

مثال ذلك : رَحَيْتُ بالرحى وعَصُوتُ العبدَ بالعصى إذا ضربتُه بها .

وقولــــه : " فإنْ عُدِمَ ذلك منه فَبالإمَالة " .

يعني أنَّ الإمالة في الأسماء الثلاثية إنَّما تكون في ذوات اليــاء لا في ذوات الــواو في الأغلب والأكثر ، وقد تأتي في ذوات الواو قليلاً ، أمالوا العَشَا ـ في العين ـ وهو من الواو [7] ولكن يُحملُ على الأكثر والأغلب فيما جُهِل .

---

[1] - تكملة .

[2] - انظر السفر الأول من هذا الشرح ص ٤٠٤ ، تحقيق الدكتور سعد الغامديّ .

[3] - الوَغَى : الصوت في الحرب ، وقيل : الحرب نفسها .

[4] - الوَجَى : الحفا .

[5] - الطَّوَى : الجوع .

[6] - اللِّوى : ما التوى من الأرض .

[7] - انظر الكتاب ١١٩/٤ .

وقولـــه : " [و][1] في آخرِ الفِعْلِ الماضي بما ذُكِرَ " [2] .

يعني بأنْ تكون رابعةً فما زاد نحو : أغْزَى[3] وأعْطَى ووَفَّى ، وبأن تكون فاء الفعل أو عينه واوًا نحو : وَشَى[4] ووَعَى وهوَى وغوَى ولَوَى ونَوَى ونحو ذلك ؛ لأنَّ باب طَوَيْـــتُ وشَوَيْتُ ولَوَيْتُ وثَوَيْتُ ونَوَيْتُ أكثر من باب القُوَّة ، وبتصرُّفِ الفعلِ نحو : غَزَوتُ ويَغْزُو ورَمَيْتُ ويَرمِي .

وقولـــه : " إلاَّ الإمَالة "[5] .

أي لا دليل في الفعل بالإمالة ؛ لأنَّ الإمالة تكون في ذوات الواو من ثلاثي الفعل فإذا وُجدت فيه لم تكن دليلاً على أنَّه من الياء ؛ ألا ترى أنَّهم قالوا : غَزَا ودَنَا بالإمالة وهما من الغَزْوِ والدُّنُو ؛ لأنَّ الإمالة أصل الأفعال ، ولأنَّ ألفه تصير إلى الياء في مثل : غُزِيَ ودُنــيَ ، وفي مثل : أفعلتُ نحو : أغْزَيْتُ ، وفَاعلتُ نحو : غَازَيتُ وأُغْزِي وأُغَازِي ونحو ذلك ، فلمَّا كان للفعل هذا التصرُّف كانت الألف فيه غير ثابتة لتصرُّف الفعل وليس الاســم كــذلك فأُمِيلتْ فيه تشبيهاً بالمنقلبة عن الياء .

وقولـــه : " وما تنفَردُ به الأسماءُ من ذلك ، وهو التَّثنيةُ والجمعُ "[6] .

أي : وسوى التثنية والجمع بالألف والتاء ؛ لأنَّهما لا يكونان في الفعل فــلا يعتــبر هما؛ إذْ لا يوجدان فيه .

وقولـــه : " وبِالفَعْلِ والفَعْلة "[7] .

معطوف على قولـــه : " بما ذُكِرَ " ومثالُ ذلك : غَزَا زيدٌ غَزْوًا ورَمَى رَمْيًا وغَزْوَةً ورَمْيَةً ، والفَعْلُ والفَعْلةُ مصدران .

---

[1]- تكملة من (ب) وهي من نص الجزولية .

[2]- من قولـــه : " يُعْرفُ أنَّ الألفَ في آخرِ الاسم " في الجزولية ٢٤٦ .

[3]- أغْزَى فلانٌ فلاناً أعطاه دابةً يغزو عليها .

[4]- وشى : وشى الثوبَ وشياً حسنَّه ووَشى به وشياً نمَّ به .

[5]- الجزولية ٢٤٦ .

[6]- في نسخة الجزولية ص ٢٤٦ " وهو التثنية والجمع بالألف والتاء " .

[7]- في الجزولية ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ " وبالفعل والفعلة مصدرين " .

وقولــه : " ويَخْتصُّ الفعْلُ [الماضي][1] منه "[2] .

أي : ويختصُّ الفعل من ذلك أي مِمَّا يعرف به كوْنُه من الواو أو من الياء بالمضارع عاريًا من العلامة مثالُه : غزَا يَغْزُو ودَعَا يَدعُو ورَمَى يَرْمِي وقَضَى يَقْضِي ، ومعنى اختصاصه بهذه التي ذَكرَ بعدُ أنَّها علامات في نفس الفعل لا في غيره ، بخلاف الفَعْل والفَعْلة التي هــي علامات في غير الفعل .

وقولــه : " وبِإلحاق علامة التَّثنية " .

مثالُه : غزَوَا ورَمَيَا ودَعَوَا وأتَيَا .

وقولــه : " وجَمْعِ المؤنَّث فيه " .

مثالُه : النساء[3] غَزَوْنَ ورَمَيْنَ ودَعَوْنَ وأتَيْنَ وأبَيْنَ وعَفَوْنَ .

وقولــه : " أو في المضارِعِ "[4] .

مثالُه : يَغزُوانِ ويَرميانِ ويَغْزُوْنَ ويَرْمِيْنَ ويُقْضِيْنَ ونحو ذلك .

---

[1]- تكملة وهو من نص الجزولية .

[2]- في الجزولية ص ٢٤٧ " ويختص الفعل الماضي منه بأنَّ ذلك يعرف فيه بالمضارع عارياً من العلامة " .

[3]- قوله : مثالُه النساء ، لم يرد في ب .

[4]- من قولــه : " وبِإلحاقِ علامةِ التَّثنيةِ " في الجزولية ٢٤٦ .

بـــابُ [تخفيفِ الهمزةِ][1]

قولـــه : " تخفيفُ الهمزةِ السَّاكنة بِقَلبِها إلى مُجَانسِ الحركةِ التي قبلَها "[2] .

مثاله : كأسٌ وبِئرٌ وذِئبٌ وبُؤسٌ ومُؤمِنٌ إذا سهَّلتَ ذلك قلت : كاسٌ وبِيرٌ وبُـــوسٌ ومُومِنٌ .

وقولـــه : " والمتحرِّكةِ السَّاكنِ ما قبلَها ، وليس لمجرَّدِ المدِّ واللِّين بإلْقاءِ حركتِها على ما قبلَها وحَذْفِها في الأشهر "[3] .

مثالُه : المرَة والكَمَة والخَب والدِّف وكهيَّة والمُسِي ، وقولـــــه : " في الأشـــهر " استظهر على لغة من يقول : المرَاة والكَمَاة ، ووجه هذه اللغة أنَّه نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى مـــا قبلها ، ثم قلبَ الهمزةَ الساكنةَ ألفًا لانفتاح ما قبلها .

وقال الفرَّاءُ والكسائيُّ[4] بهذه اللغة وعلَّلاها بانفتاح الهمزة وقلبها ألفًا لذلك ، فلمَّـــا صارت ألفًا انفتح ما قبلها ؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا ، وهذا عند البصريين[5] غير مطَّرد .

وتحرَّز بقوله : " وليسَ لمجرَّدِ المدِّ واللين " من مثل خَطِيْئَة ومَقْرُوْءَة فإنّها تقلـــب إلى الحرف الذي قبلها وتدغم فيه ، ومعنى تحريزه لذلك أن يكون زائدًا لمدِّ البناء ، واستظهر به على ما ليس زائدًا لمدِّ البناء[6] كمُسِيْءٍ إذْ كان حكم هذا النوع النقل .

وينبغي أن يزيد أو ما هو في حكم المجرَّد كذلك ، أو يزيد أو ياء تصغير نحو : أُفَيْئِس في تصغير أفْؤُس[7] ، فإنَّ حكم هذا النوع في منع النقل منه حكم ما فيه حرف المدِّ واللـــين مجرَّدًا للمد واللين ، والجامع بينهما /٢٩٩/ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما موضوع على ألاَّ يتحرَّك .

---

[1]- تكملة .

[2]- الجزولية ٢٤٨ .

[3]- الجزولية ٢٤٨ .

[4]- انظر قولهما في التبصرة والتذكرة ٧٣٥/٢ ، وشرح المفصل ١١١/٩ .

[5]- انظر التبصرة والتذكرة ٧٣٥/٢ .

[6]- قوله : واستظهر به على ما ليس زائدًا لمدِّ البناء لم يرد في ب .

[7]- جمع فأس .

وقولـــه : " بإلقاءِ حركتِها على ما قبلَها وحذفِها " .

قد تقدَّم نحو : المرَة والكَمَة ونحو ذلك .

وقولـــه : " إن كان لمجرَّد المدِّ واللين " .

مثاله : خَطِيْئَة ومَقْرُوْءَة .

وقولـــه : " وليس ألفًا " .

استظهر على مثال هَبَاءة؛لأنَّ تسهيلها هنا بينَ بينَ،و لم تقلبْ ألفًا كما قلبتَها واوًا؛ لأنَّه لا يجتمع ألفان،ولأنَّ الألف لا تدغم في الألف نحو قوله في سَاءَلَ:سَالَ وفي التَّساؤُل: التَّسَاول وفي قَبائِل : قَبايِل ، ومعنى بين بين أي بين مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركتها.

وقولـــه : " فَبِقَلْبِها إليه وإدْغامه فيها " .

يعني بقلب الهمزة إلى حرف المدِّ واللين الذي قبلها وإدغام الحرف الذي قبلها فيهـــا نحو : خَطِيَّة ومَقْرُوّ وقد تقدَّم .

وقولـــه : " وتُقلَبُ واوًا إنْ كانتْ مفتوحةً مَضمومًا ما قبلَها " .

مثاله : رأيتُ أكْمُوَك [1] وجُوَن في تخفيف جُؤَن جمع جُؤْنَة العَطَّارِ [2].

وقولـــه : " وياءً إنْ كانت مفتوحةً مكسورًا ما قبلها " .

مثاله : رأيتُ مُقْرِيَك في تخفيف مُقْرِئك ،ومِيَر في تخفيف مِئَر جمعُ مِئْرَة وهي الحِقْد.

سع~ : " هي [3] التَّضْرِيبُ بين القوم والفساد ، يُقال : مَأَرْت بين القـــوم ومَأَسْـــتُ بينهم إذا ضربتُ بينهم " [4] .

وقولـــه : "وما سِوى ذلك فهيَ فيه بَيْنَ الحرفِ الذي منهُ حركتها وبينَ الهمزة" [5].

يريد ممَّا الهمزة فيه متحرِّكة متحرِّكٌ [6] ما قبلها مثاله : سُئِمَ ورُئِم وبمقْرِئِك ولَؤُمَ .

---

[1]- الأكمُؤ : جمع كمأة وهي نوع من النبات يسمى الفقع .

[2]- جؤنة العطار هي السلة التي يضع فيها الطيب .

[3]- في أ : هذا ، وفي ب : هو ، وقد أثبتنا ما في شرح السيرافي .

[4]- شرح السيرافي ٥/٥ب .

[5]- من قولـــه : " بإلقاءِ حركتِها على ما قبلَها وحذفِها " في الجزولية ٢٤٨ .

[6]- متحرِّك : سقط من ب .

وقولـــه : " وخَالفَ الأخفشُ في المكسورةِ المضمومِ ما قبلَها " .

مثاله : مررتُ بأكمُؤك و سُئِل ، فقلبها واوًا فقال : بأكمُوك و سُوِل .

وقولـــه : " وفي المضمومةِ المكسورِ ما قبلَها "[1] .

مثاله : هذا مُقرِيُك ويستهزِيُون ، واحتج الأخفشُ[2] بأنَّ همزة بين بين تُشبه الساكنَ للتخفيف الذي لَحِقها ، قال : وليس في الكلام كسرة بعدها واو ساكنة إلاَّ أُبـــدِلت يـــاءً كمِيْزان ومِيْعاد فلذلك جعلها [ياءً][3] محضة ؛ لأنَّه لو جعلها[4] بين بين لكان قد نَحا بهـــا نحو الواو الساكنة وقبلها كسرة ، وكذلك يقول في المكسورةِ المضموم ما قبلها ؛ لئلا تجيء ياء ساكنة بعد ضمَّة وذلك ثقيل .

وقول س~[5] أقيس ؛ لأنَّ همزة بين بين وإنْ كانت قد أُوهِنتْ وأُضعِفتْ وقَرُبتْ من الساكن ، فهي في الحقيقة متحرِّكة ، ولذلك وقعتْ في الشعر موضع الحرف المتحـــرِّك في إقامة الوزن على ما بيَّنه سيبويه[6] .

فجَعْلُ همزةِ يستهزئون بين الهمزة والواو أَولى من جَعْلها بين الهمـــزة واليـــاء ؛ لأنَّ حركتها ضمَّةٌ والضمَّةُ من الواو ، ووقوع الواو متحرِّكةً بعد الكسرة لا يوجب قلبها يـــاء؛ لأنَّ اللفظ بها كما هي مُستطاع وإن كانت الضمَّة فيها مستثقلة فتجري معها مجراها مـــع الفتحة ، كما يُقال : سِوَار وطِوَال ولا تنقلب .

كذلك لا يمتنع أن يُقال في الضرورة يستهزِوُون ولا يتعذَّر ، وإنَّما يمتنع ثبوت الـــواو بعد الكسرة إذا كانت ساكنة نحو مِيْعاد ومِيْزان .

---

[1]- في الجزولية ص ٢٤٩ " وخالف الأخفش في المضمومة المكسور ما قبلها " ولم يذكر الحالة الأولى .

[2]- انظر شرح السيرافي ٥/٥ب .

[3]- تكملة .

[4]- قوله : محضة لأنَّه لو جعلها ، لم يرد في ب .

[5]- قال سيبويه : " وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فإنَّك تُصيرها بين بين " الكتاب ٥٤٢/٣ .

[6]- قال سيبويه : " اعلم أنَّ كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنَّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألـــف الساكنة وتكون بزنتها محققة " الكتاب ٥٤١/٣ .

سع~ : " متى كانت الهمزةُ متحرِّكةً وقبلها متحرِّك فإنَّك تجعلُها بينَ بين في كلِّ حال إلاَّ حالين وهما : أن تكون مفتوحةً وقبلها كسرة أو ضمَّة ، فإن كانت قبلها ضمَّة قلبتها واوًا محضة ، وإنْ كانت قبلها كسرة قلبتها ياءً محضةً نحو : جُوَن ومِيَر .

فأمَّا حالها بين بين فنحو : سَأَلَ ولَؤُمَ ومِئِين وضِئِين[1] وسُئِل ودُئِل وشُؤُون ورُؤُوس ومن ذلك يستهزِئُون فالهمزة في جميع ذلك إذا خففتها عند سيبويه[2] جعلتها بين بين .

فإنْ قيل لأي شيء قلبتها ياءً محضة وواوًا محضة في جُوَن ومِيَر وجعلتها بين بين فيما قبل ؟ فالجواب أنَّ همزة بين بين إنَّما هي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، فإذا كانت مفتوحةً وقبلها ضمَّة أو كسرة لم يستقم أن تجعلها بين بين وتنحو بها نَحْوَ الألف ؛ لأنَّها مفتوحةٌ والألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحًا فقلبناها واوًا محضة " [3] .

وقد تقدَّم خلاف الأخفش ، فلو نطقنا بها بين بين لجاءت كأنَّها ألف قبلها كسرة أو ضمَّة وذلك لا يجوز .

تلخيص

الهمزة إذا وقعت أولاً ولا كلام قبلها فهي مُحَقَّقَة لا غير ؛ مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة كأَب وأُمٍّ وإِبل .

وإذا كانت غير أوَّل فلا تَعْدو ثلاثة أوجه : إمَّا أن تكون متحرِّكةً وما قبلها متحرِّك، وهو ما ذكرت لك قبل ،وإمَّا أن تكون ساكنةً وقبلها متحرِّك ، أو متحرِّكة وقبلها ساكن.

فإن كانت ساكنةً وقبلها متحرِّكٌ وأردت التخفيف قلبتها إلى الحرف الذي منه حركة ما قبلها /٣٠٠/ كقولك في رَأْسٍ : رَاس وفي بُؤْس : بُوس وفي ذِئْب : ذِيب[4] وفي سُؤْتُ : سُوتُ.

---

[1]- ضئين : جمع ضأن .

[2]- الكتاب ٥٤١/٣ ، ٥٤٢ .

[3]- شرح السيرافي ٥/٥ب .

[4]- بعده في ب : وفي بئر : بير ، وفي لُؤم : لُوم .

وإنْ كانت متحرِّكةً وقبلها ساكن نظرتَ فإنْ كان الساكن حرف مدٍّ ولين فإنَّك تقلبها من جنس ما قبلها وتُدغم ما قبلها فيها كقولك في خَطِيْئَة : خَطِيَّة ، وفي مَقْرُوْءٍ : مَقْرُوّ ، وفي أَزْد شَنُوْءَة : شَنُوّة.

وإنْ كان ما قبلها ألفًا جعلتها بين بين و لم تقلبها ألفًا ؛ لأنَّه لا يجتمع ألفان ، ولأنَّ الألف لا تدغم في الألف نحو قولك في سَاءَلَ : سَال وفي التساؤُل التساول وفي قبائِل : قبايل كما تقدَّم [1] .

وإن كان الساكن الذي قبلها من غير حروف المدِّ واللين فأجودُ ذلك أن تلقي حركتها على ما قبلها وتحذف فتقول : مَسَلَة ومَرَة ، وفي مِرْآة : مِرَاة ، وفي مَنْ أَبُوك؟ : مَنَ ابُوك؟ وفي مَنْ أُمُّك؟ مَنُ امُك؟ وفي مِنْ إِبل : مِنِ ابِل .

وإن كانت متحرِّكةً وقبلها متحرِّك[2] فقد تقدَّم حكمُها ، وإنَّما جُعِلَتْ هذه الحروف بين بين و لم تجعل واوات ولا ياءات[3] ولا ألفات ؛ لأنَّ أصلها الهمزة ، فكرهوا أن يخفِّفوا على غير ذلك فتتحول عن بابها فجعلوها بين بين إشعارًا بأنْ أصلها الهمز ، وألاَّ يخرجوها [4] عن الهمزة بالكليَّة .

وإنَّما لم تُسهَّل بين بين إذا كانت ساكنةً وقبلها متحرِّك ؛ لأنَّ معنى قولنا بين بين أنَّها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، فلمَّا وقعت ساكنة هاهنا لم تتعلق بحرف آخر تجعلها بين الهمزة وذلك الحرف .

وأيضًا فإنَّ همزة بين بين تقربُ من الساكن ، وهي في هذا الموضع ساكنة فقد بلغت غايةً ليس بعدها تضعيف ؛ لأنَّ السكون في نهاية الضَّعْف ، ولا يجوز أن تنحو بالساكن نحو شيءٍ آخر هو أضعف منه كما تنحو بالمتحرِّك نحو ما هو أضعف منه وهو الساكن ، فلم يوصل إلى تضعيف هذا الحرف الساكن بأكثر ممَّا هو فيه .

---

[1]– انظر ص ٣٠١ من النص المحقق .

[2]– وقبلها متحرِّك : سقط من ب .

[3]– ولا ياءات : سقط من ب .

[4]– قوله : عن بابها فجعلوها بين بين إشعارًا بأنْ أصلها الهمز ، وألاَّ يخرجوها ، لم يرد في ب .

ولا تُحذف الهمزةُ الساكنة إذا خُفِّفتْ ؛لأنَّه لم يَرِدْ ما يوجب حذفها ،فلمَّا لم تُجعل بين بين و لم تُحذف أُبدلتْ على حركةِ ما قبلها كما تبدل الهمزةُ في مِئَر وقول الشاعر:

١٥٥- عَجِبْتُ مِن لَيْلاكَ وانتيابِها مِنْ حَيثُ زَارتْني و لم أُورا بِهَا [١]

والأصل أُورَأْ بِها ، أي : لم أعلمْ بها ولا تجوز الهمزة في البيت ؛ لأنَّ القصيدة مُرْدَفَةٌ[٢] ولابدَّ من ألف قبل حرف الروي وهو الباء ولو هَمَزَ لم يجز أن تكون الهمزة رِدْفًا.

ومثل البيت قولُ لَبِيْدُ [٣] يصفُ ناقةً :

١٥٦- تَسْلُبُ الكانِسَ لم يُورا بِها شُعْبَةُ السَّاق إذا الظِّـلُّ عَقَلْ [٤]

سع~ : " هذا البيت يجوز فيه أربعةُ أوجه : يجوز لم يُورَأْ [٥] بِها مثل أُوْرَعْ بِها ، معناه لم يشعر بها وهو من الوراء اشتقاقه ، كأنَّه قال : لم أَشْعُرْ بها من وَرائي[٦] ، وهذا علــى أنْ تجعل الهمزة في وراء أصلاً وتصغيرُها وُرَيِّئَة ، تقديرها وُرَيِّعَة ، وتقول في تصريف الفعل منها وَرَأْتُ بكذا وكذا كأنَّه قال سَاترتُ بكذا وكذا ، ومنه الحديث " أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا أرادَ سفرًا ورأ عنه بغيرِه " [٧] وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمز فيه.

والوجه الثاني من هذا المعنى أن تجعل الهمزة غير أصليَّة ، وتجعلها منقلبة من ياء أو واو وتقول : لم يُورَ بها ، أو تجعل وراء مثل عَطاء والهمزة منقلبة ، وهذا يقول في تصغير وراء : وُرَيَّة ، وأصلها وُرَيِّيَة ، وتسقط واحدة منها كما قلت في عطاء : عُطَيّ ، والأصل عُطَيِّي ، وتقول : وَرَيْتُ عن كذا وكذا بغير همز .

---

[١]- من الرجز من شواهد الكتاب ٥٤٤/٣ استشهد به سيبويه على تخفيف الهمزة ،والبيت بلا نسبة في شرح السيرافي ٦/٥ ، والنكت ٩٧٥ ،وتحصيل عين الذهب ٥٢٦ ،واللسان (ورأ) ١٩٤/١ ،والهمع ١٧٦/١ ، والانتياب : القصد.

[٢]- الرِدف هو حرف المد الذي قبل الروي .

[٣]- هو لَبِيْدُ بن رَبيعة بن مَالك العامريّ ، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية والإسلام ، من أهل عالية نجد ، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، ت٤١هـ (الشعر والشعراء ٢٨٠)

[٤]- من الرمل للبيد في ديوانه ص ١٧٥ ، وله في شرح السيرافي ٦/٥ ، والصحاح (ورأ) ٥٨١/٢ ، واللســـان (ورأ) ١٩٤/١، والكانس : الظبي .

[٥]- في شرح السيرافي " أُوْرَأْ " .

[٦]- في ب : " من الوراء أي من ورائي .

[٧]- انظر صحيح مسلم ١٠٠/٧، وسنن أبي داود ٧٠/٣ ، وفتح الباري ٧١٧/٧ ، ولفظه فيها " ورَّى ".

ويجوز أن يُقال لم يُوأَرْ بها تقديره لم يُوْعَرْ بها ، وفاء الفعل منه واوٌ ، أي لم يُـذْعَرْ بِها ، وهو مُشتقٌّ من الإِرَة وهي النار وهي مثل : عِدة ، وأصلها وِئْرَة ، وحُـذفت الـواو وألقيت كسرها على الهمزة ، والمعنى أنَّه لم يصبه حرُّ الذُّعْر .

ويجوز أنْ يُقال لم يُؤَرْ بها تقديره يُعَرْ بها وهو مأخوذ من الأُوارِ وهو حرُّ الشمس ، وفاء الفعل من هذا همزة والعين واو واللام راء ، كأنَّ فِعلُه آرَ يَؤُورُ، وما لم يُسمّ فاعله إِيْرَ يُؤَارُ مثل قِيل يُقال فإذا جزم سقطت الألف " [1] .

مسـألـة

س~ : " ليس حرفٌ أقرب إلى الهمزة من الألف [وهي إحدى الـثلاث ، والـواو والياء مُشبَّهة بها أيضًا " [2] .

لأنَّ الواو والياء أختا الألف] [3] والألف شبيهة بالهمزة ، وممَّا يبيِّن أنَّ الواو واليـاء تشبهان الهمزة أنَّهما يقلبان إليها في مواضع ضرورة لا يجوز إلاَّ قلبها نحو قولـك في جمـع عَجُوز: عَجَائِز ،وفي اسم الفاعل [4] من قالَ يقولُ قَائِل،وفي سَفينة سَفائِن،ومن رَامَ يَرومُ رَائِم.

وذكر س~ [5] الهمزة المتحرِّكة إذا كان قبلها حرف ساكن /٣٠١/على النحو الـذي ذكرنا فقال : " ومثل ذلك قولك : الاَحْمَرُ " [6] على إلقاء حركة الهمزة على اللام وفي ذلك وجهان:منهم من يلقي حركة الهمزة على اللام فيُحرِّك اللام وتبقى ألفُ الوصل فيثبتها ولايحذفها.

ومنهم من يقول : لَحْمَر فيحذف ألف الوصل ، فأمَّا من أثبتها مع تحرك اللام فلأنَّ هذه اللام يُنوى سكونها ، وإنَّما هذه الحركة للهمزة المقدَّرة ، وقد يُحرَّك الحـرف لمعـنى عارض فلا يجري على حكم المتحرِّك في جميع جهاته ، وكذلك قد يُسكَّن فلا يجري مجرى الساكن في جميع جهاته إذا لم يكن السكون لازمًا .

---

[1]- شرح السيرافي ٦/٥ ، ٧ .

[2]- الكتاب ٣/٥٤٤ .

[3]- تكملة من ب والكتاب .

[4]- في (أ) " اسم الفعل " ، وهو تحريف وقد أثبتنا ما في ب .

[5]- الكتاب ٣/٥٤٥ .

[6]- في الكتاب ٣/٥٤٥ " أَلَحْمَر ".

فأمَّا المتحرِّك فنحو قولك : لم يقمِ الرجلُ ، حُرِّكتِ الميمُ و لم تُرَدّ الواو التي ذهبت لاجتماع الساكنين ، وكذلك الانْطلاق حركة لام التعريف لسكونها وسكون النون و لم تحذف ألف الوصل ؛ لأنَّ الحركة عارضة في اللام .

ومن قال : لَحْمَر فإنَّه حذف ألف الوصل لَّما تحرَّكتِ اللامُ ، وإنَّما الحاجة الداعية إليها سكون اللام ، ومن قال في الأحمر : الَحْمَر لزمه أنْ يقول في اسْأَلْ : اسَلْ ؛ لأنَّه يلقي حركة الهمزة على السين ، والسين في نية السكون .

ومن قال : لَحْمَر فحذف ألف الوصل لتحرُّك اللام في اللفظ لَزِمَه أنْ يقول في اسْأَلْ: سَلْ ، غير أنَّ الأكثر إبقاءُ ألف الوصل مع لام المعرفة وحذفُها مع غير ذلك ، وذلك لأنَّ هذه اللام من صيغتها السكون في أحوالها كلِّها لا تعتورها الحركةُ إلاَّ لسبب غيرها ، فكأنَّ نية السكون فيها أقوى ، ولأنَّ ألفَ الوصل إليها أجْلَبُ .

وحكَى الكسائيُّ[1] والفرَّاءُ[2] أنَّ من العرب من يقلب الهمزة لامًا في مثل هذا فيقول في الأحمر : الّلَحْمَر وفي الأرض : الّلَرْض ، ووجه هذه الرواية -إن صحَّتْ- أنَّ القائلين بها قلبوها و لم يُلقوا حركتها على اللام ؛ لأنَّه ليس من شأن هذه اللام أن تتحرَّك فقلبوها من جنس اللام على جهة المجاورة والتكثير لها كما يقولون : لوٌّ إذا جعلوها اسمًا ، فيزيدون واواً من جنس الواو التي في لَوْ .

قال سيبويه : " وممَّا حُذِفَ لأنَّ ما قبله ساكن أَرَى وتَرَى ويَرَى ونَرَى " [3] .

والأصل في ذلك أَرْأَى ويَرْأَى وتَرْأَى ونَرْأَى ، وما فيه راء فهو بمنزلة نَأَى يَنْأَى غير أنَّ العرب لكثرة نطقها بـ(أرى) و(تَرَى) خَفَّفتْ وألقت حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها وحذفتْها على ما تبيَّن من حكمها .

و لم يحذفوا الهمزة في الماضي لأنَّ قبلها متحرِّكًا فلا يكون تخفيفها بإلقاء حركتها ، وخفَّفوا تَرَى وألزموه التخفيف استثقالاً للهمزة مع كثرة الاستعمال وجواز هذا التخفيف في نظائره.

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٥/٧ب .

[2]- انظر شرح السيرافي ٥/٧ب .

[3]- الكتاب ٣/٥٤٦ وفيه " وممَّا حذف في التخفيف لأن ... " .

ثم قال : " غيرَ أنَّ كلَّ شيءٍ كان أوَّله زيادة سوى ألف الوصل من رَأَيْتُ فقد اجتمعت العربُ على تخفيفه لكثرة استعمالهم إيَّاه جعلوا الهمزةَ تُعاقِب " [١] .

يعني أنَّ كلَّ شيء كان في أوّله زيادةٌ نحو الألف للمتكلِّم والنون للجماعة والتاء للمخاطب والياء للغائب ، فإنَّ العرب تلزمه التخفيف وحذف الهمزة إلاَّ ما أوله ألف الوصل فإنَّها مستثناة من الزوائد .

وذلك أنَّك متى أدخلت ألف الوصل أسكنتَ الراء ، فلا بدَّ من أن تأتي بالهمزة فتقول: ارْأَ يَا فتى ، فدخول ألف الوصل قد أوجب تحقيقَ الهمزة ؛ لأنَّك إذا لم تحقِّقها وخفَّفتها حرَّكتَ الراءَ [٢] وإذا حرَّكت الراء بطلت ألف الوصل .

والوجه ألاَّ تدخل ألف الوصل فتقول : رَه رأيَك [٣]يا زيدُ ؛ لأنَّ الأمر من الفعل المستقبل ، وقد جرى المستقبل على حذف الهمزة ، وكأنَّهم جعلوا الهمزةَ تُعاقِب هذه الزوائد ، فجعلوا همزة المتكلِّم عوضًا من الهمزة التي هي عين الفَعْل ، وحمل سائر حروف المضارعة على الهمزة.

وإذا أردتَ أنْ تخفِّف همزة ارْأَوْه [٤] قلت : رَوْهُ ، تلقي حركة الهمزة على الساكن ، وتسقط ألف الوصل لتحرُّك ما بعدها ، ويدلك على ذلك رَه [٥] ، وسَلْ ، خفَّفوا ارأْ واسْأَلْ.

[س~] [٦] : " واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كلُّ واحدةٍ منهما من كلمة ، فإنَّ أهلَ التحقيق يخفِّفون إحداهما ، ويستثقلون تحقيقَهما لِما ذكرتُ لك ، كما يستثقل أهلُ الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتُحقَّقا .

---

[١]- الكتاب ٥٤٦/٣ .

[٢]- في ب : الواو .

[٣]- هكذا في (أ) والصواب ألاَّ يأتي بهاء السكت مع الوصل ، و لم يرد في (ب) .

[٤]- ارْأوه : فعل الأمر من (رأى) مسندا لواو الجماعة .

[٥]- في المخطوطة (ذلك) وهو تحريف والصواب ما أثبتناه .

[٦]- تكملة من ب .

ومن كلام العرب تخفيفُ الأولى وتحقيقُ الآخرة ، وهو قول أبي عمرو[1] وذلك مثل قوله : { فَقَدْ جَا أَشْرَاطُهَا }[2] و{ يَا زَكَرِيَّا إِنَّا }[3] ومنهم من يحقق الأولى ويخفّف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب /٣٠٢/وهو قولك:{فَقَدْ جَاءَ اشْرَاطُهَا}و{ يَا زَكَرِيَّاءُ انَّا}وقال الشاعر:

١٥٧- كُلُ غَرَّاءَ اذا مَا بَـرَزَتْ تُرْهَبُ العينُ عَليها والحسدْ[4]

س~ : سمعنا من العرب من يُوثق به ينشده هكذا ، وكان الخليلُ يَستحبُّ هذا القول، فقلتُ له : لِمَهْ ؟ فقال : إنّي رأيتُهم حين أرادوا أنْ يُبدلوا إحدى الهمزتين اللّتين تَلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة ، وذلك قولك : جاءِ ، وآدم ، ورأيتُ أبا عمرٍو أخذه من قوله تعالى : { يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وأنَا عَجُوزٌ }[5] حقّق الأولى ، وكلٌّ عربي حسنٌ ، وقياسُ من خفَّف الأولى أنّ يقول : ياويلتا[6] اَلِدُ ، فالمخففة فيما ذكرنا بمترلتها محقّقة[7] في الزِّنة يدلُّك على ذلك قول الأعشى :

١٥٨- أأنْ رأتْ رجُلاً أعْشَى أضرَّ به ريبُ المُنونِ ودهرٌ مُتبلٌ خَبِلُ[8]

فلو لم تكن بمترلتها محقّقة لانكسر البيت "[9].

---

[1]- هو أبو عمرو بن العلاء ، وقد سبق التعريف به .

[2]- محمد ١٨ ، وهي قراءة قالون والبزي وأبي عمرو بن العلاء ، وقرأ ورش وقنبل بتسهيل الثانية ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٥٠٨ .

[3]- مريم ٧ ، وهي قراءة حفص ، وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بإبدال الثانية واوا ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٣٠٥.

[4]- من الرمل ، استشهد به سيبويه على تخفيف الهمزة الثانية ، والبيت بلا نسبة في الكتاب ١٥٩/٣ ، وشرح السيرافي ١١/٥أ ، والنكت ٩٨٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٢٦ ، وشرح المفصل ١١٨/٩ .

[5]- هود ٧٢ ، وهي قراءة قالون وأبي عمرو بن العلاء ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٢٣٠.

[6]- قوله:أَأَلِدُ وأنَا عَجُوزٌ }حقّق الأولى وكلٌّ عربي حسن وقياسُ من خفّف الأولى أنّ يقول :ياويلتا ، لم يرد في ب.

[7]- في أ : مخففة ، و أثبتنا ما في ب والكتاب ٥٥٠/٣ .

[8]- من البسيط للأعشى في ديوانه ص ١٠٥ وهو من شواهد الكتاب ٥٥٠/٣ ، استشهد به سيبويه على أنّ الهمزة المخففة بزنتها محققة ، والبيت منسوب للأعشى في الإنصاف ٢٣١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٦٩/٢، وتحصيل عين الذهب ٤٤١ ،وبلا نسبة في المقتضب ٢٩٠/١ ، وشرح السيرافي ١١/٥ ، وشرح المفصل ٨٣/٣ .

[9]- الكتاب ٥٤٨/٣ ، ٥٤٩ .

وقد تقدم تخفيف الهمزة الواحدة لما فيها من الاستثقال فإذا اجتمعت همزتـــان ازداد الثقل ووجب التخفيف في كلام العرب ، انتهى .

قلت : لم يحك سيبويه في الهمزتين في كلمة سوى التخفيف لإحداهما و لم يجز غـــير ذلك ، ومِمّا يُحتجُّ له في ذلك أنّه لا خِلاف في قولك : آدَم وآمِن ، و لم يقل : أَأْدَم ولا أَأْمِن وإنْ كان الأصل .

وحكى أبو زيد[1] أنَّ من العرب من يحقِّق الهمزتين جميعًا فيقول : أأنتَ فعلت ذلك ؟ ويا زيدُ أَأَبُوكَ هذا ؟ وسُمع من العرب من يقول : اغفرْ لي خَطائِئ ، همزَها أبـــو الشـــيخ ورداد ابن عمه [2].

قال[3] : وتخفيف الهمزة من قولك : أَأَبُوك هذا ؟ وأأعطيت ؟ أكثر في كلام العـــرب لثقل الهمزتين .

وقد اختار قرَّاءُ الكوفة[4] الجمع بـــين الهمـــزتين فقـــرأوا ﴿ ءَأَنتَ ﴾[5] و﴿ أَيِمَّةَ ﴾[6] والتخفيف أقوى لما تقدَّم ، فإذا اجتمعت همزتان و لم تكن الأولى منهما ابتداءً فإنَّ العـــرب تخفِّف الأولى وتحقِّق الثانية ، وذكر سيبويه[7] أنَّه قول أبي عمرو .

سع~ : " والذي رأيت عليه أبا بكر بن مجاهد[8] والقرَّاء الذين يقرؤون بحـــرف أبي عمرو أنَّهم في الهمزتين المختلفتين يحقّقون الأولى ويليّنون الثانية نحو قوله تعالى : ﴿ ٱلسُّفَهَآءُ

---

[1]- انظر شرح السيرافي ٥/١١ب .

[2]- لم أعثر لهما على تعريف ، وانظر قولهما في شرح السيرافي ٥/١١ب ، وشرح المفصل ٩/١١٨ ،والمساعد٤/١١٢.

[3]- هو أبو زيد ، انظر شرح السيرافي ٥/١١ب .

[4]- انظر شرح السيرافي ٥/١١ ب ، والتيسير ٣٦ ، وفيض الرحيم في القراءات ١٢٧،١٨٨ .

[5]- في سورة المائدة ١١٦، وفي سورة الأنبياء ٦٢ .

[6]- في سورة التوبة ١٢ ، والأنبياء ٧٣ ، والقصص ٥ ، ٤١ ، والسجدة ٢٤ .

[7]- الكتاب ٣/٥٥١ .

[8]- هو أحمد بن موسى العباسيّ التميميّ ، كبير العلماء بالقرآن في عصره ، كان حسن الأدب رقيق الخلق ، ت ٣٢٤ هـــ (الأعلام ١/٢٦١)

﴿ أَأَلَٓ ﴾[1] يحقّق الأولى ويجعل الثانية واواً ؛ لأنّها مفتوحة وقبلها ضمّة ، وإذا كانتا متفقتين أسقط إحداهما كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا ﴾[2] و﴿ أَوْلِيَآءُ أُوْلَـٰٓئِكَ ﴾[3] "[4] .

سع~ : " أمّا تخفيف الأولى من الهمزتين إذا لم تكن مُبتدأة فشُبِّهَ بالتقاء الساكنين فغُيّر الأوّل منهما دون الثاني نحو قولك : ذَهبتِ الهنداتُ ، ولم يَقُمِ القومُ ، وأمّا تخفيف الثانية فقد تقدّم فيه قولُ الخليل ، ويقوّي ذلك أنّ الأولى لو كانت مبتدأة لحقّقت خاصة .

قال : وأمّا أهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين ؛ لأنّه لو لم تكن إلاّ واحدة لَخُفِّفتْ فيقولون في اقرأْ آيةً : اقْرَا آيةً ، يقلبون الأولى ألفًا ؛ لأنّها ساكنة وقبلها فتحة ويجعلون الثانية بين بين .

وكان أبو زيد يجيز إدغام الهمزة في الهمزة ويحكيه عن العرب ويقول : اقرأ آية يجعلها كسائر الحروف "[5] .

قلت : وما ذكره سيبويه من أنّ همزة بين بين في حكم المتحرِّكة هو مذهب البصريين[6] ، وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ همزة بين بين ساكنة ، وذهب البصريون إلى أنّها متحرِّكة ، استدلّ الكوفيون على أنّها ساكنة بأنّها لا يُبتدأ بها ، ولو كانت متحرِّكة لجاز الابتداء بها ، وأيضًا فإنّها لا تقع بعد حرف ساكن إذ يؤدي إلى الجمع بين الساكنين ولو كانت متحرِّكة لجاز ذلك .

واستدلّ البصريون بأنّها تقع مخفّفة بين بين في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى :

---

[1]- البقرة ١٣ ، قرأ نافع وأبو عمرو بن العلاء {السفهاءولا}، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٣٠.

[2]- محمد ١٨.

[3]- الأحقاف ٣٢ ، قرأ قالون والبزي ، وقرأ ورش وقنبل بتسهيل الثانية ، وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين ، انظر فيض الرحيم في القراءات ٥٠٦.

[4]- شرح السيرافي ٥/١١، ١٢ .

[5]- شرح السيرافي ٥/ ١٢أ .

[6]- هذه هي المسألة الخلافية رقم ١٠٥ من مسائل الإنصاف ٢/٢٣١ .

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أعْشَى أضَرَّ بِهِ –١٥٨–

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخفَّفة بين بين ، فعُلِم أنَّها متحرِّكة ، لاستحالة التقاء الساكنين في هذا الموضع ، وهذا لأنَّ الهمزة إنَّما جُعلت بينَ بين كراهةً لاجتماع الهمزتين؛ لأنَّهم يستثقلون [1] ذلك و لم يأتِ اجتماع الهمزتين إلاَّ في بيت أنشده قُطْرُب [2] :

١٥٩– فإنَّكَ لا تَدْرِي مَتى الموتُ جَائِئٌ ولكنَّ أقْصى مُدَّةِ الموتِ عاجِلُ [3]

قال ابنُ الأنباريّ : " وهذا شاذٌّ لا يعتدُّ به ولهذا لم يأتِ في كلام العرب ما عينُه همزة ولامُه همزة ، كما جاء في ذلك في الياء والواو ، نحو : حَيَّة وقُوَّة وكذلك الحروف الصحيحة نحو : طَلَل وشَرَر وشبه ذلك ؛ فلمَّا كانوا يستثقلون اجتماع الهمزتين قرَّبوا هذه الهمزة[4] من حروف العلَّة ، وذلك لا يوجب خروجَها عن أصلها من كلِّ وجه ، ولا تسلب حركتها عنها /٣٠٣/ بالكليَّة .

والجواب عن قول الكوفيين أنَّ تقول : إنَّما لم يبتدأ بها ؛ لأنَّها إذا جعلت بين بين فقد اختُلستْ حركتها وقربتْ من الساكن ، فكما لا يُبتدأ بالساكن لا يُبتدأ بما قرُب منه.

ألا ترى أنَّهم لم يخرموا (مُتَفاعِلُنْ) من الكامل ـوهو حَذْفُ الحرف الأولـ كما خرموا (فَعُولُنْ) لأنَّ مُتَفاعلن يسكَّن ثانيه إذا أضْمرُوا –والإضمار إسكان الثاني– فكان يبقى مُتْفَاعلنْ فينقل إلى مُسْتَفْعِلُنْ ، فلو خرمُوه في أول البيت لأدَّى ذلك إلى الابتداء بالساكن فرفضوه ، فكذلك هنا لَمَّا قربت من الساكن بِجعْلها بين بين رفضوا الابتداء بها"[5] .

وقولهم : إنَّه لا يجوز أن يقع بعد حرف ساكن ، قلنا : إنَّه لما اختلست حركتها ونُحِي بها نحو الساكن لم يقع بعدها ساكن[6] ؛ لأنَّها تنزل منزلة خبر المبتدأ بها ، وقد بيَّنا أنَّه لا يجوز أن تقع مبتدأة لعدم تمكّنها وقربها من الساكن .

---

[1]- في ب : لا يستثقلون .

[2]- انظر الإنصاف ٢٣١/٢ .

[3]- من الطويل بلا نسبة في الإنصاف ٢٣/٢ ، وشرح الأشموني ٧٨/١ .

[4]- قرَّبوا هذه الهمزة : سقط من ب .

[5]- الإنصاف ٢٣٢/٢ .

[6]- في ب : لم تقع بعد ساكن .

والذي يدلُّ على بطلان ما ذكرتم مجيء الساكن بعدها في قوله :

أأنْ رأتْ رجلاً أعْشى- ١٥٨-

ولو كانت ساكنة لما جاء بعدها ساكن خصوصا في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، والله أعلم .

س~ : " ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفًا إذا التقتا ، وذلك أنَّهم كرهوا التقاءَ الهمزتين ففصلوا ، كما قالوا : اخْشَيْنان يا نساء ، ففصلوا بالألف كراهة التقاء هذه الحروف المضاعَفة قال ذو الرُّمَّة :

١٦٠- فيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاء بين جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا آأنت أمْ أُمُّ سالم [1] " [2]

وما حكاه مشهورٌ ، وحكاه أبو زيد[3] ، وقال أنشده الأعراب :

١٦١- حُزُقٌّ إذا ما القومُ أبدَوا فُكاهةً تَفَكَّـرَ آإِيَّاه يعنُونَ أمْ قِرْدَا [4]

وهي قراءة تروى عن عبد الله بن عامر اليَحْصُبيّ [5] .

وأمَّا أهل الحجاز فإنَّهم إذا أدخلوا ألف الاستفهام فمنهم من يقول : آإنَّك ، وآأنت وهي التي يختار أبو عمرو[6] ، وذلك لأنَّهم يخففون الهمزة كما يخفِّف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا اجتماع الهمزتين ، والذي هو بين بين .

[1]- من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٧٦٧ وهو من شواهد الكتاب ٥٥١/٣ ، استشهد به سيبويه على إدخال الألف بين الهمزتين في أأنت كراهية لاجتماعها،والبيت لذي الرمة في المقتضب ٣٠٠/١ ، وشرح السيرافي ١٢/٥ب والخصائص ٤٥٨/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٨/٢ ، وتحصيل عين الذهب ٥٢٧ ، وشرح المفصل ١١٩/٩ ، وبلا نسبة في الإنصاف ١٩/٢ ، والهمع ٢٧/٢ ، والخزانة ٢٤٧/٥ ، والوعساء : رملة ، وجلاجل والنقا : موضعان .

[2]- الكتاب ٥٥١/٣ .

[3]- شرح السيرافي ١٢/٥ب .

[4]- من الطويل لرجل من بني كلاب في اللسان (حزق)٤٧/١٠ ، وبلا نسبة في شرح السيرافي ١٢/٥ب ، وشرح المفصل ١١٨/٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٢ ، والارتشاف ٧٣١/٢ ، والهمع ٤٩٦/١ .

[5]- هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليَحْصُبيُّ ، أحد القراء السبعة ، كان صدوقاً في رواية الحديث ، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ (الأعلام ٩٥/٤) ، انظر قوله في شرح السيرافي ١٢/٥ب .

[6]- انظر الكتاب ٥٥١/٣ .

أي أنَّ أهل الحجاز يدخلون الألف لئلا تلتقي همزتان ثم يلِّينون الثانية ، وبنو تميم لينوا الثانية من غير إدخال ألف بينهما ، ومذهب أهل الحجاز في ذلك أنَّ همزة بين بين في نية الهمزة .

قال : " وأمَّا الذين لا يخفّفون الهمزة فيحققونهما جميعًا ولا يُدخلون بينهما ألفًا ، فإن جاءت ألفُ الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بدٌّ وخفَّفوا الثانية على لغتهم"[1] .

يعني أنَّه لا سبيل إلى تخفيف ألف الاستفهام على كلِّ لغة ؛ لأنَّها لا تقع إلا أوَّلا والهمزة لا تُسهَّل في أوَّل الكلمة لئلا يُبتدأ بما يقرب من الساكن .

مسألة

اعلم أنَّ الأصل في خطايا خَطَائِئُ ، وذلك أنَّ واحِدَها خَطِيئَةٌ على فَعِيلَة لامُها همزة، فإذا جمعتَها على فَعَائِل قلبتَ ياءَ فَعيلَة همزةً أيضا فصارت خَطَائِئ فالتقت همزتان في كلمة واحدة فوجب تخفيفُ الثانية منهما فجُعلتْ ياءً لانكسار[2] ما قبلها فصارت خَطَائي .

ثم أنَّهم أرادوا أن يُفرِّقوا بين ما كانت الهمزةُ في واحِدِه وبين ما عَرَضت الهمزةُ في جَمعِه ولم تكنْ في واحِدِه ، وخَطَائي لم تكن الهمزة في واحِدِه ــ أعني الهمزة التي هي بدلٌ من الياء ــ وإنَّما هي عارضة في الجمع ، فرأوا الجمع الذي عرضت فيه الهمزة أحقّ بالتغيير من الجمع الذي الهمزة في واحِدِه نحو : جَائِية وجَواءٍ ونَائِية ونَواءٍ ، فقالوا في خَطَائي : خَطاءَي .

ثم تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا فصارت خَطَاءَى ، فاجتمعت ألفان بينهما همزة مفتوحة ، والهمزة تشبه الألف فصارت كثلاث ألفات ، فقلبوا الهمزة ياءً فقالوا: خَطايَا ، وإنَّما قلبوها ياءً لأنَّ الياء أقرب إلى الهمزة من الواو ، فلم يريدوا إبعادها عن شبه الحرفين اللذين اكتنفاها .

---

[1]- الكتاب ٣/٥٥١ .

[2]- ياءً لانكسار : سقط من ب .

فإن قيل : لِمَ لمَّا صار التقدير خَطَائِي بعد قلب الهمزة الآخرة ياءً فُتِحت الهمزةُ حتى انقلبتِ الياءُ منها ألفًا ؟ .

قيل لهم : لأنَّهم قد قالوا في مَدارٍ : مَدارَى وفي مَعَايٍ : معايا ، فأبدلوا الكسرةَ فتحةً مع أنَّه ليس في الكلمة همزةٌ عارضة في الجمع ، فلمَّا عرضت همزة في خَطَائِي كان ذلك تغييرًا لَحِقَ الكلمةَ ، فاجترِئ عليها بعد ذلك فأُلزمتِ الفتحَ تخفيفًا ، ولأنَّ الفتح تغييرٌ أيضًا، كما أنَّهم لمَّا لزمهم حذفُ الهاء من حنيفة في النسب اجْتَرءُوا على حذف الياء أيضا فقالوا: حَنَفِيّ .

ومثل ذلك أيضا مهَارَى وبخاتَى جمع مَهْرِيَّة[1] وبُخْتِيَّة[2] هربوا من الكسر إلى الفتح ، وأيضا فإنَّهم أرادوا أن يكون بين /٣٠٤/ الهمزة العارضة في الجمع والهمزة التي كانت في الواحد فصلٌ ، فغيّروا الهمزة في خَطَايَا وأثبتوها في جَواءٍ جمع جَائية .

فإن قيل فقد قالوا : قَبائِل وسَفائِن ، فأقرُّوا الهمزةَ وإن كانت عارضةً في الجمع ، قيل: إنَّما صحّت الهمزة في سَفائِن ؛ لأنَّ اللام صحيحة ، فلم يمكن تغيير الهمزة ، فهذا مذهب عامة النحويين[3] في هذا .

أمّا الخليل[4] فإنَّه يرى أنَّ خَطايا وزَوايا وما كان نحوهما قد قُلبتْ لامُه التي هي همزةٌ إلى موضع ياء فَعِيلة ، وكأنَّها في التقدير : خَطايِئ ، ثم قُلبت الهمزة فصارت في موضع الياء[5] فصارت خَطائِي ، فأُبدلت الكسرةُ فتحةً وعُمِلَ فيها كما عُمِلَ بها في قول عامَّة النحويين .

قال ابنُ جني : " فسألتُ أبا عليّ عن هذا ، فقلت : هلاَّ أقرّ الهمزة بحالها فقال : (خَطاءٍ) لأنَّها لام وهي من الأصل ، وليست عارضةً في جمع ؟

فقال : إنَّ اللام لما قُدِّمت فجُعلتْ في موضع الهمزة العارضة في الجمع ، كما تقول في جمع قَوْس : قِسِيّ ، وأصله قُؤُوْسٌ ، ثم تُقدَّمُ السينُ وتُؤخَّرُ الواو ، فكان يجب أن

[1]- المهرية : إبل منسوبة لمهرة بن حَيدان .

[2]- البخيتة : الإبل الخرسانية .

[3]- انظر الكتاب ٥٥٣/٣ ، والمنصف ٣٢٨ .

[4]- انظر شرح السيرافي ١٣/٥ب ، والمنصف ٣٢٨ .

[5]- قوله : فصارت في موضع الياء ،لم يرد في ب .

تُصَحَّح؛ لأنَّها عين الفعل ، فيقال : قُسُوٌ ، ولكنهم لَمَّا أخَّروا العين إلى موضع اللام اعتَلَّتْ كما تُعَلُّ اللامُ ، فجرى (قِسيٌّ) مجرى (عِصِيٍّ) فهذا هنا كذاك ثَمَّةَ ، انتهى كلام فا~ .

وكأنَّ الخليل إنَّما ذهب إلى القلب في هذا ؛ لأنَّه قد رآهم قلبوا نظيرَه ممَّا لامُه صحيحة نحو ما أنشد سيبويه [1] :

١٦٢- تَكَادُ أَوَالِيها تُفَرِّي جُلُودَها		ويَكْتَحِلُ التَّالي بِمُورٍ وحاصِبِ [2]

يريد أوَائلها ، وقول الآخر :

١٦٣- وكَأَنَّ أُولاها كِعَابُ مُقَامِرٍ		ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فَهُنَّ شَوَاعِي [3]

يريد شَوائع ، وقال الآخر :

١٦٤- لَقدْ زَوَّدَتْنِي يَومَ قَوٍّ حَزَازَة		مكانَ الشَّجَا تَجُول حَولَ التراقِق [4]

أراد التراقي ، فله أن يقول : إنَّهم إذا قلبوا فيما اللام فيه صحيحة ، فهم بأن يقلبوا فيما اللام فيه معتلَّة أجدَرُ ؛ لأنَّ القلب ضَرْبٌ من الإعلال ، والإعلال إلى المعتلّ أسبقُ منه إلى الصحيح " [5] .

ج~: " ومذهبُ من لا يقول بالقلب في خَطايا عندي أقوى من قوْل الخليل ؛ وذلك لأنَّه قد حُكِي عنهم : " غفرَ اللهُ خَطائئَهُ " بوزن خَطاعِعَه .

وحَكى أبو زيد : ذَرِيئَةٌ وذَرائِئُ ، بوزن ذَراعِع ، وذلك في كتاب الهمز المقيس ، ألا تراهم قد نطقوا بالهمزتين كما ذهبَ إليه غيرُ الخليل ، ثم قلبوا الثانية ياءً لانكسار ما قبلها ، فصارت خَطائِي ثم اتفق الخليلُ والنحويون في التغيير من هذا إلى آخر ما جرى على الكلمة.

---

[1]- لم يرد في كتاب سيبويه .

[2]- من الطويل لذي الرمة في ديوانه ص ١٨٤٨ ، وله في اللسان (وأل) ٧١٦/١١ ، والارتشاف ٢٤٢٨/٥ ، وبلا نسبة في المنصف ٣٢٩ ، والهمع ٢٣٨/٣ ، والمور : الغبار المتردد ، والشاعر يصف الخيل .

[3]- من الكامل للأَجْدَع بن مالك بن مسروق في اللسان (شزن) ٢٣٦/١٣ ، وبلا نسبة في المقتضب ٢٧٨/١، والمنصف ٣٢٩ ، والمقرب ١٩٧/٢ ، والارتشاف ٢٤٢٨/٥ ، وكعاب المقامر : رؤوس العظام التي يلعب بها، والشزن: الغليظ من الأرض ، والشاعر يصف الخيل أيضاً .

[4]- من الطويل بلا نسبة في المنصف ٣٢٩ .

[5]- المنصف ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

فا~[1] : لا يلزم النحويين غير الخليل إذا أبدلوا الهمزةَ العارضة في الجمع ياءً أن يردُّوا الهمزة التي هي لامٌ لزوال همزة فَعائِل وقَلْبِها ياءً ؛ لأنَّ الهمزة التي هي لامٌ قد لزمها الإبـــدالُ والقلبُ فتُرِكت الهمزةُ مبدلةً بحالها .

فإن قال مُنْكِرٌ على الفارسي : هذا فاسدٌ ؛ لأنَّ اللام إذا أُبدلت لم يلزمها البدلُ ؛ ألا ترى أنَّ سيبويه[2] يقول في تحقير مِنْسَأة فيمن أبدلَ الهمزة ألفًا : مُنَيْسِئَةٌ ، بالهمز ، ويقول في تحقير تَوْلَجٍ [3]: تُوَيْلِجٌ ، فيردُّ الهمزة في مُنَيْسِئة [4] لأنَّ اللام ضعيفة تحتمل التغيير ، ولا يغيِّــر التاء في تَوْلَجٍ لأنَّها فاء ، والفاءُ قويّة لا تحتمل كثرة التغيير ، فكذلك كان يلزم النحويين غير الخليل إذا أبدلوا همزة فَعائِل في خَطايا أن يردُّوا الهمزة التي هي لام فيقولون : خطائئ.

قيل له : هذا إلزامٌ فاسدٌ من وجهين : أحدهما : إنَّ هذا الجمع قد جُمِعَ على تـــرك الهمزة إمّا بالقلب كما يقول الخليل ، وإمّا بغيره كما يقول النحويون ، واطَّرد تركُ الهمز فيه على كلِّ حالٍ حتى أنَّ ما يجيء منه بالهمز على غاية الشُّذوذ والقِلّة وليس كـــذلك بـــابُ مِنْسَأة .

ألا ترى أنَّه ليس كلُّ العرب يُبدِلُ الهمزة في مِنْسَأة ، وأنَّه قد جاء فيها التحقيق كما جاء البدلُ نحو قول الشاعر :

١٦٥- أَمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ لا أَباكَ ضَرَبْتَهُ بِمِنْسَأَةٍ قَدْ جَاءَ حَبْلٌ بأَحْبُلِ [5]

فهذا جاء كقول الآخر :

١٦٦- إذَا دَبَبْتَ عَلى الْمِنْسَاةِ مِنْ كِبَرٍ فَقَدْ تَبَاعَدَ عَنْكَ اللَّهوُ والغَزَلُ [6]

---

[1]- انظر قول الفارسي في المنصف ٣٢٩ .

[2]- الكتاب ٤٥٩/٣ .

[3]- التولج : كِناس الظبي .

[4]- قوله : بالهمز ، ويقول في تحقير تَوْلَجٍ: تُوَيْلِجٌ ، فيردُّ الهمزة في مُنَيْسِئة ، لم يرد في ب .

[5]- من الطويل لأبي طالب في ديوانه ص ٦١ ، وله في اللسان (نسأ) ١٦٩/١ ، وبــلا نســبة في المنصــف ٣٣٠ ، والصحاح (نسأ) ١١٤/١ .

[6]- من البسيط ، بلا نسبة في المنصف ٣٣٠ ، والصحاح (نسأ) ١١٤/١ ، واللسان (نسأ) ١٦٩/١ .

وأيضًا فإنَّه ليس كلّ ما كان مثل مِنْسَأة يلزمُ البدل ، ألا ترى أنَّك لو بَنيتَ مثل (مَفْعَلَةٍ) من هَنَأْتُ وأخطَأْتُ ، لقلت : مَهْنَأَةٌ ومَخْطَأَةٌ ، ولم تُكن تُجيز البدل ، إلاَّ أنْ تسمعه.

فلما كان القياس في مِنْسَأة أن يُهمز ، وكانت أيضا ليس ممَّا اجتمع على ترك همزه وهَمْزِ /٣٠٥/ نظيره فارقت خَطَايَا التي القياسُ تركُ همزها ، وبذلك ورد السماع إلاَّ في حرف أو حرفين ، فرُدَّتْ الهمزةُ في التحقير ولم تُرَدّ في خَطَايا لَّما قُلبت همزةُ فَعائِل ياءً .

والوجه الآخر أنَّ خطايا جمعٌ ، والذي عرضَ فيه إنَّما عرضَ وهو على ما هو عليه من الجمعيّة وليس كذلك مِنْسَأة ؛ لأنَّ البدل إنَّما عرض فيها وهي مُكبَّرة ، ورَدُّ الهمزةِ إنَّما جاءها وهي مُصغَّرة في قولك : مُنَيْسِئَة .

وقد يُحدث في التحقير في الردِّ إلى الأصل ما لا يوجد في التكبير في مواضع ؛ ألا ترى أنَّك لو حقَّرتَ يَدًا ودَمًا لرَددتَ لامَ الفعل فقلت : يُدَيَّة ودُمَيّ ؛ لأنَّ بناء التحقير شكْلٌ على حياله ، وإن كان فيه كثيرٌ ممَّا في الواحد ، فلمَّا زال التكبيرُ رجعت الكلمة في التحقير إلى أصلها الذي هو القياس وهو الهمز .

وليس كذلك خَطَايَا ؛ لأنَّ الكلمة مُبْقَاةٌ على ما هي عليه من الجمعيَّة لم تنتقل إلى غير جمع كما انتقلت مِنْسَأة من التكبير إلى التحقير ، فزال القلب الذي ليس بقياس ، وقد رجع التحقيق الذي هو الأصل ، أو التخفيف القياسي ، فهذا فرق بينهما "[1] قاله ابن جني.

تمَّ بحمد الله وتوفيقه الجزء المحقق من كتاب شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي ويليه باب المقصور والممدود

[1]- المنصف ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ .

الفهـــــــــارس الفنيــــــــــة

فهـــرس الآيــــات القرآنـــية

الآية	رقمها	رقم الصفحة
سورة الزخرف		
{ يَا عِبَادِي لا خَوْفٌ عَلَيكُمُ اليَومَ وَلآ أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ}	٦٨	٢
سورة الأحقاف		
{ أَوْلِيَاءُ أُوْلَئِكَ }	٣٢	٣١١
سورة محمد		
{فَضَرْبَ الرِّقَاب}	٤	٧
{ فَقَدْ جَا أَشْرَاطُهَا }	١٨	٣١١-٣٠٩
سورة القمر		
{وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا }	١٢	١٠٢-٩٩
سورة الطور		
{لاَ لَغْوٌ فِيهَا ولا تَأْثِيمٌ}	٢٣	٨٣
سورة الحديد		
{لِئلاَّ يَعلَمَ أَهْلُ الكِتابِ ألاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ}	٢٩	٨١
سورة الحاقة		
{مَالِيَهْ، هَلَكَ عَنِّيْ سُلْطَانِيَهْ }	٢٩-٢٨	٢٩٣
{غِسْلِينٍ}	٣٦	١٨٨
سورة المعارج		
{مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ }	١١	٢٨٢
سورة المزمل		
{يَا أَيُّهَا المُزَّمِّلُ ، قُمِ اللَيْلَ إلاَّ قَلِيلاً، نِصْفَهُ}	٢-١	٣
سورة المطففين		
{ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ}	١٩-١٨	١٨٨

فهـــرس الأحاديـث النبويـــة

فهـــرس أقوال العرب وأمثالهم

القول	رقم الصفحة
قَضَيَّةٌ ولا أبا حسنٍ	٦٣
لا أَبَا لكَ	٧٧
لا أخَا لكَ	٧٧
لا بِكَ السَّوْءُ	٦٣
لا مثلَه أحدٌ	٩٤
لا نولَكَ أنْ تَفعلَ كذَا	٦٢
لا يَدَيْ لكَ بها	٧٦
اللّهمَّ اغفِرْ لي ولِمَن سمعني حاشَى الشَّيطانَ وأبا الإصبعِ	٣٨
ما فَعَلَتْ الخمسةَ العشرَ الدرهمَ	٩٦
مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَل	٧٨

فهـــــرس القوافـــــي

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الدِّلاءُ	الوافر	حسان بن ثابت	١٦	٣٩
الفتاءُ	الوافر	الربيع بن ضَبْعٍ الفزاريّ	٦٩	١٠٦
هيهاؤُه	الرجز	رؤبة	٨٦	١٢٤
وسماءِ	الطويل	أبو الجراح	٨٣	١٢٣
أدبًا	البسيط	سهم بن حنظلة	٨٠	١٢١
النُّجبًا	البسيط	ابن هرمة	٨٩	١٢٧
كلابا	الوافر	جرير	١٥٢	٢٩٥
مشعبُ	الطويل	الكميت	٢٦	٤٨
غريبُ	الطويل	أمية بن أبي الصلت	٤٤	٧٦
يطيبُ	الطويل	المخبل	٦٧	٩٩-١١٠
مسلوبُ	البسيط	–	١١	٣٦
نشبُ	البسيط	ذو الرمة	٢٤	٤٧
ولا أبُ	الكامل	رجل من بني مذحج أو غيره	٤١	٧٥
الكتائبِ	الطويل	النابغة	٣١	٥١
حاصبِ	الطويل	ذو الرمة	١٦٢	٣١٦
للشيبِ	البسيط	ابن مقبل	٣٩	٦٩
بأصحابِ	البسيط	–	١١٥	١٩٣
الرقابِ	الخفيف	عمرو بن الأيهم	٣٠	٥١
أورا بِها	الرجز	–	١٥٥	٣٠٥
مئتا	الرجز	–	٤٨	٧٩
تبيتُ	الوافر	عمرو بن قعاس	٦١	٩٠
الشامتُ	السريع	–	٦٠	٨٩
لقيتِ	الرجز	–	٦	١٥
علاتِها	الرجز	–	١٢٥	٢٢٠
براحُ	مجزوٴ الكامل	سعد بن مالك	٣٦	٦٦
سلاحِ	الطويل	مسكين الدارمي	٤٢	٧٥-٧٨

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الجوانحِ	الطويل	–	٦٢	٩٣
مستصرخُ	الرجز	العجاج	٣٧	٦٦
الحسدْ	الرمل	–	١٥٧	٣٠٩
بُعدَا	الطويل	جبير بن الأضبط	٧١	١١٤
مردا	الطويل	الصمة القشيري	١١٠	١٨٧
قردا	الطويل	رجل من بني كلاب	١٦١	٣١٣
السيدا	الكامل	–	١١٢	١٨٧
تضهدا	الكامل	–	١٣٤	٢٣١
أحدا	الرجز	–	٢٢	٤٧
يخلَّدُ	الطويل	مسكين الدارمي	٥٢	٨٠
نقدُ	الطويل	–	١٤١	٢٥٢
عضدُ	الكامل	أوس بن حجر أو طرفة	٥	١٤
النقدِ	الطويل	–	١٤٤	٢٦٦
من أحدِ	البسيط	النابغة	١٤	٣٨
رودِ	البسيط	الجموح الظفري	٨٨	١٢٦
من ولدِ	البسيط	النابغة	٩٥	١٣٣
بالبلادِ	الوافر	ابن الزبير الأسدي أو غيره	٣٥	٦٣
ينادي	الوافر	ابن الزبعرى أو أمية بن الصلت	٦٣	٩٦
بالشهادِ	الوافر	ابن الزبعرى أو أمية بن الصلت	٦٣	٩٦
بعقدِ	الوافر	–	١٠٥	١٧٧
بسوادِ	الكامل	–	٢٧	٤٩
بدادِ	الكامل	عوف بن الخرع أو غيره	٧٦	١١٩
حضرْ	الطويل	–	١٤٨	٢٨٢
تامرْ	مجزوء الكامل	الحطيئة	١٣٠	٢٢٥
النمرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٤٩	٧٩
أفرْ	المتقارب	امرؤ القيس	٥٦	٨٢
مئزرا	الطويل	حذيفة الهذلي أو أبوخراش	٤	١٠
استعارا	الوافر	امرؤ القيس	١٠٢	١٣٩

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
الحوارا	الوافر	ذو الرمة	١٣٨	٢٤١
قتيرا	الكامل	جرير	١١٤	١٩٢
شفرُ	الطويل	–	٢١	٤٧
ناصرُ	الطويل	الكميت	٢٥	٤٨
أجدرُ	الطويل	تأبط شرا	٥٠	٧٩
ديَّارُ	البسيط	–	٩	٢٥
الخمرِ	البسيط	–	٢٣	٤٧
الدهرِ	البسيط	–	٢٣	٤٧
التنانيرِ	البسيط	حسان بن ثابت	٥٧	٨٨
السمرِ	البسيط	–	١١٧	٢٠٢
الذكورِ	الوافر	–	١١١	١٨٧
جابرِ	السريع	الأعشى	٧٨	١٢٠
ضرِّ	الخفيف	زيد بن نفيل أو غيره	٩٤	١٣٢
قصورِها	الرجز	أبو النجم	٦٤	٩٧
عاجزُ	الطويل	الأعشى	١٤٥	٢٦٨
لابسُ	الطويل	عبد بني الحسحاس	٩٢	١٣١
حسيسُ	الوافر	أبو زبيد الطائي	١٩	٤٤
شوسُ	الوافر	أبو زبيد الطائي	١٩	٤٤
الكاسي	البسيط	الحطيئة	٥٩	٨٩
الحواطِ	الرجز	–	١٠٦	١٨٠
أرهطِهْ	الرجز	–	١٠٨	١٨٦
الذراعْ	السريع	السفاح	٦٨	١٠٥
ذراعا	البسيط	القطامي	٩٠	١٢٩
سمعا	المنسرح	أوس بن حجر	١٢٧	٢٢٢
رجوعُها	الطويل	–	٣٤	٦٢
مولعُ	الطويل	–	٩٩	١٣٦
متتابعُ	الطويل	–	١٣١	٢٣٠-٢٣٧
بلاقعُ	الطويل	لبيد	١٣٢	٢٣١

القافية	البحر	القائل	رقم الشاهد	رقم الصفحة
وازِعُ	الطويل	النابغة	١٤٧	٢٨١
فينصدِعُ	البسيط	عباس بن مرداس	١٢٤	٢١٧
وجيعُ	الوافر	عمرو بن معد يكرب	٢٩	٥١
وتشبعوا	الكامل	عبد الرحمن بن حسان	٥٨	٨٨
شواعي	الكامل	الأجدع بن مسروق	١٦٣	٣١٦
الراقعِ	السريع	أنس بن العباس	٤٠	٧٥
اصطراف	الرجز	العجاج	٥٥	٨١
الحلقْ	الرجز	–	١٢١	٢١١
تروقُ	الطويل	حميد بن ثور	٧	١٥
الترائقِ	الطويل	–	١٦٤	٣١٦
تخلقِ	الكامل	كعب بن مالك	٢	١٢٧-٧
لسوائكا	الطويل	الأعشى	١٧	٤١
بكى	الطويل	متمم بن نويرة	١١٨	٢١٠
أبا لكا	الرجز	–	٤٣	٧٦
أخا لكا	الرجز	–	٤٣	٧٦
حوالكا	الرجز	–	٤٣	٧٦
ما لكا	الرجز	رجل من الأعراب	٤٦	٧٨
بدا لكا	الرجز	رجل من الأعراب	٤٦	٧٨
لا أبا لكا	الرجز	رجل من الأعراب	٤٦	٧٨
دونكا	الرجز	من بني أسد بن تميم	٩٧	١٣٥
يحمدونكا	الرجز	من بني أسد بن تميم	٩٧	١٣٥
يمجدونكا	الرجز	من بني أسد بن تميم	٩٧	١٣٥
رمكا	الرجز	رؤبة	١١٦	١٩٣
زكا	الرجز	رؤبة	١١٦	١٩٣
هلْ	الرمل	لبيد	٧٣	١١٧
الجبلْ	الرمل	لبيد	١٥٠	٢٨٣
عقلْ	الرمل	لبيد	١٥٦	٣٠٥
محجلا	الطويل	النابغة الجعدي	٧٥	١١٨

فهـــرس الأعـــلام

فهـــرس الكتب

فهـــرس الأبواب النحوية

قائمة المصادر والمراجع

- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ، تحقيق محمد عبد الله غنان ، مكتبة الخانجي؛ القاهرة ، ط ٢.
- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق الإستاذ علي ناعور ، دار الكتب العالمية ببيروت ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة . ط١ ، ١٤١٨ هـ .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء ، لشهاب الدين القرافي ، تحقيق د . طه حسن ، مطبعة الإرشاد . العراق ١٤٠٢ هـ .
- أسرار العربية للأنباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني ، تحقيق د . عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق د. فائز ترحيني ، دارالكتاب العربي ، ط٢ ، ١٤١٤هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٤ .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق د . عبد الحسن الفتلي مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ .
- الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، ط٥ ، ١٩٨٠ م .
- أعيان العصر وأعوان النصر ، للصفدي ، تحقيق د.علي أبو زيد وآخرين ، دار الفكر بدمشق ، ط١ ، ١٤١٨هـ.
- الأفعال لابن القوطية ، تحقيق على فودة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٣ م .
- أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الفيصلي ط١ ، ١٣٨٢هـ .
- أمالي السهيلي ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، كلية اللغة العربية .

- إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد التميمي ، تحقيق زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط١ ، ١٤١٦ هـ .
- الأنساب للسمعاني ، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي ، دائرة المعارف العثمانية .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط١ ، ١٤١٨ .
- إيضاح الشعر للفارسي ، حققه د. حسن هنداوي ، دار العلم دمشق ، ودار العلوم والثقافة ببيروت ، ط ١٤٠٧ هـ .
- الإيضاح العضدي للفارسي ، حققه د. حسن شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، ط ١٣٨٩ هـ .
- البحر المحيط في التفسير لإبي حيان الأندلسي ، تحقيق الشيخ عرفات العشا حسونة ، دارالفكر .
- البداية والنهاية لابن كثير ، تحقيق الشيخ علي معوض وآخرين ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- البغداديات للفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطابع العاني ببغداد.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ببيروت ، ١٤١٩ هـ .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي ، تحقيق محمد المصري ،دمشق ١٣٩٢ هـ.
- تاج العروس للزبيدي ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج .
- التبصرة والتذكرة للصميري ، تحقيق أحمد فتحي مصطفى ، دار الفكر بدمشق ، ط١ ،١٤٠٢ .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، للأعلم ، تحقيق د. زهير سلطان ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط٢ ، ١٤١٥ هـ.
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي ، مصورة بمركز البحث العلمي بمكة .

- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي مصورة إستاذي الدكتور سعد الغامدي .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، الزهراء للإعلام العربي ، ط١ ، ١٤١٨ هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ، تحقيق د. عوض القوزي ، مطابع الحسني ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٤ هـ .
- التكملة للفارسي ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٩ هـ .
- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لأبي الحسن ابن خروف ، رسالة دكتوراه ، د. صالح أحمد الغامدي ، كلية اللغة العربية .
- تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ، تحقيق د. فخر الدين قبادة ، دار الآفاق ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣ .
- تهذيب اللغة للأزهري ، تحقيق الإستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- التوطئة للشلوبين ، تحقيق د. يوسف أحمد المطوع ، جامعة الكويت ، ١٤٠١هـ .
- التيسير في القراءات السبع للداني ، تحقيق أوتويرتزل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٦ هـ .
- الجامع لأحكام القران ، للقرطبي ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة .
- الجمل في النحو للزجاجي ، حققه د. علي توفيق أحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ .
- خزانة الأدب للبغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ .
- الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني، تحقيق حمد سيد جاد الحق، دار المكتب الحديثة ، ط٢ .

- درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي ، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث ، ط١ ، ١٣٩١ هـ .
- ديوان الأخطل ، شرحه راجي الأسمر ، دار الكتب العربي ببيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م.
- ديوان الأعشى ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ببيروت ط٧ ، ١٩٨٣ م .
- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف المصرية ، ط١ .
- ديوان أمية بن أبي الصلت ، جمعه بشير يموت ، بيروت ، ط١ ، ١٣٣٤ م .
- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق محمد يوسف نجم ، بيروت ، دار صادر .
- ديوان تأبط شرًا ، تحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- ديوان جرير ، تحقيق نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، ط٣ ، مطبعة صادر .
- ديوان جميل بثينة ، دار صادر ببيروت .
- ديوان حسان بن ثابت ، شرح عبد الرحمن البرقوقي ، القاهرة .
- ديوان الحطيئة ، شرح أبي سعيد السكري ، دار صادر بيروت ، ١٩٨١م .
- ديوان حميد بن ثور ، عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
- ديوان أبي حية النميري = شعر أبي حية.
- ديوان الخنساء ، دار صادر ببيروت .
- ديوان ذي الرمة ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق عبد القدوس أبي صالح ، مؤسسة الإيمان ببيروت .
- ديوان رؤبة ، جمعه وليم بن الورد ، دار الآفاق الجديدة ببيروت ١٩٨٩م .
- ديوان ربيعة الرقي ، تحقيق يوسف حسين بكار ، دار الأندلس ببيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
- ديوان أبي زبيد الطائي ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ببغداد .
- ديوان الطرماح ، تحقيق عزة حسن ، دمشق ، ١٩٦٨م .

- ديوان عباس بن مرداس ، تحقيق يحي الجبوري ، نشـــر مديريـــة الثقافـــة ، ط٢ ، ١٩٨٤م.
- ديوان عبد الله بن الزبير = شعر عبد الله بن الزبير .
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة ، ١٩٥٠م. .
- ديوان العجاج ، تحقيق عبد الحفيظ السلطي ، مكتبة أطلس دمشق .
- ديوان علقمة الفحل ، تحقيق لطفي السقال ، مطبعة الأصيل ، حلب ، ١٩٦٩م .
- ديوان عنترة ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، المكتب الاسلامي بدمشق ، ١٩٧٠ م.
- ديوان الفرزدق ، دار صادر بيروت .
- ديوان القطامي ، تحقيق إبراهيم السامرائي .
- ديوان أبي قيس بن الأسلت تحقيق د.حسن محمد باجودة ، القاهرة ، ١٩٧٣.
- ديوان قيس بن الملوح "مجنون ليلى" ، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبـــة مصر ، القاهرة .
- ديوان كثير عزة ، شرحه عدنان زكي درويـــش ، دار صـــادر بـــيروت ، ط١ ، ١٩٩٤هـــ .
- ديوان كعب بن مالك ، سامي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد .
- ديوان الكميت ، تحقيق داود سلوم ، مكتبة الأندلس ببغداد ، ١٩٦٩ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة = شرح ديوان لبيد بن ربيعة .
- ديوان مالك بن خالد الهذلي سامي العاني ، مكتبة النهضة ، بغداد.
- ديوان متمم بن نويرة ، تأليف ابتسام الصفار ، مطبعة الإرشاد ببغداد ، ١٩٦٨م.
- ديوان المثقب العبدي ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربيـــة ، القاهرة١٩٧٠م.
- ديوان المخبل السعدي ، تحقيق حاتم الضامن ، عـــالم الكتـــب بـــبيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- ديوان النابغة الجعدي = شعر النابغة الجعدي .
- ديوان النابغة الذبياني ، فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب .

- ذيل مشتبه النسبة للذهبي ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، دار الكتب الجديد ، ط١ .
- الذيل والتكملة للمراكشي ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة .
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ، تحقيق د. حاتم الضامن ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤١٦هـ.
- الروض المعطار في خبر الأقطار للحميري ، د.حسان عباس ، مكتبة لبنان ، ط١ .
- سنن أبي داود ، تعليق عزت عبيد الدعاس ، دار ابن حزم .
- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ببيروت ، ط١ ١٤٠١هـ.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تحقيق د.محمد الريح هاشم ، دار الجيل بيروت ، ط١ ١٤١٦ هـ .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب = إيضاح الشعر .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ببيروت، ط١ ، ١٤١٩هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ، هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤١٠هـ.
- شرح الجزولية للأبذي السفر الأول ، رسالة دكتوراه للدكتور سعد بن حمدان الغامدي ، كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى.
- شرح جمل الزجاجي لابن بابشاد ، ميكروفيلم بالجامعة الاسلامية برقم ٩٣٥٦ مصور عن دار الكتب الظاهرية بدمشق .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف ، تحقيق د.سلوى محمد عرب ، جامعة أم القرى، ط١ ، ١٤١٩ هـ .
- شرج جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، ط١، ١٤١٩ هـ .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون .
- شرح ديوان لبيد ، تحقيق إحسان عباس ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٨٤م .

- شرح الرضي على الكافية ، تعليق يوسف حسن عمر ، جامعة بنغازي بتونس ١٣٩٨م.
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه ، ميكروفيلم بالجامعة الإسلامية رقم ٩٣٥١ ، مصور عن درا الكتب المصرية برقم ١٣٧ .
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري ، تحقيق عيد مصطفى درويش ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق على محمد معوض ، دارالكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ .
- شرح المفصل لابن يعيش ، تحقيق د. عبد الحسين المبارك ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ .
- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، تحقيق د. تركي بن سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، ط١ ، ١٤١٣هـ
- شعر أبي حية النميري ، تحقيق يحي الجبوري منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ط١ ١٩٧٥م .
- شعر عمرو بن معد يكرب ، جمعه معاذ الطرابيشي ، مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق ، ط٢ .
- شعر النابغة الجعدي ، عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي ببيروت ، ط١ ، ١٤٦٤م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ.
- الصاحبي لابن فارس ، تحقيق أحمد صقر ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .
- الصحاح للجوهري ، تحقيق د. إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ.
- صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة .
- صفة جزيرة الأندلس ، للحميري ، تحقيق لافي بيروفنصال ، القاهرة ١٩٣٧م .

- صلة الصلة لابن الزبير ، مكتبة خياط ، بيروت .
- طبقات النحاة واللغويين ، تقي الدين بن قاضي شهبة ، تحقيق د. محسن غياض ، جامعة بغداد .
- عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المئة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني ، تحقيق صالح بو نوار ، الجزائر .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ.
- فيض الرحيم في قراءات القرآن الكريم ، سعيد محمد اللحام ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٥ هـ
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ببيروت ، ط١ ، ١٤١٩ هـ .
- كتاب سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري ، تحقيق مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي .
- لسان العرب لابن منظور ، دار صادر بيروت ، ط٣ ، ١٤١٤ هـ .
- اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ.
- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دار المنارة ، ط١ ، ١٤٠٧هـ.
- مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق نعيم حسن زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٩هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ط١ ، ١٣٧٧ هـ .

- مختصر صحيح مسلم للمنذري ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، اليمامة للطباعة ، دمشق ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان لليافعي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، لبنان .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الجيل ببيروت .
- المسائل الحلبيات للفارسي ، تحقيق د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دارالمنارة ط١ ، ١٤٠٧ هـ.
- المسائل العسكريات للفارسي ، تحقيق د. علي بن جابر المنصوري ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٨٢م
- المسائل العسكرية للفارسي ، تحقيق محمد الشاطر أحمد ، مصر ، ١٤٠٣هـ.
- المسائل المنثورة للفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، طباعة مجمع اللغة بدمشق .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار المدني، ١٤٠٥ هـ.
- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٥ هـ .
- معاني القرآن للفراء ، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار السرور .
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب للمراكشي ، تحقيق محمد سعيد العريان ، القاهرة، ط٣ .
- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقي بدمشق .
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل يعقوب ، دارالكتب العلمية ، ط١ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨ هـ .
- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٦ هـ ،

- المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي ، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ
- المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، الفيصلي ، ط١ ، ١٣٩١هـ.
- الممتع في التصريف لابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ط١ ، ١٤٠٧ هـ .
- المنصف لابن جني ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب ، ط١ ، ١٤١٩هـ.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي ، تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٢هـ .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري ، تحقيق إبراهيم طوقان ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ١٣٩١هـ .
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ، تحقيق زهير سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ .
- هدية العارفين للبغدادي ، دار الكتب العلمية ببيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، ١٤١٨هـ.
- الوافي بالوفيات للصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤط ، دار أحياء التراث العربي ، ١٤٢٠هـ.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر .

المحتويـــــــــات

الموضوع	رقم الصفحة

Title Of Thesis

AL- Jazwleh explanation for AL-Obathee The Second Part from chapter of AL-Estethna to chapter of lightening of AL-Hamza inquiry and monograph.

Name Of Searcher

Motad Bin Mouteq Bin Ageal AL-Harbee .

The Searcher Plan

TO Divide The Search For Tow Parts

*The First Part

Consist Of Three Chapter :

(١)Acquainting Of AL-Obathee (his name, his period , his birth , his teacher , his students , his books , his death)

(٢)Acquainting Of AL-Jazwleh (his other , his names , his way , his explainers)

(٣)Explanation Of AL-Jazwleh For AL-Obathee (be sure that the book refer to the same other , arrangement , critics of AL-Jaswleh matter of the book)

*Second Part

(May way on the search , the revisal context , indexes)

Study aim

service the Arabic heritage

Subject of the thesis

Arabic Syntax

Chapters Of the thesis

AL-Estethna , AL-Nafee Bela , AL-Tameas , AL-Egra fee aljomal , AL-Tasgear , Alf alwsel w algtee, AL-Nasab , AL-Bena , Ahkam alalf fee alakeer , Lightening of alhamza)

Finding And Advice

knowledge old book , increase syntax book , knowledge opinion and saying of old learned)